

هـ (فهرست كتاب اتحاف الابصار والبصائر بتبويب كتاب الاشياء والنظائر)

مصحف

كتاب الطهارة	٣
كتاب الصلاة	٢١
كتاب الزكاة	٥٤
كتاب الصوم	٦٣
كتاب الحج	٧٢
كتاب النكاح أى والرضاع والنسب	٨٣
كتاب الطلاق والرضاع والحضانة والنسب والنفقة	١١٠
كتاب العتاق وتوابعه من الولاء وغيره	١٤١
كتاب الايمان والاندور	١٦١
كتاب التعزير برؤا الحدود والسرقة	١٧٤
كتاب السير	١٨٦
كتاب اللقيط واللاقطة والابق والمفقود	١٩٨
كتاب الشريعة	٢٠١
كتاب الوقف	٢٠٤
كتاب اليسوع	٢٤٣
كتاب الكفالة والمحوالة	٢٧٧
كتاب القضاء والشهادات والدعوى	٢٨٦
كتاب الوكالة	٣٤٠
كتاب الاقرار	٣٥٣
كتاب الصلح	٣٦٩
كتاب المضاربة	٣٧٤
كتاب الهبة	٣٧٧
كتاب المداينات	٣٨٣
كتاب الاجارات	٣٩٥
كتاب الامانات	٤١٤

٤٦٣

صفحة

٤٢٤ كتاب الحجر والمآذون

٤٣٢ كتاب الشفعة

٤٣٥ كتاب القسمة

٤٣٧ كتاب المزارعة والمساقاة

٤٣٨ كتاب احياء الموات والشرب

٤٤٠ كتاب الاكرام

٤٤٢ كتاب الغصب

٤٥٥ كتاب الصيد والذبايح والاضحية

٤٦١ كتاب المحظور والاباحة وفيه وصية الامام لابي يوسف

٤٨٦ كتاب الزهن ٤٧٩ فن الاقناع

٤٩٢ كتاب الجنائيات

٥٠٩ كتاب الوصايا

٥٣٠ كتاب الفرائض

* (تمت الفهرست بحمد الله وعونه) *

هــ

كتاب اتخاف

الابصار والبصائر

بتدوين كتاب الاشياء

والمنظائر مؤلفه الامام الفاضل

لحمادى رب الفضائل العلامة الشيخ محمد ابو

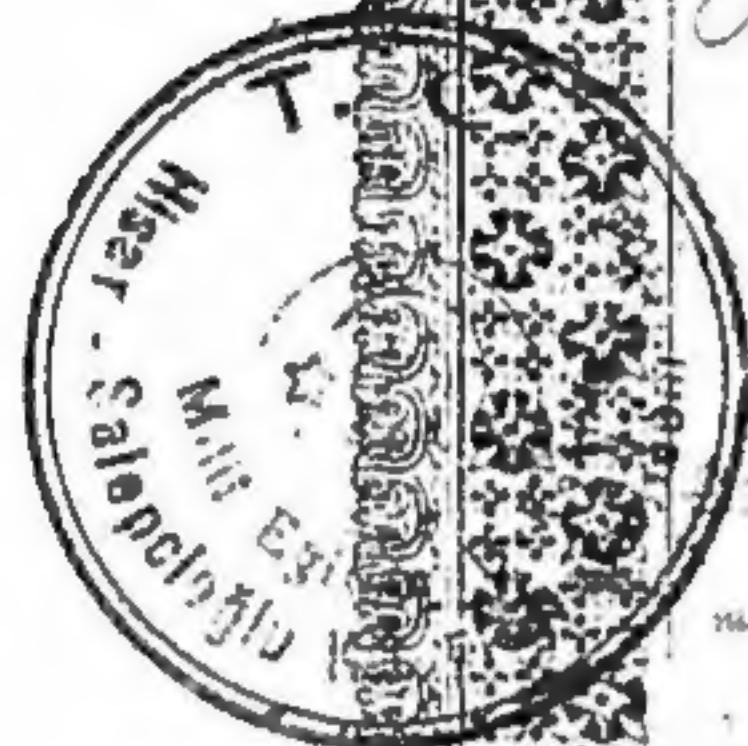
الفتح المحنفى مفتى الثغر الكندرى

بلغه الله ما يشاء

من النجوع وعفى عنه

آمين يا رب

العالمين



5376

﴿وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم﴾

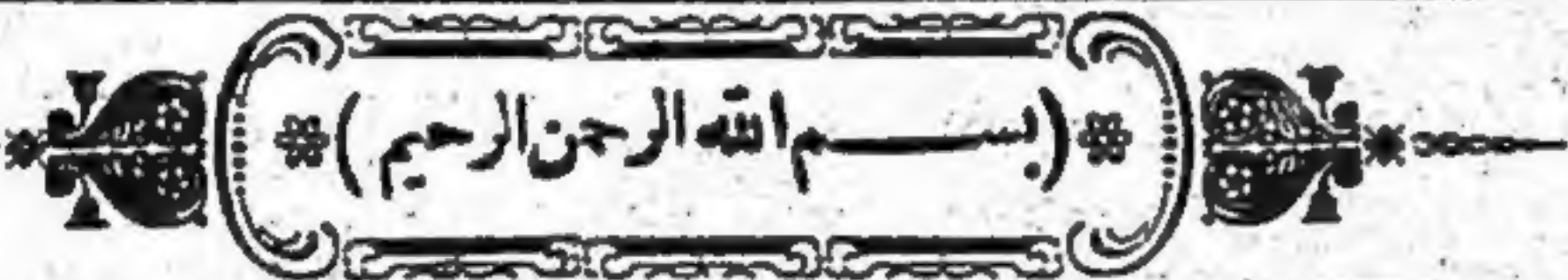


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الفضل العيم * الهادي من يشاء الى صراط مستقيم * والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد صاحب الدين القويم * وعلى آله وأصحابه أولى الفضل والتعظيم * (أما بعد) فيقول المرتضى لطفر به الحنفى * محمد ابوالفتح الحنفى * لما كان كتاب الاشباه والنظائر * تأليف العلامة الشيخ زين ابن نجيم ذي المفاخر * مشتملا على الحجم الغفير من المسائل * ومحتويا على ما لم يحتو عليه غيره من كتب الافاضل * الا انه بنسجته على هذا المنوال * الذي لم يوجد له سابقة مثال * عسر على مثل الوقوف على ما حواه من الفوائد * وما شتمل عليه من بديع الفرائد * سيما عند الحاجة اليها * والاضطرار الى العثور عليها * وذلك لتفرقها في الضوابط والقواعد * وغيرها مما وعاه من جيل العوايد * أردت به هاتى

الفن

الفن الثانى * والمحاسنها بابوابها بدبعة الشكل والمعانى * ليسهل الوقوف عليها لكل طالب * ويكثر الانتفاع بها لكل راغب * وقد أضفت الى ذلك تكملة العلامة الشيخ عمر بن نجيم للفن السادس فن الفروق الفن الغيايق تكثيرا للفائدة وتقيما للغرض المقصود السابق * وزدت من حواشها وغيرها قليلا من التوضيحات * ونزرا من التصويبات * وبوبت ما لم يبوب له المؤلف من المهمات * كالزراعة والمساقاة والشرب وأحيا الموات * وقد يكون للسئلة مناسبة بياين فأكثر من ذلك فأثبتها في كل منها المناسبة ما هنا لك * راجيا منه تعالى العفو والعافية والرحمة والقبول * وزيادة النفع به وبلوغ المأمول * ﴿وسميت ان تحاف الابصار والبصائر﴾ بتقريب كتاب الاشباه والنظائر * والله تعالى اسأل وبنييه المصطفى الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم أتوسل * ان يجعله خالصا لوجهه الكريم * وان يديم النفع به انه جواد كريم آمين وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



﴿قال صاحب الاشباه﴾

(كتاب الطهارة) شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسعة الاسلام والعقل والبلوغ ووجود المحدث ووجود الماء المطلق الطهور الكافي والقدرة على استعماله وعدم الخيض وعدم النفاس وتبخر خطاب المكاف بضيق الوقت (وشروط) صحة وهي اربعة مباشرة الماء المطلق الطهور لجميع الاعضاء وانقطاع الخيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس في حالة التطهير بما ينقضه في حق غير المعذور بذلك (المطهرات للنجاسة خمسة عشر) المايع الطاهر القالع وذلك التعل بالارض وجفاف الارض بالشمس وممع الصقيع ونحت الخشب وفرك المني من الثوب وممع المحاجم بالخرق المبتلة بالماء والشار وانقلاب العين والديباجة والتغور في الفسارة اذا ماتت في السمن والذكاة من الاهل في المحل ونزع البثر ودخول الماء من جانب ونخروجه من الآخر وحفر الارض بقلب الاعلى اسفل (وذكر بعضهم) ان قهمة المثل من المطهرات فلو تنجس برفق سم طهر وفي التحقيق لا يطهر وانما جاز لكل الانتفاع للشك فيها حتى لو جمع عادت (الثوب)

يطهر بها فترك من المني الا في مسئلتين ان يكون الثوب جديداً او امنى عقب بول لم يزل به الماء وقد ذكرناه في شرح السكندر (الابوال) كاهانجسة الابول الخفاش فانه طاهر واختلف التصحيح في بول الهررة (ومرارة) كل شئ كبوله (وجرة) البعير كسرفينه (الدما) كاهانجسة الادم الشهيد والدم الباقي في اللحم المهزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم يسل من بدن الانسان على المختار ودم البق ودم البراغيث ودم القمل ودم السمك فالمستثنى عشرة (الخر) نجس الاخر مطهر ما كول وغير ما كول على أحد القواين وخر الفسارة على احدى الروايتين (الجزء) المنفصل من الحي كيمته كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق صاحبه فطاهر وان كثر (ما لم ينصر) اذا تنجس فلا بد من التجفيف الا في البدن فتوالي الغسلات يقوم مقامه (يشترط) في الاستنجاء ازالة الرائحة من موضع الاستنجاء والاصبع التي استنجى بها الا اذا عجز والناس عنه غافلون (توضاً) من ماء نجس وهناك من يعلم يفترض عليه الاعلام (راى) في ثوب غيره نجاسة ما نعت ان غاب على ظنه انه لو أخبره أزالها أخبره والا فلا (المرقة) اذا اتنت لا تنجس كذا في القنية (والطعام) اذا تغير واشتد تغيره تنجس وحرم واللبن والزيت والسمن اذا اتنت لا يحرم أكله انتهى وقد نقلناه في المحظر (ثم قال) الحاجة اذا دبحت ونفث ريشها وألقيت في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجساً وصارت نجاسة بحيث لا طريق الى أكلها الا ان تجعل الهررة اليها فتأكلها والله تعالى أعلم

(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الطهارة (قال المؤلف) الفقه الاول في القواعد الكلية (الاولى) لاثواب الا بالنية صرح بها المشايخ في مواضع في الفقه اولها في الوضوء سواء قلنا ان شرط الصحة كفاي الصلاة والزكاة والصوم والحج اولها كفاي الوضوء والغسل وعلى هذا قرر واحد من اعمال النيات انه من باب المقتضى اذ لا يصح بدون تقدير لكثرة وجود الاعمال بدونها فقد زوا مضافاً الى حكم الاعمال وهو نوعان أخروي وهو الثواب واستحقاق العقاب وديوي وهو الصحة والفساد وقد أورد الأخرى بالاجماع للاجماع على انه لا ثواب ولا عقاب الا بالنية فانتفى الأمر أن يكون مراداً ما لانه مشترك ولا عموم له اولاً ندفع الضرورة به من صحة الكلام به ولا حاجة الى الآخر والثاني أوجه لأن

الاول لا يسلمه الخصم لانه قائل بعموم المشترك فيمنع لا يدل على اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على المقاصد ايضاً (وفي بعض الكتب) ان الوضوء الذي ليس بمنوي ليس بما موربه ولكنه مفتاح الصلاة وانما اشترطت النية في العبادات بالاجماع أو بآية وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والاول أوجه لأن العبادة فيها معنى التوحيد بقربة عطف الصلاة والزكاة فلا يشترط في الوضوء والغسل ومعنى الخفين وازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان والاواني للصحة (وأما اشتراطها) للتميم فللدلالة آيته عليها لانه المقصد (وأما غسل الميت) فقالوا لا يشترط للصلاة عليه وتحصيل طهارته وانما هي شرط لاسقاط القرض عن ذمة المكافين (وتفرع عليه) ان الغريق يغسل ثلاثاً في قول أبي يوسف وفي رواية عن محمد انه ان نوى عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو فثلاثاً وعنه يغسل مرة واحدة كفاي فتح القدير (وأما في العبادات) كاهانجسة شرط صحتها الا لاسلام فانه يصح بدونها انتهى (ثم قال) بعد ذلك وأما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآناً بالقصد بدفع فوز والجنب والحائض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن أشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد الذكر لا تبطل صلاته وأجنا عنه في شرح الكنز بانه في محله فلا يتغير بعزمته انتهى (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في بحث تعيين المنوي مانصه) وقالوا في التيمم لا يجب التمييز بين المحدث والنجاسة حتى لو تيمم الجنب يريد به الوضوء جاز خلافاً للخصاص لكونه يقع لهما على صفة واحدة فيميز بالنية كالصلاة المفروضة قالوا وليس بصحيح لأن الحاجة اليها يقع طهارة واذا وقع طهارة جاز ان يؤدي به ما شاء لأن الشروط براعي وجودها لا غير الا ترى انه لو تيمم للعصر جاز له ان يصلي به غيره انتهى (ثم قال بعد ذلك) آخر بحث تعيين المنوي في ضابط فيما اذا عين وأخطأ مانصه) وأما اذا لم يكن المنوي من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء والغسل والتيمم قالوا في الوضوء لا ينويه لانه ليس بعبادة (واعترض) الشارح الزيلعي على السكندر في قوله ونيتته بنساعلى عود الضمير الى الوضوء وكذا اعترضوا على القدوري في قوله ينوي الطهارة والمذهب ان ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادة أو رفع المحدث وعند البعض نية الطهارة كفي (وأما في التيمم) فقالوا انه ينوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلاة

الظهور قالوا وتيمم لدخول المسجد والاذان أو الإقامة لا يؤدى به الصلاة لأنها ليست بعبادة مقصودة وإنما هي تبع لغيرها (وفي التيمم) لقراءة القرآن روايتان فعند العامة لا يجوز كفاي الخاتبة وهو محمول على ما إذا كان محدثاً أما إذا كان جنباً فقيم لمسا جازله أن يصلي به كفاي البدائع وقد أوضحناه في شرح الكتر انتهى (ثم قال) في الرابع في صفة المنوي من الفريضة والنافلة اشتراط النية فيها وأما التيمم فلا يشترط له نية الفريضة لأنه من الوسائل (وقد منا) أن نية رفع الحدث كافية وعلى هذا الشروط كلها لا يشترط لها نية الفريضة لقولهم أنه يراعى حصولها لا تحصيلها انتهى (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين مانعه) فإن كان في الوسائل فإن الكل صحيح (قالوا) لو أغتسل المجنب يوم الجمعة للمجمعة ورفع المجنسية ارتفعت جنابته وحصل له ثواب غسل الجمعة انتهى (ثم قال في السابع في وقتها أي النية مانعه) وأما النية في الوضوء فقال في الجوهرة أن محلها عند غسل الوجه وينبغي أن تكون في أول السنن عند غسل اليدين إلى الرسغين لينال ثواب السنن المتقدمة على غسل الوجه (وقالوا) الغسل كالوضوء في السنن وفي التيمم ينوي عند الوضع على الصلابة انتهى ثم قال وأما نية التقرب لصيرورة الماء مستهلاً فوقتها عند الاغتراف انتهى (ثم قال العاشر في شروط النية) الأول الاسلام ولذا لم تصح العبادات من كافر صرحوا به في باب التيمم عند قول الكثر وغيره فلغا تيمم كافر لا وضوءه لأن النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح وضوءه وغسله وإذا أسلم بعدهما صلى بهما (ليكن قالوا) إذا انقطع دم الكفاية لأقل من عشرة حل وطئها مجرد الانقطاع ولا يتوقف على الغسل لأنها ليست من أهله وإن صح منها ولحقة طهارة الكافر قبل اسلامه انتهى (فائدة) قال في المنتقى قال أبو حنيفة أعلم النصراني الفقه والقرآن لعلمه يهتدى ولا يمس المصحف وإن اغتسل ثم مس فلا بأس به انتهى ثم قال (الثاني) التمييز إلى أن قال ويستتض وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان انتهى (ثم قال بعد ذلك في الفروع مانعه) ومنها الوقوف المجنب قرأنا فان قصد التلاوة حرم وإن قصد الذكر فلا انتهى (ثم قال تكميل في النيابة في النية) قال في تيمم القنية مريض بعمه غيره فالنية على المريض دون الميم اهـ (ثم قال القاعدة الثالثة) اليقين لا يزول بالشك ودليله ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً إذا وجد

أحدكم في بطنه شيئاً فأشك علىه أخرج منه شيئاً أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يجمع صوتاً أو يجدر بما (وفي فتح القدير) من باب الانحياز ما يوضحها فتسوق عبارته بتمامها قوله تطهير النجاسة واجب مقيد بالمكان وأما إذا لم يتمكن من الإزالة لحفاء خصوص المحل المصاب مع العلم بتنجيس الثوب قبل الواجب غسل طرف منه فإن غسله بغيره أو بغيره طهره وكر الوجه يبين أن لا أثر للنجاسة وهو أن يغسل بعضه مع أن الأصل طهارة الثوب وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المغسول محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا أورده الأسيدي في شرح الجامع الكبير قال ومعت الإمام تاج الدين أحمد بن عبد العزيز بقوله ويقيد على مسه في السبر الكبير هي إذا فتنها حصصاً وفيهم ذم لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض أو أخرج حل قتل الباقين للشك في قيام المحرم كذا هنا (وفي الخلاصة) بعد ما ذكره مجرداً عن التعليق فلو صلى معه صلوات ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر تجب إعادة ما صلى انتهى (وفي الظهيرية) الثوب فيه نجاسة لا يدري مكانها يغسل الثوب كله انتهى وهو الاحتياط وذلك التعليق مشكل عندي فإن غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد التيقن بنجاسته قبل وحاصله أنه شك في الإزالة بعد تيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع التيقن قبله والتحقيق أن ثبوت الشك في كون الطرف المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم يوجب البتة الشك في طهر الباقي وإباحة دم الباقين ومن ضرورة صيرورته مشكوكاً ارتفاع اليقين عن نجاسته ومعه وميته وإذا صار مشكوكاً في نجاسته جازت الصلاة معه إلا أن هذا إن صح لم يبق لكاملتهم المجمع عليها أعني قولهم اليقين لا يرتفع بالشك معنى فإنه حيث لا يتصور أن يثبت شك في محل ثبوت اليقين لثبوت ثبوت شك فيه لا يرتفع به حكم ذلك اليقين فمن هذا حقق بعض المحققين أن المراد لا يرفع حكم اليقين وعلى هذا التقدير يخاص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول وإن ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلاة فلا يصح بعد غسل الطرف لأن الشك الطاري لا يرفع حكم اليقين السابق على ما حقق من أنه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك فقتل الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكل والله تعالى أعلم (ونظيره قولهم) القعدة من المطهرات يعني لو تنجس بعض البر ثم قسم طهر لوقوع الشك في كل جزء هو

المتنجس أولا (قلت) يندرج في هذه القاعدة قواعد (منها) قولهم الاصل بقاء ما كان على ما كان (ويفرع عليها مسائل) منها من يتقن في الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر (أو يتقن في الحدث) وشك في الطهارة فهو محدث كما في السراجية وغيرها (لكن ذكر عن محمد) انه اذا دخل بيت الخلا وجلس للاستراحة وشك هل خرج منه شيء أولا كان محدثا (وان جلس) لا وضوء ومعه ما ثم شك هل توضأ أولا كان متوضئا عملا بالغالب فيما (وفي خزنة الاكل) استيقن بالتييم وشك في الحدث فهو على تييمه وكذا لو استيقن بالحدث وشك في التيمم أخذ باليقين كما في الوضوء (ولو يتقن الطهارة والحدث) وشك في السابق فهو متطهر (وفي البرازية) يعلم انه لم يغسل عضو الكنه لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى لانه أخر العمل (رأى البيلة بعد الوضوء) سائلا من ذكره يعيد وان كان يعرض كثيرا ولا يعلم انه بول أو ماء لا يلتفت اليه وينفض فرجه وازار به الما قطعاً لا وسوسة (واذا بعد) عهده عن الوضوء وعلم انه بول لا تنفعه الحيلة انتهى (ثم قال) شك في وجود النجس فالأصل بقاء الطهارة ولذا قال محمد حوض يملأ منه الصغار والعبيد بالأيدي المدنسة والجرار الوسخة يجوز الوضوء منه ما لم يعلم ان به نجاسة ولذا أفتوا بطهارة طين الطرقات (وفي الملتقط) قارة في كوز لا يدري انها كانت في الحجر لا يقضى بفساد الحجر بالشك (وفي خزنة الاكل) رأى في ثوبه قدراً وقد صلى فيه ولا يدري متى أصابه فانه يعيدها من آخر حدث أحدثه والمضى من آخر رقعة انتهى يعني احتياطاً وعملاً بالطاهر انتهى (وقال في قاعدة ما ثبت بيقين لا يرتفع الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) وفي المجتبى اذا شك انه كبر للافتتاح أولاً وهل أحدث أولاً وهل أصابت النجاسة ثوبه أولاً أو مسح رأسه أولاً واستقبل ان كان أول مرة والا فلا انتهى ثم قال شك في الخراج أمي أو مذى وكان في النوم فان تذكر احتلاماً وجب الغسل اتفاقاً ولا يجب عند أبي يوسف عملاً بالآقل وهو المذى ووجب عندهما احتياطاً كقولهما بالنقض بالمباشرة الفاحشة وكقول الامام في الغسالة الميتة اذا وجدت في البئر ولم يدرك متى وقعت انتهى (وقال قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته) منها ما قدمناه فيما الورأى في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه ولا يدري متى أصابه يعيدها من آخر حدث أحدثه والمضى من آخر رقعة ويلزمه الغسل في الثاني عند أبي حنيفة ومحمد وان لم يتذكر احتلاماً وفي البدائع

يعيد من آخر ما احتلم وقيل في البول يعتبر من آخر ما بال وفي الدم من آخر ما عرف (ولو فتق جبة) فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب يعيد الصلاة منذ يوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب يعيدها منذ ثلاثة أيام وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة في حكم نجاسة البثر اذا وجد فيها فارة ميتة من وقت العلم بهما من غير عادة شيء لان وقوعها حادث فيضاد الى اقرب أوقاته وخالف الامام الاظم فاستحسن اعادة صلاة ثلاثة أيام ان كانت متفحمة أو متفسخة والامذ يوم وليلة عملاً بالسبب الظاهر دون الموهوم احتياطاً كالمجروح اذا لم يزل صاحب فراش حتى مات يحال به على الجرح اه (ثم قال في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة) أعني اليقين لا يزول بالشك الفائدة الاولى يستثنى منها مسائل (الاولى) المستحاضة المتخيرة يلزمها الاغتسال لكل صلاة وهو الصحيح (الثانية) لو وجد بللاً ولا يدري أمي أم مذى قدمنا بحساب الغسل مع وجود الشك (الثالثة) اذا وجد فارة ميتة ولا يدري متى وقعت وكان قد توضأ منها قدمنا وجوب الاعادة عليه مقصلاً مع الشك (الرابعة) قدمنا انه لو شك هل كبر للافتتاح أولاً أو أحدث أولاً أو مسح رأسه أولاً وكان أول ما عرض له استقبل (الخامسة) أصاب ثوبه نجاسة ولا يدري أي موضع أصابته غسل الكل على ما قدمناه عن الظهيرية مع ما فيه من الاختلاف انتهى (ثم قال السابعة) لو أكلت الحرة فارة قالوا ان شربت على فورها الماء ينجس كشارب الخمر اذا شرب الماء على فوره ولو مكثت ساعة ثم شربت لا يتنجس عند أبي حنيفة لاحتمال غسلها فيها بالماء او عند محمد ينجس بشيء على أصله من أنها لا تزول الا بالماء المطلق كالحكمية اه (ثم قال وهوها مسائل تحتاج الى المراجعة ولم أرها الا ان الى ان قال) ومنها صاحب العذر اذا شك في انقطاعه فصل بطهارته وينبغي أن لا تصح اه (ثم قال في الفائدة الثانية مانصه) وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي تنبني عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب صرحوا في نواقض الوضوء بان الغالب كما تحقق اه (ثم قال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) واعلم ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة (الاول السفر) وهو نوعان منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة أيام ولياليها وهو القصر والفطر والمسح اكثر من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية البيان والثاني ما لا يختص به

والمراد به مطلق الخروج عن المصر وهو ترك الجمعة والعبدن والجماعة والتقل
على الدابة وجواز التيمم اه (ثم قال الثاني المرض) ورخصه كثيرة التيمم عند
الخوف على نفسه أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطلته اه (ثم قال) السادس
العسر وعموم البلوى كالصلاة مع نجاسة المعفو عنها كما دون ربع الثوب من
خففة وقد رآه من المغلظة ونجاسة المعذور التي تصيب ثيابه وكان كلما غسلها
خرجت ودم البراغيث والبق في الثوب وإن كثروا بول ترشش على الثوب قد ر
رؤس الأبروطين الشوارع وأثر نجاسة عسر زواله وبول سنور في غير أواني الماء
وعليه الفتوى ومنهم من أطلق في المرة والفارة ونحو حمام وعصفور وإن كثروا
الطيور المحرمة في رواية وما ليس له نفس سائلة ويريق النائم مطلقا على المفتي به
وأفواه الصبيان وغبار السرجين وقليل الدخان النجس ومنفذ الحيوان والعفوة عن
الريح والفسا إذا أصاب السراويل المبتلة أو المقعدة على المفتي به وكان المحل لو أن
لا يصل في سراويله ولا تأويل لفعله إلا التحريم من الخلاف (ومن ذلك) قولنا بأن
النار طاهرة للروث والعذرة فقلنا بطهارة رمادها ما يتيسر أو لا لزم نجاسة
المخبر في غالب الأمصار (ومن ذلك) طهارة بول الخفاش ونحوه والبعر إذا وقع
في الحلب ورمى به قبل تفتته وتخفيف نجاسة الأرواح عندهما وما يصيب
الثوب من بخارات النجاسة على الصحيح وما يصيبه مما سال من الكيف مالم
يكن أكبر رايه النجاسة وماء الطابق استحسننا وصورته أحرقت العذرة في بيت
فأصاب ماء الطابق ثوب إنسان وكذا الاصطبل إذا كان حارا وعلى كوته طابق
أو بيت بالوعة إذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام إذا كان أهريق فيه
النجاسات فحرق حيطانها وكوته أو تقاطر وكذا لو كان في الاصطبل كوز ملقى
فيه ماء فترشح في أسفل الكوز والقول بطهارة المسك وإن كان أصله دما والزباد
وإن كان عرق حيوان محرم الأكل والتراب الطاهر إذا جعل طينا بالماء النجس
أو عكسه والفتوى على أن العبرة للظاهر أيهما كان وما ترشش على الغاسل
من غسالة الميت مما لا يمكن الاحتراز عنه وما رش به السوق إذا ابتل
به قدماء ومواطي الكلاب والطين المشرق وردغة الطريق ومشروعية
الاستنجاء ما لم يجرم أنه ليس بمنزلة حتى لو نزل المستنجى به في ماء نجسه والقول بأن
كل مانع قال يزيل النجاسة الحقيقية ومن المصحف للصبيان للتعلم ولبس الخف في

المحضر لشقة نزعه في كل وضوء ومن ثم وجب نزعه للغسل لعدم تكرره وأنه لا يحكم
على الماء بالاستعمال مادام مترددا على العضو ولا نجاسة الماء إذا لاقى المتنجس مالم
ينفصل عنه وأنه لا يضره التغير بالمسك والطين والطعاب وكل ما به سرهونه عنه
اه (ثم قال) ووسع أبو حنيفة في العبادات كلها فلم يقل إن من المرأة والذكر
ناقض ولم يشترط النية في الطهارة ولا ذلك ووسع في المياه فوضه إلى رأى
المبتلى به اه (ثم قال في آخر هذه القاعدة مانعه) الفائدة الأولى المشاق على
فحين مشقة لا تنفك عنها العبادة غالبا كمشقة البرد في الوضوء والغسل (إلى أن
قال) فلا أثر لها في إسقاط العبادات في كل الأوقات (وأما جواز) التيمم للغوف
من شدة البرد للجنابة فالمراد من الخوف الخوف من الاغتسال على نفسه أو على
عضوه من أعضائه أو من حصول مرض ولذا شرط في البدائع مجوازه من الجنابة
أن لا يجرد مكانا يابا وبه ولا يؤيد فقهه ولا ما من مضى ولا حساما والصحيح أنه لا يجوز
للحدث الأصغر كما في الجنابة لعدم اعتبار ذلك الخوف في أعضاء الوضوء اه (ثم
قال) الثالثة متوسعة بين هاتين كمرىض في رمضان يخاف من الصوم زيادة
المرض أو بطل البرء فيجوز له الفطر وكذا في المرض المبيح للتيمم اه (ثم قال) ومن
المشكل التيمم فانهم اشترطوا في المرض المبيح له أن يخاف من الماء على نفسه
أو عضوه ذهابا أو منفعه أو حدوث مرض أو بطل برء ولم ينعوه بمطلق المرض مع
أن مشقة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا شراء الماء بزيادة فاحشة على قيمته
لا اليسيرة اه (ثم قال في الفائدة الثالثة المشقة والمخرج انما يعتبر فيما لا نص
فيه وأما مع النص بخلافه فلا مانعه) وقال أي الزيلعي في باب الانجاس أن الإمام
يقول بتقليد نجاسة الأرواح لقوله عليه الصلاة والسلام إنهار جس أي نجس
ولا اعتبار عنده بالبلوى في موضع النص كما في بول آدمي فإن البلوى فيه
أعم اه (وفي شرح منية المصلي) من المتأخرين من زاد في تفسير الغليظة على
قول أبي حنيفة ولا حرج في اجتنابه كما في الاختيار وفي الغليظة على قوله ما ولا
بلوى في أصابته كما في الاختيار أيضا (وفي المحيط) وهي زيادة حسنة يشهد
بها بعض فروع الباب والمراد بكوته ولا حرج في اجتنابه ولا بلوى في أصابته على
اختلاف عبارتي انما هو بالنسبة إلى جنس المكافين فيقع الاتفاق على صدق
القضية المشهورة وهي أن ما عمت بليته خفت قضيته اه (وقال في الثانية

ما يبيح للضرورة بقدر ما مانه (وأنتوا بالعفو عن بول السنور في الثياب دون الاواني لانه لا ضرورة في الاواني مجريان العادة بتخمسها) (وفرق) كثير من المشايخ في البعريين ابار الفلوات عن قليله للضرورة لانه ليس لها رأس حازمة والا بل تبهر حواوين ابار الامصار لعدم الضرورة بخلاف الكثيرين ولكن المعتمد عدم الفرق بين ابار الفلوات والامصار وبين الصحيح والمنكسر وبين الرطب واليابس (وبعني) عن ثياب المتوضئ اذا اصابها من الماء المستعمل على رواية النجاسة للضرورة (ولا يعني) عما يصب ثوب غيره لعدمها (ودم الشهيد) طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة (والجيرة) يجب أن لا تستر من الصحيح الا بقدر ما لا بد منه اه (ثم قال) تذيب بقرب من هذه القاعدة ما جاز لعذر بطل بزواله فبطل التيمم اذا قدر على استعمال الماء فان كان لغف الماء بطل بالقدرة عليه وان كان لمرض بطل بعرضه وان كان لبرد بطل بزواله والمصحح على الجيرة اذا سقطت بطل لزواله اه (وقال في بحث در المفاسد اولى من جلب المصالح مانه) ومن ذلك ما ذكره البرازي في فتاواه ومن لا يجد ستره ترك الاستنجاء ولو على شطنه لان النهي راجع على الامر حتى استوجب النهي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار اه (والمرأة) اذا وجب عليها الغسل ولم تجد ستره من الرجال تؤخره (والرجل) اذا لم يجد ستره من الرجال لا يؤخره ويغتسل وفي الاستنجاء اذا لم يجد ستره تركه فالفرق ان النجاسة الحكمية اقوى (والمرأة) بين النساء كالرجل بين الرجال كذا في شرح النقاية (ومن فروع ذلك) المبالغة في المضمضة والاستنشاق مسنونة وتكره لاصح وتخليل الشعر سنة في الطهارة ويكره للمحرم اه (وقال في القاعدة السادسة العادة بحل مانه) فما فرغ على هذه القاعدة حدا بجاري اي الماء الجاري الاصح انه ما بعده الناس جاريا (ومنها) وقوع البعير المشير في البئر الاصح ان الكثير ما يستكثره الناظر (ومنها) حد الماء الكثير المالح بالجاري الاصح تفويضه الى رأى المبتلى به لا التقرير بشئ من العشر في العشر ونحوه (ومنها) الحيض والنفاس قالوا لو زاد الدم على اكثر الحيض والنفاس ترد الى ايام عادت اه (ثم قال وفي ذلك فروع) الاول العادة في باب الحيض اختلاف فيها فعند أبي حنيفة ومحمد لا تثبت العادة الا بمرتين وعند أبي يوسف تثبت بمرة واحدة قالوا وبها يقتوى وهل الخلاف في الاصلية او في الجعلية او فيه ما مستوفى

في الخلاصة وغيرها اه (وقال في القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانه) ومنها لو كان لرجل ثوبان أحدهما نجس فتحرى وصلى بأحدهما ثم وقع تحريمه على طهارة الاخر لم يعتبر الثاني اه (ثم قال) ومقتضى الاول (اي وهو التحري في الثوبين كذا في شرحها) انه لو تحرى وطن طهارة أحد الاناثين فاستعمله وترك الآخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني بل يتيمم لكن هذا مبني على جواز التحري في الاناثين (وفي شرح المجمع قبيل التيمم) لو كانا اثنتين بريقهما وبقيم اتفاقا اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب المحرم الحلال مانه) وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من المحاضرات ما فوق الاثار وحديث اصنعوا كل شئ الا الذكاح فان الاول يقتضي تحريم ما بين السرة الى الركبة والثاني يقتضي اباحه ما عدا الوطئ فرج التحريم احتياطاً وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك والشافعي وخص محمد شعار الدم وبه قال أحمد عملاً بالثاني اه (ثم قال وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال) الثانية الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهراً وبعضها نجساً والاقول نجس جائز ويريق ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط أن يريق الكل ويقيم كما اذا كان الاقل طاهراً غلبا لا غلب فيها (الثالثة) الاجتهاد في ثياب محتات بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجساً أولاً (والفرق) بين الثياب والاواني انه لا خلاف لها في ستر العورة وللوضوء خلاف في التطهير وهو التيمم وهذا كله حالة الاحتياط وأما حالة الضرورة فيتحرى للشرب اتفاقاً كذا في شرح المجمع قبيل التيمم انتهى وقد قلنا بقية ذلك في كتاب المحظور وقلنا بعضه في كتاب الصلاة اه (ثم قال) وقد جوز أصحابنا مس كتب تفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسيراً أو قرآناً ولو قيل به اعتبار الغالب لمكان حسنا اه (ثم قال) السادسة اذا اختلط طاهر بماء طاهر بماء طاهر طاهر طاهر فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا ويناه في الطهارات من شرح الكون بما اذا تمة بر الغلبة اه (ثم قال) وليس منه ما اذا نوى التيمم لغرضين لانا نقول يجوز له أن يصلي بألواحد ماشاه من الفرائض والنوافل اه (ثم قال) ومنها ما اذا استنجى للبول بجحر ثم نام فاحتلم فأمنى فأصاب ثوبه لم يطهر بالفرك لان البول لا يطهر بالفرك فلا يطهر المني كما صرحوا به وله اذ قال شمس الأئمة المتبرعني مسئلة المني مشككة لان كل فحل

يعدى أولا والمذى لا يظهر بالفرك الا أن يجعل تبعا اه (وقد يقال) يمكن جعل
 البول الباقي بعد الاستنجاء تبعا أيضا (وجوابه) أن التبعية فيما هو لازم له وهو
 المذى بخلاف البول ولم أر من تبعه عليه اه (ثم قال) تنبيه وليس من القاعدة
 ما إذا اجتمع في العبادات جانب المحض وجانب السفر فالتأنيب جانب المحض
 ومقتضاها تغلبه لأنه اجتمع المباح والمحرم لأن أصح ما يقال في المسح على الخفين
 لو ابتدأ المقيم فسافر قبل انقضاء يوم وليلة انتقلت مدته الى مدة المسافر فيمسح ثلاثا
 ولو كان على عكسه انتقلت الى مدة المقيم ومقتضاها اعتبار مدة الإقامة فيها
 تغلب بجانب المحض وبه قال الشافعي وعندنا لو مسح أحدى الخفين حاضرا
 والاخر سفرافكذلك على الأصح طردا للقاعدة وأما عندنا فلا خلاف في أن مدته
 مدة المسافر اه (ثم قال في قاعدة إذا تعارض المانع والمقتضى فإنه يقدم المانع)
 فلو ضاق الوقت أو الماء عن سنن الطهارة حرم فعلها اه (ثم قال في القاعدة
 الثالثة لا يشار في القرب) قال الشافعية لا يشار في القرب مكروه وفي غيرها محبوب
 قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين
 لا يشار في القربات فلا يشار بماء الطهارة ولا بستر العورة ولا بالصف الأول لأن
 الغرض بالعبادات التعظيم والاحلال فمن أثربه فقد ترك اجلاله الاله وتعظيمه
 وقال الامام لودخل الوقت ومعه ما يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا عرف
 فيه خلافا لان الاشارة بما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب
 والعبادات اه (ثم قال) وقال الشيخ أبو محمد في الفروق من دخل عليه وقت
 الصلاة ومعه ما يكفي طهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الا يشار
 (ولو أراد) المضطرا يشار غيره بالطعام لا ببقاء مهيجه كان له ذلك وان خاف فوت
 مهيجه (والفرق) ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الا يشار والحق
 في حال النجاسة لنفسه اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة وفي الخطر أيضا (وقال
 في القاعدة الثامنة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل
 أحدهما في الآخر غالبا) فمن فروعهما إذا اجتمع حدث وجنابة أو جنابة وحيض
 كفي الغسل الواحد اه (وقال في القاعدة الثالثة عشر الفرض أفضل من النفل)
 الا في مسائل (الاولى) ابراء المعسر مندوب أفضل من انظاره الواجب (الثانية)
 ابتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب (الثالثة) الوضوء قبل الوقت مندوب

أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الغرض وقد نقلنا ذلك أيضا في الخطر (وقال في
 القاعدة الخامسة عشرة عشر من استعمل بالثني قبل أو أنه عوقب بحرمانه ما نصه)
 وخرج عنها مسائل الى أن قال السادسة شربت دواء فحاضت لم تقض الصلاة اه
 وقد نقلناها في كتاب الصلاة أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن
 البين خطأ صرح بها أصحابنا في مواضع الى أن قال) ومنها لو ظن الماء نجسا
 فتوضأ به ثم تبين أنه طاهر حاز وضوءه كذا في الخلاصة اه (ثم قال وخرج عن هذه
 القاعدة مسائل الى أن قال) الثانية لو صلى وعنده أنه حدث ثم ظهر أنه متوضأ
 أعاد الى أن قال والثانية تقتضي أن تحمل مسألة الخلاصة سابقا على ما إذا لم يصل
 اما إذا صلى فإنه بعد اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة أيضا فراجع اه (وقال
 في الفقه الثالث في أحكام الصبيان ما نصه) ولا تقتض طهارته بالقهوة في صلاته
 وان أبطلت الصلاة اه وقد نقلناها في الصلاة أيضا (ثم قال) وهو كالبالغ في
 فواقض الوضوء الا القهوة اه (ثم قال) ولا يمنع من مس المصحف اه (وقال في
 أحكام السكران ما نصه) واختلاف في حد السكران فقل من لا يعرف الارض
 من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم (وقيل) من في كلامه اختلاط
 وهذيان وهو قولهما وبه أخذ كثير من المشايخ (والاعتبر) في القدرح المسكر في حق
 المحرمة ما قالاه احتياطا في المحرمات (والخلاف) في المحرم (والفتوى) على قولهما
 في انتقاض الطهارة وفي عينة أن لا يسكر كما بيناه في شرح الكتراه وقد نقلناه
 في كتاب الايمان (وقال في أحكام العبيد ما نصه) وإذا لم يقدر على الوضوء
 الا بيمين فعلى السيد ان يوضئه بخلاف المحرم اه (وقال في بحث الأحكام الاربعة
 ما نصه) والاستناد وهو أن يثبت في الحال ثم يستند الى أن قال وكطهارة
 المستحاضة والمتيم تنقض عند خروج الوقت ورؤية الماء مستند الى وقت وجود
 الحدث وهذا قلنا لا يجوز المسح له اه (وقال في بحث الساقط لا يعود ما نصه)
 ولا تعود النجاسة بعد المحكم بزوالها ولو دبغ الجلد بالشمس ونحوه وفرك الثوب
 من المني وجفت الارض بالشمس ثم أصابها ماء لا تعود النجاسة في الأصح وكذا
 البستر اذا غار ماؤها ثم عاد اه (وقال في بحث النائم كالمسح يقيظ في بعض المسائل
 ما نصه) الخامسة عشر اذا مرت دابة المتيم على ما يمكن استعماله وهو عليها نائم
 ينقض نيمه اه (وقال في أحكام الاتني ما نصه) ومنها لا يظهر بالفرك في قول اه

(وقال في أحكام الذمي ما نصه) ولا يصح تيممه ويصح وضوءه وغسله فلو أسلم جازت صلاته به اه (ثم قال) تنبيه الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الآدميين كالقصاص وضمان الأموال الا في مسائل لو أجنب الكافر ثم أسلم لم يسقط اه (وقال في أحكام الذمي أيضا ما نصه) ولا يمنع من دخول المسجد جنبًا بخلاف المسلم (ولا يتوقف) جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد المحرام اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال) في أحكام الجحان ومنها لو وطئ المجنى انسية فهل يجب الغسل عليها (قال قاضيخان في فتاواه) امرأة قالت هي جنى يأتي في النوم مرارًا وأجد في نفسي ما أجده اذا جامعني زوجي لا غسل عليها اه وقيد هذا السكال بما اذا لم تنزل اما اذا أنزلت وجب كائنه احتلام اه (ثم قال) ومنها لا يجوز الاستنجاء بزيادة الجن وهو العظم كما ثبت في الحديث اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة ما نصه) يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والسجود والخطبة والطواف وقراءة القرآن وحمل المحفف ومسسه وكاتبته ودخول المسجد وكراهة الاكل والشرب قبل الغسل ووجوب نزع الخف والكفارة وجوباً أو ندباً في أول الحيض بدنيار وفي آخره بنصف دينار اه وقد نقلناه بعضه في كتاب الصلاة وكتاب الحج (ثم قال فوائد) الاولى لا فرق في الابلج بين ان يكون بحائل او لا لكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في التحليل فيجوز في سائر الابواب (الثانية) ما ثبت للمحشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي معه مقدارها وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كابية ولم اره وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (الثالثة) الرطبي في الذكر كالماء في القبل فيجب به الغسل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الحدود (ثم قال التاسعة) الذي يحرم على الرجل وطئ زوجته المنكوحه مع بقاء النكاح الحيض والنفاس اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب النكاح فراجع اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الرطبي حرم دواحيه الا في الحيض والنفاس اه (وقد) نقلنا بقيته في كتاب النكاح (وقال في أحكام الاشارة ما نصه) وهنا فروع لم أرها الا في (الاول) اشارة الاخرس بالقراءة وهو جنب ينبغي ان تحرم عليه أخذ ما من قولهم ان الاخرس يجب عليه تعريضك لسانه فعملوا التعريض بك قراءة اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع ما نصه) الاول الماء في المأهارة يمنع الذين وجوب شرابه لقول

الزباني في آخر باب التيمم والمراد بالثمن الفاضل عن حاجته اه (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون ما نصه) ثلاثة في السيف فرجنب وحائض وميت وثمة ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم فهو اولى به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم لكل وان كان الماء مباحا كان المجنب اولى به لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح امام المرأة فيغتسل الرجل وتيمم المرأة ويقيم الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب اولى به لان له حق تملك مال الابن ولو وهب لهم قدر ما يكفي لاحدهم قالوا الرجل اولى به لان الميت ليس من أهل القبول للهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال مولانا وهـ ذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحقل القسمة لا تفيد الملك وان اتصل به القبض كذا في فتاوى قاضيخان اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ومراده من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل المجنب فانه في القرآن وينبغي أن يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا أوصى به لاجل الناس ولا يكفي الا لاحدهم اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) وأما من به نجاسة وهو محدث ووجد ما يكفي لاحدهما فانه يجب صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من النجاس وعلى هذا لو كان مع الثلاثة ذون نجاسة ينبغي ان يقدم عليهم ولم اره اه (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقيصة ما نصه) ففي الصلاة اول الوقت بالتيمم وآخره بالوضوء فعندنا يستحب التأخير اذا كان طامع في وجود الماء آخره والا فالتقديم أفضل ولم أر لصحابة انه يتيمم في اوله ويصلي فاذا وجد في آخره توضأ وصلى ثانية ولا يبعد القول بأفضليته (وقالت) الشافعية اياه النهاية في تحصيل الفضيلة اه (ثم قال) ومنها غسل الرجلين أفضل من المسح على الخفين لمن يرى جواز والا فهو أفضل وكذا بحضرة من لا يراه (ومنها) التوضي من المحوض أفضل من التوضي من النهر بحضرة من لا يراه الا لا اه (وقال في بحث القول في ثمن المثل ما نصه) اما ثمن المثل فذكره في مواضع منها باب التيمم قال في السكزوان لم يعطه الابن المثل وله ثمنه لا يتيمم والا يتيمم وفسره في العناية بمثل القيمة في أقرب موضع يعرفه الماء أو يغيب يسير وفسره الزباني بالقيمة في ذلك المكان امكن لم يبين انه في وقت عزته أو في أغلب الاوقات والظاهر الاول فان الاعتبار للقيمة حال التيمم ويتعين أن لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرق وخوف الهلاك وربما اتصل

الشربة الى دنائير فيجب شراؤها على القادر باضا ف فيمتها احيا لنفسه اه وقد نقلناه في باب الشرب وفي الحظر (وقال في احكام السفر مانصه) رخصة القصر والفطر والمسيح ثلاثة ايام بالمالها اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بحث احكام المسجد مانصه) فنها يحرم دخوله على المجنب والمحاض والنفساء ولو على وجه العبور وادخال نجاسة فيه بخلاف منها التلوين اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بحث احكام يوم الجمعة مانصه) واستئذان الغسل لما اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (ثم قال ما افرق فيه الوضوء والغسل) بسن تجديد الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره تجديد الغسل مطلقا يمسح فيه الخف ويتزح للغسل بسن فيه الترتيب بخلاف الغسل بسن المضضة والاستنشاق فيه بخلاف الغسل فقريضة يمسح الرأس فيه بخلاف الغسل على قول (ما افرق فيه مسح الخف وغسل الرجل) يتأقت المسح دونه ورأيت في بعض كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المصوبة بلا خلاف ولا يجوز مسح الخف المصوب وصورة الرجل المصوبة أن يستحق قطع رجله فلا يمكن منها بسن ثلاث الغسل دون المسح يجب تعميم الرجل دون الخف لا يتقضه الجناية بخلاف المسح هو أفضل من المسح لمن يراه (ما افرق فيه مسح الخف والرأس) بسن استيعاب الرأس دون الخف لوثلاث مسح رأس لا يكره وان لم يندب ويكره ثلاث مسح الخف (ما افرق فيه الوضوء والتيمم) كونه من الوجه واليدين فقط ولا يجوز الا لعدو ولا يمسح به الخف ويقتصر الى النية ولا بسن تجديده ولا تثليثه بسن فيه النفذ ويستوى فيه المحدث الاصغر والا كبر (ما افرق فيه مسح الجبيرة ومسح الخف) لا يشترط شدها على وضوء ويشترط ابعدها على كمال الطهارة ويجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف ويجب تيممها أو أكثرها بخلاف الخف وتصح الصلاة بدونه في رواية وهو المعتمد بخلاف المسح على الخف ان لم يغسلها ولا يقر بعبادة بخلافه ولا يتنقض اذا سقطت عن غير بره فلا تجب اعادته بخلاف الخف اذا سقط ولا تنزع للجناية بخلاف الخف واذا كان على عضو جبيرتان فسقطت احدهما أعادها بلاعادة مسحها بخلاف تنزع أحد الخفين (ما افرق فيه الحيض والنفاس) أقل الحيض محدود ولا حد لأقل النفاس وأكثره عشرة أيام وأكثر النفاس أربعون ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس اه (وقوله) دون النفاس أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحمل لا الى النفاس

وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر وفي كتاب النكاح وفي الحظر (ثم قال) والحيض لا يقطع التسابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال) وتنقض العدة دون النفاس ويحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) فهي سبعة خاف في النهاية من الافتراق بأربعة قصورا اه (ثم قال ما افرق فيه غسل المحي والميت) تستحب البداءة بغسل وجه الميت بخلاف المحي فانه يبدأ بغسل يديه ولا يضمض ولا يستنشق بخلاف المحي ولا يؤخر غسل رجله بخلاف المحي ان كان في مستنقع الماء ولا يمسح رأسه في وضوء الغسل بخلاف المحي في رواية اه (وقال في آخر فن الفرق في قاعده اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) واختلفوا فيما اذا مسح جميع رأسه فقبل يقع الكل فرضا والمعتمد وقوع الربع فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار الغسل فقبل يقع الكل فرضا والمعتمد ان الاولى فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة الى أن قال ولعل فائده في النية هل ينوي في الكل الوجوب أولا وفي الثواب هل يشأب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما زاد الى أن قال ثم رأيتم قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معز بالتحلل لاصلة الغني اذا ضحى بشاتين وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لحم اه (ثم قال) ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حاله ما في نفقة الزوجة أو كشف عورتها في الخلا زائدا على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أم لا اه وقد نقلناه في الحظر وغيره (وقال في فن الاغتاز مانصه الطهارة) ما أفضل المياه فقل ما تبع من أصابعه صلى الله تعالى عليه وسلم (أي) حوض صغير لا نجس بوقوع النجاسة فيه (فقل) حوض الحمام اذا كان الغرف منه متداركا (أي) حيوان اذا خرج من البئر حيا ينزع الجميع وان مات لا (فقل) الفارة اذا كانت هاربة من الهرة ينزع كله والا لا (أي) بئر يجب نزع دلو واحد منها (فقل) بئر صب فيه الدلو الاخير من بئر تجست بموت نحو فارة (أي) ماء كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز فقل هو ماء حوض أهلاه ضيق وأسفله عشر في عشر (أي) ماء طاهر يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ماء مات فيه ضفدع بحري وثقت اه (وقال في فن الاغتاز في بحث البيع مانصه) أي خبر لا يجوز بيعه الا من الشافعية (فقل) ما عجن بماء نجس قليل لم يجوز

بيعه من اليهود والنصارى لانه اذا اعلمهم لا يشترونه ولم يحجز بغير اعلامهم بخلاف
 الشافعية فانه عندهم ظاهر فيجوز منهم بلا اعلام اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (وقال في فن الالغاز من بحث الكراهية مانصه أي) انه مباح الاستعمال
 يكره الوضوء منه (فقل) ما عينه لوضوئه دون غيره اه وقد نقلناه في المحظر
 (وقال أول الفن السادس فن الفروق مانصه) البعرة اذا سقطت في البئر لا نجس
 الماء ونصفها نجسه (والفرق) ان البعرة عليها جلد يمنع من الشوع ولا كذلك
 النصف وفي الملب على هذا القياس (لا يجب) عليه ان يوضئ امرته المريضة
 بخلاف عبده وأنته (والفرق) ان العبد ملكه فيجب عليه اصلاحه لا المرأة
 (لا ينزع) ماء البئر كله بالفارة وينزع من ذنبها (والفرق) ان الدم يخرج من
 ذنبها فينزع الكل له اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) سورة الفارة
 نجس لا يولد للضرورة اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال أخو المؤلف
 في تكملته للفن السادس فن الفروق من كتاب الاشربة مانصه) قطرة خروقت
 في خابية ماء ثم صب الماء في خابية نخل تنجس ولو وقعت القطرة ابتداء في النخل
 لا تنجس (والفرق) انها اذا وقعت في الماء تنجس الماء ثم لا يطهر الماء لانه لا يتخلل
 بخلاف ما اذا وقعت في النخل لانها لا تتخلل اه (وقال) أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاشربة) الدقيق اذا عجن بخمر ثم خبز والقي في نخل لا يطهر
 والنخل اذا القي في خمر ثم في نخل يطهر والفرق انه اذا عجن واسترخت والنخل
 لا يتخلله فلا يطهر بخلاف الخبز لان الخبز يتخلل على ظاهره فقط اه (وقال أخو
 المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) يكره دخول الجنب
 المسجد ولا يكره دخول المشرك (والفرق) ان منع الجنب منه داع الى التطهير
 وفي منع المشرك تبعية له من الايمان فلا يمنع اه وقد نقلناه في كتاب المحظر (وقال
 صاحب الاشياء في الفن السابع فن الحسابات مانصه) لما جلس أبو يوسف
 للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فارسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله عن مسائل
 خمسة الى ان قال الثالثة طيرة قط في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا
 فقال يؤكل نقطاه فقال لا يؤكل نقطاه (ثم قال ان كان اللحم مطبوخا قبل
 سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل ويرى المرقعة والاربي الكحل اه (ثم قال في
 الفن السابع أيضا مانصه) وقال الامام خرجنا مع حماد لتشيع الاعمش

وأعوز الماء للصلاة المغرب فافتي حماد بالتميم لا اول الوقت فقلت يؤخر الى آخر
 الوقت فان وجد الماء والائيم ففعلت فوجد في آخر الوقت وهذه اول مسألة
 خالف فيها أستاذنا اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الصلاة مانصه) القرآن يخرج
 عن القرآنية بقصد الثناء فلو قرأ الجنب الفاتحة بقصد الثناء لا يحرم اه (ثم قال
 بعد ذلك في كتاب الصلاة أيضا مانصه) لا يكره للمحدث مس كتب الفقه والمحدث
 على الاصح (وضع) ناقلة على الكتاب مكره الا لاجل الكتابة (وضع) المصحف تحت
 الرأس مكره الا لاجل الحفظ اه (وقال في كتاب العتق مانصه) والثومان
 كالولد الواحد فالثاني تبع للاول في أحكامه الى ان قال الا في مسئلتين الى ان قال
 الثانية نفاس التومين من الاول ومارأته عقب الثاني لا اه (قال صاحب الاشياء)

(كتاب الصلاة)

اذا شرع في صلاة وقطعها قبل اكتمالها فانه يقضيها الا الغرض والسنن فلا قضاء
 فيه ما وانما يؤديه ما وكذا اذا شرع طائفا ان عليه فرضا ولم يكن عليه (اقتدى)
 الانسان بأدنى حال منه فسد مطلقا وبالأعلى صحيح مطلقا وبالمسائل صحيح الثلاثة
 المستحاضة والضالة والخنثى (القراءة) في الفرض الرابع فرض في ركعتين
 الا فيما اذا أحدث الامام بعد الاولين ولم يكن قرا فيها فاستخفى مسبوقا فانها
 فرض عليه في الرابع (المسبوق) منفرد فيما يقضيه الا في أربع لا يقرى
 ولا يقتدى به ولو كبرنا وبالأستثناف صحيح ويتابع امامه في سجود السهو فان لم يعد
 اليه سجد في آخرها وبأنى بتكبيرات التشرى بقا جاعا (المسبوق) لا يكون
 اماما الا اذا استخلفه الامام المحدث كذا كرهه من لا خسرو (المسبوق) يقضى أول
 صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد وتماه في البزازية (لا اعتبار)
 بنية الكافر الا اذا قصد السفر ثلاثة ثم أسلم في أثناء المدة فانه يقصر بناء على قصده
 السابق بخلاف الصبي اذا بلغ كما في الخلاصة (اذا كرر) آية السجدة في مكان
 متحد كفته واحدة الا في مسألة اذا قرأها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في
 مكانه في الصلاة فانه يلزمه أخرى (لا يكبر جهرا) الا في مسائل في عيد الاغني
 وفي يوم عرفة للتشرى وباز أعد وبارز إقطاع الطريق وعند وقوع حريق وعند
 الحاسوب كذا في عيد البناية (النية بالقلب) ولا يقوم اللسان مقامه الا عند

التعذر كما في الشرح (الدعوة المستجابة) يوم الجمعة في وقت العصر عند ما على قول
 عامة المشايخ كذا في القيمة (إذا صحت) صلاة الامام صحت صلاة المأموم اذا
 أحدث الامام عامدا بعد التعمد الاخير وخلفه مسبوق فان صلاة الامام صحيحة دون
 هذا المأموم (إذا فسدت) صلاة المأموم لا تفسد صلاة الامام الا في مسألة اقتداء
 قارئ بأخي فصلاتهم فاسدة والمثلان في الايضاح (إذا أدرك) الامام راكعا
 فشروعه لتحصيل الركعة في الصف الاخير أفضل من وصل الصف الاول مع فوتها
 (شرع) متفلا بثلاث وسلم لزمه قضاء ركعتين (شرع في الفجر) ناسيا سنة مضي
 ولا يقضيها (الاشتغال) بالسنة عقب الفرض أفضل من الدعاء (قراءة) الفاتحة
 أفضل من الدعاء المأثور (كل ذكر) فات محله لم يأت به فلا يكمل التيممات بعد رفع
 رأسه ولا يأتي بالتسبيح بعد رفع رأسه من الركوع (صلى) مكشوف الرأس لم يكره
 (الرباعية) المسنونة كالفرض فلا يصلي في القعدة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى
 الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها يقرأ في كل ركعة الفاتحة
 والسورة (الاولى) ان لا يصلي على منديل الوضوء الذي تمحبه (كل صلاة)
 أدبت مع ترك واجب أو فعل مكروه محرم ما فاتها تعاد وجوبها في الوقت فاذا خرج
 لا تعاد (اذا رفع) رأسه قبل امامه فانه يعود الى السجود (من جمع) بأهله لا ينال ثواب
 الجماعة الا اذا كان بمذبح (دخل المسجد) في الفجر فوجد الامام يصلي فانه يأتي
 بالسنة بعيدا عن الصفوف الا اذا خاف سلام الامام (مسجد) المحلة افضل من الجامع
 الا اذا كان الامام عالما (ومسجد) المحلة في حق المسوفين نهارا ما كان عند حافوته
 وليلا ما كان عند منزله (يكراه) ان لا يرتب بين السور الا الاقلية (تقليل القرعة)
 في سنة الفجر افضل من تطويلها (نذر النافلة) افضل وقيل لا (التكليم) بين
 السنة والفجر لا يسقطها اول دن ينقص الثواب (يكراه) ان يخصص لصلاة كذا
 في المسجد وان فعل فسبقه غيره لا يربح (يكرون شارعا) بالتكبير الا اذا اراد به
 التجنب دون التعظيم (اذا فكر) المصلي في غير صلته كتجارته ودرسه لا تبطل
 وان شغله هو من خشوعه لم ينقص أجره ان لم يكن عن تقصير ولا يستحب
 اعادتها ترك الخشوع (لا ينبغي) للامام والمؤذن تقارعا الا ان يكون شريرا
 (يصح اقتداء) الرجل بالمصلي وان لم ينو امامته ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا نوى
 امامتها في الجمعة والعبدان ويصح نيته امامتهن في غيرهن (خرج الخطيب)

بعد شروعه متفلا قطع على رأس الركعتين (الا اذا) كان في سنة الجمعة فانه يتمها
 على الصحيح (المسجد) الاثوب حرير صلي فيه بلا خيار بخلاف الثوب النجس حيث
 يتخير فلولم يجزئ الا هو صلي في الثوب الحرير (فما المسجد) كالمسجد فيصح
 الاقتداء وان لم تتصل الصفوف (المانع من الاقتداء) طريق ترفيه البجلة أو نهر
 تجري فيه السفن أو خلا في البحر أربع صفين والخلاف في المسجد لا يمنع وان وسع
 صفه وقال له حكم بقعة واحدة واختلغوا في الحائل بينهم ما والاصح الصحة اذا
 كان لا يشبهه عليه حال امامه (المسافر) اذا لم يقعد على رأس الركعتين فانها
 تبطل الا اذا نوى الإقامة قبل أن يقعد الثالثة بالسجدة (الاسير) اذا اخلص يقضي
 صلاة المقيمين الا اذا رحل العدو به الى مكان أرادوا الإقامة فيه خمسة عشر يوما
 يقضيها صلاة المسافرين (ولن) به شقيقة برأسه الايماء (لو كان) المريض بحال
 لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلي في بيته قدر عليه الاصح انه يخرج
 ويصلي قاعدا لان الفرض مقدّر بحاله على الاقتداء وعلى اعتباره سقط القيام
 واختلغوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة سنة القراءة وان قعد قدر الاصح انه
 يقعد ويراعيها (قدر) المريض على بعض القيام قام بقدره (اذا كره) سجدة واحدة
 في مجلس واحد فالأفضل الاكتفاء بسجدة واحدة واذا كرر رسم النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم فالأفضل تكرار الصلاة عليه وان كراه واحدة فيهما (لا يرفع) يديه
 لسجود التلاوة ولا فدية لسجود التلاوة ولا يجب نية التعيين لها والسنة القيام لها
 (اذا قرأ) الامام آية سجدة فالأفضل الركوع لها في صلاة الخفاضة والاسجد لها
 (يكراه) ترك السورة في الاخيرين في التطوع عمدا وان سهوا فعليه السهو ولو ضاعها في
 اخرى الفرض ساهيا لا يسجد وعليه الفتوى (لا يجوز) الاقتداء بالشافعي في الوتر
 وان كان لا يقضيه (القرآن) يخرج عن القرآنية بقصد الثناء فلو قرأ المجنب الفاتحة
 بقصد الثناء لا يحرم اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) ولو قصد بها الثناء في
 المجنازة لم يكره الا اذا قرأ المصلي قاصدا الثناء فانه يحزبه (لارباب) في الفرائض في
 حق سقوطها (اذا أراد) فعل طاعة وخاف الربا لا يتركها (قراءة الفاتحة) لاجل
 المهمات عقب المكتوبة بدعة (القراءة) في الحمام جهرا مكروها وسرا لا وهو
 المختار (لا يكره) للحدث مس كتب الفقه والحديث على الاصح اه وقد نقلناه في
 كتاب الطهارة (ثم قال) وضع المقلمة على الكتاب مكروه الا لاجل الكتابة (وضع)

المصحف تحت الرأس مكره والا لاجل الحفظ اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة
 وكتاب المحظر (ثم قال) لا ينبغي تأخير الدعاء الا في الصلاة (يكراه) الاقتداء في
 صلاة الرغائب وصلاة البراءة وليلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركة بهذه الامام
 بالمجاعة كذا في البزازية (تعد السهو) لا يوجب تعدد السجود الا في المسبوق
 (يكراه) الاذان قاعدا لنفسه (الاسفار بالفجر) افضل الا بالمزلة للحاج (تأخير
 المغرب) مكره الا في السفر او على مائدة والله سبحانه وتعالى اعلم (يقول جامعهم)
 وهذه هي المسائل المجموعة للمحنة بكتاب الصلاة (قال في القساعة الاولى لا ثواب
 الا بلنية مانعه) فلا تصح صلاة مطلقة ولو صلاة جنازة لا بها أي النية فرضا
 او واجبة أو سنة أو نفلا واذنوى قاعدا لا يخرج عنها الا بخلاف ولو نوى الانتقال
 عنها الى غيرها فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالكبير صار منة تلاوا الا فلا (ولا
 يصح) اقتداء امام الا بنية وتصح الامامة بدونها (ولو حلف) لا يوم أحدا فاقضى به
 انسان صح الاقتداء ولا يحث خلافا لا كرخي وأي حفص الكبير كما في البنائية
 الا اذا صلى خلفه النساء فان اقتداهن به بلانية للامامة غير صحيح (واستثنى) بعضهم
 الجمعة والعيدين وصحح قال في الخبائية بحث قضاء لادبانه الا اذا شهد قبل الشروع
 فلا يحث قضاء وكذا الوام الناس هذا المخالف في الجمعة صحت وحث قضاء ولا يحث
 أصلا اذا أمهم في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة (ولو حلف) ان لا يوم فلا نافي الناس
 ناويا ان لا يؤمه ويؤم غيره فاقضى به فلان حث وان لم يعلم به اه ولكن لا ثواب
 له على الامامة وسجود التلاوة كالمسلاة وكذا سجدة الشكر على قول من يراها
 مشروعة والمعتمدان المخلاف في سنيتها الا في الجواز وكذا سجود السهو ولا تضره
 نية عدمه وقت السلام (وأما النية) في الخطبة للجمعة فشرط صحتها حتى لو عطس
 بعد صعوده المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير قاصد لها لم تصح كما في فتح القدير وغيره
 وخطبة العيد كذلك لقولهم بشرط لها ما بشرط للجمعة سوى تقديم الخطبة
 (وأما الاذان) فلا تشترط لصحته وانما هي شرط للثواب عليه (وأما استقبال القبلة)
 فشرط المجرب في لصحته النية والصحيح خلافه كما في البسوط وحمل بعضهم الاول على
 ما اذا كان يصلي في الصحراء والتماني على ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في
 البنائية (وأما ستر العورة) فلا تشترط لصحته ولم أرفعه خلافا (ولا يشترط) للثواب صحة
 العبادة بل يثاب على فقهه واركانه قاسية بغير تعدد كما لو صلى محمدا على ظن طهارته

وسياقي تحقيقه اه (ثم قال) بعد ذلك وأما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج
 عن كونه قرآنا بالقصد فيوزن بالجنب والمحائض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد
 الذكرو الادعية بقصد الدعاء لكن أشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد الذكرو لا تبطل
 صلاته وأجبت عنه في شرح الكتري بأنه في محله فلا يغير بعزمه وقالوا ان التأموم
 اذا قرأ الفاتحة في صلاة الجنازة بنية الذكرو لا يحرم عليه مع انه يحرم عليه قراءتها
 في الصلاة اه (ثم قال في آخرها في بحث التروك) وتظيره المقيم والصائم
 والكافر والعلوفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة
 ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقيما وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كما ذكره
 الزياحي اه (وقال في القساعة الثانية الامور بمقاصدها مانعه) وكذا قولهم
 ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا بالكلام بطلت صلاته (وكذا اذا) أخبر
 المصلي بما سره فقال الحمد لله قاصدا الشكر بطلت أو بما سره فقال لا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم أو بموت انسان فيقول إنا لله وإنا اليه راجعون قاصدا
 له بطلت اه (ثم قال بعد ذلك الثالث في بيان تعيين المنوى وعدمه) الاصل
 عندنا ان المنوى أما ان يكون من العبادات أو لا فان كان عبادة فان كان وقتها ظرفا
 للمؤدى بمعنى انه يسعه وغيره فلا بد من التعيين كالصلاة كأن ينوى الظهر فان قرنه
 باليوم كظهر اليوم صح وان خرج الوقت أو بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج
 ونسيه لا يحزبه في الصحيح (وفرض) الوقت كظهر الوقت الا في الجمعة فانها تبدل
 لأصل الا أن يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظهر لا غير اختلف فيه
 والاصح الجواز (قالوا وعلامة) التعيين للصلاة أن يكون بحيث لو سئل أي صلاة
 تصلي يمكنه أن يجيب بالتأمل اه (ثم قال) ولا يسقط التعيين في الصلاة بضيق
 الوقت لان السعة باقية بمعنى انه لو شرع متفلا صح وان كان حراما ولا يتعين بزمن
 أجزاء الوقت بتعيين العبد قول لا وانما يتعين بفعله كالحائث في اليمن لا يتعين واحد
 من خصال الكفارة الا في ضمن فعله هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد من التعيين
 صلاة أو صوما أو حجا اه (ثم قال) وأما قضاء الصلاة فلا يجوز ما لم يبين الصلاة
 ويومها بأن يعبر ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز وهذا هو
 الخاص لمن لم يعرف الاوقات الفاسدة أو اشتبهت عليه أراد التسهيل على نفسه
 (وذكري في المحيط) ان نية التعيين في الصلاة لم تشترط باعتبار ان الواجب مختلف

متعذبل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب البنية
 التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت تكفيه نية الظهر لا غير وهذا
 مشكل وما ذكره أصحابنا كقاضى خان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا فى التعيين اه
 (ثم قال بعد ذلك فى ضابطه فى هذا البحث) التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين
 فى الجنس الواحد لغو لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا
 ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب والصلوات كلها من قبيل المختلف
 حتى الظهرين من يومين أو العصرين من يومين اه (ثم قال) كما اذا نوى ظهرين
 أو ظهر راعن عصر أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس اه أى فانه لا
 يجوز لاختلاف السبب (ثم قال) هذا كله فى الفرائض والواجبات كالنذور والوتر
 على قول الامام والعبد على الصحيح وركعتي الطواف على المختار وينوى الموتر الوتر
 لا الوتر الواجب للاختلاف فيه وفى صلاة الجنازة ينوى الصلاة لله والدعاء للميت
 ولا يلزمه التعيين فى سجود التلاوة لاي تلاوة سجدها كفاى القنية (وأما
 النوافل) فاتفق أصحابنا انها تصح بطلاق النية (وأما السنن الرواتب) فاختلوا
 فى اشترائط تعيينها والصحيح المعتمد عدم الاشتراط وانما تصح بنية النفل وبطلاق
 النية ويفرغ عليه لوصلى ركعتين على ظن انهما تهيىجان بقاء الليل فتبين
 انه جازى بطلوع الفجر كانت عن السنة على الصحيح ولا يصلح بعده للكرامة وأما
 من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع وأخرى بعده كانتا عن السنة فبعدلان السنة
 لا بد من الشروع فيها فى الوقت ولم يوجد (وقالوا) لو قام الى الخامسة فى الظهر
 ساهيا وقبدها بالسجدة بعد ما قعد الاخيرة فانه يضم سادسة وتكون الركعتان نفلا
 ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح هذا لا يدل على اشتراط التعيين لان عدم
 الاجزاء لسكون السنة لم تشرع بالتحريم مبتدأ ولم توجد (واختلف الصحيح)
 فى اتراويح هل تقع تراويح بمعلق النية أولا بد من التعيين فصح قاضى خان
 الاشتراط والمعتمد خلافه كالسنن الرواتب (وتفرع) ايضا على اشتراط التعيين
 للسنن الرواتب وعدمه مسألة أخرى هى اوصلى بعد الجمعة أربعاً فى مرضع يشك
 فى صحة الجمعة ناويا آخر ظهر عليه أو أدرك وقته ولم يؤده ثم تبين صحة الجمعة
 فعلى الصحيح المعتمد ينوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فائت وعلى القول
 الآخر لا كفاى فتح القدير (وهو أيضا) بتفرغ على ان الصلاة ايا بطل وصفها

لا يبطل أصلها فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف خلافاً لمحمد فنبغى أن يقال فيها انها
 تكون عن السنة الأعلى قول محمد اه (ثم قال تكميل) السنن الرواتب
 فى اليوم والليله اثنتا عشرة ركعة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان
 بعد الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفى صلاة الجمعة أربع قبلها
 وأربع بعدها والترأويح عشرون ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء فى ليلالى
 رمضان وصلاة الوتر على قولهما وصلاة العيدين فى احدى الروايتين وصلاة
 الكسوف على الصحيح وقيل واجبة وصلاة الخوف والاستسقاء على قول
 (وأما المستحب) فأربع قبل العصر وأربع قبل العشاء وركعتان بعد ركعتي الظهر
 وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وسنة الوضوء وتحية المسجد
 وتنوب عنها كل صلاة أداها عند الدخول وقيل تؤدى بعد التعمود وركعتا الاحرام
 كذلك تنوب عنها كل صلاة فرضا كان أو نفلا وصلاة الضحى وأقلها أربع
 وأكثرها اثنتا عشرة ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الاستسقاء كفاى شرح منية
 المصلى وتسامها يأتى مع الكلام على صلاة الرغائب ولبلة البراءة مذكورة فيه
 لابن أمير حاج الحلبي (ضابط فيما اذا عين وأخطأ) الخطأ فيما لا يشترط التعيين له
 لا يضر كعين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر
 ثلاثاً أو خمسا صح لان التعيين ليس بشرط فالخطأ فيه لا يضر (قال فى النهاية) ونية
 عدد الركعات والسجدة ليس بشرط ولو نوى الظهر ثلاثاً أو خمسا صح وتكون نية
 التعيين وكما اذا عين الامام من يصلى به فبان غيره ومنه اذا عين الاداء فبان ان
 الوقت خرج أو التضا فبان انه باق اه (ثم قال) وأما فيما يشترط فيه التعيين
 كخطأ من الصوم الى الصلاة وعكسه ومن صلاة الظهر الى العصر فانه يضر
 (ومن ذلك) ما اذا نوى الاقتداء بزيد فاداه وعمره والافضل ان لا يعين الامام عند
 كثرة الجماعة كيلا يظهر كونه غير المعين فلا يجوز فنبغى أن ينوى القائم فى الخراب
 كأنما من كان ولو لم يخطر بباله انه زيد أو عمر وجاز الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام
 القائم فى الخراب وهو يرى انه زيد وهو عمر وصح الاقتداء لان العبرة بما نوى لا بما
 رأى وهو نوى الاقتداء بالامام (وفى انتارخانية) صلى الظهر ونوى ان هذا ظهر
 يوم الثلاثاء فتبين انه من يوم الاربعاء جاز ظهره والغلط فى تعيين الوقت لا يضر اه
 (ثم قال) ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء به هذا الامام الذى هو زيد فاذا هو

خلافه بولائه عرفه بالاشارة فبلغت التسمية وكذا لو كان آخر الموقوف لا يرى
 شخصه فنوى الاقدم بالامام القائم في الهرب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز أيضا
 (ومثل) ما ذكرنا في الخطأ في تعيين الميت فعند الكثرة ينوي الميت الذي يصلي عليه
 الامام كذا في فتح القدير (وفي حمة الفتاوى) لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو
 شيخ لم يصح ولو قال اقتديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح لان الشاب يدعى شيخا
 لعدم اختلاف عكسه اهـ والاشارة هنا لا تنكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام
 اغماهى الى شاب أو شيخ فتأمل (وعلى هذا) لو نوى الصلاة على الميت المذكور بان انه
 أنثى أو تكسه لم يصح (ولم أر حكم) ما اذا عين عددا موقى عشرة فبان انهم أكثر أو أقل
 وينبغي أن لا يضرا اذا بان انهم أكثر لان فيهم من لم ينو الصلاة عليه وهو الزائد
 (مسئلة) ليس لناس من ينوى خلاف ما يؤدى الاعلى قول محمد في الجملة فانه اذا
 أدرك الامام في التشهد أو في سجود السجدة أو نواها جمعة ويصليها ظهر اعنده والمذهب
 أنه يصليها جمعة فلا استثناء اهـ (ثم قال الرابع في صفة النوى من الفريضة والمنافلة
 والآداء والقضاء) اما الصلاة فقال في البنية إنه ينوي الفريضة في الفرض فقال
 معزيا الى المجتبي لا بد من نية الصلاة ونية الفرض ونية التعيين حتى لو نوى الفرض
 يحجزه اهـ (يقول جامع) كلام البنية مكذ في النسخ ولعل كلمة لا ساقطة من القلم
 أى لا يحجزه لانه المصريح به وايضا لا يصح تقريره مع هذا على ما قبله والذي في المعراج
 عن المجتبي لا يحجزه كذا في شرحها اهـ (والواجبات) كالغرائض كافي التتارخانية
 (وأما المنافلة) والسنة الراتبه فتقدمنا انها تصح بمطابق النية وبذية مباينة (وتفرغ)
 على اشتراط نية الفريضة انه لو لم يعرف افتراض الخمس الا أنه يصليها في أوقاتها لا
 يجوز وكذا لو اعتقد ان منها فرضا ونافلا ولا يميز ولم ينو الفرض فيها فان نوى الفرض في
 الكل جاز ووظر الكل فرضا جاز وان لم يظن ذلك فكل صلاة صلاها مع الامام جاز
 أن نوى صلاة الامام كذا في فتح القدير (وفي القنية) المصلون ستة (الاول) من علم
 الفروض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه
 والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب بتركها فنوى الظاهر أو القبحر أجزاءه
 وأغنت نية الظاهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك وينوى الفرض فرضا
 واسكن لا يعلم ما فيه من الغرائض والسنن يحجزه (والثالث) ينوى الفرض ولا يعلم
 معناه لا يحجزه (والرابع) علم ان فيما يصلي عليه الناس غرائض ونوافل فيصلي كما يصلي

الناس ولا يميز الغرائض من النوافل لا يحجزه لان تعيين النية شرط وقيل يحجزه
 ماصلى في الجماعة ونوى صلاة الامام (والخامس) اعتقد ان الكل فرض جازت
 صلاته (والسادس) لا يعلم ان الله تعالى على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان
 يصليها لاوقاتها لم يحجزه اهـ (ثم قال) بعد ذلك بخلاف تجبيل الصلاة على وقتها
 فانه غير جائز لكون وقتها سببا للوجوب وشرطا للصحة الاداء اهـ (ثم قال) بعد ذلك
 وكذا الخطية لا يشترط لمساوية الفريضة وان شرطها لها النية لانه لا يتنفل بها
 وينبغي ان تكون صلاة المجتازة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولذا
 لا تعاد نفلا (و أر حكم) صلاة الصبي في نية الفريضة وينبغي ان لا تشترط لكونها
 غير فرض في حقه لكن ينبغي ان ينوى صلاة كذا التي فرضها الله تعالى على
 المكلف في هذا الوقت (ولم أر أيضا) حكم نية فرض العين في فرض العين وفرض
 الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط (وأما) الصلاة لمعادة لارتكاب مكره
 أو ترك واجب فلا شك انها جائزة لا فرض لقوله يسقط الفرض بالاول فعلى
 هذا ينوى كونها جائزة لتنص الفرض على انها تنفل بتحقيق أو أمان على القول
 بان الفرض يسقط بها فلا يخفى في اشتراط نية الفريضة (وأما) نية الاداء والقضاء
 ففي التتارخانية اذا عين الصلاة التي يؤدى بها صحيح نوى الاداء والقضاء (وقال فخر
 الاسلام) وغيره في الأصول في بحث الاداء والقضاء ان أحدهما يستعمل مكان
 الآخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس (وبيانه) ان ما لا يوصف بهما
 لا يشترط له كالمعادة المطلقة من الوقت كالزكاة وصدقة الفطر والعشر والخراج
 والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلاة الجمعة فلا التباس لانها اذا فاءت
 منع الامام يصلي الظهر وأما ما يوصف بهما كالصلوات الخمس فقالوا
 لا يشترط أيضا (قال في فتح القدير) لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فتبين
 خروجه أجزاءه وكذا عكسه (وفي البنية) لو نوى فرض الوقت بعدما خرج الوقت
 لا يجوز فان شك في خروجه فنوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينويها ولا ينوى
 فرض الوقت للاختلاف فيه (وفي التتارخانية) كل وقت شك في خروجه فنوى
 ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار الجواز (واختلفوا) ان الوقتية هل تجوز
 بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء
 هو المختار (وذكر) في كشف الاسرار شرح أصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية

القضاء حقيقة كنية من نوى إذا ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن أن الوقت باق وكنية الأسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان فتحرى شهرًا وصامه بنية لاداء فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن أن الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الأسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن أنه قد مضى والحقبة فيه باعتبار أنه أتى بأصل النية ولكن أخطأ في الظن والخطأ في مثله معفو اهـ (ثم قال الخامس في بيان الاختصاص) صرح الزيلعي بأن المصلي يحتاج إلى نية الاختصاص فيها ولم أر من أوضحه لكن صرح في الخلاصة بأنه لا رياء في الفرائض (وفي البرزقية) شرع في الصلاة بالاختصاص ثم خالطه الرياء فالعبارة السابقة ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب (ثم قال) الصلاة لا مرضاء المخصوص لا تفيد بدل يصلي لوجه الله تعالى فإن كان خصه لم يعف وتخذ من حسناته يوم القيامة (جاء في بعض الكتب) أنه يؤخذ لداق ثواب سبعمائة صلاة بالجماعة فلا فائدة في النية وإن كان عني فلا يؤخذ به فالغائبة حينئذ اهـ (وقد أفاد السبزاري) بقوله في حق سقوط الواجب أن الفرائض مع الرياء صحيحة مسقطه للأوجب اهـ (ثم قال) وفي التنازع خاتمة لوافقه خالص الله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فهو على ما انتفع (والرياء) أنه لو دخل في الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي فاما لو صلى مع الناس يحسنها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب أصل الصلاة دون الاحسان ولا يدخل الرياء في الصوم (وفي الينابيع) قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا أجر له وعليه الوزر وقال بعضهم بكفر وقال بعضهم لا أجر له ولا وزر عليه وهو كأن لم يصل (وفي الولوالجية) وإذا أراد أن يصلي أو يقرأ القرآن ويخاف أن يدخل عليه الرياء فلا ينبغي أن يترك لأنه أمر موهوم اهـ (ثم قال) وقالوا لفتح المصلي على غير إمامه بطلت صلاته لقصد التعليم (ورأيت فرعا) في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له إنسان صل الظهر ولك دينار فصلي بهذه النية أنه تجزئه صلاته ولا يستحق الدينار اهـ (ولم أر) مثله لا صحابنا وينبغي على قواعدها أن يكون كذلك أما الأجزاء فلما قدمنا أن الرياء لا يدخل الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلا نأداء الفرائض لا يدخل تحت عقد الإجارة اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب الإجارة (ثم قال) وأما الخشوع فيها بظاهره وبباطنه فمستحب (وفي القنية) شرع في الفرض وشغله

الفكر في التجارة أو المسئلة حتى أتم صلاته لا تستحب إعادتها وفي بعض الكتب لا يعيد وفي بعضها ينقص أجره إذا لم يكن عن تقصير منه اهـ (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين مانعه) وإن كان في المقاصد فاقا أن ينوى فرضين أو فائين أو فرضاً أو فائلاً أو لا فلا يخلو ما أن يكون في الصلاة أو في غيرها فإن كان في الصلاة لم يصح واحدة منهما (قال في السراج الوهاج) لو نوى صلاتي فرض كالظهر والعصر لم يصح اتفاقاً اهـ (ثم قال) ولو نوى مكتوبة وصلاة جنساة فهي عن المكتوبة وقد ظهر بهذا أنه إذا نوى فرضين فإن أحدهما أقوى انصرف إليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة (إلى أن قال) وأما في الصلاة فيقدم الأقوى أيضاً ولذا قدمنا المكتوبة على صلاة الجنساة (ولذا قال في السراج الوهاج) لو نوى مكتوبتين فهو للتي دخل وقتها ولو نوى فائتين فهي للأولى منهما ولو نوى فائتة ووقتية فهي للفائتة إلا أن يكون في آخر الوقت ولو نوى الظهر والفجر وعليه الفجر من يومه فإن كان في أول وقت الظهر فهي عن الفجر وإن كان في آخره فهي عن الظهر اهـ (بقي) ما إذا كبرنا وبنا للتحرمة والركوع وما إذا طاف للفرض والوداع (يقول جامعهم) قال شارحهما كذا بخط المصنف ولم يذكر حكم ذلك في الصورة الأولى أن كبر قائماً كان للتحرمة لأن الفرض أقوى مع أن المحل له ونوى الصورة الثانية طواف الوداع واجب وقيل سنة ففيه الجمع بين فرض وواجب أو نفل وعلى كل فيقع عن الفرض أن طاف في أيام التخرس سواء نواه مع غيره أو نوى غيره فقط وإن طاف بعد ما حل التخرس فهو للوداع وإن نوى غيره اهـ (وإن نوى فرضاً ونفلاً) فإن نوى الظهر والتطوع قال أبو يوسف يجزئه عن المكتوبة ويبيطل التطوع وقال محمد لا يجزئه لا المكتوبة ولا التطوع اهـ (ثم قال) ولو نوى نافلة وجنساة فهي نافلة كذا في السراج (وأما إذا) نوى نافلتين كما إذا نوى بركعتي الفجر التحية والسنة أجزأت عنهما اهـ (ثم قال) وأما إذا نوى عبادة ثم نوى في أثناءها الانتقال عنها إلى غيرها فإن كبرنا وبنا الانتقال إلى غيرها صار خارجاً عن الأولى وإن نوى ولم يكبر لا يكون خارجاً كما إذا نوى تحديداً الأولى وكبر وتماه في مفصلات الصلاة من شرحنا على الكنز اهـ (ثم قال السابع في وقتها) أي النية الأصل أن وقتها أول العبادات ولكن الأول حقيقي وحكي (فقالوا) في الصلاة لو نوى قبل الشروع فمن محمد لو نوى عند الوضوء أنه يصلي صلاة الظهر

أو العصر مع الإمام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة إلا أنه لما انتهى
إلى مكان الصلاة لم تحضره النية حازت صلاته بتلك النية وهكذا روى عن أبي
حنيفة وأبي يوسف كذا في الخلاصة (وفي التجنيس) إذا توضأ في منزله ليصلي الظهر
ثم حضر المسجد وافتتح الصلاة بتلك النية فإن لم يشتغل بعمل آخر يكفيه ذلك هكذا
قال محمد في الرقيات لأن النية المتقدمة نية غير إلى وقت الشروع حكما كما في الصوم
إذا لم يبدلها بغيرها اهـ وعن محمد بن سلمة إذا كان عند الشروع بحيث لو شغل أية
صلاة يصلي بحسب على البدنية من غير تفكير فهو نية تامة ولو احتاج إلى التأمل
لا يجوز (وفي فتح القدير) فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلاة لصحة تلك النية
مع تصريحهم بأنها صحيحة مع العلم بأنه يتخلل بينها وبين الشروع شيء إلى مقام
الصلاة وهو ليس من جنسها فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يدل على
الاعراض بخلاف ما لو اشتغل بكلام أو كل أو نقول عـ ذلك الشيء اليه من
أفعالها غير قاطع للنية (وفي الخلاصة) أجمع أصحابنا أن الأفضل أن تدون
مقارنة للشروع ولا يكون شارعا متأخرة لأن ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذا
الباقى لعدم التجزئ (ونقل ابن وهبان) اختلاف بين المشايخ خارجا عن المذهب
ووافقا لما نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن التحريم بقيل إلى الثناء وقيل
إلى التعمد وقيل إلى الركوع وقيل إلى الرفع والكل ضعيف والمعمد أنه لا بد من
القرآن حقيقة أو حكما وفي الجوهرة ولا معتبر بقول الكرخي اهـ (ثم قال) ولم
أرو وقت نية الإمامة للثواب وينبغي أن يكون وقت اقتداء أحديه كما أنه ينبغي أن
يكون وقت نية الجماعة أول صلاة المأموم وإن كان في أثناء صلاة الإمام هذا
للثواب وأما صحة الاقتداء بالإمام فقال في فتح القدير الأفضل أن ينوي الاقتداء
عند افتتاح الإمام فإن نوى حين وقف على ما يأنه لم يشرع جازوا نوى ذلك على ظن
أنه شرع ولم يشرع اختلاف فيه قيل لا يجوز اهـ (ثم قال) فائدة هل تصح نية عبادة
وهو في عبادة أخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح نية له
ولا تصح صلاته اهـ (ثم قال) الثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل
ركن قالوا في الصلاة لا تشترط النية في البقاء للخرج كذا في البناءة فكذا
في بقية العبادات (وفي القنية) لا يلزم نية العبادة في كل جزء إنما تلزمه في جملة
ما يفعله في كل حال اهـ (وفي البناءة) افتتح المكتوبة ثم ظن أنها تطوع فاتمها

على نية التطوع أجزأته عن المكتوبة (ومن الغريب) ما في المجتبى ولا بد من نية
العبادة وهي التذلل والخضوع على إبداع الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما أراد الله
تعالى منه ونية القربة وهي طلب الثواب بالمشقة في فعلها وينوي أنه يفعلها
مصلحة له في دينه بأن يكون أقرب إلى ما وجب عقلا من الفعل وأداء الأمانة وأبعد
عما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم تستديم هذه النيات من أول الصلاة إلى
آخرها خصوصا عند الانتقال من ركن إلى ركن ولا بد من نية العبادة في كل ركن
والنفل كالقصر فيها إلا في وجه وهو أن ينوي في النوافل أنها لطف في الفرائض
وتسهل لها اهـ (فالمحاصل) أن المذهب المعتمدان العبادة ذوات الأفعال يكفي
بالنية في أولها ولا يحتاج إليها في كل فعل اكتفاء بانسحابها عليها إلا إذا نوى ببعض
الأفعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طابا للغريم لا يجزئ اهـ (ثم قال) وفي
القنية وإن تعمد أن لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله من الصلاة لا يستحق الثواب
ثم إن كان فعلا لا تتم العبادة بدونه فسدت والأفلا وقد أساء اهـ (التاسع) في
محالها على القلب في كل موضع وقدمنا حقيقة (وهذا أصلا) الأول لا يكفي
التلفظ باللسان دونه وفي القنية والمجتبى ومن لا يقدر أن يحضر قلبه لينوي بقلبه
أو يشك في النية يكفيه التكلم بلسانه لا يكف الله نفسه الاوسع اهـ (ثم قال)
فيها) ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لأن ما يفعله من الصلاة فيما يسهم ومغفوعه
وصلاته مجزئة وإن لم يستحق لها ثوابا اهـ ومن فروع هذا الأصل أنه
لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر بما في القلب اهـ (ثم قال) الأصل الثاني من
التاسع وهو أنه لا يشترط مع نية القلب التلفظ بجميع العبادات ولذا قال في الجمع
ولا معتبر باللسان وهل يستحب التلفظ بجميع العبادات أو بسن أو بكرة
أقوال اختلفت في الهداية الأول لمن لم يجتمع عزيمته وفي فتح القدير لم ينقل عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه التلفظ بالنية لا في حديث صحيح ولا ضعيف
وزاد ابن أمير حاج أنه لم ينقل عن الأئمة الأربعة وفي المفيد ذكره بعض مشايخنا
النطق باللسان ورآه لا تحرون سنة (وفي المحيط الذكر باللسان سنة فينبغي أن
يقول اللهم اني أريد صلاة كذا فيسر هالي وتقبلها مني وتقلوا في كتاب الحج أن
طلب التيسير لم ينقل إلا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح السكندر
وفي القنية والمجتبى المختار أنه يستحب اهـ أي التلفظ باللسان (ثم قال)

وأما توقف شروعه في الصلاة والاحرام على الذكر ولا تنكفي النية فلانه من
الشرائط للشروع اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام مانصه)
وقد كتبنا في الفوائد ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسألة في البرازية والخلاصة هي
صبي ونصراني خرجا الى مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في بعض الطريق وأسلم الكافر
قصر الكافر باعتبار قصده لا الصبي في المختار اه (ثم قال) الثاني أى من
شروط النية التمييز فلا تصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون اه (ثم قال) وينتقض
وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان
اه (ثم قال) الثالث العلم بالنوى فمن جهل فرضية الصلاة لم تصح منه كما قدمناه
عن البقية اه (ثم قال) الرابع أن لا يأتي بمناف بين النية والنوى قالوا ان
النية المتقدمة على التحريم جائزة بشرط أن لا يأتي بعدها بمناف ليس منها وعلى
هذا تبطل العبادة بالارتداد في اثنتائها اه (ثم قال) ومن المنافي نية القطع فان
نوى قطع الايمان صار مردا للحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذلك سائر
العبادات الا اذا كبر في الصلاة بنوى الدخول في أخرى فالتكبير هو القاطع
للاولى لا بمجرد النية وأما الصوم الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه
والانتقال الى صوم نفل فانه لا يبطل والفرق أن الفرض والنفل في الصلاة
جنسان مختلفان لا رجحان لهما على الآخر في التحريم وهما في الصوم
والزكاة جنس واحد كذلك في المحيط وفي خزانة الاكمل لو افتتح الصلاة بنية
الفرض ثم غير نية في الصلاة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولو نوى الاكل والجماع
في الصوم لم يضره وكذلك لو نوى فعل مناف في الصلاة لم تبطل اه (ثم قال) ولو نوى
قطع السفر بالاقامة صار مقيما وبطل سفره بخمس شرائط ترك السير حتى لو نوى
الاقامة سائر الموضع وصلاحيته الموضع للاقامة فلو نواها في بحر او جزيرة لم يصح
واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالراى فلا تصح نية التابع كذا في معراج الدراية
واذا نوى المسافر الاقامة في اثنا صلواته في الوقت تحول فرضه الى الاربع سواء
نواها في أولها أو في وسطها أو في آخرها وسواء كان منفردا أو مقترنا أو مدركا
أو مسبوقا باللاحق لا يتم نيتها بعد فراغ الامام لاستحكام فرضه بفراغ امامه
كذا في الخلاصة اه (ثم قال) فرع ويقرب من نية القطع نية القلب
وهي نقل الصلاة الى أخرى قدمنا انه لا يكون الا بالشروع بالتحريم لا بمجرد النية

ولا بد أن تكون الثانية غير الاولى كان شرع في العصر بعد افتتاح الظهر فقلت نية
الظهر لا الظهر بعد ركعة الظهر وشروطه أن لا يتلفظ بالنية فان تلفظ بها بطلت الاولى
مطلقا وقد ذكرنا تفاريعها في مفسدات الصلاة من شرح الكنز اه (ثم قال)
وينبغي على هذا انه لو كان عليه فائسة فشك انه قضاها أو لا فقضاءا ثم تبين انها
كانت عليه أن لا يحجزه للشك وعدم الجزم في تعيينها فلو شك في دخول
وقت العبادة وأتى بها سابقا ان فعلها في الوقت لم يحجزه أخذ من قوله ثم كافي فنجح
القدير ولو صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يحجزه
اه وفي خزانة الاكمل أدرك القوم في الصلاة ولم يدروا انها المكتوبة أو التروحية
يكبرون ويؤي المكتوبة على انها ان لم تكن مكتوبة يقضونها يعني العشاء فاذا هو في
العشاء صح وان كان في التروحية وقع نفلا (فرع) عقب النية بالمشقة قدمنا انه
ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقتوال
كالطلاق والعتاق بطل اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الطلاق
والعتاق (ثم قال تكميل) النية شرط عندنا في كل العبادات باتفاق الاصحاب
لاركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبير الاحرام والمعمد انها شرط كالنية
وقيل بركبتها اه (ثم قال في الغرر مانصه) ومنها لو قرأ الجنب قرآنا فان
قصد التلاوة حرم وان قصد الذكرا فلا ولو قرأ الفاتحة في صلاته على الجنازة ان
قصد الثناء والدعاء لم يكره وان قصد التلاوة كره عطس الخطيب فقال الحمد لله
ان قصد الخطبة صح وان قصد الحمد للعطاس لم يصح ولو ذبح فعطس فقال
الحمد لله كذلك وان ذكر المصلى آية أو ذكر أو قصد به جواب التكلم فسدت
والافلا اه (ثم قال في خاتمة) تجرى قاعدة الامور بما صدقها في علم العربية
ايضا فأول ما اعتبروا ذلك في الكلام فقال سيمويه والجهول باشتراط القصد فيه فلا
يسمى كلاما ما نطق به النائم والساهى وما يحكيه الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم
فلم يشترط وسمى كل ذلك كلاما واختاره أبو حيان الى ان قال ولو سمع آية المعجدة من
حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار لعدم أهلية القارئ بخلاف ما اذا سمعها
من جنب أو حائض والسمع من المجنون لا يوجبها ومن النائم يوجبها على المختار
وكذا يجب بسماعها من سكران اه (وقال في قاعدة ما ثبت يقيس لا يرتفع
الايتين مثله) والمراد به غالب الظن ولذا قال في الملتقط ولو لم يفته من الصلوات

شيء وأحب أن يقضى صلاة عمره من ذلك لا يستحب ذلك إذا كان أكثر ظنه
فسادها بسبب الطهارة أو ترك شرط فيخشى يقضى ما غلب على ظنه وما زاد على ذلك
يكره لورود النهي عنه اهـ شك في صلاة هل صلاها أعاد في الوقت شك في ركوع
أو سجود وهو فيها أعاد وان كان بعدها فلا وإن شك أنه كم صلى فإن كان أول مرة
استأنف وان كفر فحرى والأخذ بالآقل وهذا إذا شك فيها قبل الفراغ فإن كان
بعده فلا شيء عليه وإذا تكبر بعد الفراغ أنه ترك فرضاً وشك في تعيينه قالوا لا يسجد
سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدة ثم يقعد ثم يسجد للسجود
كذا في فتح القدير ولو أخبره عدل بعد السلام أنك قد صليت الظهر أربعاً وشك
في صدقه وكذبه فإنه بعد احتياطاً لأن الشك في صدقه شك في الصلاة ولو وقع
الاختلاف بين القوم والامام فإن كان الامام صلى يقين لا يعيد ولا أعاد بقوله كذا
في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك
في الثالثة أنه في التمام ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك
ليس بشيء ولو تكبر صلى العصر أنه ترك سجدة ولا يدري هل تركها من الظهر
أو العصر الذي هو فيها فحرى فإن لم يقع تحريره على شيء يتم العصر ويسجد بسجدة
واحدة ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر فإن لم يعده فلا شيء عليه وفي المجتبى إذا
شك أنه كبر للافتتاح أولاً وهل أحدث أولاً وهل أصابت النجاسة ثوبه أولاً أم صمغ
رأسه أولاً استقبل أن كان أول مرة والأفلا اهـ ولو شك أنها تكبيرة الافتتاح أو
القنوت لم يصح شأناً وعاقبته في المخرج من آخر سجود السهو اهـ (ثم قال) وفي
البرازية شك في القيام في الفجر أنها الأولى أو الثانية رفضه وقعه في القنوت ثم
صلى ركعتين بفاصلة وسورة ثم أتى وسجد للسجود فإن شك في سجدة أنها من
الأولى أو الثانية يمضي فيها وإن شك في السجدة الثانية لأن إتمامها لازم على
كل حال وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية فعد ثم قام وصلى ركعة وأتم بسجدة
السهو وإن شك في سجدة أنه صلى الفجر ركعتين أو ثلاثاً إن كان في السجدة
الثانية فسدت صلاته وإن كان في السجدة الأولى يمكن إصلاحها عند محمد لأن تمام
المسألة بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفع ارتفاعاً بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد
للسهو إلى أن قال أي في البرازية نوع منه تكبر أنه ترك ركناً قولاً فسدت
صلاته وإن كان فعلياً يحمل على ترك الركوع فيسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي

ركعة بسجدة صلى صلاة يوم وليلة ثم تكبر أنه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم
أية صلاة أعاد الفجر والوتر وإن تكبر أنه ترك في ركعتين فكذلك وإن تكبر
الترك في الأربع فسذوات الأربع كلها اهـ (ثم قال) وهنا فرغ علم أهل الآن
لأن قال الثالث شك فيما عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة
هل هي عدة طلاق أو وفاة ينبغي أن يلزم الاحتياط على الصائم احتياطاً من
قوله لم يترك صلاة وشك أنها أية صلاة يلزمه صلاة يوم وليلة احتياطاً اهـ
(ثم قال) في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك إلى أن
قال أربعة قدمنا أنه لو شك هل كبر للافتتاح أولاً أو أحدث أولاً أو صمغ رأسه أولاً
وكان أول ما عرض له استقبل اهـ (ثم قال) وهنا مسائل تحتاج إلى المراجعة
ولم أرها الآن منها شك مسافر أو صل ببلده أولاً ومنها شك مسافر هل نوى
الإقامة أولاً وينبغي أن لا يجوز له الترخص بالشك ثم رأيت في التتارخانية
لو شك في الصلاة أمقيم أم مسافر صلى أربعاً ويقعد على الثانية احتياطاً وكذلك
إذا شك في نية الإقامة اهـ (ثم قال) ومنها جازم قد علم وشك امتقدم عليه أم لا
ومنها شك هل سبق الإمام بالتكبير أولاً ثم رأيت في التتارخانية وإذا لم يعلم
المأموم هل سبق إمامه بالتكبير أولاً فإن كان أكبر رايه أنه كبر بعده أجزاء وإن
كان أكبر رايه أنه قبله لم يجز وإن استوى الظن أن أجزاء لأن أمره محمول على السداد
حتى يظهر الخطأ اهـ وينبغي أن يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك
في التقدم والتأخر ومنها من عليه فائضة وشك في قضائها فهي ست وفي
التتارخانية رجل لا يدري هل في ذمته قضا الفوائت أم لا يكره له أن ينوي
الفوائت (ثم قال) وإذا لم يدرك الرجل أنه بقي عليه شيء من الفوائت أم لا الأفضل أن
يقرا في سنة الظهر والعصر والعشاء في الأربع الفاتحة والسورة اهـ (وقال في
القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصة) واعلم أن أسباب التخفيف في العبادات
وغيرها سبعة الأول السفر وهو نوعان منه يختص بالطويل وهو ثلاثة أيام
وليهما وهو القصر والغطر والمسخ أكثر من يوم وليلة وسقوط الأضحية على ما في غاية
البيان والثاني ما لا يختص به والمراد به مطلق الخروج عن المصر وهو ترك
الجمعة والعيد والجماعة والتفقل على الدابة وجواز التيمم واستحباب القرعة بين
نساءه والقصر للمسافر عندنا رخصة إسقاط بمعنى العزيمة بمعنى أن الإتمام

لم يبق مشروفا حتى أتم به وفدت لو أتم ولم يقع على رأس الركعتين ان لم ينو إقامة
قبل سجود الثالثة الثاني المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه
أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بوطؤه والقعود في صلاة الغرض والاضطجاع
فيهما والايما والخفاف عن الجماعة مع حصول الفضيلة اه (وقال في بحث
السبب السابع النقص مانعه) وعدم تكليف النساء كثير مما وجب على
الرجال كالجماعة والجمعة اه (ثم قال) السادس العسر وعوم البلوى كالصلاة مع
النجاسة المعفوعة عنها الى ان قال ويا حنة المشي والاستدبار عند سبغ المحدث
ويا حنة في صلاة الخوف ويا حنة النافلة على الدابة خارج المصر بالايما وفيه
في رواية عن أبي يوسف ويا حنة القعود فيها بلا عذر اه (ثم قال) ووسع أبو حنيفة
في العبادات كلها الى ان قال ولم يشترط مقارنة النية للتكبير ولم يعين من القرآن
شيئا حتى الغائبة عملا بقوله تعالى فاقروا ما ينشر من القرآن والتعيين بحيث لا يجوز
غيره عسر واسقط القراءة عن المأموم بل منعه منها شفقة على الامام دفعا للخلط
عنه كما يشاهد بالجامع الازهر ولم يخص تكبيرة الاحرام بلفظ وانما يجوزها بكل
ما يفيد التعظيم واسقط نظم القرآن عن المصلي فجوزها بالفارسي تيسيرا على
المخاشعين وروى رجوعه واسقط فرض الطهانية في الركوع والسجود
تيسيرا اه (ثم قال) ومن ذلك الابراد بالظهر في شدة الحر ومن ثم لا ابراد في الجمعة
لاستحباب التكبير اليها على ما قيل ولكن ذكر الاستحبابي انها كانت في الزمانين
وترك الجماعة للطر والجمعة بالاعذار المعروفة ولذا أسقط أبو حنيفة عن الاعنى
الجمعة والمج وان وجد قد اذاعا للشفقة عنه وعدم وجوب قضاء الصلاة على الخنثى
لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف المستحاضة لندور ذلك وسقوط القضاء عن
المغنى عليه اذا زاد على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن اليماء بالرأس كذلك
على الصحيح وجواز صلاة الغرض في السفينة قاعدة مع القدرة على القيام مخوف
دوران الرأس اه (ثم قال) وجواز تقديم النية على الشروع في الصلاة اذا لم
يفصل اجنبى اه (ثم قال) الفائدة الثالثة تخفيفات الشرع انواع الى ان قال
الثاني تخفيف تنقص كالعصر في السفر على القول بأن الاتمام أصل واما على قولنا
من ان التقصر أصل والاتمام فرض بعده فلا الصورة اه (ثم قال) الرابع
تخفيف تقديم كجمع بعرفات اه (ثم قال) الخامس تخفيف تأخير كالمجمع

بمزدلفة وتأخير رمضان للمريض والمسافر وتأخير الصلاة عن أوقاتها في حق
المشتغل باتخاذ غريق وشحوه السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستحضر مع بقية
النحو وشرب الخمر للغصة السابع تخفيف تغيير كثير تغيير نظم الصلاة للخوف اه وقال
في القاعدة الاولى من الخامسة الضرورات بنسخ المخطورات مانعه (وقال في الودون
بالتكفين لا ينش عليه لان مفسدة هتك حرمة أشد من عدم تكفينه الذي قام
الستر بالتراب مقامه وكذا قال الودون بلا غسل واهيل التراب عليه صلى على قبره
ولا يخرج اه (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روى أعظمهما ضررا
بارة ككاب أخفهما) قال الزياي في باب شروط الصلاة ثم الأصل في جنس هذه
المسائل ان من ابتلى ببلتين وعما متساويتان يأخذ بيهما شاء وان اختلفتا اختار
أهو منهما لان مباشرة الحرام لا تجوز الا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة معاملة رجل
به جرح لو سجد سأل جرحه وان لم يسجد لم يسأل فانه يصلي قاعدا يومى بالركوع
والسجود لان ترك السجود أهون من الصلاة مع المحدث الا ترى ان ترك السجود جائز
حالة الاختيار في التطوع على الدابة ومع المحدث لا يجوز بحال وكذا شيخ لا يقدر
على القراءة قائما ويقدر عليه قاعدا يصلي قاعدا لانه يجوز حالة الاختيار في النفل
ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو صلى في الفصلين قائما مع المحدث وترك القراءة
لم يحر ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم يتخير
ما لم يبلغ أحدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع ولو كان دم أحدهما قدر الربع
وقدر الآخر أقل يصلي في أقلهما مادام لا يجوز عكسه لان الربع حكم الكل ولو
كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لا يمكن لا يبلغ ثلاثة
ارباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء لاستوائهما في الحكم والافضل ان
يصلى في أقلهما نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربع
يصلى في الذي ربه طاهرا ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة لوصلت قائمة ينكشف
من عورتها ما يمنع جواز الصلاة ولوصلت قاعدة لا ينكشف منها شيء فانها تصلى
قاعدة ما ذكرنا ان ترك القيام أهون ولو كان الثوب يغطي جسدها وربع رأسها
فتركت تغطيه الرأس لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضر لان ربع حكم
الكل ومادونه لا يعطى له حكم الكل والستر أفضل تقبلا لالا ينكشف اه ومن
هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج الى الجماعة لا يقدر على

القيام ولو صلى في بيته صلى قائما يخرج اليها ويصلي قاعدا وهو الصحيح ونقل في شرح منية المصلي صحيحا آخر انه صلى في بيته قائما وهو الاظهر اهـ (ثم قال في بحث در المفاسد أولى من جلب المصالح مانصه) وقد تراعى المصلحة لغلبتها على المفاسد من ذلك الصلاة مع اخلال شرط من شروطها من الطهارة أو الاستقبال فان في كل ذلك مفسدة لما فيه من الاخلال بجلال الله تعالى في انه لا يناجي الا على أكمل الاحوال ومتى تعذر شيء من ذلك جازت الصلاة بدونه بتقديم المصلحة الصلاة على هذه المفاسد اهـ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومن ذلك العمل المفسد للصلاة مفوض الى العرف ان كان بحيث لو رآه راعظن انه خارج الصلاة اهـ (ثم قال) ولا خصوصية للربا وانما العرف غير معتبر في المتصوص عليه قال في الظهيرية من الصلاة وكان محمد بن الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعر من العانة ليس بعورة لتعامل العمال في الابداع ذلك الموضع عند الاضطرار وفي النزاع عن العادة الظاهرة نوع حرج وهذا ضعيف وبعبارة لا يتعامل بخلاف النص لا يعتبر اهـ بالقطر اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في المحظر أيضا (وقال في القاعدة لاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانصه) ومن فروع ذلك لو تغير اجتهاده في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء وانما اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالتحرى الى جهة ثم تغير الى أخرى ثم عاد الى الاولى وقد بيناه في الشرح وذكر فيه اختلاف في الخلاصة ومنهم من قال لا يستقبل اهـ (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والحرام غلب التحريم المحلل مانصه) ومنها اذا صلى على حي وميت ويذبحي أن تصح على الميت اهـ (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الثالثة الاجتهاد في ثياب مختلطة بوضا نجس وبعضها طاهر حائز سواء كان الاكثر نجسا أو لا يخرج وقد نقلنا ما بقيته في كتاب الطهارة فراجع اهـ (ثم قال) وأما لأحرم قاصرا فبلغت سفيته دارا قامته فانه يتم ولو شرع في الصلاة في دارا لا قامته فسارت سفيته فلا يس له القصر ولم أره ما لا روعندنا فائدة السفر اذا قضاها في المحضر بقضيه ركعتين وعكسه يقتضى أربع لان القضاء يحكي الاداء اهـ (ثم قال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) ونخرج عنهما مسائل الاولى لو استشهد الجنب فانه يغسل عند الامام ومقتضاها انه لا يغسل كقولهما الثانية لو احتاط

موتى المسلمين بموتى الكفار فقتضاه عدم التفسير للكل والشافعية قالوا بتفسير الكل ولم يفصلوا وأصحنا بفصلنا فقال المحاكم في الكافي من كتاب التحرى واذا اختلف موتى المسلمين وموتى الكفار فن كان عليه علامة المسلمين صلى عليه ومن كان عليه علامة الكفار ترك فان لم تكن عليهم علامة والمسلمون أكثر غسلوا وكفونوا وصلى عليهم وينوون بالصلاة والدعاء المسلمين دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين وان كان الفريقان سواء او كان الكفار أكثر لم يصل عليهم ويغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المشركين اهـ (ثم قال في قاعدة الثالثة الا يشار في القرب) قال الشافعية الا يشار في القرب مكره وفي غير ما محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين لا يشار في القربان فلا يشار بما الطهارة ولا يسترا العورة ولا بالصف الاول لان الغرض بالعبادات التعظيم والاحلال فمن أثره فقد ترك اجلال الله وتعظيمه اهـ (ثم قال) وقال في شرح المذهب في باب الجمعة لا يقام احد من مجلسه ليجلس في موضعه فان قام باختياره لم يكره فان انتقل الى ابعده من الامام كره قال اصحابنا لانه أثر بالقربة اهـ (ثم قال) قال السيوطي من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجد في الصف فرجة فانه يحجر اليه شخص بعد الاحرام ويندب للجور وان يساعده فهذه ذابوت على نفسه قربة وهو أجز الصف الاول اهـ وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الطهارة وفي المحظر أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) الثانية التابع يسقط بسقوط المتبوع منها من فاته صلاة في أيام الجنون وقلنا بعدم القضاء لا يغني سنها الرواتب اهـ (ثم قال في بحث الثانية التابع يسقط بسقوط المتبوع مانصه) ومما خرج عنها الاخرس يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الاحرام والتلبية على القول به وأما بالقراءة فلا على المختار مع ان المتبوع قد سقط وهو التلقظ اهـ وقد نقلنا صدر هذه في الحج (ثم قال في القاعدة الثالثة التابع لا يتقدم على المتبوع) فلا يصح تقدم المأموم على امامه في تكبيرة الافتتاح ولا في الاركان ان انتقل قبل مشاركة الامام وفرغ عليه قاضي خان في الفتاوى ما اذا سبق امامه في الركوع والسجود في الرابعة اهـ (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما ادخل احدهما في الآخر بالمانصه) ومنها لو دخل المسجد وصلى الفرض او الزاوية دخلت فيه التحية اهـ (ثم قال) ولو صلى

فريضة عقيب طواف ينبغي أن لا تكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد
 لأن ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد وقد نقلنا
 هذه العبارة في الحج ولوتلى آية سجدة فسجد صليته قبل أن يقرأ ثلاث آيات كفت
 عن التلاوة لمحصل المقصود وهو التعظيم وكذا الورع لها فورا أجزاء قياسا وهذه
 من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذا لوتلى آية وكررها
 في مجلس واحد اكتفى بسجدة واحدة ولوتعد السهو في الصلاة لم يتعد الجابر
 بخلاف الجابر في الاحرام فإنه يتعد بتعدد الجنازة إذا اختلف جنسها لأن المقصود
 بسجود السهو رغم أنف الشيطان وقد حصل بالسجدةين آخر الصلاة والمقصود من
 الثاني جبره تلك الحرمة فكل جبر فاختلاف المقصود اه وقد نقلنا هذه أيضا
 في كتاب الحج (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استعمل الشيء قبل أو أنه عوقب
 بحرمانه مانصه) وخرج عنها مسائل إلى أن قال السادسة شربت دواء فاضت لم
 تقض الصلاة اه وقد نقلناها في كتاب الطهارة أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر
 لا عبرة بالظن البين خطأه) صرح بها الصحابي في مواضع منها في باب قضاء الفوائت
 قالوا لو ظن أن وقت الفجر ضاق فصلى الفجر ثم تبين أنه كان في الوقت سعة بطل الفجر
 فإذا بطل يتقرب أن كان في الوقت سعة يصلى العشاء ثم يعيد الفجر وإن لم يكن فيه
 سعة يعيد الفجر فقط وتماه في شرح الزياهي اه (ثم قال) وخرج عن هذه
 القاعدة مسائل إلى أن قال الثانية لو صلى في ثوب وعنده أنه نجس ثم تبين أنه طاهر
 أعاد الثالثة لو صلى وعنده أنه محدث ثم ظهر أنه متوضئ أعاد الرابعة صلى الفرض
 وعنده أن الوقت لم يدخل فظهر أنه كان قد دخل لم يجزه فيها وهي فتح القدير من
 الصلاة والثانية تقتضي أن تحمل مسألة الخلاصة سابقا على ما إذا لم يصل أما إذا
 صلى فإنه يعيد ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكاف لما في نفس الأمر وعلى
 عكسها الاعتبار لما في نفس الأمر فلو صلى وعنده أن الثوب طاهر أو أن الوقت قد
 دخل أو أنه متوضئ فبان خلافه أعاد اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الطهارة
 أيضا وقوله أن تحمل مسألة الخلاصة سابقا وهي قوله ومنه لو ظن الماء نجسا
 فتوضأ به ثم تبين أنه طاهر جاز وضوءه كذا في الخلاصة اه وقد نقلناها في كتاب
 الطهارة أيضا (ثم قال) وقالوا أو أسودا فظنوه عدوا فصولا صلاة الخوف فبان
 خلافه لم يصح لأن شرطها حضر العدو اه (وقال في الفن الثالث في أحكام

الناسي مانصه) فنسى صلاة أو صوما أو حجاً أو زكاة أو كفارة أو نذر أو حجب قضاؤه
 بلا خلاف اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الحج أيضا (ثم قال) ومنها من صلى بنجاسة
 مانعة ناسيا ونسى ركنا من أركان الصلاة أو يقن خطأ في الاجتهاد في الماء أو الثوب
 أو وقت الصلاة والصوم أو نسي نية الصوم أو تكلم في الصلاة ناسيا اه أي فإنه
 يعيد في جميع المذكورات وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضا (ثم قال) وكذا
 لو سلم ناسيا في الصلاة الرباعية على رأس الركعتين لم تبطل اه (ثم قال) وقد جعل
 له أي النسيان أصلا في التحرير فقال أنه إن كان مع ذكر ولا داعي له ككل المعلى
 لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه في القعدة أو لا معه مع داع ككل الصائم سقط
 أولا ولا فاولي كترك الذابح التسمية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضا
 وفي الذبائح (ثم قال) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون
 عذرا اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) واتفقوا على وجوب العشر
 والخراج في أرضه إلى أن قال وعلى بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام
 في الصلاة اه (ثم قال) ولا تنقض طهارته بالقهقهة في صلاته وإن أبطلت
 الصلاة اه ونقلناها في الطهارة (ثم قال) وتصح عباداته وإن لم تحجب عليه
 واختلفوا في ثوابها والمعدان له وللام لم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته اه وقد
 نقلناها في الحظر أيضا (ثم قال) ولا تصح امامته واختلفوا في صحتها في التراويح
 والمعد عدها وتحجب سجدة التلاوة على سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله
 وتحصل فضيلة الجماعة بصلاته مع واحد إلا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم وليس
 هو من أهل الولايات فلا يلي الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا لكونه لو خطب
 بإذن السلطان وصلى بالغ غيره جاز وتصح سلطنة ظاهره اه قال في البرازية مات
 السلطان واتفقت رعيته على سلطنة ابن صغيره ينبغي أن يفوض أمورا التقليد إلى
 والي ويعد هذا والي نفسه تبعا لابن السلطان أشرفه والسلطان بالرسم هو الابن
 وفي الحقيقة هو والي لعدم صحة الأذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له اه وقد
 نقلناها في القضاء أيضا (ثم قال) ويصح إذا نه مع الكراهة كما في المجمع يمكن
 في السراج الوهاج أنه لا كراهة في أذان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وإن كان
 البالغ أفضل وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الأذان وأما قيامه في صلاة الفريضة
 فظاهر كلامه أنه لا بد منه للحكم بحتمه وإن كانت أركانها وشرائعها لا توصف

بالوجوب في حقه اه (ثم قال) ولو قال السلطان لصبي اذا دركت فصل بالناس
الجمعة جاز وفي البرازية السلطان او والي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد
جديد اه وقد نقلنا ذلك في القضاء ايضا (وقال في احكام السكر ان مانه) اه
وصرحوا بكرهه اذان السكران واستحبوا باعادته وينبغي ان لا يصح اذانه كالمجنون
اه (ثم قال تنبيه) فوهم ان السكر من مباح كالاغصاء يستثنى منه سقوط القضاء
فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم وليلة لانه يصنع كذا في المحيط اه
(وقال في احكام العيد مانه) لاجتماع عليه ولا عيد ولا تشريق ولا اذان ولا اقامة
اه (ثم قال) وعورتها كالرجل رتزا البطن والفهر ويحرم تغريفه يحرم الى
عورتها فقط وما عداها ان انتهى اه وقد نقلنا ذلك في المحظر ايضا (وقال
في احكام الاعمى) هو كالبصير الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة
ولا حج وان وجد قائدا اه (ثم قال) وتكره امامته الا ان يكون أعلم القوم اه
(وقال في بحث الساقط لا يعود مانه) فلا يعود الترتيب بعد سقوطه بقاء الفوت
بخلاف ما اذا سقط بالنسيان فانه يعود بالتذكير لان النسيان كان مانعا لا مسقطا فهو
من باب زوال المانع اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في مسائل مانه) اه
السادسة عشر اذ انام المصلي وتكلم في حال النوم تفسد صلاته السابعة عشر اذ انام
المصلي وقرأ في حال نومه تعتبر تلك القراءة في رواية الثامنة عشر اذ اتلى آية
السجدة في نومه فسمعها رجل تلزمه السجدة كما لو سمع من البقطان التاسعة عشر
اذا استيقظ النائم فأخبره رجل بذلك كان شمس الاثم يفتي بأنه لا يجب عليه سجدة
التلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا لو قرأ رجل عند نائم فأنه فأنه وعلى
هذا اه (ثم قال) الخامسة والعشرون اذ انام المصلي في صلاته واستلم يجب
الغسل ولا يمكنه البناء وكذلك اذا بقي نائما يوما وليلة أو يومين وليلتين صارت الصلاة
دينيا في ذمته اه (وقال في احكام الخنثى مانه) يجم اذامات ويسبى قبره
ولا يدفنه الا محرم ويكفن كفن المرأة اه (ثم قال) ولا يصلي الا بقتاع ويقوم
امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء أعادها وان في صف الرجال
لا يعيدها ويعيدها من على يمينه ويساره وخلفه محاذياله ويوضع في الجنائزة خلف
الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في القبر لودفنا للضرورة مع حاجز بينهما
من الصعيداه (ثم قال) ويقعد في صلاته كالمرأة اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في

جميع الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقف في صف النساء اه (وقال في احكام
الانثى مانه) ويكره اذانها واقامتها وبدنها كله عورة الا وجهها وكفها وقدميها
على المعتمد وذراعيها على المرجوح وصوتها عورة في قول اه وقد نقلناه في المحظر
(ثم قال) ولا ترفع يديها احذ وأذنيها ولا تبهر بقراءتها وتنضم في ركوعها وسجودها
وتنضم أصابعها ولا تفرج أصابعها في الركوع وأذانها شي في صلاتها صفقت
ولا تسبح وتكره جماعة من ويقف الامام وسطهم ولا تصلي اماما للرجال ويكره
حضورها الجماعة وصلاتها في بيتها أفضل وتضع يمينها على شمالها تحت يديها
وتضع يديها في التشهد على فخذيها تبلغ رؤس أصابعها ركبتها وتترك ولا
جمعة عليها لكن تنعقد يديها ولا عيد ولا تكبير تشريق اه (ثم قال) ولا
تخطب مطلقا الى ان قال وتكفن في خمسة أثواب ولا تؤم في الجنائزة ولو نعت
سقط الفرض بصلاتها ولا تجعل الجنائزة وان كان الميت انثى ويندب لها نحو
القبعة في التابوت اه (ثم قال) وتقدم على الرجال في الحضنة الى ان قال وفي
الانصراف من الصلاة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجنائز
عند الامام فتجعل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا في اللحد اه (وقال في احكام
الجنان) ومنها انعقاد الجماعة بالجن ذكره السيوطي عن صاحب اكمام المرجان
من أصحابنا مذهبنا لا يجزئ أحمد عن بن مسعود رضي الله تعالى عنه في قصة
الجن وفيه فلما قام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أدركه شخصان منهم فقالا
يا رسول الله اننا نحب أن تؤمنا في صلاتنا ففهمهم ما ناله ثم صلى بهم ما ثم انصرف
ونظير ذلك ما ذكره السبكي ان الجماعة تفصل بالامامة وخرج على ذلك لو صلى في قضاء
بأذان واقامة منفردا ثم خلفه صلى بالجماعة لم يحث ومنها صحة الصلاة خلف
الجنى ذكره في اكمام المرجان ومنها الظاهر الجنى بين يدي المصلي يقاتل كما يقاتل
الانثى اه (وقال في احكام المحارم مانه) ويغسل المحرم قريته اه قال في
الشرح هذا هو والصواب ويهم المحرم قريته الخ فراجع اه (ثم قال) وتختص
الاصول باحكام الى ان قال ومنها اذا دعاه أحد أبويه وهو في الصلاة وجبت اجابته
الا ان يكون عايبا بكونه فيها ولم أر حكم الاجداد والجدات وينبغي الاحتياط اه
(ثم قال) واختص الاب والجدة باحكام الى ان قال وأما ولاية الانكاح فلا تختص
بهما فثبت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى الارحام وكذا الصلاة على

الجنائز لا تختص بها اه (ثم قال فائدة) يترتب على النسب انما يشترط كما الى
ان قال وولاية غسل الميت والصلاة عليه اه (وقال في أحكام غيبوبة المشقة
مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والمجود والخطبة اه وقد
نقلنا ما في الطهارة (وقال في أحكام العقود مانصه) تكيل الباطل والهادس
عندنا في العبادات مترادفان اه (وقال في أحكام الإشارة مانصه) وهذا فروع
لم أرها الا أن الاول إشارة الانرس بالقراءة وهو وجب ينبغي ان تحرم عليه أخذها
من قوله ان الاخرس يجب عليه تحريك لسانه ففعلوا التحريك قراءة اه وقد
نقلنا ما في الطهارة (ثم قال في قاعدة فيما اذا اجتمعت الإشارة والعبارة مانصه) وفي
باب الاقتداء قالوا لو نوى الاقتداء بهذا الامام زيد فبان عمر ولم يصح الاقتداء ولو نوى
الاقتداء بالامام القاسم في المحراب على ظنه انه زيد فبان انه عمر ويصح ولو نوى
الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو نوى الاقتداء بهذا الشيخ
فاذا هو شاب يصح لان الشاب يدعى شيخا لعله وقيل ان الاول انه لو صلى على جنازة
على انه رجل فبان انه امرأة لم يصح واستنبط من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني
في شرح البخاري عند الكلام على الحديث صلاة في مسجدى هذا افضل من ألف
صلاة فيما سواه ان الاعتبار للتسمية عند أصحابنا فاختص الثواب بما كان
في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم الى آخر ما قاله اه (وقال في بحث ما يمنع الدين
وجوبه وما لا يمنع مانصه) الثاني السترة كذلك فيما ينبغي ولم أره اه (يقول
جامعه) وقوله السترة أى في الصلاة وقوله كذلك أى يجمع الدين وجوبها (وقال
في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدين مانصه) اجتمعت جنازة وسنة
وقيمة قدمت الجنازة وأما اذا اجتمع كسوف وجعة أو فرض وقت لم أره وينبغي
تقديم الفرض اذا ضاق الوقت والا لكسوف لانه يخشى فواته بالانجلاء ولو اجتمع
عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذا لو اجتمعت مع جمعة وفرض وقت
ولم يخف خروج وقته وينبغي أيضا تقديم الكسوف على التراويح اه (وقال
في بحث مسائل اجتماع الفضيلة والقيمة مانصه) ومنها الوصل الى مفردا صلى
في الوقت المستحب وان تأخر عنه صلى مع الجماعة فالأفضل التأخير ومنها الواسع
الوضوء تقوت الجماعة ولو اقتصر على مرة أدركها فينبغي تفضيل الاقتصار لا درا كما
اه (ثم قال) ومنها الخاف فوث الر كعة لو شئ الى الصف في القيمة الافضل

ادراكه في الركوع وقول النووي في شرح المذهب لم أرفقه لاصحابه ولا غيرهم
شيئا قصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قائما ولو صلى في المسجد لم يقدر
عليه ففي الخلاصة يخرج الى المسجد ويصلي قاعدا ومنها لو كان بحيث لو صلى قاعدا
قدوعلى سنة القراءة وان صلى قائما لا قعد وقراها ومنها لوضايق الوقت عن سنن
الطهارة والصلاة أى وعن سنن الصلاة تركها وجوبا ولو ضايق الوقت المستحب عن
استيعاب السنن ينبغي تقديم المؤكدة ثم الصلاة في المستحب اه (ثم قال) ومنها
باب الامامة يقدم العلم ثم الاقراء ثم الاورع ثم الاسن ثم الاصبح وجهان ثم الاحسن
خلقاً ثم الاحسن زوجة ثم من له جاه ثم الانظف ثوبا ثم المقيم على المسافر ثم المحر
الاصلى على المعتق ثم المقيم عن الحديث على المقيم عن المجنابة وقامه في الشرح اه
(وقال في بحث القول في أحكام السفر مانصه) رخصة العصر والفطر والمسيح ثلاثة
أيام بلياليها وأما التنفل على الدابة فيكم خارج المصر لا السفر ومنها سقوط الجمعة
والعیدین والاضحية وتكبير التشريق وأما حجة الجمعة فن أحكام المصر اه
وقد نقلنا بعضه في الطهارة والصوم والاضحية (وقال في بحث أحكام المسجد
مانصه) هي كثيرة جدا وقد ذكرها الاصحاب في الفتاوى في كتاب الصلاة في باب
على حدة فمنها يحرم دخوله على الجنب والحائض والنفساء ولو على وجه العبور
وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويت اه وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال)
ومنع ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع اصل الصلاة الجنازة وان لم يكن الميت فيه الا العذر
مطرو ونحوه واختلاف في علته فمنهم من علله بخوف التلويت ومنهم من علله بانه
لم يبين لما وعلى الاول هي تحريمية وعلى الثاني هي تنزيهية ورجح العلامة قاسم
الاول ولم يعلل أحد منا بنجاسة الميت لاجتماعهم على طهارته بالغسل حيث كان
مسلماً ومنها حجة الاعتكاف فيه اه وقد نقلناه في الصوم (ثم قال) ومنها
حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غاب تعجبهم والافكيره ومنها منع القاء
القملة بعد قتلها فيه ومنها يحرم البول فيه ولو في أناء وأما الفصد فيه في أناء فلم أره
وينبغي أن لا فرق ومنها منع أخذ شيء من أجزائه قالوا في تراه ان كانا مجتمعين جاز
الاخذ منه ومسح الرجل عليه والا لا ومنها حرمة البصاق والقاء النخامة فوق الحصى
أخف من وضوءها تحته فان اضطرب اليه دفنه وتكره المضمضة والوضوء فيه الا أن
يكون ثمة موضع أعد لذلك لا يصلى فيه أو في أناء ويكره مسح الرجل من الطين على

عموده والبراق على حيطانه ولا يحفر فيه بثرا وتترك القديمة ويكره غرس الاشجار فيه الا لمنفعة لقل النزول ويجوز اتخاذ طريق فيه للزور والاعتذر وتكره الصناعة فيه من خياطة وكتابة بأجر وتعلم صبيان بأجر لا بغيره الا لحفظ المسجد في رواية ويكره الجلوس فيه للصلاة وتستحب التحية فيه لداخله فان كان ممن يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه وجلوس القاضي فيه اه وقد نقلناه في النكاح وفي القضاء (ثم قال) ويحرم الوطئ فيه وفوقه كالتمخلى ويكره دخوله لمن أكل ذاريج كربة ويمنع منه وكذا كل مؤذ فيه ولو بلسانه ومن البيع والشراء وكل عقد لا غير المتكف فيجوز له بقدر حاجته ان لم يحضر السلعة وانشاد الضالة والاشعار والاكل والنوم لغير غريب ومعتكف والكلام المباح وفي فتح القدير انه يأكل الحسنات كمانا كل النار المحلب ورفع الصوت بالذكر الا المتفقه واخراج الرمح فيه من الدبر والخصومة ويسن كنسه وتنظيفه وتطيبه وفرشه وايقاده وتقديم اليمنى على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتاد المرور فيه ياتم ويفسق ويكره تخصيص مكان فيه اصلاته ولا يتعين باللائمة فلا يرفع غيره لوسبته اليه ولا هل المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولم جعل المسجدين واحدا وقد نقلناه في الوقف (ثم قال) ولا يجوز اعادة أدوات مسجد لمسجد آخر ولا يشغل المسجد بالمتاع الا للخوف في الفتنة العامة (خاصة) أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المجموع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت اه (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يمنع من دخول المسجد جنباً بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد الحرام اه وقد نقلناه في الجهاد (وقال في آخر فن الفرق والجمع مانصه) حادثة سئلت عن مدرسة لها صفة لا يصلي فيها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للحكم فهل له وضع خزائن لحفظ المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت بالجواز أخذ من قولهم لوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فلهم أن يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم لو وضع أثاث بيته ودماعه في المسجد للخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب ومن قولهم بأن القضاء في الجسامع أولى وقالوا لناظر أن يؤجر فناءه للتجار ليتجروا فيه مصلحة المسجد وله وضع السرر بالأجارة ولا شك ان هذه الصفة من الغناء وحفظ

السجلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد طريقاً دفعاً للضرر العام وجوزوا الشغاله بالمحبوب والاثنان والمتاع دفعاً للضرر الخاص وجوزوا وضع المل على رفته وصرحوا بأن القضاء في الجسامع أولى من القضاء في بيته الخ وقد نقلنا بقيته في القضاء فراجعه وفي الوقف ايضاً (ثم قال احكام يوم الجمعة) اختص باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام والخطبة لها وكونها قبلها شرط وقراءة السور المخصوصة لها وتحريم السفر قبلها بشرطه واستئذان الغسل لها اه وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال) والتطيب ولبس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بدها افضل والبخور في المسجد والتبكير لها والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يسن الا براد لها ويكره افرادها بالصوم وافراد ليلته بالقيام اه وقد نقلناه في الصوم (ثم قال) وقراءة الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف المصحح المعتبر وهو خير أيام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه أوفى بليته أمن من ننته القبر وعذابه ولا تسجرفيه جهنم وفيه خلق آدم عليه الصلاة والسلام وفيه أخرج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور أهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى اه (وقال في بحث ما افترق فيه الاذان والاقامة مانصه) يجوز تراخي الصلاة عن الاذان بخلاف الاقامة يسن التمهّل فيه والاسراع فيها يكره اقامة المحدث لا أذانه (ما افترق فيه سجود السهو والتلاوة) هو مسجدتان وهي واحدة هي آخر صلاته بعد السلام وهي فيها وهو لا يتكرر بخلافها لا يقوم له ويقوم لما يشهد له ويسلم بخلافها الذكر المشروع في سجود التلاوة لا يشرع فيه (ما افترق فيه سجود التلاوة والشكر) سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافها واتفقوا على وجوب سجود التلاوة بخلاف سجدة الشكر فانه جائز عند أبي حنيفة لا واجب وهو معنى ما روى عنه انها ليست مشروعة أي وجوباً (ما افترق فيه الامام والمأموم) نية الائتمام واجبة على المأموم دون الامام الا لصحة صلاة النساء خلفه أو لحصول الفضيلة ولا تبطل صلاة الامام اذا بطلت صلاة المأموم بخلاف عكسه اذا عين الامام وأخطأ لم يصح اقله بخلاف الامام اذا عين المأموم وأخطأ (ما افترق فيه الجمعة والعيدان) الجمعة فرض والعيد واجب ووقتها وقت الظهور ووقته بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرط الخطبة

وكونها قبله بخلافه فيها وان لا تعدد في مصر على قول مرجوح بخلافه ويستحب
 في عيد الفطر ان يطعم قبل خروجه الى المصلى بخلافها اه (ثم قال في آخر فن
 الفروق والجمع) قاعدة اذا اُتي بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا قال
 أصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولو اطال الركوع والجمود فيها وقع
 فرضا الى أن قال واعل فائده في النية هل ينوي في الكل الوجوب أم لا وفي الثوب
 هل يناسب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما زاد الى أن قال ثم رأيتهم
 قاوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة التي اذا انجى بشاتين
 وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لحم اه (وقال في آخر فن
 الفروق والجمع مانصه) فائدة في الدعاء برفع الطاعون - ثبت عنه في طاعون
 سنة تسع وستين وتسعمائة بالقاهرة فاجبت بان لم أره ولكن صرح في الغاية
 وعزاه للشعبي اليه اياه اذ انزل بالمسلمين نارلة فمقت الامام في صلاة الفجر وهو قول
 الثوري وأحمد وقال جمهور أهل الحديث القنوت عند النوازل مشروعة في الصلوات
 كلها اه وفي فتح القدير ان شرعية القنوت للنزلة مستمرة يندفع به قال جماعة
 من أهل الحديث وجملاؤه حديث أبي جعفر عن أنس مازال يقنت حتى فارق
 الدنيا اي عند النوازل وما ذكرنا من اخبار المخلفاء يفيد تقرر فعلهم ذلك بعده
 صلى الله تعالى عليه وسلم وقد قنت الصديق رضي الله تعالى عنه في محاربة
 اصحابه مسلمة وعند محاربة أهل الكتاب وكذلك قنت عمر رضي الله تعالى عنه
 وكذا علي رضي الله تعالى عنه في محاربة معاوية وقت معاوية رضي الله تعالى
 عنه في محاربته اه والقنوت عند نافي النازلة ثابت وهو الدعاء أي برفعه ولا شك
 ان الطاعون من أشد النوازل الى ان قال وذكر في السراج الوجاه قال الطحاوي
 ولا يقنت في الفجر عندنا في غير بلية فان وقعت بلية فلا بأس به كما فعل رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم فانه قنت شهرا في ايدعوع على رعل وذ كوان وبني حيان
 ثم تركه كذا في الملتقط اه فان قلت هل له صلاة قلت هو كما نحسوف لما في منية
 المفتي قبيل الركعة في الخسوف والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر والثلج
 والافزاع وعموم الامراض يصلون وحدها اه ولا شك ان الطاعون من قبيل
 عموم الامراض فيس له ركعتان فرادى وذكرنا في في خسوف القمر انه يتضرع
 كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديد والزلازل

والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل والثلج والامطار الدائمة
 وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزاع والاهوال لان
 كل ذلك من الآيات المخوفة اه فان قلت هل يشرع الاجتماع لرفعه بالدعاء
 كما يفعله الناس بالقاهرة بالجبل قلت هو كخسوف القمر وقد قال في خزنة
 المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدي فرادى وكذلك في الظلمة والريح والافزاع
 ولا بأس بأن يصلي فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن يزول ذلك اه فظاهره
 انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجابة وان كانت الصلاة فرادى
 وفي المجتبى في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة عندنا لكن ليست بسنة اه
 وفي السراج الوجاه يصلي كل واحد لنفسه في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف
 من الافزاع كالريح الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والامطار الدائمة والافزاع
 العالية وحكمها حكم خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له أن يفرغ
 الى الصلاة عند كل حادثة فقد كان عليه الصلاة والسلام اذ خرج امرصلى اه
 وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار
 والثلج والامطار الدائمة والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء الهائل
 بالليل وعموم الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزاع اذا وقعت صلوا
 وحدانا أو الواو تضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد صرحوا
 بالاجتماع والدعاء لهموم الامراض اه وقد قلنا ببقية في الخطر ومسائل مشهورة
 فراجع اه (ثم قال) فائدة لا تنكر الصلاة على ميت موضوع على دكان ولا ينافيه
 قولهم ان له حكم الامام وهو يكره انفراد على الدكان لانه معال بالتشبيه بأهل
 الكتاب وهو موقوف وهذا الاصل عدم الكراهة وبه أفتيت اه (وقال في فن
 الاغراض مانصه) الصلاة اي تكبير لا يكون به شارعا فيها فقل تكبير التعجب دون
 التعظيم اي مكاف لا تحب عليه العشاء والوتر فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس
 فيها طلعت أي مصل تفسد صلاته بقراءة القرآن فقل من سبقه الحدث اذا قرأ
 في ذهابه أي صلاة قراءة بعض السورة فيها أفضل من سورة فقل التراويح لاستحباب
 الختم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان أفضل من قراءة سورة الاخلاص ويمكن
 ان يقال في غيرها أيضا لان البعض اذا كان أكثر آيات كان أفضل أي صلاة
 افسدت خمس أو أي صلاة صححت خمس فقل ترك صلاة وصلي بعدها حسا

ذا كرا لا فائنة فان قضى الفائنة فسدت الخمس وان صلى السادسة قبل قضائها صحت
 الخمس ولي فيها كلام في شرح الكنز أي صلاة فسدت أصلها المحدث فقل مصل
 الاربع اذا قام الى الخامسة قبل النعود قدر التمهيد فوضع جبهته فاحدث قبل
 الرفع تمت ولورفع قبل المحدث فسد وصف الفرضية وفيه قال أبو يوسف فسد صلاة
 فسدت أصلها المحدث تعجباً من قول محمد بن أي مصل قال نعم ولم يفسد صلاته فقل
 من اعتاده في كلامه أي مصل متوضي رأى الماء فسدت فقل المقتدى بإمام متيم
 اذا رأى الماء دون الماء أي امرأه تصلح لامامة الرجال فقل اذا قرأت آية سجدة
 وسجدت تبعها السامعون أي فريضة يجب أدائها ويحرم قضاؤها فقل الجمعة أي
 رجل كرر آية سجدة في محاسن وتكرر الوجوب عليه فقل اذا تلاها خارج الصلاة وسجد
 لها ثم أعادها في الصلاة (وقال في فن الغار في بحث العتق منه) أي
 عبد علق بعتقه على شيء ووجد ولم يبتق فقل اذا قال اذا صليت ركعة فأنت حر
 فصلاها ثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق والركعة لا بد من ضم أخرى اليها لتكون
 جائزة (وقال في فن الغار في العتق) (وقال في فن الغار في ضمان بحث الكراهية
 مانصة) أي مكان في المسجد تكرر الصلاة فيه فقل ما عينه لصلاة دون غيره (وقال
 في فن الغار في المحظر) (وقال في فن الحيل مانصة) وفيه فصول الاول في الصلاة
 اذا صلى الظهر فأقيمت في المسجد فالحيلة أن لا يجلس على رأس الاربعة حتى تنقلب
 هذه فغلا ويصلي مع الامام (ثم قال) الرابع في الفدية أراد الفدية عن صوم
 أي أوصلاته وهو فقير يعطى من ماله من الخنطة فقيراً ثم يسهبه ثم يعطيه هكذا
 الى ان يتم (وقال في فن الصوم والزكاة) (ثم قال في فن الساس وهو فن
 الفروق مانصة) كتاب الصلاة وفيها بعض مسائل الظهارة البعرة اذا سقطت في
 البئر لا ينحس الماء ونصفها ينحس والفرق ان البعرة عليها جلدة تمنع من الشروع
 ولا كذلك النصف وفي المحلب على هذا القياس لا يجب عليه ان يوضي امرأته
 المريضة بخلاف عبده وأمه والفرق ان العبد ملكه فيجب عليه اصلاحه
 لا المرأة لا ينزع ماء البئر كله بالغارة وينزع من ذنبها والفرق ان الدم يخرج من
 ذنبها فينزع الكل له (وقال في فن الظهارة) (ثم قال) ولو نظر المصلي الى
 المحصف وقرأ فيه فسدت لا الى فرج امرأة بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيه لا الثاني
 قال الامام به شمر كنت محبوساً فلا أعاد تعليمي ولو قال صليت بلا وضوء أو في ثوب

نجس أعادوا ان كان متقياً والفرق ان اخباره الاول مستدرك بعد والثاني
 محتمل أقيمت بعده شروعه متنفلاً لا يقطعها ومفترضا يقطعها ويأثم والفرق
 ان الثاني لا صلاحها الا الاول سؤر الفأرة نجس لا يوجب للضرورة (وقال
 نقلناه في كتاب الطهارة) (ثم قال) وجسد ميتة في دار الحرب مع زنا وفي حجره
 محصف يصلي عليه وفي دار الاسلام لانه في دار الحرب قد لا يجد أماناً الا به بخلافه
 في دار الاسلام (وقال أيضاً في الفن السادس فن الفروق في بحث الزكاة
 مانصة) شك في أدائها بعد المحول أداها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق أن جميع
 العمرو وقتها فهي كالصلاة اذا شك في أدائها في الوقت (وقال في فن الزكاة
 وقال أخوان المؤلف في تكملته للفن السادس في كتاب القضاء مانصة) القاضي
 لا يملك الاستخلاف الا باذن بخلاف المأمور بإقامة الجمعة والفرق في تحقق الضرورة
 في الثاني بموازاة يسبقه حدث قبل الصلاة بخلاف الاول (وقال في فن القضاء
 القضاء) (وقال أخوان المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الذبائح مانصة) قال الحمد
 لله اعطاه وذبح لا تحل والخطيب اذا عطس فقال الحمد لله مقتصر على حار
 والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية على المذبح ولم توجد وفي الجمعة مجرد الذكر
 وقد وجد (وقال في فن القضاء في الصيد والذبائح) (وقال أخوان المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاستحسان مانصة) عن الامام انه سجد على خرقة يعني فقال له
 رجل هذا مكر وه فقال من أين أنت قال من خوارزم فقال جاء النكبير من ورائي
 أفى مساجدكم حشيش قال نعم قال أفى يجوز على الحشيش ولا يجوز على الخرقة (وقال
 وقال أخوان المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الوصايا مانصة) عن ابن القاسم
 حمل الضمام الى أهل المصيبة في اليوم الاول والثاني غير مكروه وفي الثالث لا يستحب
 والفرق انه في الثالث يجتمع النائحات فيكون اعانة لهم على المعصية بخلاف ما قبله (وقال
 وقد نقلناه في كتاب الوصية) (وقال صاحب الاشباه في الفن السابع فن الحكايات مانصة)
 لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة فقرا
 فسأله عن مسائل خمسة الى ان قال الثمانية هل الدخول في الصلاة بالفرض أم
 بالسنة فقال بالفرض فقال أخطأت فقال بالسنة فقال أخطأت فتعجب أبو يوسف
 فقال له الرجل به ما لان التكبير فرض ووقع اليدين سنة (ثم قال في الفن
 السابع) اربعة مسلم له زوجة ذميمة ماتت وهي حامل منه تدفن في أي المقابر فقال

في مقابر المسلمين فخطأه فقال في مقابر أهل الذمة فخطأه فقبح فقال تدفن في مقابر
اليهود ولا تكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد إلى القبلة لأن الولد
في البطن يكون وجهه إلى ظهر أمه اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الحج مانصه)
إذا جمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنفل بعدهما كما في البيعة اه (وقال في كتاب
السير والردة مانصه) وإن مات أو قتل على ردة لم يدفن في مقابر أهل مله وإنما
يبقى في حفرة كالكتاب اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي إذا قضى في مجتهد
فيه نفذ قضاؤه إلا في مسائل إلى أن قال أو بصفة صلاة المحدث اه (وقال فيه
أيضا) لا ينزل القاضي بالردة والعسق ولا ينزل وإلى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يقدم
الشافي الخ (وقال فيه أيضا مانصه) ولا تقبل شهادة من قال لا أدري أو مؤمن
أولا للشك في الإيمان وكذا إمامته كذا في شهادات الولوالجية اه (وقال في كتاب
الغصب) - مرقب إذا دفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه - فإن كان في أرض
ملوكة للمسلم فلا مالك أن يبيع عليه وإخراجه وله التوبة والزرع فوقها وإن كان
في أرض مباحة ضمن المصارف قيمة حفره من دفن فيه وإن كان في أرض موقوفة
لا يكره أن كان في الأرض سبعة لأن المخاف لا يدري بأي أرض عوت ذكر هذه الفروع
الثلاثة في الواقعات المحسامة من الوقف وينبغي أن يكون الوقف من قبيل المباح
فيضمن قيمة الحفر ويصح على سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان
في أرض ملوكة فله الماخيار وفي مباحة فله تضمين قيمة الحفر اه وقد نقلناه في
كتاب الوقف وكتاب الاجارة قال صاحب الاشياء

(كتاب الزكاة)

الفقير لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليه إلا في دين العباد فتباع القضاء الدين كذا في
منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب المداينات وكتاب المحرر
والاذن (ثم قال) الاعتبار لوزن مكة عن له دين على مفلس مقرر فقبح على المختار
المريض مرض الموت إذا دفع زكاته إلى أخيه ثم مات وهي وارثته أجزاء ووقعت
موقعها فإن كان له وارث آخر ردت لأنه لا وضعية لوارث تصدق بطعام الغير عن
صدقة فطره توقف على إجازته فإن أجاز بشرائطها رخصته جازت المأمور بإدائه
لزكاة إذا تصدق بدراهم نفقه أجزاء إذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور

قائمة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) نوى الزكاة إلا أنه سهاه قرصا
اختلفوا فيه والصحيح الجواز عبد المجدد إذا أذن له بالتجارة لا يكون للتجارة فتجب
صدقة فطره عين الناذر مسكيناً فله إعطاء غيره إلا إذا لم يعين المذكور كما لو قال لله
على أن أطعم هذا المسكين شيئاً فإنه يتعين فلو عين مسكينين فله الاقتصار على واحد
اه وقد نقلناه في كتاب الإيمان وكتاب الصوم (ثم قال) يحبس الممتنع عن أداء الزكاة
وأخته لفوا في أخذها منه جبراً والمغمة - دلا - حول الزكاة قري لأشعسي كل
الصدقات حرام على بني هاشم زكاة أو عمالة فيها أو عشر أو كرامة أو من ذورة إلا
التطوع والوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) شك أنه أدى الزكاة أم لا
فانه يؤديها لأن وقتها الهر أودع مالا ونسبه ثم تذكره لم تجب الزكاة إلا إذا كان
المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوبها إلا المهر المؤجل إذا كان الزوج
لا يريد أدائه يكره إعطاء نصاب لفقر منهن إلا إذا كان مديونا أو صاحب عيال
لوفرقة عليهم - لا يخص كلامهم نصاب يكره نقلها إلا إلى قرابة أو أحوج أو من دار
الحرب إلى دار السلام أو إلى طالب علم أو إلى الزهاد أو كانت زكاة معلقة المختار
أنه لا يجوز دفعها لأهل البدع دفعها لأخته المتروجة إذا كان زوجها معسرا جاز
وإن كان موسرا وكان مهرها أقل من النصاب فكذلك وإن كان المجل قدره لم تجز
وبه يفتي وكذا في لزوم الاضحية اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) لولد
من الزنا لا يثبت نسبه من الزاني في شيء إلا في الشهادة لا تقبل شهادته للزاني اه
وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني إلى ولده
من الزنا إلا إذا كان من امرأة لها زوج معروف كما في جامع الفصولين الزكاة واجبة
بقدره ميسرة فتسقط بهلاك المال بعد الحول وصدقه الفطر وجبت بقدره ممكنة
فلو افتقر بعد يوم العيد لم تسقط انفق على أقاربه بنية الزكاة جازا إذا حكم عليه
بنفقتهم وتحل الصدقة لمن له غلة عقار لا تكفيه وعياله سنة من معه ألف
وعليه مثلها كره له الأخذ والذراع لو كان له قوت سنة يساوي نصابا أو كسوة
شتوية لا يحتاج إليها في الصيف فالصحيح حل الأخذ بحملها عن نصاب عنده فتم
الحول وعنده أقل من نصاب إن دفعها إلى الفقير لا يستردها مطلقا وإن الساعي
يستردها إن كانت قائمة وإن قسمها الساعي بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة خلافا
لحمد ولو عجل زكاة حل السواثم بعد وجوده جازا قبله وفي الملتقط من الاجارة

المعلم اذا اعطى خليفته شيئا ناولا الزكاة فان كان بحيث يعمل له لولم يعطه يصح عنها
والالا والله سبحانه وتعالى اعلم اه (يقول جامع) وهذه هي المسائل المجمعوعة المحقة
بكتاب الزكاة (قال في القواعد الاولى لا ثواب الا بالنية مانعه) وأما الزكاة فلا
يصح اداؤها الا بالنية وعلى هذا فاذكره القاضي الاسيحي ان من امتنع عن
ادائها أخذها الامام كرها ووضعها في أهلها وتجزئته لان الامام ولاية أخذها
فقام أخذها مقام دفع المسالك باختياره ضعيف والمعقد في المذهب عدم الاخذ
كرها قال في المحيط ومن امتنع عن اداء الزكاة قاله لا يصح لا يأخذ منه كرها ولو
أخذ لا يقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالخمس اي يؤدي بنفسه اه
وخرج من اشتراطها ما اذا تصدق بجميع النصاب بلا نية فان الفرض يسقط عنه
واختلفوا في سقوط زكاة البعض اذا تصدق به قالوا بشرط نية التجارة
في العروض ولا بد ان تكون مقارنة للتجارة فلمواشترى شيئا للقبضة ناويا انه ان
وجده بربح باعها لازكاة عليه ولو نوى التجارة فيما خرج من أرضه العشرية
أو الخراجية أو المستأجرة أو المستعارة لازكاة عليه ولو قارنت ما ليس بدل
مال بمال كالهبسة والصدقة والخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفي
السائمة لا بد من قصد اسامتها للدروالذيل أكثر المحول فان قصد به للتجارة ففيها
زكاة التجارة ان قارنت الشراء وان قصد به الحمل أو الزكوب أو الاكل فلا زكاة
أصلا اه (ثم قال في آخرها في بحث التروك) وعلى هذا لو نوى في الزكاة
ما للتجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما اذا نوى
فيما كان للخدمة ان يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل لان التجارة
عمل فلا يتم بمجرد النية والخدمة ترك التجارة فيتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم
والكافر والعلمونة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسكنا ولا سائمة
ولا علوفة بمجرد النية ويصحون مقيما وصائما وكافرا بالنية لانهم سترك العمل
كما ذكره الزيلعي اه (ثم قال في القواعد الثانية الامور بمقاصدها في بحث
ضابط اختلاف الجنس وعدمه مانعه) وأما في الزكاة فقولوا لا يعمل خمسة سودا
عن مائتي درهم سودا فهاكت السود قبل المحول وعنده نصاب آخر كان المجهل عن
الباقى اه (ثم قال) بعد ذلك وفي الخاتمة لو عمل الزكاة عن أحد المسالين فاستحق
ما عمل عنه قبل المحول لم يكن المجهل عن الباقي وكذا لو استحق بعد المحول لان

في الاستحقاق عمل عمل يمكن في ملكه فبطل التحجيل اه وفيها أي الخاتمة
أيضا لو كان له خمس من الابل الخوامل يعني المحالي فعمل شاتين عنها وعن مافي
بعطونها ثم نعت خمس قبل المحول اجزاء عمل عمل وان عمل عملها في السنة
الثانية لا يجوز اه (ثم قال بعد ذلك في الرابع في صدقة المنوي من القرينة
والنافلة مانعه) وأما في الزكاة فيشترط لنية الفرضية لان الصدقة متنوعة
ولم أر حكم نية الزكاة المجهلة فظاهر كلامهم انه لا بد من نية الفرض لانه تحجيل بعد
أصل الوجوب لان سببه هو النصاب النامي وقد وجد بخلاف المحول فانه شرط
لوجوب الاداء بخلاف تحجيل الصلاة على وقتها فانه غير جائز ان يكون وقتها سببا
لوجوب وشرط الصحة الاداء اه (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادة
مانعه) ولو نوى أي بالتصدق الزكاة وكفارة الظهار جعله عن أيه ما شاء ولو نوى
الزكاة وكفارة اليمين فهو عن الزكاة اه (ثم قال) وقد ظهر به هذا انه اذا نوى
فرضين فان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة
وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا
الزكاة وكفارة الظهار وأما الزكاة مع كفارة اليمين فان زكاة أقوى اه (ثم قال)
وان نوى فرضا ونفلا الى ان قال وان نوى الزكاة والتطوع تكون عن الزكاة
وعند محمد عن التطوع اه (ثم قال في السابع في وقتها أي النية مانعه) وأما
وقتها في الزكاة فقال في الهداية ولا يجوز اداء الزكاة الا بنية مقارنة للاداء أو مقارنة
لعزل مقدر ما وجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها
الاقتران الا ان الدفع يتفرق فاكتفى بوجودها حالة العزل تيسيرا كتقديم النية
في الصوم اه فقد جوزوا التقديم على الاداء لكن عند العزل وهل يجوز بنية
متأخرة عن الاداء قال في شرح المجمع أو دفعها بالنية ثم نوى بعده فان كان المال
قائما في بيد الفقير جاز والا فلا اه وأما صدقة الفطر فكان زكاة نية ومصرفا قالوا
الا الذي فانه مصرف للفطرة دون الزكاة اه (ثم قال) في العاشرة في شروط
النية الاول الاسلام الى ان قال الرابع أن لا يأتي بخلاف بين النية والمنوي الى ان
قال ولو نوى بمال التجارة للخدمة كان للخدمة بالنية ولو كان على عكسه لم يؤثر
كما ذكره الزيلعي اه (ثم قال) فصل ومن المنافي التردد وعدم الجزم في أصلها
وفي الملتقط عن محمد بن اشترى خادما للخدمة وهو ينوي ان اصاب ربحا باعاه

لازكاة عليه اه (ثم قال آخر القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في تكيل
في النيابة في النية مانصه) وفي الزكاة قالوا المعتبرية الموكل فلو نواها فدفعت الوكيل
بلائية أجزائه كما ذكرناه في الشرح اه (ثم قال في قاعدة ما ثبت بيقين لا يرتفع
الايقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) وهنا فروع علم أرهنا الآن الى ان قال
الثاني له ابل وبقر وغنم سائمة وشك في ان عليه زكاة كلها او بعضها ينبغي ان يلزمه
زكاة الكل اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) واعلم
ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول السفر الى ان قال السادس
العسر وعموم البلوى الى ان قال واسقط أي ابوجهة لزوم التفريق على الاصناف
الثمانية في الزكاة وصدقة الفطر اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا
والج في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدرية ميسرة حتى
سقطت بهلاك المال اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الرابع
تخفيف تقديم كالمجمع بعرفات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة الفطر في رمضان وقبله
على الصحيح بعدم ملك النصاب في الاول ووجود الرأس بصفة المؤنة والولاية اه
(وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم المحلل مانصه)
وليس منه ما ذهب إلى زكاة سنتين فانه ان كان بعد ملك النصاب فهو صحيح فيهما
والا فلا فيهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذه حرم اعطاؤه مانصه)
وهل يحل دفع الصدقة لمن يسأل وعنده قوت يومه ترد الاكل في شرح المشارق
فيه فقطضي أصل القاعدة المحرمة الا ان يقال ان الصدقة هنا مبهمة كالصدق على
الغني اه وقد نقلنا ذلك في الخطر ايضا (وقال في القاعدة الخامسة عشر من
استيجل بالشي قبل اوانه عوقب بحرمانه مانصه) وخرج عنها مسائل الى ان قال
السابعة باع مال الزكاة قبل الحول فرار عنها صح ولم تجب اه (وقال في القاعدة
السابعة عشر) لا عبرة بالظن البني خطأ صرح بها أصحابنا في مواضع الى ان قال
ومن الوطن المدفوع اليه غيره صرف للزكاة فدفعت له ثم تبين انه مصرف أجزاء اتفاقا
وخرج عن هذه القاعدة مسائل الاولى لو ظنه مصرفا للزكاة فدفعت ثم تبين انه غني
أو ابنه أجزاء عند رهما خلافا لابي يوسف ولو تبين انه عبده أو مكاتبه أو حر بي لم يجزه
اتفاقا اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه
في شيء من العبادات حتى الزكاة عندنا اه (وقال) واختلفوا في وجوب صدقة

الفطر في ماله ولا نحية والمعتمد الوجوب فيؤديها الولي اه وقد نقلناها في كتاب
الاضحية (ثم قال) ويصح توكيله الى ان قال وكذا في دفع الزكاة والاستبارة
الموكل اه وقد نقلناها في كتاب الوكالة (وقال في أحكام العبد مانصه)
ولا يجوز كونه شاهدا الى ان قال ولا عسرا اه (ثم قال) ولا زكاة عليه ولا فطرة
وانما هي على مولاه ان كان للخدمة اه (ثم قال) وليس مصرفا للصدقات الواجبة
الا اذا كان مولاه فقيرا أو كان مكاتباه اه (وقال في بحث الاحكام الاربعه مانصه)
والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند الى ان قال وكان نصاب فانه تجب الزكاة
عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده اه (وقال في بحث القول في الملك
مانصه) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب او للعين فقط او للمنفعة
فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابد او رقبته للوارث الى ان قال واما صدقة فطره فعلى
المالك كما في الظاهرية وأما ما في الزبلي من انه لا تجب صدقة فطره فسبق قلم
كما في فتح القدير ويمكن حمله على ان المراد لا تجب على الموصى له بخلاف نفقته اه
وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في أحكام النقود وما يتبع فيه وما لا يتبع فيه مانصه)
ولا يتبعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فترده مثل نصفه ولذا لزمها زكاته
لنصابها حوليا عندنا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام الدين
مانصه) وفي منية المفتي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية
الزكاة وامره بقبضه فقبضه اجزاء اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في أحكام
الناسي والجاهل مانصه) كالمتمنا وضين اذا اذن كل واحد منهما صاحبه بأداء
الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه
فانه يضمن مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) واجمعوا على انه لو وكل
مديونا بان يتصدق بماله عليه فانه يصح اه وقد نقلناه في الوكالة وفي المداينات
(ثم قال) الخماس لا تجب الزكاة فيه أي الدين اذا كان المديون جاحدا ولوله
بينه عليه فلو كان على مقر وجبت الا اذا كان مقلدا فاذا قبض أربعين مائة
بدل تجارة وجب عليه درهم وقد بينا في كتاب الزكاة من شرح الكثر أنواع الديون
اه أي القوى والمتوسط والضعيف وما يجب فيه الزكاة وما لا يجب (وقال في بحث
ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الثالث الزكاة والمراد به فيها ماله مطالب
من جهة العباد فلا يمنع دين النذر والكفارات ودين الزكاة مانع اه (ثم قال)

الخامس صدقة الفطر واتفقوا على منع وجوبها تنبيه دين العبد الرقيق
المدين لا يمنع وجوب صدقة الفطر ويمنع وجوب زكاته لو كان للتجارة اه (ثم قال)
العاشر الاضحية بمنعها كما يمنع صدقة الفطر اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال)
ويبيع أي الدين أخذ الزكاة والدفع إلى الدين أفضل اه (ثم قال في بحث ما ثبت
في ذمة المعسر وما لا يثبت) اذا ملك المال في الزكاة بعد وجوبها لا تبقى في ذمته ولو بعد
التمكن من دفعها وطلب الساعي بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد
وجوبها بهلاك المال وكذا الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب أي وجوب
الفطرة ووجوب الحج ثم أيسر بعده فانها لا يجبان اه (ثم قال في بحث ما يقدّم على
الدين وما يؤخر عنه مانعه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فيسقطان
بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وفات التركة بالكل فلا كلام والاقدم
المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا أوصى بمقوق الله تعالى قدمت الفرائض
وان آخرها كالحج والزكاة والكفارات اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا وفي
الفرائض (وقال في بحث الكلام على أجرة المثل مانعه) ومنها عامل الزكاة يستحق
أجرة مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفي أعوانه وفائدة ان المأخوذ أجرة له ولم يعمل بأن
حمل أرباب الاموال أموالهم إلى الامام فلا أجر له اه (وقال في بحث ما افترق فيه
الزكاة وصدقة الفطر) يشترط في نصاب الزكاة النحر ولو تقديره بخلاف نصابها ولا يجوز
دفعها إلى ذمى بخلافها ولا وقت لها وصدقة الفطر وقت محدود ياتى بالتأخير عن
اليوم الاول ولا يجوز تجهيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس اه (وقال
في آخر الفن الثالث في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا
أم لا مانعه) ولم أر الا أن ما اذا أخرج بعير عن خمس من الابل هل يقع فرضا
أو خمسة وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة وامل فأنذته في النية هل ينوي في الكل
الوجوب أولا وفي الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما
زاد وفي مسئلة الزكاة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب أو
بالكل ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كما ذكر ابن وهبان معزيا إلى الخلاصة الغني
اذا ضحى بشاتين وقت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقبل الاخرى لحسم اه
(وقال في آخر فن الفرق والجمع مانعه) الا لا يفسخ فانه لا ولاية له على مال
ولده الى ان قال ولم يذلا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه الخ وقد نقلنا

بقية في كتاب الوقف فراجع اه (وقال في فن الالفاز مانعه) زكاة أي مال وجبت
زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يهلك فقل الموهوب اذا رجع الواهب فيه بعد الحول
ولا زكاة على الواهب أيضا أي نصاب حولى فارغ عن الدين ولا زكاة فيه فقل المهر
قبل القبض أو مال الضمارة اه وهو بكسر الصاد المال المدفون (ثم قال) أي
رجل يزكى ويحمل له أخذها فقل من ملك نصاب سائمة لا يساوى مائتي درهم أي
رجل ملك نصابا من النقد وحلت له فقل من له دين ولم يقبضها أي رجل ينبغي له
اخفاء اخراجها عن بعض دون بعض فقل المريض اذا خاف من ورثته يخرجها سرا
عنهم أي رجل يستحب له اخفاؤها فقل الخائف من الظلمة لئلا يعلمون كثرة
ماله أي رجل غنى عند الامام فلا تحل له فقير عند محمد فقل له فقل من له دور
يستغلها ولا يملك نصابا اه (وقال في فن الحيل مانعه) الثالث في الزكاة من له
نصاب أراد منع الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق بدرهم منه قبل التمام أو يهب
النصاب لابنه الصغير قبل التمام بيوم واختلفا في الكراهة ومشايخنا أخذوا
بقول محمد دفعها للضرر عن الفقراء ومن له على فقير دين وأراد جده له عن زكاة
الدين فالحيلة ان يتصدق عليه ثم يأخذ منه عن دينه وهو أفضل من غيره ولو امتنع
المدين من دفعه له مديده وأخذ منه لكونه ظفري بمنس حقه فان مانعه دفعه
إلى القساعى فيكافئه قضاء الدين أو يوكل المدين بخادم الدائن بقبض الزكاة ثم
يقضى دينه فيقبض الوكيل صار ملكا للوكل ونظر فيه بامكان عزله فيدفعه
ويأتى ما تقدم ودفعه بان يركله ويغيب فلا يسلم المال إلى الوكيل الا في غيبته ومنهم
من اختار ان يقول كلما عزلت كفايت وكيلى ودفع بان في صحة التوكيل اختلافا فان
كان للعالم شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض فالحيلة ان يتصدق
الدائن بالدين ويهب المدين ما قبضه للدائن فلا يشاركه والحيلة في التسكين بها
التصدق بها على فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد
اه (ثم قال) الرابع في الفدية أراد الفدية عن صوم أي به أو صلاته وهو فقير
يعطى من مئتين من الخنطة فقير انتم يستوهبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد
نقلناه في كتاب الصوم والصلاة (ثم قال) في الفن السادس وهو فن الفروق
كتاب الزكاة يجوز تجهيلها عن نصب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تجهيل
العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق ان فيها تجهيلا بعد وجود السيب وفيه

قبله الوكيل بدفعها له دفعها الى قرابته ونفسه وبالسبع لا والفرق ان مبني
الصدقة على المسامحة والمعاوضة على المضايقة اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال) شك في ادائها بعد انحول اداها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق ان جميع
المرور وقتها فهي كالصلاة اذا شك في ادائها في الوقت اهـ وقد نقلناه في كتاب
الصلاة (ثم قال) اشترى زعفرانا يجعله على كعك التجارة لا زكاة فيه ولو كان
سمما وجبت والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني والمخ والحماط والطبخ
والحرض والصابون للتقاصر والشب والقرظ للديباغ كالزعفران والعصفر والزعفران
للصباغ كالمسحوق والفرق ظاهر اهـ (وقال اخو المؤلف في تكملته للفن السادس
من الفروق من كتاب الاضحية مانعه) تجب الاضحية وصدقة الفطر في مال
الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من كل وجه كالصلاة وهي عن
الصبي مرفوعة بخلاف الاضحية وصدقة الفطر لانها مؤونة من وجه ونفقة من
وجه ولذا اجاز الاكل منها ووجبت صدقة الفطر من عبده وموسرا اهـ وقد نقلناه في
كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الصوم مانعه) المسافر يعطى
صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى اهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان
اعطى عنهم في موضعه جاز اهـ (وقال في كتاب الحج مانعه) اوصى الميت بالحج فتمتع
الوارث او الوصي لم يجز ولو اوصى الوارث بماله ابرج صم وله الرجوع وكذا
الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبى اهـ (وقال في كتاب الطلاق مانعه) ولد الملاءنة
لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة اهـ (وقال في الفن
التاسع اول كتاب البيوع في بحث الحمل مانعه) وكذا لا يتبها في حق الرجوع في
المبة ولا في حق الفقراء في الزكاة في السائمة اهـ (وقال في كتاب الوكالة مانعه)
الوكيل اذا امسك مال الموكل وتقدم من مال نفسه فانه يكون متعديا الى ان قال الا
في مسائل الى ان قال الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا امسكه وتصدق بماله
تاويا الرجوع اجزاء كما في القنية اهـ (وقال في كتاب الامانات) الامين اذا خلط ببعض
اموال الناس ببعض او الامانة بماله فانه ضامن والمودع اذا خلطها بماله
ببعض لا يتميز ضمنها بل وانفق بعضها فاردده واخلطه بها ضمنها والعامل اذا سأل للفقراء
شيئا واخلط الاموال ثم دفعها ضمنها لاربابها ولا تجزيهم عن الزكاة الا ان يامر
الفقراء او لا بالاختار اهـ الخ فراجع (وقال في كتاب الفرائض) المجدد كالأب الا في

احدى عشرة مسألة الى ان قال وفي صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على أبيه
الغني دون جده اهـ (ثم قال فيه أيضا) ومضى الميت كالأب الا في مسائل الى ان
قال التاسعة لا يؤدي من ماله أى مال الموصى صدقة الفطر بخلاف الأبياه وقد
نقلناه في كتاب الوصايا قال صاحب الاشياء

(كتاب الصوم)

تدبر صوم الابد فأكل لعذر يغدى لما أكل تدبر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان
فقدم بعدما نواه تطوعا يتوب عن النذر للزوج ان يتمتع زوجته عن كل صوم واجب
بإيجابها لا عن صوم واجب بإيجاب الله سبحانه وتعالى وتوقف المشايخ في منعها
عن قضاء رمضان اذا أفطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتداء على
قول المنجمين وعن محمد بن مقاتل انه كان يسألهم ويعتمد قولهم بعد ان يتفق على
ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسي بالحديث من صدق كاهنا أو فحيمافقد
كفر بما أنزل على محمد نية الصوم في الصلاة صحيحة ولا يفسدها اذا أكل أو شرب
ما يتغذى به أو يتداوى به فعليه الكفارة والافلا لا الدم اذا شربه فان عليه
الكفارة فانه طامع بعض الناس الصوم في السفر أفضل الا اذا خاف على نفسه
أو كان له رفقة اشترى كوامعه في الزاد واختاروا الفطر صوم يوم السبت مكروه
الا اذا نوى تطوعا أو واجبا آخر على الصحيح والافضل فطره الا اذا وافق صوما كان
يصومه أو كان مقبلا لا يصوم العبد والامة والمذبر وأم الولد تطوعا الا باذن المولى
لا تصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج أو كان مسافرا لا يصوم الاجير تطوعا الا باذن
المستأجر اذا تضرر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من
جنسه واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعامى ولا بالواجبات فلو نذر حجة
الاسلام لم تلزمه الا حجة واحدة اهـ وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) ولو نذر صلاة
سنة وعين الفرائض لشيء عليه وان عين مثلها الزمته ويكمل المغرب ولو نذر عبادة
المرضى لم تلزمه في المشهور ولو نذر التسميمات دبر الصلوات لم تلزمه الزوج
اذا أذن لزوجته في الاعتكاف ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكره
اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر الا اذا كان صائما عن قضاء
رمضان سافر في رمضان ثم رجع لاهله لحاجة نفسها فكل عندهم فعليه القضاء

والكفارة رأى صائما يأكل ناسيا يخبره الا اذا كان يضعف عنه المسافر يعطى صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان اعطى عنهم في موضعه جازاه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) قال الامام الاعظم اذا شهد واحدا باللال فصاموا ثلثين ولم يروا الهلال لم يفطروا حتى يصوموا يوما آخر رمضان يقطع التتابع في حق المقيم لا فرق بين المجنونة والعاقلة في وجوب الكفارة بجماعها الجماع في الدبر يوجب الكفارة اتفاقا على الاصح الجواز في نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيعمل نصف النهار ويستريح الباقي وقوله لا يكفي كذب وهو باطل باقصر أيام السنة ظن طلوع الفجر فأكل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحقة بكتاب الصوم (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما النية في الصوم فشرط صحته لكل يوم ولو علقها بالمشيئة صحته لانها انما تبطل الاقوال والنية ليست منها الغرض والسنة والنفل في أصلها سواء اهـ (ثم قال) والقضاء في الكل كالاداء من جهة أصل النية وأما الاعتكاف فهي شرط صحته واجبا كان أو سنة أو نفلا وأما الكفارات فالنية شرط صحتها اعتقا أو صياما أو اطعاما اهـ ذكره في القاعدة المذكورة (ثم قال) في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقيما وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كما ذكره الزيلعي اهـ (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها) وان كان وقتها أي العبادة معيلر الماسمعي انه لا يصح غيرها كالصوم في يوم رمضان فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا مقيما فيصح بمطلق النية وبذية النفل وواجب آخر لان التعيين في المتعين لغو وان كان مريضا ففيه روايتان والاصح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا آخر أو نفلا وأما المسافر فان نوى عن واحد آخر وقع عما نواه لا عن رمضان وفي النفل روايتان والاصح وقوعه عن رمضان اهـ (ثم قال) هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد من التعيين صلاة أو صوما أو جمعا وأما ان كثرت الفوائت فاختل في اشتراط التعيين لتمييز الفروض المتحددة من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحد قضاء يومه انا ويا عنه ولكن لم يعين انه عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز

في رمضان لم يعين انه صائم عن رمضان سنة كذا اهـ (ثم قال بعد ذلك في ضابط اختلاف الجنس وعدمه مانصه) التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين في الجنس الواحد لغو لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب فالصلوات كلها من قبيل المختلف حتى الظهري من يومين أو العصر من يومين بخلاف أيام رمضان فانه يجمعها شهرا وشهر فيتفرع على ذلك انه لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر أو كان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر فصام يوما عن قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضان حيث لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوى ظهري أو ظهر راعن عصر أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا أداء الكفارات لا يحتاج فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عين لغيره في الاجناس لا بد منه كما حققناه في الظاهر من شرح السكت اهـ (ثم قال) وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد الا ان ينيى أول يوم وجب على قضاؤه من هذا رمضان وان لم يعين جاز وكذا لو كانا من رمضانين على المختار حتى لو نوى القضاء لغير جاز ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدي وستين يوما عن القضاء والكفارة ولم يعين يوم القضاء جاز اهـ (ثم قال في ضابط التعيين لتمييز الاجناس المختلفة مانصه) ويذهب في ان تلحق الصيامات المسنونة بالصلوات المسنونة فلا يشترط لها التعيين ولم أر من نبه عليه اهـ (ثم قال في ضابط فيما اذا عين وأخطأ مانصه) ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عليه غيره لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غيره جاز اهـ (ثم قال فيه بعد ذلك في الرابع في صفة النوى من الفريضة والنافلة مانصه) وأما في الصوم فقد علمت انه يصح بنية مياينة وبمطلق النية فلا يشترط لصوم رمضان أداء نية الفريضة حتى قالوا لو نوى ليلة الشك صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه أول رمضان أجراه اهـ (ثم قال) بعد ذلك ولا بد من نية الغرض في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء رمضان يحتاج الى تعيين النية من الليل لان الوقت صالح لصوم النفل اهـ (ثم قال) وذكر في كشف الاسرار شرح أصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء حقيقة كنية من نوى أداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت باق وكنية الاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان فقضى شهر او صامه بنية الاداء فوقع

صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظاهر على ظن ان الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن انه قد مضى والنية فيه باعتبار انه اتي بأصل النية ولكن أخطأ في الظن والمخطأ في مثله معفو اه (ثم قال) في الخامس في بيان الاخلاص مانصه ولم أر حكم ما اذا نوى الصوم والجمعة ويشملها ما اذا أشرك بين عبادة وغيرها فهل تصح العبادة واذا صحت هل يتأب بقدره أو لا ثواب له أصلاً اه (ثم قال) في السادس في بيان الجمع بين عبادة من مانصه ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد يكون تطوعاً ولو نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين صح له عن أيهما شا وقال محمد يكون تطوعاً اه (ثم قال) وقد ظهر بهذا أنه اذا نوى فرضين فان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار كفارة الظهار وكفارة اليمين اه (ثم قال) وأما اذا نوى فافتين كما اذا نوى بركعتي الفجر التحية والسنة أجزأت عنهما ولم أر حكم ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه ومن يوم عرفة اذا وافقه فان في مسئلة التحية انما كانت ضمن السنة فيحصل المقصود اه (ثم قال) في السابع في وقتها أي النية مانصه وأما الصوم فلا يخلو أما ان يكون فرضاً أو نفلاً فان كان فرضاً فلا يخلو أما ان يكون أداء رمضان أو غيره فان كان أداء رمضان جاز بنية متقدمة من غروب الشمس وبمقارنة وهو الأصل وبمتأخرة عن الشروع الى ما قبل نصف النهار الشرعي يسيراً على الصائمين وان كان غير أداء رمضان من قضاء أو نذر أو كفارة فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارنة لطلوع الفجر لان الأصل القران كما في فتاوى قاضي خان ولا يجوز بمأخرة عن طلوع الفجر وان كان نفلاً فكم رمضان أداء اه (ثم قال) فائدة هل تصح نية عبادة وهو في عبادة أخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح نيته له ولا تفسد صلاته اه (ثم قال في العاشر في شروط النية) الاول الاسلام الى ان قال الرابع أن لا يأتي بمنساف بين النية والمنوى الى ان قال ومن المنساف نية القطع فان نوى قطع الايمان صار مرتد في الحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذا سائر العبادات الا اذا كبر في الصلاة ينوي الدخول في أخرى فالتسكير هو القاطع للأولى لا مجرد النية وأما الصوم الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والانتقال

الى صوم نفل فانه لا يبطل والفرق ان الفرض والنفل في الصلاة جنسان مختلفان لا رجحان لاحدهما على الآخر في التحريم وهما في الصوم والزكاة جنس واحد كذا في المحيط (ثم قال) ولو نوى الاكل أو الجماع في الصوم لم يبصره وكذا لو نوى فعل منافي في الصلاة لم يبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها بخلاف ما اذا رجع بعدما أمسك بعد الفجر فانه لا تبطل كالاكل بعد النية من الليل لا يبطلها اه (ثم قال) فصل ومن المنافي التردد وعدم الجزم في أصلها الى أن قال وقال الوتوي يوم الشك أنه ان كان من شعبان فليس بصائم وان كان من رمضان كان صائماً تصح نيته ولورد في الوصف بأن نوى ان كان من شعبان فنفل والا فعن رمضان صحت نيته كما بيناه في الصوم اه (ثم قال) فرع عقب النية بالمشقة قد علمنا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقوال كالطلاق والعتاق بطل اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال في القساعة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في الأصل بقاء ما كان على ما كان مانصه) اكل في آخر الليل وشك في طلوع الفجر صح صومه لان الأصل بقاء الليل وكذا في الوقوف والافضل أن لا يأكل مع الشك وعن أبي حنيفة انه مسمى بالأكل كل مع الشك اذا كان يبصره علة أو كانت الليلة مقمرة أو متغيمة أو كان في موضع لا يتبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوعه لا يأكل فان لم يستبين له شيء لا قضاء عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر انه اكل بعده بقضى ولا كفارة ولو شك في الغروب لم يأكل لان الأصل بقاء النهار فان لم يستبين له شيء قضى وفي الكفارة روايتان وتماه في الشرح من الصوم اه (ثم قال في قاعدة ما ثبت بيقين لا يرتفع الا بيقين مثله مانصه) وهنا فروع لم أرها الا أن الى ان قال الثالث شك فيما عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق أو وفاة ينبغي أن يلزم الأكثر عليها وعلى الصائم أخذ من قولهم لو ترك صلاة وشك انها آية صلاة يلزمه صلاة يوم وليلة عملاً بالاحتياط اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول السفر وهو نوعان منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة أيام ولياليها وهو القصر والفطر اه (ثم قال) الثاني المرض ورخصه كثيرة الى ان قال والفطر في رمضان للشيخ الفاني مع وجوب الفدية عليه والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار

والفطر في رمضان والخروج من المتكف اه (ثم قال) السادس العشر
وعوم البلوى الى ان قال وجوز أى أبو حنيفة تأخير النية في الصوم وعدم التعيين
لصوم رمضان اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا اه (ثم قال) وتقديم
النية على الصوم من الليل وتأخيرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي
دفعاً للشبهة عن جنس الصائم لان الحائض تطهر بعده والكافر يسلم والصغير
يبلغ كذلك اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الثانية مشقة خفيفة
كأن دنى وجع في أصبع وأدنى صداع في الرأس أو سوء مزاج خفيف فهذا لا أثر له
ولا التفات اليه لان تحصيل مصالح العبادات أولى من دفع هذه المفسدة التي لا أثر لها
ومن هنا رد على من قال من مشايخنا ان المريض اذا نوى الصوم في رمضان عن
واجب آخر فانه يقع عما نوى اذا كان مرضاً يضر معه الصوم والافيقع عن رمضان
بان ما لا يضر ليس برخص للفطر في رمضان فكلامنا في مرض رخص له الفطر
اه (ثم قال) الثالثة متوسطة بين هاتين كمرض في رمضان يخاف من
الصوم زيادة المرض أو بطوئه البرء فيجوز له الفطر اه (ثم قال) الخامسة
تخفيف تأخير كالمجموع بمزدلفة وتأخير رمضان للمريض والمسافر اه (وقال
في بحث دره المفسد مقدم على جاب المصالح مانصه) ومن فروع ذلك المبالغة
في المضمضة والاستنشاق مسنونة وتكرار الصائم اه (قال في القاعدة السادسة
العامة محكمة مانصه) وفي صوم يوم الشك فلا يكره ان له عادة وكذا صوم يومين قبله
والمذهب عدم كراهة صومه بنية النفل مطلقا اه (وقال في القاعدة الثانية) اذا
اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) ثم يدخل في هذه القاعدة
ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل في ذلك أبواب الى ان قال ومنها باب
العبادات فلونوى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول اه (ثم قال)
وأما باب الصوم فاذا صام مقيماً فافترق في أثناء النهار أو عكسه حرم الفطرا اه (وقال
في القاعدة السادسة الحدود بتدريج بالشبهات مانصه) والكفارات تثبت معها أى
مع الشبهة أيضاً الا كفارة الفطر في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان
والخطأ وبإفساد صوم مختلف في صحته كما علم في محله فاما الفدية فهل يسقطها
فلما رها الآن اه وقد نقلنا ذلك في الحدود أيضاً (قال في القاعدة الثامنة) اذا
اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالباً

مانصه) ولو وطئ في نهار رمضان مراراً لم يلزم بالشأن وما بعده شئ ولو في يومين فان
كان من رمضان تعددت والا فان كفر لأول تعددت والا تعددت اه (وقال
في القاعدة الخامسة عشر من استيجل بالشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه)
ونخرج عنها مسائل الى ان قال الثامنة شرب شيئاً يمرض قبل الفجر فاصبح مريضاً
جازله الفطر اه (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عرة باطن البين خطاه مانصه)
ولو أكل على ظنه ليلافيان انه بعد الطلوع قضى بلاكفير ولو ظن الغروب فأكل
ثم تبين بقاء النهار قضى اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النامى مانصه)
أوتيقن خطاه في الاجتهاد في الماء أو الثوب أو وقت الصلاة والصوم أو نسي نية
الصوم اه أى فانه بعيد في جميع المذكورات وقد نقلنا بقية في الصلاة (ثم قال)
وعما سقط حكمه في النسيان لو أكل أو شرب أو جامع ناسياً في الصوم لم يبطل اه
(ثم قال) وقد جعل له أى للنسيان أصلاً في التحريم فقال انه ان كان مع ذكر ولا
داعى له ككل المصلى لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه في القعدة أو لامعه مع داع
ككل الصائم سقط أولاً ولا فاولى كترك الذابح التسمية اه وقد نقلنا ذلك في
كتاب الصلاة أيضاً (ثم قال) والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع
الشبهة وانه يصلح عذراً وشبهة كالمجتبم اذا ظن انها فطرته اه (وقال في أحكام
الصبيان مانصه) واتفقوا على وجوب العشر والخراج في أرضه الى ان قال وعلى
بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم اه
(وقال في أحكام السكران مانصه) وأما صومه في رمضان فلا شك ان صحى
قبل خروج وقت النية أنه يصح منه اذا نوى لانا لا يشترط التبييت فيها واذا خرج
وقتها قبل صحوه أتم وقضى ولا يبطل الاعتكاف بسكره اه (وقال في أحكام
العبيد مانصه) ولا يكفر الا بالصوم ولا يصوم غير فرض الا باذن السيد ولا فرضاً
وجب عليه بإيجابه وكذا الاعتكاف اه (ثم قال) ويصح عتقه عن الكفارات
اه وقد نقلنا هاهنا في الطلاق أيضاً (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ولا يصح عتقه
عن كفارة اه (وقال في أحكام النقود وما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه) ولا يتعين
في النذر اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) الاولى
اذا نام الصائم على القفا وفوه مفتوحة فقطر قطرة من ماء المطر في فيه فسد صومه
وكذا لو أقطر أحد قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه الثانية اذا

جامعها زوجه او هي نائمة يفسد صومها اه (وقال في أحكام المحتج ما نصه)
ويصح اعتناقه عن الكفارة اه (وقال في أحكام الانثى ما نصه) وتعتكف في
في بيتها اه (وقال في أحكام الذمي ما نصه) ولا يصح نذره اه (وقال في أحكام
غيبوبة المحشقة) يترتب عليها وجوب الفسل الى ان قال وفساد الصوم ووجوب
قضائه اه (ثم قال) وعدم انعقاده اذا طلع الفجر بخلافه وطلع التتابع
المشروط فيه وفي الاعتكاف وفساد الاعتكاف اه (ثم قال) فواند الى ان
قال الثالثة الوطئ في الدبر كالموطئ في القبل الى ان قال وفساد الصوم اتفاقا
واختلافا وفي وجوب الكفارة والاصح وجوبها اه (ثم قال) وفساده الاعتكاف
اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطئ حرم دواعيه الا في الحيض والنفاس والصوم
ان أمن فيحرم في الاعتكاف والاجرام مطلقا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح
(وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع ما نصه) الرابع الكفارة واختلف في
منعه وجوبها والصحيح انه يمنع اي الدين التكفير بالمال اه وقد نقلناه في الايمان
(وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت ما نصه) وما يكون الصوم مشروطا
باعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم التمتع
والقران فيفرق فيه بينهما أي الغنى والفقير يرفقا لاعتبار لا عساره وقت التكفير
بالصوم وكذا يفرق في فدية الشيخ الفسافي فلا وجوب على الفقير فاذا أمر لا يلزمه
الانحاج اه وقد نقلناه في الطلاق والمجانيات والحج (وقال في بحث أحكام السفر
ما نصه) رخصته القصر والفطر اه وقد ذكرنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في
بحث أحكام المسجد ما نصه) ومنها صحة الاعتكاف فيه اه وقد نقلنا بقيته في
كتاب الصلاة (وقال في أحكام يوم الجمعة ما نصه) ويكره افراد بالصوم اه وقد
نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افترق فيه الحيض والنفاس ما نصه)
والحيض لا يقطع التتابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في
كتاب الطهارة (وقال في فن الاغصان ما نصه) الصوم أي رجل افطر بلا عذر ولا
كفارة عليه فقل من رأى الهلال وحده ورد القاضي شهادته ولا ان تقول من
كان في صحة صومه اختلاف أي رجل نوى صوم رمضان في وقت النية ووقع
نفلا فقل من بلغ بعد الطلوع أي صائم ابتاع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من
ابتاع ريق حبيبه أي صائم افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مظلونا كن

شرع بنية القضاء فتبين ان لا قضاء عليه أي رجل نوى التطوع في وقته ولم يصح
فقل الكافر اذا أسلم قبل الزوال وفواه اه (وقال في فن الحبل ما نصه) الثاني
في الصوم التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فاذا شعبان نقص
يوما فالحيلة ان يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عمدا التزم
ولو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويفطر اه (ثم قال) الرابع في الفدية أراد
الفدية عن صوم أبيه وصلاته وهو فقير يعطى منوين من الخنطة فقير انهم يستوهبه
ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة والزكاة (وقال في
الفن السادس فن الفروق ما نصه) كتاب الصوم نذر صوم يومين في يومه لا يلزمه
الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لزمته والفرق امكان الحجتين فيهما بنفسه وبالنائب
بخلافه اه وقد نقلناه في الحج (ثم قال) ذاق في رمضان من الملح قليلا كفر ولو
كثيرا لا لأن قليله نافع وكثيره مضر وقضى وكفر بابتلاع سمسمه من خارج لا ان
مضغها لانه انتهت الاشئ بالمضغ دون الابتلاع اه (وقال أيضا في الفن السادس
من بحث الحج ما نصه) ولو غلطوا في وقت الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والاضحية
أعادوا والفرق ان تدارك الحج متعذرو في غيره متيسر اه وقد نقلناه في
كتاب الحج (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس من كتاب الاستحسان
ما نصه) وعن أبي يوسف صوم الستة يعني بعد رمضان مكروه الا اذا كان متفرقا لان
النصارى زادوا على صومهم وهذا تشبه بهم وهذا أحسن ما سمعنا اه (وقال
المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة ما نصه) عين الناذر مسكيناً فله اعطاء غيره
الا اذا لم يعين المنذور كما لو قال لله على ان أطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين فلو عين
مسكينين فله الاقتصار على واحد اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (وقال في
كتاب الحج ما نصه) أوصى الميت بالحج فتبرع الوارث أو الوصي لم يجز ولو أوصى الوصي أو
الوارث بماله ليرجع صح وله الرجوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي
اه (وقال في كتاب القضاء) يقبل قول العدل في احد عشر موضعا الى ان قال وبرؤية
رمضان عند الاعتلال اه (وقال فيه أيضا) القضاء الغني لا يشترط فيه الدعوى
والخصومة الى ان قال ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضائية
ان يعلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعى بحق على آخر ويتنازعا في دخوله
فتقوم البيينة على رؤياه فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل اه (وقال أيضا)

في كتاب القضاء تسمع الشهادة بدون الدعوى في المحل الخالص الى ان قال وفيما
تخص الله سبحانه وتعالى كرمضان اه (وقال) ايضا في كتاب القضاء تقبل
الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف وهلال رمضان
وغيره الا هلال الفطر والاضحى اه (ثم قال) فيه ايضا تقبل الشهادة حسبة
بلاد دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف الهان قال
وهو هلال رمضان اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق
فلا جواب لها قال دعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلاد دعوى جائزة في هذه
المواضع فالحفظ اه (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر
يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر
ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة اه
قال صاحب الاشباه

* (كتاب الحج) *

ضمنان الفعل يتعدى بتعدد الفاعل وضمنان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل
صيد تعدد الجزاء ولو حلالا في قتل صيد الحرم لا كضمنان حقوق العباد اه
وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب الغصب (ثم قال) جامع مرار فاعليه
لكل مرة دم الا ان يكون في مجلس واحد فاعليه دم واحد لا يأكل من الهدايا
الا ثلاثة هدى المنة والقران والتطوع الحج تطوعا أفضل من الصدقة النافلة
يكرم الحج على الحمار بناء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية
اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا كان الغالب السلامة على الطريق
فالحج فرض والا الحج الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف الفل اذا لم يكن
الاب مائة غنيا لم يحل الخروج وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقلم أظفاره
ولا يأخذ من شعر رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر وبه أخذ الفقيه اه وقد
نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) معه ألف درهم وهو يخاف العزوبة فعليه الحج
ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله جازله التزوج اه وقد
نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الحجاج عن الميت اذا خلط ما دفع اليه بما له يجوز
فان أخذ المأمور والمسال فاجزبه ويرجع عن الميت قال لا يجزبه الحج خلافا لـ

الحرم من لا يجوز له نكاحها على التأيد الا الصبي والفاسق والمجنون اتفق المأمور
بالحج الكل في الذهاب ورجوع من ماله ضمن المسال يبدأ بالحج الفرض قبل زيارة
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويجوز ان كان تطوعا حج الغنى أفضل من حج الفقير
لان الفقير يؤدي الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وقضية الفرض أفضل
من قضية التطوع اذا جمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنفل بعدهما كما في اليتيمة اه
وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) المأمور بالحج له أن يؤخره عن السنة الاولى
ثم يحج ولا يضمن كما في التارخانية ولو عين له هذه السنة لان ذكرها للاستبحال
لا لتقييد كما في الخانية والصحيح الوقوع عن الامر والفاضل من النفقة لـ لا مرو لوارثه
ان كان ميتا الا أن يقول وكنتك لتب الفضل من نفسك وتقبله لنفسك وللوصي
عند الاطلاق الحج بنفسه الا اذا قال ادفع المسال لمن يحج عني او كان الوصي وارث
الميت فيستوقف على أجازتهم للمأمور لا تنفق من مال الامر الا اذا أقام ببلدة
خسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على الخروج قبل القافلة واقامته بمكة بعد الحج
اقامة معتادة كسفره وعزمه على الاقامة زيادة على المعتادة بطل نفقته الا اذا عزم
بعده على الخروج فانها تعود الا اذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المأمور عليه الا اذا
كان ممن لا يخدم نفسه وللمأمور خلط الدراهم مع الرفقة والايديع وان ضاع المسال
بمكة أو بقرب منها فانفق من مال نفسه رجع به وان كان بغير قضاء للاذن دلالة
المأمور اذا أمسك مؤونة الكراع وحج ماشيا يضمن المسال ادعى المأمور انه منع عن الحج
وقد أنفق في الرجوع لا يقبل الا اذا كان أمرا ظاهرا يشهد على صدقة واذا ادعى
انه حج وكذب فالقول له الا اذا كان مديون الميت وقد أمر بالانفاق منه ولا تقبل بيعة
الوارث انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا برهنوا على اقراره أنه لم يحج اه وقد نقلناه
في كتاب الشهادات (ثم قال) ليس للمأمور بالحج الاعتصام قبله أو بعده وكل دم
وجب على المأمور فهو في ماله الا دم الاحصار في قول الامام أوصى الميت بالحج
فتبرع الوارث أو الوصي لم يجز ولو أجاز الوصي أو الوارث بماله ليرجع صح وله الرجوع
وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة وفي كتاب
الصوم وكتاب الوصايا (ثم قال) ليس للمأمور بالحج الامر بالحج ولو ارض الا اذا قال له
الا امر اصنع ما شئت فله ذلك مطلقا يصح استئجار الحجاج عن الغير وله أجر مثله اه
وقوله يصح صوابه لا يصح وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) والمأمور اذا

أما سلك البهض وجب بالبقية جاز ويضمن ما خلف وإذا أنفق من ماله ومال الميت فإنه يضمن إلا إذا كان أكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يسكن في الكراهة وعامة النفقة كذا في المحامية والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامع) وهذه هي المسائل المجموعة المهمة بكتاب الحج (قال المؤلف في القاعدة الأولى لا ثواب إلا بالنية مانصة) وأما الحج فهي شرط صحته أيضا فرضا كان أو نفلا والعمرة كذلك ولا تكون إلا سنة والمنذور كالفرض ولو نذر حجة الإسلام لا يلزمه إلا حجة الإسلام كما لو نذر الأضحية والقضاء في الكل كالإداء من جهة أصل النية اهـ (وقال في القاعدة الأولى أيضا مانصة) قالوا والهدايا كالأضحية اهـ وقد نقلنا بقية في كتاب الأضحية فراجع اهـ (ثم قال) بعد ذلك وأما الضمان فهو هل يترتب في شيء بمجرد النية من غير فعل فقالوا في المحرم إذا لبس ثوبا ثم نزعته ومن قصده أن يعود إلى لبسه لا يتعدى الجزاء وإن قصده أن لا يعود إليه تعدى الجزاء بلبسه اهـ (ثم قال في القاعدة الثانية الأمور بمقاصدها في بحث تعيين المنوى) وإن كان وقتها أي العبادة مشكلا كوقت الحج يشبه المعيار باعتبار أنه لا يصح في السنة الواحدة والظرف باعتبار أن أفعاله لا تستغرق وقته فيصاحب بمطلق النية نظرا إلى المعيارية وإن نوى تفلا وقع عملا نوى نظرا إلى الظرفية اهـ (ثم قال) هذا في الإداء وأما في القضاء فلا بد من التعيين صلاة أو صوما أو حجاً اهـ (ثم قال بعد ذلك في الرابع في صفة المنوى من الفريضة والنافلة مانصة) وأما الحج فقد مناه به يصح بمطلق النية ولكن عللوه بما يقتضيه أنه نوى في نفس الأمر الفريضة قالوا لأنه لا يتحمل المساقاة الكثيرة إلا لأجل الفرض فاستنبط منه المحقق ابن الهمام أنه لو كان الواقع أنه لم ينو الفرض لم يجزئه لأن صرفه إلى الفرض حلاله عليه عملا بالظاهر وهو حسن جدا ولا بد فيه من نية الفرض لأنه لو نوى النفل فيه وعليه حجة الإسلام كان نفلا اهـ وفي هذه العبارة تأمل يعلم من مراجعة شرحها (ثم قال بعد ذلك في بحث نية الإداء والقضاء مانصة) وأما الحج فينبغي أنه لا يشترط فيه نية التميز بين الإداء والقضاء اهـ (ثم قال في الخامس في بيان الإخلاص مانصة) كما يحتاج إذا التجر في طريق الحج لا يتقصأ جزء ذكره الزيلعي ظاهره أن الحاج إذا خرج تاجرا فلا أجر له وصرحوا أنه لو طاف طالبا غيره لم يجزئه ولو وقف بعرفة طالبا غيره أجزأه والفرق ظاهر اهـ (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين مانصة) بقي ما إذا كبرنا وباللحج والركوع وما إذا طاف للفرض

والوداع اهـ (ثم قال) وأما التعدد في الحج فقال في فتح القدير من باب الأحرام لو أحرم نذرا ونفلا كان نفلا أو فرضا وتطوعا كان تطوعا عندهما في الأصح ومن باب إضافة الأحرام إلى الأحرام أي وقال أيضا في فتح القدير في باب إضافة الأحرام إلى الأحرام لو أحرم بمحبتين معا أو على التعاقب لزمناه عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد في المعية تلزمه أحدهما وفي التعاقب الأولى فقط وإذا لزمناه عندهما ارتفعت أحدهما باتفاقهما ليسكن اختلاف في وقت الرضا فعند أبي يوسف عقيب صبر وورثه محرما بالامهلة وعند أبي حنيفة إذا شرع في العمل وقيل إذا توجه سائرا ونص في المبسوط على أنه ظاهر الرواية وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا جنى قبل الشروع فعليه دمان للعبادة على أحرامين بدم واحد عند أبي يوسف ولو جامع قبل الشروع فعليه دمان للجماع ودم ثالث للرفض فإنه يرفض أحدهما ويمضي في الأخرى ويقضي أي يؤدي التي مضى فيها وحجة وعمرة مكان التي رفضها ولو قتل مبيدا فعليه قيمتان أو أحصر فدمان وعلى هذا الخلاف إذا أهل بمهرتين معا أو على التعاقب بلا فصل اهـ (ثم قال في السابع في وقتها أي النية مانصة) وأما الحج فالنية فيه سابقة على الإداء عند الأحرام وهو النية مع التلبية أو ما يقوم مقامها من سوق الهدى ولا يمكن فيه القران والتأخر لأنه لا يصح أفعاله إلا إذا تقدم الأحرام وهي ركن فيه أو شرط على قولين اهـ (ثم قال في الثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء مانصة) فالحاصل أن المذهب المعتمدان العبادة ذات الأفعال يكتب في بالنية في أولها ولا يحتاج إليها في كل فعل اكتفاء بما نهىها ما بها إلا إذا نوى ببعض الأفعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طالبا للغير لم يجزئه ولو وقف كذلك بعرفات أجزأه وقد مناه والفرق أن الطواف عهدة قريبة مستقلة بخلاف الوقوف وفرق الزيلعي بينهما بفرق آخر وهو أن النية عند الأحرام تضمنت جميع ما يفعل في الأحرام فلا يحتاج إلى تجديد النية والطواف يقع بعد التحليل وفي الأحرام من وجه فاشترط فيه أصل النية لا تعيين الجهة وقالوا لو طاف بنية التطوع في أيام النحر وقع عن الفرض ولو طاف بعد ما حل النحر من منى ونوى التطوع أجزأه عن الصدر كما في فتح القدير وهو مبني على أن نية العبادة تنسحب على أركانها وأستفيد منه أن نية التطوع في بعض الأركان لا تبطل اهـ (ثم قال) في الأصل الثاني من التاسع وهو أنه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانصة ونقلوا في كتاب الحج

ان طالب التيسير لم ينقل الا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح الكنز
 اه (ثم قال) وأما توقف شروعه في الصلاة والاحرام على الذكر ولا تكفي النية
 فلانه من الشرائط للشروع اه (ثم قال) في العاشرة في شروط النية الاولى
 الاسلام الى ان قال الثالث العلم بالنوى فمن جهل فرضية الصلاة لم تصح منه
 كما قدمناه عن القنية الا في الحج فانهم صححوا الاحرام المبهم لان علميا أحرم بما أحرم به
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصححه فان عين حجا أو عمرة صح ان كان قبل
 الشروع في الافعال وان شرع تعينت عمرة اه (ثم قال في آخر القاعدة الثانية
 الامور عا صدها في تكميل في النيابة في النية مانصه) وفي الحج عن الغير الاعتبارية
 المأمور وليس هو من باب النيابة فيها الا ان الأفعال انما صدرت من المأمور فاما اعتبر
 نيته اه (وقال في القاعدة الثالثة البقين لا يزول بالشك في الاصل بقاء ما كان
 على ما كان مانصه) أكل في آخر الليل وشك في طلوع الفجر صح صومه لان
 الاصل بقاء الليل وكذا في الوقوف اه (وقال في قاعدة ما ثبت بيقين لا يرتفع
 الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) ولو شك في أركان الحج ذكر الجصاص
 أنه يتحرى كفا في الصلاة وقال عامة مشايخنا يؤدي ثانيا لان تكرار الركن والزيادة
 عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة تفقد الصلاة فكان التحري في باب الصلاة أحوط
 كذا في المحيط وفي البدائع انه في الحج يبنى على الاقل في ظاهر الرواية اه (وقال في
 القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات
 وغيرها سبعة الى ان قال الثاني المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه الى
 ان قال والاقتناية في الحج وفي رمي الجمار واباحة محظورات الاحرام مع الفدية اه (ثم
 قال) السادس العموم الملبى الى ان قال ولم يجعل أي أبو حنيفة للحج الاركنين
 الوقوف وطواف الزيارة ولم يشترط الطهارة له ولا التيمم لم يجعل السبعة كلها أركاناً
 بل الاكثر ولم يوجب العمرة في العر كل ذلك للتيسير على المؤمنين اه (ثم قال) ولذا
 أسقط أبو حنيفة عن الاعمى الجمعة والحج ان وجد قائدا فدفعاً للشقة عنه اه (ثم قال)
 وكان الصوم في السنة شهراً والحج في العمر مرة اه (ثم قال) واباحة التحلل من الحج
 بالاحصار والقوات واباحة أبي يوسف رمي حنبل في الحرم للحاج في الموسم تيسيراً
 اه أي ومن العموم الملبى باباحة التحلل الخ (ثم قال) في آخر القاعدة
 المذكورة وأما المشقة التي تغلث عنها العبادات غالباً فملي مراتب الاولى مشقة

عظيمة فادحة كشقة الخوف على النفوس والاطراف ومنافع الاعضاء فهي
 موجبة للتخفيف ولذا اذا لم يمكن للحج طريق الامن البحر وكان الغالب عدم
 السلامة لم يجب اه (ثم قال) الثالثة متوسطة بين هاتين الى ان قال واعتبروا
 في الحج الزاد والراحلة المناسبين للشخص حتى قال في فتح القدير يعتبر في حق كل
 انسان ما يصح معه بدنه وقالوا لا يكتب بالعقبة في الرحلة بل لا بد من شق عجل
 أو رأس زاملة اه (ثم قال) الفائدة الثالثة المشقة والمخرج انما يعتبران فيما
 لانص فيه وأما مع النص بخلافه فلا) ولذا قال أبو حنيفة ومحمد بحرمة رمي حنبل
 الحرم وقطعه الا الاذخر وجوز أبو يوسف رميه للحرج ورد عليه بما ذكرناه كما ذكره
 الزبلي في جنائيات الاحرام اه (وقال في بحث اذا تعارض مغسدتان روعي
 أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما مانصه) ولو اضطرا الحرم وعنده ميتة وصيد
 أكلها دونه على المعتمد وفي البزابة لو كان الصيد مذبوها فالصيد أولى وفاقا
 ولو اضطروا وعنده صيد ومال الغير فالصيد أولى وكذا الصيد أولى من لحم انسان
 ومن محمد الصيد أولى من الخنزير اه (وقال في بحث دراء المفسد أولى من جلب
 المصالح مانصه) وتخيل الشعر سنة في الطهارة ويكره للمحرم اه (قال في القاعدة
 الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب المحرم الحلال مانصه) ومنها لو كان
 بعض الشجرة في الحلال وبعضها في المحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحلال وبعضه
 في المحرم والمنقول في الثانية كما نقله الاسيحي ان الاعتبار لقوائمه لا لرأسه حتى لو
 كان قائم في الحلال ورأسه في المحرم فلا شيء بقتله ولا يشترط ان يكون جميع قوائمه
 في المحرم حتى لو كان بعضها في المحرم والبعض في الحلال وجب الجزاء بقتله لتغليب
 الحظر على الاباحة اه وقد نقلنا هذه في كتاب الصيد أيضاً (ثم قال) وأما المنقول
 في الاولى ففي الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها
 ان يكون أصلها في المحرم والاغصان في الحلال فعلى قاطع اغصانها القيمة والثاني
 ان يكون أصلها في الحلال واغصانها في المحرم فلا ضمان على القاطع في أصلها
 واغصانها والثالث بعض أصلها في الحلال وبعضه في المحرم فعلى القاطع الضمان
 سواء كان الغصن من جانب الحلال أو من جانب المحرم اه (ثم قال) ونرجع عن
 هذه القاعدة مسائل الى ان قال الخامسة ان يكون المحرام متهدداً كقولوا أكل المحرم
 شيئاً قد استهلك فيه الطيب فلا فدية وقد أوضحناه في شرح الكنز من جنائيات

الاحرام اه (ثم قال) وليس منه أيضا اذا نوى حجتين واحرم لهما معا فانا نقول بدخوله فيه - ما لكان اختلافوا في وقت رفضه لاحدهما كما علم من باب اضافة الاحرام الى الاحرام اه (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث الثانية التابع يسقط بسقوط المتبوع مانصه) ومنها من فاته الحج وتحلل بافعال العمرة لا يأتي بالرمي والمبيت لانهما تابعا للوقوف وقد سقط اه (ثم قال) ومما خرج عنها الاخرس يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الاحرام والتلبية على اقول به اه وقد نقلنا بقية هذه في كتاب الصلاة (ثم قال) ومنها اجراء الموسيقى أى في التحليل من الاحرام على رأس الاقرع فانه واجب على المختار اه (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما داخل أحدهما في الآخر غالبا مانصه) ولو باشر المحرم فيمادون الفرج ولزمته شاة ثم جامع فقتضاهما الا كتفاه بموجب الجماع ولم أره الا أن صريحنا لا يحاسبنا ومنها الوقوف المحرم اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد فانه يجب عليه دم واحد اتفاقا واركان في مجالس كذلك عند سجدة وعلى قومه ما يجب لكل يدهم ولكل رجل دم اذا وجد ذلك في مجالس حتى يجب عليه أربعة دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يداؤرجل فحملناها جنابة واحدة معنى لاتحاد المقصود وهو الارتفاق فاذا اتحد المجلس يعتبر المعنى وادا اختلف يعتبر جنابات لكونها اعضاء متباينة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد أخرى مع امرأة واحدة أو نسوة الا أن مشايخنا قالوا في الجماع به الوقوف في المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط وفي الخانية فان جامع امرأة أخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقدمه رفض الحج الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول أبي حنيفة رأى يوسف ولو نوى بالجماع الثاني رفض الحج الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء اه (ثم قال) ولو طاف القادم عن فرض أو نذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طاف للافاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لان كلامهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل المسجد المحرام فصلي مع الجماعة لا تنوب عن تحية البيت لاختلاف الجنس ولو صلى فريضة عقيب طواف ينبتني ان لا تكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد اه وقد نقلنا هذه في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ولو تعدد المسحوف في الصلاة لم يتعددا الجابر

بخلاف الجابر في الاحرام فانه يتعدد بتعدد الجنابة اذا اختلف جنسها لان المقصود بسجود السهو ورغم أنف الشيطان وقد حصل بالسجدةين آخر الصلاة والمقصود من الثاني جبره تلك المحرمة فلكل جبر فاختلف المقصود اه وقد نقلنا هذه أيضا في كتاب الصلاة (ثم قال) ولو قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه جزاء واحد للاحرام لكونه أقوى ولو لبس المحرم ثوبا مطيبا فعليه فديتان لاختلاف الجنس ولذا قال الزياي في قول الكنتز أو خضب رأسه بحناء هذا اذا كان مائعا وان كان ملبدا فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس اه ويتعدد الجزاء على القارن فيما على المفرد به دم لكونه محرما باحرامين عندنا وقولهم الا ان يتجاوزا الميقات غير محرم استثناء منقطع لانه حالة المجاوزة لم يكن قارنا اه (قال في القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب) قال البرازي في فتاواه من آخر الوكالة وعن الثاني لوقال امرأة زيد طالق أو عبده حر وعليه المثنى الى بيت الله المحرام ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان حائفا بكماله لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال اجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال اجزت ذلك على ان دخلت الدار أو الزمته نفسه ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الخ اه وقد نقلنا هذه العبارة في الطلاق أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأ مانصه) وقالوا لو استناب المريض في حج الفرض ظانا انه لا يعيش ثم صح أداءه بنفسه اه (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كراه مانصه) ومنها الذك اذا قال أحرمت بنصف نسك كان محرما ولم أره الا أن صريحنا اه (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر مانصه) وخرج عنها مسائل الى ان قال الرابعة دل محرم حلالا على صيد فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه في محله لازالة الاثم بخلاف الدال على صيد المحرم فانها لا توجب شيئا لبقاء أمنه بالمكان بعدها اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) فمن نسي صلاة أو صوما أو حجسا أو زكاة أو كفارة أو نذرا وجب قضاؤه بخلاف وكذا لو وقف بغير عرفة غلطا يجب القضاء اتفاقا اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) والناسي والغامد في اليمين سواء وكذا في الطلاق الى ان قال وكذا في العتاق وكذا في محظورات الاحرام اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الايمان أيضا (وقال في أحكام الصياد مانصه) وانفقوا على

وجوب العشر والخراج في أرضه إلى أن قال وعلى بطلان عباداته فعل ما يفسدها
من نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم وجساع في الحج قبل الوقوف لكن
لأدم عليه في فعل محظور أحرمه اه (وقال في أحكام السكران مانصه) ويصح
وقوفه بعرفات كالمعنى عليه لعدم اشتراط النية فيه اه (وقال في أحكام العبيد
مانصه) لا جمعة عليه إلى أن قال ولا حج ولا عمرة اه (ثم قال) ولا أضحية ولا هدي عليه
اه ونقلنا في كتاب الأضحية (ثم قال) ولا يصوم غير فرض الأباذن السيد إلى أن
قال والحج والعمرة اه (ثم قال) ولا يتحمل عنه مولاة مؤونة الأدم الإحصار عن
أحرام مأذون فيه اه (وقال في أحكام الأعمى مانصه) هو كالبصير إلا في مسائل
منها لا جهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وإن وجد قائدا اه (وقال في بحث
الناسم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) الثالثة لو كانت محرمة بفجاعتها
زوجها وهي نائمة فعليها الكفارة الرابعة المحرم إذا نام وجاه رجل وحلق رأسه
وجب الجزاء عليه الخامسة المحرم إذا نام فأنقلب على صيد فقتله وجب عليه الجزاء
السادسة إذا نام المحرم على بغير ودخل في عرفات فقد أدرك الحج اه (وقال في
أحكام المخنثي مانصه) ويابس لباس المرأة في الأحرام اه (وقال في أحكام الأنثى
مانصه) ولا تسافر إلا بزوج أو محرم ولا يجب الحج عليها إلا بأحدهما ولا تلبي جهرا
ولا تنزع الخيط ولا تكشف رأسها ولا تسقى بين الميايين الأخضرين ولا تتخلق وأنما
تقصر ولا ترمل والتباعد في طوافها عن البيت أفضل ولا تخطب مطلقا وتقف في
حاشية الموقف لا عند الصخور وتكون قاعدة وهو راكب وتلبس في أحرامها
المخفين وتترك طواف الصدر لعذر الحيض وتؤخر طواف الزيارة لعذر الحيض اه
(ثم قال) وتقدم على الرجال في الحضنة والنفقة على الولد الصغير وفي النفر من
مزدلفة إلى منى اه (ثم قال) وتؤخر في جماعة الرجال والموقف اه (وقال في أحكام
المحرم مانصه) وتختص الأصول بأحكام إلى أن قال ومنها كراهة حجه بدون إذن من
كرهه من أبويه إن احتاج لخدمته اه وقد نقلنا في المحظر (وقال في أحكام
غيوبة الحشفة مانصه) ويترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والسجود
والمخطة والطواف اه وقد نقلنا تمامه في كتاب الطهارة (ثم قال) وفساد
الاعتكاف والحج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الأكثر وجوب المضى في
قاسدهما وقضاؤهما وجوب الدم اه (ثم قال) فوائده إلى أن قال الثالثة

الوطء في الدبر كالوطء في القبل إلى أن قال ويفسد الحج به قبل الوقوف على قولهما
واختلفت الرواية على قوله والاصح فساد به كفا في فتح القدير اه (ثم قال)
العاشرة إذا حرم الوطء حرم دواعيه إلا في الحيض والنفاس والصوم لمن أمن فيصوم
في الاعتكاف والأحرام مطلقا اه وقد نقلنا بقية في كتاب النكاح (وقال
في أحكام الإشارة مانصه) وإن لم يمكن معتقل اللسان لم تعتبر إشارته مطلقا
إلا في أربع إلى أن قال ويزاد أيضا الإشارة من محرم إلى صيد فقتله يجب الجزاء على
المشير اه وقد نقلنا بقية في مسائل شتى (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه
وما لا يمنع مانصه) السادس الحج بمنعه اتفاقا اه (وقال في بحث ما يثبت في ذمة
المعسر وما لا يثبت مانصه) وصدقة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بهلاك المال
وكذا الحج بخلاف ما إذا كان معسرا وقت الوجوب أي وجوب الفطرة ووجوب
الحج ثم يسر بعده فانهما لا يجبان وما يخبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين
الغنى والفقر كجزاء الصيد وقديه الحلق والقباس والطيب لعذر وكفارة اليمين
وما يكون الصوم مشروطا بما عساه ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار
وكفارة القتل ودم القتع والقران في فرق فيه بينهما فلا اعتبار لا عساه وقت
التكفير بالصوم اه وقد نقلنا في كتاب الصوم والمجنسيات والطلاق وكتاب
الايمان (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها باب الحج فحق المثل للزاد
والراحلة والماء القدر لللاثيق به كفا في فتح القدير اه (ثم قال) ومنها قيمة الصيد
المتلف في المحرم أو الأحرام ففي الكثر في الثاني بتقويم عدلين في مقتله أو أقرب
موضع إليه ولم يذ كر الزمان والظاهر فيه ما يوم قتله كفا في المتلف اه وقد نقلناه
في كتاب الغصب (وقال في أحكام السفر مانصه) ومن أحكام السفر حرمة على
المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان وجود أحدهما شرطا لوجوب
الحج عليها واختلفوا في وجوب نفقته عليها إذا امتنع المحرم الأبهار المعتمد لوجوب
عليها بناء على أنه شرط وجوب الأداء وبسببتي من حرمة خروجها إلا بأحدهما
مخرجتها من دار الحرب إلى دار الإسلام ومن أحكامه منع الولد منه إلا برضى أبويه
إلا في الحج إذا استغنياعته اه وقد نقلنا بقية في كتاب المحظر (ثم قال) ويختص
ركوب البحر بأحكام منها سقوط الحج إذا غلب الهلاك اه وقد نقلناه في المحظر
(ثم قال في بحث القول في أحكام المحرم مانصه) لا يدخله أحد إلا محرما وتكره

المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع من فعله وجهه خارجا والتجاليه اه وقد نقلناه
 في كتاب الجنائيات (ثم قال) ويحرم التعرض لصيده ويجب الجزاء بقتله ويحرم
 قطع شجره ورعي حشيشه الا الاذخر ويسن الغسل لدخوله وتضاعف فيه الضلوات
 وحسناته كسنيته ويؤخذ فيه بالهم ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه
 ولا تمتع ولا قران لمكي وتختص الهدايا به ويكره انراج حجارتها وترابه وهو مطاوع
 لغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة
 وفي كتاب الجنائيات (ثم قال) ولا حرم للدينة عندنا فلا ثبت فيه هذه الاحكام
 الاستئنان الغسل لدخولها وكراهة المجاورة بها اه (وقال في بحث ما افترق فيه
 التمتع والقران) يتحلل من الغرة بعد الفراغ منها ان لم يسبق الهدى بخلافه يحرم
 بالعمرة وحدها من الميقات ويبقى بأفعاله ما يحرم بالحج من الحرم بخلاف القارن
 فانه يحرم به ما مع ما من الميقات اه (وقال في آخر الفتن الثالث في قاعدة اذا أتى
 بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات
 أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف عورته في الخلاء
 زائدا على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أم لا اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق وفي المحظر (وقال في آخر فن الفروق والجمع مانصه) فائدة اذا اجتمع
 المحققان قدم حق العبد لا حياجه على حق الله تعالى لغناه باذنه الا فيما اذا أحرِم
 وفي ملكه صيد وجب ارساله حق الله تعالى ومنهم من يقول انه من باب الجمع
 بينهما لا الترجيح ولهذا يرسله على وجه لا يضيع اه (وقال في فن الالغاز مانصه)
 الحج أي قارن لادم عليه فقل من أحرم بهما قبل وقته ثم أتى بأفعاله ما في وقته
 أي فقير يلزمه الاستقراض للحج فقل من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلكه
 أي آفأ في جاوز الميقات بالإحرام ولا دم عليه فقل من لم يقصد دخول مكة أو من
 جاوز أول المواقيت اه (وقال في فن الجبل مانصه) الخماس في الحج اذا أراد
 الآفأ في دخول مكة بغير إحرام من الميقات قصد مكانا آخر داخل الميقات كبستان
 بني عامر اذا أراد أن يكون لبنته محرم في السفر يزوجه من عبده بعلمها فقط اه
 (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الصوم مانصه) نذر صوم يومين في يوم
 لا يلزمه الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لم يمتاه والفرق امكان المجتنب فيها بنفسه
 وبالثابت بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب الصوم (وقال أيضا في الفن السادس

مانصه) كتاب الحج لورعي بالبحر جاز وبالحج واهر لا لأن في الاول استخفافا ليطمان
 وفي الثاني اعزازه لودل المحرم على قتل صيد لزمه الجزاء ولودل على قتل مسلم لا
 والفرق أن الاول محظور احرامه والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت
 الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والاضحية أعادوا والفرق أن تداركه في الحج متعذر
 وفي غيره متيسر اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الاضحية (ثم قال)
 اعتق العبد بعد حجه بعبد حجة الاسلام ولو استغنى الفقير كفاه والفرق انعقاد
 السبب في حق الفقير دون العبد والصبي كالعبد والاعمى والزمن والمرأة بلا محرم
 كالفقير اه (وقال أخو المؤلف في تكليفه للفن السادس فن الفروق من كتاب
 الاضحية مانصه) ضحوا ثم تبين بالبرهان أن هذا اليوم يوم التاسع قبل أعادوا
 الاضحية ولو وقفوا فشهدوا أنه الساتر لا تقبل والفرق أن التدارك ممكن
 في الاضحية دون الحج اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن
 الثاني في كتاب الصوم من بحث النذر مانصه) فلو نذر حجة الاسلام لم تلزمه الا حجة
 واحدة اه (وقال في كتاب الاكرام) أكره المحرم على قتل صيد فاني حتى قتل كان
 مأجورا اه (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا
 ولاية الا في مسائل الى أن قال ومنها الحرام رفيقه لا غناؤه اه (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب النكاح أي والرضاع والنسب) *

المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع القصولين احتياط أصحابنا
 في الفسوخ الا في مسألة ما اذا كانت المجارية بين شر يمين فاذ هي كل الخوف
 عليها من شريكه وماليت الوضع عند عدل لا يحجب الهذالك وانما تكون عند كل
 يوم باحتماله للكل كذا في كراهية المعراج اه وقد نقلناه في كتاب الشريعة (ثم
 قال) ما ثبت بمجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى ولاية
 الانكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص
 الموروث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام لا وارث الكبير استيفاء
 قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كانوا بالغين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر
 اتفاقا لا حقال العفو الثالثة ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين
 ثبت لكل من له حق المرور على الكمال اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال)

والضابط ان الحق ان كان مما لا يتجزى فانه يثبت لكل على السكال فلاستخدام
في المملوك. اي تجزى اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) ليس لنا عبادة
شرعت من عهد آدم عليه السلام الى الان ثم نسفر في الجنة الا الايمان
والنكاح المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا مهر ان زوج عبده من أمته
ولا ضمان عليه باتلاف مال سيده اه وقد نقلناه في الغصب (ثم قال) ولو قتل
العبد سيده وله ابنان فمضى أحدهما سقط القصاص ولم يجب شي لغير العاق عند
الامام اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) الفرق ثلاثة عشر سبعة منها
تحتاج للقضاء وستة لا فالاول الفرقة بالمجب والعنة وبخيار البلوغ وبعد الكفاة
وبتقصان المهر وبإبائه الزوج عن الاسلام وبإلغائه والثاني الفرقة بخيار العتق
وبالإبلاء وبالردة وبثبائ الزارين وبملك أحد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد
النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلم تصح فيه الأقالمة ولا ينفع بالجود الا في
مسئلتين فيقبله بعده ردة أحدهما وملك أحدهما الا آخر اه وقد نقلنا هذا
وما قبله من الفرق في كتاب الطلاق (ثم قال) يكمل المهر بأربعة بالدخول
وبالمخلوة الصحيحة وبوجوب العدة عليها منه سابقا وموت أحدهما للزوج أن
يضرب زوجته على أربع وما عتقها على ترك الزينة بعد طهر او على عدم اجابتها
الى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى خروجها من منزلها بغير إذنه بغير
حق وعلى ترك الصلاة في رواية وقد بينا في شرح الكنز قولهم وما كان معناها لما أن
تخرج بغير إذنه قبل إيفاء المجهل مطلقا وبعبارة إذا كان لها حق أو عليها أو كانت
قابلة أو غالبة أو لزارة أو يها في كل جمعة مرة ولزارة المحارم كل سنة وفيما عدا
ذلك من زارة الأجانب وعبادتهم والولاية لا تخرج ولو باذنه ولو خرجت باذنه كافا
عاصيين واختلافوا في خروجها الى الحمام والمعتمد الجواز بشرط عدم التزين
والتطيب ينقصد النكاح بما أفاد ملك العين للعالم الا في لفظ المتعة
فانه يفيد ملك العين كافي هبة الخنانية لو قال متعتك بهذا الثوب كان هبة
مع ان النكاح لا ينعقد به اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)
الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسئلتين تزوج صبي امرأة مكافئة
بغير إذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الخنانية ولو وطء البائع المبيعة
قبل القبض فلا حد ولا مهر ويقتطع من الثمن ما قابل البكارة والا فلا كما في بيوع

الولاء الحجة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب الحدود (ثم قال) لا يجوز للمرأة
قطع شعرها ولو باذن الزوج ولا يحمل لها وصل شعر غير ما شعرها اه وقد
نقلناه في المحظر (ثم قال) تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كمال المهر لان
العذرة تذهب بأشياء فليحسن الظن بها كذا في الملتقط ولو غلط وكبها بالنكاح
في اسم أبيها ولم تكن حاضرة لا ينعقد النكاح تزوج امرأة وخاف ان تزوج أخرى
لا يعدل لا يسهه ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والمنفعة وجعل لكل
واحدة مسكنا واحدا جازله ان يفعل فان لم يفعل فهو مأجور لنكاح الغم عليها وفي
زماننا ومكاننا ينظر الى مجهول مهر مثلها من مثله وأما نصف المسمى فلا ينعقد به لانه
قديم خمس ألف دينار ولا يعمل الا أقل من ألف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من
المهر مجهلا فافاها ذلك ليس لها ان تمتنع وكذا المشرط عادة نحو الخف والمكعب
وديباج اللعاقه ودراهم السكر على ما هو عرف سمرقند وان شرطوا ان لا يدفع
شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء
لمثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالمشرط كذا في الملتقط
الغني لا يكون كفو للغنية كسيرة كانت الغنية أو صغيرة الا ان يكون عالما
أو شريفا كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول
لها الا اذا طاعت في الزفاف ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو رتب ولا
يدري لا يلزم الزوج طاعتها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
والغصب والكفالة (ثم قال) لا ينبغي للقاضي ان يزوجه صغيرة الا اذا كانت
مراهقة تطلب ذلك منه أيضا بحس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من
بيته الى ان يأتي بها أو يعلم موثها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
وفي الغصب (ثم قال) اختلاف في الهبة والفساد فالقول لمدعي الهبة كذا في الخنانية
الاقرار بالولد من حرة اقرار بنكاحها الا اقرار بمهرها وقوله خذي هذا من
نفقة عدتك لا يكون اقرارا بطلاقها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
وقولها أعطني مهرى اقرار بالنكاح كذا في اقرار اليتيمة يجوز خلوة النكاح عن
الصداق والنكاح بأقل من مهر المثل الا في صغيرة تزوجها غير الاب والمجد
ومحبورة وموطاة عينه النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا ورواها
عليه ان يجوز له لا يكون فمما قلت يقبله بعده في ردة أحدهما كما كتبناه في الشرح

وأما طهر الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا يفسخه كافي الشرح اه وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامع) وهذه هي المسائل
 المجموعة المحقة بكتاب النكاح (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية
 مانصه) وأما النكاح فقالوا انه اقرب العبادات حتى ان الاشتغال به افضل من
 العمل لمحض العبادات وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة على الصحيح فيحتاج الى
 النية ليحصل الثواب وهو ان يتصد اعفاف نفسه وتخصيصها وحصول ولد وفسرنا
 الاعتدال في الشرح الكبير شرح الكبر ولم تكن فيه شرط صحته حتى قالوا يصح
 النكاح مع الهزل لئلا يكون قالوا لو عقد باللفظ لا يعرف معناه ففيه خلاف والقوى
 على صحته علم اليهود اولا كما في البرازية وعلى هذا اثر القرب لا بد فيها من النية
 بمعنى توقف حصول الثواب على قصد القرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعليمها
 واقفاء وتصديقا اه (وقال في القاعدة الثالثة البقير لا يزول بالشك في بحث
 الاصل بقوله ما كان على ما كان مانصه) ولو اختلف الزوجان في التمكين من الوطء
 فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد فالقول لمنكره لان
 الاصل عدم الرضا اه وقد نقلنا تمام هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجعها
 (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) ومنها لو ادخلت المرأة حيلة نديها في فم
 الرضيع ولا تدري ادخل اللين في حلقه ام لا لا يحرم النكاح لان في المانع شكا
 كذا في الولو الجنية وسأني تمامه في قاعدة ان الاصل في الابضاع التحريم اه
 (وقال) في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال في كشف الاسرار شرح
 اصول فخر الاسلام الاصل في النكاح المحظور وايضا للضرورة اه فاذا تقابل في
 المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحري في الفروج وفي كافي المحاكم
 الشهيد من باب التحري ولو ان له رجلا له أربع جوارى اعتق واحدة منهن بعينها ثم
 نسيها فلم يدري ايتهن اعتق لم يسهه ان يتحرى للوطء ولا للبيع ولا يسه المحاكم ان
 يخلى بينه وبينهن حتى يبين المعتقة من غيرها وكذلك اذا طلق احدى نساياه
 بعينها الا ان نسيها وكذلك ان ميز كان الا واحدة لم يسهه ان يقربها حتى يعلم انها
 غير المطلقة وكذلك عنه القاضي منها حتى يخبر انها غير المطلقة فان اخبر بذلك
 استغفله ألبتة انه ما طلق هذه بعينها الا ان تخلى بينهما فان كان حلف وهو جاهل
 بها فلا ينبغي له ان يقربها حتى يعلم انها غير المطلقة وان باع في المسألة الاولى فلانا

من الجوارى فحكم المحاكم بان اجاز يسهن وكان ذلك من رأيه وجعل السابقة هي
 المعتقة ثم رجع اليه بعض من باع بشراء أو هبة أو ميراث لا ينبغي ان يطأها لان
 القاضي قضى فيه بغير علم ولا ينبغي ان يطأ شيئا منهن بالملك الا ان يتزوجها فحينئذ
 لا بأس لانها زوجة أو أمته ولا يجوز التحري في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز
 للضرورة والفروج لا تحل بالضرورة اه وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب
 العتق فراجعها (ثم قال) ونخرج عن هذا الاصل مسألة في فتاوى قاضيان ان صبية
 أرضها قوم كثير من أهل القرية أقلهم أو أكثرهم ولا يدري من أرضها وأراد
 واحد من أهل تلك القرية ان يتزوجها قال أبو القاسم الصغار اذا لم تظهر له علامة
 ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا ينسد باب النكاح
 فلا يختلط الرخصة بنساء محصور لم أره الا ان ثم رأيت في المكافى للمحكم
 الشهيد ما يفيد الحل وانظروا لو ان قوما كان لكل واحد منهم جارية فاعتق
 أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحد منهم أن يطأ جاريته حتى يعلم انها
 المعتقة بعينها وان كان أكبر رأى أحدهم أنه هو الذي اعتق فأحب اليه ان
 لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشتراه رجل واحدة قد
 علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقة ولو اشتراه
 الا واحدة حل له وطئهن فان فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئ شيء منهن ولا
 يسهه حتى يعلم المعتقة منهن اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ثم اعلم ان هذه
 القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرمة فلو كان في الحرمة
 شك لم يعتبر ولذا قالوا لو ادخلت المرأة حيلة نديها في فم رضية ووقع الشك في وصول
 اللين الى جوفها لم تحرم لان في المانع شك كما في الولو الجنية وفي القنية امرأة كانت
 تعطى صبية نديها واشتهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن في ندي ابن حين ألقيتها
 ندي ولا يعلم ذلك الا من جهتها اجاز لابتها ان يتزوج بهذه الصبية اه وفي الحائنة صغير
 وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا
 اذا لم يخبر بذلك أحدهما فانه اخبر عدل ثقة اخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان
 كان المخبر بعد النكاح وهما كبيران فلا حوط ان يفارقها اه (ثم قال) ولما
 كان الاولى الاحتياط في الفروج قال في المضمرات اذا عقدت على أمته متزها عن

وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لا احتمال ان تكون حرة أو معتقة
الغير أو محلوفا عليها بعتقها وقد حث المخالف وكثيرا ما يقع لاسيما اذا
تداولتها الايدي اه فواق بعض الشافعية من أن وطئ السراري الا لا
يجلبن اليوم من الروم والمند والترك حرام الا أن ينتصب في المقام من جهة الامام
من يحسن قسمتها في قسمها من غير حيف ولا ظلم أو تحصل فسمته من محكم أو تزوج بعد
العتق باذن القاضي والمعتق والاحتياط اجتناب عن ملوكات وحرائر اه تورع
لاحكم لانهم فان المجارية المجهولة الحال المرجوع فيها الى صاحب البدان كانت
صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال اه (وقال في)
قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح
للوطء وعليه حل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فحرمت مزنية
الاب كحليته ولذا لو قضى شافعي بمحلها لم يتعد مخالفة الكتاب بخلاف القضاء بحل
ممسوسته والفرق في ظاهرنا وحرمة المعقود عليها بالوطء بالاجماع ولو قال
لامته أو منكوجته ان نكحتك فعلى الوطء فلو عقد على الامة بعد اعتاقها أو على
الزوجة بعد ابانتها لم يحنث كما في كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
وكتاب العتق (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ومنه اباحة
النظر للطبيب وللشاهد وعند الخطبة والسيد ومنه جواز النكاح من غير نظر لما
في اشتراطه من المشقة التي لا يتحملها كثير من الناس في بناتهم وأخواتهم من نظر
كل خاطب فناسب التيسير فلم يكن فيه خيار رؤية بخلاف البيع ببعض قبل
الرؤية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامر ايجاب في النكاح بخلاف
البيع اه وقد نقلناه بعضه في كتاب الشهادة وكتاب البيوع وكتاب المحظر (ثم
قال) ومن هنا وسع فيه أبو حنيفة فجوز به بلاؤه ومن غير اشتراط عدالة الشهود ولم
يفسد بالشروط المفسدة ولم يخصه بلفظ النكاح والتزويج بل قال ينعقد بما يفيد
ملك العين للمال وصحة بحضور ابني العاقرين وناعسين وسكارى يذكرونه بعد
الغصو وبعبارة النساء وجوز شهادتهن فيه فانعقد بحضور رجل وامرأتين كل ذلك
دفع المشقة الزنا وما يترتب عليه ومن هنا قبل عجبت لمحنى كيف يزني ومنه
اباحة أربعة نسوة فلم يقتصر على واحدة تيسيرا على الرجل وعلى النساء أيضا
لأنه أكثرهن ولم يزد على أربع شافعية من المشقة على الزوجين في القسم وغيره اه

(ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) تنبيه مطلق المرض وان لم يضر ان كان
بالزوج مانع من صحة خلوته بها بخلاف مرضها اه (وقال في الثانية ما أيجب للضرورة
يتقدر بقدرها مانصه) وفرع الشافعية عليها أن المجنون لا يجوز تزويجه أكثر
من واحدة لاندفاع الحاجة بها اه ولم أر مثالا نحننا اه (قال في الثالثة الضرر
لا يزال بالضرر مانصه) ولا يجبر السيد على تزويج أمته أو عبده وان تضررا اه
(وقال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الثالثة حلف لا ينكح فلانة
بحنث بالعقد لانه النكاح الشائع شرعا لا بالوطء كما في كشف الاسرار بخلاف
لا ينكح زوجته فانه للوطء اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال) وهنا
قرطبان مخرجان لم أرهما الا أن صريحنا الى أن قال الثاني حلف لا يطلأ بحنث بوطء
الديرا اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (قال في المبحث الثالث العادة المطردة هل تنزل
منزلة الشرط مانصه) ومما يفرع على ان المعروف كاشروا لوجهه والاب بنته
جهازا ودفعه لما تم ادعى انه عارية ولا بينة ففيه اختلاف المشايخ والمختار للفتوى
انه ان كان العرف مستمرا أن الاب يدفع ذلك الجهم ازملا عارية لم يقبل قوله
وان كان العرف مشتمرا كما قال قول للاب كذا في شرح منظومة ابن وهبان وقال
قاضي خان وعندى أن الاب ان كان من كرام الناس وأشرفهم لم يقبل قوله وان
كان من أوساط الناس كان القول قوله اه وفي الكبرى للخصاص ان
القول للزوج بعدم موته وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد للزوج كمن دفع ثوبا
الى قصارية قصره ولم يذكر الاجرافه يحمل على الاجارة بشهادة الظاهر اه وعلى
كل قول فالمنظور اليه العرف فالقول المفتى به نظر الى عرف بلادهم وقاضي خان
نظر الى حال الاب للعرف وما في الكبرى نظر الى مطلق العرف ان الاب انما يجهز
ملكاه اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام
الحلال مانصه) ومن ثم قال عثمان رضي الله تعالى عنه لما سئل عن الجمع بين
الاختين يملك اليمين أحلتها ما آية وحرمتها آية فالتحريم أحب اليها اه (ثم قال)
ومما رواه عنه محرمه باجنديات محصورات لم تحصل كما قد مضاه في قاعدة الاصل
في الابضاع التحريم اه (ثم قال) ومن صورها ما لو أسلم على أكثر من أربع
فانه محرم عليه الوطء قبل الاختيار على قول من خيره وهو محمد والشافعي وأما
الشيخان فقالا بطلان النكاح قال في الجمع في فصل نكاح الكافر ولو أسلم ونقضه

خمس أو أحسان أو أم ويثبت بطل النكاح فان رتب فالأخر وخبره في اختياره
 أربعاء مطلقا أو إحدى الاختين واليتم اه (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة
 مسائل الأولى من أحد أبويه كتابي والأخر مجعوسي فانه يجعل نكاحه وديعته ويجعل
 صكتا ييا وهي تقتضي أن يجعل مجعوسي - أبويه قال الشافعي ولو كان الكتابي الأب
 في الاظهر عنده تغليب الجانيب التحريم لكن أصحابنا تركوا ذلك نظرا للصغير فان
 المجعوسي شر من الكتابي فلا يجعل الولد تابعه له اه وقد نقلنا بصدده هذه العبارة
 في كتاب الذناخ (ثم قال) السابعة لو اختلط بين المرأة عتقاء أو بدوا أو بطن شاة
 فاعتبر الغالب وثبتت الحرمة اذا استويا احتياطا كما في الغاية واختلف فيما
 اذا اختلط بين امرأة بطن أخرى والصحح ثبوت الحرمة منهما من غير اعتبار الغلبة
 كما بيناه في الرضاع اه (ثم قال ثمة) يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين
 حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب منها النكاح قالوا لوجع بين من
 نحل ومن لا نحل كحرمة ومجوسية وورثية أو حليلة ومنكوحه أو معتدة ومحرمة مع
 نكاح الحلال اتفاقا وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المعنى من المهر
 وعدوه وهي في الهداية وليس منه ما اذا جمع بين خمس أو اختين في عقد فانه يبطل
 في الكل لان المحرم الجمع لا احدها من أو احدها فقط وكذا لو تزوج أمة وحرمة
 مع في عقد يبطل فيهما ومنها المهر فاذا سمى ما يجعل وما لا يجعل كأن تزوجها على عشرة
 دراهم وودن من نحر كان لها عشرة وبطل النحر ومنها الخناخ فكل مهر فقيم أغلب
 المحلل - على المحرم لما ان اشتراطه بمنزلة الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به وأما اذا
 زوج الولي الصغير بيا أكثر من مهر المثل فان كان أبيا أو جدا صح عليه والافسد
 النكاح وقبل يصح بمهر المثل اه وقد نقلنا بعض هذه العبارة أعني قوله ومنها
 المهر ومنها الخناخ في كتاب الطلاق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
 في بحث يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها ما نصه) ومنه فصول زوجة امرأة
 برضاها ثم الزوج وكاه بعده بزوج امرأة وقال تقضت النكاح لم ينقض ولو لم يتقضه
 قولاً ولكن بزوجها بانه بذلك انتقض النكاح الاول اه وقد نقلنا في كتاب
 الوكالة أيضا (وقال في آخر بحث تصرف القاضى فيما له فعله في أموال البتاني
 والتركات والاقاف مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبيعاً عليها لم يصح ما نصه) وفي المتن
 القاضى اذا زوج الصغيرة من غير كفول لم يجز اه فعلم أن فعله مقيد بالمصلحة اه

(وقال في القاعدة السابعة المحر لا يدخل تحت اليد ما نصه) ومن فروع القاعدة
 لو طأوعته حرمة على الزنا فلا مهر لها كما في الخاية ولو كان الواطئ صديقا فلا حد ولا مهر
 وهذا مما يقال لزاوطه بخلاف العقر والعقر بخلاف ما اذا طأوعته أمة لكون المهر
 حق السيد اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (قال في القاعدة الثامنة اذا جمع
 أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما أدخل أحدهما في الآخر غالبا ما نصه)
 زلوة كرر الوطء بشبهة واحدة فان كان شبهة ملك لم يجب الا مهر واحد لان الثاني
 صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل بطء مهر لان كل وطء صادف
 ملك الغير فالاول كوطء جاريتة ابنه أو مكاتبه والمنكوحه فاسدا ومن الثاني
 وطء أحد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطء مكاتبه مشتركة مرارا اتحد
 في نصيبه لها وتعد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعد في الجارية المسفقة
 كذا في الظهيرية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود أيضا وفي كتاب العتق
 أيضا (ثم قال) ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة
 فعلمها بالحد ولا شيء في الافضاء رضاها به ولا مهر له الوجوب المحدث وقد نقلنا
 بقية ذلك في كتاب الحدود وفراجه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى
 ساكت قول ما نصه) ولو سككت عن وطء أمة أي بشبهة أو عقد فاسد
 كما في شرحها لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذ من سكوته عند اطلاق
 ماله اه وقد نقلناهما في كتاب الجناسيات أيضا وكتاب الغصب (ثم قال)
 ولو رأى قننه يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير اذناؤه في النكاح ولو تزوجت
 غير كفو فسكت الولي عن مطالبة التفريق فليس برضا وان طال ذلك
 وكذا سكوت امرأة العنين ليس برضا ولو أقامت معه سنين وهي في جامع القوم وابن
 اه وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة
 يكون السكوت فيها رضا كالنطق الاولى سكوت البكر عند استئثار ولها قبل
 التزوج وبعد الثانية سكوتها عند قبض مهرها الثالثة سكوتها اذا بلغت بكرا
 الرابعة حلفت ان لا تزوج فزوجها أبوها فسكت حنثت اه ونقلنا هذه في كتاب
 الاعمان أيضا (ثم قال) الثالثة والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بتزويج
 الولي على هذا الخلاف اه أي فهو رضا ان كان المخبر عدلا امام وعندهما
 رضا مطلقا ولو فاسقا اه من الشرح (ثم قال) وزدت ثلاثا اثنين من القبة الاولى

دفعن لتجهيزها بالنفقة الشياء من امتعة الاب وهو ساكت فليس لها الاسترداد الثانية
أنفقت الام في جهازها ما هو معتاد فسكت الاب لم تضمن الام اه (وقال في
القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة) ولهذا قالوا ان القاضي
لا يزوج اليتيم واليتيمة الا عند عدم ولي لها في النكاح ولو ذارحم محرم أو أمها
أو معتقاه (ثم قال ضابط) الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب
والجد وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذوو الارحام
وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي فظاهر كلام المشايخ انها مراتب
الاولى ولاية الاب والجد وهي وصف ذاتي لها ونقل ابن السبكي الاجماع على
انها الوعز لا أنفسهم الميةزلا اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح والاذن أيضا وفي كتاب
الوصايا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأ مانصه) وينبغي
انه لو تزوج امرأته وعنده انها غير محل فتبين انها محل أو عكسه ان يكون الاعتبار
لما في نفس الامراه (وقال في الفرس الثالث في أحكام الناسي مانصه) والثالث
الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع
وجهل الامة بالاعتاق وجهل البكر بنكاح الولي اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
الشفعة (ثم قال) وقالوا لم تعلم الامة بان لها خيار العتق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم
الصغيرة بخيار البلوغ بطل اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) وقالوا ان الجهل
معتبر عندنا لدفع الفساد فلا ضمان على الكبيرة لوجهات أن الارضاع مفسد كما في
الهداية اه (ثم قال) ولو باع ملك أبيه ولم يعلم بموته ثم علم جازاه (ثم قال) ومقتضى
بيع الوارث انه لو زوج امه أبيه ثم بان ميتا نفذ اه وقد نقلناه عام ذلك في كتاب
البيع (ثم قال) وفي وكالة المنية أمر جـ لا يبيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف
درهم ولم يعلم الموكل بما باعه فقال المأمور بعث الغلام فقال أجزت جاز البيع وكذا
في النكاح وان قال قد أجزت ما أمرتكم به لم يجز اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
أيضا (وقال في أحكام الصبيان مانصه) واتفقوا على وجوب العشر والمخرج في
أرضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبالغ اه وقد نقلناه بعضه
في كتاب الجهاد (ثم قال) وليس هو من أهل الولايات فلا يليه النكاح اه (ثم قال)
وتنع الصبية المطلقة والمتوفى عنها زوجها من التزويج الى انقضاء العدة ولا نقول
بوجوبها عليها على المعتد اه (ثم قال) وثبت حرمة المصاهرة بوطئه ان كان ممن

يشتهى النساء والافلا وثبت أيضا بوطئه الصبية المشتراة وهي بذت تسع سنين على
الختار اه (ثم قال) والصبية التي لا تشتهى يجوز السفر بها بغير محرم اه وقد
نقلناه في المحظر (وقال في أحكام السكران مانصه) وقد منا في الفوائد أنه من
محرم كالصاحي الا في ثلاث الى ان قال وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة
بأقل من مهر المثل أو بأكثر فانه لا ينفذ اه (وقال في أحكام العبد مانصه) ولا
يجوز كونه شاهدا الى ان قال ولا وليا في نكاح اه (ثم قال) ولا ينفرد بتزويج
نفسه ويحجر عليه ويجعل صداقا اه (ثم قال) وينسكح اثنتين ولا تسرى له مطلقا
اه (ثم قال) ولا تنسكح على حرقة اه (ثم قال) وقسمها على النصف من قسم الحرمة
ومهرها كغيرها اه (ثم قال) ولا خادم لها ولو جيلة ولا تحجب نفقتها الا بالتبوة
ولا توطأ الا بعد الاستبراء بخلاف الحرمة ولا حصر لعدد السراري ويجوز جمعهن في
مسكن واحد بدون الرضا اه (ثم قال) ولا حضنة لا قاربه بل لسده اه (ثم
قال) ودواءه مريض على مولاه بخلاف الحر ولو زوجته اه ونقلناه في كتاب العتق
أيضا (ثم قال) ولا يتزوج الا باذن مولاه ومهره متعاق برقبته كالدين ويباع في نفقة
زوجته ولا تحجب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها الا بالتبوة اه (ثم قال) ولا يصح
تصادق العبد والامة على النكاح الا في المسيئين قبل القسمة بخلاف الحرين كما في
التسارخانية اه (ثم قال) والاذن في العزل الى مولاه وهو المطالب لزوجهما العنين
والمحبوب في التفريق اه (وقال في أحكام النكاح وما يتعلق فيه وما لا يتعلق مانصه)
ولا يتعلق في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فتد مثل نصفه ولذا الزمها زكاته
لونها باحوالنا اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة أيضا (وقال في بحث ما يقبل
الاسقاط من المحقوق مانصه) ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها وان كان
لها الرجوع في المستقبل اه (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) وأما عود
النفقة بعد سقوطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال المسانع لا من باب عود
الساقط اه (وقال في بحث النائم كالسقيظ في بعض المسائل مانصه) الحادية
عشر رجل خلابا امرأته وثمة رجل نائم لا تصح الخلوة الثانية عشر رجل نائم في بيته
لخات امرأته ومكثت عنده ساعة صحت الخلوة الرابعة عشر امرأة نامت فجاء
رضيع فارضع من ثديها ثبت حرمة الرضاع اه (ثم قال) الثالثة والعشرون اذا
كان الرجل نائما وأوجبت امرأة وأدخلت فرجه في فرجها وعلم ارجل بفعلها ثبت

حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذا جاءت امرأة المصاهرة بشفوة وافتقار على
 أن ذلك كان بشهوة تنبت حرمة المصاهرة اه (وقال في أحكام المحتنى مانصه) واذا
 قبله رجل بشهوة حرم عليه أصوله وفروعاه وان زوجه أبوه رجلا فوصل اليه حاز
 والافلا علم لي بذلك أو امرأة فوصل اليها جازوا لأجل كالعنين اه (ثم قال) ولو قال
 المشكل أنا ذكر أو أنثى لم يقبل قوله اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال)
 ولو تزوج مشكل مثله لم يجز حتى يتبين ولا يتوارثان بالموت اه (ثم قال) وحاصله
 انه كالأنثى في جميع الأحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يزوج من رجل اه
 وقال في أحكام الأنثى مانصه) وبضعها مقابل بالمهر دون الرجل ونجس الأمانة على
 النكاح دون العبد في رواية والمعتمد عدم الفرق بينهما في الجبر وتخبر الأمة اذا
 اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا وانها محرم في الرضاع دون اه (وقال في
 أحكام الذمي مانصه) ولا يتعرض لهم لو تبا كحوا فابدا أو تبايعوا كذلك ثم أسلموا
 اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ولا تعتبر الكفارة بين أهل الذمة الا اذا
 كانت بنت ملك سدها حائل أو كناس فيفرق النكاح بين أهل الذمة الا اذا
 اه (ثم قال تنبيه آخر) اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناسكة
 والذبائح وفي الدية وشاركهم المجوس في الجزية والمدينة دون الآخرين واستوى أهل
 الذمة فيما ذكر اه وقد نقلناه بقبته في الجنائيات وغيرها من أبوابها (وقال في أحكام
 الجنان مانصه) ومنها النكاح قال في المراحيبة لا تجوز المناسكة بين بني آدم
 والمجن وأنسان الماء لاختلاف الجنس اه وتبته في منية المفتى والقبض وفي
 الغنية سئل الحسن البصري عن التزويج بجنينة فقال يجوز بلا شهود ثم رقم (حم)
 لا يجوز ثم رقم (آخر) يصفع السائل محماته وقال في النتيجة سئل على ابن أحمد عن
 التزويج بامرأة مسلمة من المجن هل يجوز اذا تصور ذلك أم يختص المجوز بالآدميين
 فقال يصفع هذا السائل محماته وجهله قلت وهذا لا يدل على حماقة السائل
 وان كان لا يتصور الا ترى ان أنا لا بد ذكر في فتاواه ان الكفار لو تزوا بناتي
 من الانبياء هل يرمى فقال يسأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله
 عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا وسئل عنها أبو حامد فقال
 لا يجوز اه وقد استدلل بعضهم على تحريم نكاح الجنائيات بقوله سبحانه
 وتعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ليكن من جنسكم ونوعكم وعلى

خلقكم كما قال تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم أي من الآدميين اه وبضمهم
 بما رواه حرب الكرماني في مسأله من أحمد واسحاق قال حدثنا محمد بن
 يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن لهيعة عن يونس ابن يزيد عن الزهري
 قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن نكاح المجن وهو وان كان
 مرسلا فقد اعتضد بأقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وقتادة
 والحكام بن قتيبة واسحاق بن راهوية وعقبة الأصم فاذا تقرر المنع من نكاح
 الأنسي الجنينة فانه من نكاح المجن الأنسية أولى ويدل عليه قوله في السراجية
 لا تجوز المناسكة وهو شامل لما لكن روى أبو عوفان سعيد بن عباس الرازي
 في كتاب اللهايم والوسوسة قال حدثنا مقاتل عن سعيد بن دود الزبيدي قال
 كتب قوم من أهل اليمن للمالك يسألونه عن نكاح المجن وقالوا ان هنار جلامن
 المجن يخطب البناجارية يزعم انه يريد المحلل فقال ما أرى بذلك بأسا في الدين
 ولكن أكره اذا وجدته امرأة حامل قبل لها من زوجها قالت من المجن فيكثر
 الفساد في الاسلام بذلك اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) المحرم عندنا من
 حرم نكاحه على التأيد بنسب أو مصاهرة أو رضاع ولو بوطء حرام فخرج بالاول
 ولد المحرمة والمخوولة وبالثاني أخت الزوجة وعمتها وخالتها مثل أم الزنى وبابنتها
 وأبائها الراني وابنه وأحكامه أي المحرم تحريم النكاح وجواز النظر اه وقد نقلنا
 بقبته في المحظر (ثم قال) وحرمة النكاح على التأيد لا مشاركة للمحرم فيها فان
 الملاعة تحمل اذا كذب نفسه أو خرج من أهلية الشهادة والمجوسية تحمل بالاسلام
 أو بتهودها وتنصرها والمطلة ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحه
 الغير بطلاقها وانقضاء عدتها ومعتدة الغير بانقضائها اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (ثم قال) وتختص الأصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام الى
 ان قال ومنها تحريم موطوءة كل منهما على الآخر ولو برزنا ومنها تحريم منكوحه
 كل منهما على الآخر بمجرد العقد اه (ثم قال) وتختص الأصول بأحكام
 المأن قال ومنها الوادعي الأصل ولد جارية ابنه ثبت نسبها والمجداب الأب كالأب
 عند عدمه ولو حكم بعدم الأهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح
 الابتداء بغير الأصل اه وقد نقلناه في العتق وفي كتاب الدعوى أيضا وكتاب
 الطلاق (ثم قال) واختص الأصول المذكور بوجوب الاعفاف اه وقد

نقلناه في كتاب الطلاق أيضا (ثم قال) واختص الأب والمجد بأحكام إلى أن قال
ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الأب والمجد فقط وأما ولاية الإنكاح فلا تختص
بهما فتثبت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى الأرحام اه (ثم قال فائدة)
يترتب على النسب اثنا عشر حكما إلى أن قال وولاية التزويج اه (وقال في أحكام
غيوبة الحشفة مانعه) يترتب عليها وجوب الغسل إلى أن قال ووجوب مهر
المثل بالوطء يشبهه أو بنكاح فاسد اه (ثم قال) ويبيع العبد في مهرها إذا نكح
بإذن سيده وتحريم الزينة وتحريم أصل الموطوءة وفرعها عليه وتحريم أصله
وفرعها عليها اه (ثم قال) وتحريم وطء أختها إذا كانت أمة اه (ثم قال)
وابطال خيار العتقة وابطال خيار البلوغ إذا كانت بكرا وكمال المسمى ووجوب
مهر المثل للقوضة واسقاط حبسها نفسها لاستيفاء مجمل مهرها على قولها اه
(ثم قال) ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول محمد المقتضى به اه (ثم قال)
وثبوت النسب اه وقد نقلناه في الطلاق (ثم قال فائدة) الأولى لا فرق في الإيلاج
بين أن يكون بمائل أولا لكن بشرط أن تصل المحرارة معه كذا ذكرنا في
التحليل فيجوز في سائر الأبواب الثانية ما ثبت للحشفة من الأحكام ثبت لمقطوعها
إذا بقي منه مقدارها وإن لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الأحكام ويحتاج إلى
نقل لكونها كاية ولم أره الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل
ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب الحدود
وكتاب الطلاق (ثم قال) الآتي مسائل لا يثبت به حرمة المصاهرة اه أي بالوطء
في الدبر اه (ثم قال) ولا تخرج بها عن كونها بكرا فيكتفي بسكوته ولا يحل بحال
والوطء في القبل حلال في الزوجة والأمة عند عدم مانع اه (ثم قال) وفي جامع
الفصولين جامعها في دبرها بنكاح فاسد لا يجب المهر والعدة اه فعلى هذا
الوطء في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب العدة لوطئها بعده
من غير خلوة الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الأمسائل الأولى
وجوب مهر المثل ولا يزداد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى الثانية المحرمة اه أي
فلا يجوز نكاح أمة على مرة تزوجة بنكاح صحيح بخلاف الفاسد اه شرح
(ثم قال) الخامسة أي الفاسدة الخامسة للوطء بمالك اليمن أحكام كـ أحكام الوطء
بنكاح فيوجب تحريمها على أصوله وفرعه وتحريم أمه ولها وفرعها عليه

ووجوب الاستبراء وحرمة ضم أختها إليها اه (ثم قال) السابعة لا يخلو الوطء
بغير ملك اليمن عن مهر أو أحد الآتي مسائل الأولى الذميمة إذا نكحت بغير مهر
ثم أسلمها وكانوا يدينون بأن لا مهر فلا مهر الثانية نكح صبي بالغة حرة بغير إذن
وليها ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر الثالثة زوج أمتها من عبده فلا صح أن لا مهر
الرابعة وطء العبد سيده يثبت به فلامهر أخذ من قوله سم في الثالثة أن المولى
لا يستوجب على عبده ديننا الخامسة لو وطء حرة فلامهر ولم أره الآن اه
أي ولا حد أيضا كما في شرحها (ثم قال) السادسة الموقوف عليه إذا وطء الموقوفة
ينبغي أن لا مهر ولم أره السابعة لبايع لو وطء الجارية قبل التسليم إلى المشتري
وهي في حقتي منقولة كذلك اه أي فلا حد ولا مهر كما في شرحها (ثم قال)
الثامنة إذا أذن الراهن للزمتين في الوطء فوطء طائفا المحل وينبغي أن لا مهر ولم أره
اه أي ولا حد عليه أيضا كما أفاده الشارح وقد نقلناه هذا المبحث في كتاب
المحرمات أيضا (ثم قال) التاسعة الذي يحرم على الرجل وطء زوجته المشكوة
مع بقاء النكاح الحيض والنفاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف
والأحرام والإيلاء والظهار قبل التكفير وعدة وطء الشبهة وإذا صار من مفضاة
اختلط قبلها ودبرها فإنه لا يحل له إتيانها حتى يتحقق وقوعه في قبلها وإذا كانت
لا تحتمله لصغرها أو مرض أو سمن وعنت رامت أعضاها قبض مجمل مهرها لم يحل كرها
وفي كتب الشافعية أنه يحرم وطء من وجب عليها أقصا وليس بها حبل ظاهر
لثلاث حصل حمل يمنع من استيفاء ما وجب عليها اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب
الطهارة وفي كتاب الطلاق (ثم قال) العاشرة إذا حرم الوطء حرم دواعيه
الآتي الحيض والنفاس والصوم لمن أمن ويحرم في الاعتكاف والأحرام مطلقا
والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق ونقلنا بعضه في كتاب الصوم
وكتاب الحج وكتاب الطهارة (ثم قال) الفاسدة المحسوبة عشرة إذا اختلف الزوجان
في الوطء فالقول لنا فيه الآتي مسائل إلى أن قال الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول
ولي كمال المهر وقال قبله ولاك نصفه فالقول لنا وجوب العدة عليها وله في المهر
والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها وأختها للرجال فلو جاءت
بولد لمن محتمل ثبت نسبه ويرجع إلى قولها في تكميل المهر فإن لا عن نفسه عدنا
إلى عدمه يدقه هكذا فهمته من كلامهم ولم أره الآن صريحا اه وقد نقلنا ذلك

في كتاب الطلاق (ثم قال) الرابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثا ان الثاني دخل بها
 أي وانكر الثاني الدخول فالقول لها حملها بالطلاق لا السكال المهر اه وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين
 البيع إلى أن قال والصدق اه (ثم قال) والنكاح المخالي عن الخيارين
 أي خيار الملوغ والعتيق والاولى أن يقال ونكاح البالغ العاقل الحر امرأة كذلك
 اه (ثم قال تكميل) الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان وفي النكاح
 كذلك لكن قالوا نكاح المحارم فاسد عند أبي حنيفة فلا حد وباطل عندهما
 فيحد وفي جامع الفصولين نكاح المحارم قيل باطل وسقط الحد لشبهة الاشتباه
 وقيل فاسد وسقط الحد لشبهة العقد اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) خاتمة
 جود ما عدا النكاح فسخ له اذا ساءلده صاحبه عليه اه وقد نقلناه في كتاب
 القضاء (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وما في المبسوط من تصويره بقوله يعني
 بكذا فقال بعته يتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود اه
 وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ويصح النكاح بها قال في فتح القدير وصورته أن
 يكتب إليها بخطها فاذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم وقالت زوجت
 نفسي منه أو تقول ان فلانا كتب إلى ليخطبني فاشهدوا اني قد زوجت نفسي منه أما
 لو لم تقل بحضورهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينقد لان سماع الشطرين شرط
 وبأسماءهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشطرين أي شطري العقد بخلاف
 ما إذا اتفقا ومعنى الكتاب بالخطبة أن يكتب زوجتي نفسك فاني رغبتي فيك
 ونحوه ولو جاء الزوج بالكتاب إلى الشهود محتوما فقال هذا كتابي إلى فلانة فاشهدوا
 على بذلك لم يجز في قول أبي حنيفة حتى يعلم الشهود ما فيه وجوزه أبو يوسف من غير
 شرط اعلام الشهود بما فيه وأصله كتاب القاضي إلى القاضي قال في المصنف هذا
 إذا كان بلفظ التزويج أما إذا كان بلفظ الامر كقوله زوجي نفسك معني لا يشترط
 اعلام الشهود ودعيا في الكتاب لانها تتولى طرفي العقد بحكم الوكالة ونقله من الكامل
 قال وفائدة الخلاف فيما اذا اجحد الزوج الكتابة بعدما أشهدهم عليه من غير قراءة
 عليهم واهل امهم بما فيه وقد قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضورهم
 فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل الشهادة عندهما ولا يقضى
 بالنكاح وعنده تقبل ويقضى به أما الكتاب فصح بلاشهاد وهذا الاشهاد لهذا

وهو أن تمكن المرأة من اثبات الكتاب عند جود الزوج الكتاب اه (ثم قال)
 وفي اجارة البرازية أمر الصكالة بكتابة الاجارة وأشهدوا ولم يجز العقد لا ينقد
 بخلاف صك الاقرار والمهر اه وقد نقلناه في كتاب الاجارات (وقال في أحكام
 الاشارة مانصه) قاعدة اذا اجتمعت الاشارة والعبارة وأصحها بتايقولون اذا اجتمعت
 الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس
 المشار اليه يعلق العقد بالشار اليه لان المسمى موجود في المشارذات والوصف يتبعه
 وان كان من خلاف جنسه يعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس بتابع
 والتسمية أبلغ في التعريف من حيث انها تعرف المساهية والاشارة تعرف الذات
 ألا ترى أن من اشترى فصاعا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينقد العقد لا خلاف
 الجنس ولو اشترى على أنه ياقوت أجرفاذا هو أخضر انقد العقد لا اتحاد الجنس
 اه قال الشارحون ان هذا الاصل منفق عليه في البيع والنكاح والاجارة
 وسائر العقود لكن أبو حنيفة جعل الخل والمخرجنما والمخر والعبد جنسا واحدا
 فعلق بالشار اليه فوجب مهر المثل فيما اذا تزوجها على هذا الدن من الخل وأشار
 إلى خراو على هذا العبد وأشار إلى حر ولو سمي حراما وأشار إلى حلال فلها المخل
 في الاصح اه وقد نقلناه في كتاب البيوع أيضا (ثم قال) وأما في النكاح فتقال
 في الثانية رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك
 بنتي فاطمة لا ينقد النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجت بنتي
 فاطمة هذه وأشار إلى عائشة وغلط في اسمها وقال الزوج قبلت جاز اه ومقتضاء
 أنه لو قال زوجتك هذا الغلام وأشار إلى بنته الصحيحة تعويل على الاشارة وكذا لو قال
 زوجتك هذه العربية فاذا هي بحميمة أو هذه الجوز فكانت شابة أو هذه البيضاء
 فكانت سوداء أو عكسه وكذا المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو
 والنزول اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب
 التملك المعاوزات المالية والامهار اه (ثم قال) الثانية لا بدخل في ملك
 الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا إلى أن قال ونصف الصداق بالطلاق
 قبل الدخول لكن يستحقه الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وان كان بعده
 لا يملكه الا بقضاء أو رضا كما في فتح القدير اه (ثم قال) العاشرة تملك الصداق
 بالعقد والزوائد لما قبل القبض وانما الكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل

بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفاصيله في شرح لسانه وقد علمنا ان النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول وقبل القبض مطلقا وبعدة بقضاء أو رضا وفائده في الزوائد اهـ (ثم قال) الحادية عشر في استقرار الملك المالك يستقر في البيع المحالي عن الخيار بالقبض ويستقر اصداق بالدخول أو الخلو أو الموت أو وجوب العدة عليها منه قبل النكاح كما أوضحناه في الترح والاختير من زيادتي أخذ من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الامن من انفساخه بالهلاك وفي اصداق الامن من تشطره بالطلاق قبل الدخول وسقوطه بالردة وتبيل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه نوعه لان ينقضي النكاح ولا فرق بين الدين والعين اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) الثانية عشر الملك امواله بين والمنفعة معا وهو الغائب أو الامين فقط أو للنفقة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبته لا وارث الى أن قال ولم أر حكم كتابته من المالك الى أن قال وحكم وطء المالك وينبغي أن يحل له لانه تابع للملك الرقبة وقيد الشافعية بأن تكون ممن لا تحل والافلا اهـ وقد نقلنا بقية في الوصايا (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقصة مانصه) ويقرب من هذه المسائل بعض خصال الكفاءة تقابل البعض فالالم الهوى كقول العربية ولو شريفة وعلمية قابل نسبها وكذا شرفها اهـ (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة اصداق اذا تم ف بالطلاق قبل المسيس وكان هـ لكا ولم أره صريحا وينبغي أن يعتبر يوم القضاء أو التراضي سابقا لانه لا يعود الى ملك الزوج النصف لا بأحدهما اذا كان بعد القبض اهـ (وقال) في بحث القول في مهر المثل الاصل في اعتباره حديث بروع بنت واشق وبيننا في الشرح ما هو ووجه يعتبر وانما الكلام هنا في الموضع التي يجب فيها فيجب في النكاح الصحيح عند عدم التسمية أو تسمية ما لا يصلح مهرا كالخمر والخزير والحمر والشران وخدمة زوج حرة أو كاح أخرى وهو نكاح الشغار ومجهول الجنس والتسمية التي على خطر وفوت ما شرطه له من المنافع بشرط الدخول في الكل أو الموت وأما اذا طلقها قبله فالتمتع ولا يتنصف وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الولاء بشبهة ان لم يقدر الملك سابقا كما في أمه ابنة اذا أحبلها فلا مهر عليه اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب العتق وفي كتاب الحدود (ثم قال بيان ما يمدد فيه المهر بتعدد الوطء

وما لا يتعدد) أما في النكاح الصحيح فله أبو حنيفة منقصة على عدد الوطئات تعدد مرات ولا يتعدد كما لا يتعدد بوطئ الاب جارية ابنه اذا لم تحبل وكذا بوطء السيد مكاتبه وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطئ الابن جارية أبيه أو الزوج جارية امرأته وافق والد الصدر الشهيد بالتعدد في الجارية المشتركة وتسامه في شرحنا على الكنز اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب الحدود (ثم قال تنبيه) يجب مهران فيما اذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهو محض الطء لمسا مهران بل بالاول والمسمى بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كذا تزوجتك فان طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد باثن ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهور ونصف وببانه في فتاوى قاضينا اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الحدود (وقال في بحث احكام المصداق) ويستحب عقد النكاح فيه اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افرق فيه المحيض والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس اهـ أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى المحل لا الى النفاس وقد نقلناه في كتاب الطهارة وفي الحظر (وقال في بحث ما افرق فيه الزوجة والامة) لا قدم للائمة بخلافها ولا حصر لمدد الاما بخلاف الزوجات ولا تقدر تنقته بخلاف الزوجة فانها يجب حلدما ولا يسقطها التشويز بخلاف الزوجة ولا اصداق بخلاف الزوج اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في بحث ما افرق فيه النكاح وازجعة) لا يصح الا بشهود بخلافها لا بد فيه من رضا ما بخلافها لا مهر فيها بخلافه لا تصح الامتدة بخلافه اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في آخر الفن الثالث من الفرق واجمع مانصه) وكذا النكاح بدخله الاكام الخمس اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي الجنايات بقية (ثم قال) فائدة اذا بطل التي بطل ما في ضمنه الى ان قال وقالوا لوجدنا النكاح بمنكوحته بمهر لم يلزمه فقلت لان النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في القنية مستثنين يلزم فيها المهر لزيادة الاحتمال ولو قال لها ابرئيني فاني أمهرك مهر جديد فابرأته لم يلزم المهر فاني لم يلزم المهر الجديد في هذه الصورة اهـ (وقال في فن الاعزاز مانصه) النكاح أي رجل زوج ابنته من كفؤ ولم ينفذ عند الامام فقل الاب السكران اذا زوجه بأقل من مهر منلها أي امرأة أخذت ثلاثة مهور من ثلاثة أزواج في يوم واحد فقتل امرأة حامل طلقت ثم وضعت فلها كمال المهر ثم

تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فبات أي رجل مات عن أربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية لامهر لها ولا ميراث والثالثة للمهر دون الميراث والرابعة للميراث دون المهر فقل هو عبد وزوجه مولاة أمته ثم أعتقه ثم تزوج حرة ونصرانية أي صغير يوقف النكاح على إجازته فقل المبكاتب الصغير إذا زوجه مولاة أي أب زوج ابنته فلم يرص الولي فقل العبد أي جاع لا يوجب المصاهرة فقل جماع الصغير والميتة أي مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم تحل فقل إذا كان العقد فاسدا أي معتدة امتنع رجعتها ولم تحل لغيره فقل إذا اغتسلت وبقيت ليلة لا غسلها وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في فن الاغاز في بحث الطلاق مانصه) أي رجل له امرأتان أرضعت أحدهما صبيًا حرمت الأخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنة الصغير أمة فاعتقت فاختارت نفسها فبروجت بأثر وله زوجة فارضعت المبي الذي كان زوج ضرتها بلبين هذا الرجل حرمت ضرتها على زوجها لأنه صار ابنه من الرضاع فصارت متزوجة حليلة ابنه فلا يجوزاه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في فن الاغاز في بحث البيع أي رجل باع أياه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبد له أن يتزوج حرة ففعل فولدت ابنا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكاه المولى في بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جازاه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب العتق أي رجل اشترى أمة ولا تحل له نفل إذا كانت موطوءة أبيه أو ابنه أو محبوسة أو أخته من الرضاعة أو مطلقة بثنتين اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في فن الحيل مانصه) السادس في النكاح إذا ادعت امرأة نكاحا فأنكر ولا بينة ولا عين عليه عند الامام لا يمكنها التزوج ولا يؤثر بتطليقها لأنه يصير مقرا بالنكاح فالحيلة أن يأمر القاضي أن يقول ان كنت امرأتى فأنت طالق ثلاثا ولو ادعى نكاحا وأنكرت فالحيلة في دفع اليمين عنها على قولهما ان تزوج بأخر واختلف في صحة اقرارها بنكاح غائب والحيلة في صحة هبة الاب شيئا من مهر بنته للزوج انها ان كانت كبيرة فانه يجب له كذا باذنها على انها ان أنكرت الاذن فأناضا من فيصح وان كانت صغيرة يحل الزوج البنت بذلك القدر على الاب ان كان مليا فيصح ويبرأ الزوج وان أراد ان يزوجه عبده على ان يكون الامر له بزوجه على ان أمرها بيد المولى يملكها المولى كمالا أراد واذا خافت المرأة الانحراج

من بلداتها تزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها من بلدها فإذا أخرجها كان لها تمام مهر مثلها أو تقر لا يبيها أو ولد لها يدين فإذا أراد ان يخرجها منه بالمقر له فان خاف المقر له ان يحلفه الزوج ان له عليها كذا باعها بذلك المال شيئا فإذا حلف لا يأثم والاولى ان تشتري شيئا من يتق به أوة كفل له ليكون على قول الكل فان عجزا بخالف في الاقرار أراد ان يتزوجها وخيف من أولياها توكله ان يزوجه من نفسه ثم يقول بحضرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت أمرها لي بصداق كذا كذا جوزه الخصاص ان كان كفواً وذكر المحلواني ان الخصاص رجل كبير في العلم يصح الاقترانه ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى أبيها وخاف ان تكرهها ينكر أصل النكاح وجاز له الخلف انه مات تزوجه على كذا قاصدا اليوم والاعتبار لبنته حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فضولي ويحيزه بالفعل وكذا لا يتزوج ولو حلف لا يزوجه بنته فزوجه فضولي وأجاز له الاب لم يحدث اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (وقال في الفن السادس من الفروق مانصه) كتاب النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والمالك يبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان المحل والمحرمه حقه تعالى بخلاف الملك لأنه حق العبد اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب البيوع وفي كتاب الدعوى (ثم قال) للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر بالغة لا قبض ما وهبه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تستحق من قبض صداقها فكان أدنا دلالة بخلافها في الموهوب اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) لو مس امرأة بشهوة حرم أصولها وفر وعها ان لم ينزل وان أنزل لا لان الاول داع للجماع فاقم مقامه بخلاف الثاني من الدبر يوجب حرمة المصاهرة لا جماعه لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج أمة على ان كل ولد تاسده حرم النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني يفسده الشرط لا الاول اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب العتق (وقال أيضا في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) تقبيل ابن الزوج المعتدة من باش لا يحرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم صا دقته النكاح في الاول بخلافه في الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيوع

والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضاء بخلاف الثانية
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال اخوانا) واف في تكملته للفن السادس
 في كتاب الوكالة مانصه) الوكيل بشرأى شئ بعينه لو اشتراه لنفسه لا يصح الا اذا خاف
 في الثمن الى سبيل او الى جنس آخر غير الذي سمى. والوكيل بنكاح امرأة بعينها
 اذا زوجها من نفسه صح لانه فيه فبر ومبر اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال اخوانا) واف ايضا في التكملة المذكورة في كتاب الاجارة مانصه)
 استأجر دابة ليركبها الى وقت موته لا يجوز ولو نكحها الى هذا الوقت يجوز والفرق
 ان التأجير يبيط الاجارة بخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال
 اخوانا) واف في التكملة المذكورة من كتاب المكاتب مانصه) كاتب عبده على
 قيمته فسد ولو تزوج أمة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تفسد بالشرط
 والنكاح والمخلع لا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال اخوانا) واف في التكملة
 المذكورة في كتاب الاكراه مانصه) ولو أكرهت على الارضاع ثبت حكم
 الارضاع اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في الفن السابع من
 المحكمات مانصه) لما جالس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاظم
 فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فساله عن مسائل خمسة الى ان قال الخامسة أم ولد
 لرجل تزوجت بغير إذن مولاهما فبطلت المولى فهل يجب العدة من المولى فقال
 يجب فخطأه فقال لا يجب فخطأه ثم قال ان كان الزوج يدخل بها لا يجب
 والاوجب اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السابع ايضا
 مانصه) وكان للامام جارة لها غلام أصاب منها ما دون الفرج فحبلت فقال أهلها
 كيف تلدها يكره فقال الامام هل لها أحد رتبى به قالوا نعم فقال تهب
 الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا أزال قدرته اهدت الغلام اليها فيبطل النكاح
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال ايضا في الفن السابع مانصه) وكان أبو
 حنيفة في وامة في الكوفة وفيها علماء واشراف وقد تزوج صاحبها ابنيه من
 اختين فغلط النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فافتن سفيان فقضا
 على كل واحد منهما بالمهر وتعتد وترجع كل الى زوجها فاستل الامام فقال على
 بالغلامين فافني بهما فقال يجب كل منهما ان يكون المصائب عنده قال نعم فقال
 لكل منهما اطلق التي تحت أخيك ففعل ثم أمر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل

بين عتيده اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في وصية الامام لابي يوسف
 مانصه) ولا تكثروا الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها
 بقدر ذلك ولا تكثروا معها ولمسها ولا تقربها الا بالبدن كراه الله تعالى ولا تنكحوا بامر نساء
 الغير بين يديها ولا بأمر الجوارى فانها تنسب اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت
 عن غيرها تكلمت عن الرجال الا جانب ولا تتزوج امرأة كان لها رجل أو اب
 أو أم أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فان المرأة
 اذا كانت ذات مال يدعي أبوها ان جميع ما للماله وانه عارية في يديها ولا تدخل
 بيت أبيها ما قدرت واياك أن ترضى أن ترف في بيت أبيها فانهم يأخذون أموالك
 ويطمعون فيها غاية الطمع واياك أن تتزوج بذات البنين والبنات فانها تدخر
 جميع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق عليهم فان الولد أضر عليك منك ولا تجمع بين
 امرأتين في دار واحدة ولا تتزوج الا بعد أن تعلم أنك قد رعى القيام بجميع
 حوائجها واطلب العلم أولا ثم اجمع المسائل من المحلل ثم تزوج اه فراجعناه وانظر
 بقية ذلك في الوصية المذكورة (وقال في كتاب الحج مانصه) معه ألف درهم وهو
 يخاف العزوبة فعليه الحج ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله
 حازله انتزوج اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولدا الملائنة لا ينفي نسبه
 في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة والقصاص والمناكحة اه (وقال في كتاب
 العتاق مانصه) التأقيت الى مدة لا يعيش الانسان اليها غالبا تأييد معنى في التدبير
 على المختار فيكون مديرا مطلقا وفي الاجارة مفسد الى نحو مائة سنة الا في النكاح
 فتأقيت فيفسد اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال ايضا) المتكلم بما لا يعلم معناه
 يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (وقال ايضا في كتاب العتق مانصه) المدبر في زمن سعائته كالمكاتب
 عنده فلا تقبل شهادته لولاه كافي البرازية من العتق في المرض وجنابته جنابة
 المكاتب كافي الكافي وقرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعى وعنده ما حر
 مديون في الكل اه وقد نقلناه في كتاب الجنابات وكتاب الشهادات (وقال
 في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحبل مانصه) ولم أر حكم ما اذا حلت أمة
 كافرة لكافر من كافر فأسلم هل يؤمر مالكا بها يبيعها الصيرورة الحبل مسلما باسلام
 أبيه والحال أن سيده كافر اه (ثم قال ايضا في كتاب البيوع في بحث العبرة للمعنى

لا الاغاطمانه) ولوراجدها بلفظ النكاح صحت لاني ولو نكحها بلفظ الرجعة
صح أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في البحث المذكور مانصه)
وينعقد النكاح بما يدل على ملك المين للعسل كالبيع والشراء والهبة والتمليك
اه (وقال أول كتاب البيوع أيضا في بحث الحمل مانصه) ويثبت نسبه اه قال
شارحه أي الحمل من ذي الفراش أو السيد اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال في كتاب البيوع أيضا مانصه) كل عقد أعيد وجدد فان الثاني باطل
فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح كذلك كما في
القنية اه وقد نقلناه بعضه في كتاب الصلح (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز
الاعتياض عنها الى أن قال ولو صالح أحدى زوجته بمال أتت ترك نوبتها لم يلزم
ولا شيء لها اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال أيضا في كتاب البيوع)
العقد الفاسد اذا تعاقب به حق عبد لزم وارتفع الفساد الا في مسائل آخر فاسد فاجر
المستأجر صحه فلا يلزم نقضها والمشتري من المكره لو باع صحه فالمكره نقضه
والمشتري فاسد اذا أجزأه فليأثم نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب
الاجارة (ثم قال أيضا في البيوع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في الفساد
باذن بائعه ملكه ويثبت له أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحمل له كله ولا بدسه
ولا وطئها الوجارية ولو وطئها ضمن عقربها ولا شفقة لمجاريه لو كان عقار الخامسة
لا يجوز أن يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اه وقد نقلناه بعضه
في الحظر وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب
الرجوع مانصه) وكذا لو أخبره رجل أنها حرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع
بقية الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كما لو زوج امرأته على أنها
حرة ثم استعقت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق المخ وقد نقلناه في كتاب
الدعوى وكتاب البيوع (وقال أيضا في كتاب الكفالة مانصه) لا يلزم أحد
احضار أحد الا في مسائل الى أن قال الرابعة ادعى الاب مهر ابنته من الزوج فادعى
الزوج أنه دخل بها وطالب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها أمر
الاب القاضي باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها
أمرين من أمثاله ذكره الولائي اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
في كتاب القضاء مانصه) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا

قالوا ان المدينون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغل قلت الا في ثلاث اذا امتنع
عن الاتفاق على قريبه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووطئ فلم يرجع
كذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته
كما صرحوا به في بابه والعلة الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم
لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمضي الزمن وحقها في الجماع يفوت بالتأخير
لا الى خلاف اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب القضاء مانصه)
القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى
الى كافة الناس فلا تجمع دعوى أحده في بعده في الحرية الاصلية والمنسب وولاء
العتاقة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
الطلاق (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من
قبولهما ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى أن قال الثانية في المهر اذا
اختلفا في مقداره يقضى بالاقل كما في النزائية (ثم قال) الرابعة شهد أحدهما
بالنكاح والاخر بالتزويج اه (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه) كل موضع
يحرى فيه الوكالة فان الولي ينتصب نعماع الصغير وما لا فلا فانتصب عنه
في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاية ولا ينتصب عنه في الفرقة
بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهده في نقد قضاؤه الا في مسائل الى أن قال
أو بجهة نكاح من نية أبيه أو ابنه عند أبي يوسف أو بجهة نكاح أم من نية أوبنتها
أو بجهة نكاح المنة أو بجهة سقوط المهر بالتقدم اه (وقال في كتاب القضاء أيضا
مانصه) القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة الى أن قال وعلى هذا
لو شهدا ان فلانة زوجة فلان وكنت زوجها فلانا في كذا على خصم منكرو وقضى
بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى اه وقد نقلناه
في كتاب الوكالة (ثم قال فيه أيضا مانصه) فعل القاضي حكم منه فليس له أن
يزوج البتة التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا من لا تقبل شهادته اه
(ثم قال) الا في مسألة الى أن قال وفيما اذا أذن الولي للقاضي في تزويج الصغيرة
فزوجها القاضي كان وكيلها فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف
كان له نقضه كذا في القاسمية اه (وقال) أيضا في كتاب القضاء تقبل

الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق المرأة الى أن قال وحرمة المصاهرة الى أن قال
والنكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل الفرج وحرمة حق الله تعالى
فيما تزويجه من غير دعوى كذا في فروق الكرايس من النكاح اهـ (ثم قال
فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى في ثمانية مواضع الى أن قال وحرمة
المصاهرة اهـ (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب
لهما فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلاد دعوى جائزة في هذه المواضع اهـ
(ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أنشأ شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته
نصواعليه في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل
وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة اهـ (وقال فيه أيضا) الجهالة
في المنكحة تمنع الصحة في المهران كانت فاحشة فمهر المثل والا فالوسط كعبد
اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي والولي
اهـ أي الولي في النكاح فانه لو أقر الولي بالنكاح على الصغير لم يحجز بالشهود
أو تصدقه بعد البلوغ عند الامام وقال يصدق كذا في شرحها (وقال في كتاب
الاقرار أيضا مانصه) اذا تعدد الاقرار بموضعين يلزمه الشيثان الا في الاقرار
بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وكذا
في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي ثلاث كما في منية المفتي
اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال فيه أيضا) اذا أقر بالدين بعد البراء
منه لم يلزمه كما في التتارخانية الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد هبتها له المهر على ما هو المختار
عند الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافه لعدم قصد ها كما في مهر
البرازية واذا أقر بأن لها في ذمته كسوة ماضية ففي فتاوى الهداية انها تلزمه
ولاكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعتها بلا قضاء ولا رضا لم
يسمها الا سقوط والاشبهها ولا يستفسر المقر اهـ يعني فاذا أقر بأنها في ذمته حمل
على انها بقضاء أو رضا فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة أنها بغير قضاء أو رضا
بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في
كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما
لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة كالعصا والعق والنكاح والخلع اهـ (وقال
في كتاب المدائيات) القول للملك في جهة التملك الى ان قال ولو ادعى الزوج ان

المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر الا كل كذا في جامع
الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال) فيه أيضا وفي مدائيات الفنية
أحالت انسانا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح
قال أستاذنا وله ثلاث حيل احدها اشراشي ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة
والثانية صلح انسان معها عن المهر بشي ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة
المهر لابن صغير لها قبل الهبة اهـ وفي الاخرة نظرن ذكره في أحكام الدين من
الجمع والفرق اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب المحوالة (وقال فيه أيضا) اذا
أقر بان دينه لفلان صح وجل على أنه كان وكيل عنه ولهذا كان حق القبض للمقر
وبرأ المدينون بالدفع الى أيهما كان كما في الخلاصة والبرازية الا في مسألة هي
ما اذا قالت امرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان أو لوالدي فانه لا يصح كما في شرح
المنظومة والقنية وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيل في سبب المهر كما لا
يخفى والمحيلة في أن المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره منذ كور في فن
الحيل منه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في كتاب الهبة) تملك الدين من غير
من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنتها ما على أبيه
لهما فاعتمد الصحة للتسليم اهـ (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانصه) السفينة اذا
زوجت نفسها من كفؤ صح فان قصرت عن مهر مثلها كان للاولياء الاعتراض اهـ
(وقال فيه أيضا) وقال الزيلعي وغيره من باب التحالف اذا اختلف الزوجان في
المهر قضى ان برهن فان برهنا فن شهد له مهر المثل لم تقبل بينته لانها لا ثبات
فكما بينته شهد لها الظاهر لم تقبل اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى والشهادات
(وقال في كتاب الاكراه) أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل وجب قدره
وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشي اهـ (وقال في كتاب الغصب) المباشر
ضامن وان لم يتعمد والمتسبب لا الا اذا كان متعمدا الى ان قال ولو ارضعت الكبيرة
الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعمد الا فساد بان تعلم بالنكاح ويكون
الارضاع مفسدا له وان يكون لغیر حاجة والمجهل عندنا معتبر لدفع الفساد كما في
رضاع الهداية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الخطر) يكره معاشرته كذا
من لا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا
في نفقات الظهيرية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوصايا مانصه)

وصرح أيضا في الكافي قبيل القسامة بان المدير في زمن سعادته كالم كاتب عنده
 ورمديون عندهما الى ان قال وعلى هذا ليس للمدبرة تزويج نفسها من سعادتها
 لان المكاتب لا تتزوج نفسها وعندهما ما ذك لانها حرة وقد اقيمت به اه
 وقد نقلنا بقية في كتاب الجنائيات فراجعوه وفي العتق (وقال) في كتاب الفرائض
 الارث يجري في الاعيان واما التهمة وقذفها ما لا يجري فيه كحق الشبهة الى ان قال
 والنكاح لا يورث اه (ثم قال) فيه ايضا المجد كالأب الا في أحد عشر مسألة الى ان
 قال السادسة في ولاية الانكاح لو كان للصغير أخ وجد فعلى قول أبي يوسف
 يشتركان وعلى قول الامام يختص الجد ولو كان مكانه أب اختص اتفاقا اه
 (ثم قال فيه أيضا) المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الأب فلا يلي
 الانكاح مع العصبات ولا يملك التصرف في مال الصغير اه (ثم قال فيه أيضا)
 ومضى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال السابعة لا يلي الانكاح بخلاف الأب
 اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشباه)

*** (كتاب الطلاق أى والرضاع والحضانة والنسب والنفقة) ***

السكران كالصاحي الا في الاقرار بالحدود والخلاصة والردة والاشهاد على
 شهادته كذا في خلع الخاتمة اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب
 الحدود وكتاب الشهادات (ثم قال) النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في
 الطلاق بباطل وفي العتق يحر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
 وفي الحدود يازانية وفي التعزير يأسارق اه وقد نقلناه في كتاب الحدود
 (ثم قال) في فرع على الاول ما لو قال تجارته يأسرقه يازانية يا مجنونة وباعها
 فطعن المشتري بقول البائع لا يردّها لانه للاعلام لا للتحقيق اه وقد نقلناه في
 كتاب البيوع وكتاب الحدود (ثم قال) ولو قال لزوجته يا كافرة لم يفرق بينهما
 كذا في الجامع ولذا الملائنة لا ينفق في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة
 والقصاص والمنسكة والعتق بملك القريب الا في حكمين الارث والنفقة كذا
 في البدائع اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المجنون لا يقع طلاقه
 الا في مسائل اذا علق الطلاق عاقلًا ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجنونا
 فانه يفرق بينهما بطلانها وهي طلاق وفيما اذا كان عينا يؤجل بطلانها فان لم يصل

فرق بينهما ما بخسومة وليه وفيما اذا أسلمت وهو كافر وأبى أبواه الاسلام فانه
 يفرق بينهما وهي طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا أسلمت فعرض عليه ميثرا فابى
 وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان مجنونا ففرق بينهما فهو طلاق على الصحيح
 ويؤهل له لكونه مسقرا عليه كعتق قريبه كذا في عتق الميراث اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) المداق بالشرط لا ينعقد سديا للمحال والمضاف
 ينعقد في الطلاق والعتاق والنذر فاذا قال أنت حر غدا لم يملك بيعه اليوم وملكه
 اذا قال اذا جاء غدا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال لله على أن
 أتصدق بذرهم غدا لم يملك التبجيل بخلاف اذا جاء غدا اه وقد نقلناه في كتاب
 الايمان (ثم قال) الامسئلتين فقد سووا بينهما الاولى في ابطال خيار الشرط قالوا
 لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غدا فقد ابطلت خيارى او قال
 ابطله غدا فاعيد بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخاتمة اه وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) الثمانية قال الفقيه أبو الليث والاسكاف لو قال آجرتك
 غدا واذا جاء غدا فآجرتك صحت مع أن الاجارة لا يصح تعليقها وتصح اضافتها
 اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) ومن فروع أصل المسئلة ما في ايمان
 الجامع لو حلف لا يخلف ثم قال لها اذا جاء غدا فانت طالق حنث بخلاف ان
 دخت اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال) وفي الخاتمة تصح اضافة فسخ
 الاجارة المضافة ولا يصح تعليقها اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) طلب المرأة
 الخلع حرام الا اذا علق ملاقها بالبائن بشرط فشهدوا بوجوده فلم يقض بها فعلم بان
 تحتسما في طلب الفداء للفارقة القول له ان اختلعا في وجود الشرط فيما لا يعلم
 من جهتها الا في مسائل لوعاقبه بعدم وصول نفقتها شهرافادعاء وانكرت فالقول
 لها في المال والطلاق على الصحيح كافي للخلاصة وفيما اذا اطلقها للسنة وادعى
 جماعها في الحيض وانكرت وفيما اذا ادعى المولى قسربانها بعد المدة فيها
 وانكرت وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خبرها وادعى انها اختارت بعد
 المجلس وهي فيه كافي الكافي اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) اذا علقه
 بفعالها القلي تعلق باخبارها ولو كاذبة الا اذا قال ان سررتك فانت طالق فضررها
 فقالت سررت لم يقع كافي الخاتمة من الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الا انها كخبرها
 فالقول لها في حقها واذا علق عتقه بما لا يعلم الا منه فالقول له على الاصح كقول

للعبدان احتملت فأنت حرف قال احتملت وقع باخباره كفي المحيط و فرق بينهما
في الخاتمة بما كان النظر الى خروج النية بخلاف الدم الخارج من الرحم اه وقد
نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) كبر الشرط ثلاثا والجزء واحد فوجد الشرط
مرة طلق واحدة ولو تعدد الجزاء تعدد الوقوع كافي الخاتمة ولو طلقها ثم عطفها مع
أخرى بالواو أو ثم أو الغاء طلقت الاولى ثنتين والاخرى واحدة ولو طلقها ثم
أضرب وأثبتته لم لا يتعدد الا بالنية ولو جمع الاولى مع الاخرى في الاضرب تعدد
على الاولى اذا دخل كلمة أو في الايقاع على امرأتين وأعقبه بشرط فان التعيين
له بعد وجود الشرط اذا طلق ثم أتى بأوفان كان ما بعد أو كذا وقع بالاول والا لا
كرر الشرط ثم أعقبه جزاء واحد تعدد الشرط لا الجزاء ولو ذكر الجزاء بين شرطين
تعدد الشرط لا الجزاء كل امرأة أتزوجها حنت بالمائة عندهما خلافا للثاني وبه
أخذ أبو الليث يتكرر الجزاء بتكرار الشرط كلما دخلت فكذا كلما وقعت عندك
فكذا فقه مدساعة طلقت ثلاثا كلما ضربت بك فضر بها يديه طلقت ثنتين وان
يكف واحد فواحدة كلما طلقك فطلقها وقع ثنتان كلما وقع عليك طلاق
فطلقها طلقت ثلاثا وسط الشرطين مطلقين تنجز الثاني وتعلق الاول ذكر
منادى به بشرط وجزاء ثم نادى أخرى تعلق طلاق الاولى وينوي في الاخرى ولو
بدأ بالنداء لواحدة ثم ذكر الشرط والجزاء ثم نادى أخرى فاذا وجد الشرط طلقها
كلمة كل في التعلق عند عدم امكان الا حاطة بالا فمراد منصرفه الى ثلاثة لقوله لم
لو قال لها ان لم أقل عنك لا خيل بك بكل قبيل في الدنيا فأنت كذا ببر ثلاثة أنواع
من القبيح اذا علقه بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله للجماع
ان حضت أولارضة ان مرضت الا اذا قال لصحبة ان صححت والضابط ان ما بعد
فلدوامه حكم الابتداء والا لا ان على التراخي الا بقربة الفور ومنه طلب جماعها
فأبت فقال ان لم تدخلني معي البيت فدخلت بعد سكون شهوته ومنه طلقني فقال
ان لم أطلقك علقه على زنا فشهدا على اقراره وقع وان على المعينة لا كما لو شهد
أربعة فعدل منهم اثنان قال للاربعة المدخولات كل امرأة لم أجامعها منكن الليلة
فالاخبارات طوالق فجامع واحدة ثم طلع الفجر طلقت التي جامعها ثلاثا وغيرها
ثنتين اضفاه وعاقبه فان قدم الجزاء وأخر الشرط ووسط الوقت تعلق وبلغت
الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرطاً أولاً ثم جزاء ثم عطف عليه

بالواو ثم ذكر جزاء آخر تعلق الاول بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجزاء واحداً
كان المعلق بالثاني جزاء للقول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول وهذه
المسائل في الصفحتين مع ايضاحها من الخاتمة كل من علق على صفة لم يقع دون
وجودها الا اذا قال أنت طالق أمس فانها تطلق للحال ولم أر الا ان ما اذا علقه برؤيتها
الهلل فرآه غيرها وبني في الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل
باطل وفرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء أنه لو أقر بقض عشرة دراهم
جسار وقال متصلاً الا أنه سار يوف لم يصح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل
كما لو قال له على مائة درهم ودينار الامانة درهم ودينار لا يصح اه وقد نقلناه في كتاب
الاقرار (ثم قال) وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلامى حران سالم ويزيد
الابن يغاصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفرد
وقد ذكرهما جلة فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حرو ويزيد حرا لانه
أفرد كلامهما بالذكورة كان هذا الاستثناء لكل ما تكلم به فلا يصح اه وقد نقلناه
في كتاب العتق والله سبحانه وتعالى أعلم اه يقول جامع هذه هي المسائل
المجموعة المحقة بكتاب الطلاق (قال المؤلف في القاعدة الاولى لاثواب الابالية
مانعه) وأما الهبة فلا توقف على النية قالوا لو هب ما زاحمت كافي البزارية
واكن لو اقرن الهبة ولم يعرفها لم تصح لا لاجل أن النية شرط لها لانه لو فقد
شرطها وهو الرضا وكذا لو اكره عليها لم تصح بخلاف الطلاق فانها لا يقعان بالتلقين
من لا يعرفهما الا ان الرضا ليس بشرطهما وكذا لو اكره عليها يقومان اه وقد
نقلناه في كتاب العتق وفي الهبة (ثم قال) وأما الطلاق فصرح وكافية فالاول
لا يحتاج في وقوعه عليها اليها فلو طلق غافلاً أو ساهياً أو غلطاً وقع حتى قالوا ان
الطلاق يقع بالا لفاظ المصحفة قضاء وان كان لا بد أن يقصد ما باللفظ قالوا لو كرر
مسائل الطلاق بحضورها ويقول في كل مرة أنت طالق لم يقع ولو كتبت امرأتى طالق
أو أنت طالق وقالت له اقرأ على فقرأ عليها لم يقع عليها لعدم قصد ما باللفظ ولا ينافيه
قولهم ان الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا لو قال أنت طالق ناوياً الطلاق من وثاق
لم يقع الطلاق ديانة ووقع قضاء وفي عبارة بعض الكتبة ان طلاق الخلع واقع
قضاء لاديانة فظهر بهذا ان الصريح لا يحتاج اليها قضاء ويحتاج اليها ديانة
ولا يرد عليه قولهم انه لو طلقها لا يقع قضاء وديانة لان الشارع جعل هزله به

جدا وقالوا لا تصح نية الثلاث في أنت طالق ولا نية الباش ولا نية التنتين في المصدر
كانت الطلاق إلا أن تكون أمة وتصح نية الثلاث وأما كتاباته فلا يقع بها إلا بالنية
ديانة سواء كان معها أم لا كرهة الطلاق أولا والمذاكره انما تقوم مقام النية
في القضاء الا في لفظ المحرام فانه كناية ولا يحتاج اليها فيصرف الى الطلاق اذا كان
الزوج من قوم يريدون بالحرام الطلاق وأما تفويض الطلاق والخارج والايلاء
والظهار فاما كان منه ضرر يحل لا يشترط له النية وما كان كناية اشترط له وأما
الرجعة فكان كالكاح لانها استدامة له لكن ما كان منها ضرر يحل لا يحتاج اليها
وكنايتها تحتاج اليها اه (وقال في القواعد الثانية الامور بمقاصدها ما نصه -)
والاخذاد للمرأة على ميت غير زوجها فوق ثلاث دائر مع القصد فان قصدت ترك
الزينة والتطيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا اه (ثم قال في آخر السادس
في بيان الجمع بين عبادتين مانصه) فائدة يتفرع على الجمع بين شيئين في النية
وان لم يكن من العبادات ما لوقال لزوجته أنت علي حرام ناويا بالطلاق والظهار
أو قال لزوجته أنت علي حرام ناويا في احدهما الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد
كتبناه في باب الايلاء من شرح الكنز فقلنا عن المحيط اه (وقال في التاسع
في محلها) محلها القلب في كل موضع وهنا اصلان الاول لا يكفي التلفظ باللسان دونه
الى أن قال ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالعبرة بما
في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد
انعمدت لا كفارة أو قصد الحلف على شيء فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله
تعالى وأما في الطلاق والعتاق فيقع قضاء لادبانه ومن فروع له لو قصد بلفظ غير
معناه الشرعي وانما قصد منه في آخر كلفظ الطلاق اذا أراد به الطلاق عن وثاق
لم يقبل قضاء ويدين وفي الخسائية أنت حر وقل قصدت به من عمل كذا لم يصدق
قضاء وقد حكى في البسيط ان بعض الوعاظ طالب من الحاضرين شيئا فلم يعطوه
فقال متفخرا منهم طلقتمكم ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فأتى امام الحرم
بوقوع الطلاق قال الغزالي وفي القلب منه شيء قلت يتفرع على ما في فتاوى
فاضلهم من العتق قال رجل قال عبيد اهل بلخ احرار وقال عبيد اهل بغداد
احرار ولم يتو عبيده وهو من اهل بغداد أو قال كل عبد لاهل بلخ أو قال كل عبد اهل
بغداد أو قال كل عبد في الارض أو كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبيده

وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبي يوسف أخذ عصام بن يوسف
ويقول محمد أخذ شدا وبالفقهاء على قول أبي يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة
حر وعبيده في السكة أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف
ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبيده فيها يعتق عبيده في قولهم ولو قال ولد آدم
كاهم احرار لا يعتق عبيده في قولهم اه مقتضاء ان الواعظ اذا كان في دار طلق
وان كان في الجامع أو السكة فهو على الخلاف والاولى تخريجهما على مسألة اليمين
لو حلف لا يكلم زيد فسلم على جماعة موافقهم قوا حنث وان نواهم دونه دين ديانة
لا قضاء اه فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة اليمين لا فرق
بين كونه يعلم ان زيدا فيهم أولا ويتفرع على هذا فروع لو قال لاهل طالق وهو
اسمها ولم يقصد بالطلاق قالوا لا يقع كالحرم وهو اسمية كافي الخسائية وفرق المحبوبي
في التنقيح بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف المشهور ولو نجز الطلاق
وقال أردت به التعليق على كذا لم يقبل قضاء ويدين ولو قال كل امرأة لي طالق
وقال أردت غير فلانة لم يقبل كذلك وفي الكنز لوقالت تزوجت على فتال كل
امرأة لي طالق طلقته الهلقة وفي شرح الجامع لقاضي بخان وعند أبي يوسف أنها
لا تطلق وبه أخذ مشايخنا وفي المبسوط وقول أبي يوسف أصبح عندي ولوقيل له
ألك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينهما وبين
مسألة الكنز مذكور في الولوجية اه وقد نقلنا بعضه في كتاب العتق وكتاب
الايمان (ثم قال) وفي الكنز ولو قال او طوأت أنه أنت طالق ثلاثا للسنة وقع عند
كل طهر طلقه وان نوى ان يقع الثلاث الساعة أو عند كل شهر واحدة يصح اه
وفي شرحه أنت طالق للسنة ونوى ثلاثا جملة أو متفرقا على الاماها رخص خلافا
لصاحب الهداية في نية الجملة وفي الخسائية لو جمع بين منكوحته ورجل فقال
احدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف أنه يقع
ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلق احدا كما طلق امرأته ولو قال احدا كما
طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امرأته وعندده ما هنا تطلق ولو جمع بين امرأته وبين
ماليس محلا لا تطلق كالبهيمة والجور وقال احدا كما طالق طلق امرأته في قول أبي
حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته والحيمة والبيته وقال احدا كما
طالق لا تطلق الحيمة اه ولا يخفى أنه اذا نوى عدمه فيما قلنا بالوقوع أنه يدين

وفيهما لو قال لها يا مطلقة ان لم يكن لها زوج قبله أو كان لها زوج لكن مات وقع
الطلاق عليها وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينو الا نكاحا طلق وان نوى به
الا نكاحا رخصت في ديانته وقضاء على الصحيح ولو نوى به الشتم دين فقط اهـ (ثم قال في
الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات
مانعه) وأما الطلاق والعتاق فلا يعان بالنية بل لا بد من التلفظ الا في مسألة
في قاضيه رجل له امرأتان حمرة وزينب فقال يا زينب فأجابته حمرة فقال أنت
طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي أجابت ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل
لانه أخرج الطلاق جوابا بالكلام التي أجابت وان قال نويت زينب طلق زينب
اهـ فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق
(ثم قال في العاشر في شروط النية مانعه) فرع عقب النية بالمشيئة فذكرنا أنه ان
كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالأقوال
كالطلاق والعتاق بطل اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب العتق (ثم قال)
قاعدة في الايمان فمعه يصح العام بالنية مقبول ديانته لا قضاء وعند المخالف يصح
قضاء أيضا فلو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا
لم يصح في ظاهر المذهب خلافا للمخالف اهـ وقد نقلناه في هذه العبارة في الايمان
فانظرها (ثم قال) فروع لو كان اسمها طالق أو مرة فناداها ان قصد الطلاق
أو العتق وقعا أو النداء فلا أو طلق فالمعتمد عدمه ولو كرر ما طلق فان قصد
الاستئناف وقع الكل أو التاكيد فواحدة ديانته والكل قضاء وكذا اذا أطلق
ولو قال أنت طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنتين فثلاث دخل بها أولا والا فان
نوى واثنتين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الظرف أو أطلق
ولو نوى الضرب والحساب فكذلك وكذا في الاقرار ولو قال أنت على مثل أمي
أو كما هي رجع الى قصده اينكشف حكمه فان قال أردت الكرامة فهو كما قال لان
التكريم بالتشبيه فاش في الكلام وان قال أردت الظهار فهو ظاهر لانه تشبيه
بجميعها وان قال أردت الطلاق فهو بائن وان لم تكن له نية فليس بشئ عندهما
وقال محمد هو ظاهر وان نوى به التحريم لا غير فعند أبي يوسف ايلاء وعند محمد ظاهر
ولو قال أنت على حرام كامي ونوى ظهارا أو طلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو فلي قول
أبي يوسف ايلاء وعلى قول محمد ظاهر اهـ (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول

بالشك في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانعه) ادعت المرأة عدم وصول
النفقة والسكوسة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل بقاؤها ما في ذمته
صحيح المدعيون اذا انكر أو ادعى دفع الدين وانكر الدائن ولو اختلف الزوجان
في التمكين من الوطء فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت
والرد فالقول لها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها
فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه يملك الانشاء فذلك
الاخبار اهـ (ثم قال) ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة
صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاؤها الا ان ادعت الحمل فان لها النفقة الى
سنتين فان هضبة اثبتت ان لا حمل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير اهـ (ثم
قال في قاعدة ما ثبت يمين لا يرفع الا يمين مثله والمراد به غالب الظن مانعه)
ومنهنا شك انه هل طلق أم لا لم يقع شك انه طلق واحدة أو أكثر بني على الأقل
كما ذكره الاسيحي الا ان يستيقن الاكثر أو يكون أكثر ظنه على خلافه وان
قال الزوج عزمت على انه ثلاث يتركها وان أخبره عدول حضر واذلك المجلس
بأنها واحدة وصدقه أخذت ولم ان كانوا عدولا وعن الامام الثاني حلف
بطلاقها ولا يدري اثلاث أم أقل يقري فان استويا جعل بأشد ذلك عليه كذا
في البرزخ اهـ (ثم قال) وهما فروع لم أرهما الا ان قال الثالث شك
فيما عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق
أو وفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم أخذ من قوله لو ترك صلاة
وشك انها أية صلاة يلزمه صلاة يوم وإليه عملا بالاحتياط اهـ (وقال) في
قاعدة الاصل عدمه فيها فروع منها أخذ من القاعدة القول قول نافي الوطء
لان الاصل عدمه لكن قالوا في العنين لو ادعى الوطء وانكرت وقلن بكر خيرت
وان قلت تب فالقول له لكونه منكرا استحقاق الفرقه عليه والاصل السلامة
من العنة وفي القنية افترقا وقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول
قوله لانها تنكر سقوط نصف المهر اهـ (ثم قال) ولو ادعت المرأة النفقة على
الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت فالقول لها كالدائن اذا أنكر
وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب
الانفاق فالقول له مع اليمين كما في الخانية والثمانية خرجت عن القاعدة فإيتأمل

اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته مانصه) ومنها ادعت ان زوجها اباها في المرض وصار فارا فترث وقالت الورثة اباها في الصحة فلا ترث كان القول قولها فترث اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في الكلام المحققة مانصه) ولو قال لامته او منكوحته ان نكحتك فعلى الوطاء فلو عقد على الامة بعد ائتمارها وعلى الزوجة بعد ائتمارها بحث كما في كشف الامرار اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب العتق (ثم قال في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة اعني اليقين لا يزول بالشك الى ان قال في الفائدة الثانية مانصه) وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي تنبئ عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب صرحوا في نواقض الوضوء بان الغالب كالمحقق وصرحوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع عليه اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجية من المشقة عند التناظر وكذا مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلاث ولم تشرع دائما لما فيه من المشقة على الزوجية ومنه وقوع الطلاق على المولى بمضى أربعة أشهر دفعا للضرر عنها اه (وقال في بحث السبب السابع النقص) فانه نوع من المشقة فناسب التخفيف من ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون ففوض امرهما والمها الى المولى وتربيته وحضنته الى النساء رجعة عليه ولم يجبرهن على الحضنة تيسيرا عليهن اه (ثم قال ايضا في البحث المذكور مانصه) وعدم تكليف الارقاء بكثير مما على الاحرار ككونه على النصف من المحر في الحدود والعدة والعدد اه (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الرابعة لو قال لسان رايته الهلال فانت طالق فعلمت به من غير رؤية ينبغي ان يقع لتكون الشارع يستعمل الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته اه (ثم قال في البحث الرابع العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر مانصه) وان حلقته بطلاق كل امرأة يتزوجها عليها فليقبل كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق وهو ينوي بذلك كل امرأة أتزوجها عليك فليقبل كل امرأة طالق فتعمل نيته لانه نوى حقيقة كلامه اه وقوله على رقبتك أي راكبة على رقبتك كما في شرحها وقد نقلناه بقية هذه العبارة في العتق فراجعها (وقال في

القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب المحرام الحلال مانصه) ومنها لو اختلطت زوجته بغيرها فليس له الوطاء ولا بالتصري سوا كثر محصورات أولا كما ذكره أصحابنا في الطلاق المبهم قالوا الوطاء احدى زوجته مبهم ما حرم الوطاء قبل التعيين ولهذا كان وطء احدهما تعيينا لطلاق الاخرى اه (ثم قال) تنمة يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى ان قال ومنها المهر فاذا سمي ما يحل وما لا يحل كأن تزوجها على عشرة دراهم ودين من خمر كان لها العشرة وبطل الخمر ومنها الخلع فكالمهر اه وقد نقلناه بقية هذه العبارة في كتاب النكاح (ثم قال) ومنها الكفالة والابراء وينبغي ان لا يتعدى الى النجاسات وقالوا لو قال لها غفرت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في شهر واحد اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) ومنها باب الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها أو اعتق عبده وعبد غيره أو طلقها أو بعانها فبما يملكه اه وقد نقلناه هذه في كتاب العتق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومن فروعهما الحمل الى ان قال ومنها الاعان بنفيه اه (ثم قال) فقوله صاحب الهداية ان الاحكام لا ترتب على الحمل قبل وضعه ليس على اطلاقه لما علمت من ثبوت بعض الاحكام له قبله فالمراد ببعضها اه وقوله فقوله صاحب الهداية الخ أي في باب الاعان في مسألة اذا قال لها زيت وهذا الحمل من الزنا فلا عناه ولم ينفع القاضي الحمل كما افاذه في شرح الاشباه (ثم قال) ومنها الوادي الزوج الخلع وانكرت المرأة بانت ولم يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع اه (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الآخر غاياما نصه) والمقعدة اذا وطئت بشبهة وجبت أخرى وتداخلتا والمزاي منهن ما سواء كان الواطئ صاحب العدة الاولى أو غيره لمحصل المقصود وقد علمت ما حذرنا عنه بقولنا من جنس واحد وقولنا ولم يختلف مقصودهما او بقولنا غالباً والله تعالى الموفق اه (قال في القاعدة التاسعة اعمال الكلام أولى من اهماله متى أمكن فان لم يمكن أهمل مانصه) وان تعذرت الحقيقة والنجار أو كان اللفظ مشتركاً بالمرجح أهمل لعدم الامكان فالاول قوله لامرأته المعروفة لا يها هذه بنتي لم تحرم بذلك أبدا اه (ثم قال) ومما فرغته على هذه القاعدة ما في الخاتمة رجل له امرأتان فقال لاحدهما انت طالق أو ربحا

فقلت الثلاث تكفيني فقال الزوج أوقفت الزيادة على فلانة لا يقع على الأخرى
 شيء وكذا لو قال للزوج الثلاث لك والباقي لصاحبك لا تطلق الأخرى اهـ لعدم
 إمكان العمل فاهمل لأن الشرع حكم بطلان ما زاد ولا يمكن إيقاعه على
 أحد وفيها حكاية الاستاذ الطحاوي حكاهما في نية الدهر من الطلاق ولو جمع
 بين من يقع الطلاق عليهما وبين من لا يقع وقال أحدا كما طالق في الخيانة ولو
 جمع بين منسكوخته ورجل وقال أحدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول
 أبي حنيفة وعن أبي يوسف أنه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلق
 أحدا كما طلق امرأته ولو قال أحدا كما طالق ولم يشيئا لا تطلق امرأته
 وعن أبي يوسف ومحمد أنها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين ما ليس بعمل للطلاق
 كالجمعة والمحر وقال أحدا كما طالق طلق امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال أحدا كما طالق لا تطلق
 الحية ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين أحدهما محصة النكاح والأخرى فاسدة
 النكاح وقال أحدا كما طالق لا تطلق محصة النكاح كما لو جمع بين منسكوخته
 وأجنبية وقال أحدا كما طالق اهـ وحاصله أنه إذا جمع بين امرأته وغيرها وقال
 أحدا كما طالق لم يقع على امرأته في جميع الصور إلا إذا جمع بينهما وبين جدار
 أو بهيمة لأن الجدار لم يكن أهلا للطلاق عمل اللفظ في امرأته بخلاف ما إذا كان
 المضموم أدما فإنه صالح في الجملة لأنه يشكل بالرجل فإنه لا يوصف بالطلاق عليه
 ولذا لو قال لها أنا منك طالق اغاوقد يقال إن الطلاق لازالة الوصلة وهي مشتركة
 بينهما اهـ (ثم قال) وليس منها ما لو أتى بالشرط والجواب بلا فإنا لا نقول
 بالعمية لعدم إمكانه فيتميز ولا ينوي خلافا لما نقل عن أبي يوسف وكذا أنت
 طالق في مكة فيتميز إلا إذا أراد في دخول مكة فيدبر وإذا دخلت مكة تعليق
 اهـ (ثم قال) تنبيه يدخل في هذه القاعدة قولهم التأسيس خير من التنا كمد فاذا
 دار اللفظ بينهما من الحمل على التأسيس ولذا قال أصحابنا لو قال لزوجته أنت
 طالق طالق طالق طلق ثلاثا قال أردت به التنا كمد صدق ديانة لا قضاء
 ذكره الزياهي في الكتابات اهـ (قال في القاعدة الحادية عشر السؤال معاذ في
 الجواب) قال البرازي في فتاواه من آخر الوكالة وعن الثاني لو قال امرأة زيد طالق
 أو عبده حر وعاليه المثل إلى بيت الله الحرام إن دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان

حالفها بكنه لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم
 فهو لم يحلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على أن دخلت الدار أو الزمته نفسي أن
 دخلت لزم وإن دخل قبل الإجازة لا يقع شيء إلى آخره اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
 في العتق وفي كتاب الإيمان (ثم قال) وفيها من كتاب الطلاق قالت له أنا طالق
 فقال نعم طالق ولو قالت طلقني فقال نعم لا وإن نوى قيل له ألسنت طلقتم أم أنك
 قال بلى طلقته لانه جواب الاستفهام بالانبات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام
 بالنفي كانه قال نعم ما طلقته اهـ (ثم قال) وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ
 على ذلك في شرح المنار في فصل الأدلة الفاسدة في شرح قوله والعام إذا خرج مخرج
 الجزاء الخ فن رام الاطلاع فليرجع إليه ثم وفي نية الدهر في فتاوى أهل العصر
 قالت لزوجها حلف على فقل أنت طالق ثلاثا إن أخذت هذا الشيء فقال الزوج
 أنت طالق ثلاثا ولم يزد هل يتضمن الجواب إعادة ما في السؤال فيكون تعليقا أم
 يكون تحييزا فقال بلى يكون تحييزا اهـ (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب
 إلى ساكت قول مانصه) وكذا سكوت امرأة العنين ليس برضا ولو أقامت معه
 سنين وهي في جامع الفصولين اهـ وقد نقلنا بقيقته في كتاب النكاح (ثم قال)
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل إلى أن قال التاسعة سكوت المفوض إليه أي
 الطلاق قبول للتفويض وله رده اهـ (ثم قال) العشرون سكوت الزوج عند
 ولادة المرأة وتنهته أقرار به فلا يملك نفيه اهـ (وقال في القاعدة الخامسة عشر
 من استعمل بالشئ قبل أو أنه عوقب بحرمانه مانصه) ومن فروعها لوطقتها
 بل أرضاها قاصدا حرمانها من الارث في مرض موته فانها ترثه اهـ (ثم قال) وخرج
 عنها مسائل إلى أن قال الرابعة أمسك زوجته مسيئا عشرتها لاجل أرضها أي عند
 موتها ورثها اهـ وقد نقلناها في الفرائض أيضا (ثم قال) الخامسة أمسكها
 كذلك لاجل الخلع نفذ اهـ (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالنظر البين
 خطأ مانصه) ولو أقر بطلاق زوجته طائنا الوقوع بافتاء المفتي فتبين عدمه لم يقع
 كما في القنية اهـ (ثم قال) ولو خاطب امرأته بالطلاق طائنا أنها أجنبية فبان
 أنها زوجته طلقته وكذا في العتاق اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب العتق أيضا
 (وقال) في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كله فإذا طلق نصف
 تطايقة وقعت واحدة أو طلق نصف المرأة طلقته اهـ (ثم قال) ضابط لا يزيد

الذي يرضى على الكل الا في مسألة واحدة وهي اذا قال أنت علي كظهر أمي فانه صريح ولو قال كأمي كان كناية اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النكاح مانه) وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فاذا برهنت استردت بدل الجهل في محله اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (ثم قال فيه أيضا) وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقص في الحرية والنسب والطلاق اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (ثم قال) والنكاح والنسب في الميراث سواء وكذا في الطلاق لو قال زوجي طالق ناسيا أن له زوجة وكذا في العتاق اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الايمان أيضا وفي كتاب العتق أيضا (ثم قال) نقلنا عن اقرار اليتيم مانه) وقال قبله اذا أقرب بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين خطأه بافتاء الادل لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم اه وقد نقلناها في كتاب الاقرار (وقال في أحكام المياري مانه) ويحصل بوطئه التحليل للمطلقة ثلاثا اذا كان مراها قاتحرك آله ويستهي النساء اه (ثم قال) ولا يقع طلاقه وعتقه الا حكم في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق اه وقد نقلنا هذه المسئلة في العتق (وقال في أحكام السكران مانه) فان كان السكران محرم فالسكران منه هو المكلف وان كان من مباح فلا وهو كالمغنى عليه لا يقع طلاقه واختلاف التصحيح فيما اذا سكر مكرها أو مضطرا فطلق اه (ثم قال) الثانية الوكيل بالطلاق صاحبها اذا سكر فطلق لم يقع اه (ثم قال) واختلاف التصحيح فيما اذا سكر من الاثرية المتخذة من المحبوب والعمل والفتوى على انه اذا سكر من محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالجنج لم يقع وعن الامام انه ان كان يعلم انه ينج حين شرب يقع والا فلا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في أحكام العبيد مانه) وطلاقها اثنان وعدتها حيتان ونصف المقدر ولا يمان بقذفها اه (ثم قال) ويصح عتقه عن الكفارات اه وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال) وايلاء الامة المنكوحة شهران اه (ثم قال) ولاظهار ولا ايلاء من أمته ولا مطالبة لها اذا كان مولاها عينا ولا حضنة لا قربة بل لسيده اه (ثم قال) ووطء احدي الامتين بيان للعتق المبهم بخلاف ووطء احدي المرأتين لا يكون بيانا في الطلاق المبهم اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وتخرج الامة في العدة ويحل سفرها بغير محرم اه وقد نقلناه

في المحظر (وقال في أحكام الاعلى مانه) ولم أر حكم ذبحه وضيقه وحضنته ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي أن يكره ذبحه وأما حضنته فان أمكنه حفظ المحضون كان أهلا ولا فلا اه وقد نقلنا بوضعه في كتاب الذبائح (وقال في بحث الاحكام الاربع مانه) الاقتصار كما اذا أنشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر جمة والانقلاب وهو انقلاب ما ليس بعلة علة كما اذا عاق الطلاق أو العتاق بشرط فمعد وجود الشرط ينقلب ما ليس بعلة علة والاستناد وهو أن يثبت في الحال ثم يستند الى ان قال وذلك كالمضمونات تلك عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود السبب وكالمنصب فانه يجب الزكاة عند تمام المحول مستندا الى وقت وجوده اه وقد نقلنا ذلك في كتاب العتاق (ثم قال) والتبيين وهو أن يظهر في الحال أن الحكم كان ثابتا من قبل مثل أن يقول في اليوم ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكما اذا قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فأت طالق فرأت الدم لا يقضى بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة أيام فاذا تم ثلاثة أيام حكما بوقوع الطلاق من حين حاضت والفرق بين التبيين والاستناد ان في التبيين يمكن أن يطاع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن وفي الحيض يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم انه من الرحم وكذا يشترط الحلية في الاستناد دون التبيين وكذا الاستناد يظهر أثره في القائم دون المتلاشي وأثر التبيين يظهر فيما فلو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد ايام بشهر فان مات لتمام الشهر طلقت مستندا الى أول الشهر فتمت العدة من أوله ولو وطئه في الشهر صار مراحه الو كان الطلاق رجعا وغرم العقر لو كان باثنا ويرد الزوج بدل الخلع اليها لو خالعه في خلاله ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع أو لم تجب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل وبهذا تبين انه فيها بطريق الاستناد لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قال أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدوم لا مستندا اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانه) الحادية والعشرون رجل طلق امرأته طلاقا رجعا فجاء الرجل ومساها بشهوة وهي نائمة صار مراحا الثانية والعشرون لو كان الزوج نائما فجاءت المرأة فقبلته بشهوة يصير مراحا عند أبي يوسف خلافا لمحمد اه (وقال في أحكام النكاح مانه) وان قال لامرأته ان كان

أول ولد تلديه غلاما فانت طالق أو قال كذلك لامته فانت حرة فولدت خنثى
مشكلا لم تطلق ولا تعتق اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال
الزوج ان ملكك عبد فانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق وكذلك لو قال ان
ملكك أمة ولو قالهما معا مطلقا (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع
الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقع عتق وطلاق علقا على ولادتها انثى به اه
وقد نقلناه في كتاب العتق أيضا اه (وقال في أحكام الانثى مانعه) وهي على
النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسها وبعضا ونفقة القريب اه
(ثم قال) وتقدم على الرجال في المحضنة والنفقة على الولد الصغير اه (وقال
في أحكام المحارم مانعه) وحرمه النكاح على التأييد لا مشاركة للمحرم فيها فان
الملاعنة تحل اذا كذب نفسه أو خرج عن أهلية الشهادة والمجوسية تحل بالاسلام
أو بتهودها أو تنصرها والمطلقة ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحه
الغير بطلاقها وانقضاء عدتها ومعتدة الغربا نكضا اه وقد نقلناه في أحكام
النكاح (قال) وتختص الاصول باحكام الى ان قال ومنها الوادعي الاصل ولد جارية
ابنه ثبت نسبه واجداد اب الاب كالأب عند عدمه ولو حكم بعدم الاهلية بخلاف
الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح الابتداء بيق الاصل اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (وقال أيضا في أحكام المحارم مانعه) ومنها وجوب نفقة الاقارب
الفقراء العاجزين على قريبه الغني ولا بد من كونه رجلا محرما من جهة القرابة
فان العم الاخ من الرضاع لا يعتق ولا يجب نفقته اه وقد نقلناه بعضه في العتق
(ثم قال) واختص الاصول الذكور بوجوب الاعفاف اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما
الى ان قال وولاية المحضنة اه (وقال في أحكام غيبوبة الخشفة مانعه)
ويترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال وثبوت الرجعة اه (ثم قال) وحلها
للزواج الاول وليس لها الذي طلقها ثلاثا قبل ملكها اه قوله ثلاثا صوابه
ثنتين كما في شرحها (ثم قال) وزوال العنة اه (ثم قال) ووقوع الطلاق
المعاقبه وثبوت السنة والبدعة في طلاقها وكونه تعينا في الطلاق المبهم وثبوت
الغنى في اليلاء ووجوب كفارة اليمين لو كان بالله تعالى ووجوب العدة اه
(ثم قال) ووجوب النفقة والسكنى للطاغة بعده اه أي بعد الوطء اه شارح

(ثم قال) وثبوت النسب اه وقد نقلناه في النكاح (ثم قال) فوائده الاولى لا فرق
في الابلاخ بين ان يكون بمسائل او لا لكن بشرط أن تصل الحرارة معه كذا
ذكر وافي في التحليل فيجوز في سائر الابواب الثانية ما ثبت للخشفة من الاحكام
ثبت لمقطوعها ان بقي معه مقدارها وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام
ويحتاج الى غسل لكونها كلية ولم أره اه وقد نقلناه ذلك في كتاب الطهارة
(ثم قال) الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل ويحرم به ما يحرم
بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الحدود وكتاب الطهارة وكتاب النكاح (ثم
قال) وثبت به الرجعة على المفتي به كما في التبيين اه أي بالوطء في الدبر (ثم قال)
ولا يثبت به الا حصان ولا التحليل للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج به عن
العنة اه (ثم قال) الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الا في مسائل
الى ان قال الثالثة عدم الحمل الاول اه (ثم قال) الخامسة للوطء بملك اليمين
أحكام كاحكام الوطء بنكاح الى ان قال ويخالف الوطء بالنكاح في مسائل
لا يثبت به الا حصان ولا التحليل اه (ثم قال) السادسة كل حكم يتعلق بالوطء
لا يعتبر فيه الانزال لكونه شعبا اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال)
التاسعة الذي يحرم على الرجل وطء زوجته المنكوحه مع بقاء النكاح الحيض
والنفاس الى ان قال والايلاء والظهار قبل التكفير وعدة وطء الشبهة اه وقد
نقلنا بقية ذلك في كتاب النكاح فراجع اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطء حرم
دواحيه الا في الحيض والنفاس والصوم لمن أمن ويحرم في الاعتكاف والاحرام
مطلقا والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الحادية عشر
اذا اختلف الزوجان في الوطء فالقول لنا فيه الا في مسائل الاولى ادعى الغنيين
الاصابة وانكرت وقلن ثيب فالقول له مع يمينه لان كانت بكرًا ولا فرق في ذلك
بين ان يكون قبل التأجيل أو بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل
مضي المدة قبل قوله بيمينه لا بعد مضيا الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول ولي
كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول له بالوجوب العدة عليها وله في المهر
والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها واختار اللحن في الجوات
بولد من محتمل ثبت نسبه ويرجع الى قولها في تكميل المهر فان لاعن بنفيه
عدنا الى تصديقه هكذا فهمته من كلامهم ولم أره الا ن صريحاه اه وقد نقلناه

ذلك في كتاب النكاح (ثم قال) الرابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثا أن الثاني دخل بها
 أي وأنكر الثاني الدخول فالقول لها سألها بالطلاق لا السكال المهر اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) الخامسة لو علقه بعدم وطئه اليوم فادعت عدمه
 وادعاه فالقول له لا نكاحه وجود الشرط قال في الكنز وان اختلفا في وجود
 الشرط فالقول له اه (قال في أحكام العيب) ودواءه مريض على مولاه بخلاف المحر
 ولو زوجه اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في أحكام العقود) هي أقسام لازم
 من الجانيين البيع الى ان قال والمخاع بعوض اه (ثم قال) وقد منافر في النكاح
 في فن الفوائد اه (وقال في أحكام المكاتبة ما نصه) وأما وقوع الطلاق والعتاق
 بها فقال في البرازية المكتوبة من الصحيح والآخر على ثلاثة أوجه ان كتب
 على وجه الرسالة مصدرام عنونا وثبت ذلك بالاقرار أو بالبينة فكذلك الخطاب وان
 قال لم أنوبه الخطاب لم يصدق قضاء وديانة وفي المنتقى انه يدين ولو كتب على شيء
 يستبين عليه عبده كذا أو امرأته كذا ان نوى صحح والا لا ولو كتب على الماء
 أو الهواء لم يقع شيء به وان نوى فان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها أولا وان
 كان المكتوب اذا وصل اليك فانت طالق فمالم يصل لا تطلق وان ندم ومحي من
 الكتاب ذكر الطلاق وكتب ما سواه وبعث اليها فهي طالق اذا وصل ومحوه
 الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع اذا بقي ما يسمى كتابة ورسالة وان لم يبق هذا
 القدر لا يقع واذا محي المخطوط كلها وبعث اليها البيضاء لا تطلق لان ما وصل ليس
 بكتاب ولو وجد الزوج الكتاب واقامت البينة ما به انه كتبه بيده فرق بينهما في
 القضاء اه وذ كر الزبلي من مسائل شتى في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد
 عليه أو الاملاء على الغير يقوم مقام البينة وفي القنية كتبت أنت طالق ثم
 قالت لزوجها اقرأ على فقرأ لا تطلق مالم يقصد خطا بها اه وقد سئلت عن رجل
 كتب أيمانا ثم قال لا تخراقرأها على فقرأها اهل تلزمه فأجيب بانها لا تلزمه اذا
 كانت بطلاق حيث لم يقصد وان كانت بالله تعالى فقالوا الناسي والمخطئ والذاهل
 كالامداد اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الايمان (ثم قال) واختلفوا فيما لو أمر الزوج
 بكتب الصك بطلاقها فقبل يقع وهو اقرار به وقيل هو توكيل ولا يقع حتى يكتب
 وبه يفتي وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها بعده وقيل لا يقع وان كتب
 لا اذنوي الطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في أحكام الاشارة

نصه) ولا بد في اشارة الآخر من ان تكون معهودة والام تعتبر وفي فتح القدير
 من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة المقرونة
 بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكانت بيانا لما أجله الآخر اه وقد نقلناه
 بقيمة ذلك في مسائل شتى تبعا للمتون (ثم قال) وان لم يكن معتقلا للسان لم تعتبر
 شارة مطلقة الا في أربع الى ان قال وأمان الكافر أخذ من النسب الى ان قال
 أو أخذ من كتاب الطلاق اذا كان تفسير الميهم كما لو قال أنت طالق هكذا وأشار
 بثلاث رقت بخلاف ما لو قال أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في
 الطلاق ولم أر الا أن حكم أنت هكذا مشيرا بأصابعه ولم يقل طالق اه وقد نقلناه
 في مسائل شتى أيضا (ثم قال) وهذا فروع لم أرها الا أن الى ان قال الثاني علق
 الطلاق بمشيئة الآخر فأشار بالمشيئة وينبغي الوقوع لوجود الشرط الثالث
 لوعلق بمشيئة رجل ناطق فخرس فأشار بالمشيئة ينبغي الوقوع اه (وقال في بحث
 القول في الملك ما نصه) وفيه مسائل الأولى أبواب التملك المعاصرات المالية
 والامهار والمخاع اه (ثم قال) الرابعة الموصى له يملك الموصى به بالقبول الى ان قال
 والملك بقبوله يستند الى وقت موت الموصى بدليل ما في اللؤلؤ الحية رجل أوصى بعبده
 لانيسان والموصى له غائب فنفقته في مال الموصى فان حضر الغائب فان قبل يرجع
 عليه بالنفقة ان فعل ذلك بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا (ثم قال) وفي المداينة من النفقة لو اتفق المودع على أبوى المودع
 بلا اذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليها لانه لما ضمن ملكه بالضمنان
 فظهر انه كان متبرعا وذا كر الزبلي انه بالضمنان استند ملكه الى وقت التعدي
 متبين انه متبرع بملكه فصارك كما اذا قضى دين المودع بها اه وقد نقلناه بقيمة في
 الغصب وفي كتاب الامانات (ثم قال) الثانية عشر الملك أمانة للمدين والمنفعة معا
 وهو الغالب أولاهين فقط أو للنفقة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدأ ورقبته
 لا وارث الى ان قال وأما نفقته فان كان صغيرا لم يباع الخدمة فنفقته على المالك وان
 بالغها فعلى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فهي على المالك فان
 تطاول المرض باعده القاضي اذا رأى واشترى بمنته عبدا يقوم بمقامه كذا في
 نفقات المحيط اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه
 وما لا يمنع ما نصه) الرابع الكفارة واختلف في منعه وجوبها والصحيح انه يمنعه

بالمال اه وقد نقلناه في الايمان (ثم قال) السابع نفقة القريب وينبغي ان
 عنه لان الفتوى على عدم وجوبها الا بملك نصاب حرمان الصدقة اه (وقال
 في بحث ما ثبت في ذممة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم مشروطا
 باعتباره ككفارة الفطر في رمضان وككفارة الظهار وكفارة القتل ودم التمتع
 والقران فيفترق فيه بينهما أي بين الغنى والفقر فالاعتبار لا عساره وقت التكفير
 بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي الجنائيات وفي الحج (وقال في بحث القول
 في مهر المثل مانصه) تنبيه يجب مهران فيما اذا زني بامرأة ثم تزوجها وهو مخالط
 لها مهر المثل بالاول والمسمى بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك
 فأنت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ولوزاد باثن ودخل بها في كل مرة
 فعليه خمسة مهور ونصف ويأبى في فتاوى قاضيخان اه وقد نقلناه في النكاح
 (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) التعليق ربط حصول مضمون
 جملة بمحصول مضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح بأنه تعليق حصول مضمون
 جملة بمحصول مضمون جملة اه وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على خطر
 الوجود فالتعليق بكاش تعجز وبالمستحيل باطل ووجود رابط حيث كان المجزاء
 مؤثرا والاتعجز وعدم فاصل اجنبي بين الشرط والمجزاء وركنه أداة شرط وفعله
 وجزاء صالح فلما اقتصر على الاداة لا يتعلق واختلغوا في تعجزه لو قدم المجزاء
 والفتوى على بطلانه كما بيناه في شرح الكنزا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع
 (ثم قال) فائدتان من ملك التعجز ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التعجز
 ولا يملك التعليق ومن لا يملك التعجز لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك أو سببه
 الثمانية العبد والمكاتب لولا كل مملوك أملاكه فهو حر بعد عتق صح بخلاف
 الصبي وتمسكه في الجامع لا مدر سليمان من باب اليمين في ملك العبد والمكاتب
 اه وقد نقلناه في العتق ونقلنا بعضه في الوكالة (وقال في الفن الثالث في بحث
 ما افترق فيه الحيض والنفاس مانصه) وتنقض العدة به دون النفاس ويحصل به
 الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب
 الطهارة وقوله دون النفاس أي ان طلقها بعد الوضع كذا في شارحها اه (وقال
 في بحث ما افترق فيه الزوجة والامة لا قسم للامة بخلافها ولا حصر لعدد الاماء
 بخلاف الزوجات ولا تقدر نفقة بخلاف الزوجة فانها بحسب حالها ولا يستعطاها

النشوز بخلاف الزوجة ولا صداق لها بخلاف الزوجة اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح (ثم قال ما افترق فيه نفقة الزوجة والقريب) نفقة ما مقدرة بحالهما
 ونفقة بالكفاية ونفقة لا تسقط بمضي الزمان بعدالة تقدير أو الاصلاح بخلاف
 نفقة وشروط نفقة عساره وزمانته ويسار المنفق بخلاف نفقة اه (وقال
 في بحث ما افترق فيه العتق والطلاق) يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو
 أبغض المباحات الى الله تعالى دون العتق ويكون بدعي في بعض الاحوال دون
 العتق اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في بحث ما افترق فيه النكاح
 والرجعة) لا يصح الا بشهود بخلافها لا بد فيه من رضاها بخلافها لا مهر فيها
 بخلافه لا تصح الامة بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في آخر الفن
 الثالث في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه)
 ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة
 الزوجة أو كشف عورته في الخلاء زائدا على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع
 اه وقد نقلناه في كتاب الحج وفي المحظر وأفاد شارحها أن الزيادة على القدر الواجب
 في الوقوف بعرفة نفل وأما في النفقة فصرح في الدراية أن المستحب أن يطعمها
 بما يأكله وأما في كشف العورة من غير ضرورة فلا يجوز اه فليراجع (ثم قال)
 وكذا النكاح يدخله الاحكام الخمس وكذا الطلاق اه وقد نقلناه في النكاح
 (ثم قال) قاعدة المضاف الى معرفة يفيده العموم الى أن قال ومن فروعها الوقال
 لا مرأته ان كان حملك ذكرا فأنت طالق واحدة وان كان أنثى فثنتان فولدت ذكرا
 وأنثى قالوا لا تطلق لان الحمل اسم لكل فالملك الكل غلاما أو جارية لم يوجد
 الشرط ذكره الزيلعي في باب التعليق وهو موافق للقاعدة ففرعته عليه فلو قلنا
 بعدم العموم لزم وقوع الثلاث وخرج عن هذه القاعدة لو قال زوجتي طالق
 أو عبيدي حر طلق واحدة وعتق واحد واليمين اليه ومقتضاها طلاق الكل
 وعتق الجميع اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وفي البرازية من الايمان
 ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة واليمين اليه اه
 فكانه انما خرج هذا الفرع عن الاصل لكونه من باب اليمين المبينة على العرف
 كما لا يخفى اه (ثم قال في آخر الفن المذكور في فائدة في الدعاء برفع الطاعون
 مانصه) وقد ذكر رأى ابن حجر فيه أي في كتاب الطاعون أن المرح عند متأخرى

الشافعية أن الطاعون إذا ظهر في بلدانه مخوف إلى أن يزول عنها فتعتبر تصرفاته من الثلث كما مريض وعند المالكية روايتان والمرجح منهما عندهم أن حكمه حكم الصحيح وأما المخفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي أن يكون المحكم كما هو المصحح عند المالكية هكذا قال في جعاعة من علمائهم اه قلت انما كانت قواعدها أنه في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصور أو في صف القتال لا يكون في حكم المريض فلاميراث لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من بارز رجلا أو قدم ليقتل بقود أو رجم فانه في حكم المريض لان الغالب الهلاك اه وغاية الامر في الطاعون أن يكون من نزل ببلدهم كالواقفين في صف القتال فلذا قال جعاعة من علمائنا لابن حجر ان قواعدها تقتضي أن يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد أو اذ طعن واحد فهو مريض حقيقة فليس الكلام فيه انما الكلام في من لم يطعن من أهل البلاد الذين نزل بهم الطاعون اه وقد قلنا ببقية في المظروم مسائل مشورة فراجعه وقد قلنا به في كتاب الوصايا (ثم قال فائدة) اذ بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذ بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح إلى أن قال وخرج عنها ما ذكره في البيوع إلى أن قال وقالوا وقال العنين لامرأته أو المخير للخيرة اختارى ترك الفسخ بألف فاختارت لم يلزم المال وسقط خيارها فقد بطل التزام المال لا ما في ضمنه اه (وقال في الفن الرابع فن الاغاز ما نصه) الطلاق أي رجل طالق ولم يقع فقل اذا قال عني الاخبار كاذبا أي رجل قال كل امرأة أتزوجها حتى تقوم الساعة فهي طالق فتزوج ولم يقع فقل اذا قصد تلك الساعة التي هو فيها وهذا اذا سكن اه قال شارحها أي وقف على السكون في الساعة أما اذا حركها بهركة الاعراب فلا يكون المحكم كذلك اه (ثم قال) أي رجل له امرأتان أرضعت احدهما صبيًا حرمت الأخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنة الصغيرة فاعتقت فاختارت نفسها فتزوجت بآخره زوجة فارضعت الصبي الذي كان زوج ضررتها بلبن هذا الرجل حرمت ضرته على زوجها لانه صار ابنه من الرضاع فصارت متزوجا حليلة ابنه فلا يجوز اه وقد قلنا في كتاب النكاح (وقال في فن الاغاز في كتاب النكاح ما نصه) أي مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم تحل فقل اذا كان العقد فاسدا أي معتمدة امتنعت رجعتها ولم تحل لغيره فقل اذا اغتسلت وبقيت

لمعة بلا غسل اه أي وكان انقطاع حيضها الاقل من عشرة أيام ولم يعرض عليها وقت صلاة وكانت للمعة أقل عضو ولم تكن كناية فليراجع شارحها وقد قلنا اه في كتاب النكاح (ثم قال في الفن المذكور ما نصه) الايمان أي رجل قال لامرأته ان خرجت من هذا الماء فأنت طالق فقل تخرج ولا يحنث لان الماء الذي كانت فيه زال بالجرى ان رجل أتى إلى امرأته بكيس فقال ان حملتيه فأنت طالق وان قصصتيه فأنت طالق وان لم تخرجي ما فيه فأنت طالق فان خرجت ما في الكيس ولم يقع فقل ان الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعت في الماء فذاب ما فيه امرأة تزينت بالمحرم فقال لها زوجها ان لم أجامعك في هذه الثياب فأنت طالق فتزيتها وأبت لبسها فالحل فقل بلبسها هو ويجامعها فلا يحنث ان لم أطاك مع هذه المقنعة فأنت طالق وان وطأتك معها فأنت طالق ما للحل فقل له أن يطأها بغيرها ولا يحنث مادامت المقنعة باقية وهما حيان حلف لا يطأ سواها وأرادها فالحل فقل ان ينوي الوطء برجله في صدق ديانة له ثلاث نسوة وله ثوبان فقال ان لم تلبس كل واحدة منكن ثوبا منهما في هذا الشهر عشرين يوما والافأنتن طوالق كيف الخلاص فقل تلبس اثنان منهما كل ثوبا تلبس احدهن ثوبا عشرة وتنزعه وتلبسه الأخرى بقية الشهر حلف أن يشيعها من الجماع اليوم ان لم يفارقها حتى أنزلت فقد أشيعها ان وطئتك عاريا فكذا ولا بأسا فكذا ما للحل فقل يطأها ونصفه مكشوف ونصفه مستور اه (وقال في فن الحمل ما نصه) السابع في الطلاق كتب إلى امرأته كل امرأة لي غيرك وغير فلانة طالق ثم محي ذكر فلانة وبعث بالكتاب لمسلم تطلق فلانة وهذه حيلة جيدة والحيلة المطلقة ثلاثا أن يقول المحلل قبل العقدان تزوجتك وجامعتك فأنت طالق ثلاثا أو باثنية فيقع بالجماع مرة فان خافت من امساكها بالجماع يقول ان تزوجتك وأمساكتك فوق ثلاثة أيام ولم أجامعك فيما بين ذلك والاحسن ان تزوجه على ان أمرها بيدها في الطلاق بشرط يداها بذلك ثم قبله اما اذا بدأ المحلل فقال تزوجتك على أن أمرك بيديك فقبلت لم يصريدها الا اذا قال على أن أمرك بيديك بعد أن أتزوجك فقبلت واذا خافت ظهور أمرها في التحليل تهيب لمن تثق به مالا يشتري به مملوكا مراها بما يجامع مثله ثم يزوجهامنه فاذا دخل بها وهبه منها وتقبضه فيفسخ النكاح ثم تبعث به إلى بلديها ونظر فيه بأن العبد ليس بكفء ويمكن

حمله على رضا الولي أو أنها الأولى لها حلف ليطلقها اليوم فالحيلة أن يقول أنت طالق إن شاء الله تعالى أو على ألف فلم تقبل حلف لا يطلقها فحلفها أجنبي ودفع إليه بدله لم يحنث ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج فاذا حكما شافعيًا فحكم ببطالان اليمين صح ولو قال إن لم أطلقك اليوم فأنت طالق ثلاثا فالحيلة أن يقول لها أنت طالق على ألف درهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى أنكرا طلاقها فالحيلة أن تدخل بيتا ثم يقال له ألك امرأة في هذا البيت فيقول لا لئلا يعلم فيقال له كل امرأة لك في هذا البيت فهي بائن فيحنث بذلك فتظهر فيشهدون عليه إن لم تطبخ قدرا نصفها حلالا ونصفها حرام فهي طالق فالحيلة أن تجعل الخمر في القدر ثم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل دار فلان فالحيلة حمله لها أه وقد نقلناه في كتاب الإيمان (ثم قال) في فيه لقمة خبز فقال إن أكلتها فهي طالق وإن طرحتها فهي طالق فالحيلة أن يأكل النصف وي طرح النصف أو يأخذها إنسان من فيه بغير أمره أه (ثم قال) الثامن في الخلع سئل أبو حنيفة عن رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا إن سألتني الخلع ولم أخلع بك وحلف هي بالعق أن تسأله الخلع قبل الليل فقال أبو حنيفة للمرأة سأله الخلع فسأله فقال له قل قد خلعتك على ألف وقال لها قولي لا أقبل فقالت فقال لها قومي واذهبي مع زوجك فقد تبركل منكما وحيلة أخرى أن تباع المرأة جميع ماله كها من تثق به قبل مضي اليوم ثم تسترده بعده أه (وقال في فن الحيل من بحث الإيمان مانصه) قال إن تزوجتها فهي طالق وتزوجها الأولى أن يطلقها التحلل غيره يمينين أه وقد نقلناه في الإيمان (ثم قال) ولو قال كل امرأة أتزوجها عليك ناو يا علي رقتك صحت عرض على غيره يميننا فقال نعم لا يكفي ولا يصير جالفا وهو الصحيح كذا في التارخانية وعلى هذا ما يقع من التعاليق في المحاكم أن الشاهد يقول للزوج تعاليق فيقول نعم لا يصح على الصحيح أه وقد نقلنا بقيته في كتاب الإيمان فراجع أه (ثم قال في فن الحيل من بحث الإيمان أيضا مانصه) طلبت أن يطلق ضرتها فالحيلة أن يتزوج أخرى اسمها علي اسم الضرة ثم يقول طلقت امرأتى فلانة ناو يا الجديدة أو يكتب اسم الضرة في كفه اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مشير باليمين إلى ما في كفه اليسرى أه وقد نقلناه في الإيمان (وقال في فن الحيل من الهبة مانصه) قال لما لم تهينني صداقتك

اليوم فأنت طالق فالحيلة أن يشتري منه ثوبا ملفوفا بمهرها ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا حنث أه وقد نقلناه في الهبة (وقال في الفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب النكاح ثبت بدون الدعوى كالطلاق والمالك بالبيع ونحوه فلا والفرق أن النكاح فيه حق الله تعالى لأن الحمل والحرمة حق تعالى بخلاف المالك لأنه حق العبد أه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في الفن السادس مانصه) كتاب الطلاق قال لست امرأتى وقع إن نوى ولو زاد والله لا وإن نوى لاحتمال الأول الانشاء وفي الثاني تحض للأخبار بحمل وطء المطلقة رجعيًا لا السفريها والفرق أن الوطء رجعة بخلاف المسافرة تقييل ابن الزوج المعتدة من بائن لا يصرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفته النكاح في الأول بخلافه في الثاني أه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) أنت طالق إن دخلت الدار عشرة فدخلت لا يقع شيء حتى تدخل عشرة ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار ثلاثا فدخلت مرة وقع الثلاث لأن العدد في الأول لا يصلح للطلاق ويصلح للدخول بخلافه في الثاني للوكل عزل وكياله بالطلاق ولو وكها بطلاقها لأنه تعالى لها أه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) يقع الطلاق والعتاق والبراء والتدبير والنكاح وإن لم يعلم المعنى بالتأقين بخلاف البيع والهبة والجارة والأفالة والفرق أن تلك المتعلقة بالألفاظ بالرضا بخلاف الثانية أه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب المداينات وكتاب النكاح والبيع وكتاب الهبة والجارة (وقال أيضا في الفن السادس في كتاب العتق مانصه) ولو قال عتقتك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب لأن الأول يوصف به دون الثاني أه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال كل عبد أشتريه فهو حر فاشتراه فاسد أثم صحه لا يعتق وفي النكاح نطق بالتحلل اليمين في الأول بالفاسد بخلاف الثاني أه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) أعتق أحد عبدي ثم قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الإقرار فإنه لا يتعين الآخر لأن البيان واجب فيه ما كان تعيينا إقامة له أه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في بحث المحدث مانصه) قال رجلين أحدهما كان فقيرا له أهذا فقال لا لا يجب المحدث بخلاف ما لو قال أحدي امرأتى طالق فعتق له فلانة فقال لا لزمه حكم الطلاق في الأخرى والفرق أن الطلاق والعتاق يكمل ببعضه ويعين منه كره أما حد القذف

فينفي ويدراً اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في التكملة المذكورة في كتاب
 اللقيط مانصه) ولو طلقها أي اللقيطة واحدة وأقرت بالرق صار مطلقاً اثنتين
 ولو كان طلقها اثنتين ثم أقرت به ملك رجعتها والفرق انهما بالاقرار به بعد الثنتين
 تريد ابطال حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد طلاقه لان حق الرجعة لا يبطل بهذا
 الاقرار ولو كانت معتدة فأقرت بالرق بعد مضي حيضتين كان له ان يراجعها في
 الثالثة ولو أقرت في الحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة
 والفرق ان اقرارها غير مبطل ما هنا وقته ومبطل في الفصل الاول اه وقد
 نقلنا بقية في كتاب اللقيط فراجعهم (وقال أيضاً في التكملة المذكورة في كتاب
 الصلح مانصه) صالحت المنكوحه زوجها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت
 ميسرة لا والفرق ان السكنى - قى الله تعالى وفي حال قيام النكاح حقها فكذا
 النفقة وكذا لو نشزت المنكوحه سقطت نفقتها بخلاف المبتوتة حال العدة اه
 وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب
 الاكراه مانصه) ولو أكره على الطلاق والعتاق فطلق وقع ولو أكره على الاقرار
 بهما لا يقع اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (يقول جامعهم) والفرق ان انشاءهما
 لازم لمحدث ثلاث جسدتهن جد وهزل من جد الطلاق والعتاق واليمين والاصل
 عندنا ان كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لان ما يصح مع الهزل لا يحتمل الفسخ
 وكل ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه اه طحاوي على الذر بخلاف الاقرار
 بهما فانه خبر يحتمل الصدق والكذب وقيام السيف على رأسه يرجح الكذب
 اه شربلالية (وقال المؤلف في الفن السابع فن النكاحات مانصه) لما جلس
 أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة رجلاً فسأله
 عن مسائل خمسة الى ان قال الخامسة أم ولد رجل تزوجت بغير اذن مولاهما فأتى
 المولى فهل يجب العدة من المولى فقال يجب فخطأه فقال لا يجب فخطأه ثم قال
 ان كان الزوج دخل بها لا يجب والاوجب اه وقد نقلناه في كتاب النكاح
 (ثم قال) وكان للامام جارية لها غلام فأصاب منها ما دون الفرج فحبلت فقال
 أهلها كيف ولد وهي بكر فقال الامام هل لها أحد تتق به فقالوا نعم فقال تهب
 الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا أزال عذرتها ردت الغلام اليها فبطل النكاح
 اه وقد نقلناه في النكاح (ثم قال) وكان أبو حنيفة في ولاية في الكوفة وفيها

علماء واشراف وقد زوج صاحبها ابنيه من اختين فغلط النساء فزفت كل بنت
 الى غير زوجها ودخل بها فافقت سفيان فقضى على كل واحد منهما بالمهر وتعتد
 وترجع كل الى زوجها فاسئل الامام فقال على بالغلامين فأني بهما فقال أحب كل
 منهما ان يكون المصاب عنده قال نعم فقال لكل منهما طلاق التي تحت أخيك ففعل
 ثم أمر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عيني اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح (وقال في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) الفرق ثلاثة عشر سبعة
 منها تحتاج للعضاء وستة لا فالاول الفرقة بالحب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم
 الكفاءة وبتقصان المهر وبإياء الزوج عن الاسلام وبالعان والثاني الفرقة
 بخيار العتق وبالإيلاء وبالردة وبتيان الدارين وبملك أحد الزوجين صاحبه
 وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلم تصح فيه الاقالة
 ولا يفسخ بالمجود الا في مسئلتين فيقبله بعده ردة احدهما وملك احدهما الا آخر
 اه (ثم قال) وقوله خذى هـ اذ من نفقة عدتك لا يكون اقراراً بطلاقها اه
 (ثم قال) فيه أيضاً النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا وبنا عليه
 ان مجوده لا يكون فسخاً فأتى يقبله بعده في ردة احدهما كما كتبناه في الشرح
 واما طرق الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا يفسخه كما في الشرح اه (وقال
 في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يفهم معناه يلزمه حكمه في الطلاق
 والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمه المال
 اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب البيع (وقال في كتاب الايمان مانصه)
 يمين اللغول واخذة فيها الا في ثلاث الطلاق والعتاق والنداء اه وقد نقلناه في
 كتاب العتق (ثم قال) حلف لا يحلف حنث بالعتاق الا في مسائل ان يعاق
 بافعال القلوب أو يعاق بجبي الشهر في ذوات الأشهر أو بالتطليق أو يقول ان
 أدبت الى كذا فأت حروا ن عجزت فأت رقيق أو ان حضت حيضة أو عشرين
 حيضة أو طلوع الشمس كما في الجامع اه وقد نقلناه بعضه في كتاب العتق
 (ثم قال) المعاق يتأخر والمضاف يقارن فلو قال لا جنبية أنت طالق قبل أن
 أتزوجك بشهر أو أطلق لا ينعقد ولو قال اذا تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك بشهر
 فتزوجها قبل شهر لا تطلق وبعده تطلق اه (وقال في كتاب السير والردة
 مانصه) حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع الى ان قال وبينونة امرأته مطلقاً

اه (وقال في كتاب الوقف مانصه) وإذا قلنا بتضمين الناظر إذا صرف لهم مع
الحاجة إلى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا مالا يستحقونه
أولاً أم صريحاً لئلا تكن نقول في باب النفقات أن مودع الغائب إذا أنفق الوديعة
على أبوي المودع بغير إذنه وأذن القاضي فإنه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليهما
لأنه لما ضمن تبين أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه إلى وقت التعدي كما
في الهداية وغيرها اه وقد نقلناه في كتاب الأمانات (ثم قال) وكذا لا يرد ما إذا
أذن القاضي بالدفع إلى زوجة الغائب فلما حضر جدد النكاح وحلف فإنه ذكر
في العناية أن شاه ضمن المرأة وإن شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة اه
لأنه غير متعد وقت الدفع وإنما ظهر الخفاء في الأذن وإنما دفع بناء على صحة إذن
القاضي وكان له الرجوع عليها لأنه وإن ملك المدفوع بالضمن فلا يسبغ
اه وقد نقلناه في كتاب الأمانات (وقال في الفن الثاني أيضاً أول كتاب البيوع
في بحث الحمل مانصه) ويثبت نسبه اه قال شارحه أي الحمل من ذى الفراش
أو السيد اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب النكاح (ثم قال المؤلف
في البحث المذكور) وتجب نفقته لأمه اه قال شارحه يعني إذا طلق حاملاً
تجب عليه نفقة الحمل وتعطى لأمه فالنفقة له لآل أمه خلافاً للشافعي اه لكن أفاد
الزبلي والكافي أن نفقة المعتدة الحامل عندنا للعدة لا للحمل وعند الشافعي
للحمل اه (ثم قال المؤلف في البحث المذكور مانصه) ويصح الخلع على ما في بطن
جارية يتأوى يكون الولد له إذا ولدت لأقل من ستة أشهر اه (وقال في كتاب البيوع
في بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ مانصه) ولوراجعها بلفظ النكاح صحت للمعنى
ولو نكحها بلفظ الرجعة صح أيضاً اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال)
ويصح الطلاق باللفظ العتق اه (ثم قال) والطلاق والعتاق يراعى فيه ما
الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبده أن أدبني كذا في كيس أبيض فاداه
في كيس أحمر لم يعتق ولو وكله بطلاق زوجته منجزاً فعلقه على كائن لم تطلق اه
وقد نقلناه في كتاب العتق وفي الوكالة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
عنها إلى أن قال ولو صالح المخيرة بمال اختاره بطل ولا شيء لها اه (ثم قال) وخرج
عنها حق القصاص وملك النكاح أي بأن خاله أو حق الرق فإنه يجوز الاعتياض
عنها كما ذكره الزبلي في الشريعة اه وقد نقلناه في المجنبايات وفي العتق

(وقال أيضاً في البيوع مانصه) ومن باع مال الغائب بطل بيعه إلا الأب المحتاج
للفقة كذا في نفقات البرازية اه (وقال في كتاب الكفالة مانصه) لا تصح
الكفالة إلا بدين صحيح وهو ما لا يسقط إلا بالاداء أو الإبراء فلا تصح بغيره كبذل
الكتابة فإنه يسقط بالتجيز قلت إلا في مسألة لم أر من أوضهها قالوا وكفل
بالنفقة المقررة الماضية صحت مع أنها تسقط بدونه ما يموت أحدهما وكذا لو
كفل بنفقة شهر مستقبل وقد قرر لها في كل شهر كذا أو يوماً يأتي وقد قرر لها
كل يوم كذا كما صرحوا به فإنها صحيحة اه (وقال أول كتاب القضاء مانصه) من
عليه حق إذا امتنع عن قضائه فإنه لا يضرب ولذا قالوا إن المدين لا يضرب في
الحبس ولا يقيد ولا يغل قلت إلا في ثلاث إذا امتنع عن الانفاق على قريبه كما
ذكره في النفقات وإذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كذا في السراج الوهاج
من القسم وإذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في بابه والعدة
الجماعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لأن القسم لا يقضى وكذا نفقة القريب
تسقط بمعنى الزمان وحقها في الجماع يفوت بالتأخير لا إلى خلاف اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح (وقال أيضاً في كتاب القضاء) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا
يتعدى إلى غيره إلا في خمسة ففي أربعة يتعدى إلى كافة الناس فلا تسمع دعوى
أحد فيه بعده في الحرية الأصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كما في الفتاوى
الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) اختلاف الشاهدين مانع من
قبولها ولا بد من التطابق لفظاً ومعنى إلا في مسائل إلى أن قال السادسة شهد أنه
أعتقه بالعربية والآخر بالسارية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القول فيهما وهي
السابعة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) كل موضع تجرى فيه الوكالة
فإن الولي ينتصب خصماً عن الصغير وما لا فلا فانتصب عنه في التفريق بسبب
الحجب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة بالاباء عن الإسلام
واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) القاضي
إذا قضى في مجتهده نفقة قضاؤه إلا في مسائل نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ
فلو قضى ببطان الحق بمضى المدة أو بالتفريق للجوز عن الانفاق غائباً على الصحيح
لا حضراً اه (ثم قال) أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة بآرضائها
أو بعدم وقوع الثلاث على الحبل أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم الوقوع

على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكامة
أو بعدم وقوعه على المولودة عقبه أو بنصف الجهازلن طلقها قبل الوطء بعد المهر
والتهيز اه (ثم قال) أو بالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضعة اه (ثم قال)
أو بحل المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني اه أي فانه لا ينفذ في الكل (وقال) أيضا
في كتاب القضاء تسمع الشهادة بدون الدعوى في المحل المخالص الى ان قال
وفي الطلاق والايلاء والظهار وتسامه في شرح ابن وهبان اه (ثم قال) تقبل
الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة الى ان قال وحرمة المصاهرة والمخلع
والايلاء والظهار الى ان قال والنكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل
الفرج وحرمة حق الله تعالى بخلاف ثبوته من غير دعوى اه (ثم قال) تقبل
الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان
في الوقف وطلاق الزوجة وتعلق طلاقها اه (ثم قال) والمخلع اه (ثم قال)
والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى
من غير من له الحق فلا جواب لها للدعوى حسبة لا تخوز والشهادة حسبة
بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ اه (ثم قال) واعلم أن شاهد الحسبة
إذا أقر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته نصواعليه في الحدود وطلاق
الزوجة وعتق الأمة وظاهر ما في الغيبة انه في الكل وهي في الظهيرة واليتيمة
وقد ألفت فيها رسالة اه (وقال) فيه أيضا الجهمية في المنكوحه تمنع
الحجة الى ان قال وفي الطلاق والعتاق لا وعايه البيان اه وقد نقلناه في كتاب
العتق (ثم قال) القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع اليقين ولو كانت
النفقة مفروضة بالقضاء أو بفرض الاب ولو كذبت الام كما في نفقات
الحائض بخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن
ان يقال المديون اذا ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسألة اه وقد نقلناه في كتاب
المداينات (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الوكالة لا تقتصر على الجاس بخلاف
التقليد فاذا قال لرجل طلقها لا يتصرف وطلق نفسه يقتصر الا اذا قال ان شئت
فيقتصر وكذلك طلقها ان شئت كما في الخائنة اه (ثم قال) الوكيل اذا
أمسك مال الموكل ونقد من مال نفسه فانه يكون متعديا الى ان قال الا في مسائل
الاولى الوكيل بالانفاق على أهله وهي مسألة الكنز الثانية الوكيل بالانفاق

على بناء داره كما في الخلاصة اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر له اذا
اكذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية (ثم قال) والطلاق اه (ثم قال)
فيه أيضا مانصه) اذا أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخائنة الا اذا أقر
بالطلاق بناء على ما أفق به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع
الفصولين والفتية اه (ثم قال) من ملك الانثى ملك الاخبار كالوصي
والمولى والمراجع اه (ثم قال) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان
قال ونخرج من هذا الاصل مسألتان الى ان قال وزدت مسائل الى ان قال
الثانية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدة وفرض القاضي له النفقة ولها يئنة
ثم حضرا لاب ونفاه لاهن وقطع النسب اه (ثم قال) الاقرار رجعة قاصرة
على المقر ولا يتعدى الى غيره الى ان قال الا في مسائل الى ان قال ولو أقرت بمجهولة
النسب بأنها ابنة أب زوجها وصدقها الاب انفسح النكاح بينهما بخلاف ما اذا
أقرت بالرق ولو طلقها ثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة اه (وقال فيه
أيضا) وكذا لو طلق أو أعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان أسند الى حال
الجنون فان كان معه ودا قبل والا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
اذا أقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كما في التمسار خائنة الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد
هبتها له المهر على ما هو المختار عند الفقهاء ويجعل زيادة ان قبلت والاشبهه بخلافه
لعدم قصد ما كما في مهر البزارية أي قصد الزيادة كما في شرحها (ثم قال) واذا أقر
بان لها في ذمته كسوة ماضية ففي تساوي الهدايا انها تلزمه وليكن ينبغي
للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعتها بلا قضاء ولا رضا لم يسمعها
للسقوط والاسمها ولا يستفسر المقر اه يعني فاذا أقر بانها في ذمته حمل على انها
بقضاء أو رضا فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة انها باغير قضاء أو رضا بعد اقراره
المطلق فينبغي ان لا يلزمه والله سبحانه وتعالى اعلم اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله
الرجوع في ثلاث مسائل الى ان قال أجلت امرأة العنق زوجه بعد الحول صح ولها
الرجوع (وقال أيضا في كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجوع الى
الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمته كالقصاص والعتق
والنكاح والمخلع اه (وقال في كتاب الهبة) لا جبر على الصلح الا في مسائل

منها نفقة الزوجة اه (وقال في كتاب المداينات) الابرأ بعد قضاء الدين صحيح لان
الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المديون بما أداه إذا أبرأه براءة
اسقاط وإذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلاف فيما إذا أطلقها كذا في
الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة وعلى هذا لو علق
طلاقها ببرائتها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فإذا أبرأتها براءة اسقاط وقع
ورجع عليها اه (ثم قال) وفي وكالة البزازية للزوج عليها دين ومطلبت
النفقة لا تقع المقاصة بين النفقة بلارض الزوج بخلاف سائر الديون لان دين
النفقة أضعف فصار كاختلاف الجذس فشابه ما إذا كان أحد المحققين جديدا
والآخر رديثا لا يقع التقاض بلا تراص اه (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانعه)
ولو اختلعت أي السفهة من زوجها على مال وقع ولا يلزمها اه (وقال في كتاب
الأكراه) أجرى الكفر على لسانه بوعيد حبس أو قيد كفر وبانت امرأته اه
وقد نقلناه في كتاب المجهاد (ثم قال) أكره على الطلاق وقع الا إذا أكره على
التوكيل به فوكل اه (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
إذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية الى ان قال الثانية إذا أنفق المودع على
أبوي المودع بغير إذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضي لم يضمن
استحسانا اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه أيضا) المباشرة ضامن وان لم
يتعهد والمتسبب لا الا إذا كان متعمدا الى ان قال ولو أَرْضعت الكبيرة الصغيرة لم
تضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعمد الا فساد بان تعلم بالنكاح وبكون الارضاع
مفسدا له وان يكون غير حاجة والجهل عندنا معتبر لدفع الفساد كما في رضاع
المداية اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في كتاب المحظر) يكره معاشرته من
لا يصلى ولو كانت زوجته الا إذا كان الزوج لا يصلى لم يكره للمرأة معاشرته كذا
في نفقات الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الفرائض)
المجد كالأب الا في أحد عشر مسألة الى ان قال ثم رأيت أخرى في نفقات الخانية
لومات وترك أولاد اصغارا ولا مال لهم ولم أم وجد أب الأب فالنفقة عليهم ما انلا
الثالث على الأم والثلاثان على المجد اه ولو كان كالأب كانت النفقة كلها
عليه ولا تشاركه الأم في نفقة اه (ثم قال) وصي الميت كالأب الا في مسائل الى
ان قال الثامنة لا يمونه بخلاف الأب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال)

الحادية عشر لاحضانة له بخلاف الأب اه وقد نقلناه في الوصايا قال
صاحب الاشباه

(كتاب العتاق وتوابعه أي من الولاء وغيره)

في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من ممالكي احرار
الا واحد اعتق الخمس لان تقديره تسعة من ممالكي احرار وله خمسة فعتقوا
ولو قال ممالكي العشرة احرارا لا واحد اعتق أربعة منهم لانه ذكر العشرة على
سبيل التفسير وذلك غلط منه فلتغنى فانصرف الى مماليكه اذا وجبت قيمة على
انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه
لا يعتق حتى يؤدي الأعتق كما في الظهيرية اه وقد نقلناه في الغصب وفي
الشهادات (ثم قال) أحد الشرى يكن في العبد اذا أعتق نصيبه بلا إذن شرى يكره
وكان موسرا فان شرى يكره ان يضمنه حصته الا اذا أعتق في مرضه فلا ضمان عليه
عند الامام خلافا لما كذا في عتق الظهيرية دعوة الاستيلاء تستند والتحرير
تقتصر والاولى أولى وبيان في الجاه مع عتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الاولى
اذا حجز لا يرد الى الرق الثانية اذا جع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى
القن بخلاف المكاتب اذا جع اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) الثالثة اذا
قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان
القصاص واجب ذكره الزيلعي في الجنايات اه وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال)
والثانية في السراج الوهاج والاولى في المتون والتوأمين كالأول واحد فالثاني
تبع للاول في أحكامه فاذا أعتق ما في بطنها فولدت توأمين الاول لا قبل من ستة
أشهر والثاني لتماها فاكثر عتق الثاني تبع للاول بخلاف ما اذا ولدت الاول
لتماها فانه لا يعتق واحد منهما الا في مسألتين الاولى من جنائيات المدسوط لو
ضرب بطن امرأة فالقت جنينين فخرج احدهما قبل موتها والاخر بعد موتها
وهما ميتان ففي الاول غرة فقط اه وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال) الثانية نفاس
التوأمين من الاول وماراته عقب الثاني لا اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم
قال) من ملك ولده من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك أخته لا يبيعه من الزنا لم يعتق
عليه ولو كانت أخته لأمه من الزنا عتقت والفرق في غاية اليان من باب الاستيلاء

التدبير وصية فيعتق المديبر من الثلث الا في ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها
وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرة
اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) انه اقيمت الى مدة لا يعيش الانسان اليها
غالباً تأييده معنى في التدبير على المختار فيكون مديراً مطلقاً وفي الاجارة مفسداً الى
نحو ما اثبت سنة الا في النكاح فتأيت فيفسد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي
كتاب الاجارة (ثم قال) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعناق
والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخاع على الصحيح فلا يلزمها المال
والاجارة والمبة والابراء عن الدين كما في نكاح الخانية اه وقد نقلناه هذه المسائل
في أبوابها (ثم قال) المعتق لا يصح اقراره يارق قلت الا في مسألة لو كان المعتق
مجهول النسب وأقرب يارق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتاقه كما في اقرار
التخصيص اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الولاء لا يحتمل الا بطل قلت
الا في مسألة وهي المذكورة فانها بطل الولاء باقراره والثانية لو اردت العتقة
وسبيت فاعتقها السابي كان الولاء له وبطل الولاء عن الاول كما في اقرار التخصيص
ولو اختلف المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل كل أمة
لحررة الأمة خبازة الأمة اشترى بها من زيد الأمة نكحتها البارحة أو الأمانة
ثدياً في هذه الأربعة اذا أنكرت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا
قال الأمانة بكر أو لم اشترها من فلان أو لم أطأها البارحة أو الانحراسانية فالقول له
وتماه في ايمان الكافي المديبر اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان
السيد سفيهاً وقت التدبير فانه يسعي في قيمته مديراً كما في الخانية من الحجر وفيما
اذا قتل سيده كما في شرحنا اه وقد نقلناه في الجبايات (ثم قال) المديبر في زمن
سعايته كما يكتب عنده فلا تقبل شهادته لولاه كما في البرازية من العتق في المرض
وجنانيته جنانية المكاتب كما في الكافي وفرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام
يسعي وعندهما حر مديون في الكل اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها والله
سبحانه وتعالى اعلم (يقول جامع) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب العناق
(قال المؤلف في القساعة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما العتق فعندنا ليس
بعبادة وضمنا بدليل صحته من الكافر ولا عبادة له فان قوى وجه الله سبحانه وتعالى
كان عبادة مثلاً عليه وان أعتق بلا نية صح ولا ثواب له اذا كان صريحاً وأما

الكتابة فلا بد لها من النية وان أعتق لاصنم أو للشيطان صح وان أعتق لاجل
مخلوق صح وكان مباحاً لا ثواب له ولا انتم وينبغي ان يخصص الاعتاق لاصنم بما اذا
كان المعتق كافراً وأما المص لم اذا أعتق له قاصداً تعظيماً ككفر كما ينبغي ان يكون
الاعتاق لمخلوق مكروهاً والتدبير والكتابة كالعتق اه (ثم قال بعد ذلك
بخصوص صفحة) بخلاف الطلاق والعناق فانها يقمان بالتلقين من لا يعرفهما لان
الرضا ليس بشرطهما وكذا لو أكره عليهما يقمان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(وقال في القساعة الثانية الامور بمقاصدها في الخامس في بيان الاخلاص
مانصه) وقد منناه اذا نوى الاعتاق لرجل كان مباحاً اه (ثم قال في التاسع
في محلها أي النية) محلها القلب في كل موضع وقد مناه حقيقة لها وهذا اصلان الاول
لا يكفي التلطف باللسان دونه الى ان قال ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف
اللسان والقلب فالمتدبر بما في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه
الى لفظ اليمين بلا قصد ان يعتق للكفارة أو قصد الخفاف على شيء فسبى لسانه الى
غيره هذا في اليمين بالله سبحانه وتعالى وأما في الطلاق والعناق فيقع قضاء لادبانه
اه (ثم قال) وفي الخانية أنت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم يصدق قضاء اه
ثم نقل عن الخانية من العتق رجل قال عبيد أهل بلخ احراراً وقال عبيد أهل بغداد
احرار ولم ينوع عبيده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد لاهل بلخ احراراً أو قال كل
عبد لاهل بغداد حر أو قال كل عبد في الارض أو كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف
لا يعتق عبده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبي يوسف أخذ
عصام بن يوسف ويقول محمد أخذ شداد والفتوى على قول أبي يوسف ولو قال كل
عبد في هذه السكة حر وعبيده في السكة أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على
هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبيده فيها يعتق عبده في قولهم
ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبده في قولهم اه (ثم قال) ويتفرع على هذا
فروع لو قال لها يا طالق وهو اسما ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كما حر وهو اسما كما
في الخانية وفرق المحبوبي في التقيج بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف
المشهور اه وقد نقلناه بعض هذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب الايمان (ثم
قال) وفي الكنز كل مملوك لي حرعتق عبيده انقن وأمهات الاولاد ومديبروه
وفي شرحه لازي لمي لو قال أردت به الرجال دون النساء دين وكذا النوى غير المديبر

ولو قال نويت السوداءون البيض أو عكسه لا يدين لان الاول تخصيص العام
والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا يعمل فيه نية التخصيص ولو نوى
النساء دون الرجال لم يدين اه (ثم قال في الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط
مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانصه) وأما الطلاق والعتاق فلا يقعان
بالنية بل لابد من التلفظ الا في مسألة في قاضيخان رجل له امرأتان عمرة وزينب
الخ وقد نكحنا بنية في كتاب الطلاق فراجع اه (ثم قال في العاشر في شروط النية
مانصه) فرع عقب النية بالمشيئة قدمنا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم
والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقوال كالطلاق والعتاق بطل اه وقد
نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الطلاق (ثم قال) قاعدة في الايمان تخصيص
العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند المخصف تصح قضاء أيضا الى ان قال ولو قال
كل مملوك أملاكه فهو حر وقال عنيت به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال
نويت السوداءون البيض أو بالعكس لم يصدق ديانة أيضا كقوله نويت النساء
دون الرجال والفرق بينه في الشرح من اليمين في الطلاق والعتاق اه (ثم
قال) فروع لو كان اسمها طالق أو حرة فناداهان قصد الطلاق أو العتق وقعا
أو النداء فلا أو أطلق فالمعتمد عدمه اه (وقال في قاعدة الاصل عدم مانصه)
وعلى هذا الفرع لو قال كل مملوك خيالي فهو حر فادعاه عبدا وأنكر المولى فالقول
له ولو قال كل جارية بكر فهي حرة فادعت جارية انها بكر وأنكر المولى فالقول لها
وتمام تفريعه في شرحنا على الكنز في تعليق الطلاق عند شرح قوله وان اختلفا
في وجود الشرط اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى أقرب أوقاته
مانصه) وليس من فروعهما اذا تزوج أمة ثم اشتراها ثم ولدت ولها يحمى ل أن
يكون حادثا بعد الشراء أو قبله فلا شك عندنا في كونها أم ولد لا من جهة انه حادث
أضيف الى أقرب أوقاته لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها تصير أم ولد عندنا اه
(وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم) ولذا قال في كشف الاسرار شرح
أصول فخر الاسلام الاصل في النكاح المخطروا يبيع بالضرورة اه فاذا تقابل
في المرأة حل وحرمة غابت الحرمة ولم يذلل يجوز التحري في الفروج وفي كافي
الحاكم الشهيد من باب التحري ولو أن رجلا له أربع جوارى أعتق واحدة منهن
بغيره ثم نسيها فلم يدري أيهن أعتق لم يسعه ان يتحري للوطء ولا للبيع ولا يسع الحاكم

أن يخلى يديه ويدينهن حتى يبين المعتقد من غيرها (ثم قال) فان باع في المسألة
الاولى ثلاثا من الجوارى فحكم الحاكم بأن أجاز بيعهن وكان ذلك من رأيه وجعل
الباقية هي المعتقد ثم رجع اليه بعض من باع بشرا أو هبة أو ميراث لا ينبغي ان
يطأها لان القاضي قضى فيه بغير علم ولا ينبغي ان يطأ شيئا منهن بالملك الا ان
يتزوجها فينكحها بأس لانها زوجته أو أمته ولا يجوز التحري في الفروج لانه
يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا يحل بالضرورة اه (ثم قال) ولو أعتق
جارية من رقيقه ثم نسيها لم يجوز للقاضي التحري ولا يقول للورثة أعتقوا أيتهن شئتم
أو أعتقوا التي أكبر ظنكم انها حرة ولكنه يسألهم فان زعموا أن الميت أعتق هذه
بغيره أعتقها واستخلفهم على علمهم في الباقيات فان لم يعرفوا من ذلك شيئا أعتقهن
كلهن وأسقط عنهن قيمة احدهن وسبعة من فيما بقي اه وقد نقلنا بنية هذه
العبارة في كتاب النكاح فراجعها (ثم قال) ولو أن قوما كان لكل واحد منهم
جارية فاعتق أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقد فلكل واحد منهم ان يطأ جاريته
حتى يعلم أنها المعتقد بغيره وان كان أكبر رأى أحدهم انه هو الذي أعتق فأحب
الى أن لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشتراه من رجل
واحد قد علم ذلك لم يحل له أن يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقد ولو اشتراه من
الواحدة حل له وطأهن فان فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطء شيء منهن
ولا يبيعها حتى يعلم المعتقد منهن اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في قاعدة الاصل
في الكلام المحققة مانصه) ولو قال لامته أو منك زوجته ان نكحتك فعلى الوطاء
فلو عقد على الأمة بعد اعتاقها أو على الزوجة بعد ابايتها لم يحث كما في كشف
الاسرار اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) ونقض
علينا الاصل المذكور الى أن قال ومن أضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقدم لا لا
عتق اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ومنه مشروعية
الكتابة ليخلص العبد من دوام الرق لما فيه من العسر ولم يطلها بالشرط الفاسدة
توسعة اه (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة من البحث الرابع
العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر) ولذا قالوا
لا عبرة بالعرف الجاري فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق فيبقى
على عمومته ولا يخصه العرف وفي آخر المبسوط اذا أراد الرجل أن يغيب خلفته

أمر أنه فقال كل جارية أشتريها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عملت نية ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام والمراد السفن فإذا أراد ذلك عملت نية لانها ظالمات في هذا الاستحلاف ونية المظلوم فيما يخلف عليه معتبرة اه وقد نقلنا بهذه العبارة في الطلاق فراجعها ونقلنا بعضها في كتاب الإيمان (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتمع المحلل والمحرر غلب المحرم المحلل مانصه) ومنها عدم جواز وطء الجارية المشتركة اه (ثم قال) ومنها باب الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها وأعتق عبده وعبده غيره أو طلقها أربعاً فمما يملكه اه وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق أيضاً (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) وخرج عنهما مسائل منها يصح اعتاق الحمل دون أمه بشرط أن تلده لا قبل من ستة أشهر اه (ثم قال) ومنها صحة تدبيره اه (ثم قال) ومنها ثبوت نسبه اه أى بالدعوة أى دعوته ما في بطن أمته كما أفاده في الشرح فراجع اه (ثم قال) ومنها لو قال بعث عبدي من زيد فاعتقه فأنكر زيد عتق العبد ولم يثبت المال ومنها لو قال بعته من نفسه فأنكر العبد عتق بلا عوض اه (ثم قال) الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها إلى أن قال ومنه قن لهما أعتقه أحدهما وهو موصوفه فلو شري المعتق نصيب الساكت لم يجز ولا يتمكن الساكت من نقل ملكه إلى أحد لكن لو أدى المعتق الضمان للساكت ملك نصيبه اه (وقال في القاعدة الثامنة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالباً مانصه) ولو تكرر الوطء بشبهة واحدة فإن كانت شبهة ملك لم يجب الامهر واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطء مهر لان كل وطء صادف ملك الغير فالاول كوطء جارية ابنه أو مكاتبه والمنكوحه فاسداً ومن الثاني وطء أحد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مراوا اتحد في نصيبه لما وتعد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعد في الجارية المستحقة كذا في الظهيرية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضاً (قال في القاعدة التاسعة أعمال الكلام أولى من أهماله مانصه) ومما فرغته على القاعدة قول الامام الاعظم من قال لعبده الا كبر سنامنه هذا بنى فانه أعمله عتقا مجازاً عن هذا وهو ما أهمله اه وقال في المنار من بحث الحروف من أو وقال اذا

قال لدايته وعبده هذا حراً وهذا انه باطل لانه اسم لاحدهما غير عين وذلك غير محل للعتق وعنده هو كذلك لكن على احتمال التعيين حتى لزمه التعيين كما في مسألة العبدین والعمل بالمحتمل أولى من الاهداف فعل ما وضع محققته مجازاً عما يحتمل به وان استحال حقيقته وهو ما ينكر ان الاستعارة عند استحالة الحكم اه قيد باو لانه لو قال لعبده ودايته أحدكم حر عتق بالاجماع كما في المحيط وبيننا الفرق في شرح المنار اه (قال في القاعدة العاشرة الخراج بالضم مانصه) قال السيوطي خرج عن هذا الاصل مسألة مالوا عتقت المرأة عبداً فان ولاه يكون لا بنها ولو جنى جنابة خطأ فالعقل على عصبتها دونها وقد يبيح مثله في بعض العصبيات بعقل ولا يبرئ اه وأما منقول مشايخنا فيها فسد ذلك قال في الهداية وكذا الولاء لابن المعتقة حتى يرثها هو ودون أخيها الا أن جنابة المعتق على أخيها لانه من قوم أبيها وجنابته بجنابيتها اه وقد نقلنا في كتاب الجنابات (وقال في القاعدة الحادية عشر السؤال معصا في الجواب) قال البزازی في فتاواه من آخر الو كالة وعن الثاني لو قال امرأة زيد طالق أو عبده حر وعليه المثل إلى بيت الله المحرام ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان حالفاً بملكه لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان دخلت الدار أو أجزته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء إلى آخره اه وقد نقلنا هذه العبارة في الطلاق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب إلى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل إلى ان قال الحادية والعشرون سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به اه (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجمل بالشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه) ومنها ما ذكره الطحاوي في مشكل الآثار ان المكاتب اذا كان له قدرة على الاداء فأخذه عنه ليسدوم له النظر إلى سيده لم يجز له ذلك لانه منع واجبا عليه ابقى ما يحرم عليه اذا أداه نقله عنه السبكي في نرح المنهاج وقال انه يخرج حسن لا يبعد من جهة الفقه اه ولم يظهر لي كونها من فروعها وانما هي من فروع ضدها وهو ان من آخر النبی بعد أدائه فليأتمل في الحكم فانه لم يذكر الا عدم الجواز فلم يعاقب بحرمان شيء اه (ثم قال) وخرج عنهما مسائل الأولى لو قتلت أم الولد سيدها عتقت ولم تحرم أي من العتق مع انها استجبت قبل أو انه الثانية لو قتل المدير سيده

عتق ولكنه يسي في جميع قيمته لانه لا وصية لقاتل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 الجنائيات ايضا (وقال في القاعدة السابعة عشرة لا عبرة بالظن البين خطاه
 مانصه) ولو خاطب امرأته بالطلاق طائنا أنها أجنبية فبان أنها زوجته طلقت
 وكذا في العتاق اه وقد نقلنا ذلك ايضا في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة
 الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كاه مانصه) وخرج عن القاعدة العتق
 عند أي حنيفة فاذا اعتق بعض عبده لم يعتق كله ولكن لم يدخل لانه مما يتجزى
 عنده والكلام فيما لا يتجزى اه وقوله ولكن استدرالك على قوله وخرج عن
 القاعدة بأن العتق لم يدخل فيها يخرج كذا في شارحها (وقال في أحكام الناسي
 من الفن الثالث مانصه) ولوقبل الكتابة وادى البدل ثم ادعى الاعتاق قبله تسمع
 ويسترد اذا برهن اه وقد نقلنا بقية في كتاب الدعوى (ثم قال) فيه ايضا
 وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في المحرية والنسب والطلاق اه وقد
 نقلنا بقية في كتاب القضاء (ثم قال) والناسي والهائم في الممين سواء وكذا
 في الطلاق الى ان قال وكذا في العتاق اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق ايضا
 (ثم قال وأقسامه أي الجهل على ما ذكره الاصوايون كافي المنار أربعة جهل باطل
 لا يصلح عذرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله سبحانه وتعالى وأحكام
 الآخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباغي حتى يضمن مال العادل اذا تلفه
 وجهل من خالف باجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كبيع أمهات الاولاد اه
 وقد نقلنا هذه في الجهاد (ثم قال) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر
 وانه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع وجهل الأمة بالاعتاق اه وقد
 نقلناه في كتاب الشفعة وكتاب النكاح (ثم قال) وقالوا لم تعلم الأمة بأن لها
 خيار العتق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطل اه وقد نقلنا
 هذه في النكاح (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا يقع طلاقه وعتقه الا
 حكما في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق اه وقد ذكرنا
 هذه المسئلة في كتاب الطلاق ايضا (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف
 التصحيح فيما اذا سكر من الاشربة المتخذة من المحبوب والعسل والفتوى على انه
 اذا سكر من محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالنج لم يقع وعن الامام انه ان
 كان يعلم انه بنج حين شرب يقع والا اه وقد نقلنا في كتاب الطلاق (وقال

في أحكام العبيد مانصه) ولا يلحق ولدها مولاها لا بدعوته ولو أقر بوطئها اه
 (ثم قال) ودواؤه مريض على مولا بخلاف المحرور وزوجه اه ونقلناهما
 في النكاح ايضا وفي كتاب الطلاق (ثم قال) واعتاقه باطل ولو معلقا بما
 يملكه بعد عتقه اه (ثم قال) ووطء احدي الامتين يمان لا يمتنع المبهم بخلاف
 وطء احدي المرأتين لا يكون يمانا في الطلاق المبهم اه وقد نقلنا في كتاب
 الطلاق (ثم قال) وعتقه موقوف على اجازة مولا اه (وقال في بحث الاحكام
 الاربعة مانصه) الاقتصار كما اذا أنشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر جنة والانقلاب
 وهو انقلاب ما ليس بعتقة كذا اذا علق الطلاق أو العتاق بشرط فعند وجود
 الشرط يتقلب ما ليس بعتقة اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (وقال في
 أحكام الخنثى مانصه) وان قال لامرأته ان كان أول ولد تلدينه غلاما فانت طالق
 أو قال كذلك لامتة فانت حرة فولدت خنثى مشكلا لم تطلق ولا تعتق اه وقد
 نقلنا في كتاب الطلاق (ثم قال) ولا يدخل تحت قول المولى كل عبد لي حر
 أو كل أمة لي حرة الا اذا قلما فاعتق اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع
 الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقع عتق وطلاق علقا على ولادتها انثى به
 ولا يدخل تحت قوله كل أمة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في أحكام
 المحارم مانصه) واختص المحرم بالنسب بأحكام منها عتقه على قريبه لولا ملكه
 ولا يختص بالاصل والفرع اه (ثم قال) فابن العم الاخ من الرضاع لا يعتق
 ولا تحب نفقته اه وقد نقلناه في الطلاق (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام
 الى ان قال ومنها الوادعي الاصل ولد جارية ابنه يثبت نسبه والمجذأ اب الاب كالأب
 عند عدمه ولو حكم بعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يسمع
 الا بتصديق الاصل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح ايضا وفي كتاب
 الدعوى (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثنا عشر حكما تورث المال
 والولاء اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانصه) ويترتب عليها وجوب
 الغسل الى ان قال ووقوع العتق المعلق به اه (وقال في أحكام العقود مانصه)
 وجائز من أحد المجانين فقط الرهن الى ان قال والكتابة جائزة من جانب العبد
 لازمة من جانب السيد اه (ثم قال تكميل) الباطل والفاسد عندنا في
 العبادات مترادفان الى ان قال وأما الكتابة ففرقوا فيها بين الفاسد والباطل

فبعثت باداء العين في فاسدها كالكتابة على خمر أو خنزير ولا يعتق في باطلها
 كالكتابة على ميتة أو دم كما ذكره الزياتي اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه)
 وأما وقوع الطلاق والعتاق بها فقال في البرازية الكتابة من الصحيح والأخرس على
 ثلاثة أوجه إلى أن قال ولو كتب على شيء يستبين عليه عبده كذا أو امرأته كذا أن
 نوى صحح والا لا ولو كتب على الماء أو الهواء لم يقع شيء به وإن نوى اه وقد ذكرنا
 بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجع (وقال في بحث القول في الملك مانصه)
 الثمانية عشر الملك إما للعين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للنفعة فقط
 كالعبد الموصى ببنفته أبدا ورقبته للوارث إلى أن قال ولو أعتقه المالك نفذ ضمن
 قيمته يشترى بها خادم إلى أن قال ولم أر حكم كتابته من المالك وينبغي أن تكون
 كاعتاقه لا تصح إلا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز لانه
 عادم المنفعة للمالك اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول
 في الدين مانصه) فوائد الأولى ليس في الشرع دين لا يكون إلا حالا الرأس مال
 المسلم إلى أن قال وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالا ومؤجلا اه وقد نقلنا
 بقيته في كتاب المداينات (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه)
 الثامن ضمان سرية الاعتاق لا يمنعه لان الدين لا يمنع ديناً آخر اه (وقال
 في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها ضمان عتق العبد المشترك إذا أعتقه
 أحدهما وكان موسراً واختار الساسكت تضمينه فالاعتق القيمة يوم الاعتاق
 كما اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزياتي اه (وقال في بحث ثمن المثل
 مانصه) ومنها قيمة جارية الابن إذا أحبلها الأب وأدعاه وانظروا من كلامهم أن
 الاعتبار بقيمتها قبيل العلوق لقولهم أن الملك يثبت شرط الاستيلاء عندنا لا حكماً اه
 وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في بحث القول في مهر المثل مانصه) وفي الوطء
 بشبهة أن لم يقدر الملك سابقاً كما في أمه ابنه إذا أحبلها فلامهر عليه اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح وفي كتاب الحدود (ثم قال) بيان ما يتعد فيه المهر بتعدد
 الوطء وما لا يتعدد أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقسماً على عدد الوطئات
 تقديره ولا يتعدد كما لا يتعدد بوطء الأب جارية ابنه إذا لم تحبل وكذا بوطء السيد
 مكاتبته وفي النكاح الفاسد بوطء الابن جارية أبيه أو الزوج جارية امرأته
 وأفتى في ولد الصدر الشهيد بالتعدد في الجارية المشتركة اه وقد نقلناه في كتاب

النكاح (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) فائدتان من ملك
 التخيير ملك التعليق إلا الوكيل بالطلاق عليك التخيير ولا يملك التعليق ومن لا يملك
 التخيير لا يملك التعليق إلا إذا علقه بالملك أو سببه الثانية العبد والمكاتب لوقال كل
 مملوك أملكه فهو حر بعد عتق صح بخلاف الصبي وقسمه في الجامع للصدر سليمان
 من باب العين في ملك العبد والمكاتب اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق ونقلنا
 بعضه في كتاب الوكالة (وقال في بحث ما افترق فيه العتق والطلاق) يقع
 الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو أبغض المباحات إلى الله تعالى دون
 العتق ويكون بدعيًا في بعض الأحوال دون العتق اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (ثم قال ما افترق فيه العتق والوقف) العتق يقبل التعليق بخلاف
 الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف على معين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 (ثم قال ما افترق فيه المدبر وأم الولد ثلاثة عشر كما في فروق الكرايس) لا تضمن
 بالغصب وبالاعتاق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وتعتق من
 جميع المال وهو من الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قننة وهو النصف في رواية
 والثلاثان في أخرى والجميع في أخرى وعليها العدة إذا أعتقت أو مات السيد لا على
 المدبرة ولو استولدت أم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبها بالضمنان بخلاف المدبرة
 ويثبت نسب ولدها بالسكرت دون ولد المدبر ولا يملك المحربي بيعها وله بيعه
 ولا تسمى لدين المولى بعد موته بخلافه ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء المدبرة
 ولو استولدت جارية ولده صح ولو صغيراً ولو دبر عبده لا اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
 الغصب وكتاب البيوع وكتاب القضاء (وقال في بحث ما افترق فيه البيع
 الفاسد والصحيح) يصح اعتاق البائع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه
 في الصحيح ولو أمره المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح
 اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في أوخر الفرق والجمع مانصه)
 قاعدة المضاف إلى معرفة قيد العموم إلى أن قال ونخرج عن هذه القاعدة
 لو قال زوجتي طالق أو عبدي حر طلقت واحدة وعتق واحد والتعيين
 إليه ومقتضاها طلاق الكل وعتق الجميع اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (ثم قال) فائدة إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم إذا بطل
 المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح إلى أن قال ونخرج عنها ما ذكره في البيوع

الى ان قال وما ذكره في المكاتب لو أبرأه المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى
البديل مع ان الابراء متضمن للعتق وقد بطل المتضمن للرد ولم يبطل ما في ضمنه من
العتق اهـ (وقال في فن الغار ما نصه) العتق أى عتق عتق بلا عتاق وصار
مولا له كاله فقل حر في دخل دارنا مع عبده بلا امان والعبد مسلم عتق واستولى
على سيده ماله ويستل بوجه آخر أى رجل صار مملوكا لغيره وصار العبد حرا
أى زوجين مملوكين تولد منهما ولد حر فقل الزوج عتق تزوج بالاذن أمة
أبيه باذنه فالولد ملك للاب وهو حر لانه ابن ابنه أى رجل أعتق عبده وباعه
وجازا فقل اذا ارتد العبد بعد عتقه فبإيه سيده وباعه اهـ وقد نقلناه في كتاب
البيع (ثم قال) أى عتق عتقه على شرط ووجد ولم يعتق فقل اذا قال اذا
صليت ركعة فأنت حر فصلاهما ثم تكلم ولوصلى ركعتين عتق والركعة لابد من ضم
أخرى اليها لتكون جائزة وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أى رجل أقر
بعتق عبده ولم يعتق فقل اذا أسنده الى حال صباه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار
(ثم قال في فن الغار أيضا ما نصه) الكتابة أى والتدبير أى كتابة ينقضها غير
المتعاقدين فقل اذا كان المكاتب مديونا للغير ما نقضها أى مكاتب ومدير جاز
بيعه فقل اذا كاتبه أودبره حر في دار الحرب ثم أخرجه الى دار الاسلام أو يلحقا
بدار الحرب مرتدين فيأسرهما المولى اهـ المأذون أى عبد لا يثبت اذنه بالسكون
اذا رآه المولى يبيع ويشترى فقل عبد القاضي اهـ (وقال في فن الغار في بحث
البيع) أى رجل باع أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لغيره ان يتزوج حرة ففعل
فولدت ابنا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكاه المولى في
بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم
قال في فن الحمل) العاشر في الاعتاق وتوابعه الحملة للمشريكين في تدبير العبد
وكتابه لهما ان يوكلان يفعل ذلك بكامة واحدة الحملة في عتق العبد في المرض
بلا سعاية ان يبيعه من نفسه ويقبض البديل منه فان لم يكن للعبد مال دفع المولى
له ليقبض منه بحضرة الشهود واختلفو في صحة اقرار المولى بالقبض أعتقه ولم
يشهد حتى مرض فاذا أقر اعتبر من الثالث والحملة ان يقر بالعبد رجل ثم الرجل
يعتقه اذا أراد ان يطأ جارية ولا يمتنع بيعها ولو ولدت يبيعها لابنه الصغير ثم
يتزوجها فاذا ولدت فالاولاد احرار ولا تكون أم ولد اهـ (وقال في فن الحمل من

بحث الايمان مانصه) حلفته امرأته بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناويا
قريبة بعينها صحت نيته ولو نوى بالجارية السفينة صحت نيته اهـ وقد نقلناه في
كتاب الايمان (ثم قال) ان فعلت كذا فعبده حريته ثم يفعل ثم يسترده الحملة
في بيع مدير يعتق بموت سيده ان يقول اذا مت وأنت في ملكي فأنت حرة اهـ وقد
نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال في فن الحمل في بحث البيع والشراء) الحملة في بيع
جارية يعتقها المشتري ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشتراها عتقت واذا
أراد المشتري ان يخدمه زاد بعد موته فتكون مسدرة اهـ وقد نقلناه في كتاب
اليومع (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح مانصه) تزوج أمة
على ان كل ولد تله جرح النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني
يفسده الشرط لا الاول اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال في الفن المذكور
كتاب العتاق) لو أضافه الى فرجه عتق لآلى ذكره لان الاول يعبر به عن الكل
بخلاف الثاني ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب
لان الاول يوصف به دون الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو قال كل
عبد اشتريه فهو حر فاشترى فاسدا ثم صحى لا يعتق وفي النكاح تطلق لا انحلال
اليمين في الاولى بالفاسد بخلاف الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
أعتق أحد عبدي ثم قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار
فانه لا يتعين الاخر لان البيان واجب فيه ما كان تعيينا لقامه له اهـ وقد نقلناه في
كتاب الطلاق وفي كتاب الاقرار (وقال في الفن المذكور في بحث الطلاق مانصه)
يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالمتقين
بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلا
رضا بخلاف الثانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف أيضا
في الفن السادس في بحث الايمان مانصه) له عليه مائة فقال ان أخذت مائة منك
اليوم درهم مادون درهم فعبدى حر فغربت الشمس وقد قبض خمسين لا يحنث
ولو قال ان أخذت منها اليوم درهم مادون درهم يحنث والفرق ان شرط الحنث
في الاول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لان الهاء كناية عنها وفي الثاني
شرط قبض البعض وقد وجد عبده حر ان بعته بتسعة فباعه بعشرة لا يحنث
ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشترى بعشرة حنث والفرق ان البيع بتسعة لا يثبت

ما ثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة ثبت ما ثبتت الشراء بتسعة اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الايمان (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة مانصه) كتاب
 المكاتب الكتابة المحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم بيع المعدوم
 وانما يجوز مقررا بالشرايط التي منها الاجل بالنص أما الكتابة فاعتاق معلق
 على الأداء اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) كاتب عبده على قيمته فسدت
 ولو تزوج أمة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تفسد بالشرط والنكاح وانما
 لا اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) كاتبها واستثنى جملها فسدت بخلاف
 الوصية لانها تبرع فلا تنفذ الى المنازعة اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم
 قال) المكاتب اذا مات عن غير وفاء ولا ولد بطلت الكتابة بلا قضاء وقيل لا بد
 من القضاء بهجزه ولو عن وفاء لا تبطل ويعتق قبيل الموت والفرق انه اذا مات عن
 وفاء أمكن الاداء فيحصل كالاداء بخلاف ما اذا لم يترك شيئا لان الجز بطلها اهـ
 (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره على
 الطلاق والعتاق فطلق وقع ولو أكره على الاقرار بهما لا يقع اهـ وقد نقلناه في
 كتاب الطلاق وذكرنا الفرق بينهما ونقلناه ايضا في كتاب الاكراه (وقال المؤلف
 في كتاب الطلاق مانصه) النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بباطل
 وفي العتق باحراه (ثم قال) ولد الملاحنة لا يثبت في نسبه في جميع الاحكام من
 الشهادة والزكاة والقصاص والمنسأحة والعتق بملك القريب اهـ (ثم قال)
 الصبي لا يقع طلاقه الا اذا أسلمت فمرض عليه الاسلام بمزاقاني الى ان قال ويؤهل
 له كعتق قريبه اهـ (ثم قال) المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للمسال والمضاف
 ينعقد في الطلاق والعتاق والنذر فاذا قال أنت حر فسد ملك يبيعه اليوم وملكه
 اذا قال اذا جاء غدا اهـ (ثم قال) القول له اذا اختلف في وجود الشرط فيعلم يعلم
 من جهتها الا في مسائل الى ان قال وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خيرها وادعى
 انها اختارت بعد الجاس وهي فيه كما في الكافي اهـ (ثم قال) اذا علقه بما لا يعلم
 الامنها كخضها بالقول لها في خفيها واذا علق عتقه بما لا يعلم الامنه فاقول له على
 الاصح كقوله للعبدان احتملت فانت حرة قال احتملت وقع باخباره كما في المحيط
 وفرق بينهم في الخنانية بامكان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج من
 الرحم اهـ (ثم قال وفي الايضاح قبيل الايمان مانصه) استثناء الكل من الكل

باطل الى ان قال وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلاما مي حران سالم وبزيع
 الا بزيغاصح الاستثناء لانه فصل على سيدل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر
 وقد ذكرهما جلة فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حروبزيع حرا لا بزيغ لانه
 أفرد كلا منهما بالذكر فكان هذا الاستثناء لكل ما تكلم به فلا يصح اهـ (وقال
 في كتاب الايمان مانصه) عين الغلام واخذة فيها الا في ثلاث الطلاق والعتاق
 والنذر اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلف لا يحلف حنث بالعتاق
 الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب أو يعلق بمجسي الشهر في ذوات الاشهر
 أو بالتطابق أو يقول ان أدبت الى كذا فانت حرة وان عجزت فانت رقيق اهـ وقد
 نقلنا بيقينه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الحدود مانصه) علق عتق عبده على
 رثاه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكل عتق واختلعه وان كون
 العبد قاذفا كما في قضاء الولو الجمية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
 في الفن الثاني من أول كتاب البيوع في بحث أحكام الحمل مانصه) هو تابع لأمه
 في أحكام العتق والتدبير المطلق لا المقيّد كما في الظهيرية والاستيلاد والكتابة
 والمحربة الاصلية والرق والملك بسائر أسبابه وحق المالك القديم يسرى اليه
 وحق الاسترداد في البيع الفاسد وفي الدين فيبيع مع أمه لادين اهـ (ثم قال) وفي
 فتح القدير بعد ما عتق الحمل لا يجوز بيع الام وتجزه بغيرها ولا تجوز هبتها بعد تدبير
 الحمل على الاصح كذا في المبسوط اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ولا يفرد
 بمحكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدي عشرة يفرد فيها
 في الاعتاق والتدبير الخ اهـ (ثم قال) ولا فرق في كون الجنين تبع لأمه بين بني
 آدم والحيوانات فالولد منها صاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا في كراهية البرازية
 اهـ وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) ويثبت نسبه اهـ قال الشارح أي
 الحمل من ذى الفراش أو السيد اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال ايضا في
 كتاب البيوع في بحث العبرة للمعنى لا الالفاظ مانصه) ولو قال أعتق عبدك عني
 بألف كان يبع للمعنى لكن ضمنى اقتضاء فلا تراعى شروطه وانما تراعى شروط
 المقتضى فلا بد ان يكون الأمر أهلا للاعتاق ولا يفسد بألف ورطل من خمر اهـ
 (ثم قال) ولو قال لعبده ان أدبت الى ألفا فانت حرة كان اذنا له في التجارة وتعلق
 عتقه بالاداء نظرا للمعنى لا كتابة فاسدة اهـ وقد نقلناه في الاذن والجحر (ثم قال)

ولو قال لعبد بعت نفسك منك بألف كان اعتقا على مال نظر المعنى اه (ثم قال)
 وخرج عن هذا الاصل مسائل الى ان قال ولا يقع العتق بالفاظ الطلاق وان نوى
 والطلاق والعتاق يراعى فيهما الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبد ان أدبت الى
 كذا في كس أبض فاداه في كس أحر لم يعتق ولو وكنه بطلاق زوجته مغبزا
 فعاقه على كائن لم تطلق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) تكرار الايجاب
 يبطل الاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه (ثم قال) المحقوق
 المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال وخرج عنها حق القصاص وملك
 النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب الجنائيات (ثم قال) للبائع حق حبس المبيع
 لاثمن الحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من مولاه اه (ثم قال)
 اذا قبض المشتري المبيع بلاذن البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف نقض تصرفه
 الا في التدبير والاعتاق والاستيلاء له ابطال الكتابة كما في البرازية اه (ثم
 قال) المستأمن يبيع مدبره ومكاتبه دون أم ولده اه (وقال في كتاب الكفالة
 ما نصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العبد
 بمال ثم تكفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل
 وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخيانة اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي
 كتاب الصلح (وقال في كتاب القضاء ما نصه) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا
 يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى
 أحد فيه بعده في المحرقة الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كما في الفتاوى
 الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وفي شرح الدرر والغرر
 لما اخبر وفي باب الاستحقاق والحكم بالمحرقة الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع
 دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المورث فمعلي
 الكافة من التار يخ لا قبله يعني اذا قال زيد لكرانك عدي ملكك منذ
 خمسة أعوام فقال بكرانك كنت عبد بشركم ملكي منذ ستة أعوام فاعتقني وبرهن
 عليه اندفعت دعوى زيد ثم قال بكرانك عدي ملكك منذ ستة أعوام
 وانت ملكي الا ان برهن عليه تقبل ويقعج الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمره
 يدل عليه ان قاضيان قال في أول البيوع من شرح الزيادات مسائل الباب على

قصة من أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء
 على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المورث وهو قضاء على كافة
 الناس من وقت التار يخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر ملك فان
 الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة اه وهما نافذة أخرى هي انه لا فرق
 في كونه على الكافة بين ان يكون بينة أو بقوله أنا حاذم يسبق منه اقرار
 بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) واذا
 اختلف المتبايعان تحالفا وتفاضا الا في مسألة ما اذا كان المبيع عبدا فخلف كل
 بعته على صدق دعواه فلا تحالف ولا فسخ ويلزم البيع ولا يعتق واليمين على
 المشتري كما في الواقعات اه (وقال في كتاب القضاء أيضا ما نصه) اختلاف
 الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال
 السادسة شهدانه أعتقه بالعربية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق
 والاصح القبول فيهما اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الشهادة اذا بطلت
 في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرية الا اذا كان عبدين مسلم
 ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني فقط كما في
 العتاق منها اه (ثم قال) من سعى في نقض ما تم من جهته فسد عليه مردود
 عليه الا في موضعين الى ان قال وهب جارية واسمها الموهوب له ثم ادعى
 الواهب انه كان دبرها أو استولدها وبرهن تقبل ويسترد لها والعقر كذا في بيوع
 الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقلا عن المشايخ التناقض لا يضر في المحرقة
 وفروعها اه وظاهره ان البائع اذا ادعى التدبير والاستيلاء تسمع فالحكمة
 في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية سوى بين دعوى البائع التدبير
 والاعتاق وذكر خلافا فيهما وزدت عليهما مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان
 أعتقه الى ان قال الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه اه وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 الى ان قال أو بجهة يبيع نصيب الساكت من قن حرره أحدهما اه وقد نقلناه
 في كتاب البيع (ثم قال) أو يبيع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح
 اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) أو بالقرعة في معتق البعض اه (ثم
 قال) تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعتق الامة وحريتها

الاصلية اه (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعتق الامة الى ان قال وفي تدبير الامة الى ان قال ولا تقبل في عتق العبد بدون دعواه عنده خلافا لهما واختلافوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتدلا اه (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف الى ان قال وحرية الامة وتدبيرها اه (ثم قال) وعلى هذا لا تجمع المدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها فالمدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القنية فصارت أربعة عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى مولاه نسبه اه (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أقر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته فصواعليه في المحذور وطلاق الزوجة وعتق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة اه (ثم قال في كتاب القضاء ايضا) ولا يحال بين المولى وعنده قيل ثبوت عتقه الا في ثلاث مذكورة في منية المفتي اه (ثم قال) الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الاولى اذا شهد بحريته الاصلية وأمه حية تقبل لا بعد موتها الثانية شهدا بأنه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع العبد ردهما في آخر العمادية والاولى مفرعة على الضيف فان الصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية كما قدمناه ولا تجمع دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسألة من باب التحالف من المحيط باع عبدا ثم ادعى على المشتري الشراء أو الاعتاق وكان في يده البائع تسع فيهما وان كان في يده المشتري تسع في الشراء فقط ولا يشترط لصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه ولا اسم أب أمه تجوز أن يكون حرا الاصل وأمه رقيقة صرح به في آخر العمادية وجامع الفصولين وكذلك في الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى القنية القضاء بعد صدوره صحيحا لا يبطل بابطال أحد الا اذا أقر المقتضى له يبطلانه فإنه يبطل الا في المقتضى بحريته اه (ثم قال فيه ايضا) القضاء بالحرية قضاء على الكافة الا اذا قضى بعتق من ملكه مؤرخ فإنه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ فلا تسع فيه دعوى ملك بعده وتسع قبله لما ذكره من الاخر وفي الدرر والغرر اه (وقال فيه ايضا) الجهالة في المنكحة تمتع المحبة الى ان قال وفي الطلاق والعتاق لا وعليه البيان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب

الاقرار مانصه) المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب وولاء العتاقة كما في شرح المجمع معللا بأنها لا تختمل النقص (ثم قال) والرق اه (ثم قال) الاستبصار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين الا اذا استأجر المولى عبده من نفسه لم يكن اقرارا بحريته كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال فيه ايضا) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالموصى والمولى اه (وقال فيه ايضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان قال وخرج عن هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخلاصة بجمعهما ان القاضي اذا قضى باستصحاب المحال لا يكون تكذيبا له الاولي ان المشتري لو أقر أن البائع أعتق العبد قبل البيع وكذبه البائع فقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق عليه اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) وعلى هذا لو أقر بحرية عبده ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن الخ فراجع اه (ثم قال) وكذا لو طلق أو أعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان أسند الى حال المجنون فان كان معه ودا قبل والا لا اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان فصدقه المقر له صح وصار عبده ان كان قبل تأكد حريته بالقضاء اما بعد قضاء القاضي عليه بحد كامل أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق فأحكامه بعده في الجنائيات والمحدود أحكام العبد وتسامه في شرح المنظومة وفي القنية يصدق الا في خمسة زوجته ومكاتبته ومديره وأم ولده ومولى عتقه أقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا بيهان كذا في البرازية وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فإنه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تعديه كما في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فإنه لا تسع دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا بيهانه كما في البرازية لما قدمنا أن القضاء بالنسب مما يتعدى الخ اه وقد نقلنا بقيمته في كتاب الدعوى (وقال في كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فإنه يرجع بقيمته كالقصاص والعتق والنكاح والمخاع اه (وقال في كتاب الاكراه) يسع المكره بخالف البيع الفاسد في أربع يجوز بالاجازة بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض والتمن والممن امانة في يده المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد

وقد قلناه في كتاب البيع (ثم قال فيه أيضا) اكره على الاعتاق فله تضمين المكره
الا اذا اكره على شراء من يعتق عليه باليمين أو بالعقابة اه (ثم قال فيه أيضا)
اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابه واجارة الا التدبير
والاستيلاء والاعتاق اه وقد قلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب
الوصايا) اذا أبرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب به فمده لم يصح والاصح وضمن الا في
مسئله لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كافي الخانية والمتولى
على الوقف كالوصي كافي جامع الفصولين اه وقد قلناه في كتاب الوقف (وقال
فيه أيضا) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعيته فلو اعتق عبده فيه
فقتل مولا خطأ فعليه قيمتان يسمي فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية ولا
وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول بجنائته كالمكاتب
اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كافي شهادات الصغرى والمدير بعد
موت مولا كالمعتق في زمان المرض فلو قتل في زمان سعيته خطأ كان عليه الاقل
وعندهما الدية على عاقلته وهي من جنسايات المجمع وصرح ايضا في الكتاب
قبل القسامة بأن المدير في زمن سعيته كالمكاتب عنده وحرم ديون عندهما
وكذا الوفاة وترك مديرا لماله غيره فقتل هذا المدير خطأ فعليه ان يسمي
في قيمته لولي القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس
للمدبرة تزويج نفسها من سعايتها لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما لها
ذلك لانها حرة وقد أفتيت به اه وقد قلناه في كتاب الجنسايات ونقلنا بعضه
في كتاب النكاح اه (ثم قال في كتاب الوصايا أيضا) الوصي اذا أبرأ عما وجب
بعقده صح ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب
اه وقد قلناه في الوكالة (وقال في كتاب الفرائض مانصه) وذكر الزبلي
في آخر كتاب الولاء ان بنت المعتق ترث المعتق في زمانها وكذا ما فضل
بعد فرض أحد الزوجين برد عليه وكذا المال يكون للبنت رضا عا وعزاء
الى النهاية بناء على انه ليس في زمانها بيت مال لانهم لا يضعونه موضعه (وقال
فيه أيضا) واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جزء من أجزاء حياة
المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وفائدة الخلاف فيما قال الوارث بحرية مورثه
ان مات مولا فانت حرة فعلى الاول تعتق لا على الثاني كذا في اليتيمة اه (ثم قال)

الحمد كالأب الا في احدى عشرة مسألة الى ان قال ولو اعتق الأب جروا لابنه الى
مواليه دون الحمد اه قال صاحب الاشياء

(كتاب الايمان أي والنذور)*

المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في الجزاء كافي ايمان الظهيرية يمين
اللغو لا مؤاخذه فيها الا في ثلاث الطلاق والعقاق والنذر كذا في الخلاصة اه
وقد قلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) لا يجوز تعميم المشترك الا في
اليمين حلف لا يكلم مولا وله اعلون واسفلون فايهم كالم حنت كافي المبسوط
وبطلت الوصية للمولى والمحال هذه اه وقد قلناه في كتاب الوصية (ثم قال) ولو وقف
عليهم كذلك فهي للفقراء اه وقد قلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يكون المجمع
لواحد الا في مسائل وقف على أولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف على
أقاربه المقيمين في بلد كذا فلم يبق منهم الا واحد كافي العمدة اه وقد قلناه في كتاب
الوقف (ثم قال) حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة
ارغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كافي الوقفات حلف لا يكلم الفقراء
أو المساكين أو الرجال حنت بواحد بخلاف رجلا حلف لا يركب دواب
فلان أو لا يلبس ثيابه أو لا يكلم عبده ففعل بثلاثة حنت لا يكلم زوجات فلان
وأصدقائه واخوته لا يحنت الا بالكل والاطعمة والنساء والقياب مما يحنت فيه
بفعل البعض كافي الوقفات اه وقد قلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يحنت
المخالف بفعل بعض المخالف عليه الا في مسائل حلف لا يأكل هذا الطعام
ولا يمكن أكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا وفلانا ويا احدهما كلام
هو لا القوم أو كلام أهل بغداد على حرام فكلم واحد الكل من الوقفات
الصغيرة امرأة فيحنت بها في قوله اذا تزوجت امرأة الا في مسألة لا يشتري امرأة
لم يحنت بالصغيرة الايمان مبنية على اللفاظ لا على الاغراض فلو حلف ليغدينه
اليوم بألف فاشترى رغيفا بألف وغذاه به بر ولو حلف ليعتقن مملوكا اليوم بألف
فاشترى مملوكا بألف لا يساويه فافاءه بر الا في مسائل حلف لا يشتريه بعشرة
حنت بأحد عشر ولو حلف البائع لم يحنت به لان مراد المشتري مطلقة ومراد
البائع مفردة ولو اشترى أو باع بتسعة لم يحنت لان المشتري مستنقص والبائع

وان كان مستزيدا لكان لا يحنث بالغرض بلا مسمى وتسامحه في الجماع في باب المساومة حالف لا يحنث بالمتعاقب الا في مسائل أن يعاقب بأفعال القلوب أو يعاقب بمجيئ الشهر في ذوات الاشهر أو بالتطليق أو يقول ان أدبت الى كذا فانت حروان يحنث فانت رقيق أو ان حضت حيضة أو عشرين حيضة أو طلوع الشمس كما في الجماع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق والعتق (ثم قال) الحالف على عقد لا يحنث الا بالاحجاب والقبول الا في تسع فانه يحنث بالاحجاب وحده الهبة والوصية والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاعارة والقرض والكفالة ان تزوجت النساء أو اشترى العبيد أو كلى الناس أو بنى آدم أو أكلت الطعام أو طعما أو شربت الشراب أو شربا يحنث بواحد للجنس ولو قال نساء أو عبيدا في ثلاثة للجمع ولو نوى الجنس في الكل صدق للحقيقة المتعلق بتأخر والمضاف يقارن فلو قال لا حنثية أنت طالق قبل ان أتزوجك بشهر أو طالق لا ينعقد ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق قبل ذلك بشهر فتزوجهما قبل شهر لا تطلق وبعد تطلق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) النية انما تعمل في المفظوظ وهي مسألة ان أكلت ونوى طعاما دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المتنوع اه وفيما اذا حالف لا يتزوج ونوى حبشية أو عربية المعروف لا يدخل تحت المنكر قال اذا دخل داري هذه أحد أو كلهم غلامي هذا أو ابني هذا أو أضاف الى غيره لا يدخل المالك لتعريفه بخلاف النسبة ولو لم يضاف يدخل لتكثيره الا في الاجزاء كالمسد والراس وان لم يضاف للاتصال الفعل يتم بغاءه مرة وبجعله أخرى قال ان شتمته في المسجد أو رميت اليه فشرط حنثه ~~صكون~~ النساء فيه وان ضربته أو جرحته أو قتله أو رميته كونه المحل فيه الشرط متى اعترض على الشرط يقدم المؤخر المعلق بشرطين ينزل عند آخرهما أو بأحدهما عند الاول والمضاف بالعكس مقابلة الجمع بالجمع يتقسم وبالمفرد لا وصف الشرط كالشرط الخبر للصدق وغيره الا ان يصله بالباء وكذا الكتابة والعلم والبشارة على الصدق في النظرية وتجعل شرط التعذر صفة المال كية تزول بزوال ملكه وكونه مشترى بالاول اسم مفرد سابق والوسط فرد بين عددين متساويين والا تفرد لاحق أو في النفي تعم وفي الاثبات تخص والوصف المعتاد معتبر في الغائب لا في المعين اضافة ما يعتد الى زمن الاستغراقه بخلاف غيره الوقت الموصوف معرف لا شرط والله

سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الإيمان (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) ولا يصح اقتداء بامام الابنية وتصح الامامة بدونها ولو حلف لا يؤم أحدا فاقتهدي به انسان صح الاقتداء ولا يحنث خلافا للكرخي وأبي حفص الكبير كما في البنية الا اذا صلى خلفه نساء فان اقتداء من به بانية لا امامة غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعة والعبدان وصحح قال في الخسائية يحنث قضاء لادبانه الا اذا شهد قبل الشروع فلا يحنث قضاء وكذا الوأم الناس هذا الحالف في الجمعة صححت وحنث قضاء ولا يحنث أصلا اذا أمهم في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة ولو حلف ان لا يؤم فلانا فأم الناس ناويا ان لا يؤمه ويؤم غيره فاقتهدي به فلان حنث وان لم يعلم به اه وتقدم بقيقته في كتاب الصلاة (ثم قال) وأما اليمين بالله سبحانه وتعالى فلا يتوقف عليها فاقتهدي اذا حلف عامدا أو ساهيا أو مخطئا أو مكرها وكذا اذا فعل المحلوف عليه ~~صكون~~ كذلك وأمانة تخصيص العام في اليمين فقبوله ديانة اتفاقا وقضاء عند الخصاف والفتوى على قوله ان كان الحالف مظلوما كذلك اختلافوا هل الاعتبار لنية الحالف أو لنية المستحلف والفتوى على اعتبار نية الحالف ان كان مظلوما لان كان ظاهرا كما في الولو الجية والخلاصة اه (ثم قال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في التاسع في محلها مانصه) أي النية محلها القلب في كل موضع وهنا أصلان الاول لا يكفي التلفظ باللسان دونه الى ان قال ومن فروع هذا الاصل أنه لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر بما في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد اعتقدت للكفارة أو قصد الحالف على شيء فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى وأما في الطلاق والعتاق فيقع قضاء لادبانه اه وقد حكى في البسيط أن بعض الوعاظ طالب من الحاضرين شيئا فلم يعطوه فقال متعجرا منهم طلقتمكم ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فأفتى امام الحرمين بوقوع الطلاق الى ان قال والاولى تخريجها على مسألة اليمين لو حلف لا يكلم زيد افسلم على جماعة هو فيهم قالوا حنث وان فواهم دونه دين ديانة لا قضاء اه فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان زيدا فيهم أولا اه (ثم قال) وفي الكفر كل مملوك لي حرعتك عبيده القن وأمهاات الاولاد ومبروه وفي شرحه للزباني ولو قال أردت به الرجال

دون النساء دين وكذا النوى غير المدبر ولو قال نويت السود دون البيض أو عكسه لا يدين لان الاول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا يعمل فيه نية التخصيص ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين وفي السكتان ليست أو أكلت أو شربت ونوى معين لم يصدق أصلاً ولو زاد ثوباً أو طعاماً أو شراباً دين وفي المحيط لو نوى جميع الأطعمة في لا يأكل طعاماً وجميع مياه العالم في لا يشرب شراباً يصدق قضاء اه وفي الكشف الكبير يصدق ديانة لا قضاء وقيل قضاء أيضاً اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال في الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانسه) وخرج عن الاصل مسائل منها النذر لا يكفي في ايجابه النية بل لا بد من التلفظ به صرحوا به في باب الاعتكاف اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام مانسه) ولم تصح الكفارة من كافر فلا تنعقد عنده انهم لا ايمان لهم وقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم أى الصورية اه (ثم قال قاعدة في الايمان) تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاص تصح قضاء أيضاً ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا المصحح في ظاهر المذهب خلافاً للخصاص وكذا من غصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم عامة نوى خاصاً وما قاله الخصاص مخلص من حلفه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب حتى وقع في يد الغلبة وأخذ بقول الخصاص فلا بأس به كذا في الولوالجية ولو قال كل مملوك املكه فهو حر وقال عنيت به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت السود دون البيض أو بالعموم لم يصدق ديانة أيضاً كقوله نويت النساء دون الرجال والفرق بيناه في الشرح من اليمين في الطلاق والعتاق وأما تعميم الخاص بالنية فلم أره الى الآن (قاعدة فيها أيضاً) اليمين على نية المخالف ان كان مظلوماً وعلى نية المستخفاف ان كان ظالماً كما في الخلاصة (قاعدة فيها أيضاً) الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلما غتاظ من انسان حلف ان لا يشتري له شيئاً بفلس فاشترى له بمائة درهم لم يحنث ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه بأحد عشر أو بثمانية لم يحنث مع ان غرضه الزيادة لكن لا حنث باللفظ ولو حلف لا يشتريه بعشرة فاشتراه بأحد عشر حنث وتمامه في تلخيص الجامع وشرحه للفارسي اه (وقال في آخر القواعد الثانية مانسه) خاتمة تجرى قاعدة الامور عاصدها في علم العربية أيضاً فاول

ما اعتدوا ذلك في الكلام فقال سيديويه والجمهور باشتراط القصد فيه فلا يسمى كلاماً ما نطق به النائم والساهى وما يحكيه الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم فلم يشترط وسعى كل ذلك كلاماً واختاره أبو حيان وفرع على ذلك من الفقه ما اذا حلف لا يكلمه فكلمه نائماً بحيث يسمع فانه يحنث وفي بعض روايات المبسوط شرط ان يوقفه وعليه مشايخنا لانه اذا لم ينتبه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته كذا في الهداية فالحاصل انه قد اختلف التصحیح فيها كما بيناه في الشرح ولم أر الا ان حكم ما اذا كلمه مغشى عليه أو مجنوناً أو سكران اه (وقال في قاعدة ما ثبت ييقن لا يرتفع الا ييقن مثله مانسه) وهذا فروع لم أرها الا ان قال الخامس شك في المنذور هل هو صلاة أو صيام أو عتق أو صدقة وينبغي ان يلزمه كفارة يمين اخذ من قولهم لو قال لله على تذر فاعليه كفارة يمين لان الشك في المنذور كعدم تسميته السادس شك هل حلف بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعتق ثم رأيت المسئلة في البرازية قبيل الايمان حلف ونسى انه بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعتاق خلفه باطل اه وفي التهمة اذا كان يعرف انه حلف معلقاً بالشرط ويعرف الشرط وهو دخول الدار ونحوه الا انه لا يدري انه كان بالله سبحانه وتعالى أم كان بالطلاق فلو وجد الشرط ما يجب عليه قال يحمل على اليمين بالله تعالى ان كان المخالف مسلماً قيل له قال اعلم ان على ايماننا كثيرة غير اني لا أعرف عددها ماذا يصنع قال يحمل على الاقل حكماً وأما الاحتياط فلانهاية اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانسه) ومنها حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يؤجر أو لا يستأجر أو لا يصالح عن مال أو لا يقاسم أو لا يتخاصم أو لا يضرب ولده لم يحنث الا بالباشرة ولا يحنث بالتوكيل لانها الحقيقة وهو مجاز الا ان يكون مثله لا يباشر ذلك بالفعل كالقاضي والامير فحنث بهما وان كان يباشره مرة ويوكل فيه أخرى فانه يعتبر الا غالب قال في السكتان بعده وما يحنث به من النكاح والطلاق والخلع والعتق والسكينة والصالح عن دم العمد والدية والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والايديع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والنفقة والحسوة والحمل اه والافعال والعقود في الايمان هل تختص بالصحيح أو تتناول الفاسد فقالوا الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد والتوكيل بالنكاح لا يتناوله

واليمين على النكاح ان كانت على الماضي تناولته وان كانت على المستقبل لا واليمين على الصلاة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كافي الظهيرة وكذا على البيع كافي المحيط ولو حلف لا يصلي اليوم لا يتقيد بالصحيح قياسا ويتقيد به استحسانا ومثله لا يتزوج اليوم كافي المحيط اهـ (ثم قال) ومنها حلف لا يأكل من هذه الشاة حنت بلحمها لانه الحقيقة دون لبها ونتاجها بخلاف ما اذا حلف لا يأكل من هذه النخلة يحنت بثمرها وطلعها لا بما اتصل به صنعة حادثة كالديس وان لم يكن لها ثمر حنت بما كلفه مما اشتراه بثمنها ومنها حلف لا يأكل من هذه الخنطة فانه يحنت بأكل عينها لا مكان ولا يحنت بأكل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة حنت بالكرع لانه الحقيقة ولا يحنت بالشرب بيده أو باناء بخلاف من ماء دجلة اهـ (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) وتضمن علينا الاصل المذكور بالاستئمان على أبنائه لدخول الحفدة وعن حلف لا يضع قدمه في دار فريد يحنت بالدخول مطلقا وعن أضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقد قدم ليلا عتق وعن لا يسكن دار زيد عتقت النسبة الملك وغيره وبأن أبا حنيفة ومحمد اقالا فيمن قال لله على صوم رجبنا واليمين انه نذروا يمين وأجيب بأن الامان محقق الدم المحتاط فيه فانتهى الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ورضع القدم مجاز عن المدخول فهم واليوم اذا قرن بفعل لا يمتدكان لمطلق الوقت كقوله تعالى ومن يؤم يومئذ بربه وللنهار اذا امتد لكونه معيارا والقدوم غير ممتد فاعتبر مطلق الوقت واضافة الدار نسبة للسكنى وهي عامة والنذر مستفاد من الصيغة واليمين من المودع فان ايجاب المباح يمين كتحريمه بالنص ومع الاختلاف لا جمع كذا في البدائع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي صلاة فانه لا يحنت الا بركعتين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحنت حتى يقيد بها بسجدة لانه يكون آتيا بجميع الاركان وهل يحنت بوضع الجبهة أو بالرفع قولان هنا من غير ترجيح ويذهب ترجيح الثاني كما رجحوه في الصلاة ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنت الا بالاربع ولو حلف لا يصلي جماعة لم يحنت بأدراك ركعة واختلف فيما اذا أدرك الاكثر اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ومن التخفيف جواز العقود الى ان قال ومنه مشروعية الكفارة في الظهار واليمين تيسيرا على المكافين وكذا التخيير في كفارة اليمين لتكررها بخلاف بقية الكفارات لندرة وقوعها ومشروعية

التخيير في نذر معلق بشرط لا يراد كونه بين كفارة اليمين والوفاء بالمنذور على ما عليه الفتوى واليه رجع الامام قبل موته بسبعة أيام اهـ (وقال ما أبيع للضرورة يتقدر بقدرها) ولذا قال في أيمان الظهيرة ان اليمين الكاذبة لا تباح للضرورة وانما يباح التعريض اهـ يعني لا ندفاعها أي الضرورة بالتعريض اهـ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ الناذر والموصى والمخالف وكذا الاقارب تبني عليه أي العرف الا فيما يذكر وسيأتي في مسائل الايمان اهـ * (ثم قال فصل في تعارض العرف مع الشرع) * فاذا تعارض اقدم عرف الاستعمال خصوصاً في الايمان فاذا حلف لا يجلس على الفراش أو على البساط أو لا يستضيء بالسراج لم يحنت بجلسه على الارض ولا بالاستضاءة بالشمس وانما ساء الله سبحانه وتعالى فراشا وبساطا والشمس سراجا ولو حلف لا يأكل لحم الخنزير لم يحنت بأكل لحم السمك وانما ساء الله سبحانه وتعالى لحم السمك في القرآن ولو حلف لا يركب دابة فركب كافر لم يحنت وان ساء الله عز وجل دابة ولو حلف لا يجلس تحت سقف فجلس تحت السماء لا يحنت وان ساء الله تعالى سقفا الا في مسائل فيقدم الشرع على العرف الا في لو حلف لا يصلي لم يحنت بصلاة التجرأة كافي عامة الكتب الثانية لو حلف لا يصوم لم يحنت بمطلق الامساك وانما يحنت بصوم ساعة بعد العجربة من أهله الثالثة حلف لا ينكح فلانة يحنت بالعقد لانه النكاح الشائع شرعا لا بالوطء كافي كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه لاوطء اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الرابعة لو قال لها ان رأيت الهلال فأنت طالق فعلمت به من غير رؤية يذهب ان يقع لكون الشارع استعمال الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته اهـ (ثم قال) وهنا فرعان مخترجان لم أرهما الا من صريحا أحدهما حلف لا يأكل لحم الخنزير لا يحنت بأكل الميتة الثاني حلف لا يطأ لا يحنت بوطء الدبر اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وأما لو حلف لا يشرب ماء فشرب ماء مخلوطا بغيره فالعبرة للغالب كما صرحوا به في الرضاع * (فصل في تعارض العرف مع اللغة) * صرح الزياحي وغيره بأن الايمان مبنية على العرف لا على الحقائق اللغوية وعليها فروع منها لو حلف لا يأكل الخنزير حنت بما يعتاده أهل بلده ففي القاهرة لا يحنت الا بخنزير البر وفي طبرستان ينصرف الى خبز الارز وفي زبيد الى خبز الذرة والدخن ولو أكل

المخالف خلاف ما عندهم من الخبز لم يحنث ولا يحنث بأكل القطائف الابانة
ومنها الشواء والطبخ على اللحم فلا يحنث بالبساذنجان والمجزر المشوي ولا يحنث
بالمزورة في الطبخ ولا بالارز المطبوخ بالسمن بخلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلية
بابسة ومنها الرأس ما يساع في مصرفه فلا يحنث الا برأس الغنم ومنها حلف
لا يدخل بيتا فدخل بيعة أو كنيسة أو بيت نار أو الكعبة لم يحنث (تنبيه) خرج
عن بناء الايمان على العرف مسائل الاولى حلف لا يأكل مخا حنث بأكل لحم
المخزير والادعى على ما في الكنز ولكن الفتوى على خلافه وجواب الزياي
بأنه عرف على فلا يصح مقيد بخلاف العرف اللفظي فقد رده في فتح القدير وقولهم
في الاصول الحقيقة تترك بدلالة العادة اذ ليس العادة الاعرفا عمليا اه الثانية
حلف لا يركب حيوانا حنث بالركوب على انسان لتناول اللفظ والعرف العملي
وهو انه لا يركب عادة فلا يصح مقيد اذ كره الزياي بخلاف لا يركب دابة كما قدمناه
وقد استقر على ما هو عليه وقد علمت رده اسكن لم يجب ابن الهمام عن هذا الفرع
الثالثة لو حلف لا يهدم بيتا حنث بهدم بيت العنكبوت بخلاف لا يدخل بيتا وقرق
الزياي بينهما ما كان العمل بحقيقة في الهدم بخلاف الدخول ولو صح هذا المسلك
لم يصح بناء الايمان على العرف الا عند تعذر العمل بحقيقته الاغوية الرابعة
حلف لا يأكل تمحا حنث بأكل الكبش والكرش على ما في الكنز مع انه لا يسمى
مجا عرفا ولذا قال في المحيط انه انما يحنث على عادة اهل الكوفة وأما في عرفنا فلا
يحنث لانه لا يعد مجحا اه وهو حسن جدا ومن هنا وأمثاله علم ان المجي يعتبر
عرفه قطعا ومن هنا قال الزياي في قول الكنز والواقف على السطع داخل ان
المختار ان لا يحنث في البحر لانه لا يسمى داخل عندهم اه (ثم قال) في المبحث
الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر ولذا
قالوا لا عبرة بالعرف الطارئ فاذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق
فيبقى على محومه ولا يخصه العرف وفي آخر المرسوم اذا أراد الرجل أن يغيب
خلفته امرأته فقال كل جارية اشتريها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عملت
نيتة ولا يقع عليه العتق قال الله سبحانه وتعالى وله الجوار المنشأت في البحر
كالاعلام والمراد السفن فاذا أراد ذلك عملت نيتة لانه ظاهر في هذا الاستحلاف
ونية المعلوم فيما يحلف عليه معتبرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)

وكذا قالوا في الايمان لو حلفه والى بلدة لم يعلمه بكل داعر دخل البلدة بطالت اليمين
بعزل الوالى فلا يحنث اذا لم يعلم الوالى الثاني ولم أر الا أن حكم ما اذا حلف متى رأى
منكر ارفعه الى القاضي هل يتعين القاضي حالة اليمين اه (قال في القاعدة
التاسعة اعمال الكلام اولى من اهماله متى أمكن فان لم يمكن أهمل) ولذا اتفق
أصحابنا في الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه يصار الى الجواز فلو حلف
لا يأكل من هذه النخلة أو من هذا الدقيق حنث في الاول بأكل ما يخرج منها
وبعضها ان باع واشترى به ما كولا وفي الثاني بما يتخذ منه كالخبز ولوا كل عين
الشجرة أو الدقيق لم يحنث على الصحيح والله محبور شرطا أو عرفا كما تعذر اه (ثم قال
في تنبيهه يدخل في هذه القاعدة قولهم التأسيس خير من التأكيد فاذا دار اللفظ
بينهما تعين المحل على التأسيس مانصه) وفي الخلاصة اذا حلف على أمر لا يفعله ثم
حلف في ذلك المجاس أو في مجاس آخر أن لا يفعله أبدا ثم فعله ان نوى عينا
أو التشديد أو لم ينو فعله كفارة يمينين وان نوى بالثاني الاول فعليه كفارة واحدة
وفي التجريد عن أي حنيفة رحمه الله تعالى اذا حلف بأيمان فعليه لكل يمين
كفارة يمين والمجاس والمجاس فيه سواء ولو قال عنيث بالثاني الاول لم يستقم ذلك
في اليمين بالله تعالى ولو حلف بحجة أو عمرة يستقيم وفي الاصل أيضا لو قال هو
يهودي هو نصراني ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو
نصراني ان فعل كذا فهو يمينان وفي النوازل رجل قال لا تسروا الله لا كلمة
يوما والله لا كلمة شهر والله لا كلمة سنة ان كلمة بعد ساعة فعليه كفارة ثلاثة
أيمان وان كلمة بعد الغد فعليه يمينان وان كلمة بعد شهر فعليه يمين واحدة وان كلمة
بعد سنة فلا شيء عليه اه ما في الخلاصة اه (قال في القاعدة الحادية عشر
السؤال معاد في الجواب مانصه) قال البرازي في فتاواه من آخر الو كالة وعن الثاني
لو قال امرأة زيد طالق رعبده حرو عليه المشي الى بيت الله المحرام ان دخل هذه
الدار فقال زيد نعم كان حالفا بكاه لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال ولو قال
أجرت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال أجرت ذلك على ان دخلت الدار
أو الزمت نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الخ اه وقد نقلنا
ذلك في كتاب الطلاق (ثم قال) ومن كتاب الايمان قال فعلت كذا أمس فقال
نعم فقال السائل والله لقد فعلتها فقال نعم فهو حالف اه (وقال في القاعدة

الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الرابعة حلفت أن لا تزوج فزوجها أبوها فسكت حنث اه ونقلناها في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن له فسكت حنث في ظاهر الرواية اه وقوله فسكت أي حين رآه يبيع ويشترى كما في شرحها وقد نقلناها في كتاب المأذون أيضا (ثم قال) التاسعة عشر لو حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حنث لا لو قال اخرج منها فأبي أن يخرج فسكت اه (ثم قال) الثلاثون سكوت المحالف لا يستخدم مملوكه اذا خدمه بلامره ولم ينهه حنث اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا في الطلاق اه وقد نقلنا سابقة ذلك في كتاب الطلاق وفي كتاب الحج أيضا (ثم قال) ومما فرقوا فيه بين العلم والجهل لو قال ان لم أقتل فلانا فكذا وهو ميت ان علم به حنث والا لا كذا في الكنز اه (ثم قال في أحكام الصبيان مانصه) ولا تنعقد يمينه اه (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف في حد السكران فقيل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقيل من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قوله ما وبه أخذ كثير من المشايخ والمعتبر في القدر المسكر في حق المحرمة ما قاله احتياط في المحرمات والخلاف في الحد والفتوى على قوله ما في انتقاض الطهارة وفي يمينه انه لا يسكر كما بيناه في شرح الكنز اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في أحكام العبيد مانصه) ويكون رهنا ونذرا اه (وقال في أحكام النقد وما يمين فيه وما لا يمين مانصه) ولا يمين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في بحث النائم كالاستيقظ في بعض المسائل مانصه) العشرون رجل حلف ان لا يكلم فلانا فجاء المحالف الى المحلوف عليه وهو نائم وقال له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يحنث والاصح انه يحنث اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وفي القنية كتبت أنت طالق ثم قالت لزوجه اقرأ علي فقرأ لا تطلق ما لم يقصد خطابها اه وقد سئلت عن رجل كتب ايمانا ثم قال لا تقرأها علي فقرأها هل تلزمه فأجبت بانها لا تلزمه اذا كانت بطلاق حيث لم يقصد وان كانت بالله تعالى فقالوا الناسي والمخفي والذاهل كالعامة اه (وقد

نقلنا ذلك في كتاب الطلاق) (وقال في أحكام الاشارة في قاعدة اذا اجتمعت الاشارة والعبارة مانصه) وأما في باب الايمان فقالوا لو حلف لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ حنث ولو حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فأكل كل بعد ما صار كدشا حنث لان الاول وصف الصبا وان كان داعيا لليمين لكنه منهي عنه شرعا وفي الثاني وصف الصغر ليس بداع اليها فان امتنع عنه أكثره تناعا عن لحم الكبش ولو حلف لا يكلم عبدا فلان هذا أو امرأته هذه أو صديقه هذا فزالت الاضافة فكلمه لم يحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق ولو حلف لا يكلم صاحب هذا الطيأسان فباعه ثم كلمه حنث اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبته للوارث الى ان قال ولم أرحكم كتابته من المالك الى ان قال وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي ان لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك اه وقد نقلنا بقية في كتاب الوصايا (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الرابع الكفارة واختلف في منعه وجوبها والصحيح انه يمنعه بالمال كما في شرحنا على المنار من بحث الامراه وقد نقلناه في الصوم وفي كتاب الطلاق (وقال في بحث ما يثبت في ذمة المهر وما لا يثبت مانصه) وما يخبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الغني والفقير كجزاء الصيد الى ان قال وكفارة اليمين اه وقد نقلناه في كتاب الحج وغيره (وقال في الفن الثالث في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصي مانصه) وفي الخيانة لو قال لله علي ان أتصدق على جنس فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور اه وقد نقلنا بقية في كتاب الوكالة (ثم قال آخر الفن المذكور في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ولم أر الا أن ما اذا أخرج بعيرا عن خمس من الابل هل يقع فرضا أو خمسة وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة واعل فأنذته في النية هل ينوي في الكل الوجوب أولا وفي الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما زاد الى ان قال ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كما ذكر ابن وهبان معزيا الى الخلاصة الغني اذا ضحى بشاتين وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى محرم اه (وقال في أول فن الحمل مانصه) وقال أي صاحب الملتقط قال أبو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب

الحمل وانما هو الهرب من الحرام والتخلص منه وهو حسن قال تعالى وخذي يدك
 ضغثا فاضرب به ولا تمنث الى ان قال وهذا كله اذا لم يؤد الى الضرر باحدا هـ وقد
 نقلنا بقيته في كتاب البيوع (ثم قال في فن الحمل مانصه) السادس في النكاح
 الى ان قال ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى أبيها وخاف انكارهما ينكر
 أصل النكاح وجازله الخاف انه مات تزوجها على كذا فاصدا اليوم والاعتبار لنيته
 حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فضولي ويخبره بالفعل وكذا
 لا تتزوج ولو حلف لا يتزوج بنته فزوجه فضولي وأجاز له الاب لم يحنث اهـ وقد
 نقلناه في كتاب النكاح (وقال في الفن المذكور في بحث الطلاق) حلف لا يدخل دار
 فلان فالحيلة حمله لها وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في فن الحمل) التاسع
 في الايمان لا يتزوج بالكوفة يعقد خارجها ولو في سوادها اما بنفسه أو بوكيله
 لا يتزوج عبده من أمته ثم أراد فالحيلة فيه ان يبيعه مامنا ثقة فيزوجها ثم
 يستردها لا يطلقها بخاري يخرج منها ثم يطلقها أو يوكل فيطلقها خارجها
 حلف لا يتزوجها بعقد مرتين قال ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى ان
 يطلقها التحلل لغيره يمين اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلفته امرأته
 بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناويا قرية بعينها صحت نيته ولو نوى
 بالجارية السفينة صحت نيته اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال كل
 امرأة أتزوجها عليك ناويا على رقبتك صحت عرض على غيره يميننا فقال نعم
 لا يكفي ولا يصير حالفا وهو الصحيح كذا في التتارخانية وعلى هذا في يقع من
 التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعالقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ان فعلت كذا فعبدهم يبيعه ثم يفعل ثم
 يسترده الحيلة في بيع مدبر يعتق بموت سيده ان يقول اذامت وأنت في ملكي
 فأنت حر اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) انتقض البيع باقالة أو خيار ثم
 ادعى به فالحيلة ان يحلف المدعى عليه ناويا مكانا غير مكانه أو زمانا غير زمانه
 حلف لا يشتريه باثني عشر درهما يشتريه بأحد عشر وشي آخر غير الدرهم لا يبيع
 الثوب من فلان بثمان أبدا فالحيلة يبيع الثوب منه ومن آخر أو يبيعه بعرض
 أو يبيعه البعض ويهبه البعض أو يوكل يبيعه منه أو يبيعه فضولي منه ويخير
 البائع لا يشتريه يشتريه بالخيار وفيه نظر أو يشتريه مع آخر أو يشتريه الاسهم

ثم يشتري السهم لابنه الصغير عبده حران أخذ دينه متفرقا يأخذه الا درهم
 حلف لا يأخذ من فلان حقه أو ليقضيه ثم أراد ان لا يأخذ منه يأخذ من وكيل
 المحلوف عليه أو من كفيه أو من حويله وقيل يحنث ان أكلت من هذا الخبز
 تدقه وتلقيه في عصيدة وتطبخه حتى يصيرها لكافئا كله لا يأكل طعاما فلان
 يبيعه له أو يهديه فيا كله ان صعدت فكذا وان نزلت فكذا يحملها وينزل
 بها لا ينفق عليها يهبها ما لا تنفقه أو يدينها فيبطل اليمين اذا انقضت عدتها
 أو تستأجر زوجها كل سنة بكذا على ان يتجر لها فينشد الكسب لها وان كان
 صانعا تستأجره ليقبل العمل طلبت ان يطلق ضرتها فالحيلة ان يتزوج أخرى
 اسمها على اسم الضرة ثم يقول طلقت امرأتي فلانة ناويا المجديدة أو يكتب اسم
 الضرة في كفه اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مشيرا باليمين الى ما في كفه اليسرى
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلفه السراق ان لا يخبر بأسمائهم
 بعد عايله الاسماء فن ليس بسارق يقول لا والسارق يسكت عن اسمه فيعلم الوالي
 السراق ولا يحنث الخالف لا يسكنها وشق عليه نقل الامتعة يبيعه ممن يثق
 به ويخرج ان لم آخذ منك حتى وقال الاخر ان أعطيتك فالحيلة لهما الاخذ
 جبرا اهـ (وقال في فن الحمل من بحث الطلاق مانصه) حلف لا يدخل دار فلان
 فالحيلة حمله لها اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملته
 للفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب الايمان لو قال والله وسكن أو رفع
 أو نصب كان يمينا ولو حذف الواو لا يكون يمينا الا بالخفض والفرق ان الخفض
 قائم مقام حرف القسم الا في رواية ولو قال ان دخلت الدار والله لا يكون يمينا
 ولو قال لا أدخل الدار والله يكون يمينا والفرق دقيق كأن مبناه على العرف له
 عليه مائة فقال ان أخذت منهم اليوم درهم ما دون درهم فعبدي حرق غربت
 الشمس وقد قبضت خمين لا يحنث ولو قال ان أخذت منها اليوم درهما دون درهم
 يحنث والفرق ان شرط الحنث في الاول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لان
 المساء كناية عنها وفي الثاني شرط قبض البعض وقد وجد عبده حران بعتته
 بتسعة قبضه بعشرة لا يحنث ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشتراه بعشرة حنث
 والفرق ان البيع بتسعة لا يثبت ما يثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة يثبت
 ما يثبت الشراء بتسعة اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو حلف لا يبيع

متساعه بعباده ولم يقبل لا يحنث وفي الهبة ونحوها يحنث والفرق ان البيع بدون
القبول لا يكون بيمين الهبة فتبرع بيم بالواهب وحده والله الموفق اهـ (وقال
المؤلف في كتاب الزكاة مانعه) عين الناذر مسكيناً فله اعطاء غيره الا اذا لم يعين
المنذر وكما لو قال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئاً فانه يمين فلو عين مكسبين فله
الاقتصار على واحد اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم (وقال في كتاب الطلاق)
المعاق بالشرط لا ينعقد سبباً للحال والمضاف منه قد في الطلاق والعناق والنذر
الحال ان قال ولو قال لله تعالى على ان اتصدق بدينهم غدا ملك التجمل بخلاف اذا
جاغداه (ثم قال فيه ايضا) ومن فروع أصل المسئلة ما في أيمان الجماع
لو حلف لا يحلف ثم قال لها اذا جاغد فانت طالق حنث بخلاف ان دخلت اهـ
(وقال في كتاب الوقف) شرط الواقف يجب اتباعه الى ان قال الا في مسائل الى
ان قال الراية شرط ان يتصدق بفاضل الغلبة على من يسأل في مسجد كذا كل
يوم لم يراع شرطه فالقيم التصدق على سائل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد
أو على من لا يسأل اهـ قال شارحها وهذا مبني على عدم تعيين المكان في الوقف
قياساً على النذر اهـ (وقال في كتاب المحظر) الحلف في الوعد حرام كذا في أضيحة
الذخيرة وفي القبة وعده ان يأتيه فلم يأت له لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معاقباً
الحج وقد نقلنا بقبولته في كتاب البيع قال شارحها كان شفيت أجم فشفيت يلزمه أي
لانه نذر اهـ قال صاحب الاشياء

* (كتاب التعزير والحدود والسرقة) *

اذا صار الشافعي حنفياً ثم عاد الى مذهبه يعزر عند البعض لانتقاله الى المذهب
بالادون كذا في شفعة البرازية من آذى غيره بقول أو فعل يعزر كذا في التتارخانية
ولو يعزر العين ولو قال لذي يا كافراً ثم انشق عليه كذا في القنية وضابط
التعزير بكل معصية ليس فيها حكمة قدر فيها التعزير وظاهر اقتصارهم انه يعزر
على ما فيه الكفارة ولم أره مسلم دخل دار الحرب وارتكب ما يوجب المحمد
والعقوبة ثم رجع اليها ثم يؤخذ به الا في القتل فتجب الديية في ماله عمداً أو خطأ اهـ
وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) يعزر على الورع البارد كتحريف قمر كذا
في التتارخانية قال له يا فاسق ثم اراد اثبات فسقه بالبينه لم يقبل لانه لا يدخل

تحت المحكم كذا في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) التعزير
لا يسقط بالتوبة كالحمد كذا في اليتيمة من له دعوى على رجل فلم يجده فامسك
أهله بالظلمة بغير كفالة فقيدوهم وجبسوهم وضربوهم وغرموهم عزرك كذا في
اليتيمة رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره أو صغيرة يحبس
الى ان يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء الولو الجمية اهـ
وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب النصب (ثم قال) علق عتق عبده على
زناه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا في كون العبد
قاذفا كما في قضاء الولو الجمية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي العتق (ثم قال)
وفي مناقب الكردري حرمة اللوامة عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فلها
وجود فيها وقيل يخاف الله سبحانه وتعالى طائفة يكون نصفها الاعلى على صفة
الذكور ونصفها الادون على صفة الاناث والصحيح هو الاول اهـ وفي القنية ان
الاب يعزر اذا شتم ولده مع كونه لا يحذله اهـ وقوله اذا شتم ولده أي قذفه بصريح
الزنا كما في شرحها (ثم قال) واستثنى الشافعي من لزوم التعزير مذوى الهيات فلا
تعزير عليهم واختلفوا في تفسيره فقيل صاحب الصغيرة فقط وقيل من اذا
أذنب ذنباً نادم ولم أره لا صحابته والله سبحانه وتعالى اعلم اهـ (يقول جامعهم)
وهذه هي المسائل المجموعة الملحقه بكتاب التعزير (قال المؤلف في القاعة) عدة
الاولى لاثواب الابالنية مانعه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها وكذا
الايداع والاعارة وكذا القذف والسرقة اهـ (وقال في بحث السبب السابع
النقص مانعه) وعدم تكليف الارقاء بكثير مما على الاحرار ككونه على النصف
من المحر في الحدود اهـ (وقال في القاعدة السادسة الحدود تدرب بالشبهات) وهو
حديث رواه الاسيوطي معزياً الى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهما وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ادفعوا
الحدود ما استطعتم وأخرج الترمذي والنحاكم من حديث عائشة رضي الله تعالى
عنهما ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله
فان الامام لا يخطئ في العفو وخير من ان يخطئ في العقوبة وأخرج الطبراني عن
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه موقوفاً ادروا الحدود والقتل عن عباد الله
ما استطعتم وفي فتح القدير أجمع فقهاء الامصار على ان الحدود تدرب بالشبهات

والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقته الامة بالقبول والشبهة ما يشبهه
الثابت وليس بثابت وأصحابنا قسموها الى شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه
والتي شبهة في المحل فالاولى تحقق في حق من اشتبه عليه المحل والحكمة وظن غير
الدليل دليلا فلا بد من الظن والافلا شبهة أصلا كظنه حل ووطء جارية زوجته
أو أبيه أو أمه أو جده أو جدته وإن عليا ووطء المطلقة ثلاثا في العدة أو بياثنا على
مال أو المختلعة وأم الولد إذا أعتقها وهي في العدة ووطء العبد جارية مولا والمرتهن
في حق المرهونة في رواية ومستعير الرهن كالمترتهن ففي هذه المواضع لا حد إذا قال
ظننت بأنها تحل لي ولو قال علمت أنها حرام على وجب المحرم ولو ادعى أحدهما
الظن والآخر لم يدع لاحد عليهما حتى يقر جميعا بعلمهما بالمحرمية والشبهة في المحل
في ستة مواضع جارية ابنه والمطلقة طلاقا ثانيا بالكنائيات والجمارية المبيعة إذا
وطئها البائع قبل التسليم إلى المشتري والمجعولة مهرًا إذا وطئها الزوج قبل تسليمها
إلى الزوجة والمشاركة بين الواطئ وغيره والمرهونة إذا وطئها المترتهن في رواية
كتاب الرهن وعلمت أنها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا يجب الحد وإن قال
علمت أنها على حرام لأن المانع هو الشبهة في نفس المحكم ويدخل في النوع
الثاني ووطء جارية عبده المأذون المديون ومكاتبه ووطء البائع الجارية المبيعة بعد
القبض في البيع الفاسد والتي فيها الخيار للمشتري وجاريته التي هي أخته من
الرضاع وجاريته قبل الاستبراء وزوجته المحرمة بالزدة أو المطاوعة لابنه
أو بجماعه لامها أه مافي الفتح وهنا شبهة ثالثة عند أبي حنيفة وهي شبهة
العقد فلا حد إذا وطئ محرمه بعد العقد عليهما وإن كان عالما بالمحرمية ولا حد على من
وطئ امرأة تزوجها بلا شهود أو بغير إذن مولاها أو مولاها وقال لا يحذف ووطئ محرمه
المعقود عليها إذا قال علمت أنها حرام والفتوى على قولهما كما في الخلاصة ومن
الشبهة ووطئ امرأة اختاف في صحة نكاحها ومنها شرب الخمر للتداوي وإن كان
المعتمد تحريره أه وقد نقلنا هذه في الحظر أيضا (ثم قال) ومنها أنه لا يجوز
التوكيل باستيفاء الحدود واختلاف في التوكيل باثباتها أه وقد نقلنا ذلك
في كتاب الوكالة أيضا (ثم قال) ومما ينبغي على أنها تدربها أنها لا تثبت بشهادة
النساء ولا بكتاب القاضي إلى القاضي ولا بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة
بحد مقدم سوى حد القذف إلا إذا كان لبعدهم عن الامام ولا يصح اقرار السكران

بالمحدود والمخالصة إلا أنه يضمن المال أه وقد نقلنا هذه أيضا في الاقرار (ثم قال)
ولا يستخاف فيها لأنه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى إذا أنكر القذف ترك من
غير عين ولا تمنع الكفالة بالمحدد والقصاص أه وقد نقلنا ذلك في كتاب
الكفالة أيضا (ثم قال) ولو برهن القاذف برجلين أو رجل وامرأتين على اقرار
المقذوف بالزنا فلا حد عليه فلو برهن بثلاثة على الزنا حدوا ولا حد بسرقة
مال أصله وإن علا وفرعه وإن سفل وأحد الزوجين وسيدته وعبده ومن بيت
مأذون في دخوله ولا فيما كان أصله مباحا كما علمت تفاريعه في كتاب السرقة
ويستقط القطع بدعواه كونه المسروق ملكه وإن لم يثبت وهو المالص الظريف
وكذا إذا ادعى أن الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك (تنبيه) يقبل قول المترجم في المحدود
كغيرها أه وقد نقلنا ذلك وما قبله من المسائل في كتاب الشهادات أيضا (ثم قال)
فإن قيل وجب أن لا يقبل لأن عبارة المترجم يدل عن عبارة الجهمي والمحدد
لا تثبت بالابدال الا ترى أنه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي إلى
القاضي أجيب بأن كلام المترجم ليس يدل عن كلام الجهمي لكن القاضي
لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت
عبارته كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل بطريق الاصل لأنه صار إلى
الترجمة عند الجهمي عن معرفة كلامه كالشهادة يصار إليها عند عدم الاقرار كذا
في شرح الادب للمصدر الشهيد من الثامن والثلاثين أه (ثم قال) وكتبنا في الفوائد
أن القصاص كالمحدد والاف في مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون
المحدد كما في الخلاصة الثانية المحدود لا تورث والقصاص موروث أه وقد
نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال) الثالثة لا يصح العفو في المحدود ولو كان حد
القذف بخلاف القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف
المحدد سوى حد القذف الخامسة يثبت بالإشارة والكتابة من الاخرس
بخلاف المحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في المحدود
وتجوز في القصاص السابعة المحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى
بخلاف القصاص فإنه لا بد فيه من الدعوى أه وقد نقلنا ذلك في كتاب المجنات
وكتاب الدعوى والشهادات أيضا (ثم قال تنبيه) التعزير يثبت مع الشبهة ولهذا
قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجزى فيه الخلف ويقضى فيه بالنكول أه وقد

نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) والكفارات تثبت معها أيضا الا كفارة الفطر في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان والمخما وباقصاد صوم مختلف في صحته كما علم في محله وأما الغدية فهل تسقطها فلم أرها الا ناه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضا (ثم قال) ومن الجنايات ان الشافعية شرطوا في الشبهة ان تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله وفي الذمى فانه يقتل به وان كان موافقا لرأي أبي حنيفة اه وقد نقلنا ذلك أيضا في الجنايات وقوله يقتل به صوابه لا يقتل به كما في شارحها (ثم قال) ومن شرب النبيذ يحد ولا يراعى خلاف أبي حنيفة اه (قال في القاعدة السابعة المحر لا يدخل تحت اليد مانصه) ومن فروع القاعدة لو طأ وعته مرة على الزنا فلا مهر لها كما في المخانية ولو كان الواطئ صديقا فلا حد ولا مهر وهذا ما يقال لنا وطأه خلا عن العقر والعقر بخلاف ما اذا طأ وعته امة لسكون المهر حق السيداه وقد نقلناه هذه في كتاب الجنايات أيضا وفي كتاب النكاح (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبا مانصه) ولو زنى أو شرب أو سرق مرارا كفى حد واحد سواء كان الاول موجبا لما أوجب به الثاني أولا فلوزنى بكرا ثم نيبا كفى الرجم ولو قذف مرارا واحدا أوجب جماعة في مجلس أو مجالس كفى واحد بخلاف ما اذا زنى في دتم زنى فانه يحد ثانيا ولو زنى وشرب وقذف وسرق أقيم الكل لاختلاف الجنس اه (ثم قال) ولو تكرر الوطء بشبهة واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب الامهر واحد لان الثاني صادم ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطء مهر لان كل وطء صادم ملك الغير فالاول كوطء جارية ابنة أو مكاتبه أو المتكوبة فاسدا ومن الثاني وطء أحد الثمريين الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مرارا اتحد في نصيبه لها وتعدد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية المستققة كذا في الظهيرية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) ومن زنى بأمة فقتلها الزمه الحد والقيمة لاختلافهما ولو زنى بجمرة فقتلها وجب الحد مع الدية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الجنايات أيضا (ثم قال) ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطوعة من غير دعوى شبهة فعليه ما الحد ولا شيء في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء ووجب العقر وان كانت

مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها فان لم يستمسك بولها فعليه الدية كاملة والا حد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها فان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان كان لا يستمسك فعليه دية كاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا للمحد وان كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة الا في حق سقوط الارش وان كان لا يجامع مثلها فان كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وكما المهر ولا حد عليه والا فالدية فقط كذا في شرح الزياني من المحدود اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح وكتاب الجنايات (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالنظر البين خطاه مانصه) وقالوا في المحدود ولو وطئ امرأة وجدها على فراشه ظاننا انها امرأته فانه يحد وان كان أعمى الا اذا ناداها فأجابته اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع الشبهة وانه يصلح عذرا وشبهة كالمجنون اذا ظن انها فطرته وكن زنى بجارية والده أو زوجته على ظن انها تحمل له اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه في شيء من العبادات حتى الزكاة عندنا ولا شيء من المنهيات فلا حد عليه لو فعل أسبابها اه (ثم قال) ويقام التميز عليه تأديبا اه (وقال في أحكام السكران مانصه) وقد معنا في الفوائد انه من محرم كصاحبي الا في ثلاث الردة والاقرار بالمحدود المخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اه (ثم قال) واختلاف في حد السكران فقيل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقيل من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قوله ما وبه أخذ كثير من المشايخ والمعتبر في القدر المسكر في حق المحرمة ما قاله احتياطا في المحرمات والمخلاف في الحد اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) وحده النصف ولا احسان له اه (ثم قال) ولا يحد قاذفه وانما يعزراه (ثم قال) ويعززه مولاه على الصحيح ولا يحد عنه عندنا اه (وقال في أحكام العبيد أيضا) وكذا اقراره بجناية موجبة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه يحد أو قوداه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (وقال في بحث ما يتقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاسقاط من العبد قالوا لو عفا المقتوف ثم عاد فطلب حداي القاذف لم يكن لا يقيم بعد عفوه لفقد الطلب اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا حد على قاذفه

ولا عليه بقذفه بمنزلة المجهوب وتقطع يده للسرقة ويقطع سارق ماله اه (ثم قال)
وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا حد بقذفه اه
(وقال في احكام الانثى مانعه) ويحفر لها في الرجم ان ثبت زناها بالبينة وتجلد
جالسة والرجل قائما ولا تنفي سياسة وينفي هو طام بعد الجلد سياسة لاحدا اه
(وقال في احكام الذمي مانعه) ولا يحجب شرب الخمر ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا
غصبت منه اه وقد نقلنا بقيته في الغصب (ثم قال) ولا يبرجهم وانما يجلد والحاصل
انه تقام الحدود كلها عليه الا حد الشرب اه (ثم قال تنبيه) الاسلام يجب ما قبله
من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين كالقصاص وضمان الاموال الا في
مسائل الى ان قال ومنها لو زنى ثم أسلم وكان زناه ثابتا ببينة مسلمين لم يسقط الحد
باسلامه والاسقاط اه (وقال في احكام المحارم مانعه) وتختص الاصول والفروع
من بين سائر المحارم بأحكام منها انه لا يقطع أحدهم بسرقة مال الآخر اه (ثم قال)
وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها لا يحد الاصل بقذف فرعه ويحد الفرع
بقذف أصله اه (ثم قال) ومنها ليس له مطالبة أبيه بقذف أمه المحصنة اه (ثم
قال) ومنها جواز تأديب الاصل فرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام
والاجداد والمجدات كذلك ولم أره الا ان اه وقد نقلناه في المحظور وفي كتاب
الجنائيات (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى ان قال وطلب
المحذاه (وقال في احكام غيبوبة المحشفة مانعه) يترتب عليها وجوب الغسل
الى ان قال والتعزير ووجوب الكفارة اه أي في وطء الدبر أو البهيمة (ثم قال)
ووجوب المحذو لو كان زنى أو لو اطمع على قولهما وذهب البهيمة المفعول بهانم حررها
ووجوب التعزير ان كان في مائة أو أمة مشتركة أو موصى بمنفعتها أو محرم مملوكة
له أو لو اطمع بزوجه وثبوت الاحصان اه (ثم قال فوائده) الاولى لا فرق في الايلاج
بين ان يكون بمائيل أو لا لكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في التحليل
فيجوز في سائر الابواب الثانية ما ثبت للمشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان
بقي معه مقدارها وان لم يبق قدرها لم يتعاق به شيء من الاحكام ويحتاج الى
نقل لكونها كلية ولم أره الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل
ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب النكاح
وكتاب الطلاق (ثم قال) واختلاف في وجوب الكفارة والاصح وجوبها

اه أي بالوطء في الدبر اه شرح (ثم قال) الا في مسائل الى ان قال ولا يجب الحد
به عند الامام الا اذا تكرر فيه قتل على المفتي به ولا يثبت به الا حصان اه (ثم قال)
الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الا في مسائل الى ان قال الرابعة
عدم الاحصان به اه (ثم قال) الخامسة للوطء بملك الامين أحكام كاحكام الوطء
بنكاح الى ان قال ويخالف الوطء بالنكاح في مسائل لا يثبت به الا حصان اه
(ثم قال) السادسة كل حكم يتعلق بالوطء لا يعتبر فيه الانزال لكونه شعبا اه وقد
نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) السابعة لا يخلو الوطء بغير ملك يمين من
مهر او حد الا في مسائل الاولى الذمية اذا نكحت بغير مهر ثم أسلموا وكانوا يدينون
بان لا مهر فلا مهر الثانية نكح صبي بالغه حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد
ولا مهر الثالثة زوج أمته من عبده فالاصح ان لا مهر الرابعة وطئ العبد سيده
بشبهة فلا مهر اخذ من قولهم في الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبده ديننا
الخامسة لو وطئ حرة فلا مهر ولم أره الا ان اه أي ولا حد أيضا اه شرح
السادسة الموقوف عليه اذا وطئ الموقوفة ينبغي ان لا مهر ولم أره السابعة البائع
لو وطئ الجارية قبل التسليم الى المشتري وهي في حقل منقولة كذلك اه أي
فلا حد ولا مهر اه شرح الثامنة اذن الراهن للارهن في الوطء فوطئ ظانا
الحل وينبغي ان لا مهر ولم أره اه أي ولا حد عليه أيضا كما أفاد الشارح وقد
نقلناه هذا المبحث في كتاب النكاح أيضا (وقال في احكام الاشارة في بحث اشارة
الآخرس مانعه) الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من
بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراء وقصاص الا في الحدود
ولو حد قذف وهذا ما خالف فيه المحدود والقصاص وفي رواية ان القصاص
كالحدود هنا فلا يثبت بالاشارة وتسامه في الهداية وقد اقتصرت في الهداية وغيرها
على استثناء الحدود اه وقد نقلنا بقيته في مسائل شتى ونقلناه في كتاب الجنائيات
أيضا (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانعه) وأما الحدود
اذا اجتمعت في المحيط اذا اجتمع حدان وقد رعى دره أحدهما درى وان كان من
أجناس مختلفة بأن اجتمع حد الزنا والسرقة والشرب والقذف والفقه بدئ
بالفقه ثم يحد القذف فاذا برئ ان شاء بدئ بالقذف وان شاء بدئ بحد الزنا وحد
الشرب آخرها الثبوت بالاجتهاد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وان كان محصنا

يبدأ بالقذف ثم بالرجم ويبلغ غيرهاه ولو اجتمع التعزير والمحدود قدم التعزير على المحدود في الاستيفاء لتعاضده حقا للبعد كذا في الظهيرية ولم أر إلا أن ما إذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعاً بحق العبد اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) وأما إذا اجتمع قتل الزنا والردة فينبغي تقديم الرجم لأنه به يحصل مقصودهما بخلاف ما إذا قدم قتل الردة فإنه يفوت الرجم وإذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص والردة وإن فات الرجم اه (وقال في بحث ثمن المثل مائة) ومنها قيمة جارية الابن إذا أحبلها الأب وأدعاه والظاهر من كلامهم أن الاعتبار بقيمة ما قيل العلوق لقولهم أن الملك يثبت بشرط الاستيلاء عندنا لا حكماً اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في بحث الكلام في أجرة المثل مائة) بخلاف القويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد اثنان أن قيمته عشرة وشهد اثنان أن قيمته أقل وجب الأخذ بالأكثر ذكره إلا قطع في باب السرقة اه وقد نقلناه في كتاب الإجارة وفي كتاب الغصب (وقال في بحث القول في مهر المثل مائة) وفي الوطء بشبهة إن لم يقدر الملك سابقاً كما في أمة ابنه إذا أحبلها فلامهر عليه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي كتاب العتق (ثم قال بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد الوطء وما لا يتعدد) أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقصة على عدد الوطئات تقديرها ولا يتعدد كما لا يتعدد بوطء الأب جارية ابنه إذا لم تحبل وكذا بوطء السيد مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطء الابن جارية أبيه أو الزوج جارية امرأته وأفتى والد المهر الشاهد بالتعدد في الجارية المشتركة ونظامه في شرحنا على الكنز اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال تنبيه) يجب مهران فيما إذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهو مختالط لمهر المثل بالاول والمسمى بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك فأنت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد باثن ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهر ونصف ويبلغه في فتاوى قاضي خان اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام الحرم) ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجب ما خارجه والقبالة اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال في فن الاغترار مائة) المحدود اه أي رجل سرق مائة من حرز ولا قطع فقل إذا سرقها في دفعات كل مرة أقل من عشرة أي رجل سرق

من مال أبيه وقطع فقل إذا كان من الرضاعة أي رجل قال إن شربت الخمر طامعاً بعدى حرق شربها طامعاً بالبينة عتق العبد ولم يحد فقل له إذا كانت رجلاً وامرأتين اه (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق مائة) كتاب المحدود حد الزنا والشرب والسرقة يبطل بالتقدم وحد القذف والقصاص لا والفرق أن حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيحصل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير في عدا السرقة فإنه يحصل على ضغينة محله على الشهادة لعدم توقفها عليها وحد السرقة وإن توقف عليها لكن ضمن المال لأنه بتأخير الدعوى بعد تخيير تارك للحسبة فمكنت التهمة في الدعوى اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وكتاب الدعوى (ثم قال) يشترط في الإقرار بالزنا أن يكرره أربع مرات وفي سائر المحدود يكفي بإقرار واحد والفرق أن الزنا أقبح من غيره فثبت كافي لستره ما لم يتكافأ غيره وهذا هو حكم النص في السكك الزاني إذا حد لا يحبس بخلاف السارق والفرق أن الزنا جنسية على نفسه فلو حبس يحبس لأجل نفسه والسرقة جنسية على غيره قال رجلان أحدهما زان فقبل له أهله فقال لا لا يجب الحد بخلاف ما لو قال أحدهما زاني طالق فقبل له أهله فقال لا لزومه حكم الطلاق في الأخرى والفرق أن الطلاق والعاق يتكامل ببعضه ويعين منكره أما حد القذف فينبغي ويذكر اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) أقر عنه القاضى أربع مرات بالزنا فأمر برجه ففراوانه كريق قبل إقراره وينفقه قراره بخلاف ما لو أقر بسرقة أو قذف أو قصاص والفرق أن الاول محض حق الله تعالى بفقرى فيه الفضل ولا كذلك غيره اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) شهدوا أنه زنى بغائبة يحد ولو شهدوا أنه سرق من غائب لا يقطع والفرق أن الدعوى غير شرط في الاول وشرط في الثاني (ثم قال أخو المؤلف في كتاب السرقة) لو قال سرق مائة لابل عشرة يقطع ويضمن مائة ولو قال سرق مائة لابل مائتين يقطع ولا يضمن شيئاً والفرق أنه في الاول يرجع عن بعض ما أقربه فلم يصح في حق المال وفي الثاني لم يرجع وانما زاد عليه والقطع والضمان لا يجتمعان سرق ثوباً قيمته دون العشرة وعلى طرفه دينار مشدود لا يقطع ولو كان في خرقة قطع والفرق أن الدينار في الاول تبع للثوب والثوب لا يساوى نصاباً وفي الثاني مقصود وكذا لو سرق ابريق فضة أو ذهب

فيه ثلاث أو يزيد أو خمر أو كلب أو طير في عنقه طوق فضة أو في رجله لا يجب القطع
 وكذا السرقة صديدا عليه دنائير سارق دخل البيت وفيه دراهم ودنانير
 فأكلها أو خرج لا يقطع ويضمن ولا ينتظر نزع وجهها من جوفه ولو جأها على دابة
 فخرجت ثم أخذها أو ألقاها في ماء جار حتى خرجت بغير بيان المأثم أخذها لا يقطع
 لأن هتك الحرم والخراج شرطه اه (ثم قال أخو المؤلف أيضا في التكملة
 المذكورة من كتاب الأكرام انصه) ولوأكره له قربة هذا ونسب أو قطع لا يلزمه
 اه وقد نقلناه في كتاب الأكرام (ثم قال أيضا في التكملة المذكورة من كتاب
 الأشربة انصه) المرقعة إذا وقع فيها نحر لا يصح شاربها لم يسكر ولو وقعت
 في ماء ووجد العظم أو الرمح يصح قبل السكر والفرق أن ما وقع في المرقعة يصير
 في معنى المطبوخ بخلاف ما لو وقعت في الماء اه (وقال المؤلف في كتاب
 النكاح انصه) الوطء في دار الإسلام لا يخلو عن حد أو مهر إلا في مستلثين
 تزوج صبي امرأة مكافئة بغير إذن وليه ثم دخل بها ما وعا فلا حد ولا مهر كما في الخاتبة
 ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل البكارة
 والأفلا كما في بيع الوالدية اه (وقال في كتاب الطلاق انصه) السكران
 كالمصالح في الإقرار بالحدود والخسامة والردة والاشهاد على شهادته كذا
 في خلع الخاتبة اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب الشهادات وكتاب الإقرار
 (ثم قال فيه أيضا) النداء للأعلام فلا يثبت به حكم إلا في الطلاق بيساطا
 وفي العتق بأحرف في الحدود بإزانية وفي التعزير بأسارق في فرع على الأول
 ما لو قال مجاريتي بأسارقة بإزانية يا مجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع
 لا يردها لأنه للأعلام لا للتحقيق اه (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل
 مانصه) وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء في الزكاة
 في السائمة ولا في وجوب القصاص على الأثم ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل
 ولا تحدد الأبعد وضعها اه (وقال في كتاب القضاء انصه) لا يخلف القاضي
 على حق مجهول إلى أن قال إلا في مسائل إلى أن قال السادسة في دعوى
 السرقة اه (وقال فيه أيضا) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من
 التطابق لفظا ومعنى إلا في مسائل إلى أن قال السادسة شهد أنه أعنته بالعربية
 والأثر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والأصح القبول فيهما وهي السابعة

واجمعوا أنها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفية اه (ثم قال فيه أيضا) الناس
 أحرار بلا بيان إلا في الشهادة والقصاص والحدود والدية اه وقد نقلناه في كتاب
 الجنائيات (وقال فيه أيضا) القاضي إذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه إلا في مسائل
 إلى أن قال أو يجد القذف بالتعريض اه (وقال فيه أيضا مانصه) تسمع
 الشهادة بدون الدعوى في الحد والخالص اه (وقال أيضا) تقبل الشهادة
 حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة إلى أن قال والحدود إلا حد القذف والسرقة
 اه (وقال فيه أيضا) تقبل شهادة الذمي على مثله إلا في مسائل إلى أن قال
 وفيما إذا شهد أربعة نصارى على نصراني أنه زنى بمسيلة إذا قالوا استكرهها
 فيصد الرجل وحده كما في الخاتبة اه (ثم قال فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة
 بلا دعوى في ثمانية مواضع إلى أن قال وزدت خمسة من كلامهم أيضا حد الزنا
 وحد الشرب اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق
 فلا جواب لما قاله دعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه
 المواضع اه (ثم قال) واعلم أن شاهد الحسبة إذا أقر شهادته بلا عذر يفسق
 ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحد وطلاق الزوجة وعتق الأمة وظاهر ما في
 القنية أنه في الكل وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة اه (ثم قال
 فيه أيضا) الجهالة في المنكوحة تمنع الصحة إلى أن قال وفي الدعوى تمنع الصحة
 إلا في الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك إلا فيهما وفي الرهن وفي الاستخلاف
 تمنعه إلا في ست هذه الثلاثة الخ اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وقوله
 هذه الثلاثة أي دعوى الغصب والسرقة والشهادة فيهما (ثم قال) وفي
 الحدود تمنع كذا إذا كان أو هذا اه (وقال أيضا في كتاب القضاء)
 التصديق إقرار الإقرار في الحدود كما في الشارح من دعوى الرجلين اه (وقال
 في كتاب الإقرار مانصه) إقرار المكر باطل إلا إذا أقر السارق مكرها فقد أفتى
 بعض المتأخرين بصحته كذا في سرقة الظهيرية اه (وقال في كتاب الإقرار أيضا)
 بملك الإقرار من لا يملك الانشاء إلى أن قال ولا يملك المقدوف العفو عن القاذف
 ولو قال المقدوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد كما في حبل التارخانية اه
 (ثم قال بعد ذلك نقلا عن جنائيات البرازية مانصه) ثم قال ونظيره ما إذا قال
 المقدوف لمية ذفني فلان لم يكن قذف فلان معروفا يسمع إقراره والألا اه
 (وقال في كتاب الصلح مانصه) لا يصح الصلح عن الحد ولا يسقط به إلا حد القذف

إذا كان قبل المرافعة كما في الخسائية اهـ (وقال في كتاب الجنائيات مانعه)
الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به فلا ضمان لوسرى قطع القاضي
الى النفس وكذا الوات المعزى الى ان قال وضمن لوعز زوجه فماتت ومنه المرور
في الطريق مقيد بها ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا أو الأثم أو الوصى ومن الاول
ضرب الاب ابنه أو الوصى أو المولى لم ياذن الاب تعليمها فمات لا ضمان فضرب
التأديب مقيد بالكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومحوه في الضرب
المعتاد أما غيره فوجب للضمان في الكل اهـ الخ فراجع (وقال في كتاب
الجنائيات) مذهب الاصوليين ان الامام شرط لاستيفاء القصاص كالحودود
ومذهب الفقهاء الفرق القصاص كالحودود والافى خمس ذكرناها في قاعدة
الحودود تدربا بالشبهات اهـ (ثم قال فيه أيضا) الحودود تدربا بالشبهات فلا تثبت
معه الا في الترجمة فانها تدخل في الحودود مع ان فيها شبهة كما في شرح أدب القاضي
اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري
في الاعيان وأما المحقوق فنهاما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحده
القذف والنكاح لا يورث اهـ (قال صاحب الاشباه)

(كتاب السير)

باب الردة أى والبغاة تبجيل الكافر كفره لمسلم على الذمى بهجلا كفر ولو قال لجوسى
بأستاذ بهجلا كفر كذا في الظاهرية في الصغرى الكفر شئ عظيم فلا أجعل المؤمن
كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر لا نهج ردة السكران الا الردة بسبب النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في البرازية كل كافر تاب فتوبته
مقبولة في الدنيا والاخرة الا جماعة الكافر بسبب نبي أو بسبب الشيخين أو أخذهما
أو بالسهر ولو امرأة وبالزندقة اذا أخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب
الا المرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام اهـ وقد
نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين
ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا كما في شهادات اليتيمة حكم الردة
وجوب القتل ان لم يرجع وجب الاعمال مطلقا لكن اذا أسلم لا يقضيه الا الحج
كالكافر الا صلى اذا أسلم ويبطل ما رواه لغيره من الحديث ولا يجوز له ان يجمع منه

ان يرويه عنه بعد رده كافي شهادات الولوالجية وبينونة امرأته مطلقا وبطلان
وقفه مطلقا واذا مات أو قتل على رده لم يدفن في مقابر أهل ملة وانما يلقى في حفرة
كالكلب اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة ونقلنا ما قبله في كتاب الوقف
وما قبله في كتاب الطلاق (ثم قال) والمرتب أقبح كفرا من الكافر الاصل
الايمان تصديق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة
والكفر عدم تصديق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بما جاء به من الدين ضرورة
ولا يكفر أحد من أهل القبلة الا بمجرد ما أدخله فيه وحاصل ما ذكره أصحابنا
في الفتاوى من ألقاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتى
بما فيه اختلاف سبب الشيخين ولعنهما كفر وان فضل عليا عليهما فبفتح كذا
في الخلاصة وفي مناقب الكردي يكفر اذا أنكر خلافتهم أو أبغضهم بالمحبة
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهما واذا أحب عليا أكثر منهما لا يؤاخذ به اهـ
وفي التهذيب ثم انما يصير مرتد اياها كارما واجب الاقرار به أو ذكر الله سبحانه
وتعالى أو كلامه أو واحد من الانبياء بالاستهزاء اهـ يقتل المرتد وان كان
اسلامه بالفعل كالصلاة بالجماعة وشهود مناسك الحج مع التلبية انكاره الردة
توبة فاذا شهد على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لانه كذيب الشهود
والعدول بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير فان قلت قد قال قبله
وتقبل الشهادة بالردة من عدلين فما فائدته قلت ثبت رده بالشهادة وانكاره
توبة فتثبت الاحكام التي للمرتد ولو تاب من جبط الاعمال وبطلان الوقف وبينونة
الزوجة وقوله لا يتعرض له انما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا امام لا تقبل
توبته فانه يقتل كالردة بسبب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والشيخين رضي الله
تعالى عنهما كما قدمناه واختلاف في تكفير من قطع المسافة البعيدة في زمن
يسير لاولى ولا يكفر بقوله لا أصلى الا يهودا لا يشترط في صحة الايمان بمحمد
صلى الله تعالى عليه وسلم معرفة اسم أبيه بل يكفي معرفة اسمه وصف الله
تعالى بحضرة زوجته فقالت كنت ظننت ان الله تعالى في السماء كفرت
ولا يكفر بقوله انا فرعون انا ابليس الا اذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون
واختلافوا في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فأسلمت قيل لها أنت كافرة
فقالت أنا كافرة كفرت استحل اللواط بزوجته كفر عند الجمهور يكفر بوطء

رجله على المصحف مستغفرا والالا استهزا بالعلم والعلماء كفر يكفر بانكار
أصل الوتر والافضوية وترك العبادة لها وانا مستغفرا وأما اذا تركه اتكاسلا فلا وهي
في المجتبي ويكفر باذعاء علم الغيب وتكفر بقوله لا أعرف الله تعالى
الاستهزا بالاذان كفر بالموذن قال التاجران الكفار ودار الحرب تحريم
دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا اراد ان دينهم خير ولا يكفر بقول المسلم عليه
ان رددت السلام ارتكبت كبيرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تعجب فتهلك فان
موسى عليه الصلاة والسلام أعجب بنفسه فهلك ويستغفر فان كفره ما يكون
كفرا كفر قيل له قل لا اله الا الله فقال لا أقول لا يكفر وقوله لا يكفر رأى لاحتمال
أن يريد لا أقول ذلك لامرك أولا أقول الا أن كما في شرحها ولا يكفر ان قال امرأى
أحب الى من الله ان أراد محبة الشهوة وان أراد محبة الطاعة كفر عبادة الصنم
كفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذا الوسخ بقوله عليه الصلاة والسلام وكذا
لو كشف عنده عورته وكذا الوصور عيسى عليه الصلاة والسلام لم يمسجده وكذا
لو اتخذ الصنم لذلك وكذا الاستغفاف بالقرآن والمصحف ونحوه مما يعظم ولو
استعمل نجاسة بقصد الاستغفاف فكذلك وكذا الوتر بزنا الرهبان والنصارى دخل
كنيستهم ولم يدخل ولو قال كنت أستهزئ بهم ولا أعتقد دينهم صدق ديانة
ويكفر اذا شك في صدق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو شبه أو نقصه أو صغره
وفي قوله مسجدا خلاف والاصح لا كتمه لنبي من الانبياء أن لا يكون الله تعالى
بعثه ان لم تكن عداوة له ولو ظن الفاجر نبيا فهو كافرا لا كتمى ويكفر بنسبة
الانبياء الى الفواحش كزعم على الزنا ونحوه في يوسف لانه استغفاف بهم وقيل لا
ولو قال لم يعصوا حال النبوة وعصوا قبلها كفر لانه رد للنصوص اذا لم يعرف ان
محمد صلى الله تعالى عليه وسلم آخر الانبياء فليس بمسلم لانه من الضروريات والله
سبحانه وتعالى أعلم اه (بقول جامع) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة
بكتاب السير (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما
في العبادات كلها فهي أى النية شرط محبتها الا الاسلام فانه يصح بدونها بدليل
قولهم ان اسلام المكروه صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر
كما سمينه في بحث التروك وأما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر المكروه غير
صحيح اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) وأما قولهم انه اذا تكلم بكلمة
الكفرهازلا يكفر انما هو باعتبار ان عينه كفر كما عرف في الاصول من بحث الهزل

اه (ثم قال) وأما المجاهدون اعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية اه (ثم قال)
في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث
لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقبلا
وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كما ذكره الزيلعي اه (وقال في القاعدة الثانية
الامور بمقاصدها مانصه) وكذا قولهم يكفره اذا قرأ القرآن في معرض
كلام الناس كما اذا اجتمعوا فقرأ في معناه هم جمعها وكما اذا قرأ وكاسا دها فاعند
رؤية الكاس وله نظائر كثيرة في الفاظ التكفير كلها ترجع الى قصد الاستغفاف
به وقال قاضيهان الفقاهي اذا قال عند فتح الفقاع للمشتري صلى الله تعالى على محمد
قالوا يكون آثما وكذا المحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني جعلها للاعلام
بانه مستيقظ بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يثاب على ذلك
وكذا الغازی اذا قال كبروا يثاب لان المحارس والفقاهي يأخذان بذلك اجرا رجل
جاء الى بزاز يشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله أو قال اللهم صل على
محمد ان أراد بذلك اعلام المشتري جودة ثيابه ومتاعه كره اه وقد نقلنا بقية
في المحظر فراجع اه (ثم قال بعد ذلك) وقالوا الكافر اذا ترس بمسلم ورماه مسلم
فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل الكافر لا (ثم قال بعد ذلك في الخامس
في بيان الاخلاص مانصه) ومرحوا في كتاب السير بان السوق لا سهم له لانه عند
المجاورة لم يقصد الا التجارة لا اعزاز الدين وارهاب العدو وان قاتل استحققه لانه
ظهر بالمقاتلة ان قصده القتل والتجارة تبسع فلا يضره كالحاج اذا التجرف طريق
الحج لا ينقص أجره ذكره الزيلعي اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام)
الى ان قال الرابع ان لا يأتي بمنايا بين النية والمنوى الى ان قال وعلى هذا
تبطل العبادة بالارتداد في اثنا عشر تبطل محبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
بالردة اذا مات عليها فان أسلم بعدها فان كان في حياته عليه الصلاة والسلام فلا مانع
من عودها والا ففي عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المنايا نية القطع فان نوى
قطع الايمان صار مرتدا للعالم اه (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول
بالشك مانصه) اذا فتننا حصنا وفيهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع
بيقين فلو قتل البعض أو أخرج حل قتل الباقيين للشك في قيام المحرم اه (وقال
في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ونقص علينا الاصل المذكور

بأستأمن على أبنائه لدخول المحفدة اه (وقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجمعة والجماعة والمجاهد والمجزية اه (وقال في الثانية ما أيج للضرورة يتقدر بقدرها مانصه) والطعام في دار الحرب يؤخذ على قدر الحاجة لانه انما أيج للضرورة وقال في الكنز ويتنفع فيها بعاف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة وبعد الخروج منها الا وما فضل رد الى الغنيمة اه (ثم قال في تنبيهه يعمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام) وهذا مقيد لقولهم الضرر لا يزال بعلمه وعليه فروع كثيرة منها جواز الرمي الى كفار تترسوا بصبيان المسلمين اه (قال في المبحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وهن ثلثان لم أرهما الا ان لانه يمكن تخريجهما على ان المعروف كالشرط وفي البرازية المعروف عرفا كالشرط شرطاً منها الوجرت عادة المقترض برداً زيد مما اقترض هل يحرم اقراضه تنزلاً لعمادته منزلة الشرط ومنها لو بارز كافر مسلماً واطردت العادة بالامان للكافر هل يكون بمنزلة اشتراط الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه اه (وقال في القسامة الرابعة السابع تابع في بحث الثانية السابع بسقط بسقوط المتبوع مانصه) ومنها لو مات الفارس سقط سهم الفرس لا عكسه اه وخرج عنها من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطالبتهم والمفتيين والفتهاء يفرض لاولادهم تبعاً ولا يسقط بموت الاصل ترغيباً وقد اوضحناه في شرح الكنز اه (وقال في القسامة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) فعلى هذا لا يجوز له أى الامام التفضيل أى تفضيل بعض المستحقين من بيت المال على بعض ولكن قال في المحيط من كتاب الزكاة والرأى الى الامام من تفضيل وتسوية من غير ان يميل في ذلك الى هوى ولا يحل لهم الا ما يكفيهم ويكفي أعوانهم بالمعروف وان فضل شئ من المال بعد اصال الحقوق الى اربابها قسمه بين المسلمين فان قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسيباً اه وذكر الزياحى من الخراج بعد ان ذكر ان أموال بيت المال أربعة أنواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الأنواع بيتاً يخصه ولا يخلط بعضه ببعض لان لكل نوع حكماً يختص به الى ان قال ويجب على الامام ان يتق الله عز وجل ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسيباً اه وفي كتاب الخراج

لا ييوسفان أبابكر رضى الله تعالى عنه قسم المال بين الناس بالسوية فجاء ناس فقالوا يا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انك قسمت هذا المال فسوية بين الناس ومن الناس اناس لهم فضل وسوابق وقدم فلو فضلت أهل السوابق والقدم والفضل لفضلهم فقال اماماً ما ذكرتم من الفضل والقدم والسوابق فما أعر في ذلك وانما ذلك شئ ثوابه على الله سبحانه وتعالى وهذا معاش فالاسوة فيه خير من الاثرة فلما كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وجاء الفتح وفضل وقال لا أجعل من قاتل بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كن قاتل معه ففرض لأهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار من شهد بدراً أولم يشهد بدراً أربعة آلاف وفرض لمن كان اسلامه كاسلام أهل بدر دون ذلك أنزلهم على قدر منزلتهم من السوابق اه وفي القنية من باب ما يحل للمدرس والمتعلم كان أبو بكر يسوى بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر يعطيهم على قدر الحاجة والنفقة والفضل والاخذ بما فعله عمر في زماننا أحسن فتعتبر الامور الثلاثة انتهى وفي البرازية السلطان اذا ترك العشر لمن هو عليه جازغنياً كان أوفقر لكون المتركة له ان كان فقيراً فلا ضمان على السلطان وان كان غنياً ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه (تنبيه) اذا كان فعل الامام مبنياً على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرعاً الا اذا وافقه فان خالفه لم ينفذ ولهذا قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام ان يخرج شيئاً من يداً أحد الا بحق ثابت معروف اه وقد نقلنا هذه أيضاً في القضاء (ثم قال) وقال قاضيان في فتاواه من كتاب الوقف ولوان سلطاناً اذن لقوم ان يجعلوا أرضاً من أراضي البلدة حوايت موقوفة على المسجد أو أمرهم ان يزيروا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فقحت عنوة وذلك لا يضر بالمارة والناس ينفذ أمر السلطان فيها وان كانت البلدة فقحت صلحاً تبقى على ملك ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الوقف أيضاً (ثم قال) وفي صلح البراز يترجل له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطالحا على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما وياخذ العطاء والاخر لا شئ له من العطاء وينزل له من كان العطاء له مالا معاً لو ما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء لا يجرى جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخلي

فيه رضا الغير وجعله غير ان الساطان ان منع حق المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلح ايضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج من هذه القاعدة مسائل الى ان قال الثانية عشر سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الغنائم رضا اهـ (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم اخذه حرم اعطاؤه مانصه) * تنبيه * يقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه الا في مستثنيتين الى ان قال الثانية الجزية يجوز طلبها من الذمي مع انه يحرم عليه اعطاؤها لانه متمكن من ازالة الكفر بالاسلام فاعطاؤه اياها انما هو ولا استقراره على الكفر وهو حرام والاولى منقولة ولم أر الثانية اهـ (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب اضيف الحكم الى المباشر مانصه) ولا سهم لمن دل على حصن في دار الحرب اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) واقسامه اى الجهل على ما ذكره الاصوليون كما في المنار اربعة جهل بامل لا يصلح عذرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله تعالى وأحكام الآخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباغى حتى يضمن مال العادل اذا أتلفه وجهل من خالف باجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كبيع أمهات الاولاد اهـ وقد نقلنا هاهنا في العتق (ثم قال) وفي الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر جاهلا قال بعضهم لا يكفر وعامتهم على انه يكفر ولا يعدراه وفي آخر التهمة ظن بجهله ان ما فعله من المخطور حلال له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ضرورة كفر والا لا اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) وأما الايمان بالله تعالى ففي التحرير واستثنى نفي الاسلام من العبادات الايمان فثبت أصل وجوبه في الصبي العاقل لسببه وهو حدوث العالم لا الاداء فاذا أسلم عاقلا وقع فرضا فلا يجب تجديد بالغا كتجهيل الزكاة بعد السبب ونفاه شمس الاثمة لعدم حكمه ولو أداه وقع فرضا لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجد الاول أوجه اهـ (ثم قال) واتفقوا على وجوب العشر والمخرج في أرضه اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح (ثم قال) ويصح أمانته اهـ (ثم قال) ويصح اسلامه وردته ولا يقتل لو ارتد بعد اسلامه صغيرا أو تبعا اهـ (ثم قال) ولا جزية عليه اهـ (ثم قال) ولا يؤخذ صبيان أهل الذمة بالتمييز عن صبيان المسلمين ولا شيء على صبيان بني تغلب ولا يقتل الولد

المحربي اذا لم يقاتل ولو قتله مجاهدا بعد قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه لم يستحق السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيلا فله سلبه فاذا قتل الصبي استحق سلبه مقتوله لقول الزياهي ويدخل فيه كل من يستحق من الغنيمة سهما أو رضخا اهـ وفي الكثران الصبي من يرضخ له اذا قاتل اهـ (وقال في أحكام السكران مانصه) وقد منساق الفوائد انه من محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والاقرار بالحدود والخلاصة والاشهاد على شهادة نفسه اهـ (وقال في أحكام العبيد) ولا سهم له من الغنيمة وانما يرضخ له ان قاتل اهـ (ثم قال) ويملكه الكفار بالاستيلاء اهـ (ثم قال) ولا جزية عليه اهـ (ثم قال) ولا حق له في بيت المال ولا يؤخذ بالتمييز عن المالك لو كان عبد ذمي اهـ (وقال في أحكام الاعمى مانصه) هو كالصير الا في مسائل منها لا جهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد قائدا اهـ (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط مانصه) لو قال الوارث تركت حتى لم يبطل حقه اذا الملك لا يبطل بالتكليف والحق يبطل به حتى ان أحده الغنائم لو قال قبل القسمة تركت حتى بطل حقه الى ان قال وذكر الامام المعروف بخواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متما كد يمتثل السقوط بالاسقاط اهـ فقد علم ان حق الغنائم قبل القسمة وحق الحبس للارهن وحق المسبب المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط اهـ وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اهـ (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا سهم له مع المقاتلة وانما يرضخ له ولا يقتل لو أسيرا أو مرتدا بعد الاسلام ولاخراج على رأسه لو كان ذميا اهـ (وقال في أحكام الانثى مانصه) ولا يسهم لها وانما يرضخ وان قاتلت ولا تقتل المرتدة والمشركة اهـ (وقال في أحكام الذمي مانصه) حكمه حكم المسلمين الا انه لا يؤمر بالعبادات ولا تصح منه اهـ (ثم قال) ولا يأنم على تركه العبادات على قول ولا يأنم على ترك اعتقادها اجاعا ولا يمنع من دخول المسجد جنبا بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد الحرام اهـ وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب الصلاة (ثم قال) ولا سهم له من الغنيمة ويرضخ له ان قاتل أو دل على الطريق اهـ (ثم قال) ويؤخذ بالذمي بالتمييز عن المالك والركب والملبس قير كيون بالمرج كالا كف ولا يلبسون

الطهارة والاردية ولا ثياب أهل العلم والشرف ويجعل على دورهم علامة
ولا يحدون بيعة أو كنيسة في مصر واختلفت الرواية في سكانهم بين المسلمين
في مصر والمعتد الجواز في محلة خاصة واختلف المشايخ هل يلزم تميزهم بجميع
العلامات أو تكفي واحدة والمعتد أنهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العمام وأن
ركب الحمار في ضرورة نزل في المجمع وبضيق عليه في المرور اه (ثم قال تنبيهه)
الاسلام بحسب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الأديسين كالغصاص
وضمن الأموال الأفي مسائل (ثم قال تنبيهه آخر) لا توارث بين المسلم والكافر
الى ان قال وخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد
اه أي اتحاد الدار وقد نقلناه في الفرائض (ثم قال تنبيهه آخر) اشترك اليهود
والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والذباح وفي الدية وشاركهم المجوس
في الجزية والدية دون الآخرين واستوى أهل الذمة فيما ذكر اه وقد نقلناه
في أبوابها من الجنايات وغيرها (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص الأصول
بأحكام منها لا يجوز له قتل أصله المحربي الادفعاعن نفسه وان خاف رجوعه
ضيق عليه وأجما لبقته غيره وله قتل فرعه المحربي كحرمه اه (ثم قال) ومنها
لا يجوز أن جهاد الأباذهم بخلاف الأصول لا يتوقف جهادهم على اذن الفروع اه
(ثم قال) ومنها تبعية الفرع للأصل في الاسلام اه (وقال في أحكام العقود مانصه)
وجائز من أحد الجانبين فقط الرهن الى ان قال وعقد الأمان جائز من قبل المحربي
لازم من جانب المسلم اه (وقال في أحكام الإشارة مانصه) الإشارة من
الأخرس معتبرة وقائمة مقام العسيرة في كل شيء من بيع الى ان قال الأفي
المحدود الى ان قال فظاهر اقتصار المشايخ على استثناء المحدود فقط صحة
اسلامه بالإشارة ولم أرفها في خلاصتها اه وقد نقلناه بقيته في مسائل شتى (ثم
قال) وان لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر إشارته مطلقا الأفي أربع في الكفر
والاسلام والنسب والفتوى كذا في تنقيح الجبوبي ويزاد أخذ من مسألة الاقتضاء
بالرأس إشارة الشيخ في رواية الحديث وأمان الكافر أخذ من النسب لانه محتاط
فيه بمحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قد مناه اه وقد نقلناه أيضا في مسائل
شتى (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الأولى أسباب التملك
المعاوضات المالية الى ان قال والغنية اه (ثم قال) ويقرب منه ملك المرتد

فانه يزول عنه زوال امرأته فان أسلم تبين انه لم يزل وان مات أو قتل بان انه زال من
وقتها اه (ثم قال) وأما الجارة المقطع ما أقطعه الامام فافق الامام العلامة قاسم بن
قطلو بغا بجهتها قال ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة كما لا أثر لجواز موت
المؤجر في اثنائها ولا لكونه ملك المنفعة لافي مقابلة مال فهو نظير المستأجر لانه
ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداده لما أعد له لا نظير المستعير لما قلنا واذا
مات المؤجر أو أخرج الامام الأرض عن المقطع تنفخ الجارة لا تنقل الملك الى
غير المؤجر كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها الجارة الاقطاع وهي اجارة
المستأجر واجارة العبد الذي صونج على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف
عليه الغلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة واجارة
أم الولد اه وقد ألغت رسالة في الاقطاعات وأخرى سميتها الضميمة المرضية في
الأراضي المصرية وفيما أفق به العلامة قاسم التصريح بأن للامام ان يخرج
القطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا أقطعه أرضا عامرة من بيت المال
أما اذا أقطعه مواتا فاحياه ليس له اخراجه عنه لانه صار مال كالرقبة كما ذكره
أبو يوسف في كتاب الخراج اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الوقف ونقلناه في كتاب
الاجارة (وقال في أحكام السفر مانصه) ويستويان أي البر والبحر في بعية
الأحكام منها اذا غزا في البحر ومعه فرس فانه يستحق سهم الفارس كما في الخاتمة
اه (وقال في الفن الثالث في بحث ما فترق فيه المرتد والكافر الأصل) لا يقر
المرتد ولو بجزية ولا يصح نكاحه ولا تحل ذبيحته ويحل دمه وتوقف ملكه
وتصرفاته ولا يسي ولا يفادي ولا يمن عليه ولا يرث ولا يرث ولا يدفن في مقابر
أهل مله ولا يتبعه ولده فيها اه (وقال في آخر الفن المذكور فن الفرق والجمع
مانصه) فائدة نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير
وجه لا تجوز اعادتها كما ذكره الاسيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة
عند ذكر الامراء قلت يستنبط من تلك انه الوقفات لا تنفع ولو بغير وجه كما وقع
ذلك في عصرنا في القاهرة في كنيسة بحارة زويلة ففعلها الشيخ محمد بن الياس
قاضي القضاة فلم تنفع الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفقهها فلم يقاسرها كم
على فقهاء ولا ينافي ما نقله السبكي من الاجماع قول أصحابنا وبعاد المنهدم لان
الكلام فيما هدمه الامام لا فيما نهدهم فاليأس اه (ثم قال في فن الانغاز

مانصه) أي رجل آمن الفاسق قبل ولم يقتله أو قتل هو فقل حربي طلب الأمان لائف
فعدوها ولم يعد نفسه أي مرتد لا يقتل فقل من كان إسلامه تبعاً أو فيه شبهة أي
حصن لا يجوز قتل أهل له ولا أمان لهم فقل إذا كان فيهم ذمي لا يعرف فلو خرج
البعض حل قتل الباقى أي رضيع يحكمهم بإسلامه بلا تبعية فقل لقيط في دار
الاسلام اه وقد نقلناه في كتاب اللقيط (وقال أخو المؤلف في تكملة له الفن
السادس فن الفروق مانصه) كتاب السير * مسلم قطع يده عمدا ثم ارتد ثم مات
على ردة أو لحق بدار الحرب ثم جاء مسلمات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية
لورثته فإن لم يلحق ثم أسلم ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمد وزفر نصف الدية في
جميعها لأن اعتراض الردة أو جباهاً راجعاً فإذا أسلم لا يعود الضمان والفرق
لهما أن الجناية وقعت في محل معصوم ولا كذلك إذا لم يعد اه وقد نقلناه
في كتاب الجنائيات (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الاجارة مانصه)
قال الأميران قتلته هذا الفارس فلك كذا فقتله فلا شيء له ولو قال من قطع رأسه
فله كذا فقطع فله ماسي والفرق أن القتل جهاد والاستتجار عليه لا يجوز بخلاف
القطع اه وقد نقلناه في كتاب الاجارات (وقال أخو المؤلف في التكملة
المذكورة في كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره على الاسلام صح اه وقد نقلناه
في كتاب الاكراه (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الجنائيات
مانصه) قطع يده مسلم فارتد ومات من القطع أو لحق بدار الحرب ثم عاد وأسلم ومات
من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو لم يلحق حتى أسلم ومات نجب دية كاملة والفرق
أنه بالقضاء بالحق انقطعت السراية إلى اليد فوجب نصف الدية بالاسلام وإذا
لم يلحق لم ينقطع فصاركاه لم يزل مسلماً حتى مات اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
(وقال المؤلف في الفن السابع فن المحكمات مانصه) وسئل الإمام عن قال
لا أرجو الجنة ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وآكل الميتة وأصلى بالركوع
ولا سجود وأشهد بما لم أره وأبغض الحق وأحب الفتنه فقال أصحابه أمر هذا
الرجل مشكل فقال الإمام هذا رجل يرجو الله تعالى لا الجنة ويخاف
الله تعالى لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويأكل السمك والجراد
ويصلي على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حق ويحب المال
والولد وهما فتنه فقام الرجل وقيل رأسه وقال أشهد أنك للعلم وعاء اه وفي آخر

الفتاوى الظهيرية سئل الإمام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول أنا لا أخاف النار
ولا أرجو الجنة وإنما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله أنا لا أخاف النار
ولا أرجو الجنة غلط فإن الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله سبحانه وتعالى
واتقوا النار التي أعدت للكافرين ومن قيل له خف مما خوفك الله تعالى
فقال لا أخاف رد ذلك كفر اه وقد نقلناه في مسائل منشورة (وقال في كتاب
الطلاق السكران كالصاحي) الأفي الاقرار بالحدود الخالصه والردة والاشهاد
على شهادته كذا في خلع الخاتمة اه وقد نقلناه في كتاب الحدود وفي كتاب الشهادات
(وقال في كتاب الوقف مانصه) وقد سئل عن ذلك المحقق ابن المهام أي سئل عن
الاراضي المشتركة من بيت المال هل يصح وقفها كما في شرحها فأجاب بان
للإمام البيع إذا كان بالمسلمين حاجة والعياد بالله تعالى وبينت في الرسالة أنه
إذا كان فيه مصلحة صح وإن لم يكن لم حاجة كبيع عقار اليتيم على قول المتأخرين
المفتي به فإن قلت هذا في أوقاف الأمراء أما أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق
بينهما فإن للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أجاب
عنها المحقق ابن المهام في فتح القدير فإنه سئل عن الأشرف برسبای إذا اشترى
من وكيل بيت المال أرضاً ثم وقفها فأجاب بما ذكرنا من فراجع اه (وقال في كتاب
اليبوع من الفن الثاني مانصه) الربا حرام الأفي مسائل بين مسلم وحربي ثمة وبين
مسلمين أسلمائة ولم يخرجوا إلينا اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي إذا قضى في
مجهتد فيه نفذ قضاؤه الأفي مسائل إلى أن قال أو بعدم ملك الكافر مال المسلم
بأحرازه بدارهم اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة
بموت عن تجهيل الأفي ثلاث إلى أن قال والسلطان إذا أودع بعض الغنمة ثم مات
ولم يبين عنده من أودعها اه (وقال في كتاب الاكراه) أجرى الكفر على لسانه
بوعيد حبس أو قيد كفر وبانت امرأته اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
في كتاب الوصايا) الإشارة من الناطق باطلة في وصية وغيرها الأفي الافتاء والاقرار
بالنسب والاسلام والكفر كذا في التلخيص اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب
الاقرار (وقال في كتاب الفرائض مانصه) العطاء لا يورث كذا في صلح البزازية اه
وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال فيه أيضاً) كل إنسان يرث ويورث الاثلاثة
إلى أن قال والمرث لا يرث ويرثه المسلمون اه (وقال فيه أيضاً) الجحد كالأب

الافى احدى عشرة مسألة الى ان قال ويصير الصغير مسلماً باسلام أبيه دون جده اه
(وقال فيه أيضاً) لو مات المستامن في دارنا عن ماله وورثته في دار الحرب وقف
ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا بد من بيعة ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا ولا نعلم له
وارثا غيرهم و يؤخذ منهم كغيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في
مستامن فتح القديرا و قد نقلناه في كتاب الدعوى (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب اللقيط واللقطة والابق والمفقود) *

يجب الجمع لراذلا بقاء الا اذا رده من في عيال السيد أو رده أحد الابوين مطلقاً
أو الابن الى أحدهما أو أحد الزوجين للأثر أو وصي اليتيم أو من يعوله أو من
استعان به ماله في رده اليه أو رده السلطان أو الشهنة أو المخفر فالمستثنى عشرة
من اطلاق المتون ولو أراد الملقط الانتفاع بها بعد التعريف وكان غنياً لم يحصل له
فان كان فقيراً فكذلك الا باذن القاضي كما في الخمانية الصبي في اللقطة
كالبالغ والعبد كالحرة وان رده العبد الا بقاء فاجعل لمولاه وان أشهد راداً لا بقاء
أخذه ليرده على ماله انتفى الضمان عنه واستحق الجمع والافلا فيهما والله
سبحانه وتعالى أعلم (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب
اللقيط (قال المؤلف في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وقالوا في باب
اللقطة ان أخذها بنية ردها حل رفعها وان أخذها بنية نفسه كان غاصباً آثماً
اه (وقال في قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب
الشافعي أو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى أبي حنيفة
مانصه) ويتخرج عليها ما أشكل حاله منها الحيوان المشكل أمره والنبت الجوهول
سميته ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها لو دخل برجه حمام
وشك هل هو مباح أو مملوك ومنها مسألة الزرافة ومذهب الشافعي القائل
بالاباحة المحل في السك اه (وقال في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين
لا يزول بالشك الى ان قال في القاعدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) ومنها المفقود
لا يرث عندنا ولا يرث اه (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه
تناول الثمار الساقطة اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام
غاب الحرام المحلل) الى ان قال ونرجع عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال

التاسعة اذا اختلط جسمه المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم انه لا يحرم وانما
بكره قال في البرازية من اللقطة اتخذ برج حمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويؤلفها
ولا يتركها بالاعلف كيلا يتضرر الناس فان اختلط بها حمام غير صاحبها لا ينبغي
له أن يأخذها ولو أخذها طالب صاحبها رده كالمضالة الى آخر ما فيها اه (وقال
في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) ويملك المال بالاستيلاء على المباح
كالبالغ والتقاطه كاللقط البائع اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولم أر حكم
اللقطة واستيلائه على المباح وينبغي في الثاني أن يملكه مولاه أخذاً من قولهم
لورده آبقاً فاجعل لمولاه اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل
الاولى أسباب الملك المعاضات المالية الى أن قال وتلك اللقطة بشرط اه
(وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قبة اللقطة اذا تصدق بها أو انتفع
بها بعد التعريف ولم يجر مالها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم ان سبب
الضمان تصرفه في مال غيره بغير إذنه ولم أره صريحاً اه (وقال في بحث أحكام
الحرم مانصه) وهو مما لا يخبره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ وقد
نقلنا بقيقته في كتاب الحج (ثم قال في فن الانغاز مانصه) * المفقود * أي رجل يعدم متناً
وهو حي ينعم فقل المفقود اه (وقال في فن الانغاز أيضاً في بحث السر مانصه) أي
رضيع يحكم باسلامه بالاتبعية فقل لقيط في دار الاسلام اه وقد نقلناه في كتاب
الجهاد (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب
اللقيط * لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لرجل وصدقها كانت أمة له غير انه لا يقبل
قولها في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحه ولو أقرت انها ابنة أب الزوج وصدقها
الأب ثبت النسب وبطل النكاح والفرق ان الابنية تنافي النكاح ابتداء وبقاء
والرق لا ينافيه ولو طلقها واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها نكاحاً ولو كان طلقها
ثنتين ثم أقرت به ملك رجعتها والفرق انها بالقرار به بعد الثنتين تريد ابطال حق
نابت له بخلاف ما لو كان بعد طلقه لان حق الرجعة لا يبطل بهذا القرار ولو كانت
معتدة فأقرت بالرق بعد مضي حيضتين كان له أن يراجعها في الثالثة ولو أقرت
في الحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان
اقرارها غير مبطل لها هنا وقته وبطل في الفصل الاول والله تعالى الموفق اه
وقد نقلناه في كتاب الاقرار وكتاب الطلاق (ثم قال كتاب اللقطة) ترك الاشهاد

انه أخذها البرد هاضم وان خاف أخذ الظالم لها بشهادة لا يضمن والفرق ان
 الاشهاد لصيانة المال والاشهاد ههنا سبب افوته سبب دابته فأصلحها رجل كان
 للمالك أن يأخذها الا اذا قال جعلتها لمن يأخذها والفرق انه اذا قال ذلك فقد
 مالها له وقد أنفق عليها فكانت ههنا النفقة عوضا فنع الاسعير داد نثر السكر
 فوق في حجر رجل وأخذته غيره لا يكره اذا لم يكن أعده حجره لذلك كما لو وضع الشبكة
 لا للصيد فتملق بها صيد كان لمن أخذته ولو نصبها لاجل الصيد كان لما حبها اه
 وقد نقلنا ذلك في كتاب الصيد (ثم قال) ويكره امساك النجم بخلاف غيرها
 لان من عاداتها انها تمضي الى موضع آخر فتختلط فلا تعرف بخلاف الطيور والآخر
 فان أفرغت فهو لما صاحب الام ان عرف والا تصدق به على فقير ثم يشتري كما حكى
 السرخسي عن أستاذة المحلواني انه كان مولعا بأكل النجم فكان يهب الكل من
 الفقير ثم يشتري منه بمن رخص اتانان ربطتا في موضع واحد لا فولا تاذكرا
 وأنثى أو أحدهما ما بفلا والاخرى بحشا فاذي كل واحد منهما البخل أو الذكرا
 فهو بينهما والثاني لميت المال لانه لقطه والاضحية على هذا والله سبحانه
 وتعالى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية وفي كتاب الدعوى (وقال
 في الفن السابع فن المحكمات مانصه) وفي مناقب الكردي قال الامام الاعظم
 خدعتني امرأة وفقهتني امرأة وزهدتني امرأة أما الاولى كنت مجتازا فأشارت الى
 امرأة الى شيء مطروح في الطريق فتوهمت انها خرساء وان الشيء لها فلما رفعت
 اليها قالت احفظه حتى تسلمه الى صاحبه اه (ثم قال في الفن السابع ايضا مانصه)
 وفي مناقب الكردي قدم فتاة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوني عن
 الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر تبرص أربع سنين
 ثم تعد عدة الوفاة وتزوج بمن شئت قال فان جاء زوجها الاول وقال تزوجت
 وأنا حي وقال الثاني تزوجت ولا زوج أيهما يلاعن فغضب قتادة وقال لا أجيبكم
 بشئ اه (وقال في الفن الثاني في كتاب البيوع في بحث النحل مانصه) ولا فرق
 في كون الجنين تبعا لأمه بين بني آدم والحيوانات فالولد منها لما حب الا نثى
 لا لما حب الذكرا كذا في كراهة البرازية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال
 في كتاب البيوع ايضا مانصه) لا تصح الاجارة بعد هلاك العين الا في اللقطة اه
 (وقال في كتاب الصيد) ولا يحل للقلش ما يجده بلا تعريف ولو أرسل انسان

ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملكه بالاستيلاء فلما حبه أخذه بعده حتى قشور
 الرمان الملقاة لكن المختار انه تلك قشور الرمان ولو ألقى بهيمة الميتة فجاء رجل
 سلخها وأخذ جلدتها فلما ملكها أخذها فلو بدغته ردله ما زاد الدباغ ان كان بماله
 قيمة الخ فراجع (ثم قال فيه) سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حلالا ولا لاشئها
 مستقذرة وان وجد فيها ذرة ملكها حلالا وان وجد خاتما أو دينارا مضروبا
 لا وهو لقطه ان يصرفها على نفسه بعد التعريف ان كان محتاجا وكذا ان كان
 غنيا تصدق به عندنا اه وقوله وكذا ان كان غنيا الخ صوابه لان كان غنيا
 كما في شرحها (ثم قال فيه ايضا) النثر على الأمير لا يجوز وكذا التقاطه وفي العرس
 جائز اه (وقال في كتاب الرهن مانصه) الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن
 لا يكون لقطه بل يحفظه الى ظهور المالك اه (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب الشركة) *

الفتوى على جوازها بالفلس الراضية التبر لا يصلح الا في موضع يجري مجرى
 النقود للمفاوضة مع من لا تقبل شهادته له لا تجوز شركة القراء والقراء
 والدلائل والشهادين وألحق بهم الشهود في المحاكم وان شرط الربح للعامل
 أكثر من رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة وان شرط
 الربح للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة
 ولكل منهما ربح ماله كما في السراجية اذا عمل أحدهما شريكين دون الآخر
 بعد رأو بغيره فالربح بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلاثة عمال من غير عقد شركة فعمله
 أحدهم كان له ثلث الاجر ولا شئ للآخرين ما اشترت اليوم من أنواع التجارة
 فهو بيني وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشركني فيه فقال قد اشركتك
 فيه جازا لأن يكون قبل قبضه نهى أحدهما شريكه عن الخروج وعن بيع
 النسبة جاز ليس لأحدهما السفر بغير إذن الآخر فان سافر وهما لم يضمن
 فيما لاجل له ولا مؤنة والربح بينهما تنكره الشركة مع الذي اختلف رب المال
 مع المضارب في التقييد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل اه
 وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب المضاربة (ثم قال) ولو اختلف المولى مع
 غرماء العبد فالقول لهم اه وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن والله سبحانه وتعالى

اعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الشركة (قال المؤلف في قاعدة الاصل عدم فيها فروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم أربح الا كذا لان الاصل عدم الزائد اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب المضاربة فراجعها (وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم مانصه) * تنبيه * في معراج الدراية من كتاب الخطر والاباحة ان أصحابنا احتاطوا في أمر الفروج الا في مسألة لو كانت جارية بين شريكين ادعى كل منهما انه يخاف عليها من شريكه وطلب ان توضع على يده دل لا يحجب الى ذلك وانما تكون عند كل واحد يوم حشمة للملك اهـ وسياق نقل هذه المسألة من كتاب النكاح (وقال في الثالثة الضرر لا يزال بالضرر مانصه) من فروعه عدم وجوب العماره على الشريك وانما يقال لم يدها نفق واحدس العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما انفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المعمد وكتبنا في شرح الكنز في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها في ثلاث مسائل اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في القضاء أيضا (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وقد رجحوا المانع على المقتضى في مسألة السفل لرجل والعلو لا خرفان كلاهما ممنوع عن التصرف في ملكه لمحق الاخر فملكه مطلق له وتعلق حق الاخر به مانع اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ونرجع عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال السادسة والعشرون أحد شريكي العنان قال للاخر اني اشتري هذه الجارية لنفسى خاصة فسكت الشريك لا تكون لهما اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسى والجاهل مانصه) كالمفاوضين اذا أذن كل واحد منهما لصاحبه بأداء الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه ومن صاحبه فانه يضمن مطلقا اهـ وقد نقلنا في كتاب الوكالة أيضا في كتاب الزكاة (وقال في أحكام النقود ما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه) ويتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى ان قال والشريك اهـ أى بأن يقول لا آخذ في شئ اشتراه شركتك فيه مثلا كفى المحوى (ثم قال) وجائز من الجانبين الشركة

اهـ (ثم قال) الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان الى ان قال وأما الشركة فظاهر كلامهم الفرق بينهما فالشركة في المباح باطله وفي غيره اذا فقد شرط فاسدة اهـ (ثم قال في فن الحيل مانصه) الثاني عشر في الشركة المحملة في جوارها في العروض ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الاخر ثم يعقداها وهي معروفة اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروج في بحث الوكالة مانصه) قال له اشتر عبد زيد بيني وبينك فقال نعم ثم قال له آخذ كذلك فقال نعم فاشترى كان بين الاخرين دون المشتري فلولا يشتري حتى لقيه ثالث فقال كذلك فأجاباه أيضا فوللا تمرين الاولين ولو كانا حاضرين وعلمنا بذلك كان بين المشتري والثالث لان وكالتهما اريدت لما علمنا كما لو قال لا آخذ اشتري عبد فلان ثم وكله آخذ بشرائه فان قبل الوكالة لا يحضرة الاول فهو الاول وان يحضرة فهو الثاني والفرق ما قلنا اهـ وقد نقلنا بقية في كتاب الوكالة (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) احتاط أصحابنا في الفروج الا في مسألة ما اذا كانت الجارية بين شريكين فادعى كل الخوف عليها من شريكه وطلب الوضع عند عدل لا يحجب الى ذلك وانما تكون عند كل يوم حشمة للملك كذا في كراهية المعراج اهـ وقد تقدم نقل هذه المسألة من قاعدة الاصل في الابضاع التحريم (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) والضابط ان الحق اذا كان مما لا يتجزأ فانه يثبت لكل على الكمال فلا استخدام في المملوك مما يتجزأ اهـ (وقال في كتاب البيوع مانصه) الربا حرام الا في مسائل الى ان قال وبين المتفاوضين وشريكي العنان اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحلف القاضي على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم يحلفه اهـ (وقال فيه أيضا مانصه) ابي أحد الشريكين العماره مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتيمين لهما وصيان ويخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضررا فان الآتي من الوصيين يجبر كما في الخيانة وينبغي ان يكون الوقف كذلك اهـ (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال وذكرها لولوا المحي وذكر من الثلاثة أحد المتفاوضين اذا مات مجهلا ولم يبين حال المال الذي في يده اهـ (وقال فيه أيضا) اذا تعدى الامين ثم ازاله لا يزول الضمان كالمستهبر والمستأجر الا في الوكيل بالبيع الى ان قال والشريك عينا أو مفاوضة اهـ (وقال أيضا في كتاب

الامانات المأذون له في شيء كآذنه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه
مسئلتان الى ان قال الثانية حمام مشترك بين اثنين أجر كل واحد منهما حصته
رجل ثم أذن أحدهما مستأجرا بالعمارة فعمرا فلا رجوع للمستأجر على الشريك
الساكن ولو هجر أحدهما الشريكين الحمام بلا إذن شريكه فانه يرجع على شريكه
بحصته كذا في اجارة الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب
القسم) المشترك اذا تهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمه لاجبر وقسم
والابن ثم أجره ليرجع بني أحدهما بغير إذن الآخر فطلب أحدهما رفع بنيائه
فسم فان وقع في نصيب الباني فيها والا هدم اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
الغصب (قل صاحب الاشياء)

* (كتاب الوقف) *

لو وقف على المصالح فهي الامام والمحيط والقيم وشراء الدهن والمخمس والمراوح
كذا في منظومة ابن وهبان كل من بنى في أرض غيره بأمره فالبناء له الكفا ولو
بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه الا ان يضر بالارض اه وقد نقلناه في كتاب
الامانات كالعارية وفي كتاب الغصب (ثم قال) وأما البناء في أرض الوقف فان
كان الباني المتولي عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف وان بناه من ماله للوقف
أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا فان باذن المتولي ليرجع
فهو وقف والا فان بنى للوقف فوقف وان لنفسه أو أطلق له رفعه لو لم يضر وان
أضر فهو والمضيق ماله فيترتبص الى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر ملكه
بأقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف الناظر اذا أجر ثم مات
فان الاجارة لا تنفسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربيع له فانها
تنفسخ بموته كما حرره ابن وهبان معزيا الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالفه
اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الاستدانة على الوقف لا تجوز الا اذا
احتيج اليها لمصلحة الوقف كتعمير وشراء بذر فتجوز بشرطين الاول اذن القاضي
الثاني ان لا يتيسر اجارة العين والصرف من أجرها كما حرره ابن وهبان وليس من
الضرورة الصرف على المستحقين كافي القنية والاستدانة القرض أو الشراء
بالنسيئة وهل يجوز للمتولي ان يشتري متاعا بأكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه

على العمارة ويكون الرجوع على الوقف الجواب نعم كما حرره ابن وهبان لا يشترط
لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وقته فلو وقف على أولاد زيد ولا ولد له صح
وتصرف الغلة الى الفقراء الى ان يوجد له ولد واختلفوا فيما اذا وقف على مدرسة
أو مسجد وهما مكانا لبنائه قبل ان يبنيه فالصحح المجاوز أخذ من السابقة كما في
فتح القدير اقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسألتين الاولى اذا كان
العاقدا ناظرا قبله كما فهم من تعليمهم الثانية اذا كان الناظر يتجمل الاجرة كما في
القنية ومشى عليه ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) استبدال
الوقف العامر لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرطه الواقف الثانية اذا غصبه
غاصب وأجرى الماء عليه حتى صار بحرا لا يصلح للزراعة فيه ضمنه القيم القيمة
ويشترى بها أرضا بدلا الثالثة ان يبجده الغاصب ولا يبنيه له وهي في الخيانة
الرابعة ان يرغب انسان فيه ببدل أكثر غلة وأحسن صفة ما فيجوز على قول أبي
يوسف وعليه الفتوى كما في فتاوى قارئ الهداية اجارة الوقف بأقل من أجره المثل
لا تجوز الا اذا كان أحد لا يرغب في اجارتها الا بأقل وفيما اذا كان النقصان
يسيرا اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) شرط الواقف يجب اتباعه لقولهم
شرط الواقف كنص الشارع أي في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بيناه
في الشرح الا في مسائل الاولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الأهل
الثانية شرط ان لا يؤثر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة
أو كان في الزيادة نفع للفقراء فلا قاضي المخالفة دون الناظر اه وقد نقلناه في الاجارة
(ثم قال) الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فالتعيين باطل الرابعة شرط ان يتصدق
بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه فلا قيم التصديق على
سائل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل اه قال شارحها
وهذا مبنى على عدم تعيين المكان في الوقف قياسا على النذر اه وقد نقلناه
في كتاب الامان (ثم قال) الخامسة لو شرط للمستحقين خبزا أو لحما معينا كل يوم فلا قيم
ان يدفع القيمة من النقد وفي موضع آخر لم يطلب العين وأخذ القيمة السادسة تجوز
الزيادة من القاضي في معلوم الامام اذا كان لا يكتفيه وكان عالما تقيا السابعة
شرط الواقف عدم الاستبدال فلا قاضي الاستبدال اذا كان أصح لا يجوز للقاضي
عزل الناظر المشروط بالخيانة ولو عزله لا يصير معزولا ولا الثاني متوليا كما

في فصول العمدى ويصح عزل الناظر بلا خيانة ان كان منصوب القاضي اذا عزل
القاضي الناظر ثم عزل القاضي فتقدم المخرج الى الثاني وادعى ان الاول عزله
بلا سبب لا يعيده ولكن يأمره ان يثبت عنده انه اهل للولاية فاذا أثبت أهاده
ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكايه المستحقين عنده حتى يثبتوا عليه خيانة
وكذا الوصى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) الواقف اذا عزل الناظر
فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقا والا عند محمد ويصح عند أبي يوسف
ومشايخ بلخ اختيار واقول الثاني والصدر اختيار قول محمد وعلى هذا الاختلاف
لومات الواقف فلا ولاية للناظر ~~بكونه~~ ولا يلائمه فيملك عزله بلا شرط وتبطل
ولا يته بموته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل ولا يته بموته والخلاف
فيما اذا لم يشترط له الولاية في حياته وبعد مماته أما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا
هـ هذا حاصل ما في الخلاصة والبرازية والفتوى على قول أبي يوسف كما في الولوجية
وفي العتابة لم يجعل الواقف له فيما فنصب القاضي فيما وقضى بقوامته لم يملك
الواقف اخراجه اه ولم أر حكم عزل الواقف للمدرس والامام الذي ولاه ما ولا
يمكن الاحتياق بالناظر لعلهم لم يحمية عزله الناظر عند الثاني بكونه وكيل عنه
وليس صاحب الوظيفة وكيل عن الواقف ولا يمكن منعه عن العزل مطلقا لعدم
الاشتراط في أصل الايقاف ~~بكونهم~~ جعله لواله نصب الامام والمؤذن بلا شرط
كما في البرازية الباني أولى بنصب الامام والمؤذن وولد الباني وعشيرته أولى من
غيرهم بنى مسجد في محلة فنارعه بعض أهل المحلة في العمارة فالباني أولى مطلقا
وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع أهل المحلة ان كان ما اختاره أهل المحلة
أولى من الذي اختاره الباني فما اختاره أهل المحلة أولى مما اختاره الباني وان كانا
سواء فنصوب الباني أولى اه لم انه قد كثر في زماننا اجارة الارض مقيلا ومراحا
قاصدين بذلك لزوم الاجر وان لم تروى بماء النيل ولا شك في صحة الاجارة لانها تستأجر
للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كما في اجارة الهداية الارض تستأجر
للزراعة وغيرها قال في البناية اي لغرض الزراعة ونحو البناء وغرس الاشجار ونصب
الفسطاط ونحوها وفي المعراج وقع التقدير من البيع الفساد ولا تجوز اجارة
المراعى أى الكلاءة في ذلك ان يستأجر الارض ليضرب فيها فسطاطه
أوليجعلها حظيرة لغنمه ثم يستبيع المرعى وذكر الزيلعي الحيلة أن يستأجرها ليقاف

الدواب أو منفعة أخرى اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) والحاصل
ان المقيّل مكان القيلولة وهي النوم نصف النهار قال الرازي في تفسير الفرقان
المقيّل زمان القيلولة أو مكانها وهو الفردوس في الآية وهي أصحاب الجنة يومئذ
خير مستقرا وأحسن مقيلا وفي القاموس القائلة نصف النهار قال يقيّل قيلا
وقيلولة وقائلة ومقالا ومقيلا اه وأما المراح ففي القاموس أروح الابل ردها الى
المراح بضم الميم أى المأوى في المساء وفي الصحاح أراح ابله أى ردها الى المراح
وفي المصباح الرواح رواح العشي وهو من الزوال الى الليل والمراح بضم الميم حيث
مأوى المشاة بالليل والمناخ والمأوى مثله وفتح الميم به هذا المعنى خطأ لانه اسم
مكان واسم الزمان والمكان والمصدر من أفعّل بالالف مفعّل بضم الميم على صيغة
اسم المفعول وأما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت من غير ألف واسم المكان
من الثلاثي بالفتح والمراح أيضا الموضع الذي يروح القوم منه أو يرجعون اليه
اه فرجع معنى المقيّل في الاجارة الى مكان القيلولة ويدل على صحته قوله
لواستأجرها لنصب الفسطاط جاز لانه للقيلولة ورجع معنى المراح الى مكان مأوى
الابل ويدل على صحته قوله لواستأجرها لا يقاف الدواب أوليجعلها حظيرة لغنمه
جاز وتخليه البعيد باطالة فلواستأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح
كما في الخانية والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة
الاقواف فينبغي للتولى أن يذهب الى القرية مع المستأجر فيخلى بيته وبينها أو يرسل
وكيله أو رسوله احياء المال الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب
اليومع (ثم قال) أقر الموقوف عليه ان فلانا يستحق معه كذا وانه يستحق
الربع دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو كان
مكتوب الوقف مخالفا له جلا على ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقربه المقر
ذكره الخصاص في باب مستقل وأطال في تقريره ما شرطه الواقف لائنين ليس
لا أحدهما الا انفرادا الا اذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه ولا تخرفان للواقف
الا انفرادا لفلان كما في فتاوى قاضيخان ومقتضاه لو شرط لهما الادخال والاخراج
ليس لأحدهما ذلك ولو بعد موت الآخر فيبطل ذلك الشرط بموت أحدهما
وعلى هذا لو شرط النظر لهما فسات أحدهما أقام القاضي غيره وليس للحي الا انفراد
الا اذا أقامه القاضي كما في الاسعاف الناظر وكيل الواقف عند أبي يوسف ووكيل

الفقراء عند محمد في عزل بموت الواقف عند أبي يوسف وله عزله ويظل ما شرطه
له بموته خلافا لمحمد في الكل الدور والمحو انت المسئلة في يد المستأجر بمسكها
بغير فاحش نصف أجرة المثل أو نحوه لا بعد زوال المحلة بالسكوت عنه إذا أمكنهم
رفعه ويجب على الحاكم أن يأمره بالاستتجار بأجر المثل ويجب عليه تسليم زود
السنين الماضية ولو كان القيم ساكتا مع قدرته على الرفع إلى القاضي لا غرامة عليه
وانما هي على المستأجر وإذا ظفر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه
في مصرفه قضاء وديانة كذا في القنية اهـ وقد نقلناه في الإجارة (ثم قال) عزل
القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مساهمة وصدقه الميزول فيه
لا يقبل إلا بينة ثم إن كان ما عينه أجر مثل عمله أو دونه يعطيه الثاني ولا يحيط
الزيادة ويعطيه الباقي اهـ يصح تعليق التقرير في الوظائف أخذ من جواز تعليق
القضاء والامارة بجماع الولاية فلو مات المعلق بطل التقرير فإذا قال القاضي إن
مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد قررتك فيها صح وقد ذكره في أنفع الوسائل
تفقهها وهو فقه حسن اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي فوائد
صاحب المحيط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى الصلة
وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالأجرة اهـ ذكره في الدرر والغرر وجزم
في البغية تلخيص القنية بأنه يورث قال بخلاف رزق القاضي اهـ وقد نقلناه
في كتاب القضاء وكتاب الفرائض (ثم قال) وفي البندوع للأسير يوطى فرع نذ كر
ما ذكر أصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالآوقاف أو أوقاف الأمراء والسلاطين
كلها إن كان لها أصل من بيت المال أو ترجع إليه فيجوز لمن كان بصفة
الاستحقاق من عالم للعلوم الشرعية وطالب علم كذلك وصوفي على طريقة
الصوفية من أهل السنة أن يأكل مما وقفه غير متقيد بشرطه ويجوز في هذه
المجالة الاستئابة لعذر ولغيره ويتناول المعلوم وإن لم يباشروا لاستئابة واشتراك
اثنين فإكثر في الوظيفة الواحدة وللواحد عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة
الاستحقاق من بيت المال لم يحل له الاكل من هذا الوقف ولو قرر الناظر وباشر
الوظيفة لأن هذا من بيت المال لا يقول عن حكمه الشرعي يجعل احدا وما يتوهمه كثير
من الناس من تقول في ملك الذي وقف أي عليهم فهو توهم فاسد ولا يقبل في باطن
الأمراء أوقاف ما سكوها وأوقفوها فلها حكم آخر وهي قابلة بالنسبة إلى تلك وإذا عجز

الوقف عن الصرف إلى جميع المستحقين فإن كان أصله من بيت المال روعي فيه
صفة الاستحقاق من بيت المال فإن كان في أهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق
من بيت المال وليس غيره كذلك قدم الأولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم
وآل رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم وإن كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه
قدم الأحرار فالأحرار فأن لم يشؤوا في الحاجة قدم الأصحاب كبر فقدم
المدرس ثم المؤذن ثم الإمام ثم القيم وإن كان الوقف ليس مأخذه من بيت المال
اتبع فيه شرط الواقف فإن لم يشترط فيه تقديم أحد لم يقدم فيه أحد بل يقسم على
كل منهم جميع الوقف بالسوية أهل الشعائر وغيرهم اهـ بلغظه وقد اختر بذلك
كثير من فقهاء زماننا فاستباحوا تناول معاليم الوظائف بغير مباشرة أو مع مخالفة
الشروط والحال إن ما نقله السبوطي عن علمائهم انما هو فيما بقي لبيت المال
ولم يشترط له ناقل أما الأراضي التي باعها السلطان وحكم بخصه بيدها ثم وقفها
المشترى فانه لا بد من مراعاة شرائطه فإن قلت هل في مذهبننا ذلك أصل قلت
نعم كما بينته في الرسالة المرضية في الأراضي المصرية وقد سئل عن ذلك المحقق ابن
المهمام فأجاب بأن للإمام البيع إذا كان بالمسلمين حاجة والعياد بالله تعالى
وبينت في الرسالة أنه إذا كان فيه مصلحة صح وإن لم يكن لمحة كبيع عقار
اليتيم على قول المتأخرين المفتي به اهـ وقد نقلناه في كتاب الوضعية (ثم قال) فإن
قلت هذا في أوقاف الأمراء أما أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما ما كان
للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أجاب عنها المحقق
ابن المهمام في فتح القدير فانه سئل عن الأشرف برسباي إذا اشترى من وكيل بيت
المال أرضا ثم وقفها فأجاب بما ذكرنا اهـ وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال)
وأما أوقاف السلاطين من بيت المال أرضا للمصلحة العامة فذكر قاضي خان
في فتاواه جوازه ولا يراعى ما شرطه دائما وأما استواء المستحقين عند الضيق
فمخالف لمذهبنا في المحاوي القدسي الذي يبدأ به من ريع الوقف العمارة
شرطه الواقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأعم للمصلحة كالإمام للشيخ والمدرس
للمدرسة يصرف إليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك اهـ وظاهره أن المقدم
في الصرف الإمام والمدرس والوقاد والفراش وما كان بمعناهم لتعبيرهم بالكاف
فما كان بمعناهم الناظر وينبغي الحاق الساذر من العمارة والكاتب بهم

لا في كل زمان وينبغي المحاق الجاهلي المباشر للجباية بهم والسواق يلحق بهم
أيضا والمحطوب يلحق بالامام بل هو أقوى لانه امام الجمعة ولكن قيد المدرس
بمدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الجامع ولا يخفى ما بينهما من الفرق فان
مدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العمارة كمدرس الروم
وامام مدارس الجامع كما كثر المدرسين بمصر فلا ولا يكون مدرس المدرسة من
الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم الشرط امام مدرسو زماننا فلا كما لا يخفى
وظاهر ما في المحاوي تقديم الامام والمدرس على بقية الشعائر لم يعبر به ثم واذا
علمت هذا ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشاذ في غير زمن العمارة والمزملاتي
والشحنة وكاتب الغيبة وخازن الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي
المحاق المؤذين بالامام وكذا المقاتل لكثرة الاحتياج اليه للمسجد فظاهر
ما في المحاوي تقديم ما ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم
كالعمارة ولو شرط استواء العمارة بالمسحقة لم يعتبر بشرطه وانما تقدم عليهم
فكذا هم الجسام مكية في الاوقاف فاشبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى
كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابله من المعلوم
والحل للاغنياء اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) وشبه الصلة باعتبارانه
اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل فانه لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة
وشبه الصدقة لتصح أصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء فاذ مات المدرس
في اثناء السنة مثلاً قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي
ان يتطروقت قسمة الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده ويقسط المعلوم
على المدرسين ويتظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته
ولا يعتبر في حقه اعتبار زمن مجيء الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد
في الوقف بل يفتقر المحكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما وهذا
هو الاشبه بالفقير والاعدل كذا حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم ان
اعتبار زمن مجيء الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف المؤجرة على الاقساط الثلاثة
كل أربعة أشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط فكل من كان مخلوقاً قبل تمام
الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا كذا في فتح القدير
لا تنسخ الاجارة بموت المؤجر للوقف الا في مسئلتين ما اذا أجرها الواقف ثم ارتد

ثم مات لبطلان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا أجر أرضه ثم وقفها على
معين ثم مات تنسخ ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا أجر انساناً ثم هرب
ومال الوقف عليه لم يضمن كذا في التارخانية اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال)
بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه اقرباً أرض في يد غيره
انها وقف وكذبه ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفاً مأخوذة له بزمعه وقد كتبنا
نظائرهما في الاقرار (وقعت حادثة) وقف على الامير فلان ثم من بعده على اولاده
ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريتهم ونسأهم وعقبهم
من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور صرف الى كذا فهل
قوله من الذكور قيد للاباء والابناء حتى لا يستحق أنثى ولا ولد أنثى أم هو قيد
في الابناء دون الاباء حتى يستحق الذكر ولو من اولاد البنات أو هو قيد في الاباء
دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان أنثى فأجبت هو قيد في الابناء دون
الاباء لان الاصل كون الوصف بعد متعاطفين يكون للاخير كما صرحوا به في باب
المحرمات في قوله سبحانه وتعالى من نسائكم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله وأمهات
نسائكم وربائبكم ولان الظاهر من مقصوده حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون
الى آبائهم ذكورا كانوا او اناثاً وتخصيص اولاد الابناء ولو كانوا اناثاً لكونهم
ينسبون اليه وبقرينة قوله بعده فاذا انقرض اولاد الذكور ولم يقل ابناء
الذكور ولا ابناء الاولاد والله سبحانه وتعالى أعلم ثم بانني ان بعض الشافعية
جعل له قيداً في الاباء والابناء ووافقوه بعض الحنفية ورأيت الاسنوي نقل
في التمهيد أن الوصف بعد الجمل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى
الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو وأما بنم
فعود الى الاخير اتفاقاً الاستدانة على الوقف لمصالح الوقف عند الضرورة
لا تجوز الا باذن القاضي وان كان المتولي يبعد منه يستدين بنفسه كذا في خزنة
المفتين الناظر اذا فوض النظر الى غيره فان كان له التفويض بالشرط صحيح مطلقاً
والا فان فوض في صحته لم يصح وان فوض في مرض موته صح كذا في القنية واليتيمة
وخزنة المفتين وغيرها واذا صح التفويض بالشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف
جعل له التفويض والعزل كما حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض
في مرض موته بالشرط ونقلنا بالصحة وينبغي ان له العزل والتفويض الى غيره

كالا بصاء وثلاث عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل اذا
فوض النظر الى غيره ثم مات ينتقل الى الحاكم أولا فاجبت بأنه اذا فوض في حكمته
ينتقل الى الحاكم بموته لعدم صحة التفويض وان في مرض موته لا ينتقل له مادام
المفوض له باقيا لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتب بالرجل معين ثم من بعده للقراء
ففرغ منه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى القراء فأجبت بالانتقال ليس للقاضي
ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للقرار الاخذ الا بالنظر على
الوقف وذكرا للحسامي في واقعاته ان للقاضي نصب القيم بغير شرط الواقف
وليس له نصب خادم للمسجد بغير شرط فاستفدت منها ما ذكرته يكره اعطاء فقير
من وقف الفقراء مائتي درهم لانه صدقة فاشبهه الزكاة الا اذا وقف على فقراء
قرباته فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار ومن هنا يعلم حكم المرتب الكبير من
وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فليصنف اذا وقف على فقراء قرباته لم يستحق
مدعيها الا ببينة على القرابة والفقرو لا بد من بيان جهة القرابة ولا بد من بيان انه
فقير معدوم ومن له نفقة على غيره ولا مال له فقير ان كانت لا تحب الا بالقضاء كذي
الرحم المحرم وان كانت تحب بغير قضاء فليس بفقير كالولد الصغير كذا في الاختيار
اذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كاه أو بعضه فاقطع لا يبقى
لهم دين على الوقف اذ لا حق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه عمر
أولا وفي الذخيرة ما يفيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير فانه
يضمن اه وفائدة ما ذكرناه ان الغلة لو جاءت في السنة الثانية وفضل شيء بعد
صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيم الفاضل عوضا عما قطع وقد استفتيت
عما اذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعتقاء وقد قطع للمستحقين في
سنة شيء بسبب التعمير فهل يعطى الفاضل في الثانية لهم أو للعتقاء فأجبت للعتقاء
لما ذكرناه واذا قلنا بتضمن الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير هل يرجع
عليهم بما دفعه اياهم فبعضوا ما يستحقونه أولا لم أره صريحا لكن نقلا
في باب النفقات ان مودع الغائب اذا أنفق الوديعة على أبوي المودع بغير اذنه
واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليهم لانه لما ضمن تبين ان المدفوع
ملكه لاستناد ملكه الى وقت التعدي كما في الهداية وغيرها اه وقد نقلناه
في كتاب الطلاق وفي كتاب الامانات (ثم قال) وقال في كتاب الغصب ان المضمونات

ملكها الضامن مستندا الى وقت التعدي حتى لو غيب الغاصب العين المغصوبة
وضمنه المالك ملكها مستندا الى وقت الغصب فينفذ بيعه السابق ولو اعتق
العبد المغصوب بعد التضمن نفذ ولو كان ذارحم محرم عتق عليه كما بيناه في النوع
الثالث من بحث المالك اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) ولا يخالفه
ما في الفتية من باب الشروط في الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل
الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المعرف المذكور ثم
ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم اه لان الناظر ليس بمستند
في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر
استرداده بخلاف مسئلة نالنا لانه متعدي لكونه صرف اليهم مع علمه بالحاجة الى
التعمير وكذا لا يرد ما اذا اذن القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر
بجد النكاح وحالف فانه ذكر في العتائية ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع
ويرجع هو على المرأة اه لانه غير متعدي وقت الدفع وانما ظاهر الخطأ في الاذن
وانما دفع بناء على صحة اذن القاضي وكان له الرجوع عاينها لانه وان ملك
المدفوع بالضمن فليس بمستبرع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب الامانات
(ثم قال) وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد على ان ما فضل
من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى الغلة لا لمارة هل
يصرف للفقراء قال لا يصرف الى الفقراء وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز ان يحدث
للمسجد حدث والدار بحال لا تغل قال الفقيه سئل أبو جعفر عن هذه المسألة
فأجاب هكذا ولكن الاختيار عندى انه اذا علم انه قد اجتمع من الغلة مقدار مال
احتاج المسجد والدار الى العمارة أمكن العمارة منها صرف الزيادة على الفقراء
على ما شرطه الواقف اه بالفظه فقد استفدنا من هذا ان الواقف اذا شرط تقديم
العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فانه يجب
على الناظر امساك قدر ما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل وان كان الآن لا يحتاج
الموقوف الى العمارة على القول المختار للفقيه وعلى هذا فيفرق بين اشتراط
تقديم العمارة في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العمارة عند
الحاجة اليها ولا يدخلها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة
ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء

نعم اذا اشترط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخر لها عند الاستغناء وعلى هذا فيدخرها لئلا يظن في كل سنة قدرا للامارة ولا يقال انه لا حاجة اليه لانا نقول قد علمه في النوازل يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل وحاصله جواز خراب المسجد أو بعض الموقوف والموقوف لا غل له فيؤدي الصرف الى الفقراء من غير ادخار شيء للتعمير الى خراب العين المشروطة تعميرها أولا وصى الواقف ناظر على أوقافه كما هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول وصيا كان الثاني وصيا لانا نظرا كما في العتائية من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان مقتضى ما قالوه في الوصايا ان يكونا وصيين - حيث لم يعزل الاول فيكونان ناظرين فليستأمل وليراجع غيره اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحنة بكتاب الوقف (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الوقف فليس بعبادة وضعا بدليل صحته من الكافر فان نوى القرينة فله الثواب والا فلا اهـ (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وان غرس في المسجد فان قصد التل لا يكره وان قصد منفعة أخرى كره اهـ وقد نقلناه بقبته في كتاب المحظر (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها من الاصل الثاني من التساع وهو انه لا يشترط مع نية القلب التل في جميع العبادات مانصه) وخرج عن هذا الاصل مسائل الى ان قال ومنها الوقف ولو مسجد لا بد من التل في الدال عليه اهـ (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها الوقف على ولده أو وصي لولده لا يدخل ولده ان كان له ولد لصلبه والاستحقاق ولد الابن واختلاف في ولد البنات فظاهر الزاوية عدم الدخول وصحح واذا ولد للواقف ولدرج من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد وأما في الوقف على أولاده دخل النسل كله كذا الطبعات الثلاث بافظ الولد كما في فتح القدير وكأنه للعرف فيه والا فالولد مفردا وجمعا حقيقة في الصلبي اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقفنا عزل الوكيل على علمه دفعنا للخرج عنه وكذا القاضي وصاحب وظيفة الخ وقد نقلناه بقبته في كتاب القضاء (ثم قال) ووسع أبو يوسف في القضاء وفي الوقف والفتوى على قوله فيما يتعلق بهما الى ان قال وصحح الوقف على النفس وعلى جهة تنقطع ووقف

المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى ولا حكم القاضي وجوز استبداله عند الحاجة اليه بلا شرط وجوز مع الشرط ترغيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين اهـ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه ألفاظ الواقفين تبني على عرفهم لا على قواعد الاصول كما في وقف فتح القدير اهـ (ثم قال) ومنها ما في وقف القنية بعث شمعاً في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه أو ربعه أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن ان يأخذ بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن يأخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك اهـ ومنها البطالة في المدارس كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في دروس الفقه لم أرها صريحة في كلامهم والمسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من المعلوم شيء والا فينبغي ان يلحق ببطالة القاضي وقد اختلف في أخذ القاضي ما رتب له من بيت المال في يوم بطالته فقال في المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذه اهـ وفي المنية القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة على الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه الاظهر اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) فينبغي ان يكون كذلك في المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للطالبة والتحرير عند ذوى المهمة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طويلة أدت الى ان صار الغالب البطالة وأيام التدريس قليلة وبعض المدرسين يتقدم في أخذ المعلوم على غيره محتجاً بأن المدرس من الشرائع مستد لا بما في الحاوي القدسي مع ان ما في الحاوي انما هو في المدرس للمدرسة لا في كل مدرس فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والفرق بينهما ان المدرسة تتعطل اذا غاب المدرس بحيث تقفل أصلاً بخلاف المسجد فانه لا يتعطل بغيبه المدرس (فائدة) نقل في القنية ان الامام في المسجد يسامح في كل شهر أسبوعاً للاستراحة أول زيارة أهله وعبارته في باب الامامة امام ترك الامامة لزيارة أقربائه في الرساتيق أسبوعاً ونحوه أو لمصيبة أو لاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع اهـ ومنها المدارس الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقف هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح كمختصر ابن الصلاح أو يقرأ من الحديث كالبخاري ومسلم ونحوهما ويتكلم على ما في الحديث من فقه أو غريب ولغة ومشكل واختلف كما هو عرف الناس الآن قال الجلال

الاسموتى وهو شرط المدرسة الشيخونية كما رأيت في شرط واقفها قال وقد سأل شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي عن ذلك فأجاب بأن الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط وكذا اصطلاح كل بلد فان أهل الشام كانوا يلقون دروس الحديث كالمساجد ويتكلم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين فان العادة عندهم جرت في هذه الاعصار بالجمع بين الامرين بحسب ما يقرأ فيها من الحديث اهـ (قال في فصل تعارض العرف مع اللغة من المبحث الرابع العرف الذى يحمل عليه اللفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر مانصه) ويمكن أن يخرج عليهما مسئلتان احدهما مسألة البطالة في المدارس فاذا استمر عرف بها في أشهر مخصوصة جعل عليهما وقف بعدها لا ما وقف قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر للحاكم وكان الحاكم اذا ذك شافعيًا ثم صار لا أن حنفيًا لا قاضي غيره الانبياء هل يكون النظر له لانه الحاكم أو لانه متأخر فلا يحمل المتقدم عليه فيقتضى القاعدة الثانی اهـ (ثم قال) ومن هذا النوع لو وقف بلد على الحرم الشريف وشرط النظر الى القاضي هل ينصرف الى قاضي الحرم أو قاضي البلد الموقوفة أو قاضي بلد الواقف ينبغي أن يستخرج من مسألة مالو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل النظر عليه لقاضي بلد اليتيم أو لقاضي بلد ماله صرحوا بالاول فينبغي أن يكون النظر لقاضي الحرم ويمكن أن يقال الأرجح كون النظر لقاضي البلد الموقوفة لانه أعرف بمصالحها فالظاهر ان الواقف قصده وبه تحصل المنفعة وقد اختلفوا فيما اذا كان المقرار في ولاية القاضي وتنازعا فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر الى التداعي والتراعي واختلف التصحيح في هذه المسئلة اهـ وقد نقلنا هذه المسئلة والتي قبلها في كتاب القضاء (ثم قال) فالحاصل ان المذهب مدم اعتبار العرف الخاص ولا يمكن أفق كثير من المشايخ باعتباره فأقول على اعتباره ينبغي أن يفتي بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوات الحوانيت لازم ويصير الخلوات في الحانوت حقه فليأكل صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجازتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوانيت النجولون بالغورية ان السلطان الغورى لما بناها أسكنها التجار بالخلوة وجعل لكل حانوت قدرا أخذ من منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص وقد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن

الوظائف بحال يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز فانه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اهـ (وقال في القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد في التنبية الثالث لا فرق بين الحكم بالهبة وبين الحكم بالموجب مانصه) فاذا أقرب وقف عقاره عند القاضي وشرط فيه شروطا وثبت ملكه لما وقفه وسلمه الى ناظر ثم تنازعا الى قاض حنفي وحكم بجهة الوقف ولزومه وموجبه لا يكون حكما بالشروط فلو وقع التنازع في شرط من الشروط عند مخالف كان له أن يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم الحنفي السابق اذ لم يحكم بمقتضى الشروط انما حكم بأصل الوقف وما تضمنه من جهة الشرط فليس للشافعي الحكم بإبطاله باعتباره بشرط الغلة له أو بالنظر أو الاستبدال اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا فراجعها (ثم قال) السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالتضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء بشرط الواقف كنص الشارع صرح به في شرحي للجمع للصنف وابن ملاء اهـ وقوله للصنف هو ابن الساعاتي كما في شرحها (ثم قال) وصرح السبكي في فتاواه بأن ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص فهو وحكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا أو ظاهرا اهـ ويدل عليه قول أصحابنا كما في الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لا ينفذ وعبارة أو يكون قول لا دليل عليه وفي بعض نسخ القدوري بان الى آخره ويدل عليه أيضا ما في الذخيرة والولوالجية وغيرهما من ان القاضي اذا قرر فراشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل للفرش تناول المعلوم اهـ وبهذا علم حرمة أحداث الوظائف وأحداث المراتب بالاولى وان فعل القاضي ان وافق الشرع نفذ ولا رد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرام غلب المحرام المحلل مانصه) ومنها الوشرط الواقف أن لا يؤثر وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لا فيمما زاد على المشروط لانها كالبيع لا يقبل تفريق الصفقة وصرح به في فتاوى قارئ الهداية (ثم قال) والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الاجارة أيضا (وقال في القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) قال قاضي خان في فتاواه من كتاب الوقف لو ان السلطان

أذن لقوم أن يجعلوا أرضاً من أراضي بيت المال حوانيت موقوفة على المسجد
أو أمرهم أن يزيدوا في مسجدهم قالوا إن كانت البلدة فتحت عنوة وذلك لا يضر
بالمارة والناس ينفذ أمر السلطان فيها وإن كانت البلدة فتحت صلحاً تبقى على ملك
ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الجهاد أيضاً (وقال
في تشبيه تصرف القاضي في مال فقوله في أموال اليتامى والتركات والأوقاف مقيد
بالمصلحة فإن لم يكن مبنياً عليها لم يصح مانعه) وصرح في الذخيرة والولول الجيدة
وغيرهما بأن القاضي إذا قرر فراشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك
ولم يحل للفراش تناول المعلوم اهـ وبه علم حرمه أحداث الوظائف بالأوقاف بطريق
الأولى لأن المسجد مع احتياجه إلى الفراش لم يميز تقريره لا مكان استئجار فراش
بلا تقريره فتقرير غيره من الوظائف لا يحل بالأولى وبه علم أيضاً حرمه أحداث
المرتبات بالأوقاف بالأولى وقد سئلت عن تقرير القاضي المرتبات بالأوقاف
فأجبت بأنه إن كان من وقف مشروط بالفقراء فالتقرير صحيح لكنه ليس به لازم
وللناظر المصروف إلى غيره وقطع الأول إذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فحينئذ
يلزم وهي في أوقاف الخصاص وغيره وإن لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل
وكذا إذا كان من وقف الفقراء وقرره لمن يملك نصيباً ثم سئلت لو قرر من فائض
وقف سكك الأوقاف عن مصرف فائضه فهل يصح فأجبت بأنه لا يصح أيضاً
إساق التتارخانية إن فائض الوقف لا يصرف إلى الفقراء وإنما يشتري به المتولى
مستغلاً وصرح في النزائية وتبعه في الدرر والغرر بأنه لا يصرف فائض وقف
لوقف آخر اتحدوا فقهما أو اختلف اهـ وكتبنا في شرح الكنز من كتاب القضاء أن
من القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لأن مخالفته كخالفه النص اهـ
(قال في القاعدة التاسعة أعمال الكلام أولى من أهماله مانعه) ومنها الوقف
على أولاده وليس له الأولاد أو ولد رجل عليهم صوتاً للفظ عن الإهمال عملاً بالمجاز
وكذا الوقف على مواله وليس له موالى وإنما له موالى موالى استحقوا كما في التحرير
اهـ (ثم قال) وقد جعل الإمام السيوطي من فروعه ما وقع في فتاوى السبكي
فند كركلامه ما بالتمام ثم ند كركلامه الله سبحانه وتعالى مما يناسب أصولنا
قال السبكي لو أن رجلاً وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسبه وعقبه ذكراً
أو أنثى لند كركلامه لفظ الانثيين على أن من توفي منهم عن ولد أو نسل عادماً كان

حارباً عليه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسبه على الفريضة وعلى أن من
توفي منهم من غير نسل عادماً كان حارباً عليه من ذلك على من في درجته من أهل
الوقف المذكور يقدم الأقرب إليه فالأقرب ويستوي الأخ الشقيق والأخ من
الأب ومن مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وترك ولداً
أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى إن لوبقى حياً إلى أن يصير إليه شيء من
منافع الوقف المذكور وقام ولده في الاستحقاق مقام المتوفى فإن انقرضوا فعلى
القراء فتوفي الموقوف عليه وانتقل الوقف إلى ولديه أحمد وعبد القادر ثم توفي
عبد القادر وترك ثلاثة أولاد وهم علي وعمر واطيفة وولدي ابنه محمد الماتوفي
في حياة والده وهما عبد الرحمن ومالك ثم توفي عمر عن غير نسل ثم توفيت اطيفة
وتركت بنتاً تسمى فاطمة ثم توفي علي وترك بنتاً تسمى زينب ثم توفيت فاطمة
بنت اطيفة عن غير نسل فإلى من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة
فأجاب الذي يظهر لي الآن أن نصيب عبد القادر جميعه يقسم هذه الأوقاف على
سنتين جزأ لعبد الرحمن منها اثنان وعشرون ومالكاً أحد عشر وزينب سبعة
وعشرون ولا يستقر هذا الحكم في أعقابهم بل كل وقت بحسبه قال وبيان ذلك
أن عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه إلى أولاده الثلاثة وهم علي وعمر واطيفة
لأن كرم مثل حظ الأنثيين لعل خساء ولعمر خساء واطيفة خساء وهذا هو الظاهر
عندنا ويحتمل أن يقال يشاركهم عبد الرحمن ومالك ولداً محمد المتوفى في حياة
أبيه ونزلاً منزلة أبيهما فيكون لهما السبعان ولعل السبعان ولعمر السبعان
ولاطيفة السبع وهو هذا وإن كان محتملاً فهو مرجوح عندنا لأن الممكن في مأخذه
ثلاثة أمور أحدها أن مقصود الواقف أن لا يحرم أحداً من ذريته وهذا ضعيف
لأن المقاصد إذا لم يدل عليها اللفظ لا تعتبر الثاني ادخالهم في الحكم وجعل
الترتيب بين كل أصل وفرعه لا بين الطبقتين جميعاً وهذا محتمل لكنه خلاف
الظاهر وقد كنت ملت إليه مرة في وقف للفظ اقتضاه فيه لست أعجمه في كل ترتيب
الثالث الاستناد إلى قول الواقف أن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشيء
قام ولده مقامه وهذا قوي لكنه انما يتم لو صدق على المتوفى في حياة والده أنه
من أهل الوقف وهذه مسألة كان وقع مثلها في الشام قبل التسعين وسقانة
وطلبوا فيها نقلاً فلم يجدوه فإرسالوا إلى الديار المصرية يسألون عنها ولا أدري

ما أجابوهم لكني رأيت بعد ذلك في كلام الأصحاب فيما إذا وقف على أولاده على
 أن من مات منهم انتقل نصيبه إلى أولاده ومن مات ولا ولد له انتقل نصيبه إلى
 الباقيين من أهل الوقف فأت واحد عن ولد انتقل نصيبه إليه فإذا مات آخر عن
 غير ولد انتقل نصيبه إليه أخيه وابن أخيه لأنه صار من أهل الوقف فهذا التعليل
 يقتضي أنه إنما صار من أهل الوقف بعد موت والده فيقتضي أن ابن عبد القادر
 المتوفى في حياة والده ليس من أهل الوقف وأنه إنما يصدق عليه اسم أهل الوقف
 إذا آل إليه الاستحقاق بعد موت والده قال ومما يتنبه له أن بين أهل الوقف
 والموقوف عليه عمومًا وخصوصًا من وجه فإذا وقف مثلاً على زيد ثم عرو ثم أولاده
 فعبر وموقوف عليه في حياة زيد لأنه معين قصده الواقف بخصوصه وسماه وعينه
 وليس من أهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد وأولاده إذا آل
 إليهم الاستحقاق كل واحد منهم من أهل الوقف ولا يقال في كل واحد أنه موقوف
 عليه بخصوصه لأنه لم يعينه الواقف وإنما الموقوف عليه جهة الأولاد كالفقراء قال
 فتمين بذلك أن ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من أهل الوقف أصلاً
 ولا موقوفاً عليه لأن الواقف لم ينص على اسمه (قال) وقد يقال إن المتوفى في حياة
 أبيه يستحق بتقدير أنه لو مات أبوه جرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق إلى
 أولاده قال وهذا قد كُنْتُ في وقت أبجته ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف
 أن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه شيء فقد سماه من أهل الوقف مع
 عدم استحقاقه فيدل على أنه أطلق أهل الوقف على من لم يصل إليه الوقف
 فيدخل محمد والد عبد الرحمن وملكته في ذلك فيستحقان ونحن إنما نرجع في
 الأوقاف إلى ما دل عليه لفظ واقفها سواء وافق ذلك عرف الفقهاء أم لا قلت لأن سلم
 مخالفة ذلك لما قلناه أما أولاد فلأنه لم يقل قبل استحقاقه وإنما قال قبل استحقاقه
 شيء فيجوز أن يكون قد استحق شيئاً صار به من أهل الوقف ويتربح استحقاقاً
 آخر فيموت قبله فنص الواقف على أن ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل
 إليه ولو سلمنا أنه قال قبل استحقاقه فيحتمل أن يقال إن الموقوف عليه أو البطن
 الذي بعده وإن وصل إليه الاستحقاق أعني أنه صار من أهل الوقف قد يتأخر
 استحقاقه إما لأنه مشروط بمدة كقوله في كل سنة كذا فيموت في اثنتيها أو ما
 أشبه ذلك فيصح أن يقال إن هذا من أهل الوقف وإلى الآن ما استحق من الغلة

شيئاً ما لعدمها أو لعدم شرط الاستحقاق بمضي زمان أو غيره هذا حكم الوقف بعد
 موت عبد القادر فلما توفي عمر عن غير نسل انتقل نصيبه إلى أخوته عملاً بشرط
 الواقف إن في زوجته فيصير نصيب عبد القادر كله بينهما اثلاً فالعلى الثلثان
 للطيفة الثلث ويستمر حرمان عبد الرحمن وملكته فلما ماتت لطيفة انتقل نصيبها
 وهو الثلث إلى ابنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن وملكته شيء لوجود أولاد عبد القادر وهم
 يحيى ونهم لأنهم أولاده وقد قدمهم على أولاد الأولاد الذين هم ما نهم ولم ياتوا في
 على بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتمال أن يقال إن نصيبه كله وهو اثنا
 نصيب عبد القادر له عملاً بقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده
 وتبقى هي وبنت عمته مستوعبتين نصيب جد هما زينب ثلثا وفاطمة ثلثه
 واحتمل أن يقال إن نصيب عبد القادر كله يقسم الآن على أولاده عملاً بقول
 الواقف ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده فقد أثبت لجميع أولاد الأولاد استحقاقاً
 بعد الأولاد وإنما جئنا عبد الرحمن وملكته وما من أولاد الأولاد بالأولاد فإذا
 انقرض الأولاد زال النجب فيستحقان ويقسم نصيب عبد القادر بين جميع أولاد
 أولاده فلا يحصل لزيم جميع نصيب أبيها وينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة
 وهذا أمر اقتضاه النزول الحادث بانقراض طبقة الأولاد المستفاد من شرط الواقف
 أن أولاد الأولاد بعدهم ولا شك أن فيه مخالفة لظاهر قوله أن من مات فنصيبه
 لولده فان ظاهره يقتضي أن نصيب على لبنته زينب واستمرار نصيب لطيفة لبنتها
 فاطمة مخالفاً لهذا العمل فيهما جميعاً ولولم يخالف ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف
 أن بعد الأولاد يكون لأولاد الأولاد فظاهره يشمل الجميع فهذان الظاهران
 تعارضان وهو تعارض قوي صعب ليس في هذا الوقف محز أصعب منه وليس
 الترجيح فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه وخطري فييه طرق منها أن الشرط
 المقتضى لاستحقاق أولاد الأولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط المقتضى
 لأخراجهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخر فالعمل بالمتقدم أولى لأن هذا
 ليس من باب التسخن حتى يقال العمل بالمتأخر أولى ومنها أن ترتيب الطبقات
 أصل وذكر انتقال نصيب الوالد إلى ولده فرع وتفصيل لذلك الأصل في مكان
 التمسك بالأصل أولى ومنها أن من صيغة عامة بقوله من مات وله ولد صالح لكل
 فرد منهم ولجميعهم وإذا أريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم إلى مجموع

الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان اعماله من وجهه مع اعمال الاول
وان لم يعمل بذلك كان الغناء الاول من كل وجه وهو مرجوح ومنها اذا تعارض
الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارض لا ترجح فيه فالاعطاء أولى لانه
لا شك انه أقرب الى غرض الواقفين ومنها ان استحقاق ذنب لا يقل الامر بين
وهو الذي يخصها اذا شرك بينها وبين بقية اولاد الاولاد محقق وكذا فاطمة
والراشد على المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن
وملكة فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللفظين يقسم بينهم فيقسم بين عبد
الرحمن ومملكة وزينب وفاطمة وهل يقسم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون
لعبد الرحمن خساه واكمل من الاناث خمسة نظرا اليهم دون اصولهم أو يتظر الى
أصولهم فينزلون منزلاتهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة ولز ينز خساه
ولعبد الرحمن ومملكة خساه فيه احتمال وأنا الى الثاني أميل حتى لا يفضل نخذ
على نخذ في المقدار بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقيون
من أهل الوقف ز ينز بنت خالها وعبد الرحمن ومملكة ولدا عمها وكلهم في درجتها
وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه ومملكة ربعه ولز ينز ربعه ولا نقول
هنا يتظر الى أصولهم لان الانتقال من مساويهم ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم
بأنفسهم أو أولى فاجتمع لعبد الرحمن ومملكة الخمسان حصل لهما بموت علي ونصف
وربع الخمس الذي لفاطمة بينهم ما بالقرينة فلعبد الرحمن خمس ونصف خمس
وثالث خمس ومملكة ثلثا خمس وربيع خمس فاجتمع لز ينز الخمسان بموت والدها
وربع خمس فاطمة فاجتمعنا الى عدد يكون له خمس وخمسة ثلث وربيع وهو
ستون فقسمنا نصيب عبد القادر عليه لز ينز خساه وربيع خمسة وهو سبعة
وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهو خمس ونصف خمس وثالث خمس
ومملكة أحد عشر وهي ثلثا خمس وربيع خمس فهذا ما ظهر لي ولا أشترى أحدا
من الفقهاء يقلدني بل يتظر لنفسه اه كلام السبكي قلت قائله الاسمي وطى الذي
يظهر اختياره اولاد دخول عبد الرحمن ومملكة بعد موت عبد القادر عمه لا بقوله
ومن مات من أهل الوقف الخ وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من أهل
الوقف عنوع وما ذكره في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من
اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه أراد بأهل الوقف

الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدده
ان يصير اليه وقوله لشي من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانها ذكره في سياق
الشرط وفي سياق كلام معناه النفي فتعم لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع
الوقف وهذا صريح في رد التأويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق
ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ
كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي
لاستغنى عنه بقوله أولا على ان مات عن ولد عادم كان جاريا عليه على ولده
فانه يغني عنه ولا ينافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بشم لان ذلك عام خصه
هذا كما خصه ايضا قوله على ان مات عن ولد الخ وايضا فانا اذا عملنا به موم
اشتراط الترتيب لزم منه الغناء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه
على هذا التقدير انما استحق عبد الرحمن ومملكة المساواة في الدرجة أخذ من
قوله عاد على من في درجته فبقى قوله ومن مات قبل استحقاقه الخ مهملا لا يظهر له
أثر في صورة بخلاف ما اذا عملناه وخصه به عموم الترتيب فان فيه اعمالا
للكلامين وجما بينهم ما وهذا أمر ينبغي ان يقطع به حينئذ فنقول لمات عبد
القادر قسم نصيبه بين أولاده الثلاثة وولدى ولده اسما لعبد الرحمن ومملكة
السبعان اثنان فلما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى أخويه وولدى أخيه
فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم على خسان وللاطيفة خمس ولعبد الرحمن ومملكة
خسان اثنان فلما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكامله لبنتها فاطمة ولما مات علي
انتقل نصيبه بكامله لبنته زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجتها
ز ينز وعبد الرحمن ومملكة قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم
لا بأصولهم كما ذكر السبكي لعبد الرحمن نصف واكمل بنت ربع فاجتمع لعبد
الرحمن بموت عمر خمس وثالث وموت فاطمة نصف خمس ومملكة بموت عمر ثلثا
خمس وموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد القادر ستين جزأ ز ينز سبعة
وعشرون وهي خسان وربيع خمس ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهو خمس
ونصف وثالث ومملكة أحد عشر وهي ثلثا خمس وربيع خمس فصح ما قاله السبكي
لكن الفرق تقدم استحقاق عبد الرحمن ومملكة والحزم حينئذ بصحة هذه القصة
والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في

ذلك وسئل السبكي أيضا عن رجل وقف وقفاً على حصة ثم أولاده ثم أولادهم
وشرط أن من مات من أولاده انتقل نصيبه لباقيين من أخوته ومن مات قبل
استحقاقه لشيء من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان
حيات حصة وخلف ولدين هما عماد الدين وخديجة وولد ولدت له أمه في حياة
والده وهو نجم الدين بن مؤيد الدين بن حصة فأخذ الولدان نصيبهما وولد الولد
نصيب الذي لو كان أبوه حياً لأخذه ثم ماتت خديجة فهل يختص أخوها بالباقي
أو يشاركه ولد أخيه نجم الدين فأجاب تعارض فيه اللفظان فيحمل المشاركة
ولكن الأرجح اختصاص الأخ وترجيحه أن التنصيص على الأخوة وعلى الباقيين
منهم كالتخصيص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم التخصيص على العام
أهـ هذا آخر ما أورده السيوطي في هذه المسئلة وأنا أذكر حاصل السؤال
وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه السيوطي ثم أذكر بعده ما عندي
في ذلك وأما أطيل فيها الكثرة وقوعها وقد أفقت فيها مراراً أما حاصل السؤال
أن الواقف وقف على ذريته مرتبة بين البطنين ثم لأحد كمثل حظ الاثنين وشرط
انتقال نصيب المتوفى عن ولده إليه وعن غير ولد إلى من هو في درجته وأن من مات
قبل استحقاقه وله ولد قام ولده مقامه لو بقي حيات الواقف عن ولدين ثم مات
أحدهما عن ثلاثة وولدي ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين مات
واحد عن غير نسل ثم أحد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي أن
ما خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين أولاده الثلاثة ولا شيء لولدي ولده المتوفى
في حياته ومن مات من الثلاثة من غير نسل رد نصيبه إلى أخويه فيكون النصف
بينهم ما ومن مات عن ولد فنصيبه له مادام أهل طبقة أبيه ثم فن مات بعدهم يقسم
نصيبه بين جميع أولاد الأجداد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حياة أبيه فتنتقص
القسم بموت الطبقة الثانية ويؤول الحجب عن ولدي المتوفى في حياة أبيه عملاً
بقوله ثم على أولاد أولاده وأنه إنما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه إلى
ولده مادام البطن الأول فن مات من أهل البطن الأول انتقل نصيبه إلى ولده
ويقسم الربيع على هذا فإذا لم يبق أحد من البطن الأول تنتقص القسمة ويكون بينهم
بالسوية فن مات من أهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه إليه إلى أن ينقرض أهل
تلك الطبقة فتنتقص القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهذا كذا يفعل في كل بطن

وحاصل مخالفة السيوطي له في شيء واحد وهو أن أولاد المتوفى في حياة أبيه
لا يهرمون مع بقاء الطبقة الأولى وانهم يستحقون معهم ووافق على انتقاض
القسمة قلت أما مخالفتي في أولاد المتوفى في حياة أبيه فواجبة لما ذكره السيوطي
وأما قوله تنتقص القسمة بعد انقراض كل بطن فقد أفق به بعض علماء العصر
وعزوا ذلك إلى الخصاص ولم يثبتوا ما صورته الخصاص وما صورته السبكي وأنا
أذكر حاصل ما ذكره الخصاص بالاختصاص رواين ما بينهما من الفرق فذكر
الخصاص صوراً الأولى وقف على ذريته بالترتيب بين البطون استحق الجميع
بالسوية الأعلى والأسفل فتنتقص القسمة في كل سنة بحسب قوتهم وكثرتهم
الثانية وقف عليهم شرط تقديم البطن الأعلى ثم وثم ولم يزد في شيء لأهل البطن
الثاني مادام واحد من الأعلى ومن مات عن ولد فلا شيء لولده ويستحق من مات
أبوه قبل الاستحقاق مع أهل البطن الثاني مع الأول لكونه منهم الثالثة
وقف على أولاده وأولادهم ونسلهم لا يدخل ولد من كان أبوه مات قبل الوقف
لكونه خصص أولاد الولد الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله الرابعة وقف على
أولاده وأولاد أولاده وذريته على أن يبدأ بالبطن الأعلى ثم وثم وقلنا لا شيء للبطن
الثاني مادام واحد من الأعلى فلو مات واحد من البطن الثاني وترك ولداً مع
وجود الأعلى ثم انقرض الأعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني لأنه من الثالث
فإذا انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على أولاده وأولاد
أولاده وذريته ونسله ولم يرتب وشرط أن من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة
الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية فما أصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد
سهمان سهمه المجهول له معهم بالسوية وما انتقل إليه من والده السادسة
وقف على ولده أصليه ذكر أو أنثى وعلى أولاد الذكور من ولده وأولاد أولادهم
ونسلهم وحكمه قسمة الغلة بين ولده ذكر أو أنثى وأولاد الذكور ذكر أو أنثى
فإذا انقرضوا صار أولاد الذكور ذكر أو أنثى بالسوية فيدخل أولاد بنات
البنين فلو قال بعده يقدم الأعلى ثم وثم واختص ولده أصليه ذكر أو أنثى فإذا انقرضوا
صار لأولاد البنين دون أولاد البنات ثم لأولاده هؤلاء أبداً السابعة وقف على بناته
وأولادهن وأولاد أولادهن وحكمه أن الغلة لبناته ونسلهن فلو قال يقدم البطن
الأعلى تبع فان شرط بعد انقراضهن ونسلهن لولدهن المذكور ونسلهم

تبع فان مات بعض ولده الذكور عن أولاد وبقى البعض ولهم أولاد وحكمه عند
عدم الترتيب ان الغلة لهم سواء فان رتب فالغلة للباقين من ولده وان انقرضوا
كانت لولد المتوفى الثامنة وقف على ولده وولد ولده ونسأهم مرتبة شارطا
ان من مات عن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فنصيبه راجع للوقف وحكمه ان الغلة
للاعلى منهم ثم وثم فان قمت سنين ثم مات بعضهم عن نسل قال يقسم على عدد
أولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى أولاده المحاذين له بعده فما أصاب
الاحياء أخذوه وما أصاب الميت كان لولده وانما جعل لولد من مات حصة أبيه
مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف شرطا لتقديم الاعلى لكونه قال بعده
ان من مات عن ولد فنصيبه له وكذا الوماث الا على الواحد فيجعل سهم الميت
لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود الاعلى ولو كان عدد البطن الاعلى عشرة
فان اثنان بلا ولد ونسل ثم مات آخران عن ولد لكل ثم مات آخران عن غير ولد
وحكمه ان تقسم الغلة على ستة على هؤلاء الاربعة وعلى الميتين اللذين تركا أولادا
فما أصاب الاربعة فهو لهم وما أصاب الميتين كان لأولادهم ولومات واحد من
العشرة عن ولد ثم مات ثمانية عن غير نسل تقسم على سهمين سهم للحي وسهم
للميت يكون لأولاده فلو قسمنا هاتين بين الاعلى وهم عشرة ثم مات اثنان عن غير
ولد ثم مات واحد عن اربعة أولاد وواحد عن أولاد ثم مات من الاربعة واحد
وترك ولدا ومات آخر عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية فما أصاب الاحياء
أخذوه وما أصاب المتوفى كان لأولادهم لكل سهم أبيه ثم ينظر الى ما أصاب
الاربعة يقسم اربعا فيرد سهم من مات عن غير ولد الى أصل الوقف فتعاد القسمة
على ثمانية فما أصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقين وبين أخيه سهم الميت الذي
مات عن ولدا اثنان فما أصاب الابنين كان لهما وما أصاب الميت كان لولده فلو لم
يمت أحد من البطن الاعلى ومات واحد من الثاني عن ولدا ومات بعض الاعلى
ثم مات من الثاني رجل أو رجلان عن ولد وحكمه انه لا شيء لولد من مات قبل
أبيه ولا لأولاد من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم أعاد الخصاص الصورة
الثانية من غير زيادة ولا نقص وقرع عليهما ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكان
له ابنان ماتا قبل الوقف وترك كل ولدا للاحق لهما مادام واحد من الاعلى لانهما
من البطن الثاني ولا حق لهما حتى يتقرض فلو مات العشرة وترك كل ولدا أخذ كل

نصيب أبيه ولا شيء لولد من مات قبل الوقف وان استورا في الطبقة فان بقي منهم
واحد قمت على عشرة فما أصاب الحي أخذوه وما أصاب المتوفى كان لأولادهم
فان مات العاشر عن ولد انتقضت القسمة لانقرض البطن الاعلى ورجعت الى
البطن الثاني فينظر الى أولاد العشرة وأولاد الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية
بينهم ولا يرد نصيب من مات الى ولده الا قبل انقرض البطن الاعلى فيقسم على
أعداد البطن الاعلى فما أصاب الميت كان لولده فاذا انقرض البطن الاعلى
نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط ان نصيب
الميت الى ولده هنا لكون الواقف قال على ولده وولد ولده فلزم دخول أولاد من
مات قبل الوقف فلزم نقض القسمة فلو لم يكن له ولد الا العشرة فما توا واحد بعد
واحد وكل مات واحد ترك أولادا حتى مات العشرة فمنهم من ترك خمسة أولاد
ومنهم من ترك ثلاثة أولاد ومنهم من ترك ستة أولاد ومنهم من ترك واحدا أليس
قلت فن مات كان نصيبه لولده فلما مات العشرة كيف تقسم الغلة قال أنقض القسمة
الاولى واردد ذلك الى عدد البطن الثاني فانظر جماعتهم واقسمها على عددهم
ويبطل قوله من مات عن ولدا انتقل نصيبه الى ولده لان الامر يؤل الى قوله وولد
ولدى وكذا الوماث جميع ولد ولدا الصاب فلم يبق منهم أحد فنظرنا الى البطن
الثالث فوجدناهم ثمانية أنفس وكذلك كل بطن يصير لهم فانها تقسم على
عددهم ويبطل ما كان قبل ذلك اه فأخذ بعض المصريين من الصورة الثامنة
وبيان حكمها ان الخصاص قائل بنقض القسمة في مثل مسألة السبكي ولم يتأمل
الفرق بين صورتين فان في مسألة السبكي وقف على أولاده ثم أولادهم بكاملة ثم
بين العاقلتين وفي مسألة الخصاص وقف على ولده وولد ولده بالاولا ثم في
مسألة الخصاص اقتضى اشتراك البطن الاعلى مع السفلى وصدر مسألة السبكي
اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعدم مبنى على هذا والدليل
عليه ان الخصاص بعد ما قرر به نقض القسمة كما ذكرناه قال قلت فلم كان هذا القول
عندك المعمول به وتركت قوله كلما حدث على أحد منهم الموت كان نصيبه
مردودا الى ولده وولد ولده ونسأله أبدأ ما تناسلوا قال من قبل أنا وجدنا بعضهم
يدخل في الغلة ويجب حقه فيها بنفسه لا بأبيه فعملنا بذلك وقسمنا الغلة على
عددهم اه فقد أفاد ان سبب نقضها دخول ولد الولد مع الولد بصدر الكلام فاذا

كان صدره لا يتناول ولدا الولد مع الولد بل يخرج له كيف يقال بنقض القسمة فان
 قلت صدقت ان الخصاص صورها بالواو ولكن ذكر بعده ما يفيد معنى ثم وهو
 تقديم البطن الاعلى فاستويا قلت نعم لكن هو اخراج بعد الدخول في الاول
 بخلاف التعبير بنم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول
 فكيف يصح ان يستدل بكلام الخصاص على مسئله السبكي مع ان السبكي بنى
 القول بنقض القسمة على ان الواقف اذا شرط شرطين متعارضين يعمل بأولهما
 قال وليس هذا من باب التسخيح حتى يعمل بالمتأخر فان كان هذا رأى السبكي في
 الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان مذهب الشافعي فهو مشكل
 على قولهم ان شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضي العمل بالمتأخر وحيث كان
 مبنى كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على مذهبننا فان مذهبنا العمل بالمتأخر
 منه ما قال الخصاص انه لو كتب في اول المكتوب بعد الوقف لا يساع ولا
 يوجب وكتب في آخره ان فلان يبيع ذلك والاستبدال بثمنه كان له الاستبدال قال
 من قبل ان الآخر ناسخ للاول ولو كان على عكسه امتنع بعبه اه فالحاصل ان
 الواقف اذا وقف على اولاده وأولاد أولاده وعلى أولاد أولاد أولاده وعلى ذريته
 ونسله مابقة بعد طبقة وبطناً بعد بطن تحجب العليا السفلى على ان من مات عن ولد
 انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته
 وذوى طبقاته وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من
 منافعه وترك ولداً أو ولداً ولداً أو أسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه أبوه لو كان
 حياً هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم يعبر عنها بنم بين الطبقات
 وبعضهم بالواو فان كان بالواو يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين أولاد المتوفي
 في حياة الواقف قبل دخولهم فلهم ما خص أباهم لو كان حياً مع اخوته فمن مات
 من أولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاختوته
 فيستمر الحال كذلك الى انقراض البطن الاعلى وهي مسئله الخصاص التي قال فيها
 بنقض القسمة حيث ذكر بالواو وقد علمته وان ذكر بنم فمن مات عن ولد من
 أهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستقر له لا ينقض أصلاً أبداً بعده ولو
 انقرض أهل البطن الاول فاذا مات أحد ولدي الواقف عن ولد والآخر عن عشرة
 كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف الآخر لعشرة فاذا مات ابن الواقف

استمر النصف للواحد والنصف للعشرة وان استووا في الطبقة فقوله على ان من
 مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون فلا يراعى الترتيب فيه ثم من كان له شيء
 ينتقل الى ولده وهكذا الى آخر البطون حتى لو قدر أن الواقف مات عن ولد واحد ثم
 ان الميت عن ولد واحد خلف ولداً واحداً وهكذا الى البطن العاشر ومن مات عن
 عشرة وخلف كل أولاد حتى وصلوا الى المائة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف
 الوقف والنصف الاخر بين المائة وان استووا في الدرجة ثم اعلم ان المراد من قولهم
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل
 أصل يحجب فرعه وفرع غيره فلا حق لاحد من أهل البطن الثاني مادام واحد من
 البطن الاول موجودا وان شرط الانتقال الى الولد فالمراد أن الأصل يحجب فرع
 نفسه لا فرع غيره لكن يقع في بعض مكاتب الاوقاف انهم يقولون بطناً بعد
 بطن ثم يقولون تحجب الطبقة العليا السفلى ولا شك أنه من باب التأكيد وأن يجب
 العليا السفلى مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة وبطناً بعد بطن ونسلاً بعد نسل
 ولا شك انه اذا جع بين ثم وبين ما ذكرناه كان ما بعد ثم تأكيداً لان ترتيب الطبقات
 مستفاد من ثم كما أفاده الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر بن
 الشحنة نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي واقعتين غير ما نقله الاسيوطي
 وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكى عنه انه كتب خطه تحت
 جواب ابن القماح بشي ثم تبين له خطأؤه فراجع عنه واطال في تقريره ونظم
 للواقعة أبياتاً فمن رام زيادة الاطلاع فليراجع غمة ولم تزل العلماء في سائر
 الاعصار مختلفين في فهم شروط الواقفين الامن رحمه الله سبحانه وتعالى وهو
 الموفق الميسر لكل عسير اه (وقال في القاعدة الثمانية عشر لا ينسب الى ساكت
 قول مانصه) ونرجع عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال العاشرة سكوت
 الموقوف عليه قبول ويرتد برده وقيل لا اه (وقال في القاعدة السادسة عشر
 الولاية الخاصة اولى من الولاية العامة مانصه) والرابعة ناظر الوقف واختلاف
 الشيخان بخلاف الثاني للواقف عزله بلا اشتراط ومنعه الثالث واختلاف الصحيح
 والمعتمد في الاوقاف والقضاء قول الثاني وأما اذا عزل نفسه فان أخرجه القاضي
 خرج كما في القنية وفي القنية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه
 ولو كان منصوبه وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو

من قبله اه وقد نقلناها في كتاب الوصية وفي كتاب القضاء (وقال في الفن الثالث في أحكام الناس ما نصه) وقالوا بعد الوارث والوصي والمتولي بالتناقص للجهل اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الدعوى (وقال في أحكام الصبيان ما نصه) ويصلى وصيا وناظر او يقيم القاضى مكانه بالغالى بلوغه كافي منظومة ابن وهبان من الوصايا اه وقد نقلناها في كتاب الوصايا (وقال في أحكام العبيد) ولا يصح وقفه اه (ثم قال) ولا يصح الوقف على عبد نفسه أو أمته عند محمد الامدبر واما الولد اه (وقال في أحكام الامم ما نصه) ويصح ناظر او وصيا والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في وقفه لال كافي الاسعاف اه وقد نقلناها في كتاب الوصية (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق ما نصه) واما الحق في الوقف فقال قاضى خان في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال اطلت حتى كان له أن يطالب ويأخذ به ذلك اه وقد كتبنا في شرح الكيز من الشهادات ما فهمه الطرسوسى من عبارة فتاوى قاضى خان ومارده عليه ابن وهبان وما حررناه فيها اه (ثم قال) وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثير السؤل عنها ولم أجدها فيها نقلا صريحا بعد التفتيش منها ان بعض الذرية المشروط لهم الربع اذا أسقط حقه لغيره من استحقاقه بأن فرغ له عنه ومنها المشروط له النظر اذا أسقطه لغيره بأن فرغ له عنه الا ان فى اليتيمة وغيرها ان المشروط له النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض له على وجه العموم صح تفويضه والا فان كان فى صحته لم يجوز وان كان عند موته جاز بناء على ان للوصى ان يوصى الى غيره اه وفى القنية اذا عزل الناظر المشروط له النظر نفسه لم ينزل الا أن يخرج القاضى أو الواقف اه ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرطا فى أصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فأسقط حقه من هذا الشرط وينبغى أن يقال بالسقوط فى الكل لانه الأصل فى من أسقط حقه من شئ كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين الا اذا أسقط المشروط له الربع حقه لالا حد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسى بخلاف ما اذا أسقط حقه لغيره وفيما اذا أسقط الواقف حقه عما شرط لنفسه أو لغيره فان قلت اذا أقر المشروط له الربع أو بعضه انه لا حق له فيه وانه يستحقه فلان فهل يسقط

حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره الخصاص رحمه الله تعالى فى باب مستقل اه (ثم قال) وقد وقعت حادثة سئلت عنها شرط الواقف له شروطا من ادخال واخراج وغيرهما وحكم بالوقف متضمنا للشرط كما حكم حنفى ثم رجع الواقف عما شرطه لنفسه من الشروط فأجبت بعدم صحة رجوعه لان الوقف بعد الحكم لازم كما صرحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشرط فلزم كزومه كما صرح به الطرسوسى رحمه الله تعالى فحين أسقط حقه فيما شرط له من الربع لالا حد فانه قال بعدم السقوط وعلمته ان الاشتراط له صار لازما كزوم الوقف فكما ان المشروط له لا يملك اسقاط ما شرطه له فكذا الشرط ويبدل عليه أيضا ما نقلناه اى قريبا قبل قولى هذه المسئلة عن ايضاح الكرماني من اسقاط رب السلم حقه عما شرط له من تسليم المسلم فيه فى مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان فى ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط اه (وقال فى أحكام العقود اى اللازمة وغير اللازمة ما نصه) واما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان كان وصى الميت فهى لازمة بعد موت الموصى فلا يملك القاضى عزله الا بجماعة أو بحز ظاهر ومن جانب الوصى فلا يملك الوصى عزل نفسه الا فى مسثلين ذكرناه ما فى وصايا الفوائد وان كان وصى القاضى فلا لان للقاضى عزله كما فى القنية وله عزل نفسه بحضرة القاضى وقد ذكرنا التولية على الاوقاف فى وقف الفوائد اه وقد نقلناها هذه العبارة فى كتاب الوصايا أيضا (وقال فى بحث القول فى الملك ما نصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعامضات المالية الى أن قال والوقف اه (ثم قال) الثانية لا يدخل فى ملك الانسان شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه (ثم قال) الثامنة فى رقة الوقف الصحيح عندنا ان الملك يزول عن المالك لا الى مالك وانه لا يدخل فى ملك الموقوف عليه وان كان معيناه (ثم قال) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب اول العين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابد او رقبته لا وارث الى ان قال بخلاف ما اذا قتل خطأ وأخذت قيمته يشتري بها عبد وينقل حقه فيه من غير تحديد كالوقف اذا استبدل انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضى خان من الوقف اه وقد نقلناه فى كتاب الوصايا (ثم قال تنبيهه) قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يجوز وينبغى ان له الاعارة وأما المستأجر فيؤجر ويغير ما لا يختلف بخلاف

المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤثر ويغير والشافعية جعلوا ذلك أصلا وهو
 أن من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة
 لا الاجارة ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالك للانتفاع فقط وهذا يخرج
 على قول الكرخي من أن العارية باحة المنافع لا تملكها والمذهب عندنا أنها
 تملك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملك المنافع وانما لا يملك المستعير
 الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها بعوض ولانه لو ملك
 الاجارة الملك أكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بغير عوض فيملكها نظير ما ملك ولانه
 لو ملكها للزم أحد الأمرين الغير المجاوزين لزوم العارية أو عدم لزوم الاجارة
 وهذا ان التعليلان يشملان الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الراجح فيملك
 الموقوف عليه السكنى المنفعة كالمستعير وقيل انما أوجب له الانتفاع وهو ضعيف
 بأن له الاعارة وتماه في فتح القدير من الوقف اه وقد قلنا في كتاب الامانات
 (ثم قال) وأما اجارة المقطع ما أقطعه الامام فأفنى العلامة قاسم بن قطلوبغا بصحتها
 الى ان قال واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنفسح الاجارة
 لانتقال الملك الى غير المؤجر كما لو انتقل الملك في النظار التي خرج عليها اجارة
 الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صرح على خدمته مدة معلومة
 واجارة الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال
 التجارة واجارة أم الولد اه وقد قلنا بقية ذلك في كتاب الجهاد (وقال في بحث القول
 في الدين مانصه) قال الاسيوطي معزيا الى السبكي في تكملة شرح المهذب * فرع *
 حدث في الاغصان القرية وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار الابرهن أو لا تخرج
 من مكان تحميمها الابرهن أو لا تخرج أصلا والذي أقول في هذا ان الرهن لا يصح
 بها لانها غير مضمونة في يد الموقوفة عليه ولا يقال انها عارية أيضا بل الأخذ بها
 ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها بأمانة فشرط أخذ الرهن
 عايبا فاسدا وان أعطاه كان رهنا فاسدا ويكون في يد خازن الكتب أمانة لان فاسد
 الغنود في الضمان كصحتها والرهن أمانة هذا اذا أريد الرهن الشرعي وان أريد
 مدلوله لغة وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم يعلم مراد الواقف
 فيحمل أن يقال بالبطلان في الشرط المذكور جملا على المعنى الشرعي ويحتمل أن
 يقال بالحق جملا على الغنوى وهو الاقرب تصحيح الكلام ما أمكن وحينئذ لا يجوز

اخراجها بدونه وان قلنا بطلانه لم يجز اخراجها به لانه بدونه اما لانه خلاف
 شرط الواقف أو لفساد الاستثناء فكأنه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه
 شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها مظنة ضياعها بل يجب على ناظر الوقف أن يمكن
 كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج
 الا بتذكرة وهذا البأس به فلا وجه لبطلانه وهو كما قلنا عليه قوله الابرهن
 في المدلول الغنوى فيصح ويكون المقصود ان تجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به
 مشروط بأن يضع في خزنة الواقف مائة تذكرة هو به اعارة الموقوف ويتذكر
 الخازن به مطالبته فينبغي أن يصح هذا متى أخذه على غير هذا الوجه الذي
 شرطه الواقف يمنع ولا نقول بأن تلك التذكرة تبقى رهنا بل له أن يأخذها فاذا
 أخذها طالبه الخازن برد الكتاب ويجب عليه أن يرده أيضا بغير طلب ولا يبعد
 ان يحمل قول الواقف الابرهن على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن
 تنزيلا للفظ على الصحة ما أمكن وحينئذ يجوز اخراجه بالشرط المذكور ويمنع
 بغيره لكن لا يثبت له أحكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب الموقوف
 اذا تلف بغير تقريط ولو تلف بتقريط ضمنه ولكن لا يتعين ذلك المرهون لو فاته
 ولا يمنع على صاحبه التصرف فيه اه وقول أصحابنا لا يصح الرهن بالامانات
 شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف
 الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح وأما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى
 الغنوى فغير بعيد اه وقد قلنا ذلك في كتاب الرهن أيضا (وقال في بحث
 الكلام في أجرة المثل مانصه) ومنها الناظر على الوقف اذا لم يشترط له الواقف فيه
 أجر مثل عم له حتى لو كان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا أجر له فيها
 كافي الخانية وهذا اذا عين القاضى له أجرا فان لم يعين له وسعى فيه سنة فلا شيء له
 كذا في القنية ثم ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط له القاضى ولا يجتمع له
 أجر النظر والعمالة لو عمل مع العملة اه (وقال في أحكام المسجد مانصه) ولا هل
 المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاول ان يكون لكل طائفة مؤذن ولهم
 جعل المسجدين واحدا اه وقد قلنا في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افترق
 فيه العتق والوقف) العتق يقبل التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد باردا بخلاف الوقف
 على معين اه وقد قلنا في العتق (وقال في الفن الثالث فن الفرق والجمع أيضا

مانصه) قاعدة المضاف الى معرفة يفيد العموم وصرحوا به في الاستدلال على ان الامر لوجوب في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره أي كل أمر الله تعالى ومن فروعه الفقهية لأوصى لولد زيد أو وقف على ولده وكان له أولاد ذكور وإناث كان لكل ذكره في فتح القدير من الوقف وقد فرغته على المساعدة اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال مانصه) فائدة الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامارة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحل توليته كما كتبناه في الشرح وإذا فسق لا ينزل وإنما يستحقه بمعنى انه يجب عزله أو يحسن عزله الا بالسفينة فانه لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخنائية وقست عليه النظر فلا نظره في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط له لان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في ملك غيره ولا يؤتمن على ماله ولهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤتمن على مال الوقف وفي فتح القدير الصالح للولاية على الوقف من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال وصرح بانه مما يخرج الناظر به عن النظر ما اذا ظهر به فسق كشرب الخمر ونحوه اه والظاهر ان يخرج مبنى لمالم يسم فاعله فيخرج القاضى لانه ينزل به لما عرف في القاضى اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الشهادات وكتاب المحرر وكتاب الوصايا وكتاب الزكاة (ثم قال فائدة) اذا ولي السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته لما قدمناه من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في تولية غير الال خصوصاً اننا علم من سلطان زماننا انه انما يولي المدرس على اعتقاد الأهلية فكانها كالشروعة وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضياً عدلاً فسق انزل لانه لما اعتد به عدالة صارت كأنها مشروطة وقت التولية قال ابن الكمال وعليه الفتوى اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وكذلك يقال ان السلطان اعتمد أهلية فاذا لم تكن موجودة لم يصح تقريره خصوصاً اذا كان المقرر عوضاً عن مدرس أهل فان الال لم ينزل وصرح البرازي في الصلح ان السلطان اذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة بمنع المستحق ومرة باعطاء غير المستحق وقد مناعن رسالة أبي يوسف الى هارون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئاً من يد أحد الا بحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضيان أن أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذ اه

وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي مفيد النعم وببدا النعم المدرس اذا لم يكن صالحاً للتدريس لم يحل له تناول المعلم ولا يستحق الفقهاء المنزلون معه لوما لان مدرستهم شاغرة عن مدرس اه وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقف في المدارس أما اذا علم شرطه ولم يكن المقرر متصفاً به لم يصح تقريره وان كان أهلاً للتدريس لوجوب اتباع شرطه والاهلية للتدريس لا تخفى على من له بصيرة والذي يظهر انها المعرفة بمنطوق الكلام ومفهومة وبمعرفة المفاهيم وان يكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث يعرف الاصطلاحات ويقدر على أخذ المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويحجب اذا سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول وغير ذلك واذا قرأ الالحق واذا نحن قارئ بمحضته رد عليه اه (ثم قال) حادثة سئلت عن مدرسة بها صفة لا يعل بها أحد ولا يدرس والقاضى جالس فيها للكم فهل له وضع خزنة بها لحفظ المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت بالجواز اخذ من قولهم لوضاق الطريق الى المساجد والمسجد واسع فاهم ان يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم لو وضع اثاث بيته ومتاعه في المسجد للخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب ومن قولهم بان القضاء في الجامع أولى وقالوا للناظر ان يؤجر فناءه للتجار ليتجروا فيه لمصلحة المسجد وله وضع السرر بالاجارة ولا شك ان هذه الصفة من الفناء وحفظ السجلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد طريقاً ينفذ لضرر العام وجوزوا اشغاله بالمحسوب والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل على رفته وصرحوا بأن القضاء في الجامع أولى من القضاء في بيته وصرحوا بأن القاضى يضع قطره عن يمينه اذا جلس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات والمحاضر والوثائق فجوزوا اشغال بعضها بها فاذا كثرت وتهدر جلها كل يوم من بيت القاضى الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها به اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب الصلاة (ثم قال فائدة) اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالاكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال وقالوا كما في الخزنة لو أجز الموقوف عليه ولم يكن ناظراً حتى لم يصح وأذن للمستأجر في العمارة فأنفق لم يرجع على أحد فكذا كان متطوعاً فقلت لان الاجارة لمالم يصح لم يصح ما في ضمنها اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)

وقعت حادثة اشترى جامع امواله ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطا
فاقتتبت ببطلان شروطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في
ضمنه اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لوباع
وظيفته في الوقف لم يصح ولم يسقط حق منها تخريجا على هذه اه وقد نقلناه
في البيوع (ثم قال في فن الانعاز ما نصه) * الوقف * أى شئ اذا فاعله بنفسه لا يجوز
واذا وكل به جاز فقبل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز أى
وقف أجره انسان ثم مات وانفسخت فقبل الواقف اذا أجره ثم ارتد ثم مات فانه
يصير مال كالورثته وينفخ بموته اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال
في فن الحمل ما نصه) الحادى عشر في الوقف والصدقة أراد الوقف في مرض موته
وخاف عدم اجازة الورثة يقر أنها وقف رجل وان لم يسمه وانه متوليها وهى في يده
أراد وقف دار وموقفها صحح اتفاقا فيجعلها صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها الى
المتولى ثم يتنازعان فيحكم القاضي بالزوم أو يقول ان قاضيا حكم بحجته فيلزم
أو ان أبطله قاض كان صدقة اه (وقال أخو المؤلف في تكملة لافن السادس
فن الفروق ما نصه) * كتاب الوقف * لا تدخل الاشجار في وقف الارض وتدخل
في بيوعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير صحيح مقصودا فجاز ان لا يدخل
بخلاف البيع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) التسليم الى المتولى
في المسجد لا يكون تسليمه بخلاف مستغله والفرق ان المقصود من بناء المسجد
الصلاة فكان التسليم بها وفي المستغل الاستغلال وهو مهيأ في التسليم اليه ولو أمر
بجاعة بالصلاة في ساحة له أبدا لم تصر ميراثا عنه ولو قال الى شهر أو الى سنة صارت
ميراثا عنه لان التأييد لازم في الوقف وهو موجود في الاول دون الثانى لوقال هذه
الشجرة وقف على المسجد لا يصح لانه منقول ولو أعطى دراهم في عمارة المسجد
جاز ويتم بالقبض وان كان منقولاً والفرق الضرورة والعرف ويجوز صرفها الى
المنارة لا الى التزيين والله سبحانه وتعالى أعلم اه (وقال أخو المؤلف في التكملة
المذكورة من كتاب الاستحسان ما نصه) وقف الشجر على المسجد لا يصح لانه
منقول ولو أعطى دراهم في عمارة المسجد جاز وان كان منقولاً والفرق الضرورة
والعرف وجاز صرفها الى المنارة ولا يجوز الى التزيين اه (وقال المؤلف في الفن
الثانى من كتاب الزكاة ما نصه) كل الصدقات حرام على بنى هاشم زكاة أو عمالة

فيها أو عشرًا وكفارة أو منذورة إلا التطوع والوقف اه (وقال في كتاب الحج
مانصه) بناء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية اه (وقال
في كتاب الإيمان مانصه) لا يجوز تعميم المشترك إلا في الإيمان حاشا لا يكلم مولا
ولم اعلون واسفلون فأيهم كلهم حنث كما في المبسوط وبطلت الوصية للمولى والحالة
هذه ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون الجمع للواحد إلا في مسائل
وقف على أولاده وليس له إلا واحد بخلاف بنيه وقف على أقاربه المقيمين في بلد
كذا فلم يبق منهم إلا واحد كما في العمدة (وقال في كتاب السير والردة مانصه)
وحكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع إلى ان قال وبطلان وقفه مطلقا اه (وقال
في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل
أولى اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال أيضا في بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ
مانصه) ولو وقف على ما يخصص كبنى تميم صح نظر المعنى وهو بيان الجهة كالفقراء
لا لفظ ليكون تملك كالمجهول اه (ثم قال) الشراء اذا وجد ثمنًا ذاع على المباشرة نفذ
عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولى أجرا
للو وقف بدرهم ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالمتولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل
الزيادة كما في القنية إلا في مسئلة الامير والقاضي اذا استأجر أجرا با أكثر من
أجرة المثل فان الزيادة با ماله ولا تقع الاجارة له كما في سير الحنانية اه وقد نقلناه
في كتاب الوصية وكتاب الاجارة وكتاب الوكالة (ثم قال) الجودة في الاموال الربوية
هذر الا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم وفي الوقف
اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الرهن (وقال أيضا في كتاب البيوع) بيع البراءات
التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح فأورد بان أئمة بخاري جوزوا بيع حظوظ
الأئمة ففرق بينهما بان مال الوقف قائم ولا كذلك هاهنا كذا في القنية اه (ثم
قال في كتاب البيوع أيضا) من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة إلا في مسائل إلى
ان قال والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف اه
وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها إلى
ان قال وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالآوقاف اه (وقال أول كتاب
القضاء مانصه) وفي بيع القنية اشترى حافوتا فوجد بعد القبض على يابه
مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرد لانها علامه لا تبني الاحكام عليها وعلى هذا

لا اعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 لا يختلف القاضي على حق مجهول الى ان قال الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي
 وصى اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفه - ما نظر اليتيم والوقف كما في
 دعوى الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال ايضا في كتاب القضاء
 مانصه) والقضاء بالوقف يقتصر ولا يمتد الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك
 في الوقف المحكوم به كما في الخانية وجامع الفصولين اهـ (وقال ايضا في كتاب
 القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا
 ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقضى بأقلهما كما في شهادات فتح القدير معزيا
 الى الخصاص اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين
 الا في مسائل عشرة في القنية الى ان قال وفيما يدعيه المتولى من الصرف اهـ (وقال
 في كتاب القضاء مانصه) ويتمين الافتاء في الوقف بالانفع له كما في شرح المجمع والمحامى
 القدسي اهـ (وقال فيه ايضا مانصه) الرأى الى القاضي في مسائل الى ان قال وفيما
 اذا تصرف الناظر بما لا يجوز كبيع الوقف أو رهنه فالرأى الى القاضي ان شاء
 عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاجز فانه يضم اليه ثقة كما في القنية اهـ
 (ثم قال فيه ايضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه الا في مسألتين
 الى ان قال وزدت عليهما مسائل الى ان قال الثانية اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها
 كان جعلها مقبرة أو مسجدا الى ان قال الرابعة باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهى
 في بيوع الخانية وقضاها وفصل في فتح القدير فيه في آخر باب الاستحقاق
 فليتظر منه ثم وفصل في الظهيرية فيه تفصيلا آخر ورجمه فظاهر ما في العمادية
 ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش
 السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث
 في دعوى القنية اهـ وقد نقلناه في البيوع والوصايا (ثم قال ايضا في كتاب
 القضاء) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال
 أو بزيادة اهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد (ثم قال فيه ايضا) أمر
 القاضي حكم كقولهم سلم المحدود الى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحبس
 الا في مسألة في العمادية والبرزارية وقف على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف
 فأمر القاضي أن يصرف شيء من الوقف اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن

يصرفه الى فقير آخر صح اهـ (ثم قال فيه ايضا مانصه) فعل القاضي حكم منه الى ان
 قال ولو باع القاضي ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال
 آخر لليتيم لم يطل البيع ويشترى بالثمن أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين
 عند عدم الاجازة فانه يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضي حكم
 بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال)
 الا في مسألة ما اذا أعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى كان له أن يعطى
 غيره كما في جامع الفصولين اهـ (وقال ايضا في كتاب القضاء) تسمع الشهادة بدون
 الدعوى في الحد الخالص والوقف اهـ (وقال ايضا في كتاب القضاء) تقبل الشهادة
 حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعتق الامة والوقف اهـ (وقال في كتاب القضاء
 ايضا مانصه) تصرف القاضي على الاوقاف مبنى على المصلحة فما خرج عنهما منه
 باطل وقد ذكرنا من ذلك شيئا في القواعد وما يدل عليه انه لو عزل ابن الواقف عن
 النظر المشروط له وولى غيره بلا خيانة لم يصح كما في فصول العمادى من الوقف
 وجامع الفصولين من القضاء ولوعين للناظر معلوما وعزل نظر الثاني ان كان
 ماعينه له بقدر أجر مثله أو دونه أجره الثاني عليه والا جعل له أجر المثل وحط الزيادة
 كما في القنية وغيرها ومنها حرمة أحداث تقرير فراش للمسجد بغير شرط الواقف
 كما في الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضي
 الذي ليس بشرعى لم يخرج عن العهد ونقلناه هناك فرعا من فتاوى الولوالجي
 ولا يعارضه ما في القنية طالب القيم اهل المحلة أن يقرض من مال المسجد دلالة امام
 فأمره القاضي به فأقرضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيم اهـ لانه لا يضمن
 بالأقراض باذن القاضي لان للقاضي الاقراض من مال المسجد اهـ (وقال ايضا
 في كتاب القضاء مانصه) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة
 في منظومة ابن وهبان في الوقف اهـ (ثم قال) والمراد بالوقف الشهادة بأصله
 وأما بربعه فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها فالدعوى
 حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ اهـ (ثم
 قال) واعلم ان شاهدا حسبة اذا أخر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته
 نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعتق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل
 وهى في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة ولنا شاهد حسبة وليس لنا مدع

حسبة الا في دعوى الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على انه لا تسمع الدعوى الا من المتولى كما في البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه فلا جني بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقا اهـ (وقال ايضا في كتاب القضاء مانصه) «حادثه» ادعى انه غرس اثلا في ارض محدودا الى ان قال ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم في ارض مسجلة كانت اى الاشجار المغروسة سيلا اهـ فقطضاه انه يكون الاثل وقفا اذا كانت الارض وقفا على ابناء السبيل وظاهر ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا له لا وقفا وذكر في خزنة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب ارضا وبني فيها أو غرس اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال فيه ايضا) دعوى القضاء والشهادة عليه من غير تسمية القاضى لا تصح الا في مسئلتين الاولى في الشهادة بالوقف اى بان قاضيا من قضاة المسلمين قضى به حكمته صحت اهـ (ثم قال مانصه) دعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في أربعة الى ان قال الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان من نصبه على التعيين اهـ (وقال فيه ايضا) الجاهالة في المنكوحه تمنع الصحة الى ان قال وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة مهمة على المودع وتحويل الوصى عند اتهام القاضى له وكذا المتولى اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله هذه الثلاثة اى دعوى الغصب والسرقة والشهادة فيهما كذا في شرحها (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشيء المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والرصيين والناظرين والقاضيين والمحكمين والمودعين والمشروط لهما الاستبدال أو الادخال والانحراج الا في مسألة فيما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان لا واقف الا انفراد دون فلان كما في الخسائية من الوقف اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب وولاء العتاقة كما في شرح المجموع مع الاطلاق بأنها لا تحتل النقض ويراد بالوقف فان المقر له اذا رد ثم صدقه صح كما في الاسعاف اهـ (وقال في كتاب الاقرار ايضا) المقر له اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شيء له الا في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار بالوقف اهـ (ثم قال في كتاب الاقرار ايضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان قال ونخرج عن هذا الاصل مسئلتان الى ان قال وعلى هذا لو أفرج بحرية عبد

ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو أفرج بارض في يد غيره انها وقف ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفا مأخوذة له بزمه اهـ وقد نقلناه في البيوع (وقال في كتاب الاقرار ايضا) يملك الاقرار من لا يملك الانشاء الى ان قال وفردت عليه لو أقر المشروط له الربيع انه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا (ثم قال في كتاب الاقرار ايضا مانصه) الفعل في المرض أحاط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة اسناد الناظر للنظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لافي الصحة كما في اليتيمة وغيرها اهـ (وقال في كتاب الهبة) لا جبر على الصلوات الا في مسائل الى ان قال الرابعة مال الوقف يجب على الناظر تسليمه الى الموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والا ففيه شائتها اهـ (وقال في كتاب الاجارة) الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير أن يزيد عليه أحد فان بعده في المدة لم يصح والمخط والزيادة في المدة جائز وان زيد على المستأجر فان في الملك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت وهو شامل لمال اليتيم بعمومه وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة أجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لاحق له الخ فراجع اهـ (ثم قال فيه ايضا) النقصان عن أجر المثل في الوقف اذا كان يسيرا جائزا اهـ (ثم قال فيه) ادعى نازل الخان ودخل الحمام وسأكن المعدل لاستغلال الغصب لم يصدق والاجروا جب اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في ثلاث الناظر اذا مات مجهلا غلات الوقف اهـ (ثم قال) وقيدوا بتجهيل الغلة لان الناظر اذا مات مجهلا لمال البديل فانه يضمنه كما في الخسائية اهـ (ثم قال فيه ايضا) وأما الوصى فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخ لاصلة وكذا المتولى على الوقف اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال فيه ايضا) العامل لغيره امانة لا اجرة له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر اجرة المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما في الخسائية ومن هنا يعلم انه لا أجر للناظر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون اهـ وقد نقلنا بعضه في الوصايا (وقال ايضا في كتاب الامانات مانصه) كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها

قبل قوله كما لو دع إذا ادعى الرد والوكيل والناسط إذا ادعى الصرف إلى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته إلى أن قال القول للأمين مع اليمين إلا إذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولي اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة وكتاب الدعوى (ثم قال) الأمين إذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فإنه ضامن إلى أن قال والمتولي إذا خلط أموال أوقاف مختلفة يضمن إلا إذا كان باذن القاضي إلى أن قال إلا في مسائل لا يضمن الأمين بالخلط القاضي إذا خلط ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولي إذا خلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو أ تلف المتولي مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وحيلة براءته اتفاقه في التمهيد أو أن يرفع الأمر إلى القاضي فينصب القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم يرد عليه الخ فراجع اهـ (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانده) ووقف المحجور عليه بالسفاهة باطل واختافوا فيما إذا وقف باذن القاضي فصحة البعني وأبطاله أبو القاسم اهـ (وقال في كتاب القسمة) يجوز بناء المسجد في الطريق العام أن كان واسعاً لا يضرب الخ فراجع اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الخنايا (وقال في كتاب الغصب) المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب إلا في الوقف المغصوب إذا غصب وقيته أكثر وكان الثاني أملاً من الأول فإن المتولي إنما يضمن الثاني كذا في وقف الخانية اهـ (ثم قال فيه) من هدم حائط غيره فإنه يضمن نقصانها ولا يؤثر بعمارتها إلا في حائط المسجد كما في كراهية الخانية اهـ (ثم قال فيه أيضاً) منافع الغصب لا تضمن إلا في ثلاث في مال اليتيم ومال الوقف والمعدل للاستغلال منافع المعدل للاستغلال مضمونة إلا إذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشرى كين في الملك أما الوقف إذا سكنه أحدهما بغير إذن الآخر سواء كان موقوفاً لا سكني أو للاستغلال فإنه يجب الأجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية لا تصير الدار معدة له بإجارتها إنما تصير معدة إذا بناها لذلك أو اشتراها له وباعه داد البائع لا تصير معدة في حق المشتري الغاصب إذا أجر ما منفعه مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدل للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل إنما يرد ما قبضه من السكني بتأويل عقد سكني المرتين لو استأجرها سنة

بأجر معلوم فسكنها سنتين ودفع أجر ثم مال ليس له الاسترداد والتخريج على الأصول يقتضي أن له ذلك إذا لم تكن معدة له لكونه دفع مال ليس بواجب فيستردّه إلا إذا دفع على وجه الهبة فاستهلكه المأجر أجر الفضولي داراً موقوفة وقبض الأجر خرج المستأجر عن العهدة أن كان ذلك أجر المثل ويردّه إلى الوقف أجرها الغاصب ورد أجرها للمالك يطيب له لأن أخذ الأجرة أجرة اهـ وقد نقلناه في كتاب الأجرة (وقال في كتاب الغصب أيضاً) حفر قبراً فدفن فيه آخر ميتاً فهو على ثلاثة أوجه فإن كان في أرض مملوكة للمحافر فلا مالك للبش عليه وأجره وله التسوية والزرع فوقها وإن كان في أرض مباحة ضمن المحافر قيمة حفره من دفن فيه وإن كان في أرض موقوفة لا يكره أن كان في الأرض سبعة لأن المحافر لا يدري بأي أرض يموت ذكر هذه الفروع الثلاثة في الوقفات المحسامة من الوقف وينبغي أن يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة المحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فلا مالك المحافر وفي مباحة فله تضمين قيمة المحفر اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الأجرة (وقال في كتاب الوصايا) ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الانفاق بلاينة إلا في ثلاث في واحدة اتفاقاً وهي ما إذا فرض القاضي نفقة ذي الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصي الدفع كما في شرح المجمع معللاً بأن هذا ليس من حوائج اليتيم وإنما يقبل قوله فيما إذا كان من حوائج اهـ فينبغي أن لا تكون نفقة تزوجته كذلك لأنها من حوائج اهـ ولا يشكل عليه قبول قول الناسط فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلاينة لأن هذا من جملة عمله في الوقف اهـ (وقال فيه أيضاً) إذا أبرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب بعقد لم يصح والأصح وضعن إلا في مسئلة لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كما في الخانية والمتولي على الوقف كالوصي كما في جامع الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (قال صاحب الأشباه)

(كتاب البيوع)

(أحكام الحمل) ذكرناها هنا المناسبة أنه لا يجوز بيعه هو تابع لأمه في أحكام العتق والتدبير المطلق لا المقيّد كما في الظهيرية والاستيلاد والسكابة والحرية الأصلية

وارق والمالك بسائر أسبابه وحق المالك القديم يسرى اليه وحق الاسترداد في البيع
 الفاسد وفي الدين في بيع مع أمه للدين اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (ثم
 قال) وحق الاضحية والرهن فهي اثنتا عشرة مسألة وما زاد على ما في المتون من
 جامع الفصولين ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنها معها بخلاف
 المستأجرة والكفيلة والموصى بخدمة متافانه لا يتبعها كما في الرهن من الزباني ولم أر
 الا أن حكم ما اذا باع جارية وجماعها أو مع جماعها أو دابة كذلك فان علمنا قولهم بفساد
 البيع فيما لو باع جارية الاجامها بكونه مجهولا واستثناه من معلوم فصار الكل
 مجهولا ونقول هنا بفساد البيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول لكن لم أره صريحا
 وفي فتح القدير بعدما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام وتجاوزها ولا تجاوزها بعد
 تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولم أر حكم ما اذا جلت أمة كافرة لكافر
 من كافر فاسلم هل يؤثر مالها بيدها الصيرورة الحمل مسما باسلام أبيه والحال
 ان سيده كافر اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) ولا يتبع أمه في الجنائيات
 فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء
 في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام ولا في وجوب المحرمات عليها
 فلا تقتل ولا تحمد الا بعد وضعها ولا يتذكي الجنين بذكاة أمه فلا يتبعها في ست
 مسائل ولا يتبعها في الكفالة والاجارة والا يصاد بخدمة متافاهي تسع ولا يفرد بحكم
 مادام متصلا فلا يبيع ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد فيها في الاعتاق
 التدبير والوصية والاقرار ولم أر الا أن حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز
 للعبد فالحمل أولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى ولا فرق
 في كون الجنين تبعا لأمه بين بني آدم والحيوانات فالولد منها صاحب الانثى
 لا لصاحب الذكر كذا في كراهة البرازية اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم
 قال) ويثبت نسبه وتجب نفقته لأمه ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الغرة
 يكون موروثا بين ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جاريته ويكون الولد له
 اذا ولدت لاقول من ستة أشهر ولا يتبع أمه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في
 مسألة وهي ما اذا استحققت الام بيمينه فانه يتبعها ولدها وبالاقرار لا كما في الكفر
 ويمكن أن يقال ثمانية ولدا للهية يتبع أمه في البيع ان كان معها وقته على
 القول به اه وقد نقلنا أحكام الحمل هذه كلها في أبوابها (ثم قال) رد المبيع

يعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في مستثنين احدهما الوأحال البائع بالثمن ثم رد
 المبيع يعيب بقضاء لم تبطل الحوالة اه وقد نقلناه في كتاب الحوالة (ثم قال)
 الثانية لو باع به دال رد يعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولاً لم يجز ولو كان
 فسخا لم يجز قال الفقيه أبو جعفر كذا نظن ان بيعه جائز قبل قبضه من المشتري ومن
 غيره لكونه فسخا في حق الكل قياسا على البيع بعد الاقالة حتى رأينا نص محمداً
 على عدم جوازه قبل القبض مطلقا كذا في بيوع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا
 للالفاظ صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حوالة وهي
 بشرط عدم براءته كفالة اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (ثم قال)
 ولو قال بعثك ان شئت أو شاء أبي أو زيد ان ذكر ثلاثة أيام أو أقل كان بيعا بخيار
 للمعنى والابطال للتعليق وهو لا يحتمل ولو وهب الدين لمن عليه ~~كان~~ ابراء للمعنى
 فلا يتوقف على القبول على الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب المداينات
 (ثم قال) ولو قال اعتق عبداً عنى بألف كان بيعا للمعنى لكن ضمنى اقتضاء فلا
 تراعى شروطه وانما تراعى شروط المقتضى فلا بد أن يكون الأمر أهلاً للاعتاق
 ولا يفسد بألف ورطل من خمر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) لو راجعها
 بلفظ النكاح صحته للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة صح أيضاً اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح والطلاق (ثم قال) ولو قال لعبد ان أدبت الى الفافانت حر كان اذنا له
 في التجارة وتعلق عتقه بالاداء نظر للمعنى لا كتابة فاسدة اه وقد نقلناه في كتاب
 العتق وفي كتاب الاذن والمجر (ثم قال) ولو وقف على ما يحصى كبني تميم صح نظرا
 للمعنى وهو بيان الجهة كالفقراء لا للفظ لكونه تملك كالمجهول اه وقد نقلناه في كتاب
 الوقف (ثم قال) وينعقد البيع بقوله نخذ هذا بكذا فقال أخذت وينعقد بلفظ الهبة
 مع ذكر البدل اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ولفظ الاعطاء والاستراك
 والادخال والرد والاقالة على قول وقد ينما مفصلا معزوا في شرح الكنز وتنعقد
 الاجارة بلفظ الهبة والتملك كما في الخمانية ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ العارية اه
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وينعقد النكاح بما يدل على ملك العين للمحال
 كالبيع والشراء والهبة والتملك اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وينعقد
 السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لعبد بعث نفسك منك بألف كان اعتاقا
 على مال نظر للمعنى اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو شرط رب

المال للمضارب كل الربح كان المال قرصا ولو شرط لب المال كان بضاعة اه
وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) ويقع الطلاق بألفاظ العتق اه وقد
نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو صالحه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاط
للألف في فقهنا عدم اشتراط القبول كالأبراء وكونه عقد صلح يقتضي القبول لان
الصلح ركنه الايجاب والقبول اه وقد نقلناه في كتاب الصلح وكتاب المداينات
(ثم قال) ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت اقاله وخرج
عن هذا الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالمبيع بلائمن اه وقد نقلناه في
كتاب الهبة (ثم قال) ولا العارية بالاجارة بلاجرة اه وقد نقلناه في
كتاب الامانات (ثم قال) ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق
بألفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعتاق برأى فهما اللفاظ لا المعنى فقط
فلو قال لعبد من أدبت الى كذا في كيس أبيض فلداه في كيس أحمر لم يعتق
ولو وكله بطلاق زوجته منجزا فعلقه على كائن لم تطلق اه وقد نقلنا ذلك في
كتاب العتق وفي كتاب الطلاق (ثم قال) وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى
جانب اللفظ ابتداءً والجانب المعنى فكانت بيعا انتهت به فتثبت أحكامه من
الخيارات ووجوب الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة وفي كتاب الهبة (ثم
قال) بيع الأتقي لا يجوز إلا لمن يزعم انه عنده ولولده الصغير كما في الخانية الشراء
إذا وجد نفاذا على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل
المخالف ولا اجارة المولى أجبر الوقف بدراهم ودائق بل ينفذ عليهم والوصي
كالمولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة كما في القنية الا في مسألة الأمير
والقاضي اذا استأجرا أجيرا بأكثر من أجره المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع
الاجارة له كما في سيرة الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف والوصية والاجارة
والوكالة (ثم قال) الذرع وصف للذرع الا في الدعوى والشهادة كذا في
دعوى البرازية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) المقبوض على
سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر كما في الذخيرة تكرار الايجاب
يبطل الاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه وقد نقلناه في
كتاب العتق (ثم قال) العقود تعتمد صحتها الفائدة فلا يفيد منها لا يصح
فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كما في الذخيرة ولا تصح اجارة

مالا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) اذا
قبض المشتري المبيع فاسد املاكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع المازل
كما في الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير أو باعه له كذلك فاسدا
لا يملكه بالقبض حتى يستعمله كما في المحيط الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري
امانة فانه لا يملكه به المشتري اذا قبض المبيع في الفساد باذن بائعه ماله
وتثبت أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه ولا وطؤه الوجارية
ولو وطئها ضمن عقربها ولا شفعة لمجاره لو كان عقارا اه وقد نقلناه في كتاب
الشفعة (ثم قال) الحمامة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه
في الشرح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح والشفعة والمخاطر (ثم قال) اذا اختلف
المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لمدعى البطلان كما في البرازية وفي الصحة
والفساد القول لمدعى الصحة كذا في الخانية والظهيرية الا في مسألة في اقاله
فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل النقد
وادعى البائع الاقاله فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب
تخالفا اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) واذا سمى شيئا وأشار الى
خلاف جنسه كما اذا سمى يا قوتا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه بيع
المعدوم واختلفوا فيما اذا سمى هرويا وأشار الى مروي قيل باطل فلا يملك بالقبض
وقيل فاسد كذا في الخانية كل عقد أعيد وجد فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح
باطل كما في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال) والنكاح
بعد النكاح كذلك كذا في القنية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال)
والحوالة بعد الحوالة باطلة كما في التلقيج اه وقد نقلناه في كتاب الحوالة (ثم
قال) الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح أطلقه في جامع الفصولين وقيدته
في القنية بأن يكون الثاني أكثر ثمنًا من الاول أو أقل أو يجنس آخر أو افلا
الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها نقل فلا
يجتمعان كما في التلقيج اه وقد نقلناه في الكفالة والحوالة (ثم قال) وأما
الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فصحح الاول كما في البرازية اه وقد
نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) التخليص تسليم الا في مسائل الاولى قبض
المشتري المبيع قبل النقد بلا اذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله

الثانية في البيع الفاسد على ما صححه العمادى وصحح قاضى خان انها تسليم الثالثة
في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المجاورة في رواية اه وقد نقلناه في
كتاب الهبة (ثم قال) خيار الشرط يثبت في ثمانية البيع والاجارة والقسمة
والصلح عن مال والكتابة والرهن للراهن والمخلع لها والاعتاق على مال للقن
للسيد والزوج هكذا في فصول العمادى معزى باله الا سترو شنى تقلا عن بعضهم
وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليهما في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة
عشر الكفالة والمحوالة كما في البرازية والبراءة عن الدين كما في أصول الفقه الاسلام
من بحث المزل وتسليم الشفعة بعد الطلبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبي
يوسف والمزارعة والمعاملة المحاقلة بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح
والطلاق الا المخلع لها واليمين والنذر والاقرار الا اقرارا بعبق قبله والصرف والسلم
يشترط التقابض قبل الافتراق في الصرف فان تفارقا قبله بطل العقد الا فيما
اذا استهلك رجل بديل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني وتفرق
العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا لمحمد كما
في المجمع البيع لا يطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا بشرط رهن وكفيل وحالة
معلومين واشهاد وخيار ونقد ثمن الى ثلاثة ايام وتأجيل الثمن الى معلوم وبراءة
من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركها على النخل بعد ادراكها على المفتي به
ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده بعيب وجدوكون
الطريق لغير المشتري وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادى واطعام المشتري
المبيع الا اذا عين ما يطعم الا دى وحمل الجارية وكونها مغنية وكونها حلوبا وكون
الفرس هملاجا وكون الجارية ماولدت وايفاء الثمن في بلد آخر والحمل الى منزل
المشتري فيما له حمل بالفارسية وخرزالنعل وخرزالخف وجعل رقعة على الثوب
وخياطتها وكون الثوب سداسيا وكون السويق ملتوا بمن ومن وكون
الصابون متخذ من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من فيلان وجعلها
بيعة والمشتري ذمى بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا ويرضى الجيران اذا
عينهم في بيع الدار الكل من الخانية الجودة في الاموال الربوية هذرا لافي
اربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم وفي الوقف وفي القلب
الرهن اذا انكسر ونقصت قيمته فللراهن نصفين المرتهن قيمته ذهبا وتسكون رهنا

كما ذكره الزياحى في الرهن اه وقد نقلناه هذه الاربعة في ابوابها باب الوصية وباب
الوقف وباب الرهن (ثم قال) ما جاز ايراد العقد عليه بانفراد صاحبه استثناء
الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها اه وقد نقلناه في كتاب الوصية
(ثم قال) من اشترى من لم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه
الا اذا حمله البائع الى بيت المشتري فلا يرد له اذا رآه الا اذا أعاده الى البائع ببيع
الفضولى موقوف الا في ثلاث فبطل اذا شرط الخيار فيه للمالك وهى في التلقح
وفيما اذا باع لنفسه وهى في البدائع وفيما اذا باع عرضا من خاصب عرض آخر
للمالك وهى في فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) بيع
البرآت التى يكتبها الديوان على العمال لا تصح فأورد أن أئمة بخارى جوزوا
بيع حظوظ الأئمة ففرق بينهما بأن مال الوقف قائم ولا كذلك هنا كذا في القنية
اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) بيع المعدوم باطل الا فيما يستجبه
الانسان من البقال اذا حاسبه على أثمنها بعد استهلاكها فانه جائز استحسنانا كذا
في القنية من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصى من
مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اه وقد نقلناه في كتاب
الوصية (ثم قال) اشترى المأذون غلاما بالف وقيمته ثلاثة آلاف لم تصح ولا يملك كان
الرد بعيب ويملك كانه بخيار شرط أو رؤية اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب
الاذن (ثم قال) والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على
الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب الاجارة (ثم قال) والوكيل
باثراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل بالسلم على خلافه اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) تصح اقالة الوارث والوصى دون الموصى له
وللوارث الرد بالعيب دون الموصى له اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال)
لا تصح الاجارة بعد هلاك العين الا في اللقطة وفي اجارة الغرماء ببيع المأذون المديون
بعد هلاك الثمن اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة وفي كتاب الاذن (ثم قال) الموقوف
يطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كما في قسمة
الولواجية اه وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) لا يجوز تفريق الصفة على
البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولواجية اه وقد نقلناه في كتاب
الشفعة (ثم قال) الموقوف عليه العقد اذا أجازته نفذ ولا رجوع الا في مسئلة

في قسمة الولوالجية اذا أجاز الغريم قسمة الوارث فان له الرجوع اه وقد نقلناه
في القسمة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها بحق الشفعة فلو صالح
عنه بمال بطلت ورجع به اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال) ولو صالح
المخيرة بمال تختاره بطل ولا شيء لها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
ولو صالح احدى زوجتيه بمال لترك نوبته لم يلزم ولا شيء لها اه كذا ذكره
في الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وعلى هذا لا يجوز
الاعتياض عن الوظائف بالآوقاف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال)
ونخرج عنها حق القصاص وملك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها
كما ذكره الزياهي في الشفعة اه وقد نقلناه هذه الثلاثة في أبوابها (ثم قال)
والكفيل بالنفس اذا صالح المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان
اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وفي بيع حق المرور في الطريق
روايتان وكذا بيع الشرب والمعمد لا الاتبع اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (ثم
قال) العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد لزم وارتفع الفساد الا في مسائل أجزا فاسدا
فأجز المستأجر صحيفا فللأول نقضها والمشتري من المكره لو باع صحيفا للمكره نقضه
والمشتري فاسدا اذا أجره للبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب
الاجارة وفي كتاب النكاح وفي كتاب الاكراه (ثم قال) الغش حرام الا في
مسئلتين احدهما في الولوالجية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن
دراهم زيوفا أو عروضا مغشوشة جازان كان حرا وان كان الاسير عبدا لم تجز الثانية
يجوز اطعام الزبوف والناقص في الجبايات اه وقد نقلناه في المحظر (ثم قال) للبائع
حق حبس المبيع للثمن المحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من
مولاه اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمر رجل عبدا بأن يشتري نفسه من
مولاه فاشترى للأمر ولو باعه داراهوسا كتبها اذا قبض المشتري المبيع بلاذن
البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف فللبائع نقض تصرفه الا في التدبير والاعتناق
والاستيلاد وله ابطال الكتابة كما في البرازية اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال)
شراء الام لابنها الصغير لا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من أبيه أو منه
ومن أجنبي كما في الولوالجية أقالة الاقالة صحيحة الا في السلم لو كان المسلم فيه ديننا
سقط والساقط لا يعود كما ذكره الزياهي في باب التحالف للمستأمن يبيع مدبره

ومكاتبه دون أم ولده اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ومن باع مال الغائب
بطل بيعه الا بالاحتياج للنفقة كذا في نفقات البرازية اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه
النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكنز الحيلة في عدم رجوع المشتري
على بائعه بالثمن عند استحقاق المبيع أن يقر المشتري أنه باعه من البائع قبل ذلك
فلو رجع عليه لرجع عليه كذا في البرازية خيار الشرط في البيع داخل على المحكم
لا على البائع فلا يبطله الا في بيع الفضولي اذا اشترط للمالك فانه يبطله كما في فروق
الكرايدي في دعوى البرازية المرافق عند الامام الثاني المنافع والمسبيل
والحقوق والطريق وفي ظاهرها رواية المرافق هي المحقوق اه البيع لا يبطل
بموت البائع الا في الاستصناع فيبطل بموت الصانع اذا اختلفا في أصل التأجيل
فالقول لنا فيه الا في السلم وان اختلفا في مقداره فلا تحالف الا في السلم رأس المال
بعد الاقالة كهوقبلها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كقبلها الا في مسئلتين لا تحالف
اذا اختلفا فيه بعدها بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل الافتراق بخلافه
قبلها بدل الصرف كرأس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيهما ولا يجوز
التصرف فيهما قبل القبض الا في مسألة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة
كقبلها بخلاف رأس المال والكل في الشرح بشرط قيام المبيع عند الاختلاف
للتحالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في الهداية اه وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (ثم قال) الربا حرام الا في مسائل بين مسلم وحربي ثمة وبين
مسلمين أسلمة ولم يخرج اليها اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) وبين
المولى وعبده اه وقد نقلناه في كتاب المأذون (ثم قال) وبين المتفاوضين
وشريكي العنان كما في ايضاح الكرماني اه وقد نقلناه في كتاب الشركة والله
سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمهقة
بكتاب البيوع (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما
المعاملات فانواع فالبيع لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والاجارة لكن قالوا ان عقد
بضارع لم يصدر بسوف والسبب توقف على النية فان نوى به الايجاب للحال كان
بيعا والا بخلاف صيغة الماضي فان البيع لا يتوقف على النية وأما المضارع
المتجسس للاستقبال فهو كالامر لا يصح البيع به ولا بالنية وقد أوضحناه في شرح

الكفر وقالوا لا يصح مع المنزل لعدم الرضا بحكمه معه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الاجارة (وقال في القاعدة الثالثة الميقين لا يزول بالشك في بحث الاصل بقاء
 ما كان على ما كان مانصه) اختلف المتبايعان في الطوع فالقول لمن يدعيه لانه
 الاصل وان برهننا فينبية مدعى الاكراه أولى وعليه الفتوى كما في البرازية ولو ادعى
 المشتري ان اللحم لحم ميتة أو ذبيحة المجوسى وأنكر البائع لم أره الا أن مقتضى قولهم
 القول لمدعى البطلان لكونه منكر أصل البيع أن يقبل قول المشتري وباعتبار ان
 الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري متمسك بأصل التحريم الى أن يتحقق زواله
 اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أيضا (وقال في قاعدة الاصل لعدم مانصه)
 ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين المؤجرة فالقول لمنكره وهى في اجارة التزيب
 اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ومنها لو اختلفا في قدم
 العيب وأنكره البائع فالقول له واختلف في تعمله قيل لان الاصل عدمه وقيل
 لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في اشتراط الخيار فقيل القول لمن نفاه عملا
 بأن الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين
 في الشرح والمعمد الاول اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها لو اختلفا
 في رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغير المبيع بعد
 رؤيته فللبائع لان الاصل عدم التغير (تنبيه) ليس الاصل عدم مطلقا
 وانما هو في الصفات العارضة وأما في الصفات الاصلية فالأصل الوجود ويفرع
 على ذلك لو اشتراه على انه خيار أو كاتب فأنكر وجود ذلك الوصف به فالقول له
 لان الاصل عدمهما لكونهما من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها بكر
 وأنكر قيام البكارة وادعاه البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها
 صفة أصلية كذا في فتح القدير من خيار الشرط اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومما
 فرع عليه لو اشترى عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع
 بالثمن لان المرض يتزايد فيحصل الموت بالزائد فلا يضاف الى السابق لكن يرجع
 بنقصان العيب كما ذكره الزياي اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب
 التيسير مانصه) ويبيع الموصوف في الذمة كالسالم جوز على خلاف القياس دفعا
 لحاجة المفا ليس والاكتفاء برؤية ظاهر الصبرة والاغوذج ومشروعية خيار

الشرط لا تروى دفعا للندم وخيار تقدا الثمن دفعا للمساطة ومن هذا القبيل
 بيع الامانة المسمى ببيع الوفاء جوته مشايخ بلخ وبخارى توسعة وبيان في شرح
 الكنز من باب خيار الشرط ومن ذلك أفتى المتأخرون بالرد بخيار العيب الفاحش
 امام مطلقا أو اذا كان فيه غرر رجعة على المشتري ومنه الرد بخيار العيب والتحالف
 والاقالة والمحالة والرهن والضممان والابراء والقرض اه (ثم قال) ومنه
 جواز التسكاح من غير نظر الى ان قال فلم يكن فيه خيار رؤية بخلاف البيع يصح
 قبل الرؤية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامرا يحجب في التسكاح بخلاف
 البيع اه وقد نقلنا سابقته في كتاب التسكاح (وقال في القاعدة الرابعة
 من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة) الى ان قال ومن ذلك جواز السلم على
 خلاف القياس لكونه يبيع المعدوم دفعا لحاجة المفا ليس ومنها جواز الاستصناع
 للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيها وما يستعمله من مائها وشربة السقاء
 اه وقد نقلنا ذلك في الاجارة أيضا (ثم قال) ومنها الافتاء بسخة ببيع الوفاء حين
 كثر الدين على أهل بخارى وهكذا بصرو وقد سمعوه يبيع الامانة والشافعية
 يسمونه الرهن المعاد وكذا سماعه في الملتقط وقد ذكرناه في شرح الكنز من
 باب خيار الشرط وفي القنية والبيعة يجوز للححتاج الاستقراض بالربح اه وقد
 نقلناه في كتاب المداينات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه
 ما لا نص فيه من الاموال الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كيليا أو وزنيا وأما
 المنصوص على كيله أو وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أي حنيفة ومحمد خلافا
 لابي يوسف وقواه في فتح القدير من باب الربا ولا خصوصية للربا وانما العرف غير
 معتبر في المنصوص عليه اه (ثم قال المبحث الثاني) انما تعتبر العادة اذا طردت
 أو غلبت ولذا قالوا لو باع بدراهم أو بدنانير وكانا في بلد اختلفت فيه النقود مع
 الاختلاف في المسالمة والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه
 هو المتعارف فينصرف المطلق اليه ومنها لو باع التاجر في السوق شيئا بثمن ولم يصرح
 بحلول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البائع يأخذ كل جمعة قدرا
 معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لان المعروف كالمشروط ولكن اذا باعه
 المشتري تولية ولم يبين التقسيط للمشتري هل يكون للمشتري الخيار فقههم من أنبته
 والوجه ورعى انه يبيعه مرابحة بلا تبين لكونه حالا بالعقد ذكره الزياي في التولية

اه (وقال في المبحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وهنا
مسئلتان لم أرهما الا ان لا يمكن تخريجهما على ان المعروف كالمشروط وفي
البرازية المشروط عرفا كالمشروط شرطا منها لو جرت عادة المقترض برد أزيد
عما اقترض هل يحرم اقراضه تنزيلا لعادته منزلة الشرط اه وقد نقلناه في
كتاب المداينات (ثم قال) وفيه أيضا في الملتقط ان دخول البردعة والا كاف
في بيع الحمار مبني على العرف اه (وقال في المبحث الرابع مانصه) قال في البرازية
من الدعوى معزيا الى اللامشي اذا كانت النقود في البلد مختلفة أعدها أروج
لا تصح الدعوى ما لم يتبين وكذا لو أقر بعشرة دنانير حمر وفي البلد نقود مختلفة حمر
لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج وقد أوسعنا الكلام على
ذلك في شرح الكنز من أول البيع اه وقد نقلنا تمام هذه العبارة في الاقرار
فراجع اه (قال في المبحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن
والسابق دون المتأخر مانصه) * تنبيه * هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام
أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول الى ان قال ويتفرع على ذلك لو
استقرض ألفا واستأجر المقرض لحفظ مائة أو معلقة كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد
على الاجرة فيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري
والصحة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة باطلاع العرف العام ولم
يوجد وقد أفتى الاكابر بفسادها اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)
وفيها أي في البرازية من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفا في القول السادس
من انه صحيح قالوا الحاجة الناس له فرار من الرافض اعترافا بالدين والاجارة
وهي لا تصح في الكرم وبخاري اعترافا بالاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار
فاضطروا الى بيعها وفاقا وماضاق على الناس أمرا لا اتسع حكمه اه وقد
نقلناه في الاجارة (ثم قال) وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل منها ما في
فتح القدير من دخول السلم في البيت المبيع بالقاهرة دون غيرها لان بيوتهم
طبقات لا ينتفع بها الا به اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام
غلب المحرم الحلال) * تنبيه * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال
وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى ان قال ومنها البيع فاذا جمع فيه
بين حلال وحرام صفقة واحدة فان كان المحرم ليس بمال كالجمع بين الذكينة

والمسئمة والمحرم العبد فانه يسرى البطلان الى الحلال لقرة بطلان المحرم وكذا اذا
جمع بين نخل ونخرفان كان المحرم ضعيفا كما ان يكون مالا في الجملة كما اذا جمع بين
المدير والقن أو بين القن والمكاتب أو أم الولد أو عبد غيره فانه لا يسرى الفساد الى
القن لضعفه واختلاف فيما اذا جمع بين وقف وملك والا فصح انه لا يسرى الفساد
الى الملك لان الوقف مال نعم اذا كان معجدا عامرا فهو كالمحرر بخلاف الغامر
بالمهجة أي الخراب فكالمدير ومن هذا القبيل ما اذا شرط الخيار فيه أكثر من
ثلاثة أيام فانه يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا أسقط
الرائد قبل دخوله انقلب صحيحا ومنها ما اذا جمع بين معلوم ومجهول في البيع
فان كان المجهول لا تنفذي جهالتيه الى المنازعة لا يضر والافسد في الكل كما علم
في البيوع ومنها الاجارة وهي كالبيع لا يشترط كونه ما في انه ما يبطلان بالشرط
الفساد الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الاجارة (ثم قال) ومنها الوشرط الواقف
ان لا يؤثر وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع
المدة لا فيما زاد على المشروط لانها كالبيع لا يقبل تفريق الصفقة الخ وقد نقلنا
بقيته في الاجارة (وقال في القاعدة الرابعة التسابع تابع مانصه) ومن فروعها
الحمل يدخل في بيع الام تبعها ولا يفرد بالبيع اه (ثم قال) ومنها الشرب
والطريق يدخلان في بيع الارض تبعها ولا يفردان بالبيع على الاظهر اه (ثم
قال في بحث يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها مانصه) ومنها الوغصب قلنا
فأبق من يده وضعه المالك ملكه الغاصب ولو شره قصد المبيع اه وقد نقلنا
في كتاب الغصب أيضا (ثم قال) ومنه شراء كبر عينا وأمر المشتري البائع
يقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرارة وأمره أن يكيله فيها صح اذا البائع لا يصلح
وكيلا عن المشتري في القبض قصد او يصلح ضمنا وحكما لاجل الغرارة ومنه شراء
المال بره فوكل وكيله بقبضه فقال الوكيل قد أسقطت الخيار أعني خيار الرؤية
لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو يراه يسقط خيار رؤية موكله عند أي
حقيقة خلافا لما اه (ثم قال القاعدة العاشرة الخراج بالضممان) هو حديث
صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث
عائشة رضي الله تعالى عنها وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو أن رجلا ابتاع
عبدًا فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به غيبا فأنفصحه الى النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم لم فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامى فقال
الخراج بالضممان قال أبو عبيدة الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشتريه الرجل
فيسـتـعمله زمانا ثم يعثر منه على عيب دلـسه البائع فيرده ويأخذ جميع الثمن
ويوز بـغلة جميعها لانه كان في ضمانه ولو هلك هلك من ماله اه وفي الفائق
كل ما خرج من شئ فهو خراج الشجر ثمرة وخراج الحيوان دره ونسله اه وذكر
نحو الاسلام في أصوله ان هذا الحديث من جوامع الحكم لا يجوز نقله بالمعنى وقال
أصحابنا في باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد
بالعيب كالكسب والغلة وتسلم للمشتري ولا يضر حصوله له مجانا لانها لم تكن
جزأ من المبيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضممان ومثله يطيب الرمح
للحديث وهنا سؤال ان لم أرهم الاصحابنا احدهما لو كان الخراج في مقابلة الضمان
اكانت الزوائد قبل القبض للبائع ثم العقد وانفسخ لكونه من ضمانه ولا قائل
به واجيب بان الخراج يعمل قبل القبض بالملك وبعده به وبالضممان معا واقتصر
في الحديث على التعليل بالضمان لانها أظهر عند البائع واقطع لطلبه واستبعاده ان
الخراج للمشتري الثاني لو كانت العلة الضمان لزم ان تكون الزوائد للغاصب
لان ضمانه أشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة في قوله ان الغاصب
لا يضمن منافع الغصب واجيب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في
ضمان الملك جعل نواجه لمن هو ماله كذا اذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري
والغاصب لا يملك المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها لمن عليه الضمان
ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المغصوب بل اذا تلفها فالاخلاف في ضمانها عليه
فلا يتناول مواضع الخلاف ذكره الاسيوطى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب
أيضا (ثم قال) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل
قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الربح يطيب له واستدل
لهم في فتح القدير بالحديث وقال الامام يرده على الاصيل في رواية ويتصدق به
في رواية وقالوا في المبيع فاسدا اذا فسح فانه يطيب للبائع ما ربح للمشتري اه
وقد نقلنا بقية ذلك في الغصب فراجعوه ونقلنا بعضه في الكفالة أيضا (وقال)
في القاعدة الثانية عشرة لا ينسب الى ساكت قول فلورأى أجنبيا يبيع ماله
فسكت ولم ينه لم يكن وكذا لا يكره اه وقد نقلنا ذلك في الوكالة أيضا (ثم قال)

ولورأى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضا عندنا خلافا
لابن أبي ابي اه (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال المحاذية
عشر سكوت أحد المتبايعين في بيع التلمجة حين قال له صاحبه قد بدا لي أن أجعله
بيعا صحيا اه أى فيكون سكوته رضا (ثم قال) الثالثة عشر سكوت المشتري
بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشتري مسقط لخياره الرابعة عشر سكوت البائع
الذى له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه صحيا كان
المبيع أو فاسدا اه (ثم قال) الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند الاخبار
بالعيب رضا بالعيب ان كان المخبر غدا لا لو فاسقا عنده وعندهما هو رضا ولو فاسقا
اه (ثم قال) وزدت ثلاثا الى أن قال الثالثة باع جارية وعليها حلى وقرطان ولم
يشترط ذلك المشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان
سكوته بمنزلة التسليم فكان الحلى لها كذا في الظاهرية اه (وقال في الفن الثالث في
أحكام الناس ما نصه) * وقالوا اذا باع الاب او الوصى ثم ادعى أنه وقع بغبن فاحش
وقال لم أعلم يقبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في الحرية والنسب
والطلاق اه وقد نقلنا بقية في كتاب القضاء (ثم قال) وقالوا في باب خيار الرؤية
لو اشترى ما كان رأاه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم انه مرثيه لعدم الرضا
كذا في الهداية اه (ثم قال) ولو باع مملوك أبيه ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا لو باع المجد
مال ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغیر اه (ثم قال) ولو باعه على انه آبق فبان
راجعا ينبغي أن ينفذ اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب النكاح (ثم قال في أحكام
الصبيان ما نصه) ولو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يخلفه حتى يدرك
كما في العدة اه وقد نقلنا ما في كتاب الاذن والمجرو في كتاب الدعوى (وقال
في أحكام الاعمى ما نصه) ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضاته ورثته لما اشتراه
بالوصف اه وقد نقلنا بقية في كتاب الذبائح (وقال في أحكام النقد وما يتعين
فيه وما لا يتعين ما نصه) لا تتعين في المعاوضات وفي تعيينها في العقد الفاسد روايتان
ورجح بعضهم تفصيلا بأن ما فسد من أصله تتبين فيه لا فيما انتقض بعد صحته
والصحح تعينه في الصرف بعد فساده وبعده هلاك المبيع اه وقد نقلنا بعضه
في كتاب المداينات (ثم قال) وكتبنا في بيوع الشرح جريان الدراهم مجرى

الدنانير في ثمانية وفي وكالة البناء اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا غير فانهم ما يتعينان جنسا وقدر او وصفا بالاتفاق اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) كرجل اوصى لرجل بسكنى داره فبات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به الموصى له جازا البيع وبطل سكناه اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وقد بقي منها حقوق منها خيار الشرط قالوا بسقطه ومنها خيار الرؤية قالوا بطله قبل الرؤية بالقول لم يبطل وبالفعل يبطل وبعد هيا يبطل بهما ومنها خيار العيب يبطل به اه (ثم قال) وفي ايضاح الكرماني من السلم لوقال رب السلم اسقطت حق في التسليم اى تسليم المسلم فيه في ذلك المكان او البلد لم يسقط اه (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) ومنه عدم صحة الاقالة للاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود اه (ثم قال) وعلى هذا اختلاف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع فمنهم من قال يعود الخيار نظرا الى أنه مانع زال فعمل المقتضى ومنهم من قال لا يعود وقد ذكرناه في الشرح اه (ثم قال) وبيان ان الدراهم الزئوف كالجياذ في مسائل ذكرتها في الشرح من البيوع اه (وقال في أحكام الذمعي مانصه) ولا يتعرض لهم لوتنا كخوفا فاسدا او تباعوا كذلك ثم أسلموا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام المحارم مانصه) وما لا يجوز التفريق بين صغير ومحرم ببيع أو هبة الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح الكنز فان فرق صحيح البيع اه (ثم قال) واختص الاب والمجدب بأحكام الهان قال ومنها تولى طرفي العقد فلو باع الاب ماله من ابنه أو اشترى وليس فيه غبن فاحش انعقد بكلام واحد اه (وقال في أحكام غيبة المحشفة مانصه) ويترتب عليها وجوب الغل الى أن قال وبطلان خيار الشرط لمن له وسقوط الرد بعيب اذا فله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله اذا كانت بكرة أو افترضها اه (ثم قال) فواثدا الى أن قال الثالثة الوطاء في الدبر كالوطء في القبل الى أن قال وينبغي أن يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم بسقوطه بالثبيل والمس شهوة فهذا أولى للدلالة على الرضا اه (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع والصرف والسلم والتولية والمرابحة والوضعية اه (ثم قال تقسيم العقود) البيع نافذ وموقوف ولازم وغير لازم وفاسد وباطل وضبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر وزدت عليها

ثمانية اه (ثم قال تكميل) الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان الى أن قال وأما في البيع فتبينا ان قباطله ما لا يكون مشروعا بأصله ووصفه وفاسده ما كان مشروعا بأصله دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك بالقبض وحكم الثاني انه يملك به اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) وحقيقة منه حل ارتباط العقد اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا بأحد شياء خيار الشرط وخيار عدم النقد الى ثلاثة أيام وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الاستحقاق وخيار الغبن وخيار الكمية وخيار كشف الحال وخيار فوات الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك بعض المبيع قبل القبض وبالاقالة والتحالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار التغرير بالفعل كالتمصرية على احدى الروايتين وخيار الخيانة في المرابحة والتولية وظهور المبيع مستأجرا أو رهونا فهذه ثمانية عشر شيئا وكلها يباشرها العاقد الا التحالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخه القاضي وكلها تحتاج الى الفسخ ولا يفسخ فيها بنفسه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة وكتاب الرهن (ثم قال) خاصة بحود ما عدا النكاح فسخ له اذا ساعده صاحبه عليه اه وقد نقلناه في القضاء (ثم قال) الفسخ هل يرفع العقد من أصله أو فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه يجعل العقد كان لم يكن في المستقبل لا فيما مضى وفائده مذكورة في شرح الهداية وذكرها الزيلعي في خيار العيب اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) يصح البيع بها قال في الهداية والكتابة كالحطاب وكذا الارسال حتى اعتبر بحسب بلوغ الكتاب وأداء الرسالة اه وفي فتح القدير وصورة الكتاب أن يكتب أما بعد فقد بعث عبدى منك بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس وما في المبسوط من تصويره بقوله يعنى بكذا فقال بعته يتم فايس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود اه وقد نقلنا ذلك في النكاح (ثم قال) وقيل بل يفرق بين المحاضر والغائب فبعنى من المحاضر استتمام ومن الغائب ايجاب اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع واجارة اه (ثم قال) قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة وأصحها بنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشار ذاتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق

بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس بتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف المساهمة والاشارة تعرف الذات ألا ترى أن من اشترى فصاعا على انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على أنه ياقوت أجزاها هو وأخضر انعقد العقد لاتحاد الجنس اه قال الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في البيع والنكاح والاجارة وسائر العقود لكن ابو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى جعل الخل والمخمر جنسا والمحرو والعبد جنسا واحدا فتعلق بالمشار اليه فوجب مهر المثل فيما اذا تزوجها على هذا الدن من الخل وأشار الى خيرا وعلى هذا العبد وأشار الى حرو ولوسمى حراما وأشار الى حلال فلها الحلال في الاصح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح ايضا (ثم قال) ولوسمى في البيع شيئا وأشار الى خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمى ياقوتا وأشار الى زجاج لكونه يبيع المعدوم ولوسمى ثوبا مرويا وأشار الى مروى اختلفوا في بطلانه أو فساد ه كذا في الخسائية في البيع الباطل ذكر الاختلاف في اثوب دون الفص ونظير الفص الذ ذكر والاني من بنى آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس متحد أو الفئات الوصف اه (وقال في بحث القول في الملك) قال في فتح القدير الملك قدرة يشبهتها اشارة ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل اه وينبغي أن يقال الامناع كالمحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف والبيع المنقول مملوك للشترى ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه اه (ثم قال) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفقا الى أن قال والمعيب اذا رد على البائع به لئلا يكتن ان كان قبل القبض انفسخ البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من القضاء أو الرضا اه (ثم قال) كما يبيع اذا هلك في يد البائع فان الثمن يدخل في ملك المشتري اه أي جبراعليه (ثم قال) الثالثة المبيع يملكه المشتري بالايجاب والقبول الا اذا كان فيه خيار الشرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري اتفقا وان كان للمشتري فكذلك عند الامام خلافا لما وفي التحقيق الامر موقوف فان تم كان للمشتري فتكون الزوائد له من حيث هو وان فسخ فهو للبائع والزوائد له اه (ثم قال) الخامسة لا يملك المؤجر الاجرة بنفس العقد وانما يملكها بالاستيفاء الى ان قال وعلى هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لانها

تحدث شيئا فشيئا وبهذا افارقت البيع فان المبيع عين موجوده الخ اه وقد نقلناه بقيته في كتاب الاجارة (ثم قال) السادسة اختلفوا في القرض هل يملكه المستقرض بالقرض أو بالتصرف وفائدة ما في النزاية باع المقرض من المستقرض السكر المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار مالا كالمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك وبيع المستقرض يجوز اجماعا وفيه دليل على انه يملك بنفس القبض وان كان مما لا يتعين كالتقديين يجوز بيع ما في الذمة وان كان قائما في يد المستقرض ويجوز للقرض التصرف في السكر المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع اه فليتأمل في مناسبة التعديل للحكم اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) ثم اعلم أن ملك الوارث بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية التي اشترها الميت أي بغيب فاحش اه شارح (ثم قال) ويصح اثبات دين عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ويتصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده اه أي الوارث لان الوصي خليفة الميت ايضا كالوارث اه من الشرح وقد نقلناه ايضا في كتاب الوصية وكتاب الفرائض (ثم قال) وأما ملك الموصى له فليس بخلافة عنه بل بعقد تملك ابتداء فان عكست الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التخصيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح شراؤه ما باع الميت بأقل مما باع قبل نقدا الثمن بخلاف الوارث اه وقد نقلناه ايضا في كتاب الوصية (ثم قال) المحادية عشر في استتقرار الملك يستقر في البيع المتحالي عن الخيار بالقبض اه (ثم قال) والمراد من الاستتقرار في البيع الاثمن من انفساخه بالملك اه (ثم قال) وجميع الديون بعد لزومها مستقرة لا دين السلم لقبوله الفسخ بالا نقطاع بخلاف ثمن المبيع فانه لا يقبله بالا نقطاع مجاوز الاعتماد عنه اه (ثم قال) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة أبدا ورقبته للوارث الى ان قال وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له الى ان قال وأما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي الخ) وقد نقلناه بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول في الدين ما نصه) فواند

الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حلالا الاراس مال السلم وبذل الصرف والقرض واثن بعد الاقالة ودين الميت وما اخذه الشفيع العقار كما كتبناه في شرح الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون الامور الا الاالية والمسلم فيه اه وقد نقلناه في كتاب المداينات وفي المجنبايات وفي الشفعة (ثم قال) ويبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون او وهبه جاز اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها على قول محمد اذا اختلف المتبايعان تحالفا وتفاضا ولو كان المبيع هالكافان البيع ينفسخ على قيمة الهالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف او القبض او اقلهما قاله في فتح القدير ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تعذر رده كيف يرجع به قال قاضيان وطريق معرفة النقصان ان يقوم صحيحا لا عيب به ويقوم وبه العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشرة القيمة كان حصة النقصان عشرة الثمن اه ولم يذكر اعتبارها يوم البيع او يوم القبض وكذا الميزكره ان يابى وابن الممام وينبغي اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على سوم الشراء مضمون بتسمية الثمن اذا كان قيمة الاعتبار لقيته يوم القبض او يوم التلف اه (ثم قال) ومنها المقبوض به فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لان به دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر قيمته يوم التلف لان به يتقرر عليه ذكره ان يابى في البيع الفاسد اه (ثم قال) ومنها لو اخذ من البقال الارز والعدس وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا مثلا لنفق عليه ثم اختصما بعد ذلك في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في اليتيمة تعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال تعتبر يوم الاخذ لانه سوم حين ذكر الثمن اه (ثم قال القول في الشرط والتعليق) التعليق ربط حصول مضمون جملة بمحصل مضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح بأنه تعليق حصول مضمون جملة بمحصل مضمون جملة اه وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على خطر الوجوه فالتعليق بكاشن تمييزا بالمستحيل باطل ووجود رابط حيث كان الجزاء مؤثرا والانتيجز وعدم فاصل اجنبي بين الشرط والجزاء وركنه أداة شرط وفعله وخا صالح فلواقتصر على الاداة لا يتعلق واختلغا في تمييزه لو قدم الجزاء والفتوى على بطلانه كما بيناه في شرح الكنز اه وقد نقلناه في كتاب العلق

(ثم قال ما يقبل التعليق وما لا يقبله) تعليق التملكيات والتقييدات بالشرط باطل كالبيع والشراء والاجارة والاستثمار والهبة والصدقة والنكاح والاقرار والابراء وعزل الوكيل وحجر المأذون والرجعة والتحكيم والكتابة والكفالة بغير الملام والوقف في رواية والهبة بغير الماعرف وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق وعتق وحوالة وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد وتعليق البيع بكلمة ان باطل الا اذا قال بعث ان رضى أي ووقته كخيار الشرط وكلمة على صحيح ان كان مما يقتضيه العقد أو مما يلائمه أو جرى العرف به أو ورد الشرع به أو كان لامنة فيه لاحدهما وقد ذكرنا في مداينات الفوائد ما نرجع عن قولهم لا يصح تعليق البراء بالشرط وفي البيوع ثلاثون مسألة يجوز تعليقها فيها وجلة ما لا يصح تعليقها بالشرط ويبطل بفاسده ثلاثة عشر البيع والقسمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والبراء والحجر وعزل الوكيل في رواية وإيجاب الاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية وما لا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والخلع والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحوالة والاقالة والغصب وأمان القن وذعوة الولد والصلح عن القصاص وجناية غصب وعقد ذمة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها كفالة أو حوالة وتعليق الرد بالعيب أو بخيار شرط وعزل قاض والتحكيم عند محمد وتامه في جامع الفصولين والبرازية (وقال في بحث ما افترق فيه الاجارة والبيع) التاقيت يفسده ويصححها ويملك العوض فيه بالعقد وفيها الا ابو احمد من أربعة وتفسخ بالاعذار بخلافه وتفسخ بعيب حادث بخلافه وتفسخ بموت أحدهما اذا عقدها لنفسه بخلافه واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلكت الاجرة العين قبله انفسخت اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في بحث ما افترق فيه المدبر وأم الولد ثلاثة عشر كما في فروق السكر ايسى لا يضمن بالغصب وبالاغتياق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه الخ) (ثم قال ولا يملك المحرري بيعها وله بيعه الخ وقد نقلناه بقيته في كتاب العتق فراجعه) (وقال في بحث ما افترق فيه البيع الفاسد والصحيح مانصه) يصح اعتاق البائع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو أمر المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه

في الصحيح اهـ وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمره بطحن الخنطة ففعل كان
للبائع بخلافه في الصحيح ولو أمره بذيخ الشاة ففعل كانت للبائع بخلافه في الصحيح
ولو أبرأه عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا ثمن عليه
ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح اهـ وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال) ما اتفق
فيه حبس الرهن والمبيع لو كان المبيع غائباً لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقاً
والرهن إذا كان غائباً عن المصرويلحق المرتهن مؤنة في احضاره لم يلزم احضاره
قبل أخذ الدين والمرتهن إذا أعار الرهن من الرهن لم يبطل حقه في الحبس وله رده
بخلاف البائع إذا أعار المبيع أو أودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما
في بيع السراج الوهاج والبائع إذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد
فيه زيوفاً أو بهرجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترد ولو قبضه
المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه يبيع أو هبة ثم وجد البائع الثمن
زيوفاً ليس له إبطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاستيعابي في البيوع
وقاضيجان في الرهن وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال في آخر الفن الثالث
فن الفرق والجمع مانصه) فائدة إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم إذا
بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح إلى أن قال وقالوا التمس على ضمن عقد
فاسد أو باطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة اهـ (ثم قال) وقعت حادثة
اشترى جامع أوقافه ووقفه وضمه إلى وقف آخر وشرط له شروطاً فافتيت ببطلان
شروطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه اهـ وقد
نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ثم قلت يمكن أن يفرع عليه لوباع وظيفته
في الوقف لم يصح ولم يسقط حقه منها تخريجاً على هذه اهـ وقد نقلناه في الوقف
(ثم قال) ونخرج عنها ما ذكره في البيوع لوباعه الثمار وأجره الاشجار طاب
له تركها مع بطلان الاجارة ففتي القاسدة أن لا يطيب لثبوت الاذن ضمن
الاجارة اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وقالوا لوباع شفعته بمال لم
يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اهـ وقد نقلناه في الشفعة
(وقال في فن الانغاز في بحث العتق مانصه) أي رجل أعتق عبده وباعه وجازا
فقبل إذا ارتد العبد بعد عتقه فسيباه سيده وباعه اهـ وقد نقلناه في العتق
(ثم قال في فن الانغاز مانصه) * البيع * أي يبيع إذا عقده المالك لا يجوز وإذا

عقده المالك لا يجوز وإذا عقده من قام مقامه جاز فقل يبيع المريض بمعاينة يسيرة
لا يجوز ومن وصيه جائز وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) أي رجل باع
أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبده أن يتزوج حرة ففعل فولدت ابناً وماتت
فورثها ابنتها فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكله المولى في بيع أبيه واستيفاء
المهر من ثمنه ففعل جاز أي رجل اشترى أمة ولا تحمل له فقل إذا كانت موطوءة
أبيه أو ابنه أو محبوسية أو أخته من الرضاة أو مطلقة بثنتين وقد نقلناه هذه
المسئلة والتي قبلها في كتاب النكاح أي تحيز لا يجوز يبيعه إلا من الشافعية فقل
ما عجن بماء نجس قابل لم يحز يبيعه من اليهود والنصارى لأنه إذا أعلمهم لا يشترونه
ولم يحز بغیر اعلامهم بخلاف الشافعية فإنه عندهم طاهر فيجوز منهم بلا اعلام اهـ
وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في فن الانغاز من بحث القضاء مانصه) أي
يبيع بحبر القاضي عليه فقل يبيع العبد المسلم للكافر والمصحف المملوك للكافر اهـ
وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في فن الانغاز في بحث الهبة) أي موهوب
وجب دفع ثمنه إلى الواهب فقل المسلم فيه إذا وهبه رب السلم من المسلم إليه وجب
عليه رد رأس المال اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال أول فن الحيل مانصه)
وقال قال أبو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب الحيل وانما هو الحرب من الحرام
والخلاص منه وهو حسن قال تعالى وخذي يدك ضعفاً فاضرب به ولا تحنت وذکر
في الخبر أن رجلاً اشترى صاعاً من تمر بصاعين فقال عليه الصلاة والسلام أريدت
هلابعت تمر ك بالسلة ثم ابتعت تمرًا وهذا كله إذا لم يؤد إلى الضرر باحد اهـ
وقد نقلنا بعضه في الايمان (ثم قال في فن الحيل مانصه) * الرابع عشر في البيع
والشراء * أراد يبيع داره على أن أمكنه سلبها والارد الثمن فالحيلة أن يقر المشتري
أن البائع باعها وهي في يده ظالم يقر بالغصب ولم يكن في يد البائع ولو لا ذلك لكان
للمشتري حبس البائع على تسليمها هكذا ذكر الخصاص وطابوا عليه تعليم الكذب
وكذلك عيب على الامام الاعظم في قوله إذا باع حبلى وخاف المشتري من البائع
أن يدعي حبلاً أو ينفق البائع قال فالحيلة أن يأمر البائع أن يقر بأن الحبل من
هبداه أو من فلان حتى لو ادعى لم تسمع وأجيب عنهم بأنه ليس أمراً بالكذب وانما
المعنى أنه لو فعل كذا لكان حكمه كذا أراد شراء شيء وخاف أن يكون البائع
قد باعه وأراد المشتري أنه ان استحق يرجع على البائع بضعف الثمن ويكفون

حلاله فالحيلة أن يبيع له ثوبا بضعف الثمن بمائة دينار مثلا ثم يشتري الدار بمائة دينار في دفع الثوب له والمائة دينار فإذا استحققت رجوع بالمائةين ولو أراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري الحيلة في بيع جارية يعتقها المشتري أن يقول أن اشتريتها فهي حرة فإذا اشتراها اعتقت وإن أراد المشتري أن يتخذه زاد بعد موقى فتكون مدبرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) أراد شراء ناء ذهب باللف وليس معه إلا النصف يتقدمه مائة ثم يستقرضه منه ثم يتقدمه فلا يفسد بالتفريق بعد ذلك لم يرغب في القرض إلا بريح فالحيلة أن يشتري منه شيئا قليلا بقدر مراده من الربح ثم يستقرض اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) إذا أراد البائع أن لا يخصه المشتري بعيب يأمره البائع ليقول إن خاصمتك في عيب فهو صدقة وإن أراد البائع أن لا يرجع عليه المشتري إذا استحق فالحيلة أن يقرأ المشتري بأنه باعه من البائع اه (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح انصه) ثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه فلا والفرق أن النكاح فيه حق الله تعالى لأن المحل والمحرمه حقه تعالى بخلاف الملك لأنه حق العبد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال أيضا في الفن السادس في بحث النكاح مانصه) تزوج أمة على أن كل ولد تملكه حرم النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لأن الثماني يفسده الشرط لا الأول اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وإن لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والجاراة والأقالة والفرق أن تلك متعلقة بالانفاظ بالرضا بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملة الفن السادس فن الفروق) كتاب البيع والشرب والطريق لا يدخلان الأيد كرا الحقوق في البيع والقرار والوصية والصلح ويدخلان في الجارة والقسمة والرهن والوقف والفرق أن المقصود من البيع ونحوه الملك وهو موجود وفي الجارة ونحوها المنفعة ولا وجود لها مع عدم الطريق فانه عدم المعقود عليه هنا لا يجوز اسلام الخنطة في الخبز والدقيق عند الامام وفي العكس يجوز اجماعا والفرق أن الجهالة في المسلم فيه في الأول فاحشة وفي الثاني قايمة هذا الثوب لك بعشرة فقال المشتري

هاته حتى أنظر اليه أو أريه غيري فأخذه فضاع فلا شيء عليه ولو قال هاته فان رضيته أخذته فضاع لزمه الثمن والفرق أن أمره لينظر اليه أو يريه غيره ليس يبيع وأمره ليرضاه أو يأخذه يبيع بدون الأمر فعه أولى اشتريت منك هذا بكذا فتصدق به أو فاعتقه أو فاقطعه قيصا ان فعل ذلك في المجلس كان بيعا ولا فلا والفرق أنه في المجلس أمكن أن يجعل هذا شرط البيع بخلاف ما بعده لأن الشرط الأول بطل بالقيام المقبوض على سوم الشراء مضمون بالقيمة عند بيان الثمن والا فهو أمانة والفرق أنه إذا بين ثمناء علم أنه لم يرض تسليمه يده لا بمقابل وعند عدم ذكره هو قبض مأذون فيه فيكون أمانة باع فصاعدا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج بطل البيع ولو على أنه أجرة فاذا هو أخضر جاز البيع والفرق أن الزجاج خلاف الجنس فكان المسمى معدوما والاخضر من الجنس فكان موجودا لكنه يخير لفوات الوصف باع أشجارا على أنها ثمرة فاذا واحدة غير ثمرة فسد البيع الا إذا بين ثمن كل واحدة والفرق أن في الأول يبقى البيع بالمحصنة وهي مجهولة وفي الثاني بماعين باع نصف الزرع من رب الأرض يجوز ولو باع رب الأرض من الأكار لا يجوز والفرق أن رب الأرض حق الاستبقاء بخلاف الأكار اه (وقال أخو المؤلف في تكملة الفن السادس من كتاب الوقف مانصه) لا تدخل الأشجار في وقف الأرض وتدخل في بيعها والفرق أن الشجر منقول ووقفه غير صحيح مقصودا فجاز أن لا يدخل بخلاف البيع اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال أخو المؤلف أيضا في التكملة المذكورة من كتاب الصلح مانصه) قضاء زيوفا عن جبارا فلا نفقها فان لم ترج ردها فلم ترج له أن يرد لها ولو وجد بالبيع عيبا فقال له بعه فان لم يشترده فعرضه على البيع لم يكن له رده والفرق أن المقبوض في الأول ليس عين حقه الا برضاه فان لم يرض كان متصرفا في ملك الدافع برضاه أما البيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل حقه في الرده اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب المكاتب مانصه) الكتابة المحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق أن السلم بيع المعدوم وانما يجوز مقرونا بالشرايط التي منها الاجل بالنص أما الكتابة فاعتاق معاق على الاداء اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الأكرام مانصه) أكره على بيع أو شراء لسكره سلم طائعا جازا لبيع

وفي الهبة والهبة لا تجوز والفرق انه عقد لازم والرجوع بعد النكاح لا يصح
والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعد العقد فلا تنفذ عند عدم الرضا أولى
اه وقد نقلنا بقية في كتاب الاكراه فراجع (وقال المؤلف في الفن السابع
فن المحكيات مانصه) وقال في آخر المحاور المحصري مسألة جلية في ان المبيع
يملك مع البيع أو بعده قال أبو سفيان الصنفان جري الكلام بين سفيان وبشر
في العقود متى يملك المالك بها معا أو بعدها قال الامر الى أن قال سفيان رأيت
لو ان زجاجة سقطت فأنكسرت أو كان الكسر مع ملاقاتها الارض أو قبلها
أو بعدها أو أن الله تعالى خلق ناراً في قطنة فاحترقت أمع الخلق احترقت أو قبله
أو بعده وقد قال غير سفيان وهو الصحيح عند أكثر أصحابنا ان الملك في المبيع يقع
معه لا بعده فيقع البيع والملك جميعاً من غير تقدم ولا تأخر لان البيع عقد مبادلة
أو معاوضة فيجب أن يقع الملك في الطرفين معا وكذا الكلام في سائر العقود من
النكاح والمخلع وغيرهما من عقود المبادلات اه (وقال أيضاً في الفن السابع
مانصه) احتاج الامام رضي الله تعالى عنه الى الماء في طريق الحج فساوم اعرابياً
قربة ماء فلم يبيعه الا بخمسة دراهم فاشتراه بها ثم قال له كيف لك بالسويق قال اریده
فوضعه بين يديه فأكل ما أراد فمطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة
بخمسة دراهم اه وقد نقلناه في كتاب المخاطر (وقال في الفن الثاني في كتاب
النكاح مانصه) الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسثلتين الى
أن قال ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل
البكارة والا فلا كما في بيع الوالوجية اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) النداء
للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق الى أن قال في فرع على الاول ما لو قال بجاريته
باسارقة يازانية باجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا يردّها لانه لا اعلام
للاعتيق اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعلق بالشرط لا ينفذ سبباً
للحال والمضاف به عقد الى أن قال الا في مسثلتين فقد سوا بينهما الاولى في ابطال
خيار الشرط قالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غداً فقد ابطلت
خيارى أو قال ابطلته غداً فجاء غداً بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخاتبة اه
(وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الى أن قال الثانية

اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف المكاتب
اذا جمع اه (وقال أيضاً في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه
حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع اه وقد
نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوقف مانصه) وتولية البعيد باطلة فلو
استأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح كما في الخاتبة والظهيرية في
البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للمتولي ان
يذهب الى القرية مع المستأجر فيخلى بينه وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احياء
لمال الوقف اه وقد نقلناه في الاجارة (وقال في كتاب الكفالة مانصه) الغرور
لا يوجب الرجوع الى أن قال وكذا لو أخبره رجل انها حرة فتزوجها ثم ظهرت
مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كما لو
زوجه امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من
قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع
 بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت
الدار بعد ان يسلم البناء له الخ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي كتاب النكاح
(وقال أيضاً في كتاب الكفالة في بحث الغرور مانصه) وقد ذكر في القنية مسائل
مهمة من هذا النوع منها الوجه المالك نفسه دلالة فاشتراه بناء على قوله ثم
ظهر انه أزيد من قيمته وقد أتلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما أتلف ويرجع
بالباقى ومنها اذا غر البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشتراه بناء على قوله
ثم ظهر غبن فاحش فانه يرد به يفتى وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري
بغرور الدلال وبما قرناه ظهر أن قول الزيلعي في باب ثبوت النسب ان الغرور
بأحد أمرين بالشرط أو بالمعاوضة قاصر وتفرع على الشرط الثاني مسثلتان
في باب متفرقات بيع الكنز اشترى في فأننا عبادتني فأنا عبد اه وقوله
متفرقات بيع الكنز الخ انما ذكر ذلك في الكنز في باب الاستحقاق لا في متفرقات
البيع (وقال أول كتاب القضاء مانصه) وفي بيع القنية اشترى حائناً فوجد
بعد القبض على بابيه مكعباً وقف على موجد كذا لا يردّه لانها علامة لا تنبئ
بالاحكام عليها وعلى هذا الاعتبار بكاتبه وقف على كتاب أو محفف اه (وقال
أيضاً في كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره

الافى خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده
في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى
والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف
المحكوم به كما في الخسانية وجامع الفصولين وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقتضى
عليه الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري بالبيعة والقضاء كان قضاء عليه وعلى
من تلقى الملك منه فلو برهن البائع بعده على الملك لم يقبل ولو استحق عين من يد
وارث بقضاء بيينة ذكرت انه ورثها كان قضاء على سائر الورثة والميت فلا يسمع
بيينة وارث آخر كما في البرازية وفي شرح الدرر والغرر لمن لا خسر وفي باب
الاستحقاق والمحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى
الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما المحكم في الملك المأثور فعمل على الكافة
من التاريج لا قبله يعني اذا قال زيد لبيكر انك عبدى ملكتك منذ خمسة أعوام
فقال لبيكر انى كنت عبد بشركى منذ ستة أعوام فاعتقني وبرهن عليه اندفع
دعوى زيد ثم قال عمر وليكرا انك عبدى ملكتك منذ سبعة أعوام وأنت ملكى
الا أن فبرهن عليه تقبل ويفسخ المحكم بحريته ويجعل ملكا له ويبدل عليه
ان قاضيان قال في أول البيوع في شرح الزيادات مسائل الباب على قسمين
أحدهما اعتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء على كافة
الناس والثانى القضاء بالعتق في الملك المأثور وهو قضاء على كافة الناس من
وقت التاريج ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب
المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وههنا فائدة أخرى هي انه لا فرق في كونه
على الكافة بين ان يكون بيينة أو بقوله أنا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح
به في المحيط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب القضاء مانصه)
كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في الغنية الى ان قال وفي بيع
القاضي مال اليتيم وادعى اشتراط البرأة من كل عيب اهـ (وقال فيه أيضا) يقبل
قول العدل في أحد عشر موضعا الى ان قال وفي جودة المسلم فيه وردائه (ثم قال)
وفي اثبات العيب اهـ (وقال فيه أيضا) ولا يسمع البيينة على مقر الا في وارث مقر
بدين على الميت فتقام البيينة للتعدى الى ان قال ثم رأيت رابعا كتبه في الشارح من
الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيينة به مع اقرار المستحق عليه ليمسكن من الرجوع

على بائعه اهـ (وقال في كتاب القضاء والدعوى أيضا مانصه) اذا تعارض بيينة
الطوع مع بيينة الاكراه فيبينة الاكراه أولى في البيع والاجارة والصلح والافرار
وعند عدم البيان فالقول للمدعى الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول
لمدعى الصحة واذا اختلف المتبايعان تحالفوا وتفاشخا الا في مسألة ما اذا كان
المبيع عبدا فخلف كل بعته على صدق دعواه فلا تحالف ولا فسخ ويلزم البيع
ولا يعتق واليمين على المشتري كما في الواقعات اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة
وكتاب الصلح وكتاب الافرار (ثم قال فيه أيضا) رأى الى القاضي في مسائل الى ان
قال وفيما اداباع الاب والوصى عقار الصغير فالرأى الى القاضي في نقضه كما في
بيوع الخسانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) من سعى في
نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم
ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب وبرهن فانه يقبل وهب جارية
واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واستولدها وبرهن تقبل
ويستردها والعقر كذا في بيوع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير تنقلا عن
المشايخ التناقض لا يضر في الحرية وفروعه اهـ وظاهره ان البائع اذا
ادعى التدبير والاستيلاء تسمع فالهبة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية
سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتاق وذكر خلافا فيهما وزدت عليهما
مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها
كان جعلها مقبرة أو مسجدا الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه
الرابعة باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيوع الخسانية وقضاها وفصل في
فتح القدير فيه في آخر باب الاستحقاق فليتنظر منه ثم وفصل في الظهيرية فيه
تفصيلا آخر ووجه فظاها في العمادية ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع
الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغير فاحش السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى
كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى الغنية ثم قال وكذا
كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العمادى التوفيق بأنه لم يكن عالما به وذكر
فيه اختلاف ومن فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولى لم يقبل ومنها
لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم تقبل اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب الهبة وفي كتاب
العتق وفي كتاب الوقف وكتاب الوصايا وكتاب الكفالة (ثم قال في كتاب القضاء

أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال اوبحة
بيع نصيب الساكت من قن حرره أحدهما اه وقد نقلناه في كتاب العتق
(ثم قال) اوبيع متروك التسمية عمدا اه وقد نقلناه في كتاب الذبايح (ثم
قال) اوبيع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح اه وقد نقلناه في كتاب
العتق (ثم قال) اوبيع درهم بدرهمين يدايد اه (ثم قال في كتاب القضاء
أيضا مانصه) فعل القاضي حكم منه الى ان قال وأما اذا اشترى القاضي مال
اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصي اقامه فمذكور في جامع الفصولين من فصل
تصرف الوصي والقاضي في مال اليتيم فقال لم يجز بيع القاضي ماله من يتيم وكذا
عكسه وأما اذا اشتراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا
من جهة القاضي اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) ولو باع القاضي
ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر لم يطل البيع
ويشترى بالثمن أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه
لا يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضي حكم بخلاف غيره كما في
الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا في بحث
الابراء العام مانصه) وقد ذكرنا بعده هذا ان البراءة عن الربا لا يصح فتسمع
الدعوى به وتقبل البينة اه (ثم قال بعد ذلك في كتاب القضاء أيضا مانصه)
وقال أي صاحب القنية في كتاب المداينات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا
ان رجلا كان يشترى الذهب الردي زمانا الدينار بخمسة دراهم ثم تشبه فاستحل
منهم فابراوه عما بقي لهم عليه حال كون ذلك مستهلكا فكشفت أنا وغيري انه يبرأ
وكتب ركن الدين الزنجاني البراء لا يعمل في الربا لان رده محق الشرع وقال به
أجاب نجم الدين الحامي مع اللام هذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين
المرغيناني قال رضي الله تعالى عنه فقرب من ظني ان الجواب كذلك مع تردد
فكنت اطلب الفتوى به لا محجوبي عنه فعرضت هذه المسئلة على علماء الدين
الحناطلي فأجاب انه يبرأ ان كان البراء بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه
لا يبرأ فارد اذ ظني بجهة جوابي ولم أحج به ويدل على صحة ما ذكره البزدوي في غنا
الفقهاء من جهة صور البيع الفاسد جهة العقود الربوية يملك العوض فيها
بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح البراء لرد مثله فيكون ذلك

رد ضمان ما استهلك لارد عين ما استهلك وبر ضمان ما استهلك لا يرفع العقد
السابق بل يتقرر مفيد الملك في فضل الربا فلم يكن في رده فائدة تنقض عقد الربا
ليجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع رد عين الربا ان كان قائما لارد
ضمانه اه (ثم قال فيه أيضا) ولا تخالف اذا اختلفا في الاجل الا في أجل السلم
اه (ثم قال فيه أيضا) القول لمنكر الاجل الا في السلم فلمدعيه اه (وقال فيه
أيضا) المجعالة في المنكوحه تمنع الصحية الى ان قال وفي البيع في المبيع والتمن
تمنع الصحة الا اذا ادعى حقا في دار وادعى الاخر حقا عليه في دار أخرى فتبايعا
المحققين المجهولين فانه جائز اه (ثم قال فيه أيضا) لا يجوز للذعي عليه الانكار
اذا كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقيم المشتري البينة
عليه ليمتنع من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكرهما في بيوع النوازل
اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الوكالة) وكيل الاب في مال
ابنه كالأب الا في مسئلتين من بيوع الوالوجية اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف
الأب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من الاخر يجوز بخلاف
وكيله اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يصح بالبينة لانها لا تقام
الا على منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت
وفي استحقاق العين من المشتري كما في وكالة الخسائية اه (وقال في كتاب الاقرار
أيضا مانصه) الاقرار للمجهول باطل الا في مسئلة ما اذا رد المشتري المبيع بعيب
فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد كما في بيوع
الذخيرة اه (وقال في كتاب الاقرار أيضا) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي
الى ان قال ومن له الخيار اه (وقال فيه أيضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل
اقراره الى ان قال وكذا اذا أقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري
بالبينة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بائعه وان أقر انه للبائع كذا في قضاء
المخلاصة اه (ثم قال) ونخرج عن هذا الاصل مسئلتان الى ان قال الاولى ان
المشتري لو أقر أن البائع أعق العبد قبل البيع وكذبه البائع ففقد بالثمن على
المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق عليه اه وقد نقلناه في كتاب العتق
(ثم قال) وزدت مسائل الاولى أقر المشتري بالملك للبائع صريحا ثم استحق ببينة
ورجع بالثمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه اه

(ثم قال) وعلى هذا لو أقر بحرية عبده ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن
أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو أقر
بأرض في يد غيره أنها وقف ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفاً مؤخذة له بزعمه اه
وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الاقرار أيضاً) الاقرار حجة
قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى أن قال الا في مسائل الى أن قال باع المبيع
ثم أقر أن المبيع كان تلجئة وصدقه المشتري فله الرد على بائنه بالعيب كما في الجامع
اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عن اقرار بيع الا في مسألتين في المستصفي
الاولى ما اذا صالح من الدين على عبده وقبضه ليس له أن يبيعه مرابحة بلا بيان
الثانية لو تصادقا على أن لا دين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا اه ويراد ما في الجمع
لوصالحه عن شاة على صوفها يحجزه أبو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى
صوف غيرها لا يجوز اتفاقا كما في الشرح مع أن بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز
اه (ثم قال فيه أيضاً) صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لا يبيعه و صلح
الوارث مع الموصى له بيمين الأمانة صحيح وان كان لا يجوز بيعه وبيانه في حل
التبارة خاتمة اه (وقال في كتاب الهبة مانصه) والهبة قبل القبض تكون مجازاً
عن الاقالة في البيع والاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب
المداينات) الابرأ لا يتوقف على القبول الا في الابرأ في بدل الصرف والسلم
كما في البدائع اه (وقال في كتاب المداينات أيضاً مانصه) الابرأ عن الدين فيه
معنى التملك ومعنى الاسقاط الى أن قال ولو أبرأ الوارث مديون مورثه غير عالم بموته
ثم بان ميتاً قبل النظر الى أنه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملكاً لان الوارث
لو باع عيناً قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا أولى اه
(وقال أيضاً في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التملك الى أن قال ولو ادعى
المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه أيضاً) الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول
الاجل يجبر الطالب له أن قال ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما
ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بأن يقيم المديون بتملك البائدة المخ اه فراجع اه (وقال
في كتاب الشفعة مانصه) هي بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور والجبر
فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كما هو مذهب المالك

القديم واستيلا دالاب بخلاف البائع فرؤية المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر في حق
الشفيع كالأجل وبردها على البائع لا تلزم للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون
التحول قال الاسميحاني والتحويص أصح والابطال به اه وقد نقلناه به في كتاب
الكفالة (وقال فيه أيضاً) لو باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان أجاز البيع
أخذها بالشفعة والابطال اجارة ان ردها كذا في الولوالجية اه وقد نقلناه
في كتاب الاجارة (وقال أيضاً في كتاب الشفعة) الفتوى على جواز بيع دور مكة
ووجوب الشفعة فيها اه (وقال فيه أيضاً) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع
الا اذا كانت بعد القبض حط الوكيل بالبيع لا يتحقق فلا يظهر في حق الشفعة
اه وقد نقلنا المسئلة الاولى في كتاب الهبة والثانية في كتاب الوكالة (وقال
في كتاب الاكراه) بيع المكره يخالف البيع الفاسد في أربع يجوز بالاجارة
بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون
القبض والتمن والتمن أمانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد
نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضاً) اذا تصرف المشتري من المكره فانه
يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا بالتدبير والاستيلا والاعتاق اه وقد نقلناه
في كتاب الامتاق (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض
ما يحتاج اليه بغير اذنه الى أن قال الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه
وعدته وجهزوه بتمنه وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فأنفقوا عليه من ماله
لم يضمنوا استحساناً اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضاً) والعقار
لا يضمن الا في مسائل اذا جرده المودع واذا باعه الغاصب وسلمه الخ (وقال في كتاب
الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلا على المباح ونقل
بالبيع والهبة ونحوهما وخلافة كملك الوارث الى أن قال وأما الثاني فشرطه وجود
الملك في المحل فلا يجوز بيع ضربة القانص والغائص لعدم الملك اه (ثم قال فيه
أيضاً) اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في المساء وقبضها كذلك فجاءت سمكة
فابتلعها فامتنعة للبائع والمشدودة للمشتري فان كانت المبتاعة هي المشدودة فهما
للمشتري قبضهما والا اه (وقال في كتاب المحظر) الغش حرام فلا يجوز اعطاء
الزئوف لدائن ولا بيع العروض المغشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب

الثانية في اعطاء الجمل يجوز له اعطاء الزئوف والمستوفة اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (ثم قال فيه ايضا) خلف الوعد حرام كذا في اضية الذخيرة
 وفي القنية وعنده ان ياتيه فلم يات له لا يأنم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في
 كفالة البرازية وفي بيع الوفاء كما ذكره الزياهي اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الايمان (وقال في كتاب الرهن) ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع
 المشاع جائز لا رهنه بيع المشغول جائز لا رهنه بيع المتصل بغيره جائز لا رهنه بيع
 المعلق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطع اه
 (ثم قال فيه ايضا) باع الرهن من زيد ثم باعه من المرتين انفسخ الاول اه (ثم
 قال فيه ايضا) لا يبيع القاضى الرهن بغيبة الراهن اه (وقال في كتاب الوصايا)
 لا يجوز للوصى بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون أيضا الا في ثلاث
 كما ذكره الزياهي اذا بيع بضع القيمة وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال
 له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت أربعة فصار المستثنى
 سبعة ثلاثة في الظهيرية فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا نفاذ لها الا منه وفيما اذا
 كانت غلاته لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حائزًا أو دارًا يخشى عليه النقصان اه
 والرابعة من بيع الخيانة فيما اذا كان العقار في يد متغلب وخاف الوصى عليه فله
 بيعه اه (ثم قال فيه ايضا) وفيه أى المجمع وبيع الوصى من اليتيم أو شراؤه لنفسه
 وفيه نفع للمصبي جائز اه واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع
 وفي الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة نقصا و زيادة وتمامه
 في وصايا الخيانة (وقال ايضا في كتاب الوصايا ما نصه) وفي بيع القنية ولو باع
 القاضى من وصى الميت شيئا من التركة بمن لا يتفقد لانه محجور به والوصى لا يملك
 الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى لنفسه من الوصى الذى نصبه عن الميت جاز اه
 (ثم قال فيه ايضا) وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الاولى لوصى الميت ان
 يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر بشرط الخيرية عند الامام
 خلافا لما وأما وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه
 كذا في شرح المجمع من الوصايا الثانية اذا خصه القاضى بخصص بخلاف وصى
 الميت الثالثة اذا باع ممن لا تقبل شهادته له لم يصح بخلاف وصى الميت وهما
 في الخلاصة وذكر في تلخيص المجمع استواءهما في رواية في الاولى اه (وقال فيه

ايضا) لا يملك الوصى بيع شيء بأقل من ثمن المثل الا في مسألة ما اذا وصى ببيع عبده
 من فلان فلم يررض الموصى له بثلث المثل فله المخط اه (وقال في كتاب الفرائض)
 الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهسا لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار
 الشرط وحد القذف والنكاح لا يورث وحبس المبيع والرهن يورث والوكالات
 والعماري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب فنهس من قال يورث ومنهم
 من أثبتته للوارث ابتداء الى ان قال وأما خيار التعيين فاتفقوا انه يثبت للوارث
 ابتداء اه (ثم قال فيه ايضا) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال الثانية
 يشتري ويبيع لنفسه بشرط الخيرية لليتيم وللأب ذلك بشرط ان لا ضرر اه
 وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته مقام عبارتين
 فاذا باع واشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الأب
 اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا قال صاحب الاشباه *

(كتاب الكفالة والحوالة)

براءة الاصيل موجبة لبراءة الكفيل الا اذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن
 فلان على انه قضاها قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا
 في الخيانة التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن
 قتل العمد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق
 الاصيل وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخيانة اه وقد نقلناه في كتاب
 العتق وفي الجنائيات (ثم قال) ولو كان الدين مؤجلا فكفل به فسات الكفيل حل
 بموته عليه فقط فللا طالب أخذه من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت
 الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجمع اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (ثم قال) أداء الكفيل يوجب برأته لا طالب الا اذا أحاله الكفيل
 على مديونه وشرط براءة نفسه خاصة كما في الهداية الغرور لا يوجب الرجوع فلو
 قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسله فأخذه للصوم أو كل هذا الطعام فانه
 ليس بمسموم فأكله فسات لا ضمان عليه اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال)
 وكذا لو أخبر رجل انه ساحرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على
 المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان الغرور بالشرط كما لو تزوجه امرأة على انها ساحرة

ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاد ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان يسلم البناء له اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب الدعوى تبعا للفتون والشروح وفي كتاب النكاح (ثم قال) واذا قال لاهل السوق بايعوا ابني فقد أدنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجوعا عليه للغرور وكذا اذا قال بايعوا عبيدي فقد أدنت له في بيعهم ونحوه دين ثم ظهر انه عبد الغير رجوعا عليه اذا كان الاب حرا والافيعد العتق وكذا اذا ظهر حرا أو مديرا أو مكاتبا ولا بد في الرجوع من اضافته اليه والامر بمبايعته كذا في ما ذون السراج الوهاج اهـ وقد نقلناه في كتاب الاذن والنكاح (ثم قال) الثالثة ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت ضمن المودع والمستهجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمناه ~~وكذا~~ من كان بعينه ما وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان انفسه وتماه في الخانية في فصل الغرور من البيوع اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات وفي كتاب الهبة وفي كتاب الاجارة (ثم قال) وقد ذكر في القنية مسائل مهمة من هذا النوع منها الوجه عمل المسالك نفسه دلالة لا فاشتره ببناء على قوله ثم ظهر انه أزيد من قيمته وقد أتلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما أتلف ويرجع بالثمن ومنها اذا غر البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشتره فاشتره ببناء على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحش فانه يرد به يفتى وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري بغرور الدلال وبما قرناه ظهر ان قول الزباني في باب ثبوت النسب ان الغرور بأحد أمرين بالشرط أو بالمعاوضة قاصر وتفرع على الشرط الثاني مسألتان في باب متفرقات بيوع الكنز اشترى فأناعده أو انتهى فأناعده اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع ونقلناه مسألة الرهن في كتاب الرهن وقوله في متفرقات بيوع الكنز انما ذكر ذلك في الكنز في باب الاستحقاق لا في متفرقات البيوع (ثم قال) لا يلزم أحدا احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي لسماع دعوى عليها ولا يمنعها منه اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا أمر أجنبي بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب

احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع الفصولين الثالثة سبحانه القاضي خلى رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فلرب الدين ان يطلب المسجون باحضاره كما في القنية الرابعة ادعى الاب مهر بنته من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوايجها أمر الاب القاضي باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنائه ذكره الولوالجي في القضاء اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى ونقلنا الاخيرة في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) من قام غن غيره بواجب بأمره فانه يرجع عليه بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل أمره بتعويض عن هبة وبالا طعام عن كفارته أو باداء زكاة ماله أو بأن يهب فلانا وأصله في وكالة البرازية في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل بلاك ماله فان المأمور يرجع بلا شرطه والا فلا وذكركه أصلا في السراج الوهاج فليراجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على ان يبرأ بعده لم يصر كفيلا أصلا في ظاهر الرواية وهي المحيلة في كفالة لا تلزم كما في جامع الفصولين ابراء الاصيل بوجوب ابراء الكفيل الا كفيل النفس كما في جامع الفصولين كفل بنفسه فأقر طالبه انه لا حق له على المطلوب فله أخذ كفيله بنفسه اهـ هكذا في البرازية الا اذا قال لا حق لي قبله ولا موكلتي ولا يتيم أنا وصيه ولا لوقف أنا متولي فحينئذ يبرأ الكفيل وهو ظاهر وفي آخر وكالة البدائع ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة اهـ لا كفيل منع الاصيل من السفر اذا كانت الكفالة حالة ليخصه منها ما بالاداء أو الأبراء وفي الكفيل بالنفس برده اليه كما في الصغرى وينبغي ان يقيد بما اذا كانت الكفالة بأمره لا تصح الكفالة الا بدين صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو الأبراء فلا يصح بغيره كبذل الكتابة فانه يسقط بالتبذير قلت الا في مسألة لم أر من أوضهها قالوا وكفل بالنفقة المقررة الماضية صححت مع انها تسقط بدونها بموت أحدهما وكذا لو كفل بنفقة بشهر مستقبل وقد قرر لها في كل شهر كذا أو يوم يأتي وقد قرر لها في كل يوم كذا فانها صحيحة كما صرحوا به والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) القاضي يأخذ كفيلا من المدعى عليه بنفسه اذا برهن المدعى ولم ترك شهوده أو أقام واحدا

أودعي وقال شهودي حضور وياخذ كفيلا باحضار المدعي به ولا يجبر على اعطاء كفيلا بالمال ويستثنى من طلب كفيلا بنفسه ما اذا كان المدعي عليه وصيا أو وكيلًا ولم يثبت المدعي الوصاية والوكالة وهو ما في أدب القضاء للخصاف وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو دينًا غيرها وما اذا ادعى العبد المأذون الغير المديون على مولاه دينًا بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون فإنه يكفل كذا في كافي الحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه وقد نقلناه في كتاب القضاء والدعوى (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الكفالة والمحوالة (قال المؤلف في القاعدة الرابعة من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة) الى ان قال ومنها ضمان الدرك جوز على خلاف القياس اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم المحلل مانصه) * تنص * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جاع بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى ان قال ومنها الكفالة والابراء وينبغي ان لا يتعدى الى الجائر وقالوا لو قال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فإنه يصح في شهر واحد اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومما خرج لو أسقط حقه في حبس الرهن قالوا يصح ذكره الهادي في الفصول ومنها الكفيل لو أبرأه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح اه وقد ذكرنا بقية هذه العبارة في كتاب الرهن فراجعهم (ثم قال تنبيه) يقرب من ذلك ما قيل بسقط الفرع اذا سقط الأصل ومن فروعه قولهم اذا برئ الاصيل برئ الكفيل بخلاف العكس وقد ثبت الفرع وان لم يثبت الأصل ومن فروعه لو قال لزيد على عمرو ألف وأنا ضامن به وأنكر عمرو وزم الكفيل اذا ادعاه زيدا دون الاصيل كما في الخانية اه (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهات مانصه) ولا تصح الكفالة بالمحدد والقصاص اه وقد نقلناه ذلك في كتاب المحدود ايضا (وقال في القاعدة العاشرة الخراج بالضمنان هو حديث صحيح مانصه) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الرجح يطيب له واستدل لهما في فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الاصيل في رواية ويتصدق به في رواية اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب البيوع وفي كتاب الغصب

ايضا (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر مانصه) ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة أنها أمة اه (ثم قال) وخرج عنها مسائل الى ان قال الثانية لو قال ولي امرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها أمة الغير يرجع المغرور بقيمة الولد اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) وكفالاته باطلة ولو عن أبيه وصحت له وعنه مطلقا اه وقد نقلنا ما في كتاب الاذن والمحرر ايضا (وقال في أحكام العبيد) ولا تصح كفالاته حالة الا باذن سيده اه ونقلناه في كتاب الاذن والمحرر (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من المجانبين البيع الى ان قال والمحوالة الا في مسألتين ذكرناهما في الفوائد منها أي من كتاب المحوالة اه (ثم قال) وجائز من أحد المجانبين فقط الرهن الى ان قال والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب الكفيل اه (ثم قال) * تكميل * الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى ان قال وأما في الكفالة فقالت في جامع الفصولين اذا أدى بحكم كفالة فاسدة رجع بما أدى والكفالة بالامانة باطلة اه ولم يتضح الفرق بين الفساد والبطلان في الرهن والكفالة بما ذكرنا فراجع في الكتب المطولة اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما المحوالة بالكتابة فذكرها في كفالة الواقعات المحسامة في فصل السفحة وفصل فيها تفصيلا حسنا فراجع اه (وقال في بحث القول في الدين) واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان دينًا صحيحًا وهو لا يسقط الا بالاداء أو الأبراء ولا يجوز ببطل الكتابة لانه يسقط بدونهما بالتجيز ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالاعيان الامانة والمضمونة بغيرها كالبيع وأما المضمونة بنفسها كالمنصوب وبطل الخلع والرهن وبطل الصلح عن دم العمد والمبيع فاسد والمقبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة والرهن بها لانها ملحقة بالديون اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وفي كتاب المداينات (ثم قال) وخرج عن تملك الدين لغير من هو عليه المحوالة فانها كذلك مع صحتها كما أشار اليه الزيلعي منها اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولد المغرور والمحرر في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة واقتصر عليه وحكاها في النهاية ثم حكى عن الاسيبجاى انها تعتبر يوم القضاء والظاهر انه

لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يتراخي عنها ولذا ذكر الزيلعي اولا اعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) صح من الاول قبول المحوالة لامن الثاني وصح من الاول أخذ الرهن لامن الثاني وصح منهما أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصح ضمان الوكيل في البيع للشترى في الثمن اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في آخر فن الفرق والجمع مانصه) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكثر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال ونرجع عنها ما ذكره في البيوع الى ان قال وما ذكره في الشفعة لوصالح الشفع ببال لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا لو باع شفعته بمال لم يصح وسقطت فقه بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن الى ان قال وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب المال وتسقط اهـ وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن الانعاز مانصه) الكفالة أي كفيل بالامرا اذا دى لم يرجع فقل عبد كفل عن سيده بامر فادى بعد عتقه اهـ (وقال أخو المؤلف في تكلمه لفن الخيل من بحث الكفالة مانصه) أراد الطالب ان يأخذ بعض المال من الكفيل ويبرئه ويرجع بجميع ما ضمن فالحيلة ان يعطى عن الدراهم المضمونة دنانير او عكسه زيادة عن قيمتها كقوله بنفس رجل فدفعه أحدهما لا يبرأ الا آخر والحيلة ان يشهد أن كل واحد قد كفل صاحبه فيما كفل هو فيه خاف الكفيل بالنفس من توارى المكفول فالحيلة ان يأخذ منه كفيل بنفسه الرهن في كفالة النفس لا يجوز والحيلة ان يضمن المال على انه ان وفي يوم كذا فهو وبرئ من المال ويرتن بالمال اهـ وقد نقلناه في كتاب الرهن (ثم قال في بحث المحوالة) الحيلة في عدم الرجوع اذا افلس المحال عليه أو مات مفلسا ان يكتب ان المحوالة على فلان مجهول والحيلة في عدم براءة المحيل ان يضمن المال عن المحال عليه خاف المحال عليه ان المطلوب اذا أحاله بدينه يتولى على المحتمل فالحيلة ان يوكل الطالب بقبض الدين من غريمه فلان ويقر الغريم بالوكالة ولو خاف ان يقبض الوكيل ويقول قبضته من ثمن متساعلى

فالحيلة ان يكفل غريم المطلوب عند الطالب على ان يكون كل واحد منهما كفيل بجميع المال كذا في المحيط اهـ (وقال أخو المؤلف في تكلمته لفن السادس فن الفروق) كتاب الكفالة ان هبت الريح فأننا كفيل بنفس فلان لا يصير كفيل ولو قال كفلت بنفسي الى هبوب الريح يصير كفيل ولو يبطل الاجل والفرق ان في الاول تعليق الكفالة وفي الثانية تعليق الخروج عنها رد الاصيل الابرأ صحيح في حقه دون الكفيل والفرق ان الاصيل رضى ببقاء الدين القاضي اذا أخذ الكفيل لا يبرأ الكفيل الا بالتسليم اليه والطالب اذا أخذ الكفيل لا يبرأ بالتسليم الى القاضي الا اذا أضاف القاضي الى الطالب فيسبرأ بالتسليم اليه أو الى أمينه والفرق ان القاضي عامل للطالب من وجهه ولنفسه من وجهه فعند الاضافة اليه يجعل العمل له وعند عدمها يجعل نائباً عن الشرع كل من أقر بكفالة أو حق لا يجبس أول مرة بخلاف ما لو ثبت باليمين والفرق ان تعنته ظهر بخلاف الاقرار اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) دفع الى صبي مائة وعشرة ففقهها انسان لا يصح ولو قال ادفعها اليه على اني ضامن لك صح والفرق انه في الاول ضمن مالم يس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضا من الدائن أمراله بالدفع الى الصبي والله الموفق (ثم قال أخو المؤلف في فن السادس فن الفروق) كتاب المحوالة أحاله بنصب فاستحق بطات وان هلك لا والفرق ان الاستحقاق يجهله كان لم يكن وبالهلاك ينتقل الى ضمانه اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) أحاله بصدقة فاشتم غاب فبرهن المحال عليه على فساد النكاح لم يقبل ولو على ابرأها قبل والفرق ان مدعى الفساد متناقض بخلاف مدعى الابرأ اهـ (وقال المؤلف في فن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المهرهونة كان رهنا لها بخلاف المستأجرة والكفيلة اهـ (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة اهـ (وقال في فن الثاني في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهرت ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها اهـ وقد نقلناه بقيته في كتاب الغصب والجناسات (وقال في كتاب البيوع مانصه) رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في مستثنين احدهما لو أحال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل المحوالة اهـ (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) الاعتبار للمعنى

لا للالفاظ صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حواله
وهي بشرط عدم براءته كفالة اه (ثم قال ايضا في كتاب البيوع مانصه) كل عقد
أعيد وجد فان الثاني باطل الى ان قال والحواله بعد الحواله باطله كما في التلقيح اه
(ثم قال) الا في مسائل ان قال الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثق
بخلاف الحواله فانها تنقل فلا يجتمعان كما في التلقيح اه (ثم قال في كتاب البيوع ايضا)
الحقوق المجردة لا يجوز الا عتياض عنها الى ان قال والكفيل بالنفس اذا صالح
المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان اه (وقال في كتاب القضاء
والشهادات مانصه) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفل
بنفس فلان ولا تعرفه اه (وقال فيه ايضا مانصه) لا تسمع الدعوى بعد البراءه
العامه نحو لاحق لي قبله الا ضمما للدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها
تسقط به اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (وقال ايضا في كتاب القضاء والدموى
في بحث البراءه العامه مانصه) ولكن في جامع الفصولين من التناقض كفل عنه
بالف رجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو صحيح انها تقار
أو ممن نخر لا تقبل ولو أقر بها الطالب عند القاضي برئ أو انما لا تقبل البيعة على
الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان كفالتهم اقرار
بصحتها اه (ثم قال فيه ايضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود
عليه الا في موضعين الى ان قال ومن فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولي
لم يقبل ومنها لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل اه وقد نقلناه في كتاب
البيوع (وقال فيه ايضا) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
الى ان قال أو بصحة ضمان الخلاص اه (ثم قال فيه ايضا) القضاء الضمني
لا يشترط له الدعوى والخصوصية الى ان قال وأصل القضاء الضمني ما ذكره
أصحاب المتن من انه لو ادعى كفالة على رجل بمال باذنه فأقر بها وأنكر
الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصدا وعلى
الاصيل الغائب ضمنا اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) المأمور
بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسئلة في بيع الوكالة الجمية الاسير
المسلم في دار الحرب اذا أمر انسانا بأن يشتريه بالف درهم فخالف في الجنس فانه
يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سعى له الموكل الثمن فاشترى بأكثر منه نفذ على

الوكيل الا الوكيل بشراء الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر من لزم الأمر المسمى كما في
الواقعات اه (وقال في كتاب الاقرار) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره
الى ان قال ومنه ما في الجماع ادعى عليه كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعى وقضى
على الكفيل كان له الرجوع على المدينون اذا كان بأمره اه وقد نقلناه في كتاب
الدعوى (وقال في كتاب المداينات) اذا قال الطالب لمطوبه لا تعلق لي عليك
كان ابراء عاما كقوله لاحق لي قبله الا اذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب
الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كما في القنية البراءه يرتد
بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ المدين المحتمل المحال عليه فردّه لم يرتد كما ذكرناه في شرح
الكنز الثانية اذا قال المدينون ابرئني فأبرأه فردّه لم يرتد كما في البرازية الثالثة
اذا أبرأ الطالب الكفيل فردّه لم يرتد كما ذكرناه في الكفالة وقيل يرتد الرابعة
اذا قبله ثم ردّه لم يرتد كما ذكرناه في مسائل شتى من مسائل القضاء اه (ثم
قال فيه ايضا) وحكى في الجمع خلافا في صحة ابراء المحتمل المحيل بعد الحواله فأبطله
أبو يوسف بناء على أنها نقل الدين وصححه محمد بناء على أنها نقل المطالبة فقط اه
(وقال فيه ايضا) هبة الدين كالبراءه منه الا في مسائل منها لو وهب المحتمل الدين
من المحال عليه رجع به على المحيل ولو أبرأه لم يرجع ومنها الكفالة كذلك اه
(وقال ايضا في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التملك فلو كان عليه دينان
من جنس واحد دفع شيئا فالتعيين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه
من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين
مفيدا بأن كان أحدهما حالا أو بهرهن أو به كفيل والاخر لاحقا والالا اه
وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال فيه ايضا) وفي مداينات القنية احالات انسانا
على الزوج على أن يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح قال أستاذنا
وله ثلاث حيل احداها شراء شيء مملوك من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح
انسان معها عن المهر بشيء مملوك قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير
لهما قبل الهبة اه وفي الاخرة نظرت ذكره في أحكام الدين من الجمع والفرق اه
وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة (وقال في كتاب الامانات مانصه)
وفي البرازية لو جعل للكفيل أجرة لم يصح اه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) هي
بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور للجبير فلو استحق المبيع بعد البناء فلا

رجوع المشتري على الشفيع كما هو بوله والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف
البائع اه وقد نقلنا بقبته في البيوع (وقال في كتاب الرهن) ما جازت الكفالة به
جاز الرهن به الا في ذلك المبيع تجوز الكفالة به دون الرهن وتجوز الكفالة بما
على الكفيل والرهن وفي الكفالة المتعلقة بمجوز أخذ الكفيل قبل وجود الشرط
دون الرهن ذكرهما في ايضاح الكرمانى اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب القضاء والشهادات والدعوى)

لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاء
الماضين لان القاضى لا يقضى الا بالحنة وهي البيئة أو الاقرار أو النكول كما في وقف
الخانية ولو اضر المذعى خط اقرار المذعى عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف
على أصل المال كما في قضاء الخانية وفي بيوع القنية اشترى حانوتا فوجد بعد
القبض على بابه مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرده لانها علامة لا تبني الاحكام
عليها اه وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اه وقد نقلناه
في كتاب البيع وكتاب الوقف (ثم قال) قلت الا في مسئلتين الاولى كتاب اهل
الحرب يطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لمحامله كما في سيرة الخانية
ويمكن المحاق البراءات السلطانية بالوظائف في زماننا ان كانت العلامة لا يترور
وان كانت العلامة الاحتمال في الامان لمحقن الدم فلا الثانية يعمل بدفتر السمسار
والصراف والبيع كما في قضاء الخانية وتمقبه الطرسوسى بأن مشايخنا ردوا على
الامام مالك في عمله بالخط ليكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا ورده ابن
وهبان عليه بانه لا يكتب في دفتر الاماله وعليه وتسامه فيه من الشهادات
وفي اقرار البرازية ادعى ما لا فقال المذعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المذعى بخطه
فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلى الا اذا كان
في الجريدة شيء معلوم أو ذكر المذعى شيئا معلوما فقال المذعى عليه ما ذكرنا كان
تصديقا لان التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا أشار الى الجريدة وقال ما فيها
فهو على كذا لا يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة اه وقد نقلناه في كتاب
الاقرار (ثم قال) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان
المدينون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغل قلت الا في ثلاث اذا امتنع عن

الانفاق على قريبه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع
صكذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته
كما صرحوا به في بابه والعللة الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم
لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمضى الزمن وحقها في الجماع يفوت بالتأخير
لا الى خلاف اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) لا يحلف
القاضى على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم يحلفه الا في مسائل
الاولى اذا اتهم القاضى وصى اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفهما
نظرا لاليتيم والوقف كما في دعوى الخانية الثالثة اذا ادعى المودع على المودع
خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في القنية الرابعة الرهن المجهول الخامسة في دعوى
الغصب السادسة في دعوى السرقة وهي الثلاث التي تسمع فيها الدعوى بمجهول
فصارت ستة اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) القضاء يقتصر على
المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس
فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح
كما في الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب النكاح (ثم قال)
والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف
المحكوم به كما في الخانية وجامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم
قال) وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقضى عليه الملك منه فلو استحق المبيع من
المشتري بالبيعة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو برهن البائع
بعده على الملك لم يقبل ولو استحققت عين من يد وارث بقضاء بيعة ذكرت انه ورثها
كان قضاء على سائر ورثة الميت فلا تسمع بيعة من وارث آخر كما في البرازية وفي شرح
الدرر والغرر لم تلاحظ في باب الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة
حتى لا تسمع دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المؤرخ
فعلى الكافة من التاريخ لا قبله يعنى اذا قال زيد ليكرانك عبدى ملكك منذ
خمس أعوام فقال ليكرانك كنت عبد بشر ملكك منذ ستة أعوام فأعتقني وبرهن
عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو ليكرانك عبدى ملكك منذ سنة أعوام
وأنت ملكي الآن فبرهن عليه تقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو
يدل عليه ان قاضيان قال في أول البيوع في شرح الزيادات مسائل الباب على

قسمين أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وهما فائدة أخرى هي أنه لا فرق في كونه على الكافة بين أن يكون بيينة أو بقوله أنا حر إذا لم يسبق منه إقرار بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب العتق (ثم قال) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقضى بأقله ما كافي شهادات فتح القدير عزى الى الخصاص الثانية في المهر اذا اختلفا في مقداره يقضى بالأقل كافي البرازية الثالثة شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية تقبل الرابعة شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج وهما في شرح الزيلعي الخامسة شهدان له عليه ألفا والآخر أنه أقر له بألف تقبل كافي العدة السادسة شهدانه أعتقه بالعربية والآخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والأصح القول فيهما وهي السابعة واجمعوا أنها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفية وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) وذكر في الشرح ستة عشر آخر فالمرستني ثلاث وعشرون ثم رأيت في الخصاص في باب الشهادة بالوكالة مسائل تزد عليها فلتراجع وقد ذكرت في الشرح ان المرستني اثنتان وأربعون مسئلة وسنبدنهما مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البرازية والولوالحجية والفصول وعليه ما فروع الا في مسئلة في الولوالحجية فان يوم القتل لا يدخل فيها وهي مسئلة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل بيئتها بتاريخ مناقض لما قضى به من يوم القتل وفي القنية من باب الدفع في الدعوى ذكر مسئلة الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فراجع اليها ان شئت وذكر مسائل في الخزنة في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع وقد أشبعنا الكلام عليها في الشرح من باب دعوى الرجلين شاهد الحسبة اذا أقر شهادته بغير عذر لا تقبل لفسقه كافي القنية أي أحد الشريكين العارضة مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتبين لهما أرضيان ويخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضرر فان الآتي من الوصية ينحصر كافي الخيانة وينبغي ان يكون في الوقف كذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) الشهادة بالمجهول

غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفل بنفسه فلان ولا تعرفه واذا شهدوا برهن لا يعرفونه أو بغصب شيء مجهول كافي قضاء الخيانة الشهادة برهن مجهول صحيحة اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كافي القنية اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) للقاضي أن يسأل عن سبب الدين احتياطا فان أبي الخصم لا جبر كما اذا طالب منه الخصم انراج دفتر الحساب بأمره بانجازه ولا يجبره كذا في الخيانة قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائز لا في موضع الخلاف ومحل الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف والثاني ما ليس فيه وانما هو حادث كذا في التتارخانية ومنهم من فرق بينهم ما بان للاول دليلا دون الثاني كل من قبل قوله فعليه الميم الا في مسائل عشرة في القنية الوصي في دعوى الانفاق على اليتيم أو رقيقه وفي بيع القاضي مال اليتيم وادعى اشتراط البراءة من كل عيب واذا ادعى على القاضي اجارة مال الوقف أو اليتيم وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين أو اختلفا في اشتراط العوض وفي قول العبد للبائع أنا ما ذون وللاب في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا أنكرا لابي شراءه لنفسه وادعاه لابنه وفيما يدعيه المتولى من الصرف اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يئنته الا اذا ادعى تالي الملك من المدعي أو الانتاج أو برهن على ابطال القضاء كما ذكره العمادى والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينتقض القضاء فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده لكن بهذه الثلاث وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كافي الخيانة التناقض غير مقبول الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض الوصي والناظر والوارث كافي الخيانة اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كافي شهادات الظهيرية الا اذا كان عبد بين مسلم ونصراني فشهد نصراني ان عليهما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني فقط كافي العتاق منها اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) بيينة النفي غير مقبولة الا في عشر فيما اذا علق طلاقها على عدم شيء فشهدا بالعدم وفيما اذا شهدا انه أسلم ولم يستثن وفيما اذا شهدا انه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصراني وفيما اذا شهدا بانتاج الدابة عنده ولم تزل على ملكه وفيما اذا شهدا بخلع أو طلاق ولم يستثن وفيما اذا أمن الامام أهل مدينة فشهدا ان هؤلاء



لم يكونوا فيها وقت الامان وفيما اذا شهدا ان الاجل لم يذكر في عقد السلم
وفي الارث اذا قالوا لا وارث له غيره وفيما اذا شهدا انها ارضعت الصغير بلبن شاة
لا بلبن نفسها كما في جامع الفصولين وتقبل بينة النفي المتواتر كما في الظهيرية
والبزازية وفي ايمان الهداية لا فرق بين أن يحيط به علم الشاهد أو لا في عدم القبول
تيسيرا ذكره في قوله عبده حوان لم يحج العام فشهدا بنحره في الكوفة لم يعتق بناء
على انه نفي معني انه لم يحج القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا ينقض بالشك
كذافي شهادة الظهيرية الفتوى على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا كما في جامع
الفصولين الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القنية والبزازية
لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالادلة وما ذكره
محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب كما في
الدعوى من الظهيرية وأما مفهوم الرواية فحجة كما في غاية البيان من الحج الحق
لا يسقط بتقادم الزمان كذفا أو قصاصا أو أمانا أو حقا العبد كذا في لعان الجوهرة
اذا سئل المفتي عن شيء فانه يفتي على الصحة جملة على السكال وهو وجود الشرائط كذا
في صلح البزازية المفتي انما يفتي بما يقع عنده من المصلحة كذا في مهر البزازية
ويتعين الافتاء في الوقف بالانفع له كما في شرح الجمع والمحامى القدسي اه وقد
نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعا
كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي الجرح والتعديل والمترجم
وفي جوده المسلم فيه ورداءته وفي الاخبار بالفلس بعدم مضي المدة وفي رسول القاضي
الى المزكي وفي اثبات العيب وفي رؤية رمضان عند الاعتدال وفي اخبار الشاهد
بالموت وفي تقدير أرش المتلف اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في ابوابها (ثم قال)
وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضي اذا أخبره بشهادة شهود على عين تعذر
حضورها كما في دعوى القنية بخلاف ما اذا بعثه لتخفيف المخدرة فقال حلفتها
لم يقبل الا بشاهدين معه كما في الصغيرى الناس أحرار بلايمان الا في الشهادة
والقصاص والمحدود والدية اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب الحدود
(ثم قال) اذا أخطأ القاضي كان خطأؤه على المقتضى له وان تعمد كان عليه كذا
في سير الخسائية وتماهه في قضاء الخلاصة لا تسمع الدعوى بعد البراء العام نحو
لاحق له قبله الاضحيان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها تسقط به اه

وقد نقلناه في كتاب الكفالة وكتاب العتق (ثم قال) وما اذا أبرأ الوارث الوصى
أبراء عما بأن أقر أنه قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها الا استوفاه ثم ادعى في يد
الوصى شيئا من تركته أبيه وبرهن تقبل وكذا اذا أقر الوارث انه قبض جميع ما على
الناس من تركته أبيه ثم ادعى على رجل ديناً تسمع كذا في الخاتمة وبحت فيه
الطرسوسي بمشاردة ابن وهبان الرابعة صالح أحسد الورثة وأبراء عما ثم ظهر شئ
من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البزازية
اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب الصلح (ثم قال) الخامسة البراء
العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البزازية وقد ذكرنا بعد هذا
ان البراء عن الربا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البينة اه وقد نقلناه في كتاب
اليبوع (ثم قال) وفي اليتيمة لو قال لاحق لي في هذه الضيقة ثم ادعى ان البذر
له تسمع (ثم قال) لو قال لاحق لي في هذه الضيقة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى
أولاده ففيه اختلاف المتأخرين وفي اليتيمة مات أبا عن ورثة فاقسموا التركة
بينهم وأبرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ان واحدا من الورثة
ادعى ديناً على الميت وعلى تركته الميت تسمع اه وفي قسمة القنية قسمها أرضا
مشتركة وأقر كل واحد منهم ما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد
أحدهما الفسخ بالغبن فله ذلك ان كان الغبن فاحشا عند بعض المشايخ اه وقد
نقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) وفي اجارات البزازية ان البراء العام انما يمنع
اذا لم يقربان العين للدعي فان أقر بعد ذلك أن العين للدعي سلمها له ولا يمنع البراء
وفي دعوى القنية ان البراء العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من
دعوى البزازية أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح اه وقد
نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثم قال) أقر أنه له ثم ادعى شراءه
بلا تاريخ يقبل بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن أنه حادث
بعد البراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد البراء
العام لا يحق حادث بعده يفيد جواب حادثة أقر أن في ذمته لفلان كذا وأبرأ عما
ثم ادعى بعدهما أنه أقر بعدهما أن لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه وتقبل بيئته
ولا يمنع البراء العام لانه انما ادعى بما يبطل بعده لا قبله وقول قاضي خان
في الصلح انه لو برهن بعده على اقراره قبله بأنه لاحق له لم تقبل ولو برهن بعده على

اقراره بعده أنه لا حق له وأنه مبطل فيما ادعى تقبل اه يدل على ما ذكرناه من أن اقراره بعد البراء العام مبطل ولكن في جامع الفصولين من التناقض كقول عنه بالف رجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو يحجج بأنها قرار أو ثمن خمر لا تقبل ولو أقربها الطالب عند القاضي برئاً وانما لا تقبل البينة على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان كفالته اقرار بصحتها اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وانظر ما كتبناه في المداينات في مسألة دعوى الربا بعد البراء وآخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من الاصيل معفو عنه حيث قال ويقال له اطلب خصمك فخاصمه اه تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعتق الامة وحريتها الاصلية وفيما تمحض لله سبحانه وتعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وتماه في شرح ابن وهبان اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما بيناه في الشرح وكما يصح عند المحاكم الاول يصح من غيره وكما يصح عند الاستمهال يصح بعده هو المختار الا في ثلاث الاولى اذا قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن قال بينتي به غائبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بين دفعاً فاسد لم يقبل ولو كان الدفع صحيحاً وقال بينتي حاضرة في المصر عهله الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والامهال هو المفتي به كذا في البرازية وعلى هذا لأقر بالدين وادعى ايفائه أو البراء فان قال بينتي بالمصر لا يقضى عليه بالدفع والاقضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح أقرب بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفائه لم يقبل للتناقض الا اذا ادعى ايفائه بعد الاقرار به والتفرق في المجلس كذا في جامع الفصولين الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة لا ينتصب أحد خصماً عن أحد قصد بغير وكالة ونيابة وولاية الا في مسلتين الاولى أحد الورثة ينتصب خصماً عن الباقيين الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصماً عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القنية لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث الاولى لرجاء الصلح بين الاقارب الثانية اذا استمهال المدعي الثالثة اذا كانت عنده ريبة البقاء أسهل من الابتداء الا في مسلتين

اذا فسق القاضي فانه ينزل واذا ولي فاسقاً يصح وهو قول البعض وجوابه في النهاية والمعراج الثانية الاذن للابن صحيح واذا أبق المأذون صار محجوراً عليه ذكره الزبيري رحمه الله سبحانه وتعالى في القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (ثم قال) من عمل اقراره قبلت بينته ومن لا فلا اذا ادعى اثراً ونفقة أو حضنة فلو ادعى انه أخوه أو جده أو ابن ابنته لا يقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجة والولاء بنوعيه وكذا معتق أبيه وهو من مواليه وتماه في باب دعوى النسب من الجامع اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا او ضرورة فالاول اثبات توكيل كافر كافر بكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم كافر فيتمتعدي الى خصم مسلم آخر وكذا شهادتهما على عبد كافر بدين ومولاه مسلم وكذا شهادتهما على وكيل كافر وموكله مسلم وهذا بخلاف العكس في المسلتين لكونها شهادة على المسلم قصد او فيما سبق ضمناء اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) والثاني في مسلتين في الايصاء شهد كافران على كافرانه أو وصى الى كافر فاحضر مسلماً عليه حق ثلث اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) وفي النسب شهد أن النصراني ابن الميت فادعى على مسلم بحق وتماه في شهادات الجامع لا يقضى القاضي لنفسه ولا لمن لا يقبل شهادته له الا في الوصية لو كان القاضي غريم ميت فثبت أن فلانا وصيه صح ويرى بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعده وتماه في قضاء الجامع اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وفي كتاب الوصاية (ثم قال) أمين القاضي كالقاضي لا عهد عليه بخلاف الوصي فانه تلحقه العهدة ولو كان وصي القاضي فبين وصي القاضي وأمينه فرق من هذه ومن أخرى هي ان القاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو كان منصوب القاضي بخلافه مع أمينه وهو من يقول له القاضي جعلتك أميناً في بيع هذا العبد واختلفوا فيما اذا قال بع هذا العبد ولم يزد والاصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد أوضحناه في شرح الكنز وصحح البرازي من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب المجر والاذن (ثم قال) ينصب القاضي وصياً في مواضع اذا كان على الميت دين

أوله أو اتفق ذ وصية وفيما إذا كان الميت ولد صغير وفيما إذا اشترى من مورثه شيئا وأراد رده يعيب بعد موته وفيما إذا كان أبوا الصغير مسرفا مبدرا في نصبه للحفظ وذكر في قسمة الولوالجية موضعا آخر ينصب فيه فاليراجع وطريق نصبه ان يشهدوا عند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا فلونصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي وصي الميت ولا يلل النصيب الا قاضي القضاة المأمور بذلك اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) لا يقبل القاضي الهدية الامن قريب محرم أو ممن جرت عادته به قبل القضاء بشرط ان لا يزيد ولا خصومة لهما وزدت موضعين من تهذيب القلائسي من الساطان ووالي البلد ووجه ظاهر فان منعها انما هو للخوف من مراعاته لاجلها وهو ان راعى الملك ونائبه لم يراعى لاجلها اذا ثبت افلاس المحبوس بعد المدة والسؤال فانه يطاق بلا كفيل الا في مال اليتيم كافي البزازية وألحقته به مال الوقف وفيما إذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاضي لمن لا تقبل شهادته له فانه يجوز له القضاء به ذكره في السراج الوهاج للقاضي ان يفرق بين اليهود الا في شهادة النساء قال في الملتقط حكى أن أم بشر شهدت عند المحاكم فقال فرقوا بينهما فما قالت ليس لك ذلك قال الله سبحانه وتعالى ان تضل احداهما فتمدكرا احداهما الاخرى فسكت المحاكم شاهد الزور اذا تاب تقبل قوله الا اذا كان عدلا عند الناس لم تقبل كذا في الملتقط قضاء الامير جائز مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط المحكم كالقاضي الا في أربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز وفيه ان حكمه لا يتعدى الا في مسألة وذكر المخصاف في باب الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف الشاهدين خالف المحكم فيها القاضي كل موضع تجرى فيه الوكالة فان الولي ينتصب خصما عن الصغير فيه وما لا فلا ينتصب عنه في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاية ولا ينتصب عنه في الفرقة بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) ولا تقام البيعة على مقر الا في واث مقربين على الميت فتقام البيعة للتعدي وفي مدعي عليه أقرب الوصاية فبرهن الوصي وفي مدعي عليه أقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل

موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا أصلا اه ثم رأيت رابعا كتبت في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيعة به مع الاقرار المستحق عليه ليمتكن من الرجوع على بائعه ولا تسمع على ساكت الا في مسألة ذكرناها في دعوى الشرح ثم رأيت خامسا في القنية معزيا الى جامع البرعزي لو خصم الاب بحق على العبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضي اذا أقر خرج عن الخصومة اه ثم رأيت سادسا في القنية لو أقر الوارث للوصي له فانها تسمع البيعة عليه مع اقراره ثم رأيت سابعا في اجارة منية المفتى آجردا ببيعينها من رجل ثم من آخر فاقام الاول البيعة فان كان الاخر حاضرا تقبل عليه البيعة وان كان مقرا بما يدعيه هذا المدعي وان كان غائبا لا تقبل اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها ونقلناها كلها في كتاب الاقرار ايضا (ثم قال) كتمان الشهادة كبيرة ويحرم التأخير بعد الطلب الا في مسائل ان يكون عاجزا عن الذهاب وفيما اذا قام الحق بغيره الا ان يكون أسرع قبولا وان يكون المحاكم جائرا وان يخبره عدلان بما يسقط الشهادة وان يكون معتقدا للقاضي خلاف معتقد الشاهد وان يعلم ان القاضي لا يقبله الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحدود في القذف والمرووف بالكذب وشاهد الزور اذا كان عدلا على ما في المنظومة وفي الخسائية القبول لا تقبل شهادة الفرع لاصله والاصل لفرعه الا اذا شهدا بالجد لابن ابنه على ابنه شهادة الفرع على أصله جائزة الا اذا شهد على أبيه لاه أو شهد على أبيه بطلاق امره والام في نكاحه اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيبيد الاكراه اولي في البيع والاجارة والصالح والاقرار وعند عدم البيئات فالقول لمدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول لمدعي الصحة واذا اختلف المتبايعان تحالفا وتفاضا الا في مسألة ما اذا كان المبيع عبدا فخاف كل بعته على صدق دعواه فلا تحالف ولا فسخ ويلزم المبيع ولا يعتق واليمين على المشتري كافي الوقعات اه وقد نقلناه في كتاب البيوع ونقلنا بعضه في كتاب الاجارة وكتاب الصلح وكتاب الاقرار وكتاب العتق (ثم قال) القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان ولا يفتن بعض الخصومات كما في الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ولا يجب عليه سماعها الرأي الى القاضي

في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعى ولا يمكن لاجبر على يمانه وفي طلب
الحامسة بين المدعى والمدعى عليه فان امتنع لاجبر وهما في الخانية وفي التفريق
بين الشهود وفي السؤال عن الزمان والمكان وفي تحليف الشاهد ان رآه جاز كما في
الصيرفية وفيما اذا باع الاب او الوصي عقارا لمغير فالرأى الى القاضي في نقضه
كما في بيع الخانية اه وقد نقلنا هذه في كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا
(ثم قال) وفي مدة حبس المدين وفي تقييد المحبوس اذا خيف فراره وفي حبس
المدين في حبس القاضي والصوص اذا خيف فراره كما في جامع الفصولين وفي سؤال
الشاهد عن الايمان اذا اتهمه وفيما اذا تصرف الناظر بما لا يجوز كبيع
الوقف او رهنه فالرأى للقاضي ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاخر
فانه يضم اليه ثقة كما في القنية اه وقد نقلنا هذه في كتاب الوقف (ثم قال) من
سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه
ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل وهب
جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واستولدها وبرهن
تقبل ويستردّها والعقر كذا في بيع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقلا عن
المشايخ التناقض لا يضر في الحرية وفروعه اه وظاهره ان البائع اذا ادعى
التدبير او الاستيلاء تسمع فالهبة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية
سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتاق وذكر خلافا فيهما وزدت عليها مسائل
الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها كان
جعلها مقبرة أو مسجدا الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه الرابعة
باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع الخانية وقضاها وفصل في فتح القدير
فيه في آخرياب الاستحقاق فالبطريقة وفصل في الظهيرية فيه تفصيلا آخر ورجحه
فظاهر ما في العمادية ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده
ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة
المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية (ثم قال) وكذا كل من باع
ثم ادعى الفساد وشرط العمادى التوفيق بانه لم يكن عالما به وذكر فيه اختلافا ومن
فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولى لم يقبل ومنه الوضوح الدرك ثم ادعى
المبيع لم يقبل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب البيوع ونقلنا بعض هذه المسائل أيضا

في أبوابها (ثم قال) لا يشترط في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين
كما في دعوى البرازية لا تثبت اليد في العقار الا بالبيعة أو علم القاضي ولا يكفي
التصادق لصحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في القنية أو الشراء منه كما في
البرازية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا الا في مسائل ادعى ديناً بسبب
فشهدا بالطلاق لو كان المشهود به أقل ادعى انه تزوجها فشهدا أنها منكوحته
ادعى ملكا مطلقا بل تاريخ فشهدا به بتاريخ على المختار ادعى انشاء فعل كغصب
وقتل فشهدا بالاقرار به ادعى ألفا كفالة عن فلان فشهدا به كفالة عن آخر
ادعى ملكا من الثمرات من رجل لم يعينه فشهدا بالطلاق ادعى ملكا مطلقا فشهدا
بسبب وقال المدعى هو لي بذلك السبب ادعى الابقاء فشهدا بالبراءة والتحليل ادعى
الهبة فشهدا بالصدقة كما في التخيص وما قبلها من الخلاصة وفتح القدير وقد
ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة فالراجع الامام يقضى بعلمه الا في حد القذف
والقصاص والتعزير كذا في اللؤلؤ الجية وفي التهذيب يقضى القاضي بعلمه
الا في الحدود والقصاص القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ فلو قضى ببطلان الحق بمضى المدة أو بالتفريق
للجزم عن الانفاق غائبا على الصحيح لا حضرا أو بصحة نكاح مزنية أبيه أو ابنه عند
أبي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى أو بصحة نكاح أم مزنية أو بنتها أو بنكاح
لمتعة أو بسقوط المهر بالتقدم أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة
بلا رضاها أو بعدم وقوع الثلاث على المحبلى أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم
الوقوع على المحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث
بكامة أو بعدم وقوعه على الموطوعة عقبه أو بنصف الجهاز لمن طلقها قبل الوطء
بعد المهر والتجهيز أو بشهادة بخط أبيه أو بشاهدوين أو في الحدود والقصاص
بشهادة شاهد على صلح لا يذكر ما فيه الا أنه يعرف خطه وخاتمه أو بشهادة من شهد
على قضية محتومة من غير أن تقرأ عليه ويقضاء المرأة في ذأ أو بقود أو في قسامة بقتل
أو بالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضعة أو قضى لولده أو رفع اليه حكم صبي أو عبد
أو كافرا أو المحكم بحجر سفيه مفسد يستحق أى الحجر أو بصحة بيع نصيب الساكت
من قن حرره أحدهما أو يبيع متروك التسمية عمدا أو يبيع أم الولد على الاظهر
وقيل ينفذ على الاصح أو ببطلان عفو المرأة عن القود أو بصحة ضمان الخلاص

أو بزيادة أهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أو محل المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني أو بعدم ملك الكافر مال المسلم بأحرازه بدارهم أو بيع درهم بدرهمين يدايدأ وبصحة صلاة المحدث أو بقسامة على أهل المحلة بتاف مال أو بمجد القذف بالتمريض أو بالقرعة في معتق البعض أو بعدم تصرف المرأة في مالها بتغير اذن زوجها لم يتفقد في الكل هـ إذا ما حرره من البرازية والعادية والصيرفية والتارخانية اهـ وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الشاهد اذا ردت شهادته لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لم تقبل الا أربعة العبد والكافر على المسلم والاعمى والصبي اذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من رده أو غيره وسواء كان بمدينين أو لا كفاي القنية للخصم أن يطعن في الشاهدين بثلاثة اثم - ما بهدان أو محدودان أو شريكان في الشهود به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة فاذا شهدا على خصم بحق وذكروا اسمه واسم أبيه وجدته وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمننا وان لم يكن في حادثة النسيب وقد ذكرنا الهادي في فصوله فرعين مختلفين حكما وذكرنا أحدهما يقاس على الآخر و يفرق بينهما في جامع الفصولين فاليتظر وهو من مهمات مسائل القضاء وعلى هذا لو شهدا أن فلانة زوجة فلان وكانت زوجها فلانا في كذا على خصم منكر وقضى بتوكيها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الوكالة (ثم قال) ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بنبوت الرضائية أن يعاق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعي بحق على آخر ويتنازعا في دخوله فتقوم البيينة على رؤياه فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال) وأصل القضاء الضمني ما ذكره أصحاب المتون من أنه لو ادعى كفالة على رجل بمال باذنه فأقربها وأنكر الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصد أو على الاصيل الغائب ضمننا اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وله فروع وتفاصيل ذكرناها في الشرح قال في خزانة الفتاوى اذا مات القاضي انعزل خلفاؤه ولومات واحد من الولاة انعزل خلفاؤه ولومات الخليفة لا ينعزل ولايته وقضائه اهـ وفي الخلاصة وفي هداية النامى في لومات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا موت أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان اذا عزل القاضي انعزل النائب

بخلاف موت القاضي وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضي انعزل نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي حيث لا ينعزل نائبه هكذا قيل وينبغي أن لا ينعزل النائب بعزل القاضي لانه نائب السلطان أو نائب العامة الا ترى أنه لا ينعزل بموت القاضي وعليه كثير من المشايخ اهـ وفي البرازية مات الخليفة وله أمراء وعمال فالحكل على ولايته وفي المحيط مات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة واذا عزل القاضي ينعزل نائبه واذا مات لا والفتوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان أو العامة وبعزل السلطان نائب القاضي لا ينعزل القاضي اهـ وفي العمادى وجامع الفصولين كما في الخلاصة وفي فتاوى قاضى خان واذا مات الخليفة لا ينعزل قضاؤه وعمله وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف واستخلف غيره فمات القاضي لا ينعزل خليفته اهـ فقرر من ذلك اختلاف المشايخ في انعزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازى الفتوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي يدل على أن الفتوى على أنه لا ينعزل بموته بالاولى لكن علمه بأنه نائب السلطان فيدل على أن النواب الا أن ينعزلون بعزل القاضي وموته لأنهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحدا الا أن انه نائب السلطان ولهذا قال العلامة بن الغرس ونائب القاضي في زماننا ينعزل بعزله وموته فانه نائبه من كل وجه اهـ فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل قاضى القضاة مذهب الشافعى وأحمد وعندنا انما هو نائب السلطان وفي التارخانية ان القاضي اغناه ورسول عن السلطان في نصب النواب اهـ وفي وقف القنية لومات القاضي أو عزل يبقى ما نصبه على حاله ثم رقم يبقى فيما اهـ وفي التمهيد وفي زماننا تعذر التزكية بغلبة الفسق اختصار القضاة استخلاف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لمحصل غلبة الظن اهـ وفي مناقب الكردرى في باب أبى يوسف اعلم ان تحليف المدعى والشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى القاعدي وخزانة المفتين ان السلطان اذا أمر قضائه بتخليف الشهود يجب على العلماء أن ينهضوا السلطان ويقولوا له لا تكلف قضائك أمرا أن أطاعوك يلزم منه سخط الخلق وان عصوك يلزم منه سخطك الى آخر ما فيها لا يصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائى أو وقعت في تلبيس الشهود وأبطلت حكمى لم يصح والقضاء ماض كما في النخاسية وفيه في الخلاصة

بما اذا كان مع شرائط الصحة وفي الكنز بما اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة
مستقيمة اهـ الا في مسائل الاولى اذا كان القضاء بعلمه فله الرجوع عنه كما ذكره
ابن وهبان مستنبطاً من تعديد الخلاصة بالبيئة الثانية اذا ظهر له خطأه وجب
عليه نقضه بخلاف ما اذا تبذل رأى المجتهد الثالثة اذا قضى في مجتهد فيه مخالفاً
لمذهبه فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة أمر القاضي حكم كقوله سلم
المحدود الى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحجبه الا في مسألة في العارية والبرازية
وقف على الفقهاء فاحتاج بعض قرابة الواقف فأمر القاضي أن يصرف شيء من
الوقف اليه كان بمنزلة التقوى حتى لو أراد أن يصرفه الى فقير آخر صح اهـ وقد نقلناه
في كتاب الوقف (ثم قال) فعل القاضي حكم منه فليس له أن يزوج اليتيم التي
لاولى لها من نفسه ولا ابنه ولا من لا تقبل شهادته له وأما اذا اشترى القاضي مال
اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصى أقامه فذكر في جامع الفصولين من فصل
نصرف الوصى والقاضي في مال اليتيم فقال لم يجز بيع القاضي ماله من يتيم وكذا
عكسه وأما ما اشتراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من
جهة القاضي اهـ ولو باع القاضي ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه
ثم ظهر مال آخر لليت لم يبطل البيع ويشترى بالثمن أرضاً توقف بخلاف الوارث
اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه يشترى بقيمة الثلثين أرضاً توقف لان فعل
القاضي حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف الا في مسألة ما اذا أعطى
فقيراً من وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى كان له أن يعطى غيره كما في
جامع الفصولين وفيما اذا أذن الولي للقاضي في تزويج الصغيرة فزوجها
القاضي كان وصيها فلا يكون فعله حكماً حتى لو رفع عقده الى مخالف
كان له نقضه كذا في القاسمية فالمستثنى مسألان اهـ وقد ذكرنا هذه
المسائل في أبوابها (ثم قال) فقوله ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هي
شرط للحكم القولي دون الفعل فليتنبه له وقد ذكرناه في الشرح اذا قال المقر
لسامع اقراره لا تشهد علي وسعه ان يشهد عليه كما في الخلاصة الا اذا قال له المقر
لا تشهد عليه بما أقر فينبذ لا يسعه كما في حيل التارخانية من حيل المداينات
(ثم قال) واختلفوا فيما اذا رجع المقر له وقال انما شيتك لعذر ومطلب منه
الشهادة قبل يشهد وقبل لا يشهد يخلف القاضي غريم الميت بان للدين واجب

لك على الميت وما أبرأته منه ولو كان ثابتاً باقرار المريض في مرض موته كما في
التارخانية من كتاب الحيل انما يجوز إقامة اليدنة على المستخر اذا لم يعلم القاضي
أنه مستخر وان علم به فلا اثبات التوكيل عند القاضي بالاخصم جائز ان كان
القاضي عرف الموكل باسمه ونسبه اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال)
لا ينزل القاضي بالردة والفسق ولا ينزل والى الجمعة بالعلم بالنعزل حتى يقدم
الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) واختلف المشايخ في القاضي
الان يكون في المنشور اذا أتاك كتابي فقد عزلتك فلا ينزل الا به طلب من
القاضي كتابة حجة البراءة في غيبة خصمه لم يكتب له عند أبي يوسف خلافاً لمحمد
واجموعاً على انه يكتب له حجة الاستيفاء ولما حجة الطلاق قال القاضي قضيت
بكذا عليك بينة أو اقرار يقبل يرسل القاضي الى المخدرة للدعوى واليمين
لا يمين على الصبي في الدعاوى ولو كان محجوراً لا يحضره القاضي لسماعها ويخلف
العبد ولو محجوراً يقضى بشكوله ويؤاخذ به بعد العتق اهـ وقد نقلناه في
كتاب الاذن والمجر (ثم قال) الاصح انه لا يخلف على الدين المؤجل قبل حلول
الاجل اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) لا يقبل قول أمين
القاضي انه حاتم المخدرة الا بشاهدين القضاء يتخصص بالزمان والمكان فاذا
ولاه قاضياً يمكن كذا لا يكون قاضياً في غير موافق الملتقط وقضاء القاضي في غير
مكان ولايته غير صحيح واختلفوا فيما اذا كان العقار لافي ولايته واختار في الكنز
عدم صحة قضائه وصحح في الخلاصة الصحة واقترع قاضي خان عليه والخلاف انما
هو في العقار لافي المدين والدين كما في البرازية وفي القنية قضى في ولايته ثم أشهد
على قضائه في غير ولايته لا يصح الاشهاد اهـ ولا تقبل شهادة من قال لا أدري
أمؤمن أنا أولاً للشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الولو الجمية اهـ
وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق
المرأة وعتق المرأة والوقف وهلال رمضان وغيره الا هلال الفطر والاضحى
والمحدود الا حد القذف والسرقة واختلفوا في قبولها بلا دعوى في النسيب كما في
الظهيرية من النسيب وجزم بالقبول ابن وهبان وفي تدبير الامة وحرمه المصاهرة
والخلع والايلاء والظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون دعواه عنده خلافاً لمسا
واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والعمد لا والنكاح يثبت بدون الدعوى

كما اطلاق لان حل الفرج وحرمة حق الله سبحانه وتعالى فجاز ثبوته من غير دعوى كذا في فروق السكراييس من النكاح اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المشهود عليه بشئ ان كان حاضرا كفت الاشارة اليه وان كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه وأبيه وجده ولا تكفي النسبة الى المتخذ ولا الى المحرفة ولا يكفي الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا وتكفي النسبة الى الزوج لان المقصود الاعلام ولا بد من بيان حليتها ويكفي في العبد اسمه وامم مولاه وأب مولاه ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف والقوى على قولها ما انه لا يشترط في الخبر للشاهد باسمها ونسبها أكثر من عدلين لانه أبسر والقاضي هو الذي ينظر الى وجه المرأة ويكتب حلالا لا الشاهد الكل في البرازية لا اعتبار بالشاهد الواحد الا اذا أقامه وأراد أن يكتب القاضي الى آخر فانه يكتب كما في البرازية وذكر في القضية في باب ما يبطل دعوى المدعي قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه عمال في صلح ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا ونحن نقضي ان أقام على ذلك بينة تقبل وان كان متناقضا لانه لم انه مضطر الى هذا الاقرار اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) وقال في كتاب المداينات قال استاذنا وقت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي زمانا الدينار بخمسة دنانير ثم قننه فاستعمل منهم فابروا عدا على نفسه حال كون ذلك مستهلكا فكاتبته أنا وغيري انه يبرأ وكتب ركن الدين الزنجاني الابرار لا يعمل في الربا لان رده فحق الشرع وقال به أجاب نجم الدين المحلي مع هذا التعايل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المرغيناني قال قال رضى الله تعالى عنه فقرب من ظني ان الجواب كذلك مع تردد فكنيت أطلب الفتوى به لا محجوبي عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الأئمة المخاطي فأجاب انه يبرأ ان كان الابرار بعد الملاك وغضب عن جواب غيره انه لا يبرأ فازداد ظني بهجة جوابي ولم أحمر ويدل على صحة ما ذكره السبزووي في غناء الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية تلك العوض فيها بالقبض قال رضى الله تعالى عنه فلذا كان فضل الربا عملا كالا قبض بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلم يصح الابرار بمثله فيكون ذلك رد ضمان ما استهلك لارد عين ما استهلك

وبرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر مقيده الملك في فضل الربا فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا فكيف يجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع رد عين الربا ان كان قائما لارد ضمانه اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وقد أفتيت أخذا من الاولى بان الشهود اذا شهدوا ان البعض لا حقيقة له وانما فعل مواطاة وحيلة تقبل لا يجوز اطلاق المحبوس الابرار ضمانه الا اذا ثبت اعساره أو حضر الدين للقاضي في غيبة خصمه تصرف القاضي على الاوقاف مبنية على المصلحة فخرج عنها منه باطل وقد ذكرنا من ذلك أشياء في القواعد ومما يدل عليه انه لو عزل ابن الواقف عن النظر المشروط له وولي غيره بلا خيانة لم يصح كما في فصول العمادى من الوقف وجامع الفصولين من القضاء ولو عين لنا ظريفا مغلوما وعزل نظرا لثاني ان كان ما عينه له بقدر أجر مثله أو دونه أجره الثاني عليه والاجعل له أجر المثل وحفظ الزيادة كما في القضية وغيرها ومنها حرمه أحداث تقرير فراس للمسجد بغير شرط الواقف كما في الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضي الذي ليس بشرعي لم يخرج عن العهدة ونقلنا هناك فرعا من فتاوى الولوالجي ولا يعارضه ما في القضية طالب القيم أهل المحلة ان يقرض من مال المسجد للامام فأبى فأمره القاضي به فأقرضه ثم مات الامام مقلدا لا يضمن القيم اه لانه لا يضمن بالاقرض باذن القاضي لان للقاضي الاقرض من مال المسجد اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي الكافي من الشهادات الاصح ان القاضي اذا علم ان المحضر مستحرا لا يجوز اقامة البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بالانهم حاضر اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثم قال) لا تقبل شهادة المغفل ويقبل اقراره كما في الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) شهدا على انه مات وهي امراته وأخرا ان طلقها فاولى اولى تنازعا في ولا رجل به مدعوتيه فبرهن كل انه أعتقه وهو يملكه فالمراث بينهما كما لو برهننا على نسب ولد كان بينهما وأى بينة سبقت وقضى بهالم تقبل الاخرى مثل الشهود بالبيع عن الثمن فقالوا لا نعم لا تقبل وبالنكاح عن المهر فقولوا لا نعم لا تقبل كما في الصيرفية الاصح انه لا يفتى بجواز تحمل الشهادة على المتنقبة واجهوا على انه لا يتحملها من وراء جدار كذا في المجتبى وفي البرازية شهادة بطلاق أو عتاق وقال لا ندرى أكان في صحة

أورض فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهذى بصدق حتى يشهد أنه كان
صحيح العقل وفي الخزانة قالاه زوج الكبرى لكن لا ندرى الكبرى بكلفه
إقامة البينة أن الكبرى هذه شهدت أنها زوجت نفسها منه وقال بعد ما شهدا
بالتزويج لا نعلم هل هي في الحال أم لا أو شهدا أنه باع منه هذا العين ولا
ندري هل هو في ملكه في الحال أو لا يقضى بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب
والشاهد في العقد شاهد في الحال وفي البرازية معزيا إلى الجامع الشاهد طين
دابة تتبع دابة وترضع منها له أن يشهد بالملك والتنازع لا يحلف المدعى إذا حلف
المدعى عليه إلا في مسألة ذكرناها في الدعوى من الشرح عن المحيط وقال فيه
أنها من خواص هذا الكتاب وغرائبه فيجب حفظها للعب بالشرع لا يسقط
العدالة إلا بواحد من خمس القمار عليه وكثرة الحلف عليه وإخراج الصلاة
عن وقتها بسببه والعب به على الطريق وذكري من الفسق عليه كما ينشأ
في شرح الكنتز الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع إلا في دعوى الغصب
في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق كما في اليتيمة شهادة الزوج على
زوجته مقبولة إلا بزناها وقد قذفها كما في حد القذف وفيما إذا شهد على إقرارها
بأنها أمة لرجل يدعيها فلا تقبل إلا إذا كان الزوج أعطاها المهر والمدعى
يقول أدت لها في النكاح كما في شهادات الخبائية تقبل شهادة الذمي على
مثله إلا في مسائل فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم حيا كان
أو ميتا فلا يصح عليه بخلاف ما إذا كانت نصرانية كما في الخلاصة إلا إذا كان
ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه فانها تقبل للارث ويصلي عليه بقول وليه كما في
الخبائية وفيما إذا شهدوا على نصراني ميت بدني وهو مدين مسلم وفيما إذا شهدا
عليه بعين اشتراها من مسلم وفيما إذا شهدا أربعة نصاري على نصراني أنه زنى
بمسلمة إلا إذا قالوا استكرهها فبحد الرجل وحده كما في الخبائية اهـ وقد نقلناه في كتاب
المحدود (ثم قال) وفيما إذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافران أنه عبده
قضى به فلان القاضي المسلم له كما في البدائع لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه إلا في
مسألة القتال إذا شهد بعفو ولي المقتول وصورته في شهادات الخبائية ثلاثة قتلا
رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي عفى عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم إلا أن
يقول إنسان منهم عفى عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل

في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
(ثم قال) وكتبنا في قاعدة اليقين لا يزول بالشك أن من أتلف محمداً إنسان وادعى
أنه ميتة فلا يشهدوا أن يشهدوا أنه ذكيرة بحكم الحال كما في البرازية وعلى هذا
فرعت لورأوا شخصاً ليس عليه آثار مرض أقرب بشيئهم أن يشهدوا أنه أقر وهو صحيح
وكذا عكسه لورأوه في فراش أو به مرض ظاهر فلهم أن يشهدوا أنه كان مريضاً
علا بما يحال لكن لو قال لهم أنا صحيح هل لهم أن يشهدوا بصحته أو يحكموا بقوله فان
ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا بها ولا يحكموا بقوله وينبغي أن يسألهم القاضي هل
ظهر عليه ما يدل على مرضه فان أخبروه به لم يعمل بأخباره أنه صحيح والأعمل به وهي
حادثة الفتوى وفي جنائيات البرازية شهدوا على رجل أنه جرحه ولم يزل صاحب
فراش حتى مات بحكم به وإن لم يشهدوا أنه مات من جراحته لأنهم لا علم لهم به وكذا
لا يشترط في الحائض المائل أن يقولوا مات من سقوطه لأن إضافة الأحكام إلى
السبب الظاهر لازم لا إلى سبب يتوهم ألا ترى أنه لا تجب القسامة في ميت بمحلة على
رقبته حية متوية اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) تقبل شهادة العتيق
لمعتقه إلا في مسألة ما إذا شهدا باثني عند اختلافهما كما في الخلاصة وتقبل عليه إلا
في مسألة ذكرناها في الشرح قال في بسط الأنوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه
وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة إذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال
فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والأوقاف ثم بالغ في الإنكار اهـ ولم أر هذا
لأصحابنا لكن في الخبائية ذكر العشر للتولي في مسألة الطاحونة لا تحلف مع
البرهان إلا في ثلاث ذكرناها في الشرح دعوى دين على الميت وفي استحقاق
المبيع ودعوى الأبق لا تحلف بلا طالب المدعى إلا في أربع على قول أبي يوسف
مذكورة في الخلاصة تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع
مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية
الامة وتديرها والمخلع وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم أيضاً
حد الزنا وحيد الشرب والابلاء والظهار وحرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة
بأصله وأما بريءه فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها
فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فلا يحفظ
ثم زدت سادسة من القنية فصارت أربعة عشر موضعاً وهي الشهادة على دعوى

مولاه نسبة ولم أر صريحاً جرح الشاهد حسبة من غير سؤال القاضي واعلم ان شاهد
الحسبة اذا أنكر شهادته بالاعتذار بفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود
وطلاق الزوجة وعتق الأمة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية
واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة ولنا شاهد حسبة وليس لنا مدعى حسبة الا في دعوى
الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على انه لا تسمع
الدعوى الامن المتولى كما في البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع
دعواه فالاجنبى بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقاً اه
وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) وهل يقبل تجريح الشاهد حسبة
الظاهر نعم لكونه حقاً لله سبحانه وتعالى لا يحال بين المولى وعبده قبل ثبوت
عتقه الا في ثلاث مذكورة في منية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
ولا يحال بين المنقول وبين المدعى عليه الا في موضعين منها أيضاً لا يلزم المدعى
بيان السبب وتصح بدونه الا في المثالب ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها
والثانية في جامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بحرية العبد
بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسألتين الاولى اذا شهد بحريته الاصلية
وأما حية تقبل لا بعد موتها الثانية شهدا بأنه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع
العبد وهما في آخر العمادية والاولى مفرعة على الضعيف فان الصحيح عنده اشتراط
دعواه في العارضة والاصلية كما قد مناه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد
الا في مسألة من باب التحالف من المحيط باع عبداً ثم ادعى على المشتري الشراء
والاعتاق وكان في يد البائع تسمع فيهما وان كان في يد المشتري تسمع في الشراء فقط
ولا يشترط صحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه ولا اسم أبيه ولا اسم أبي أمه مجواز
أن يكون حراً الاصل وأما رقيقة صرح به في آخر العمادية وجامع الفصولين وكذا في
الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى القنية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
القضاء بعد صدوره صحيحاً لا يبطل بابطال أحد الا اذا أقر المقتضى له يبطلانه فانه
يبطل الا في المقتضى بحريته اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وفيما اذا ظهر
الشهود عبداً أو محبوسين في قذف بالبينة فانه يبطل القضاء لكونه غير صحيح
يخلف المنكر الا في احدى وثلاثين مسألة بينها في شرح الكنز اذا ادعى رجلان
كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده فأقر لا أحدهما وأنكر الآخر لم يستخلف

للمنكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والايدي والاعارة فانه يستخلف للمنكر
بعد اقراره لاحدهما كما في الخاتمة مفصلاً اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وكتاب
الامانات (ثم قال) في الخلاصة كل موضع لو أقرب به يلزمه فاذا أنكره يستخلف
الا في ثلاث وذكروها والصواب الا في أربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرح
يجوز قضاء الامير الذي يولى القضاة وكذلك كتابته الى القاضي الا أن يكون
القاضي من جهة الخليفة فقضاء الامير لا يجوز كذا في الملتقط وقد أفتيت بأن تولية
باشا مصر قاضياً يحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطلة لانه لم
يفوض اليه ذلك ذكر الصدر الشهيد في شرح أدب القاضي ان المولى لا يكون
قاضياً قبل وصوله الى محله فقطضاه جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقاً وعدم
جواز استنابته بارسال نائب له في محل قضائه وعمل القضاة الا أن على ارسال
نائب حين التولية في بلاد السلاطان والظاهر انه باذن السلطان وحينئذ لا كلام
فيه حادثة ادعى انه غرس أثلاً في أرض محدودة بكذا من مدة ثمانية عشر سنة
على ان الارض ان ظهر لها مالك دفع أجرها وان المدعى عليه يتعرض بغير حق
وطالبه بذلك فأجاب المدعى عليه بأن الأثل المذكور غرسه مستأجر الوقف له
فأحضر المدعى شاهدين شهدا بأنه غرسه في المدة المذكورة وزاد أحدهما بأنه
واضع يده عليه فحكم القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب البينة من المدعى عليه فثبتت
عن الحكم فأجبت بأنه غير صحيح لان المدعى لم يبين فيها انه خارج أو ذو يدوعلى
كل لا مطابقة بين الدعوى والشهادة والمحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى
فان ذكر المدعى ان المدعى عليه واضع اليد وانه خارج وصدقه المدعى عليه على
وضع اليد أو برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهدا على طبق الدعوى طلب من
الناظر البرهان فان برهن على ما ادعى قدم برهانه بالخارج لان الغرس مما يتكرر
وليس كالثبات وان ذكر المدعى انه واضع اليد وان الناظر المدعى عليه يعارضه
وبرهن فبرهن الناظر على غراس المستأجر قدم برهانه الناظر لكونه خارجاً وهل
الترجيح لبينة الناظر لكونها تثبت الغرس بحق والاولى تثبته غصبا قلت لا ترجيح
بذلك ثم سئلت لو أرحا في الغرس فأجبت بتقديم بينة الخارج الا اذا سبق تاريخ
ذى اليد فيقدم لان الغرس مما يتكرر وقال الزيلعي انه بمنزلة الملك المطلق وهذا
حكمه ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم في أرض مسجلة كانت سيديلاً اه

فقتضاء انه يكون الاثر وقفا اذا كانت الارض وقفا على ابناء السبيل وظاهر ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا لا وقفا وذكر في خزانة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا وبني فيها أو غرس اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الغصب (ثم قال) ولا تخالف اذا اختلف في الاجل الا في أجل السلم اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) دعوى دفع التعرض مسموعة على المفتي به كما في دعوى البرازية ودعوى قطع النزاع لا كما في فتاوى قارئ الهداية اختلاف الشاهدين مانع الا في احدى وثلاثين مسألة ذكرناها في الشرح اذا أخبر القاضى بشئ حال قضائه قبل منه الا اذا أخبر باقرار رجل بحد وتماه في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد لا تسمع الدعوى بدين على الميت الاعلى وارث أو وصى أو موصى له فلا تسمع على غريم له كما في جامع الفصولين الا اذا وهب جميع ماله لاجنبي وسماه له فانها تسمع عليه لكونه ذايده كما في خزانة المفتين المدعى عليه اذا دفع دعوى المدعى الملك من فلان بأن فلانا أودعه اياه اندفعت الدعوى بلا بينة الا في مسألتين الاولى اذا ادعى الارث منه فلا تندفع بخلاف دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء منه وقال أمرني بالقبض منك لم تندفع والفرق في فروق الكرايسى دعوى القضاء والشهادة عليه من غير تسمية القاضى لا تصح الا في مسألتين الاولى في الشهادة بالوقف أى بأن قاضيا من قضاة المسلمين قضى بحقه صحت اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) الثانية الشهادة بالارث أى بأن قاضيا من القضاة قضى بان الارث له صحت وهما في الخزانة ودعوى الفاعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في أربعة مسائل القضاء والثالثة الشهادة بانه اشتراه من وصيه في صغره صحيحة وان لم يسموه الرابعة الشهادة بان وكيله باعه من غير بيان والكل من خزانة المفتين الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان من نصبه على التعمين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) السادسة نسبة فعل الى وصى يتم كذلك ويمكن رجوع الاخيرتين الى الاولى اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها باب الوكالة والوقف والوصايا (ثم قال) القضاء بالحرية قضاء على الكافة الا اذا قضى بعق عن ملك مؤرخ فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبله كما ذكره مثلا

خسرو في الدرر والغرز اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) القول لمنكر الاجل الا في السلم فلدعيه اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) طلب الشراء يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع بالضرورة كما اذا خاف من الغاصب تلف العين فاشترها أو أخذها ودعية ذكره الحمادى في الفصول وفي جامع الفصولين لكن بصيغة ينبغي اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الجهة في المنكوحة تمنع الصحة وفي المهران كانت فاحشة فمهر المثل والا فالوسط كعبد وفي البيع في المبيع أو الثمن تمنع الصحة الا اذا ادعى حقا في دار وادعى الا كتحقق عليه في دار أخرى فتبايعا الحقين المجهولين فانه جائز وفي الاجارة تمنع الصحة في العين أو في الاجرة كهذا أرهنا وفي الدعوى تمنع الصحة الا في الغصب والسرقه وفي الشهادة كذلك الا فيهما وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع وتخليف الوصى عند اتهام القاضى له وكذا المتولى وفي الاقرار لا تمنعه الا في مسألة ذكرناها في باب الوصية لا تمنعها والبيان الى الموصى أو وارثه وفي المنتقى لو قال اعطوا فلانا شيئا أو جزأ من مالي أعطوه ماشاءوا وفي الوكالة فان في الموكل فيه وتفا حشت منعت والا فلا وفي الوكيل تمنع كهذا أو هذا وقيل لا وفي الطلاق والعتاق لا وعليه البيان وفي الحدود تمنع كهذا ان أو هذا اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) لا يجوز للادعى عليه الانكار اذا كان عالما بما يحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقم المشتري البيعة عليه ليقم كن من الرد على بائعه وفي الوصى اذا علم بالدين ذكره ما في بيوع النوازل اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا (ثم قال) اذا أقام الخارج بيعة على المتساج في ملكه وذواليد كذلك قدمت بيعة ذى اليد هكذا أطلق أصحاب المتون قلت الا في مسألتين ذكرهما في خزانة الاكل من دعوى الذنب الاولى لو كان النزاع في عبد فقتل الخارج انه ولد في ملكي وأعتقته وبرهن وقال ذواليد ولد في ملكي فقط قدم على ذى اليد بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته أو كاتبته فانه لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي وهو ابني من أمي هذه قدم على ذى اليد اذا برهن الخارج وذواليد على نسب صغير قدم ذواليد الا في مسألتين في الخزانة الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من امرأته هذه وهما حران واقام ذواليد بيعة فانه ابنه ولم ينسبه الى أمه فهو للخارج الثانية لو كان ذواليد ذميا

والخارج مسلم فبرهن الذي بشهود من الكفار وبرهن الخارج قدم
الخارج سواء برهن بمسلمين أو بكافرين ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على
المسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكتابي على المجوسي في الدعوى
الادعوى النسب كما في خزنة الأكل اذا شهدوا له بانه وارث فلان من غير بيان
سعيه لا تقبل الا اذا شهدوا بان فلانا القاضي قضى بانه وارثه فانه يقبل كما في خزنة
الأكل آخر الدعوى اذا شهدوا له بقرابة بانه أخوه أو عمه أو ابن عمه لا بد ان
يبينوا انه لا يبه وأمه أو لايه أو أمه الا في الابن والبنت وابن الابن والاب والام كما
في الخزنة الحجة بينة عادلة أو اقرار أو نكول عن يمين أو يمين أو قسامة أو علم
القاضي بعد تولية أو قرينة قاطعة وقد أوضحناه في الشرح من الدعوى الا ان
الفتوى على قول محمد المرجوع اليه انه لا اعتبار بعلم القاضي وفي جامع الفصولين
وعليه الفتوى وعليه ما احتجنا كما في البرازية من المسائل الخمسة من الدعوى
القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع اليقين ولو كانت النفقة مفروضة
بالقضاء أو يفرض الاب ولو كذبت الام كما في نفقات الخيانة بخلاف ما لو ادعى
الاتفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن ان يقال المدينون اذا ادعى الابفاء
لا يقبل قوله الا في مسألة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب المداينات
(ثم قال) اذا تنازع رجلان في عين ذكر العمدى انها على ست وثلاثين وجها
وقلت في الشرح انها على خمسمائة واثني عشر التصديق اقرار الا في الحدود
كما في الشرح من دعوى الرجاء اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب
الحدود (ثم قال) لا يقضى بالقرينة الا في مسائل ذكرتها في الشرح من باب
التحالف القاضي اذا حكم في شيء وكتب في السجل يجعل كل ذي حجة على حجة
اذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة النسب
والمحكم بشهادة القابلة وفسخ النكاح بالعنة وفسخ البيع بالاباق وتفسيق
الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات اه (يقول جامعهم) وهذه
هي المسائل المجموعة الملحقه بكتاب القضاء والشهادات والدعوى (قال المؤلف
في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما القضاء فقالوا انه من العبادات
فالثواب عليه متوقف عليها وكذا اقامة الحدود والتعازير وكل ما يتعاطاه
الحكام والولاة وكذا تحمل الشهادة وادائها اه (وقال في القاعدة الثانية

الامور بمقاديرها في ضابط فيما اذا عين وأخما مانصه) وعلى هذا الشاهد اذا
ذكر ما لا يحتاج اليه فاختار فيه لا يضره قال في البرازية لو سألهم القاضي عن لون
الدابة فذكروا اللون ثم شهدوا عند الدعوى وذكروا اللون أخري قبل والتمناقض فيما
لا يحتاج اليه لا يضر اه (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك من
بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه) ومن فروع ذلك ما لو كان لزيد على
عمرو ألف مثقال فبرهن عمرو على الاداء أو البراء فبرهن زيد على ان له عليه ألفا
لم تقبل حتى يبينوا انها حادثة بعد الاداء أو البراء اه (ثم قال) ادعت المرأة
عدم وصول النفقة والكسوة المقررتين في مدة مدية فالقول لها لان الاصل
بقاؤه ما في ذمته كالمدينون اذا أنكر أو ادعى دفع الدين وانكر الدائن الخ وقد
نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق وفي كتاب البيع للنسابة فراجعها
(وقال في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه) اختلف المتابعان في
الطوع فالقول لمن يدعيه لانه الاصل وان برهننا في ذمته مدعي الا كراه أولى وعليه
الفتوى كما في البرازية ولو ادعى المشتري ان اللحم لحم مية أو ذبيحة المجوسي وأنكر
البائع لم أره الآن ومقتضى قولهم القول لمدعي البطلان لكونه منكر أصل
البيع ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان الشاة في حال حماها محرمة فالمشتري
متمسك بأصل التحريم الى ان يتحقق زواله اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
أيضا (ثم قال) قاعدة الاصل براءة الذمة ولذا لم يقبل في شغلها شاهد واحد ولذا
كان القول قول المدعي عليه لموافقة الاصل والبيئة على المدعي لدعواه ما خالف
الاصل فاذا اختلفا في قيمة التلف والمغصوب فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة
عما زاد اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال في قاعدة ما ثبت بهقين
لا يرتفع الا ييقن مثله والمراد به غالب الظن مانصه) وهنا فروع لم أرها الا في الاول
لو كان عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اه وقد نقلناه
في كتاب المداينات (ثم قال) وفي البرازية من القضاء اذا شك فيما يدعي عليه
ينبغي أن يرضى خصمه ولا يحلف احترازا عن الوقوع في الحرام وان أبي خصمه
الاحلفه ان أكبر رايه ان المدعي محق لا يحلف وان انه مبطل ساغ له الحلف اه
(وقال في قاعدة الاصل عدم مانصه) ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد
فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت فالقول لها كالدائن اذا أنكر وصول الدين

ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها فادعى الأب الاتفاق قال قول له
مع اليمين كمافي الخمانية والثانية خرجت عن القاعدة فليتنامل اه وقد نقلناه
في كتاب الطلاق (ثم قال) ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين المؤجرة قال قول
لمنكره وهي في اجارة التهذيب اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ومنها
لو ثبت عليه دين باقراره أو بيينة فادعى الاداء أو البراءة قال قول للدائن لان الاصل
العدم اه (ثم قال) ومنها لو اختلفا في قدم العيب وأنكره البائع قال قول له
واختلف في تعديله قيل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها
لو اختلفا في اشتراط الخيار فقيل القول لمن نفاه عملاً بأن الاصل عدمه وقيل لمن
ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكمنا القولين في الشرح والمعمد الاول اه وقد
نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ومنها لو اختلفا في رؤية المبيع قال قول للمشتري
لان الاصل عدمه ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد رؤيته فالبائع الخ وقد نقلنا بقيته
في كتاب البيوع فراجع اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب أوقاته
مانصه) ومنها ادعت ان زوجها أباها في المرض وصار فارا فترث وقالت
الورثة أباها في الصحة فلا ترث كان القول قولها فترث اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) ونرجع عن هذا الاصل مسألة الكثر من مسائل شتى من القضاء
وان مات ذمي فقالت زوجته أسلمت بعد موته وقالت الورثة أسلمت قبل موته
قال قول لهم مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون القول لها وبه قال زفر واما
نرجوعا عن هذه القاعدة فيها لاجل تحكيم الحال وهو ان سبب الحرمان ثابت
في الحال فيثبت فيما مضى اه (ثم قال) ومما فرعته على الاصل في التهمة وغيرها
لو اقر لوارث ثم مات فقال المقر له اقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه قال قول
الورثة والبيينة بينة المقر له وان لم تقم بينة وأراد استخلاصهم فله ذلك اه ومما
فرعته على هذا الاصل قولهم لو مات مسلم وتحتة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته
فقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة بعد موته قال قول لهم ذكره الزيلعي في مسائل
شتى من القضاء ومما خرج عن هذا الاصل لو قال القاضي بعد عزله لرجل أخذت
منك ألفاً ودفعتها الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل أخذتها ظمأ بعد العزل
فالحجج ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب
أوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره السرخسي لكن المعمد الاول

لان القاضي أسنده الى حالة منافية للضمان وكذلك اذا زعم المأخوذ منه انه فعله
قبل التقليد للقضاء اه (ثم قال) وخرج منه أيضاً ما لو قال العبد لغيره بعد العتق
قطعت يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتها وأنت حر كان القول للعبد وكذا
لو قال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد
فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى (ثم قال) وكذا الوكيل
بالمبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول للموكل
ان كان المبيع مستهلكاً وان كان قائماً قال قول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتاب
الوكالة (ثم قال في الغائبة الثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار الزانية صب
دهن الانسان عند الشهود فادعى مالكة الضمان وقال كانت نجسة لوقوع فارة
فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم
النجاسة وكذلك أنلف محرم طواف فطوبى بالضمان فقال كان مبيتة فأنلفها
لا يصدق وللشهود أن يشهدوا انه محرم ذكرى بحكم الحال قال القاضي لا يضمن
فاعرض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو ان رجلاً لوقتل رجلاً وقال كان ارتد
أو قتل أبي فقتلته قصاصاً أو للردة لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح
باب العدو وان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يحمل بخلاف
المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم بحبس
حتى يقرأ ويخلف واكتفى بيمين واحدة في المال وبخمس يمين في الدم اه (وقال
في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقفنا عزل الوكيل على علمه
دفعاً للمعرج عنه وكذا القاضي وصاحب وظيفة ومنه اباحة النظر للطبيب
وللشاهد وعند الخطبة والسيد اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح وكتاب
الوكالة وكتاب العتق (ثم قال) ومنه اسقاط الاثم عن المجتهدين في الخطاء والتيسير
عليهم بالاكتفاء بالظن ولو كفوا الاخذ باليقين لشق وعسر الوصول اليه ووسع
أبو حنيفة في باب القضاء والشهادات تيسيراً فصح تولية الفاسق وقال ان فسقه
لا يعزله وانما يستحقه ولم يوجب تركية الشهود جلالاً لمحال المسلمين على الصلاح
ولم يقبل الجرح المجرد في الشاهد ووسع أبو يوسف في القضاء وفي الوقف والفتوى
على قوله فيما يتعلق بهما فيوزل للقاضي تلقين الشاهد وجوز كتاب القاضي الى
القاضي في غير سفر ولم يشترط فيه شيئاً بشرطه الامام اه (وقال في الثانية

ما أبيع للضرورة يتقدر بقدرها وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضاً فصح بعد الاشهاد أو مسافراً فقدم ان يبطل الاشهاد على القول بأنها لا تجوز الاموت الاصل أو مرضه أو سفره اه (ثم قال في الثالثة الضرر لا يزال بالضرر مانصه) ومن فروعهما عدم وجوب العمارة على الشريك وانما يقال لمريدها أنفق واحبس العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما أنفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا في شرح الكنز في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها في ثلاث مسائل اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الشركة ايضا (قال في تنبيه يحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروغ مانصه) ومنها يسع مال المديون المحبوس فتقدم للقضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو المعتمد اه وقد نقلنا هذه العبارة في المحرر ايضا (ثم قال) ومنها منع اتخاذ نفوت للطبخ بين البرازين وكذلك ضرر عام كذا في الكافي وغيره وتماه في شرح منظومة ابن وهبان من الدعوى اه وقد نقلنا في الحظر (ثم قال) ومنها حبس الاب اذا امتنع عن الاتفاق على ولده بخلاف الديون اه أي فان الاب لا يجبس في دين ولده اه (قال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه قبول الهدية للقاضي ممن له عادة بالاهداء له قبل توليته بشرط ان لا يزيد على العادة فان زاد عليها رد الزائد اه (وقال في المبحث الثاني من القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنها البطالة في المدارس الى ان قال وقد اختلف في اخذ القاضي ما رتب له من بيت المال يوم بطالته فقال في المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذ اه وفي المنية القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة على الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه لا يظهر اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف فراجع اه (ثم قال) الثالث لم أر بماذا ثبت العادة بالاهداء للقاضي المقتضية للقبول اه (وقال في فصل تعارض العرف مع اللغة من المبحث الرابع العرف الذي يحمل عليه الالفاظ اتمها والمقارن والسابق دون المتأخر مانصه) وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم فلا يقيده العرف المتأخر بخلاف العقد فانه يشره للمحال فقيده العرف قال في البرازية من الدعوى معزيا الى اللامتنى اذا كانت النقود في البلد مختلفة

أحدها أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين اه وقد نقلنا تمام هذه العبارة في الاقرار فراجع اه (ثم قال في المبحث الرابع مانصه) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل النظر عليه لقاضي بلد اليتيم أو لقاضي بلد ماله صرحوا بالاول اه وقد نقلنا اه في كتاب الوصايا وفي كتاب الوقف (ثم قال) وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار لافي ولاية القاضي وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر الى التداعي والتراخ واختلف التحصيل في هذه المسئلة اه وقد نقلنا هذه المسئلة في مسائل مشورة ايضا اه وقد نقلنا في كتاب الوقف ايضا (ثم قال في القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانصه) ومنها لو حكم القاضي برد شهادة الفاسق ثم تاب فأعادها لم تقبل وعلاها بعضهم بأن قبول شهادته بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد وأصله كما في الخلاصة من ردت شهادته لعلة ثم زالت ثم أعادها في تلك الحادثة لم تقبل الا في أربعة الصي والعبد والكافر والاعمى اه (يقول جامعاه) وقوله فأعادها أي عند القاضي الاول أم لو كان عند قاض آخر فانه يقبل كما أفاده المحوى اه (ثم قال) وعلى هذا مسئلة في الشهادات شهدت طائفة بقتله يوم النحر بمكة وطائفة بموته بالكوفة لغتسان قضي بأحدهما قبل حضور الاخرى لم تعتبر الثانية لاتصال القضاء بها اه (ثم قال) ومنها لو حكم المحاكم بشئ ثم تغير اجتهاده لا ينقض الاول ويحكم في المستقبل بما رآه ثانيا ومنها حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا ينقض وهو معنى قول أصحابنا في كتاب القضاء واذا رفع اليه حكم حاكم امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقد بينا شروط القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكنز وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني اه (ثم قال) ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة أعني الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مسلتين احدهما ما نقض القسمة اذا ظهر فيها غيب فاحش الى ان قال فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بفوات شرط فانه ينقض قضاؤه الثانية اذا رأى الامام شيئا ثم مات أو عزل فللثاني تغييره حيث كان من أمور العامة والجواب ان هذا حكم يدور على المصلحة فان رآها الثاني وجب اتباعها (تنبيهات) الاول كثرة في زماننا وقبله ان الوثقين يكتبون عقب الواقعة عند القاضي من بيع وشكاح واجارة ووقف واقرار وحكم بوجبه فهل يمنع النقض لو رفع الى قاض آخر فأجبت حرارا بأنه ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من خصم على خصم منعه والا فلا

يكون حكماً صحيحاً كما يماز كره العمادى في فصوله وتبعه في جامع الفصولين
والسكردرى في فتاواه البرازية والعلامة قاسم في فتاواه من ان شرط نفاذ
القضاء في المجتهدين بان يكون في حادثة ودعوى فان فات هذا الشرط كان
فتوى لاحكام وزاد العلامة قاسم ان الاجماع عليه فقال ولو قضى شافعى بموجب
بيع العقار لا يكون قضاء بانه لا شفعة للمجار ولو كان القاضى حنفياً لا يكون
قضاء بان الشفعة للمجار الى آخر ما ذكره من الفروع ومضى عليه ابن الغرس
وأوضحه بامثلة الثانية لوقال الموثق وحكم بموجب حكم صحيح شرعياً مستوفياً
شرائطه الشرعية فهل يكتب في به فأجبت مراراً بانه لا يكتب في به ولا بد من بيان تلك
الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما في الملتقط من كتاب الشهادات ولو
كتب في السجل ثبت عندى بما ثبت به الحوادث المحكمية انه كذا لا يصح
مالم يبين الامر على التفصيل ثم قال وحكى انه لما استقضى قاضى عنده بخارى
كان يكتب الامام المحلوانى في محاضرهم لا فأوردوا عليه اجابته في سجلات
كتبت تلك الصفحة بعينها بنعم فقال انكم لا تفهمون الشهادة وقبلك القاضى على
السفدى وقوله شيخنا ابو على الذى وكنا لا يخفى عليه ما واما أنت وأمثالك لا تنق
بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام أبى شجاع قال كنا
نتسائل في ذلك كما شأنا حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها صحيحة فتحقق
عندى ان المواب هو الاستفسار اه وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات
الاصول في المحاضر والسجلات ان تبالغ في الذكروا البيان بالصريح ولا يكتب في
بالاجمال حتى قيل لا يكتب في المحضر أن يكتب حضر فلان وأحضره فلا نافذة
هذا الذى حضر عليه ولكن يكتب هذا الذى حضر على هذا الذى حضره الى
أن قال وكذا لا يكتب في بذك قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد مالم يذ كر
عقب دعوى المدعى هذا الى أن قال ويكتب في السجل حكم القاضى وإفظة
الشهادة بتمامها ولا يكتب في بما يكتب ثبت عندى على الوجه الذى ثبت به
الحوادث المحكمية الخ وحكى فيها واقعة المحلوانى مع قاضى عنده الى أن قال
والختار في هذا الباب أن يكتب في به في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من
مصر آخر فلا يكون في التدارك حرج اه الثالث انه لا فرق بين الحكم بالصفة وبين
الحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بين المحصنين

في الصفة كان الحكم بها صحيحاً وان لم يقع بينهما تنازع فيها فلا وكذا الحكم بالموجب
ان وقع التنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشئ الثابت عند القاضى
ووقعت الدعوى بشروطها كان حكماً بذلك الموجب فقط دون غيره والا فلا فاذا
أقر بوقف عقاره عند القاضى وشرط فيه شروطاً وثبت ملكه لما وقفه وسلمه الى
ناظر ثم تنازع الى قاض حنفى وحكم بصفة الوقف وزومه وموجبه لا يكون حكماً
بالشروط فلو وقع التنازع في شرط من الشروط عند مخالف كان له أن يحكم
بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بمعاني الشروط انما حكم
بأصل الوقف وما تضمنه من صفة الشروط فليس للشافعى الحكم بإبطاله باعتباره
شرط الغلة له أو النظر أو الاستبدال اه وقد نقلنا هذه العبارة أيضاً في كتاب الوقف
(ثم قال) الرابع بينا في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه أو برواية
مرجوع عنها وما اذا خالف مذهبه عامداً أو ناسياً الخامس عملاً لا ينفذ القضاء به
ما اذا قضى بشئ مخالف للاجماع وهو ظاهر وما خالف الاثمة الاربعة مخالف للاجماع
وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحرير ان الاجماع انما قد على عدم
العمل بمذهب مخالف للاربعة لانضباط مذاهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم
السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالتضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء
شرط الواقف كنص الشارع صرح به في شرحي المجمع للمصنف وابن ملك اه
وقوله للمصنف أى مصنف المجمع وهو ابن الساعاتى (ثم قال) وصرح السبكي
في فتاواه بأن ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص فهو حكم لا دليل عليه سواء
كان نصه في الوقف نصاً أو ظاهراً اه ويدل عليه قول أصحابنا كما في الهداية ان
الحكم اذا كان لا دليل عليه لا ينفذ وعبارته أو يكون قولاً لا دليل عليه وفي بعض
نسخ القدورى بان الى آخره ويدل عليه أيضاً ما في الذخيرة والولوالجية وغيرهما
من ان القاضى اذا قرر فراقاً للمسجد بغير شرط الواقف لم يحصل له ولا يحصل للفراش
تناول المعلوم اه وبهذا علم حرمة أحداث الوظائف وأحداث المراتب بالاولى
وان فعل القاضى اذا وافق الشرع نفذ ولا رد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم اه
وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الوقف أيضاً (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع
الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) بقية يدخل في هذه القاعدة ما اذا
جمع بين حلال وحرام في عقداً ونية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاهداء

قالوا لهدي الى القاضي من له عادة بالاهداء له قبل القضاء وزاد مرد القاضي الزائد
لا السكل كما في فتح القدير فلم يتعد الى المجاوز وظاهر كلامه انه زاد في القدر وأما اذا زاد
في المعنى كأن كان عاقبة اهداء ثوب ككتان واهدي ثوبا من المأرأة الآن
لا صحتها وينبغي وجوب رد السكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم تغيرها من المجاوز
اه (ثم قال) ومنها يلب الشهادة فاذا جع فيها بين من تجوز شهادته ومن لا تجوز
ففي الظهيرية منها رجل مات وأوصى لفقراء جيرانه بشئ وأنكر الورثة وصيته فشهد
على الوصية رجلان من جيرانه لهما أولاد محجوجين قال محمد لا تقبل شهادتهما لانهما
شهود الأولاد لهما فيما يخص أولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك فاذا بطلت في حق
الأولاد بطلت أصلا لان الشهادة واحدة كما لو شهدا على رجل انه قد قذف أمهما
وقلعة لا تقبل شهادتهما ماؤذ كرمحمد في وقف الاصل اذا وقف على فقراء جيرانه
فشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه أبو الليث ما ذكر
في الوقف قول أبي يوسف أما على قياس قول محمد فينبغي أن لا تقبل في الوقف أيضا
لان عند أبي يوسف يجوز أن تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول
محمد لا تقبل أصلا ويحتمل أن يكون ما ذكر في الوقف محجولا على ما اذا كانوا قليلا
يحصون اه وفي القنية أخ وأخت ادعى أرضا فشهد زوجها ورجل آخر ترد
شهادتهما في حق الأخت والأخ لان الشهادة متى رد بعضها ردت كلها وفي روضة الفقهاء
اذا شهد اثنان لا تجوز له الشهادة ولا غيره لا تجوز لمن لا تجوز له الشهادة بالاتفاق
واختلف في حق الآخر فقيل تبطل وقيل لا تبطل اه وكتبنا في شرح الكنزان
شهادة العدو لا تقبل اذا كانت لأجل الدنيا سواء كانت على عدوه أو على غيره بناء
على انها فسق وهو لا يجزى ومن هذا القبيل اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما
لان أحدهما طابق الذعوى والآخر خالفها وكتبنا في الفوائد المستثنى من ذلك
ومنها القضاء فاذا امتنع القضاء للبعض امتنع للباقيين كما في شهادات البزازية اه
وقوله فاذا امتنع القضاء للبعض الخ أي بأن قضى لابنه وأجنبي (ثم قال في قاعدة
اذا تعارض المانع والمقتضي فانه يقدم المانع مانعه) وقد رجحوا المانع على
المقتضي في مسألة السفل لرجل والعلو لا خرفان كلاهما ممنوع من التصرف
في ملكه بحق الآخر فله مطلق له وتعلق حق الآخر به مانع اه وقد نقلناه
في كتاب الشركة (وقال في القاعدة الرابعة السابعة تابع في بحث من لا تجوز

اجازته ابتداء وتجوز انهاء مانعه) ومنه القاضي اذا اختلف مع ان الامام لم يوله
الاختلاف لم يجز ومع هذا لو حكم خليفته وهو يصلح أن يكون قاضيا وأجاز للقاضي
أحكامه بجوزاه (ثم قال) ومنه القاضي لو قضى في كل أسبوع يومين بأن كان له
ولاية القضاء في يومين من كل أسبوع لا غير فقضى في الأيام التي لم يكن له ولاية
القضاء فاذا جاءت فوبته وأجاز ما قضى جازت اجازته اه (ثم قال فائدة) ظفرت
بمسئلتين يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الاولى
يصح تقليد الفاسق القضاء ابتداء ولو كان عدلا ابتداء ففسق ان عزل عنه بعض
المشايع وذكر ابن السكال ان الفتوى عليه اه (وقال في القاعدة الخامسة
تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مانعه) تنبيه اه اذا كان فعل الامام مبنيا
على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه
لم ينفذ ولم يذ قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس
للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف اه وقد نقلنا هذه العبارة
في كتاب الجهاد (وقال في تنبيه تصرف القاضي فيما له فعلة من أموال التماهي
والتركات والاقواف مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح مانعه) وفي قضاء
الولوية رجل أوصى الى رجل وأمره أن يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا
بمائة دينار وكان الوصي بعيدا من تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه دراهم
ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سيلا فأمر القاضي الغريم أن يصرف ما عليه من
الدراهم للفقراء فالدين عليه باق وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة اه
وبهذا علم ان أمر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع اه وقد نقلنا هذه العبارة
في الوصية (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهات مانعه) ومما ينبغي
على انها تدبر أهي انما لا تثبت بشهادة النساء ولا بكتاب القاضي الى القاضي ولا
بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة بحدود مقدم سوى حد القذف الا اذا كان
لحدودهم عن الامام ولا يصح اقرار السكران بالحدود الخالصة الا أنه يضمن المال
ولا يستخلف فيها لانه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا أنكر القذف ترك من غير
يمين ولا تصح الكفالة بالحدود والقصاص ولو برهن القاذف برجلين أو رجل
وأمرتين على اقرار المقذوف بالزنا فلا حد عليه اه فلو برهن بثلاثة على الزنا حدد
وحددوا اه (ثم قال) ويسقط القطع بدعواه كون المبروق ملكه وان لم يثبت

وهو اللص الغاريف وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك * تنبيه * يقبل قول المترجم في الحدود كغيرها فان قيل وجب ان لا تقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة الجعي والحدود لا تثبت بالابدال الا ترى انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي اجيب بأن كلام المترجم ليس ببديل عن كلام الجعي لكن القاضي لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل بطريق الاصلالة لانه يصار الى الترجمة عند الجزع عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار اهـ (ثم قال) وكتبنا في الفوائد ان القصاص كالحدود الا في مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحدود كما في الخلاصة الثانية الحدود لا تورث والقصاص موروث الثالثة لا يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص الرابعة المتقدم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس بخلاف الحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في الحدود وتجوز في القصاص السابعة الحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص فانه لا بد فيه من الدعوى * تنبيه * التعزير يثبت مع الشبهة ولهذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجرى فيه الخلف ويقضى فيه بالنكول والكفارات تثبت معها الخ فراجع وقد قلنا ببقية في كتاب الحدود (وقال في القاعدة السابعة المحر لا يدخل تحت اليد ما نصه) وخرج عن هذه القاعدة قول أصحابنا اذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما او دخل بها احدهما فهو الاولى لسكونه دليله على سبق عقده والاولى ان يقال ان الزوجة في يد الزوج لما قدمناه ولقولهم في باب الصائف ان القول قوله فيما يصلح لمامعنيين بانها في يد الزوج فهي وما في يدها في يده فيقال في أصل القاعدة المحر لا يدخل تحت يد أحد الا الزوجة فانها تدخل في يد زوجها والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت في جامع الفصولين من التاسع عشر ما نصه امرأة في دار رجل يدعى انها امرأة وخارج يدعيها وهي تصدقه فالقول لرب الدار فقد صرح بأن اليد تثبت على المحرمة بحفظ الدار كما في المتاع اهـ (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول ما نصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال الرابعة والعشرون

سكوتة عند بيع زوجته أو قريبه عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتى به مشايخ سمرقند خلافاً لما في بخاري في نظر المقتى الخامسة والعشرون رآه يبيع عرضاً أو داراً فتصرف فيه المشتري زماناً وهو ساكت تسقط دعواه اهـ وقد نقلناه في مسائل شتى أيضاً (ثم قال) وزدت أخرى على خلاف فيها سكوت المدعى عليه ولا عذره انكار وقيل لا ويحبس وهي في قضاء الخلاصة اهـ (ثم قال) ثم رأيت أخرى كتبها في الشرح من الشهادات سكوت المزكي عند سؤاله عن الشاهد تعديل اهـ (وقال في القاعدة الرابعة عشر) ما حرم أخذه حرم إعطاؤه الا في مسائل الرشوة مخوف على ماله أو نفسه أو ليسوى أمره عند سلطان أو أميراً لا للقاضي فانه يحرم الأخذ والإعطاء كما بيناه في شرح الكنز من القضاء اهـ وقد نقلنا ذلك في المحطرات أيضاً (ثم قال) * تنبيه * يقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه الا في مسائل الاولى ادعى دعوى صادقة وأنكر الغريم فله تحليفه اهـ (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة ما نصه) وفي القنية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الوقف وفي كتاب الوصية أيضاً (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر ما نصه) ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها أمة اهـ (ثم قال) وخرج عنها مسائل الى أن قال الثانية لو قال ولي امرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها أمة الغير رجع المغرور بقيمة الولد اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الكفالة (وقال في الفن الثالث في أحكام الناس ما نصه) وقالوا لو استلم جارية متتعبة أو ثوباً ما فوفوا فظهر أنه ملكه بعد الكشف قيل يعذر اذا ادعاه للجهل في موضع الخفاء وقيل لا والمعتد الاول وقالوا يعذر الوارث والوصي والمتولي بالتناقض للجهل وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسع فافا برهنت استردت البديل للجهل في محله ولو قبل الكتابة وأدى البديل ثم ادعى الاعتاق قبله تسع ويسترد اذا برهن وقالوا اذا باع الأب أو الوصي ثم ادعى انه وقع بغيب فاحش وقال لم أعلم تقبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق كما أوضحناه في البحر من باب المتفرقات اهـ وقد نقلناه

في كتاب الاقرار ونقلنا هذه المسائل في أبوابها (وقال في أحكام الصبيان مانصه) وليس هو من أهل الولايات فلا يلي الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا اه (ثم قال) وتصح سلطنته ظاهرا قال في البرازية مات السلطان واتفقت رعيته على سلطنة ابن صغيره ينبغي أن يفوض أمورا التقليد الى والي ويعد هذا والي نفسه تبع الابن السلطان لشرفه والسلطان بالرسم هو الابن وفي الحقيقة هو والي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له اه وقد نقلنا في كتاب الصلاة أيضا كما فعل صاحب الدر في أول باب الامامة (ثم قال) وفي الاسعاف وفي الملتقط ولا تصح خصومة الصبي الا أن يكون مأذونا بالخصومة اه (ثم قال) وفي الملتقط ولا تصح الخصومة من الصبي الا أن يكون مأذونا اه وقد نقلنا في كتاب الاذن والمجر (وقال فيه أيضا) ولو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يحلف حتى يدرك كما في العدة اه وقد نقلنا في كتاب الاذن والمجر (ثم قال) ولو قال السلطان لصبي اذا أدركت فصل بالناس الجمعة جاز وفي البرازية السلطان أو والي اذا كان غير بالغ فباع يحتاج الى تقليد جديد اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ولو ادعى على صبي محجور ولا يدينه له لا يحضره الى باب القاضي لانه لو حلف فنكل لا يقضى عليه كذا في العدة اه وقد نقلنا في كتاب الاذن والمجر أيضا (وقال في أحكام الصبيان أيضا مانصه) لو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يحلفه حتى يدرك كما في العدة اه وقد نقلنا في كتاب البيوع (وقال في أحكام السكران مانصه) وقد منافي الفوائد انه من محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والاقرار بالحدود الخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا يجوز كونه شاهدا ولا مزكيا لانيته اه (ثم قال) ولا كاتب حكم ولا أمينا لحاكم ولا اماما أعظم ولا قاضيا اه (ثم قال) ولا يلي أمرا عاما الانبياء عن الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو أذن لعبده بالقضاء فقضى بعد مئة جاز بلا تجديد اذن اه (ثم قال) ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يجلس في دين اه وقد نقلنا في كتاب الاذن والمجر (وقال في أحكام الاعيان مانصه) ولا يصح للشهادة مطلقا على المعمة والقضاء والامامة العظمى اه (وقال في أحكام النقود ما يتبع فيه وما لا يتبع مانصه) والصحيح تعيينه في الصرف الى أن قال وفيما اذا تبين بطلان

القضاء فلو ادعى على آخر ما لا وقبضه ثم أقرانه لم يكن له على خصمه حق فعلى المدعي رد عين ما قبض مادام قائما اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وأما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة على حائطه تعد يا فلا يسقط بالابراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البرازي من فصل الاستحلاف اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب أيضا (وقال في بحث الاسقاط لا يعود مانصه) وقد وقعت حادثة الفتوى أبراه عامما ثم أقرب بعده بالمسال المبراه عنه فهل يعود بعد سقوطه فأجبت بأنه لا يعود لما في جامع الفصولين برهن أنه أبرأني من هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا أنه أقرني بالمسال بعد أبرأني فلوقال المدعي عليه أبرأني وقبلت الابراء أوقال صدقت فيه لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقله يصح الدفع لاحتمال الرد والبراء يرتد بالرد فيبقى المال عليه اه وفي التتارخانية من كتاب الاقرار لو قال لاحق لي عليك فأشهد لي عليك بألف درهم فقال نعم لاحق لك على ثم أشهد ان له عليه ألف درهم والشهود يسعون هذا كله فهذا باطل ولا يلزمه شيء ولا يسع الشهود أن يشهدوا عليه اه وقد نقلنا في كتاب الاقرار أيضا (ثم قال) وفرغت على قولهم ان الساقط لا يعود قوله ثم اذا حكم القاضي برد شهادة الشاهد مع وجود الالهية لفسق أولتهم فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك المحادثة اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولو قال المشكك أنا ذكر أو أنثى لم يقبل قوله اه وقد ذكرنا في كتاب النكاح (ثم قال) ولو شهد شهود أنه ذكر وشهود أنه أنثى فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادة من شهد أنه غلام وأبطلت الاخرى وان كان رجل يدعي انه امرأة قضيت بشهادة أنه أنثى وأبطلت الاخرى وان كان امرأة تدعي انه زوجها أوقفت الامر الى أن يستبين وان لم يطلب الخنثى شيئا ولا يطلب منه شيء لا قبل واحدة منهما حتى يستبين اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) ولا تقبل شهادتها في الحدود والقصاص اه (ثم قال) وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة اه (ثم قال) ولا ينبغي ان تولي القضاء وان صح منها في غير الحدود والقصاص اه (ثم قال) ولا تكلف الحضور للدعوى اذا كانت مخدرة ولا ليمين بل يحضر اليها القاضي أو يبعث اليها نائبه يحلفها بحضور شاهدين ويقبل توكيلها بالارضاء الخصم ان كانت مخدرة اتفاقا اه وقد نقلنا في كتاب الوكالة (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص

الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يقضى ولا يشهد
أحدهما الآخر اه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى أن قال ومنها لو ادعى
الاصل ولد جارية ابنه ثبت نسبه والمجداب الاب كالأب عند عدمه ولو حكم بعدم
الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح الابتصديق الاصل اه
وقد نقلناها في كتاب النكاح وفي العتق أيضا (ثم قال) ومنها لا يجزى بدين
الفرع والاحداد والمجدات كذلك اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانصه)
ويترتب عليها وجوب الغسل الى أن قال واستحقاق العزل عن القضاء والولاية
والوصاية وردا لشهادة لو كان زنا اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من
الجانبيين الشركة الى أن قال والقضاء وسائر الولايات الا امامة العظمى اه (ثم قال)
* تنبيه * من المجائز من الجانبيين تولية القضاء فللسلطان عزله ولو بلا جنة كفاي
التخلص له عزله نفسه ولو بلا جنة اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) يجوز
ما عدا النكاح فسخ له اذا ساعده صاحبه عليه واختلاف في جمود الموصي
للوصية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي القضاء وفي كتاب الوصية أيضا
(وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما الاقرار بها في اقرار البرازية كتب كتابا
فيه اقرار بين يدي الشهود فهذا على أقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وأنه
لا يكون اقرارا فلا تحمل الشهادة بانه اقرار قال القاضي النسي ان كتب مصدرا مرسوما
وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو أقر كذلك وان لم يقل أشهد على به الخ
وقد نقلنا بقبته في كتاب الاقرار فراجع اه (ثم قال) وذكر القاضي ادعى عليه مالا
وأخرج خطأ فقال انه خط المدعى عليه به هذا المال فانكر ان يكون خطه
فاستكتب فمكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انها خط كاتب واحد
لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي وأنا حرته لكن
ليس على هذا المال وثمة لا يوجب كذا ههنا الا في يادكار العامة والصراف والسماح
اه وقوله العامة صوابه الباعة كما في شرحها (ثم قال) وكتبنا في القضاء من
الفوائد انه يعمل بدفتر البيع والسماح والصراف فالخط فيه حجة وفي كتاب ملك
الكفار بالاستئمان حتى لو وجد حربي في دارنا فقال انا رسول الملك لم يصدق الا
اذا كان معه كتابه كما في سائر الخانية فيعمل بها وأما اعتماد الراوي على ما في
كتابه والشاهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكر فغير جائز عند

الامام وجوز أبو يوسف الراوي والقاضي دون الشاهد وجوز محمد في الكل
ان يثق به وان لم يتذكر توسعة على الناس وفي الخلاصة قال شمس الاثمة المحلواني
ينبغي ان يفتي بقول محمد وهكذا في الاجناس اه (ثم قال) وفي المبتغى بالمعجزة من
رأى خطه وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان في حوزة وبه تأخذ اه ويجوز
الاعتماد على كتب الفقه المصححة قال في فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتي
في زماننا عن المجتهدين أحد أمرين اما ان يكون له سند فيه اليه أو يأخذه من كتاب
معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف
المشهورة اه ونقل الاسيوطي عن أبي اسحاق الاسفرائيني الاجماع على جواز
النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها اه ويجوز
الاعتماد على خط المفتي أخذ من قولهم يجوز الاعتماد على اشارته فالكاتبه أولى
وأما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة في يده فقال في الخانية ولو ادعى
من الكتاب تجمع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى لكن لا بد من الإشارة
في موضعها وفي النتيجة سئل عن وكيل عن جماعة بالدعوى لاشياء من نسخة يقرأها
بعض الموكلين هل يسمعها القاضي قال اذا تلقاها الوكيل من لسان الموكل صح
دعواه والا لا اه وفي شهادات البرازية يشهد أحدهما من النسخة وقرأه بالسانه
وقرأ الشاهد الثاني منها وقرأ غير الشاهد أيضا معه مقارنا لقراءته لا يصح لانه
لا يتبين القاري من الشاهد وذكر القاضي ادعى المدعى من الكتاب يسمع اذا
أشار الى موضعها اه وفي الصبر فيه شهدا بالكتابة فطالب القاضي ان يشهدوا
باللسان يجب وهذا اصطلاح القضاة وفي النتيجة سئل على بن أحمد عن الشاهد اذا
كان يصف حدود المدعى حين ينظر في الصك وان لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل
شهادته فقال اذا كان ينظره بعقله ويحفظه عن النظر فلا يقبل وأما اذا كان يستعين
به نوع استعانة كقارئ القرآن من المصحف فلا بأس به اه (وقال) وأما الوصية
بالكتابة فقال في شهادات المجتبي كتب صك بخط يده اقرارا بمال أو وصية ثم
قال لا تشهد على من غير ان يقرأه وسعه ان يشهد اه وفي الخانية من الشهادات
رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم فقال
علمائنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم ان يشهدوا بالصحيح
لانه لا يسعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلاثة اما ان يقرأ الكتاب

عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرئ عليه بين يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه
ويقول لهم أشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما
فيه ويقول أشهدوا على بما فيه ومقامه فيها اه وقد نقلناه في كتاب الوصية
(وقال في أحكام الإشارة مانصه) وأما عينه في الدعاوى ففي إيمان خزنة الفتاوى
وتحالف الآخرس ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فيشير به نعم
ولو حلف بالله كانت اشارته اقرارا بالله تعالى اه (وقال قبيل ذلك مانصه) ويزاد
عليه الشهادة فلا تقبل شهادته كما في التهذيب اه وقد نقلنا بقية ذلك في مسائل
شئ تبعا للثبوت (وقال في بحث القول في الملك مانصه) والدين المستغرق للتركة
يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها
الدين لا يملكها بارت الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع وقت
الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقا بلا شرط التبرع أو الرجوع يجب له على
الميت دين قصير مشغولة بدينه فلا يملكها فلو ترك ابنا وقنا وديننا مستغرقا فأداه
وارثه ثم أذن للمقن في التجارة أو كاتبه لم يصح اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث للتركة
المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي اه (ثم قال) وللوارث استخلاص التركة
بقضاء الدين ولو مستغرقا اه وقد ذكرنا بقية في الفرائض (ثم قال) ثم اعلم ان
ملك الوارث بطريق الخلافه عن الميت فهو قائم مقامه كأنه حي فيرد المبيع بعيب الى
ان قال ويصح اثبات دين الميت عليه اه وقد نقلناه في الفرائض أيضا وفي كتاب
الوصية وفي كتاب البيوع (وقال في بحث القول في الدين مانصه) ومنها صحة الأبراء
عنه فلا يصح الأبراء عن الأعيان والأبراء عن دعواها صحيح فلو قال أبرأتك عن
دعوى هذا العين صح الأبراء فلا تمنع دعواها بعده ولو قال برئت من هذه الدار
أو من دعوى هذه لم يمنع دعواها ولا يبيته ولو قال أبرأتك عنها أو عن خصوصتي فيها
فهو باطل وله ان يخاصم وانما أبرأه عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي
الحاكم من الأقرار لاحق لى قبله يبرأ من العين والدين والكفالة والأجارة
والمحد والقصاص اه وبه علم انه يبرأ من الأعيان في الأبراء العام اه وقد نقلنا
بقية ذلك في كتاب الصلح فراجع اه (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقيصة
مانصه) * خاتمة * لا يقدم أحد في التزام على الحقوق الا بمرج وممنه السبق
كالإزدحام على الدعوى والافتاء والدرس فان استووا في المحي أقرع بينهم اه

(وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولد المغرور والمحر في الخلاصة
تعتبر قيمته يوم الخصومة واقتصر عليه وحكامه في النهاية ثم حكى عن الاسديجاني انه
تعتبر يوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم
القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يتراخى عنها ولهذا ذكرنا في أول اعتبار
يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه اه وقد نقلناه
في كتاب الكفالة (وقال في بحث القول في أجرة المثل مانصه) ومنها يستحق
القاضي على كتابة المحاضر والسجلات أجر مثله اه (ثم قال) الرابع اذا وجب
أجر المثل وكان متفقا وتام منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط
حتى لو كان أجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد
عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقيمون في مستهلك فشهد اثنان
ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته أقل وجب الأخذ بالأكثر ذكره الا قطع
في باب السرقة اه وقد نقلنا بقية في كتاب الأجارة وفي كتاب الغصب (وقال
في بحث أحكام المسجد مانصه) ويستحب عقد النكاح فيه وجلس القاضي اه
وقد نقلنا بقية في كتاب الصلاة (وقال) في بحث ما افترق فيه المديروا أم الولد
ثلاثة عشر كما في فروق الكرايسى لا تضمن بالغصب وبالأعتاق والبيع الفاسد
ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه الخ وقد نقلنا بقية في كتاب العتق فراجع اه (وقال في
بحث ما افترق فيه الإمامة العظمى والقضاء مانصه) يشترط في الإمام ان يكون
قرشيا بخلاف القاضي ولا يجوز تعدده في عصر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في
عصر واحد ولا يهزل الإمام بالفسق بخلاف القاضي على قول * ما افترق فيه
القضاء والمحسبة * للقاضي سماع الدعوى عموما وللحسب فيما يتعلق بخمس
أو تطفيف أو غش ولا يسمع البينة ولا يحلف * ما افترق فيه الشهادة والرواية يشترط
العدد فيها دون الرواية لا تشترط الذكورة في الرواية مطلقا وتشترط في الشهادة
بالحدود والقصاص تشترط الحرية فيها دون الرواية لا تقبل الشهادة لأصله
وفرعه ورقية بخلاف الرواية للعالم الحكم بعلمه في المخرج والتعديل في الرواية
اتفاقا بخلاف القضاء بعلمه ففقه اختلافه والأصح قبول المخرج المبهم من العالم به
بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعدد الأصل بخلاف
الرواية اذ روى شيئا ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل

المحكم لا تقبل شهادة المحدود في قذف بعد التوبة وتقبل روايته اه (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بالقبض مانعه) وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به اه وقد نقلنا بقيقته في كتاب الوكالة (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصي مانعه) وفي ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يئنه فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف على نفي العلم وهي في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوصي الا بامر القاضي وهي في الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في آخر فن الفرق والجمع مانعه) *فائدة* الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف اه وقد نقلنا بقيقته في كتاب الوقف وكتاب الحجر (ثم قال) ولم أر حكم شهادة السفينة ولا شك انه ان كان مضيعا لماله في الشر فهو فاسق لا تقبل شهادته وان كان في الحجر تقبل وان كان مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في الخانية ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته اه وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغفيل وهو الذي لا فطنة له اه وفي المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره اه والظاهر ان المغفل في الحجر غيره في الشهادة وهو انه في الحجر من لا يهتدي الى التصرف الراجح وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه أو سمعه ولا قدرة له على ضبط المشهود به اه وقد نقلنا بقيقته في كتاب الحجر فراجع اه (ثم قال) *فائدة* ذكر الا في من القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم وفقه القضاء اعم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق أمير افر بقيقة استفتى أسد بن الغرات في دخوله الحمام مع جواريه دون ساتره ولمن فافتاه بالجواز لانهم مذكروه وأجاب أبو محرز بمنع ذلك وقال ان جازله النظر اليهن ولمن النظر اليه لم يجز لمن نظر بعضهن فاهمل أسد اعمال النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يعتبرها لمن فيما بينهن واعتبرها أبو محرز والفرق المذكور هو أيضا الفرق بين علم القضا وفقه القضا فقه القضا هو العلم بالاحكام الكلية

وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل وما ولي الفقيه المسامح أبو عبد الله بن شعيب قضاء القير وان محل تحصيله في الفقه واصوله شهر فلما جلس الخصوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما شأنك فقال لها عسر على علم القضاء فقالت له رأيت الفتيا عليك سهلة اجعل الخصمين كسفتين سالا قال فاعتبرت ذلك فسهل على اه (ثم قال) *فائدة* ذكر الا مدى ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون بصيرا بأمر الحرب وتديرا لجيوش وان يكون له قوة بحيث لا تهوله اقامة الحدود وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالغاذ كرا حونا فاذ الحكم مطاعا قادرا على من خرج عن طاعته وأما المختلف فيها فكونه قرشيا وهاشميا ومعصوما وأفضل أهل زمانه اه (ثم قال) *فائدة* اذا ولي السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته الى أن قال وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا عدلا ففسق ان عزل لانه لما اعتمد عدالته صارت كأنها مشروطة وقت التولية قال ابن الكمال وعليه الفتوى الى أن قال وقد منعت رسالة أبي يوسف الى هارون الرشيد ان الامام ليس له أن يخرج شيئا من يده الا بحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضي خان أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذ اه وقد نقلنا بقيقته في كتاب الوقف فراجع اه (ثم قال) *حادثه* سئلت عن مدرسة بها صفة لا يصلح فيها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للمعكم فهل له وضع خزنة بها حفظ المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت بالجواز اذا من قولهم لوضاق الطريق على المسارة والمسجد واسع فلهم أن يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم لو وضع أثاث بيته ومناعه في المسجد للخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب ومن قولهم بأن القضاء في الجامع أولى وقالوا لناظر ان يؤجر فناءه للتجار ليحجروا لمصلحة المسجد وله وضع السرر بالاجارة ولا شك ان هذه الصفة من القضا وحفظ السجلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد طريقا دفعا للضرر العام وجوزوا اشغاله بالمحجوب والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل على رقبته وصرحوا بان القضاء في الجامع أولى من القضاء في بيته وصرحوا بان القاضي يضع قطره من عيونه اذا جلس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات والمحاضر والوثائق فجوزوا اشغال بعضها بما اذا كثرت وندرجها كل يوم من

بيد القاضي الى الجماع دعت الضرورة الى حفظها به اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
وفي كتاب الصلاة (ثم قال) * فائدة * معنى قولهم الاشبه انه أشبه بالمتخصص رواية
والراجح دراية فتكون الفتوى عليه كذا في قضاء البرازية اه (ثم قال) * فائدة *
اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قوله -م اذا بطل المتضمن بالكسر بطل
المتضمن بالفتح قالوا أبرأه أو أقره ضمن عقد فاسد فسد الأبراء كما في البرازية اه
وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال) وقالوا اشترى يمينه بمال لم يحز فكان له
أن يستحلفه اه قلت لان الشراء لما بطل بطل ما في ضمنه من اسقاط يمينه اه
(ثم قال) * فائدة * يقرب من هذه القاعدة قولهم المبني على الفساد فاسد ويستثنى منه
مسئلة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح على المختار وقيل لا لان البناء على
الفساد فاسد ذكره البرازي في الدعوى اه (ثم قال في فن الانغاز مانصه)
* القضاء * أي يبيع صحير القاضي عليه فقل يبيع العبد المسلم للكافر والمصحف للملوك
للكافرا اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) أي قوم وجبت عليهم اليمين
فلما حلف واحد منهم سقطت عن الباقيين فقل رجل اشترى دارا بابها في سكة
نافذة وقد كان قد عا في سكة غير نافذة فأراد أن يفتح بابا الى تلك السكة فجهد
الجيران ولا يذنه حلفوا فان نكوا قضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على
الباقي لان فائدة النكول وقد امتنع المحكم به بحلف البعض ذكره العمادى عن
فتاوى أبي الليث اه (ثم قال في فن الانغاز مانصه) * الشهادة * أي شهود شهدوا
على شريكين فقبيل على أحدهما دون الآخر فقل شهود نصارى شهدوا على
نصراني ومسلم بعق عبد مشترك أي شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون المشهود
عليه فقل في الشهادة على الشهادة أي شاهد حازله السكتان فقل اذا كان
الحق يقوم بغيره أو كان القاضي فاسقا أو كان يعلم انه لا يقبل شهادته أي مسلمين
لم تقبل شهادتهم ما بشئ وشهد نصرانيان بضده فقبيل فقل نصراني مات وله ابنان
مسلمان شهدا بنباه انه مات نصرانيا والنصرانيان شهدا انه مات مسلما قبل
النصرانيان اه (وقال في فن الانغاز في بحث الوديعه مانصه) أي رجل ادعى
وديعه فصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن
المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين
الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصدقهم وكذا في الاجارة والمضاربة والغارية

والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال في فن الحيل في بحث المداينات بعد
كلام طويل مانصه) ونظر فيه بأن للشاهد أن يشهد وان قال له المقر لا تشهد
وجوابه ان محله فيما اذا لم يقل له المقر له لا تشهد على المقر اما اذا قال له لا سمعه
الشهادة اه وقد نقلناه في كتاب المداينات فراجع اه (وقال أيضا في فن الحيل
مانصه) * الثامن عشر في منع الدعوى * اذا ادعى شيئا باطلا فالحجة له لمنع اليمين أن
يقربه لابنه الصغير أو لاجني وفي الثاني اختلاف أو بغيره لغيره خفية فيعرضه
المستعير للبيع فيساومه المدعى فيبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صبح
الثوب فساومه بطلت ولو قال لم أعلم أو يبيع المدعى عليه من يشق به ثم يهبه للمدعى
ثم يستحقه المشتري باليمين اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في الفن السادس
فن الفروق في بحث النكاح مانصه) يثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك
بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله سبحانه وتعالى لان الحيل
والحرمة فيه حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبد اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح وقوله يثبت بدون الدعوى أي بالشهادة حسبة (وقال أخو المؤلف
في تكملة الفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الحدود * حد الزنا والشرب
والسرقة يبطل بالتقادم وحد القذف والقصاص لا والفرق أن حد القذف
والقصاص يتوقف على الدعوى فيحمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى
بخلاف التأخير فيما عدا السرقة فانه يحمل على ضعيفة حاتم على الشهادة لعدم
توقفها عليها وحد السرقة وان توقف عليها الكن ضمنا للمال لانه بتأخير الدعوى
بعد تخيره تارك للحسبة فتمكنت التهمة في الدعوى الخ وقد نقلنا بقية في كتاب
الحدود فراجع اه (ثم قال أخو المؤلف في تكملة الفن السادس في كتاب اللقطة
مانصه) أنا نأمر ببطنا في موضع واحد لا يولد تاذ كراوانى أو أحدهما بغلا
والاخرى جحشا فادعى كل واحد منهما البغل أو الذ كرفه وبينهما والثاني لبيت
المال لانه لقطة والاضحية على هذا اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (وقال أخو
المؤلف في تكملة الفن السادس فن الفروق) * كتاب القضاء * القاضي لا يملك
الاستخلاف الا بالاذن بخلاف المأمور بإقامة الجمعة والفرق تحقق الضرورة
في الثاني مجواز أن يسبقه حدث قبل الصلاة بخلاف الاول اه وقد نقلناه في كتاب
الصلاة (ثم قال) وكذا وصى الميت يملك الايصاء بالأمر بخلاف الوكيل

والفرق تعذر الاذن من الميت بخلاف الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وكتاب
الوكالة (ثم قال اخو المؤلف في تكلمته للفن السادس فن الفروق في كتاب
الوديعة مانصه) اخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفا غصبا وهلك الوديعة
وبقيت المغصوبة وقال رب المال بل الهالك المغصوبة قال قول له ولو قال أودعني
ألفا وغصبتك ألفا فهلك الوديعة وهذه المغصوبة قال قول للآخر والفرق انه في
الاول أقرب بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى عروجه عنه وفي الثاني لم يقرب بالضمان
وانما أقرب بفعل الغير وهو الايداع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال
اخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق) * كتاب الشهادة * شهدوا عليه ان
زيدا أقرضه ألفا وقضى بها فبرهن على الدفع قبل القضاء لا يضمن الشاهد ولو على
الابراء قبل القضاء ضمن والفرق انه في الاول لم يظهر كذبهم بمجوازه اقرضه
ثم أبرأه وفي الثاني ظهر لانهم شهدوا عليه بالالف في الحال وقد تبين كذبهم
ارتهاينا وقبضنا فشهدا للمدعي بها تقبل ولو انكر الرهن فشهد الراهنان
لا تقبل والفرق انه في الاول لم يجز لانفسهما مغلما ولا دفعهما مغرما ولا ابطالا
سقا أو جباة للغير وفي الثاني سعيان في ابطال ما تم من جهتهما وهو ملك اليد والمجس
والله سبحانه وتعالى الموفق اه (ثم قال اخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق)
* كتاب الدعوى * المدعى به اذا كان دينيا لا يصح الابعديين القدر والمجنس
والصفة بخلاف العين لان التعريف فيها حاصل بالاشارة وفي الدين بالبيان ادعى
ألفا فقال ما كان لك على شيء قط فلما برهن برهن المدعى عليه على القضاء والابراء
تقبل ولو زاد ولا أعرفك لا تقبل في رواية الجماع وقال القدوري تقبل أيضا والفرق
على ما في الجماع وهو الاظهر ان التناقض ظهر في الكلام الثاني دون الاول لي
عليك ألف فقال ان حلفت أديتها خلف فأذاها ان دفعها على الشرط كان له أن
يسترده والا والفرق ان الاداء بالشرط لا يكون اقرارا وبدونه يكون اقرارا أو هبة
فلا يستردها خلفا في الاعسار فالأصح ان القول لرب الدين فيما اذا كان المدعى به بدل
مال كالقرض وان لم يكن كالدية فالقول للدينين والفرق ان بدله في الاول قائم غالبا
بخلاف الثاني اذا بدله ادعى عبدا في يد عبدا أو دينيا أو شرافا لغير الخصم الا ان
يقر المدعى انه محجور والفرق انه اذا كان محجورا فلا بد له وان كان مأذونا له يد
اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمحجور (ثم قال) ادعى مملوكا فقال المملوك أنا

مملوك فلان فان جاء المملوك ببينة اندفعت خصومته فان جاء المقر له فلا سيد له
على العبد الابينة يقيها لان الغائب ماضيا عليه اه (وقال اخو المؤلف
أيضا في التكملة المذكورة في كتاب الكفالة مانصه) كل من أقر بكفالة
أو حق لا يجبس أول مرة بخلاف ما لو ثبت بالبينة والفرق أن نعمته ظهر بخلاف
الاقرار اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال المؤلف في الفن السابع فن
المحكيات مانصه) وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع أصحابه اذا هو بابن أبي
ليلى راكب على بغلة فتسارعا فقرأ على نسوة يغنين فسكتن فقال الامام
أحسنتن فنظرا بن أبي ليلى الى قطره فوجد قضية فيها شهادته فدعاه ليشهد في
تلك القضية فلما شمس داسقط شهادته وقال قلت للغنيات أحسنتن فقال متى قات
ذلك حين سكتن أم حين كن يغنين قال حين سكتن قال اردت بذلك أحسنتن
بالسكوت فامضى شهادته اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة
مانصه) الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع لقضاء الدين
كذافي منقاومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب المحجور والاذن وفي كتاب
المداينات (وقال أيضا في كتاب الزكاة مانصه) الولد من الزنا لا يثبت نسبه من
الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل شهادته للزاني وفي الزكاة اه (وقال في كتاب
الحج مانصه) ولا تقبل بينة الوارث انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا برهنوا على
اقراره انه لم يحج اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران كالصالح الا في
الاقرار بالمحدود والمخالصة والردة والاشهاد على شهادته كذافي خلع الخائنة اه
وقد نقلناه في كتاب المحدود وفي كتاب الجهاد (ثم قال في كتاب الطلاق أيضا
مانصه) ولد الملاعنة لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادة اه (وقال)
في كتاب العتق اذا وجبت قيمة على انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط
الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدي الا على كافي الظهيرة اه (ثم
قال فيه أيضا) المدبر في زمن سعيته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته لولا كافي
البرازية من العتق في المرض وجنابته جنابة المكاتب كافي الكافي وفسرعت
عليه لا يجوز تركه مادام يسعي وعندهما حرم ديون في الكل اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح وكتاب الجنائيات (وقال في كتاب المحدود مانصه) قال له بافاسق
ثم أراد اثبات فسقه بالبينة لم يقبل لانه لا يدخل تحت الحكم كذافي القنية اه

(ثم قال في كتاب الحدود ما نصه) غلق عتق عبده على زناه فادعى العبد وجود الشرط
 حلف المولى فان نكل عتق واختلعا في كون العبد قاذفا كما في قضاء الولو المجبة
 اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب الوقف ما نصه) يصح تعليق
 التقرير في الوظائف اخذ من جواز تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية فلموات
 المعلق بطل التقرير فاذا قال القاضي ان مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد
 قرر ذلك فيها صح وقد ذكره في أنفع الوسائل تفقها وهو وفقه حسن وفي فوائد
 صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى الصلة
 وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه ذكره في الدرر والغرر وخم في
 البغية تلخيص القنية بانه يورث قال بخلاف رزق القاضي اه (وقال المؤلف
 في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل ما نصه) ولا يتبع أمه في شيء من
 الاحكام بعد الوضع الا في مسألة وهي ما اذا استحققت الام ببيئته فانه يتبعها ولدها
 وبالاقرار لا كما في الكنز اه (ثم قال) الذرع وصف للذرع في الدعوى
 والشهادة كذا في دعوى البرازية اه (ثم قال أيضا في البيوع) اذا اختلف
 المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لمدعي البطلان كما في البرازية وفي الصحة
 والفساد القول لمدعي الصحة كذا في الخانية والظهيرية الا في مسألة في اقالة فتح
 القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل النقد وادعى
 البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب تحالفا
 اه (ثم قال) يشترط قياس المبيع عند الاختلاف للتحالف الا اذا استهلكه في يد
 البائع غير المشتري كما في الهداية اه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور
 لا يوجب الرجوع ما نصه) وكذا لو أخبره رجل انها حرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة
 فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كما لو تزوجه
 امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة
 الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة
 الولد اذا استحق بعد الاستيلاد ويرجع بقيمة البناء لو بني المشتري ثم استحققت الدار
 بعد ان يسلم البناء له الخ وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب النكاح (وقال
 في كتاب الكفالة أيضا ما نصه) لا يلزم أحدا احضار أحد فلا يلزم الزوج
 احضار الزوجة الى مجلس القاضي لسماع الدعوى عليها ولا يمنعها منه الا في

مسائل الى ان قال الثالثة سبحانه القاضي خلا رجلا من المسجونين حبسه القاضي
 بدين عليه فلب الدين ان يطلب السجنان باحضاره كما في القنية الرابعة ادعى الاب
 مهر ابنته من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان
 كانت تخرج في حوائجها أمر الاب القاضي باحضارها وكذا الوادعي الزوج عليها
 شيئا آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنائه ذكره الولو المجي اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (وقال في كتاب الكفالة ما نصه) القاضي يأخذ كفلا من
 المدعي عليه بنفسه اذا برهن المدعي ولم ترك شهوده أو اقام واحدا أو ادعى وقال
 شهودي حضور ويأخذ المدعي كفلا من المدعي عليه باحضار المدعي به ولا يحضر
 على اعطاء كفيل بالمسال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان المدعي عليه
 وصيا أو وكلا ولم يثبت المدعي الوصاية والوكالة وهما في أدب القضاء للخصاف وما
 اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو دينه غيرهما وما اذا ادعى العبد المأذون الغير
 المديون على مولاه دينه بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون
 فانه يكفل كذا في كافي الحساكم اه (وقال في كتاب الوكالة ما نصه) الشيء
 المفوض الى اثنين لا يملكه احدهما كالأوكيلين والوصيين والناظرين والقاضين
 والمحكمين الخ اه (وقال في كتاب الاقرار ما نصه) الاقرار لا يجمع البيئته لانها
 لا تقام الا على منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت
 وفي استحقاق العين من المشتري كما في وكالة الخانية اه (وقال في كتاب الاقرار)
 المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان قال ومنه ما في الجامع ادعى عليه
 كفالة معينة فانكر فبرهن المدعي وقضى على الكفيل كان له الرجوع على
 المديون ان كان بأمره اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وخرج عن هذا
 الاصل مستثنان الى ان قال الثانية اذا ادعى المديون الايفاء أو البراء على رب المال
 فجحد وحلف وقضى له بالدين لم يصرا لغيره يم مكذبا حتى لو وجد بيئته تقبل اه
 (ثم قال) وكذا في خيانة الاكل مسألة في الوصية من كتاب الدعوى وهي رجل
 مات عن ثلاثة أعبد وله ابن فقط فادعى رجل ان الميت أوصى له بعبدي يقال له
 سالم فانكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعبدي يقال له بربيع فبرهن المدعي قضي له
 بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بربيع فلو اشتراه الوارث بربيع صح وغرم قيمته للموصي
 له ثم ذكر بعد هذا مسألة تخالفها فليراجع اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا

(وقال أيضا في كتاب الاقرار ما نصه) الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى ان قال الا في مسائل الى ان قال واذا ادعى ولد امته المبيعة وله أخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لم يكونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حر في حياة أخيه صحت وميراثه لولده دون أخيه كافي الجامع اه (وقال فيه أيضا) أقرب الرق ثم ادعى الحر بية لا تقبل الا برهان كذا في البرازية وظاهر كلامهم ان القاضى لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تعديده كافي البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب لانه لا تسمع دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كافي البرازية لما قدمنا ان القضاء بالنسب مما يتعدى فعلى هذا لو أقر عبد لمجهول انه ابنه فصدقه ومثله يولد له وحكم به بطريقه لم تصح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب وشرط في التهذيب تصديق المولى وفي اليتيمية من الدعوى مثل على بن أحمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان أبى وأثبت النسب عند القاضى بالشهود أن أباه أقر أنه ابنه وقضى القاضى له بثبوت النسب ويقول له الوارثون بين أن هذا الرجل الذى مات نكح أمك هل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضى بثبوت النسب ثبت نسبه وبنوته ولا حاجة الى الزيادة اه (وقد نقلنا بعضه في كتاب العتق (وقال في كتاب الصلح ما نصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل الى ان قال استعمل المدعى عليه فأمره له المدعى صح وله الرجوع اه (وقال في كتاب الصلح أيضا ما نصه) الصلح عقد يرفع النزاع الى ان قال ويصح بعد حذف المدعى عليه دفعا للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصى عن مال اليتيم على انكاره اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الضمي وأقامها تقبل ولو طلب بعينه لا يحلف كافي القنية الثانية ادعى ديناً فأقر به وادعى الايفاء أو البراءة فأنكر فصالحه ثم برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء اليمين كذا في العمادية من العاشر ولو برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان كان على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبلاه بطل الثاني اذا صلح بعد الصلح باطل كافي العمادية اه (وقال) في كتاب المداينات اذا قال

الطالب لمطلوبه لا تتعلق لي عليك كان ابراء عاما كقوله لاحق لي قبله اه (وقال فيه أيضا) هبة الدين كالبراء منه الا في مسائل الى ان قال ومنها لو شهد أحدهما بالهبة والاخر بالبراء ففيها قولان قيل لا يقبل ويبسائه في العشرين من جامع الفصولين اه (وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال أيضا في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التملك الى ان قال ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال عن الاجرة فالقول للمشتري اه (وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر وقال هدية فالقول له الا في المهر الا لكل كذا في جامع الفصولين اه (وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب المداينات) الا براء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لاديانة اذا كان بحيث لو علم بماله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولوالجية لكن في خزانة الفتاوى الفتوى على انه يبرأ قضاء وديانة وان لم يعلم به اه (ثم قال فيه أيضا) اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين اه (وقال في كتاب الاجارة) اختلف صاحب الطعام والملاح في مقدارها فالقول لصاحبه وبأخذ الاجر بحسابه الا أن يكون الاجر مسما له اختلفا في كونها مشغولة أو فارغة يحكم المحال اذا اختلفا في صحتها وفسادها فالقول للمدعى الصحة قال الفضلى الا اذا ادعى المؤجر انها كانت مشغولة له بالزرع وادعى المستأجر انها كانت فارغة فالقول للمؤجر كافي آخر اجارة البرازية اه (ثم قال فيه) اختلفا في الخشب والاجر والغلق والميزاب فالقول لصاحب الدار الا في الابن الموضوع والبواب والاجر والجص والجذع الموضوع فانه للمستأجر اه (وقال في كتاب الامانات ما نصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال والقاضى اذا مات بحه لا أموال اليتامى عندهم أو دعهما اه (وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) كل أمين ادعى ائصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليه سم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا ببينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الولوالجية القول للامين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى في نفقة زائدة

خالفت الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الوكالة وكتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الامانة بما له فإنه ضامن الى أن قال الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضي اذا خلط ماله بماله غيره أو مال رجل بماله آخر اه فراجع (وقال فيه أيضا) تحليف الامين عند دعوى الرد أو الهلاك قبل لنفي التهمة وقيل لا تكماله الضمان ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف لم يضمن الوصي اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة (وقال أيضا في كتاب الامانات) ادعى المودع دفعها الى مأذون ماله كرها وكذبا فالقول له في براءته لا في وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الغصب وكتاب المداينات (وقال فيه أيضا) القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال امرتي بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه ربه في الامر فالقول لربه والمودع ضامن عند أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا في آخر الودعة من الاصل لمجداه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضا) المودع اذا قال لا أدري أيكما استودعني وادعاهما رجلان وأبي أن يحلف له ما ولا بينة يعطيهما لهما نصفين ويضمن مثلهما بينهما لانه أتلف ما استودع بجهله اه (وقال في كتاب المحر والمأذون) ولا يصح اقرار السفه ولا الاشهاد عليه اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال فيه أيضا) وقعت حادثة بحجر القاضي على سفه ثم ادعى الرشد وادعى خصمه بقاءه على السفه وبرهنا فلم أر فيه نقلا صريحا وينبغي تقديم بينة البقاء على السفه لما في المحيط من المحر الظاهر زوال السفه لان عقله بمنعه عنه ذكره في دليل أبي يوسف على ان السفه لا ينجح الا بحجر القاضي وقال الزياحي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان في المهر قضى لمن برهن فان برهنا فنشهد له مهر المثل لم تقبل بينته لانها لا ثبات فكل بينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بينة زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الشفعة) البراء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها اه (ثم قال فيه أيضا) أنكر المشتري طلب الشفعة حين علم فالقول له مع يمينه على نفي العلم ادعى الشفيع على المشتري انه احتمال لا بطلان يحلف فان

نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن وهبان خلافه اشترى الاب لابنه الصغر ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول للاب باليمين اه (ثم قال فيه أيضا) له دعوى في رقة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار داري وأنا أدعيها فان وصلت الى والافنا على شفعتي فيها اه (وقال في كتاب الغصب) اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فالت وادعى انه كان باذنها وأنكر الوارثون فالقول للزوج كذا في القنية اه (ثم قال فيه أيضا) والعقار لا يضمن الا في مسائل الى أن قال واذا رجع الشاهد به بعد القضاء اه (وقال في كتاب المحظر) الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخسائية اه (وقال في كتاب الرهن مانصه) القول لمنكره مع اليمين وفي تعيين الرهن ومقدار ما رهن به للمرتن اختلاف الراهن والمرتن فيما باع به العدل الرهن فالقول للمرتن وان صدق العدل الراهن كما اذا اختلفا في قيمة الرهن بعد هلاكه ولو مات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمثل الدين فباعه العدل وادعى المرتن انه باعه بأقل من قيمته وكذبه الراهن فالقول للراهن بالنسبة الى المرتن لا للعدل اه (وقال في كتاب الجنائيات) اذا قال المحرور قتلت فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بينة الوارث أن فلانا أنقذه بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا أنقذه بحجه يقبل كما في شرح المنظومة اه (ثم قال فيه أيضا) المحدود تدعى بالشهاد فلا تنبت معها الا في الترجة فانها تدخل في المحدود مع ان فيها شبهة كما في شرح أدب القاضي اه وقد نقلناه في كتاب المحدود (وقال في كتاب الوصايا) الاشارة من الناطق باطالة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر كما في التلقيح اه وقد نقلناه في كتاب المجاهد وكتاب الاقرار (وقال أيضا في كتاب الوصايا) المعتقد في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعيته الى أن قال ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كما في شهادات الصغرى الخ وقد نقلنا بقيمته في كتاب الجنائيات فراجع اه (وقال فيه أيضا) للوصي اطلاق غريم الميت من المحبس ان كان معسرا الا ان كان موسرا لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في بيعوع القنية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب (وقال في كتاب الفرائض) والدية تورث اتفاقا واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله

لأورثة ابتداء ويجوز أن يقال لا يورث عنده خلافا لهما أخذ من مسألة لو برهن أحد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته إذا حضر وأخذ خلافا لهما كذا في اليتيمة اهـ (وقال فيه أيضا) المجدا الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب الى أن قال ولو ادعى نسب ولد جارية ابن ابنته لم يثبت بالتصديق اهـ (وقال فيه أيضا) لومات المستأمن في دارنا عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدموا فإذا قدموا فلا بد من بيئته ولو أهل ذمة ولا بد أن يقولوا ولا نعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كتابه كذا في مستأمن فتح القدير اهـ وقد نقلناه في كتاب المجاهد (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الوكالة)

الأصل أن الموكل إذا قيد على وكيله فإن كان مفيدا اعتبر مطلقا والألا وان كان نافعا من وجه ضار من وجه فإن أكده بالنفي اعتبر والألا وعليه فروع منها بعه بخيار فبإيعاده بغيره لم ينفذ لأنه مفيد بعه من فلان فبإيعاده من غيره كذلك وهو ما في المحيط ومن هذا النوع بعه بكفيل بعه برهن بعه بتقيد بخلاف بعه نسيئة له بعه نقدا أو لا تبع إلا بالنسيئة له بعه نقدا بعه في سوق كذا فبإيعاده في غيره نفذ لا تبعه إلا في سوق كذا ولا وظيره بعه بشهود لا تبعه إلا بشهود ولا بخالفته مع النهي إلا في قوله لا تبع إلا بالنسيئة وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كما في الصغرى فله المخالفة بخلاف لا تبع حتى تقبض لأن التسليم من المحقوق وهي راجعة إلى الوكيل فلا يملك النهي الوكيل يملك الموقوف كالنفاق ولا ينهيها وتسامه في نكاح النجاس مع وقوله ينهيها بضم أوله من أنهي ينهي نهاية أي لا ينهي العقد الموقوف الوكالة فلا يخرج به عن الوكالة (ثم قال) والوكيل مصدق في براءته دون رجوعه فلو دفع إليه ألفا وأمره أن يشتري بها عبدا أو يزيد من عنده إلى خمسة مائة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه إلا أمرت بالفاوية قسم الثمن اثلاثا لم يضر بخلاف شراء المعينة حال قيامها وتسامه في النجاس لا يصح عزل الوكيل نفسه إلا بعلم الموكل إلا الوكيل بشرائه شيء بغير عينه أو ببيع ماله ذكره في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعتاق فانحصر في الوكيل بشرائه معين والخصومة لا يجبر الوكيل إذا امتنع

عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا إلا في مسائل إذا وكله في دفع عين وغاب لكان لا يجب عليه الحمل اليه والمغصوب والأمانة سواء وفيما إذا وكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما إذا كان وكيله بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه ومن فروع الأصل لا يجبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير والكتابة والهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان إذا غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وإنما يجبر الموكل ولا يجبر الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة إلا أن ضمن الوكيل الأباذن أو تعميم تقويض إلا الوكيل يقبض الدين له أن يوكل من في ماله بدونه ما فيبرأ المدينون بالدفع اليه والوكيل يدفع الزكاة إذا وكل غيره ثم وثم فدفع الاسترجاز ولا يتوقف كفاي أخضية الخانية الوكيل بالشراء إذا دفع الثمن من ماله فإنه يرجع على موكله به إلا فيما إذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كفاي كفالة الخانية وكييل الاب في مال ابنه كالأب إلا في مسئلتين من بيع الوكيل الخانية إذا باع وكييل الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب إذا باع من ابنه وفيما إذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز بخلاف وكيله اهـ وقد نقلناه في كتاب المجاهد والاذن وفي كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا وقوله إذا باع وكييل الاب لابنه أي وكان الاب غائبا (ثم قال) المأمور بالشراء إذا خالف في الجنس نفذ عليه إلا في مسألة في بيع الوكيل الخانية الأسير المسلم في دار الحرب إذا أمر أن يباع بثمن يره بألف درهم فخالف في الجنس فإنه يرجع عليه بألف الوكيل إذا سمى له الموكل الثمن فاشترى بأكثر منه نفذ على الوكيل إلا الوكيل بشرائه الأسير فإنه إذا اشتراه بأكثر لم يضر إلا أمر المسمى كفاي الواقعات اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف التملك فإذا قال رجل طلقها لا يقتصر وطلق نفسه لا يقتصر إلا إذا قال ان شئت فبقصر وكذا طلقها ان شئت كفاي الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الوكيل حامل لغيره متى كان عاملا لنفسه بطلت ولذا قال في الكنز وبطلت وكالة الكفيل بمال إلا في مسألة ما إذا وكل المدينون ببراءة نفسه فإنه صحيح ولذا لا يتقيد بالمجلس ويصح عزله وإن كان عاملا لنفسه بخلاف ما إذا وكله بقبض الدين من نفسه أو من عبده لم يصح كفاي البرازية الوكيل إذا أمسك مال الموكل ونقص من مال نفسه فإنه يكون متعديا فلو أمسك

دينار الموكل وباع ديناره لم يصح كفاي الخلاصة الاولى مسائل الوكيل
بالانفاق على أهله وهي مسألة الكنز الثانية الوكيل بالانفاق على نفسه إدارة
كفاي الخلاصة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الثالثة الوكيل بالشراء
إذا أمسك المدفوع وتقدم من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك
وهو في الخلاصة اه أيضا وقيد الثالثة فيها بما إذا كان المال قائما ولم يصف الشراء
إلى نفسه الخامسة الوكيل بإعطاء الزكاة إذا أمسكه وتصديق بماله ناويا الرجوع
أجزأه كفاي القنية اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) السادسة إبراء
الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وهبته صحيح عند أبي حنيفة وأما حظ
الكل عنه فغير صحيح عندهما خلافا لمحمد كذا في حيل التارخانية ومما خرج
عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقده الموكل لنفسه الوصي فإن له أن يشتري مال
اليتيم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز أن يكون وكيله في شراؤه للغير كفاي بيوع
البرازية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله يعقده الموكل الخ بفتح الكاف على
صيغة اسم المفعول (ثم قال) الأمر إذا قيد بالفعل بزمان كبع هذا غدا أو اعتقه
غدا ففعله المأمور به بعد غدا جاز كذا في حج الخانية من ملك التصرف في شيء ملكه
في بعضه فلو وكله ببيع عبده فباع نصفه صح عند الإمام وتوقف عندهما
أوفي شراء عبد من معينين ولم يسم غنما فاشترى أحدهما صح أوفي قبض دينه
ملك قبض بعضه الا إذا نص على أن لا يقبض الا الكل معا كفاي البرازية وإذا
وكله بشراء عبد فاشترى نصفه توقف ما لم يشتر الباقي كفاي الكنز الوكيل إذا
وكل بغير إذن وتعميم وأجاز ما فعله وصح له نفذ الا الطلاق والعناق التوكيل
بالتوكيل صحيح فإذا وكله أن يوكل فلانا في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل رجع
بالثمن على المأمور وهو على أمره ولا يرجع الوكيل على الأمر ابتداء كذا في فروق
الكرايبيسي اه الوكيل إذا كانت وكالته عامة مطلقة ملك كل شيء الا طلاق
الزوجة وعمق العبد ووقف البيت وقد كتبت فيها رسالة المأمور بالدفع إلى فلان
إذا ادعاه فكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الا إذا كان غاصبا أو مدبونا كفاي
منظومة ابن وهبان اه (يقول جامعه) قال المحوى لم يوجد هذا الاستثناء في منظومة
ابن وهبان وإنما هي مطلقة اه وقال هبة الله هذا الاستثناء الذي ذكره المصنف
ليس في الوهبانية وإنما هو في شرحها أي للبيري اه (ثم قال) صاحب الاشباه

بعث المديون المسأل على يدر رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان
رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ابعت بهامع فلان ليس رسالة له منه فإذا
هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها إلى فلان فإنه إرسال فاذا هلك هلك على
الدائن وبيان في شرح المنظومة اه وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الامانات
(يقول جامعه) وقوله بخلاف قوله ادفعها إلى فلان الخ عبارة البرازية بخلاف قوله
ادفع الدين إلى غلامي أو غلامك الخ والمراد بالمنظومة منظومة النسفي كفاي أبي
السعود ذكره أيضا في البرازية من الوكالة أول فصل في المأمور بدفع المسأل
(ثم قال) لا يصح توكيل مجهول الا لسقاط عدم الرضا بالتوكيل كما بيناه في مسائل
شتى من كتاب القضاء من شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونه
من جاءك بعلامة كذا أو من أخذ اصبعك أو قال لك كذا وكذا فادفع مالي عليك
إليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع إليه كفاي القنية الوكيل يقبل قوله
بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعدم موت الموكل انه كان قبضه
في حياته ودفعه إليه فانه لا يقبل قوله الابينة كفاي فتاوى الولوالجي من الوكالة
وقد ذكرناه في الامانات اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) والافهما
إذا ادعى بعدم موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما إذا قال بعد
عزله بعتة أمس وكذبه الموكل وفيما إذا قال الوكيل بعدم موت الموكل بعتة من
فلان بألف درهم وقبضتها وهلك وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان
المبيع قائما بعينه بخلاف ما إذا كان مستهلكا الكل من الولوالجية من الفصل
الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرنا في الاولى قال
فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعت إليه لم يصدق إذا أخبر عملا لا يملك
انشاءه فكان متهمما وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديعة كذلك
ولم يتنبه لما فرق به الولوالجي بينهما بأن الوكيل بقبض الدين يريد إيجاب الضمان
على الميت إذا الديون تقضى بأمثالها بخلاف الوكيل بقبض العين لانه يريد نفي
الضمان عن نفسه اه وكتبنا في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصومة والقبض
مسئلة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقعات الحسامية الوكيل
بقبض القرض إذا قال قبضته وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول للموكل اه
وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) إذا مات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل

في البيع وفاء كما في بيع الزاوية اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا
 الا في الصرف كما في منية المفتى الوكيل اذا اجاز فعلى الفضولي أو وكل بلا اذن
 وتعميم وحضره فانه ينفذ على الموكل لان المقصود حصول رأيه الا في الوكيل
 بالطلاق والعناق لان المقصود عبارة والمخاع والكتابة كالبيع كما في منية المفتى
 الشئ المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين
 والقاضيين والمحكمين والمودعين والمشرط لهما الاستبدال أو الادخال والاخراج
 الا في مسألة فيما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان للواقف
 الانفراد دون فلان كما في الخانية من الوقف اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
 (يقول جامعهم) وقوله والمودعين يضح على صيغة اسم الفاعل والمفعول والاولى
 على صيغة اسم المفعول تأمل مع صحة المحكم في الاثنين (ثم قال) الوكيل لا يكون
 وكيلة قبل العلم بالوكالة الا في مسألة ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع
 بالوكالة كما في البرازية وفي مسألة ما اذا أمر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها
 له ولم يعلم بكونه وكيلة وهي في الخانية بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع
 والوكيل معا بالوكالة فدفعها له فان المالك مخير في تضمين ايهما شاء اذا هلك
 وهي في الخانية أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الامانات والله سبحانه وتعالى اعلم
 (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الوكالة (قال المؤلف
 في القاعدة الاولى لاثواب الابالية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحبان
 بدونها اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى اقرب أوقاته في بحث
 ما خرج عنه مانصه) وكذا الوكيل بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال
 الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما
 فالقول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في
 الابضاع التحريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه المحظر يقبل في حله
 خبر الواحد قالوا له شراء أمة لزيد قال بكر وكافى زيد ببيعها ويحل له وطؤها وكذا
 لو جاءت أمة قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية وظن صدقها حل له وطؤها
 ولم أر حكم ما اذا وكل شخص في شراء جارية ووصفها فاشترى الوكيل جارية بالصفة
 ومات قبل ان يسلمها الى الموكل فقطت القواعد حرمتها على الموكل لاحتمال أنه
 اشتراها لنفسه لان الوكيل بشرأ غير المعين له ان يشتريه لنفسه وان كان شراء

الوكيل الجارية بالصيغة المعينة ظاهرا في المحل لكن الاصل التحريم وينبغي
 الرجوع الى قول الوارث لانه خليفته وله نظائر في الفقه اه وقد نقلنا هذه العبارة
 في المحظر أيضا (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقفنا
 عزل الوكيل على علمه دفعا للمرج عنه وكذا القاضي وصاحب وظيفة اه وقد
 نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث يغتفر
 في التابع ما لا يغتفر في غيره مانصه) ومنه فضولي زوجه امرأة برضاها ثم الزوج
 وكله بعده زوجه امرأة وقال نقض النكاح لم ينتقض ولو لم ينقضه قولا ولكن
 زوجه اياها بعد ذلك انتقض النكاح الاول اه وقد نقلنا في كتاب النكاح
 أيضا (ثم قال في بحث من لا تجوز اجازته ابتداء وتجاوز انتهاء مانصه) ومنه الوكيل
 بالبيع لا يملك التوكيل به ويملك اجازة بيع بائعه فضولي والمعنى فيه انه اذا اجاز
 يحيط علمه بما أتى به خليفته ووكيل الوكيل كذلك فتكون اجازته في الانتهاء عن
 بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء اه (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدبر
 بالشبهات مانصه) ومنها انه لا يجوز التوكيل باستيفاء المحدود واختلاف
 في التوكيل باثباتها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب المحدود أيضا (وقال في القاعدة
 الثانية عشر) لا ينسب المحساة كقول فلان رأيت أجنبيا يبيع ماله فسكت
 ولم ينه لم يكن وكيلة بسكوته اه وقد نقلناها أيضا في البيوع فراجع (ثم قال)
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد
 برده اه (ثم قال) السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء
 معين اني أريد شراء نفسي فشراء كان له اه (وقال في القاعدة السادسة عشر
 الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل
 وهي غير لازمة وللموكل عزله ان علم والوكيل عزل نفسه بعلم موكله اه (وقال في الفن
 الثالث في أحكام النامي مانصه) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر
 وانه يكون عذرا ويحق به جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتناق وجهل المبكر
 بنكاح الولي وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده اه (ثم قال) ولو باع
 الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع اه (ثم قال) ومما فرقوا به بين العلم
 والجهل ما في وكالة الخانية الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعدما وهب
 الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل بالهبة ضمن والا لا ولو دفع الى الطالب بعد

ردته قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز
ضمن مادفعه والا لا ولدفع بعد مادفع الموكل فمن أبي يوسف الفرق بين العلم
والجهل والمذهب ايمان مطلقا كالتفاوضين اذا اذن كل واحد منهما لصاحبه
بأداء الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن
صاحبه فإنه يضمن مطلقا وقد نقلناه في كتاب الشركة أيضا (ثم قال) والمأمور
بقضاء الدين اذا أدى الامر بنفسه ثم قضى المأمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء
الموكل قالوا هذا على قولهما أما على قوله فيضمن على كل حال اهـ (ثم قال) وفي وكالة
المنية أمر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه
فقال المأمور بعث الغلام فقال أجزت جازا لبيع وكذا في النكاح وان قال قد أجزت
ما أمرتك به لم يجزاه وقد نقلناه في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) وفي جامع
الفصولين وكله بقبض دينه فقبضه بعد ابراء الطالب ولم يعلم فهلك في يده لم يضمن
ولا ضمان على الموكل اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ويصح توكيله
اذا كان يعقل العقْد ويقصده ولو محجورا ولا ترجع الحقوق اليه في نحو بيع بل
الى الموكل وكذا في دفع الزكاة والاعتبار لدية الموكل اهـ وقد نقلناه في كتاب
الزكاة (وقال في أحكام السكران مانصه) الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع
لم ينفذ على موكله اهـ (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا ترجع الحقوق اليه
لو وكيلا محجورا اهـ (وقال في أحكام النقود وما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه)
ولا يتعين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك اهـ وقد نقلناه
في كتاب الايمان والنذور (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه)
وأما ما ليس بالازم من العقود فلا يتصف بالاسقاط كالوكالة اهـ (وقال في أحكام
الائتي مانصه) ويقبل توكيله بالارضاء الخصم ان كانت مخدرة تقاها اهـ وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من الجاهلين
الشركة والوكالة اهـ (وقال في بحث القول في الدين مانصه) ولو أعطى الوكيل
بالبيع للآمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء
على هذا فاسدا ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على
حاله اهـ وقد نقلناه في المداينات (ثم قال) وفرع الامام الاعظم على عدم صحة
تخليكه من غير من هو عليه أنه لو وكله بشرا عبيدا ببيعاه لم يعين المبيع والبائع

لم يصح التوكيل وصح ان عين أحدهما واجمعوا على أنه لو وكل مديونه بأن يتصدق
بمعايه فانه يصح مطلقا اهـ وقد نقلناه في الزكاة وفي كتاب المداينات (ثم قال)
ولو وكل المستأجر بأن يهر العين من الاجرة يصح وقد أوضحناه في وكالة البحر اهـ
وقد نقلناه في المداينات وكتاب الاجارة (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق
مانصه) * فائدتان * من ملك التنجيز ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التنجيز
ولا يملك التعليق الخ وقد نقلناه بقبضته في كتاب العتق وكتاب الطلاق فراجع
(وقال في الفن الثالث أيضا في بحث ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل
بقبض الدين) صح ابراء الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني اهـ وقد
نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) صح من الاول قبول الحوالة لامن الثاني
وصح من الاول أخذ الرهن لامن الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الرهن (ثم قال)
وصح منهما أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصح ضمان
الوكيل في البيع للمشتري في الثمن اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال)
وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به اهـ وقد نقلناه في كتاب
الشهادات (ثم قال) وللشترى مطالبة الوكيل بمادفعه له اذا سلمه للموكل بعد فسخ
البيع بخيار بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ولا يصح نهى الموكل المشتري عن الدفع
الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالقبض اهـ (وقال في بحث ما افترق فيه
لوكيل والوصي) يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول لا يشترط القبول
في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصي
ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم
قال) ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها
الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل
ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي
غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن مفقود للحفظ وفي ان القاضي
يعزل وصي الميت بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من
الثركة فادعى المشتري أنه معيب ولا يبيته فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل
فانه يحلف على نفي العلم وهي في القبية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال)
ولو أوصى لفقراء أهل بلخ فالأفضل للوصي أن لا يجاوز أهل بلخ فان أعطى في كورة

أخرى جاز على الأصح ولو أوصى بالتصدق على فقراء المحتاج يجوز أن يتصدق
على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا
خزائن المفتين وفي الخانية لو قال لله على أن أتصدق على جنس فتصدق على
غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور
اه وقد نقلناه في كتاب الأمانات (ثم قال) وهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل
ولو استأجر الوصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخانية
ولو استأجر الموكل الوكيل فإن كان على عمل معلوم صح والافلا اه وقد نقلناه
في كتاب الاجارة (ثم قال) ويحتمل أن يكون كلاهما أمين مقبول القول مع
الأمين ويصح إبراؤه ما عدا واجب بعقدهما ويضمنان وكذا يصح حطهما
وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعقدهما اه وقد نقلناه في كتاب
الوصايا ونقلناه بعضه في كتاب المداينات (وقال في فن الحمل مائنه) السابع
عشر في الاجارات اشتراط المزمة على المستأجر يفسدها والحيلة أن ينظر إلى قدر
ما يحتاج اليه فيضم إلى الاجرة ثم يؤثر المؤجر بصرفه إليها فيكون المستأجر وكيلا
بالانفاق وإذا ادعى المستأجر الانفاق لم يقبل منه الا بحجة ولو أشهد له المؤجر أن
قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها والحيلة أن يجعل المستأجر له قدر المزمة ويدفعه إلى
المؤجر ثم المؤجر يدفع إلى المستأجر ويأمره بالانفاق في المزمة فيقبل بلا بيان أو يجعل
مقداره في يد عدل الخ وقد نقلناه بقية في كتاب الاجارة فراجع (ثم قال) التاسع
عشر في الوكالة الحيلة في جواز شراء الوكيل المعين لنفسه أن يشتريه
بخلاف جنس ما أمر به أو بأكثر مما أمره أو يصرح بالشراء بنفسه بحضرة الموكل
أو يوكل في شرائه الحيلة في صحة إبراء الوكيل عن الثمن اتفاقا انه ما ان يدفع له
الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)
أراد الوكيل انه اذا أرسل المتاع للوكل لا يضمن فالحيلة أن يأذن له في بيعه وكذا
لو أراد الايداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجيره لان أجير الواحد من عياله
أو يرفع الوكيل الامر إلى القاضي فيأذنه في إرسالها اه وقد نقلناه في كتاب
الامانات (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الزكاة مائنه) الوكيل
يدفعها له دفعها إلى قرابته ونفسه وباليبيع لا يجوز والفرق ان مبنى الصدقة على
المساحمة والمعاوضة على المضايقة اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (وقال أيضا

في فن الفروق في بحث الطلاق مائنه) للوكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكلها بطلاقها
لالانه تعليق له اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملة
الفن السادس فن الفروق مائنه) كتاب الوكالة الوكيل بشرأى بعينه لو اشتراه
لنفسه لا يصح الا اذا خالف في الثمن إلى خير أو إلى جنس آخر غير الذي سماه
والوكيل ينكح امرأة بعينها اذا تزوجها من نفسه صح لانه فيه سفير ومعبى اه
وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) قال له اشتر عبد زيد يديني وبينك فقال
نعم ثم قال له آخر كذلك فقال نعم فاشتراه كان بين الأمرين دون المشتري فلم يشتر
حتى لقيه ثالث فقال كذلك فأجاب أيضا فوالا أمرين الاولين ولو كانا حاضرين
علمنا بذلك كان بين المشتري والثالث لان وكالتهما ارتدت لما علمنا كما لو قال لا آخر
اشترى عبد فلان ثم وكله آخر بشرائه فان قبل الوكالة لا بحضرة الاول فهو الاول
وان بحضرة فهو الثاني والفرق ما قلناه اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال)
التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل مسافرا أو مريضا
أو مخدرة لكن انما لا يصح اذا لم يكن الموكل حاضرا بنفسه فان كان حاضرا فأي
الخصم التوكيل لا يسمع منه والفرق انه اذا كان غائبا تحقق مهمته من التلخيص
بخلاف ما اذا كان حاضرا والله الموفق اه (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة
من كتاب القضاء مائنه) وكذا وصى الميت بملك الا بصاء بلا أمر بخلاف الوكيل
والفرق تعذر الاذن من الميت بخلاف الموكل اه وقد نقلناه في كتاب القضاء
والوصية (وقال المؤلف في كتاب الزكاة مائنه) المأمور بأداء الزكاة اذا تصدق
بدراهم بنفسه اجزا اذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور رقائمه اه (وقال
في كتاب الشركة مائنه) اختلف رب المال مع المضارب في التقييد والاطلاق
فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للوكل اه وقد نقلناه في كتاب المضاربة
(وقال في كتاب البيوع مائنه) من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل
الى ان قال والوكيل بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل
بالسلم على خلافه اه (وقال أيضا في كتاب البيوع) ولو وكله بطلاق زوجته
من غير اعلانه على كائن لم تطلق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضا في
كتاب البيوع مائنه) الشراء اذا وجد نفاذا على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف
شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولي أجيرا بغيرهم ودائق بل

ينفذ عليهم اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب الوصية (وقال في كتاب
القضاء والدعوى في بحث البراء العام مانصه) وفي دعوى القنية ان البراء العام
لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازية ابراه عن الدعوى ثم
ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال فيه أيضا
مانصه) لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا أو ضرورة فالاول اثبات توكيل
كافر كافر ابكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم له كافر فيتعدي الى خصم
مسلم آخر وكذا اشهادتهم على عبد كافر بدين ومولا مسلم وكذا اشهادتهم على
وكيل كافر موكله مسلم وهذا بخلاف العكس في المسئلتين لا يكون اشهادة على المسلم
قصدا وفيما سبق ضمننا اه (ثم قال فيه مانصه) لا يقضى القاضى لنفسه ولا لمن
لا تقبل شهادته له الا في الوصية لو كان القاضى غريم ميت فثبت ان فلانا وصيه
صح وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف
الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضى مديون الغائب سواء
كان قبل الدفع أو بعده وتسامه في قضاء الجميع اه وقد نقلناه في كتاب الوصاية
(وقال في كتاب القضاء أيضا) ولا تسمع البيينة على مقر الا في وارث مقر بدين على الميت
فتقام البيينة للتعدي الى ان قال وفي مدعى عليه أقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا
للضرر اه (وقال فيه أيضا) القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصوصية الى
ان قال وعلى هذا الوجه ان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على
خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى
اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال فيه أيضا) اثبات التوكيل عند القاضى
بلا خصم جائز ان كان القاضى مرف الموكل باسمه ونسبه اه (ثم قال أيضا) ولا يجوز
اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضرا اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال
في كتاب القضاء أيضا مانصه) ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع
الا في أربعة الى ان قال الرابعة الشهادة بأن وكيله باعه من غير بيان اه (وقال
فيه أيضا) المجعالة في المنكوحه تمنع الصحة الى ان قال وفي الوكالة فان في الموكل فيه
وتفاحشت منعت والا فلا وفي الوكيل تمنع كهذا أو هذا وقيل لا اه (وقال في
كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يجمع البيينة لانها لا تقام الا على منكر الا في أربع
في الوكالة وفي الوصاية الخ اه (وقال في كتاب الاقرار أيضا) من ملك الانشاء

ملك الاخبار كالوصى والمولى والمراجع والوكيل بالبيع اه (وقال في كتاب الهبة
مانصه) تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو
وهبت من ابنها ما على أبيه لها فالمعقد الصحة للتسلط ويتفرع على هذا الاصل
لوقضى دين غيره على ان يكون له الدين لم يجز ولو كان وكيله بالبيع كما في جامع
الفصولين اه (وقال في كتاب المداينات) ويفترع على ان الديون تقضى بأمثالها
مسائل الى ان قال ومنها الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد دموت الموكل انه كان
قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بيينة لانه يريد ايجاب الضمان على
الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كما في وكالة الولو الجمية اه (وقال فيه أيضا
مانصه) البراء عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط الى ان قال ولو وكل
المديون ببراء نفسه قالوا صح التوكيل نظرا الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب
التمليك لم يصح كمالو وكله بان يبيع من نفسه واستشكل بأنه عامل لنفسه وهو براءة
نفسه والوكيل من يعمل لغيره وأجنبنا عنه في شرح الكنز في باب تفويض الطلاق
اه (وقال أيضا في كتاب المداينات) الوكيل بالابراء اذا أبرأ ولم يصف الى موكله
لم يصح كذا في الخزائن اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله
لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع أو بالمحفظ أو بالاجارة
أو بالاستئجار اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال فيه أيضا) والوكيل
بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين اه أى الايداع
والاجارة والاعارة (ثم قال فيه) ولا أجر للوكيل الا بالشرط وفي جامع الفصولين
الوكيل بقبض الوديعة اذا سمى لها أجر الياق بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين
لا يصح استئجاره الا اذا وقت له وقتا اه (وقال في كتاب الامانات أيضا) كل أمين
ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر
اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد دموته
الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد دموت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته
لم تقبل الا بيينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الولو الجمية القول للأمين
مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالفت الظاهر
وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الدعوى وكتاب الوصايا
(ثم قال) الأمين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن

الى ان قال والسمسار اذا اخاط اموال الناس وأثمان ما باعه ضمن الا في موضع
جرت العادة بالاذن بالمخاط المخ فراجع (وقال فيه أيضا) المأذون له في شئ كاذبه
امانة وضمنانا ورجوعا وعدم رجوع وخروج عنه مستثنان المودع اذا اذن
انسانا في دفع الوديعة الى المودع فدفعها له ثم استحققت بينة بعد الهلاك فلا ضمان
على المودع والمستحق تفهين الدافع كافي جامع الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب
الغصب (ثم قال فيه) تخليف الامين عند دعوى الرذاهلاك قيل لنفي التهمة
وقيل لا تنكاره الضمان ولا يثبت الرديمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحاف
لم يضمن الوصي كذا في وديعة المبسوط اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب
الدعوى (وقال في كتاب الامانات أيضا) ادعى المودع دفعها الى مأذون مالكيها
وكذابه فالقول له في براءته لافي وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه
وكذابه فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما
في فتاوى قارئ الهداية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب
المدائنات (وقال أيضا في كتاب الامانات مانصه) وفي وكالة البرازية المستبضع
لا يملك الابضاع ولا الايداع ولا البضائع المطلقة كالوكالة القرونة بالمشيئة حتى
اذا دفع له ثوبا وقال له اشترى به ثوبا صحيح كما اذا قال اشترى به أى ثوب شئت وكذلك
لو دفع اليه بضاعة وأمره ان يشتري له ثوبا صحيح والبضاعة كالضاربة الا ان
المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح
أو نص في ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة (وقال فيه أيضا) القول
للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه
ربها في الامر فالقول لربها والمودع ضامن عند أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا
في آخر الوديعة من الاصل لمحمد اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في
كتاب الشفعة) يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم أى الدار الى موكله فان
سلم لم يصح وبطلت وهو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا اهـ (وقال
فيه أيضا) حظ الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق الشفعة اهـ وقد نقلناه
في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوصايا) وفي الملتقط أنفق الوصي على الموصى
في حياته وهو ممتثل للسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن اهـ (يقول جامع)
وقوله يضمن أى يضمن الموصى ما أنفق الوصي وقوله لا يضمن أى لا يضمن الموكل

ما أنفق الوكيل كذا في شرحها (وقال فيه أيضا) الوصى اذا أبرأ عما وجب
بعقده صح ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب اهـ
وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضا) قال القاضي جعلت لك وكيل في تركة
فلان كان وكيل لا بالمحفظ لا غير ولو زاد تشتري وتبيع كان وكيل لافيهما ولو قال
جعلت لك وصيا في تركة فلان كان وصيا في الكل اهـ (وقال في كتاب الفرائض)
الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهما لا يجري فيه كحق الشفعة الى أن قال
والوكالات والعواري والودائع لا تورث اهـ (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الاقرار) *

المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب وولاء العتاقة
كما في شرح المجمع معللا بأنها لا تحتل النقص ويراد الوقف فان المقر له اذارد
ثم صدقه صح كافي الاسعاف والطلاق والنسب والرق كافي البرازية اهـ وقد
نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الاقرار لا يجامع البيعة لانها لا تقام الا على
منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت وفي استحقاق
العين من المشتري كافي وكالة الخانية اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها
ونقلناها كلها في كتاب القضاء أيضا (ثم قال) الاقرار للجبهول باطل الا في مسألة
ما اذارد المشتري المبيع بعيب فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه
قبل وسقط حق الرد كافي بيوع الذخيرة اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) الاستتجار اقرار بعد عدم الملك له على أحد القولين الا اذا استأجر المولى
عبد من نفسه لم يكن اقرارا بحريته كافي القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة
وفي كتاب العتق (ثم قال) اذا أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كافي الخانية
الا اذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي
جامع الفصولين والقنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) اقرار
المكره باطل الا اذا أقر السارق مكرها فقد أفتى بعض المتأخرين بصحته كذا في سرقة
الظهيرية اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود والسرقة (ثم قال) الاقرار اخبار
لا انشاء فلا يطيب له لو كان كاذبا الا في مسائل فانه انشاء يرتد بالرد ولا يظهر في حق
الزوائد المستهلكة ولو أقر ثم أنكر يحلف على أنه ما أقر بناء على أنه انشاء ملك

لكن الصحيح تخليفه على أصل المال من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي والولي والمراجع والوكيل بالبيع ومن له الخيار وتفرغه في أيان الجامع اهـ (يقول جامعه) وقوله كالوصي أي الوصي لبيت فانه لو أقر بالاستيفاء من مدين المبت صبح بخلاف وصي القاضي وقوله والولي أي في النكاح فانه لو أقر الولي بالنكاح على الصغير لم يحز الاشهاد وتصديقه بعد البلوغ عند الامام وقال لا يصدق كذا في شرحها (ثم قال صاحب الاشهاد) قلت في الشرح الا في مسألة استدانة الوصي على اليتيم فانه يملك انشاءها دون الاخبار بها اهـ وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المقر له اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شيء له الا في الوقف كما في الاسعاف في باب الاقرار بالوقف اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) الاختلاف في المقربة يمنع الصحة وفي سببه لا أقرب بين وديعة أو مضاربة أو أمانة فقال ليس لي وديعة لكن لي عليك ألف من ثمن مبيع أو قرض فلا شيء له الا أن يعود الى تصديقه وهو مصر ولو قال له أقرضتك كذا فله أخذها لاتفاقهما على ملكه الا اذا صدقه خلافا لابي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى ولو أقر أنها غصب فله مثلها الرد في حق العين كذا في الجامع الكبير المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بألف والبائع بألفين وأقام البيينة فان الشفيع يأخذها بألفين لان القاضي كتب المشتري في اقراره وكذا اذا أقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري بالبيينة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بائعه وان أقرانه للبائع كذا في قضاء الخلاصة ومنه ما في الجامع ادعى عليه كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعى وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المدين اذا كان بأمره وخرج عن هذا الاصل مسألان في قضاء الخلاصة يجمعهما أن القاضي اذا قضى باستصحاب الحال لا يكون تكذيبه الاولي ان المشتري لو أقر ان البائع أعقق العبد قبل البيع وكذبه البائع فقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعقق حتى يعتق عليه الثانية اذا ادعى المدين الايفاء أو البراء على رب المال فجحد وحلف وقضى له بالدين لم يصح الغريم مكذبا حتى لو وجد بيينة تقبل وزدت مسائل الاولي أقر المشتري بالملك للبائع مصر بمحاثم استحق بيينة ورجع بالثمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه الثانية ولدت وزوجها غائب وقطم بعد المدة وفرض القاضي له النفقة ولها بيينة ثم حضر الاب ونفاه لا عن وقطم النيب ولهما

اختان في تلخيص الجامع الكبير من الشهادة وعلى هذا لو أقر بحرية عبد ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو أقر بأرض في يد غيره انها وقف ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفامؤاخذه له بزعمه اهـ وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرفان من مسائل المقر اذا صار مكذبا شرعا وذكر في خزنة الاكل مسألة في الوصية من كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة أعيان وله ابن فقط فادعى رجل أن الميت أوصى له بعبد يقال له سالم فانكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعبد يقال له بزيغ فبرهن المدعى قضي له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيغ فلو اشتراه الوارث بزيغ صح وغرم قيمته للوصي له اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) ثم ذكر بعد مسألة تخالفها فلتراجع قبل قوله وكذا في الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره فلو أقر المؤجر أن الدار لغيره لا تنفسخ الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين فللدائن حبسها وان تضرر الزوج ولو أقر المؤجر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين فله بيعها بالقضائه وان تضرر المستأجر ولو أقرت بحجوة وله النسب بأنها ابنة أب زوجها وصدها الاب انفسخ النكاح بينهما بخلاف ما اذا أقرت بالرق ولو طلقتها اثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى ولد أمته المبيعة وله أخ ثبت نسبته وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه لابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد له في حياة أخيه صحته وميراثه لولده دون أخيه كما في الجامع باع المبيع ثم أقر ان المبيع كان تلحشة وصده المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجامع اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الاقرار بشئ محال باطل كما لو أقر له بارش يده التي قطعها خمسمائة درهم ويدها صمغتان لم يلزمه شيء كما في التتارخانية من كتاب الحيل وعلى هذا أفتيت بطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو ارث وهو أزيد من الغريضة الشرعية لكونها محالا شرعا مثل لومات عن ابن وبنت فأقر الابن ان التركة بينهما نصفين بالسوية فالقرار باطل لما ذكرنا ولا يمكن لا بد من كونه محالا من كل وجه والافقد ذكر في التتارخانية من كتاب الحيل انه لو أقر ان لهذا الصغير على ألف درهم قرض أقرضه أو ثمن مبيع باعنيه صح الاقرار مع ان الصبي ليس من أهل البيع والقرض ولا يتصور ان منه لكن انما يصح باعتبار ان هذا المقر محل لثبوت

الدين للصغير عليه في الجملة اه وانظر الى قولهم ان الاقرار للحمل صحيح ان بين سببا
صالحا كالتبرك والوصية وان بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل لكونه محالا
ملك الاقرار من لا يملك الانشاء فلو اراد احد الدائنين تأجيل حصته في الدين
المشترك وأي الاثر لم يجوز ولو اقرانه حين وجب وجب مؤجلا صح اقراره اه وقد
نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) ولا يملك المقذوف العفو عن القاذف ولو
قال المقذوف كنت مبطلا في دعوى سقط المحد كافي حيل التارخانية من حيل
المداينات اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) وقرعت عليه لو اقر
المشروط طله الربيع انه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط
له النظر على هذا اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وعلى هذا لو قال
المريض في مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لا تسمع الدعوى عليه
من وارث آخر وهي الحجة له في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال
أبرأته فانه يتوقف كافي حيل المحاوي القدسي وعلى هذا لو اقر المريض بذلك
لا جنى لا تسمع الدعوى عليه بشئ من الوارث فكذا اذا اقر بعض ورثته كافي
البرازية وعلى هذا يقع كثيرا ان البنت في مرض موتها تقربان الامتعة الفلانية
ملك ابها لاحق لها فيها وقد اجبت فيها امرار بالحق ولا تسمع دعوى زوجها
فيها مستند لما في التارخانية من باب اقرار المريض معزيا الى العميون ادعى
على رجل مالا واثنته وأبرأه لا تجوز براءته ان كان عليه دين وكذا لو أبرأ الوارث
لا يجوز سواء كان عليه دين أولا ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ ثم مات
جازا قراره في القضاء اه وفي البرازية معزيا الى حيل الخصاف قالت فيه ليس
لي على زوجي مهر أو قال فيه لم يكن لي على فلان شئ يبرأ عندنا خلافا للشافعي اه
وفيها قبله وبراء الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه شئ ليس لوارثه ان
يدعى عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع اقرا ابن
فيه انه ليس له على أبيه شئ من تركته أمه صح بخلاف ما لو أبرأه أو وهبه وكذا
لو اقر بقبض ماله منه اه فهذا صريح فيما قلناه ولا ينافيه ما في البرازية معزيا
الى الذخيرة وقوله ما فيه لا مهر لي عليه أولا شئ لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر قيل
لا يصح وقيل يصح والصحيح انه لا يصح اه لان هذا في خصوص المهر لظهور انه
عليه غالباً وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه أيضا ما ذكر في البرازية بعده أيضا ادعى

عليه مالا وديونا ووديعة فصالح مع الطالب على شئ يسير سرا أو اقرار الطالب في
العلانية انه لم يكن له على المدعى عليه شئ وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس
لورثته ان يدعوا على المدعى عليه وان برهنوا على انه كان لمورثنا عليه أموالا لكنه
بهذا الاقرار قصد حرماننا لا تسمع وان كان المدعى عليه وارث المدعى وجري ما ذكرنا
فبرهن بقية الورثة على ان أبانا قصد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع
اه لكونه متهم في هذا الاقرار لا تقدم الدعوى عليه والصالح معه على يسير
والكلام عند عدم قرينة تدل على التهمة ولا ينافيه أيضا ما في البرازية اقربيه
بعد لامرأته ثم اعتقه فان صدقه الورثة فيه فالعتق باطل وان كذبوه فالعتق من
الثالث اه لان كلامنا فيما اذا انفاه من أصله بقوله لم يكن لي أولا حتى وأما مجرد
الاقرار للوارث فوقوف على الاجازة سواء كان بين أودين أو قبض دين منه أو ابراء
الا في ثلاث لو اقر بائلاف وديعته المعروفة أو اقر بقبض ما كان عنده وديعة
أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي ان يلحق
بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في السكك انه ليس
فيه اثار لبعض فاعتنم هذا التحريرفانه من مفردات هذا الكتاب وقد ظن كثير
عما لا خبرة له بنقل كلامهم وفهمه ان النفي من قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما
سمعت وقد ظهر لي ان الاقرار منه بان الشئ الفلاني ملك أبي أو أمي وانه عندي
عارية بمنزلة قوله لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث
لانه فيما اذا قال هذا فلان فليأمل ويراجع المنقول وفي جنائيات البرازية
ذكر بكر اشهد المجرور ان فلانا لم يكن جرحه ومات المجرور منه ان كان جرحه
معروفا عند المحاكم والناس لا يصح اشهاده وان لم يكن معروفا عند المحاكم
والناس يصح اشهاده لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة
ان فلانا كان جرحه ومات منه لم يقبل لان القصاص حق الميت الخ اه وقد
نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) ونظيره ما اذا قال المقذوف لم يقدفني
فلان ان لم يكن قدف فلان معروفا يسمع اقراره والا اه وقد نقلناه في كتاب
الحدود (ثم قال) الفعل في المرض أحط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة
استناد الناظر للنظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح كافي اليتيمة
وغيرها اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي كافي المحاكم من باب الاقرار

في المضاربة لو أقر المضارب بربح ألف درهم - ثم قال غلطت أنها خمسة مائة لم يصدق وهو ضامن لما أقر به اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) اختلافنا في كون الاقرار لاوارث في الصحة أو في المرض فالقول لمن ادعى أنه في المرض أو في كونه في الصغير أو البلوغ فالقول لمدعى الصغير كذا في اقرار البرازية وكذا لو طلق أو اعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان أسند إلى حال المجنون فان كان معه ود قبل والا لا اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) مات المقر له فبرهن وارثه على الاقرار ولم يشهدوا ان المقر له صدق المقر أو كذبه يقبل كما في القنية أقر في مرض موته بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد إلى زمن الصحة قال في الخلاصة ولو أقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر اثبات وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه اهـ وتماه في شرح منظومة ابن وهبان مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان فصدقه المقر له صح وصار عبده ان كان قبل تاكده حر بته بالقضاء أما بعد قضاء القاضي عليه بعد كامل أو بالقصاص في الأطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق فأحكامه بعده في الجنايات والمحدود أحكام العبد وتماه في شرح المنظومة وفي المنتقى يصدق الا في خمسة زوجته ومكاتبه ومديره وأم ولده ومولاه عتقه أقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا يبرهان كذا في البرازية وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تعديه كما في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا يسمع دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا يبرهانه كما في البرازية لما قدمنا ان القضاء بالنسب مما يتعدى اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) فعلى هذا لو أقر عبد لمجهول انه ابنه فصدقه ومثله يولد له وحكم به بطريقه لم تصح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب بشرط في التهذيب تصديق المولى وفي اليتيمة من الدعوى مثل علي بن أحمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان أبي وأثبت النسب عند القاضي بالشهود ان أباه أقر انه ابنه وقضى القاضي له بثبوت

النسب ويقول له الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات نسك أمك هل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضي بثبوت النسب ثبت نسبه وبنوته ولا حاجة إلى الزيادة اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) جهالة المقر مع صحة الاقرار الا في مسألة ما اذا قال لك على أحدنا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبداه الا في مسألتين فلا يصح ان يكون مديونا أو مكاتبين كذا في الملتقط الاقرار بالمجهول صحيح الا اذا قال على عبد أو دارفانه غير صحيح كما في البرازية (ثم قال) على من شاة إلى بقرة لا يلزمه شئ سواء كان بعينه أو لا اهـ اذا أقر بمجهول لزمه بيانه الا اذا قال لا أدري له على سدس أو ربع فانه يلزمه الاقل كما في البرازية اذا تعدد الاقرار بموضعين يلزمه الشيطان الا في الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي ثلاث كما في اقرار منية المفتي اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنايات وكتاب النكاح (ثم قال) اذا أقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كما في التمار خاتمة الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد هبتها للمهر على ما هو المختار عند الفقهاء ويجعل زيادة ان قبلت والا شبه خلافه لعدم قصد ما كما في مهر البرازية واذا أقر بأن له في ذمته كسوة ماضية ففي فتاوى الهداية انها تلزمه وان كان ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعت بالاقضاء ولا رضاه لم يسمعها لا سقوط ولا اسمها ولا يستفسر المقر اهـ يعني فاذا أقر بأنها في ذمته حمل على انها بقضاء أو رضاه فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة انها بغير قضاء أو رضاه بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الاقرار (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها أي النية وكذا الايداع والاعارة وكذا القذف والسرقه اهـ (ثم قال في أواخر القاعدة الثانية الامور بعبارة ما في الغرر مانصه) ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستئناف وقع الكل أو التوكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا أطلق ولو قال أنت طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنتين فثلاث دخل بها أولا والا فان نوى وثنتين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الطرف أو أطلق ولو نوى الضرب والحساب فيكذلك وكذا في الاقرار اهـ (وقال في قاعدة الاصل براءة الذمة

مانصه) ولو أقرب بحق أو شيء قبل تفسيره بماله قيمة والقول للمقرع عينه ولا يرد
عليه مالوا أقرب بدراهم فأنهم قالوا يلزمه ثلاثة دراهم لأنها أقل المجموع مع أن فيه
اختلاف فاقبل أقله اثنان فينبغي أن يحمل عليه لأن الأصل البراءة لانا نقول
المشهور وأنه ثلاثة وعليه يبنى الإقرار اهـ (وقال في قاعدة الأصل العدم
مانصه) ولذا قال في الكتزوان قال أخذت منك ألفا وديعة وهلكت وقال
أخذتها غصبا فهو ضامن ولو قال أعطيتها وديعة وقال غصبتها لا اهـ وقد
نقلنا بقيته في كتاب الغصب (ثم قال) ومنها لو قال غصبت منك ألفا
وربحت فيها عشرة آلاف فقال المعضوب منه بل كنت أملكك بالتجارة بها
فالقول للمالك كما في إقرار البرازية يعني لعمركه بالأصل وهو عدم الغصب اهـ
وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في قاعدة الأصل إضافة المحادث إلى أقرب
أوقاته مانصه) ومنها لو كان في يد رجل عبد فقال رجل فقأت عينه وهو في ملك
البائع وقال المشتري فقأتها وهو في ملكي فalcول للمشتري فيما أخذ أرشه اهـ (وقال
في قاعدة الأصل إضافة المحادث إلى أقرب أوقاته مانصه) ومما فرغته على الأصل
ما في التهمة وغيره لو أقروا لورث ثم مات فقال المقر له أقرب في العمة وقالت الورثة
في مرضه فalcول قول الورثة واليمنية بينة المقر له وإن لم تقم بينة وأراد استحقاقهم
فله ذلك اهـ (ثم قال) وخرج عنه أيضا ما لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت
يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتها وأنت حر كان القول للعبد وكذا لو قال
المولى لعبد قد أعنته قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال
المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب
(ثم قال) وكذا الوكيل بالبيع إذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد
العزل كان القول للوكيل إن كان المبيع مسهوكا وإن كان قائما فalcول قول
الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى في الغلة القائمة اهـ وقد نقلناه في كتاب
الغصب (ثم قال) ومما وافق الأصل ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لها قطعت
يدك وأنت أمي فقالت هي بل قطعتها وأنا حرة فalcول لها وكذا في كل شيء أخذ
منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل إلى
تفرد قيق للفرق بينها وفي الجمع من الإقرار لو أقر حربي أسلم بأخذ المال قبل
الاسلام أو باتلاف خبر بعده أو مسلم بمال حربي في الحرب أو بقطع يده معتقه قبل

العتق فكذبوه في الاسناد أفنى محمد بعدم الضمان في الكل وقال لا يضمن اهـ وقد
نقلنا هذه العبارات في المجنات أيضا (وقال في قاعدة الأصل في الكلام المحقة
مانصه) ومنها لو قال هذه الدار لزيد كان إقرارا بالملك له حتى لو ادعى أنها مسكنه
لم يقبل وفي البرازية قوله فلان ساكن هذه الدار إقرارا بكونها له بخلاف زرع
فلان أو غرس أو بني وادعى أنه فعل ذلك بالأجر فهو للمقرع اهـ (وقال في خاتمة فيها
فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك إلى أن قال في الفائدة الثانية
مانصه) وحاصله أن الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لأنهم يريدون به التردد بين
وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما ولذا قالوا في كتاب الإقرار لو قال
له علي ألف في غني لا يلزمه شيء لأنه للشك اهـ (ثم قال في الفائدة الثالثة
في الاستصحاب مانصه) وفي إقرار البرازية صوابه هنا لأنسان عند الشهود فدعى
ماله الضمان وقال كانت نجسة لوقوع فارة فalcول للصاب لا نكاره الضمان
والشهود يشهدون على الصب لا على عدم النجاسة وكذلك أتلّف محمد طواف
فطوالب بالضمان فقال كانت ميتة فأتلفها لا يصدق وللشهود أن يشهدوا أنه
محمد ذكي بحكم الحال قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان
وهو لو أن رجلا قتل رجلا وقال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو لاردة لا يسمع
فأجاب وقال لأنه لو قبل لآدى إلى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل
لذلك وأمر الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال فانه بالنسبة إلى الدم أهون حتى حكم
في المال بالنكول وفي الدم يحبس حتى يقر أو يحلف واكتفى بيمين واحدة في المال
وبخمسين يمين في الدم اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب الغصب ونقلناه في كتاب
المجنات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ الناذر
والموصى والمخالف وكذا الأقارب يبنون عليه أي العرف لا فيما يذكروا
في مسائل الإيمان اهـ (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع من المبحث
الرابع العرف الذي تحمله عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر
مانصه) وأما الإقرار فهو أخبار عن وجوب سابق ورعاية قدم الوجوب على العرف
الغالب ولذا لو أقرب دراهم ثم فسرها أنها زيوفاً أو بنهرجة يصدق أن وصل وإن
أقر بألف من ثمن متاع أو قرض لم يصدق عند الامام إذا قال هي زيوفاً وصل
أو فصل وصدق أن وصل وإن أقر بألف غصبا أو وديعة ثم قال هي زيوفاً يصدق

مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم فلا يقيده العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للحال فقيده العرف قال في البرازية من الدعوى معزيا الى اللامشي اذا كانت النقود في البلد مختلفة أحدها أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين وكذا لو أقر بعشرة دنانير حرج وفي البلد نقود مختلفة حرج لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج اه وقد أوسعنا الكلام على ذلك في شرح السكندر من أول البيع اه وقد نقلنا بعضه في كتاب البيع وكتاب الدعوى (قال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والمحرام غلب المحرام المحلل مانصه) ومنها الاقرار قال الزياحي فيما لو أقر بعين أو دين لوارثه ولا جنبي لم يصح في حق الاجنبي أيضا اه وفي المجمع من الاقرار لو أقر لوارث مع اجنبي فتسكنا بالشركة فهو صحيح في الاجنبي اه (وقال في القاعدة الرابعة التسابع تابع مانصه) ومنها يصح الاقرار له أي المجل ان بين المقر سيديا صا محما وولد لاقل من ستة أشهر اه (ثم قال في القاعدة المذكورة) ومنها يصح الاقرار به وان لم يبين له سببا اذا جاز به لاقل المدة في الادعى وفي مدة يتصور عند أهل الخبرة في البهاثم اه (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدربا بالشبهات مانصه) ولا يصح اقرار السكران بالمحدد والمخالصة الا أنه يضمن المال اه وقد نقلنا هذه في كتاب المحدود أيضا (وقال في القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب مانصه) وفي اقرار القنية قال لا تحرق عليك كذا فادفعه الى فقال استهزأ نعم أحسنت فهو اقرار عليه ويؤاخذ به اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال الثامنة سكوت المقر له قبول ويرتد برده اه (ثم قال) الثامنة عشر سكوت القن وانقياده عنديعه أو رهنه أو دفعه بجناية اقرار برقه ان كان يعقل بخلاف سكوته عند اجارته أو عرضه للبيع أو تزويجه اه (ثم قال) الرابعة والعشرون سكوته عنديبع زوجته أو قريبه عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتي به مشايخ ميمر قند خلافا لمشايخ بخاري فينظر المفتي الخامسة والعشرون رآه يبيع عرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه اه وقد نقلنا ذلك أيضا في مسائل شتى كما فعل في السكندر والتنوير (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي والجاهل مانصه) وقالوا الاستام جارية متنبية أو ثوبا ملفوفا فظهر انه ملكه بعد الكشف

قبل يعذر اذا ادعاء للجهل في موضع الخفاء وقيل لا والمعمد الاول وقالوا يعذر الوارث والوصي والمتولي بالتناقض للجهل وقالوا اذا قبلت الخراج ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فاذا برهنت استردت البديل للجهل في محله ولو قبل السكابة وأدى البديل ثم ادعى الاعتاق قبله تسمع ويستردا ذابرهن وقالوا اذا باع الاب أو الوصي ثم ادعى انه وقع بعين فاحش وقال لم أعلم تقبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) وفي اقرار اليتيم سئل على بن أحمد عن رجل أقر أن لفلان عليه حنطة من سلم عقدها بينهما ثم انه قال بعد ذلك سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على شئ والمقر معروف بالجهل هل يؤاخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل اه (وقال قبله) اذا أقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين خطأؤه بافتاء الأهل لم يقع ديانته ولا يصدق في الحكم اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق أيضا (وقال في أحكام السكران مانصه) وقد منافي الفوائد انه من محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والاقرار بالمحدد والمخالصة والشهادة على شهادة نفسه اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا ينفذ اقراره بما لا مأذونا كان أو مكتوبا الا باذن مولاه الا اذا أقر المأذون بما في يده ولو بعد حجه وكذا اقراره بجناية موجبة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بحد أو قوداه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) وقد وقعت حادثة الفتوى ابراه عاماتم أقر بعدد بالمال المبرأ عنه فهل يعود بعد سقوطه فأجبت بأنه لا يعود لما في جامع الفصولين أي من العاشر برهن انه أبرأني من هذه الدعوى ثم ادعى المدعى ثانيا انه أقر لي بالمال بعد ابرأني فلو قال المدعى عليه ابرأني وقبالت الأبراء أو قال صدقت فيه لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء يرتد بالرد فيبقى المال عليه اه وفي التتارخانية من كتاب الاقرار لو قال لا حق لي عليك فأشهد لي عليك بألف درهم فقال نعم لا حق لك علي ثم أشهد أن له عليه ألف درهم والشهود يسمعون هذا كله فهذا باطل ولا يلزمه شئ ولا يسع الشهود أن يشهدوا عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أيضا (وقال آخر أحكام المحارم مانصه) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى أن قال وعدم صحة الوصية عند المزاجعة ويلحق بها الاقرار بالدين في مرض موته اه

(وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما الاقرار بها ففي اقرار البرازية كتب كتابا فيه اقرار بين يدي الشهود فهذا على أقسام الاول أن يكتب ولا يقول شيئا وأنه لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة بأنه اقرار قال القاضي النسفي أن كتب مصدر امر سوما وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو أقر كذلك وإن لم يقل أشهد على به فعلى هذا إذا كتبت للغائب على وجه الرسالة أما بعد فلك على كذا يكون اقرار الان الكتاب من الغائب كالمخطاب من المحاضر فيكون متكاما والعمامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرس يشترط أن يكون معذونا مصدر او ان لم يكن الى الغائب الثاني كتب وقرأ عند الشهود لهم أن يشهدوا به وإن لم يقل أشهدوا على الثالث أن يقرأ هذا عندهم غيره فيقول الكاتب أشهدوا على بما فيه الرابع أن يكتب عندهم ويقول أشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الطلاق وكتاب الدعوى والعق (ثم قال) وفي اجارة البرازية أمر الصك بكتابة الاجارة وأشهد أو لم يجر العقد لا ينعقد بخلاف صك الاقرار والمهر اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) واختلفوا فيما لو أمر الزوج بكتب الصك بطلاقها فقبل يقع وهو اقرار به وقبل هو توكيل ولا يقع حتى يكتب وبه يفتى وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها بعده وقبل لا يقع وإن كتب الا اذا نوى الطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبي كتب صكاً بخط يده اقرارا بما ل أو وصية ثم قال لا يشهد على من غير أن يقرأه وسعه ان يشهد الخ وقد نقلنا بقبته في كتاب الوصايا فراجع اه (وقال في بحث القول في الدين مانصه) وفي كافي المحاكم من الاقرار لاحق لى قبله يبرأ من العين والدين والكفالة والاجارة والمحد والقصاص اه وبه علم انه يبرأ من الاعيان في البراء العام اه وقد نقلنا بقبته ذلك في كتاب الصلح فراجع اه (ثم قال) ثم قال فيها اي القنية لوقالت المهر الذي على زوجي لو الذي لا يجوز اقرارها به اه أي ولا يعتبر بما كالعدم الاضافة اه شرح وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقصية مانصه) ومنها تميم الدين المقرب في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين المقرب في المرض اه (وقال في آخر الفن الثالث مانصه) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قوله اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح قالوا لو أبرأ

أو أقر له ضمن عقد فاسد فسد البراء اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال في فن الاغاز في بحث العتق مانصه) أي رجل أقر بعتق عبده ولم يعتق فقل اذا أسنده الى حال صباه اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في فن الاغاز مانصه) * الاقرار أي اقرار لا بد من تكراره فقل الاقرار بالزنا والاقرار بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره ابن الشحنة والثاني من أغرب ما يكون والظاهر انه لا وجود لتلك الرواية اه (ثم قال في فن الاغاز في بحث الوديعة مانصه) أي رجل ادعى وديعة فصدقه المدعي عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بان المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيعضى القاضي دين الميت ويرجع المدعي على الغرماء لتصدقهم وكذا في الاجارة المضاربة والعارية والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الامانات ونقلنا هذه المسائل في أبوابها (وقال في فن الحيل مانصه) * الثامن عشر في منع الدعوى * اذا ادعى شيئا باطلا فالحيلة لمنع الميمن ان يقربه لابنه الصغير أو لاجني وفي الثاني اختلاف أو يعيره لغيره خفية فيعرضه المستعير للبيع فيساومه المدعي فتبطل دعواه ولو ادعى علم العلم به ولو صبغ الثوب فساومه بطلت ولو قال لم أعلم الخ وقد نقلنا بقبته في كتاب الدعوى (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث العتق مانصه) أعتق أحد عبديه ثم قال لم أعن هذا بعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار فانه لا يتعين الاخر لان البيان واجب فيه ما فـ كان تعيينا فاقامة له اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق في بحث اللقيط مانصه) لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لرجل وصدقها كانت أمة له غير أنه لا يقبل قولها في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحه ولو أقرت انها ابنة أب الزوج وصدقها الأب ثبت النسب وبطل النكاح والفرق ان الابنية تنافي النكاح ابتداء وبقاء والرق لا ينافيه ولو طلقها واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها ثنتين ولو كان طلقها ثنتين ثم أقرت به ملك رجعتها والفرق انها بالاقرار به بعد الثنتين تريد ابطال حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد رجعة لان حق الرجعة لا يبطل بهذا الاقرار ولو كانت معتدة فأقرت بالرق بعد مضى حيضتين كان له ان يراجعها في الثالثة ولو أقرت في الحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان اقرارها غير مبطل ههنا وقته ومبطل في الفصل الاول والله تعالى الموفق اه وقد

نقلناه في كتاب الاقيط (ثم قال أخو المؤلف في الفن السادس من الفروق) كتاب
القرار قال غيره لي عليك ألف فقال ذلك الغير الحق أو الصدق أو قال حقا حقا
أو صدقا صدقا كان اقرارا ولو قال الحق حق والصدق صدق لا والفرق انه
صدقه في الاول دون الثاني كتب بخطه حقا على نفسه أو أملاه وقال اشهدوا على
به جازا قراره وان لم يقره رأه عليهم ولم يامرهم بالشهادة لا يكون اقرارا والفرق ان
الكتاب محتمل فاذا أمر زال الاحتمال فان كتب لنفسه لا يكون اقرارا اه
(وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الوديعه مانصه) أخذت منك
ألفي درهم ألفا وديعة وألفا غصبا وهاهنا الوديعه وهذه المغصوبة وقال رب
المال بل الهالك المغصوبة قال قول له ولو قال أودعني ألفا وغصبتك ألفا فهذه الوديعه
وهذه المغصوبة فالقول للقر والفرق انه في الاول أقر بسبب الضمان
وهو الاخذ ثم ادعى خروجه عنه وفي الثاني لم يقر بالضمان وإنما أقر بفعل الغير
وهو الايداع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال أخو المؤلف في التكملة
المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره لي قربة بحد أو نسب أو قطع لا يلزمه
اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الطلاق
مانصه) السكران كالصاحي الا في اقرار بالحدود والحدود الخالصة والردة الخ وقد
نقلنا بقبته في كتاب الحدود (وقال أيضا في كتاب الطلاق مانصه) استثناء
الكل من الكل باطل وقرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه لو أقر
بقبض عشرة دراهم جواد وقال متصلا الا انها يوفى لم يصح الاستثناء لانه استثناء
الكل من الكل كما لو قال له على مائة درهم ودينار الا مائة درهم ودينار
لا يصح اه (وقال في كتاب العتق مانصه) المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في
مستثله لو كان المعتق مجهول النسب وأقر له بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل
اعتساقه كما في اقرار التخيص اه (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه)
ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدي عشرة يفرد
فيها في الاعتاق والتدبير والوصية والاقرار اه (وقال في أول كتاب القضاء
مانصه) وفي اقرار البرازية ادعى مالا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى
بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدك فعلت الا اذا كان
في الجريدة شيء معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان

تصديق الان التصديق لا يلحق بالمجهول وكذا اذا أشار الى الجريدة وقال ما فيها
فهو على كذا يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة اه (وقال في كتاب
القضاء أيضا مانصه) لا تسمع الدعوى بعد البراء العام فحول الحق لي قبله الا ضمان
الدرك فانه لا يدخل فيه الى ان قال وما اذا أبرأ الوارث الوصي أبرأ عما بان اقراره
قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا من
تركة أبيه وبرهن تقبل وكذا اذا أقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من
تركة أبيه ثم ادعى على رجل دينًا تسمع كذا في الحائنة ويبحث فيه الطرسوسي بحثا
رده ابن وهبان الخ فراجعه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال فيه بعد ذلك مانصه)
وفي اجازات البرازية ان البراء العام انما يمنع اذا لم يقر بأن العين للمدعى فان أقر
بعده ان العين للمدعى سلمها له ولا يمنع البراء اه (ثم قال) أقر أنه له ثم ادعى انه
شراه بلاتاريخ يقبل بخلاف ما لو قال لا حق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن انه
حادث بعد البراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد
البراء العام لا يلحق حادث بعده في جواب حادثة أقر أن في ذمته لفلان كذا
وأبرأه عما ثم ادعى بعده ما انه أقر بعده ما ان لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه
وتقبل بيئته ولا يمنعها البراء العام لانه انما ادعى بما يبطل بعده لا قبله وقول
قاضي خان في الصلح انه لو برهن بعده على اقراره قبله بأنه لا حق له لم يقبل ولو
برهن بعده على اقراره بعده انه لا حق له وأنه مبطل فيما ادعى يقبل اه يدل على
ما ذكرناه من ان اقراره بعد البراء العام مبطل ولكن في جامع الفصولين من
التناقض كفل منه بالف لرجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو
يجوز انهما قارا أو ممن نخر لا تقبل ولو أقر بها الطالب عند القاضي بر ثاوانما
لا تقبل البيئته على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض
لان كفايته اقرار ببحثها اه (وقال فيه أيضا مانصه) من عمل اقراره قبلت بيئته
ومن لا فلا الا اذا ادعى ارضا أو نفقة أو حضنة فلو ادعى انه أخوه أو جده أو ابن ابنة
لا يقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجة والولاء بنوعيه وكذا معتق أبيه وهو من
مواليه وتماه في باب دعوى النسب من الجامع اه (وقال في كتاب القضاء
أيضا مانصه) ولا تسمع البيئته على مقر الا في وارث مقر يدين على الميت فتقام البيئته
للتعدي وفي مدعى عليه أقر بالوصاية فبرهن الوصي وفي مدعى عليه أقر بالوكالة

فيثبتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا أصلا اه
ثم رأيت رابعا كتبه في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البينة به مع اقرار المستحق عليه ليمتكن من الرجوع على بائعه ولا تسمع على ساكت الا في مسألة ذكرناها في دعوى الشرح ثم رأيت خامسا في القنية معزى الى جامع البرعزى لو خوصم الاب بحق على الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضى اذا أقر خرج عن الخصومة اه
ثم رأيت سادسا في القنية لو اقر الوارث للوصى له فانها تسمع البينة عليه مع اقراره ثم رأيت سابعا في اجارة منبئة المفتى أجردا به بعينها من رجل ثم من آخر فاقام الاول البينة فان كان الآخر حاضرا تقبل عليه البينة وان كان مقرا بما يدعيه هذا المدعى وان كان غائبا لا تقبل اه (ثم قال أيضا في كتاب القضاء مانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيبينة الاكراه أولى في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول للمدعى الصحة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال فيه أيضا مانصه) وذكر في القنية في باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت شيخ الاسلام القاضى علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بمال في صلح ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا ونحن نفى ان أقام على ذلك بينة تقبل وان كان متناقضا لاننا علم انه مضطر الى هذا الاقرار اه (وقال فيه أيضا) لا تقبل شهادة المغفل ويقبل اقراره كافي للولوية اه (وقال فيه أيضا) طلب الشراء يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع الا للضرورة كما اذا خاف من الغاصب تلف العين فاشترها أو أخذها ودبعة ذكره العمادى في الفصول وفي جامع الفصولين ليسكن بصيغة ينبغي اه (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحه تمنع الصحة الى أن قال وفي الاقرار لا تمنعه الا في مسألة ذكرناها في بابها اه (وقال فيه أيضا) التمديق اقرار الا في الحدود كافي الشرح من دعوى الرجلين اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا اه (وقال في كتاب الهبة تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلمه على قبضه الى أن قال وليس منه

ما اذا أقر الدائن ان الدين لفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا تعاينا ويكون للمقر ولاية قبضه كافي البرازية اه (وقال في كتاب المداينات) اذا أقر بأن دينه لفلان صح وجل على أنه كان وكيل عنه ولهذا كان حق القبض للمقر ويبرأ المدينون بالدفع الى ايهما كان كافي الخلاصة والبرازية الا في مسألة هي ما اذا قالت المرأة المهر الذي لى على زوجي لفلان أو لوالدي فانه لا يصح كافي شرح المنظومة والقنية وهو ظاهر اعدم امكان حمله على انها وكيله في سبب المهر كما لا يخفى والمحتمل في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابراؤه منه بعد اقراره مذكور في فن التحيل منه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب المحر) ولا يصح اقرار السفية ولا الاشهاد عليه اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (وقال في كتاب الوصايا) الاشارة من الناطق باطالة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر كذا في التلخيص اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب القضاء (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الصلح)

الصلح عن اقرار بيع الا في مسألتين في المتصفى الاولى ما اذا صالح من الدين على عبد وقبضه ليس له ان يبيعه مباحة بلا بيان الثانية لو تصادق على ان لادين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا اه ويزاد ما في المجمع لو صالحه عن شاة على صوفها يحزه يحيزه أبو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى صوف غيرها لا يجوز اتفاقا كافي الشرح مع ان بيع الصوف على ظاهر الغنم لا يجوز اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفعة الولوية أجل الشفع المشرى بعد الطالبين لا لاخذ صح وله الرجوع أجلت امرأة الغنم بن زوجها بعد المحول صح وله الرجوع استعمله المدعى عليه فأمره له المدعى صح وله الرجوع اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) ويصح بعد حلف المدعى عليه دفعا للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعد ذلك على أصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصى عن مال اليتيم على انكاره اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ العبي

واقامها تقبل ولو طالب بميمنه لا يحلف كما في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا
 (ثم قال) الثانية ادعى ديناً فأقربه وادعى الايفاء او البراء فانكر فصالحه ثم
 برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء العيمين كذا في العمادية من العاشر ولو
 برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان برهن على اقراره
 قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذا الصلح بعد
 الصلح باطل كما في العمادية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الصلح
 عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القنية وليكن في الهداية في مسائل شتى من
 القضاء ان الصلح عن انكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظ ويحمل على فسادها
 بسبب منقضة المدعى لا لترك شرط الدعوى كما ذكره في القنية وهو توفيق
 واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه وتعالى أعلم صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة
 صحيح لا يمتنع وكذا صلح الوارث مع الموصى له بيمين الامة صحيح وان كان لا يجوز
 بيعه وبيانه في حيل التتارخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) طالب
 الصلح والبراء عن الدعوى لا يكون اقراراً وطالب الصلح والبراء عن المال يكون
 اقراراً اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الصلح عن انكار على شيء انما
 يرفع النزاع في الدنيا لا في العقب الا اذا قال صاحبه كذا وبرأتك عن الباقي
 الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خدمة العبد المدعى الا اذا
 صالحه على غلته أو غلة الدار فانه غير جائز كثرة النخل كما في الخلاصة اذا استحق
 المصالح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمته
 كالقصاص والعق و النكاح والخلع كما في الجامع الكبير الصلح جائز عن دعوى
 المتافع الا في دعوى اجارة كما في المستصفى لا يصح الصلح عن الحدود ولا بقطبه
 الاحد القذف اذا كان قبل المرافعة كما في الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الحدود (ثم قال) صالح المهبوس ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس
 الوالى لان الغالب حبسه ظالماً كما في البرزخية الصلح يقبل الاقالة والنقض
 الا اذا صالح عن العشرة على خمسة كما في القنية ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده
 ان لاشئ عليه بطل الصلح كما في العمادية من العاشر والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
 (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المهمة بكتاب الصلح (قال المؤلف
 في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) فسهل الامر باباحة الانتفاع بملك

الغير بطريق الاجارة والاعارة الى ان قال وباسقاط بعض الدين صلحاً أو كلاً
 ابراه ونحو حاجة افتداء عيمنه جوزنا الصلح على انكارا (وقال) في القاعدة الخامسة
 تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا بها في مواضع منها في كتاب
 الصلح في مسئلة صلح الامام عن الظلة المبنية في طريق العامة وصرح به الامام أبو
 يوسف في كتاب الخراج في مواضع اهـ (يقول جامعه) قال شارحها نقلاً عن الخانية
 بعد قوله في طريق العامة مانصه فان خصمه الامام فصالح على ان يعطى صاحب
 الظلة مالا معلوماً على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام
 مصلحة المسلمين في ان يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت
 الظلة لا تضر بالعامة لان الامام مالك الاعتياض فيما يكون للعامة اذا كان
 أخذ العوض مصلحة لهم اهـ وذكر ذلك في الخانية في باب الصلح عن العقار وقد
 نقلناه بعض ذلك في كتاب الجنائيات أيضاً (ثم قال) وفي صلح البرزخية له عطاء
 في الديوان مات عن ابنين فاصطالحا على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما وبأخذ
 العطاء والاخر لاشئ له من العطاء ويبدل من كان له العطاء له مالا معلوماً فالصلح
 باطل ويرد بدل الصلح والعطاء لا يذى جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق
 للعطاء باثبات الامام لا دخل فيه لرضاء الغير وجعله غير أن السلطان ان منع حق
 المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اهـ
 وقد نقلناه ذلك في كتاب المجاهد أيضاً (وقال في الفن الثالث في أحكام النقود وما
 يتبع منه وما لا يتبع من مانصه) والصحيح تعيينه في الصرف الى ان قال وفي الدين
 المشترك فيؤمر برده نصف ما قبض على شريكه اهـ وقد نقلناه في كتاب
 المدائيات (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وذكر في الكتاب
 اذا أوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على
 السدس جاز الصلح اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من
 المجانبين البيع الى ان قال والصلح اهـ (ثم قال) تكميل الباطل والفساد عندنا
 في العبادات مترادفان الى ان قال وأما في الصلح فقالوا من الفاسد الصلح عن انكار
 بعد دعوى فاسدة والصلح الباطل الصلح عن الكفالة والشفعة وخيار العتق
 وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ فيها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما
 دفع كذا في جامع الفصولين اهـ (وقال في بحث القول في الملك مانصه) والدين

المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة أى فى التركة فان لم يستغرق فلا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز اه وقد نقلنا بقیته فى الفرائض (ثم قال) الثانية عشر الملك أما للعین والمنفعة معا وهو الغالب أو للعین فقط أو للنفقة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبته لا وارت الى ان قال ويصح الصلح مع الموصى له على شئ وبطل الخ وقد نقلنا سابقته فى كتاب الوصايا فراجع (وقال فى بحث القول فى الدين مانصه) ومنها صحة البراء عنه فلا يصح البراء عن الاعيان والابراء عن دعواها صحيح اه وقد نقلناه فى كتاب المداينات (ثم قال) فلو قال ابرأتك عن دعوى هذه العین صح البراء فلا تجمع دعواها به بعده ولو قال برئت من هذه الدار أو من دعوى هذه لم تجمع دعواها ولا بينته ولو قال ابرأتك عنها أو عن خدومتى فيها فهو باطل وله ان يخاصم وانما ابراءه عن ضمانه كذا فى النهاية من الصلح وفى كافى المحاكم من الاقرار لاحق لى قبله ببرأ من العین والدين والكفالة والجاراة والحد والقصاص اه وبه علم انه ببرأ من الاعيان فى البراء العام اه وقد نقلناه فى كتاب الاقرار (ثم قال) لكن فى مداينات القنية افترق الزوجان وأبرا كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وكان للزوج بذر فى أرضها وأعيان قائمة فالحصاد والاعيان القنية لا تدخل فى البراء عن جميع الدعاوى اه ويدخل فى البراء العام الشفعة فهو مسقط لما قضاه لادبانه ان لم يقصدها كما فى اللواحية وفى الخيانة البراء عن العین المغصوبة ابراء عن ضمانها وتصير امانة فى يد الغاصب وقال زفر لا يصح البراء وتبقى مضمونة ولو كانت العین مستهلكة صح البراء وبرئ من قيمتها اه فقولهم البراء عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالبراء والا فالبراء عنها السقوط الضمان صحيح أو يحمل على الامانة الثالث قبول الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان لان الاجل شرع رفقا للتفصيل والعین حاصلة اه وقد نقلناه فى كتاب المداينات وفى كتاب الدعوى بعضه (ثم قال) الثانية مافى الذمة لا يتبعين الا بالقبض ولذا لو كان لهما دين بسبب واحد فقبض أحدهما نصيبه فان شريكه أن يشاركة ويصح تفريعه على ان مافى الذمة لا تصح قسمته اه وقد نقلناه فى كتاب المداينات (وقال فى آخر الفن الثالث مانصه) فائدة اذا بطل الشئ بطل مافى ضمانه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح قالوا لو ابراء أو أقرله ضمن عقد فاسد فسد البراء كما فى البرازية اه وقد نقلناه

فى كتاب الدعوى وفى كتاب الاقرار (ثم قال) وخرج عنهما مذ كروه فى البيوع الى ان قال وماذ كروه فى الشفعة لو صالح الشفيع بمال لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل مافى ضمانه اه وقد نقلنا بقیته فى كتاب الشفعة فراجع (وقال فى فن الاغراض مانصه) * الصلح * أى صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم البطل اليه فقل الصلح عن الشفعة اه وقد نقلناه فى كتاب الشفعة (ثم قال فى فن التحيل مانصه) * الحسادى والعشرون فى الصلح * مات وترك ابنا وزوجة ودارا فادعى رجل الدار فصالح الحساء على مال فان صالحه على غير اقرار فالمال عليه ما ائتمنا والدار بينهما ائتمنا والا فالمال عليهما مانصه فان كالدار والحيلة فى جعل الاقرار كغيره أن يصالح أحبني منهما على اقرار على أن يمل لها الثمن وله سبعة ائتمنان أو يقر المدعى بأن لها الثمن والباقي للابن اه (وقال أخو المؤلف فى تكميلته للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الصلح * صلحه عن ألف درهم على مائة وقبضها ثم استحققت المائة أو وجدها متوقفة يرجع عليه بمائة سواء كان الصلح عن اقرار أو انكار ولو صلحه من الدراهم على دنانير فاستحققت بعد الافتراق بطل الصلح والفرق انه فى الاول حظ وفى الثانى صرف قضاء زيوفا عن جبار قائلا أنفقها فان لم ترج ردها فلم ترج له أن يردّها ولو وجد بالمبيع عيبا فقال له بعه فان لم يشترده فعرضه على البيع لم يكن له رده والفرق ان المقبوض فى الاول ليس عين حقه الا برضاه فان لم يرض كان متصرفا فى ملك الدافع برضاه أما البيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل حقه فى الرداه وقد نقلناه فى كتاب البيوع وفى كتاب المداينات (ثم قال) صالحات المنكوحه زوجها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت مائة لا والفرق ان السكني حق الله تعالى وفى حال قيام النكاح حقه فكذا النفقة وكذا لو نشرت المنكوحه سقطت نفقتها بخلاف المتوتة حال العدة اه وقد نقلناه فى كتاب الطلاق (وقال المؤلف فى كتاب البيوع فى بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ مانصه) ولو صلحه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاط للباقي فقتضاه عدم اشتراط القبول كالابراء وكونه عقد صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول اه وقد نقلناه فى كتاب المداينات (ثم قال أيضا فى كتاب البيوع مانصه) كل عقد أعيد وجد فان الثانى باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما فى جامع الفصولين اه وقد

نقلنا بقبته في كتاب النكاح (ثم قال فيه) الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
عنها كحق الشفعة فلم يصالح عنه بمال بطلت ورجع به ولو صالح المخيرة بمال
لتختار بطل ولا شيء لها ولو صالح احدى زوجتيه بمال لتترك نوبتها لم يلزم ولا شيء
لها اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة
مانصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح الم كاتب عن قتل
العبد بمال ثم كفله انسان ثم عجز الم كاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل
وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخيانة اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب
الجنائيات (وقال في كتاب القضاء في بحث البراء العام مانصه) وما اذا أبرأ
الوارث الوصي ابراء عما بان اقراره قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها الاستوفاء
ثم ادعى في يد الوصي شيئا من تركته أبيه وبرهن تقبل وكذا اذا اقر الوارث قبض
جميع ما على الناس من تركته أبيه ثم ادعى على رجل ديناً سمع كذا في الخيانة
وبحث فيه الطرسوسي بمشاردة ابن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وابرأ عما
ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الا صالح جواز دعواه في حصته كذا في صلح
البرازية الخامسة البراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى
البرازية الخ فراجعه وقد ذكرنا بعضه في كتاب الاقرار (ثم قال ايضا في كتاب
القضاء مانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيبينة الاكراه اولى
في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول لمدعى الطوع اهـ
وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الفرائض مانصه) قال الشيخ
عبد القادر في الطبقات في باب الهمزة في أحد قال الجرجاني في الخزانة قال أبو
العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا في رجل جعل لأحد ابنيه داراً بنصيبه
على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى به أبو جعفر محمد بن ايمان أحد
أصحاب محمد بن شعاع البلخي وحكى ذلك أصحاب أحمد بن الحارث وأبو عمرو والطبري
اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

❖ (كتاب المضاربة) ❖

اذا فسدت كان للمضارب أجر مثله ان عمل الا في الوصي يأخذ مال اليتيم مضاربة
فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في أحكام الصغار اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا

(ثم قال) اذا ادعى المضارب فساد ما قاله لرب المال أو عكسه فللمضارب
فالقول لمدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال
المضارب الثلث فالقول للمضارب ولو قال رب المال ثلث الربع الا عشرة وقال
المضارب الثلث فالقول لرب المال كما في الذخيرة من البيوع للمضارب الثمراء
لا الاخذ بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كما في البرازية اهـ وقد نقلناه في كتاب
الشفعة (ثم قال) وللمضارب البيع بالنسيئة الا الى أجل لا يبيع اليه التجار
وبذلك البيع الفاسد لا الباطل لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد
عليه بسوق بخلاف التقييد بالبلد والاذا قيد بأهل بلد كاهل الكوفة فلا يتقيد
بهم بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالوقت فتبطل بضميه تصرف أولاً
كما في الهداية يصح نسي رب المال مضاربه الا اذا صار المال عروضا اذا قال له
اعمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك صح نهيته الا اذا كان بعد العمل أطلقها ثم نهى
عن السفر عمل نهيته الا اذا كان بعد الشراء والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب المضاربة (قال المؤلف
في قاعدة الاصل عدم فيها فروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب
انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم أربح الا كذا لان الاصل عدم الزائد
وفي الجمع من الاقرار وجه لنا القول للمضارب اذا أقر بالدين وقال هو اصل وربح
لارب المال اهـ لان الاصل وان كان عدم الربح لكن عارضه اصل آخر وهو
ان القول قول القابض في مقدار ما قبضه وكذا في مقدار رأس المال اهـ وقد
نقلنا بعضه في كتاب الشركة (ثم قال بعد ذلك) وكذا أي القول للمضارب
في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في أنه ما نهى عن شراء كذا لان
الاصل عدم النهي ولو ادعى المالك انها قرض والاخر أنها مضاربة القول فيها
قول الاخذ لانها اتفاقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان اهـ وقد
نقلنا بقبته في كتاب الغصب (وقال في الفن الثالث في أحكام النقد وما يتبع فيه
وما لا يتبع مانصه) ويتبع في الامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة
اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من الجاهلين الشركة والوكالة
والمضاربة اهـ (وقال في بحث الكلام على أجرة المثل مانصه) ومنها اذا فسدت
المضاربة فالعامل أجر مثل عمله الا في مسألة ذكرناها في الفوائد اهـ (وقال في فن

الانغازمانصة) المضاربة أي مضارب يغرم ما أنفق من عنده فقل اذا لم يبق من
ماله في يده شيء اه (وقال ايضا في فن الانغازمانصة) * الوديعة * أي رجل ادعى
وديعة وصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن
المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضي
دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصدقهم وكذا في الاجارة والمضاربة
والعارية والرهن وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن
السادس فن الفروق) * كتاب المضاربة * لا تجوز بغير الدراهم والدنانير مكيلا
أو موزونا أو عرضا ولو قال بعه وأعمل بعه مضاربة جاز والفرق انها أضيفت
الى الثمن لا الى العرض حتى لو باعه بالمكيل أيضا لا تجوز المضاربة وفي حق جواز
البيع بالمكيل خلاف عند الامام جاز لا عندهما والدراهم اذا كانت وديعة
أو غصبا جازت المضاربة بها ولو كانت دينالا ولو أمر الغير أن يقبض الدين ويعمل
مضاربة جاز بالاجماع والفرق ان الدين باق على ملك المضارب فلا تصح
المضاربة لأن الدين تقضى بأما له ما في شرط القبض لثبوت الملك للداش بخلاف
الغصب والوديعة لأنهما على ملك رب المال ذكر نصيب رب المال دون نصيبه
جاز وعلى القاب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا والفرق على القياس ان السكوت
عن نصيب رب المال لا يمنع استحقاقه لانه غناه ملكه أما عن نصيب المضارب
فيمنع للجهالة والله سبحانه وتعالى الموفق اه (وقال في كتاب الشركة مانصة)
اختلاف رب المال مع المضارب في التقيد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة
القول للموكل اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال المؤلف في الفن الثاني من
كتاب البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا الفاظ مانصة) ولو شرط رب المال
للمضارب كل الربح كان المال قرضا ولو شرط رب المال كان بضاعة اه (وقال في
كتاب الاقرار مانصة) وفي كافي المحاكم من باب الاقرار في المضاربة لو أقر
المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انها خمسة مائة لم يصدق وهو
ضامن لما أقر به اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله
لا يزول الضمان كالاستعير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع الى ان قال والمضارب
والمستبضع اه (وقال في كتاب الامانات أيضا) وفي وكالة البرازية المستبضع
لا يملك الا بضاع ولا الايداع ولا البضاع المطابقة كالوكالة المقرونة بالمشيئة حتى

اذا دفع له ثوبا وقال له اشترى به ثوبا صح كما اذا قال اشترى به أي ثوب شئت
وكذلك لو دفع اليه بضاعة وأمره أن يشتري له ثوبا صح والبضاعة كالمضاربة الا أن
المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح
أونص على ذلك اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب المحجور
والمأذون) الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضاربا في نوع
واحد فاذن لعبد المضاربة فانه يكون مأذونا في ذلك النوع خاصة وقال
السرخسي الاصح عندي التعميم كافي الظهيرية اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الهبة)

هبة المشغول لا تجوز الا في مسألة ما اذا وهب الاب لولده الصغير كافي الذخيرة قبول
الصبي العاقل الهبة صحح الا اذا وهب له أعمى لا نفع له وتلقاه مؤنته فان قبوله
باطل ويرد الى الواهب كافي الذخيرة تملك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا
سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما على أبيه لها فانه قد أحصاه للتسليم
ويتفرع على هذا الاصل لو قضى دين غيره على أن يكون له الدين لم يجز ولو كان
وكيلا بالبيع كافي جامع الفصولين وليس منه ما اذا أقر الدائن ان الدين لفلان
وان اسمه عارية فيه فهو صحح لكونه اخبارا لا تملكه ويكون للمقر ولاية قبضه
كافي البرازية اه وقد نقلناه في كتاب المداينات ونقلناه بعضه في كتاب الوكالة
وفي كتاب الاقرار وفي كتاب النكاح (ثم قال) والهبة قبل القبض تكون مجازا
من الاقالة في البيع والاجارة كافي اجارة الوالوجية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
وكتاب الاجارة (ثم قال) لا جبر على الصلوات الا في مسائل منها نفقة الزوجة
والثانية العيين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعدم موت الموصى
مع انها صلة الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع انها صلة
شرعية وكذا الوماث الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح أدب القضاء للصدر
الشهيد من النفقات قلت الرابعة مال الوصف يجب على الناظر تسليمه الى الموقوف
عليه مع انه صلة محضه ان لم يكن في مقابلة عمل والافيه شائتها اه وقد نقلنا
هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه)
وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الهبة (قال المؤلف في القاعدة الاولى

لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الهبة فلا تتوقف على النية قالوا ولو هب ما زحمت
كفا في البرازية ولكن لو لقم الهبة ولم يعرفها لم تصح لاجل ان النية شرط لها وانما
هو لقمه شرطها وهو الرضاء وكذا لو اكره عليهم لم تصح بخلاف الطلاق والعتاق
فانهم ما يقعان بالتلقين ممن لا يعرفهما لان الرضاء ليس بشرطهما وكذا لو اكره
عليهم ما يقعان اه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) وفي البرازية دفع لا خر
عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الاخر هدية فالقول للدافع اه لان
مدعى الهبة يدعى البراءة عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلنا بجمته
في كتاب الغصب (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب
المحرم المحلل مانصه) * تمة * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال وحرام
في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط
الفساد فلا يتعدى الى الجائر اه (وقال في القاعدة الثالثة الا يثار في القرب
مكروه مانصه) ثم رأيت في الهبة من منية المفتي فقير محتاج معه دراهم فأراد أن يؤثر
الفقره على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فلا يثار أفضل والا فلا اتفاق على نفسه
أفضل اه وقد نقلنا ذلك في المحظر أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
مانصه) ومن فروعهما الحمل يدخل في بيع الام تبعها ولا يفرد بالبيع والهبة كالبيع
اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج
عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضاء كالناطق الى أن قال
الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب له السادسة سكوت المالك عند
قبض الموهوب له أو المتصدق عليه اذن اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
العميان مانصه) واذا أهدي لأمي شيء وعلم انه له فليس للوالدين الا كل منه
لغير حاجة كما في الملتقط اه (ثم قال) ويصح قبضه للهبة اه وقد نقلناهما
في كتاب الاذن والمحرر أيضا (وقال في أحكام العبيد) ولا يملك وان ملكه سيده
اه (ثم قال) واعتاقه باطل الى أن قال وكذا وصيته وهبته وصدقته وتبرعه
الا اهداء اليسير من المأذون والحماية اليسيرة منه اه وقد نقلناهما في كتاب الاذن
والمحرر (وقال في أحكام التقديرات مانصه) وما لا يتبعين مانصه) ويتبعين
في الامانات والهبة والصدقة اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق
مانصه) وقالوا حق الرجوع في الهبة لم يسقط به حتى لو قال الواهب أسقطت حتى

في الرجوع في الهبة لم يسقط كما في هبة البرازية اه (وقال في أحكام المحارم مانصه)
ومنها ان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة اه (وقال في أحكام العقود مانصه)
هي أقسام لازم من الجائنين البيع الى أن قال والهبة بعد القبض ووجود مانع
من الموانع السبعة اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى
أسباب التملك المعاوضات المالية الى أن قال والهبات والصدقات اه (ثم قال)
الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث الى أن قال وزدت
ما وهب للعبد وقبله بغير اذن السيد يملكه السيد بلا اختياره اه (ثم قال)
كما وهب اذا رجع الواهب فيه اه أي فانه لا يصح الرجوع الا براضيه اه
أو بحكم الحاكم اه شرح (ثم قال) الثالثة عشر تلك الهبة والصدقة بالقبض
ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه
وفي الصدقة بما ذكرناه في أصل الملك اه (وقال في بحث القول في الدين مانصه)
الحكم الرابع لا يصح تملكه من غير من هو عليه الا اذا سلطه على قبضه فيكون
وكيلا قابضا للوكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل القبض
وفي وكالة الواقعات المحسامة لوقال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها
منه فقبض مكانها دنانير جازت لانه صار الحق للموهوب له فذلك الاستبدال اه وهو
مقتض لعدم صحة الرجوع عن التسليط اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم
قال) وفي هبة البرازية وهب له ديني على رجل وأمره بقبضه جاز استحسانا وان لم
يأمره لا وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز والبنت لو وهبت
مهرها من أبيها أو لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمرت بالقبض صح والا لانه
هبة الدين من غير من عليه الدين اه وفي مداينات القنية قبض دين غيره ليكون له
ما على المطلوب فرضي جاز ثم رقم لا خر بخلافه ولو أعطى الوكيل بالبيع للامر
التمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا
ويرجع البائع على الامر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله اه (ثم قال)
فيها لوقالت المهر الذي على زوجي لو ادي لا يجوز اقرارها به اه ولا يعتبر عليه كما
لعدم الاضافة اه شرح وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث ما يقدم عند
الاجتماع من غير الديون مانصه) ولو وهب لهم أي لثلاثة في سفر جنب وحائض
وميت قدر ما يكفي لا حدهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل القبول

للهمزة والمرأة لا تصلح لامامة الرجال قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان همزة المشاع فيما يحتمل القيمة لا تفيد الملك وان اتصل به القبض كذا في فتاوى قاضي خان اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الطهارة (وقال في بحث ما افرق فيه الهبة والابراء) يشترط لها القبول بخلافه له الرجوع فيها عند عدم المانع بخلافه مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في فن الالغاز مانصه) الهبة أي أب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن مملوكا لا جنبي أي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه اذا وهبه رب السلم من المسلم اليه وجب عليه رد رأس المال اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال في فن التحيل مانصه) الثالث عشر في الهبة ارادت همزة المهر من الزوج على انها ان خلصت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة أن يبيعها شيئا مستورا بمقدار المهر فاذا ولدت تنظر اليه فترده بخيار الرؤية وان ماتت فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له دين واراد السفر على انه ان مات برأ المديون والاف هو على حاله يفعل ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) قال لها ان لم تهينني صداقتك اليوم فانت طالق فالحيلة أن تشتري منه ثوبا مملوفا بمهر ما ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا يحنث اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح مانصه) للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر بالغة لا قبض ما وهبه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تستحق من قبض صداقها فكان اذا نادى لالة بخلافها في الموهوب اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعناق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بالارضاء بخلاف الثانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكلماته للفن السادس فن الفروق من كتاب الاكراه مانصه) أكره على بيع أو شراء لكنه سلم طائعا جازا البيع وفي الهبة والصدقة لا يجوزاه والفرق انه علة لازم والرجوع بعد النفوذ لا يصح والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعد العقد فلائذ لا ينفذ عند عدم الرضاء أولى وقد نقلنا بقيته في كتاب الاكراه فراجع اهـ (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) ينعقد النكاح بما أقام ملك العين للحال الا في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما

في هبة الخاتمة حتى لو قال متعتك هذا الثوب كان هبة مع ان النكاح لا ينعقد به اهـ (وقال في كتاب العتق مانصه) التسليم بما لا ينعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعناق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمه المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين اهـ (وقال المؤلف أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) وفي فتح القدير بعدما أعتق الحمل لا يجوز بيع الام وتجاوز هبتها ولا تجوز هبتها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة اهـ (ثم قال) ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب اهـ (وقال أيضا في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ مانصه) ولو وهب الدين لمن عليه كان ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال في المبحث المذكور مانصه) وينعقد أي البيع بلفظ الهبة مع ذكر البدل اهـ (ثم قال) ونرجع عن هذا الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالبيع بلا ثمن اهـ (ثم قال في المبحث المذكور) وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب اللفظ ابتداء والى جانب المعنى فكانت يبيعا انتهت فتثبت أحكامه من الخيارات ووجوب الشفعة اهـ (وقال أيضا في البيوع مانصه) التخلية نسليم الا في مسائل الى ان قال الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المجاورة في رواية اهـ (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث مانصه) الثالثة ان يكون في علة يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلكت الوديعة أو ألعين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان بعناه وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتماصه في الخاتمة في فصل الغرور من البيوع اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال الثالثة شهد أحدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل اهـ (وقال فيه أيضا مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الى ان قال وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين أو اختلفا في اشتراط العوض اهـ (وقال فيه أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه الا في موضعين

الى ان قال وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها
 أو استولدها وبرهن تقبل ويستردها والعقر كذا في بيع وع الخلاصة والبرازية اه
 وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب المداينات مانصه) هبة الدين كالأبراء
 عنه الا في مسائل الى ان قال ومنها توقفها على القبول على قول بخلاف الأبراء ومنها
 لو شهد أحدهما بالهبة والاخر بالبراء ففيها قولان قيل لا يقبل ويبان في
 العشرين من جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في
 أيضا) وفي مداينات القنية احوال انسانا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم
 وهبت المهر من الزوج لا يصح قال استاذنا وله ثلاث حيل احدها شراء شيء
 ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها من المهر بشيء
 ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة للمهر لابن صغير لها قبل الهبة اه وفي
 الاخير نظرنه كره في أحكام الدين من المجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح وكتاب المحوالة (وقال في كتاب الاجارة) داري لك هبة اجارة
 أو اجارة هبة فهي اجارة اه قال شارحها أي كل شهر يكذا اه (وقال في كتاب
 الحجر والمأذون مانصه) العبد المأذون المديون اذا أوصى به سيده لرجل ثم مات
 ولم يجز الغريم كان ملكا للوصي له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه
 الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في صحته فلا غريم ابطلها ويبيعه القاضي فما
 فضل عن ثمنه فلا واهب كذا في خزنة المفتين من الوصايا اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الشفعة مانصه) هي بيع في بعض الأحكام الا في
 ضمان الغرور والجبر فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع
 كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف البائع الخ فراجع اه (وقال
 في كتاب الشفعة) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض
 اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب) الخشب اذا كسره
 الغاصب فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع حق الرجوع اه (وقال
 في كتاب الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح
 ونقل بالبيع والهبة ونحوهما وخلافه كذلك الوارث الى ان قال وأما الثاني فشرطه
 وجود الملك في المحل الخ فراجع اه (وقال في كتاب الجنائيات) هبة القصاص
 لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه التخليك كذا في اجارة الولو الجمية اه

(قال صاحب الاشياء)

(كتاب المداينات)

وفيه مسائل * الأبراء عن الدين * اذا قال الطالب المطلبه لا تعلق لي عليك كان ابراء
 عاما كقوله لا حق لي قبلك اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الا اذا
 طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل
 وهو المختار كما في القنية الأبراء يرتد بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ المختار المحال
 عليه فرد لم يرتد كما ذكرناه في شرح السكز الثانية اذا قال المديون ابرئني فابراه
 فرد لا يرتد كما في البرازية الثالثة اذا أبرأ الطالب الكفيل فرد لم يرتد كما ذكرناه
 في الكفالة وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد كما ذكرناه في يلقى من
 مسائل شتى من مسائل القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والمحوالة (ثم
 قال) الأبراء لا يتوقف على القبول الا في الأبراء عن بدل الصرف والسلم كما في
 البدائع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) الأبراء بعد قضاء الدين صحيح
 لان الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المديون بما أداه اذا أبرأه
 براءة اسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلفوا فيما اذا أطلقها
 كذا في الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة وعلى هذا
 لو تعلق طلاقها بابراءها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعلق فاذا أبرأته براءة
 اسقاط وقع ورجع عليها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) وحكي
 في المجمع خلافا في صحة ابراء المختار المحيل بعد المحوالة فابطله أبو يوسف بناء
 على انها نقل الدين وصححه محمد بن بناء على انها نقل المطالبة فقط اه وقد
 نقلناه في كتاب المحوالة (ثم قال) وفي مداينات القنية تبرع بقضاء دين عن
 انسان ثم أبرأ الطالب المطلب على وجه الاسقاط فلا تبرع ان يرجع عليه بما تبرع
 به اه ويفرغ على ان الدين تقضى بأمثالها مسائل منها لو هلك الرهن بعد
 الأبراء من الدين فانه يكون مضمونا بخلاف هلاكه بعد الايفاء ذكره الزبلي اه وقد
 نقلناه في كتاب الرهن (يقول جامع) وقوله يكون مضمونا صوابه لا يكون مضمونا
 كما في شرحها (ثم قال) ومنها الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعهده موت الموكل انه
 كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بيينة لانه يريد ايجاب الضمان

على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كما في وكالة الولو الجمية اه وقد نقلناه في
كتاب الوكالة (ثم قال) هبة الدين كالابرا منه الا في مسائل منها لو وهب
المحتال الدين من المال عليه رجوع به على المكيل ولو أبرأ لم يرجع ومنها الكفالة
كذلك اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والمحوالة (ثم قال) ومنها توقفها
أي الهبة على القبول على قول بخلاف الابراء اه وقد نقلناه في كتاب الهبة اه
(ثم قال) ومنها لو شهد أحد من مال الهبة والاخر بالابراء ففيها قولان قيل
لا يقبل وبيانه في العشرين من جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الهبة
وكتاب الدعوى (ثم قال) الابراء عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط فلا
يصح تعليقه به صريح الشرط الاول فهو ان أدت الى غدا كذا فأنت بريء من
الباقى واذا ومضى كان ويصح تعليقه بمعنى الشرط للثاني نحو قوله أنت بريء من
كذا على ان تؤدي الى غدا كذا وتقام تفاريقه في كتاب الصلح من باب الصلح
عن الدين وللأول يرتد بالرد للثاني لا يتوقف على القبول ويصح الابراء عن
المجهول للثاني ولو قال الدائن لديونية أبرأت أحدكم ليصح للثاني ذكره في فتح
القدير من خيار العيب ولو أبرأ الوارث مديون ماله غير عالم بموته ثم بان ميتا
فبالنظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملك لان الوارث لو باع عيننا
قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا بالاول اه وقد نقلناه
في كتاب البيوع (ثم قال) ولو وكل المديون ببراءة نفسه قالوا صح التوكيل نظرا
الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب التملك لم يصح كما لو وكاله بان يبيع
من نفسه واستشبهه بكل بانه عام بل لنفسه وهو براءة نفسه والوكيل من
يعمل لغيره واجبتا عنه في شرح الكنز من باب تفويض الطلاق اه وقد
نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) كل قرض جرنفع حرام فكره للمرتبه من
سكنى الدار المرهونة باذن الراهن كما في الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب الرهن
(ثم قال) وما روى عن الامام رضى الله تعالى عنه انه كان لا يقف في ظل
جدار مديونه فذلك لم يثبت كذا في كراهيتها القول لئلا في جهة التملك
ولو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئا فالتعيين للدافع الا اذا كانا من
جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا
من نصفه فان كان التعيين مفيدا بأن كان أحدهما حالا أو به رهن أو به كفيل

والاخر لا صح والا لا اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وكتاب الكفالة (ثم
قال) ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول
للمشتري اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال)
ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهيال لا كل كذا
في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الدعوى (ثم قال) كل
دين أجله صاحبه فانه يلزمه تأجيله الا في سبعة الاولى القرض الثانية الثمن عند
الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القنية الرابعة اذا مات المديون المستقرض
فأجل الدائن الوارث الخامسة الشفيع اذا أخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا
فأجله المشتري السادسة بدل الصرف السابعة رأس مال السلم آخر الدينين
قضاء للاول عليه ألف قرص فباع من مقرضه شيئا بألف مؤجلة ثم حلت في مرضه
وعليه دين تقع المقاصة والمقرض اسوة للمقرض كذا في الجامع القرض لا يلزم
تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل باب الربا وفيما اذا كان مجعودا فانه يلزم
تأجيله كما في صرف الظهيرية وفيما اذا حكم مالكي يلزمه بعد ثبوت أصل الدين
عنده وفيما اذا حال المقرض به على انسان فأجله المستقرض كذا في مداينات
القنية الوكيل بالابراء اذا أبرأ ولم يصف الى موكله لم يصح كذا في الخزائن اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) الابراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء
لادبانه اذا كان بحيث لو علم بماله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولو الجمية لكن
في خزانة الفتاوى الفتوى على انه يبرأ قضاء وديانة وان لم يبرأ اه وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (ثم قال) وفي مداينات القنية أحالت انسانا على الزوج على
ان يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا يصح قال استاذنا وله
ثلاث حل احدها شراء شيء مملوك من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح
انسان معها عن المهر بشيء مملوك قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير لها
قبل الهبة اه وفي الاخرة نظرن ذكره في أحكام الدين من الجمع والفرق اه وقد
نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة وكتاب المحوالة (ثم قال) الدين المؤجل اذا قضاها
قبل حلول الاجل يحبر الطالب لان الاجل حق المدين فله ان يسقطه هكذا ذكره
الزياعى في الكفالة وهي أيضا في الخيانة والنهابة وقد وقعت حادثة عليه
بر مشروط تسليحه في بولاق فلقية الدائن في المعيد فطالب تسليحه فيه مسقطا عنه

مؤنة الحمل الى بولاق فقتضى مسئلة الدين أن يجبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل
في القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بأن يقيم المديون
بتلك البلدة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وقد أفتيت به في الحادثة
المذكورة لانه وان أسقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق فقد لا يتيسر له بر في الصعيد
اذا أقرب بأن دينه لفلان صم وحمل على انه كان وكيل عنه ولهذا كان حق القبض
للمقر ويبرأ المديون بالدفع الى أيهما كان كافي الخلاصة والبرازية الا في مسئلة هي
ما اذا قالت امرأة المهر الذي لي على زوجي فلان أو لوالدي فانه لا يصح كافي شرح
المنظومة والقنية وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيله في سبب المهر كما لا يخفى
والحيلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكورة في الحمل منه
اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي كتاب الاقرار (ثم قال) وفي وكالة البرازية
للزوج عليها دين وطالب النفقة لا تقع المقاصة بين النفقة بالرضا الزوج بخلاف
سائر المديون لان دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس فشابه ما اذا كان أحد
الحقنين جيدا والاخر رديثا لا يقع التقاض بالتراض اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال) عند رجل ودبعة ولودع عليه دين من جنس الودبعة لم يصرقصا صا
بالدين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا تصير قصاصا ما لم يحدث فيه قبضا وان في يده
يكفي الاجتماع بالتجديد قبض وتقع المقاصة اه وقد نقلناه في كتاب الامانات
(ثم قال) وحكم المغصوب عند قيامه في يد رب الدين كالودبعة اه وقد نقلناه
في كتاب الغصب (ثم قال) اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ
قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا
في المحيط من باب دعوى الرجلين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (يقول جامعه)
وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب المدائيات (قال المؤلف في قاعدة ما ثبت
ببين لا يرتفع الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) وهذا فروع علم أرها
الآن الاول لو كان عليه دين وشك في قدره ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اه
وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في قاعدة الاصل الغنم مانصه) وفي البرازية
دفع لا نزع عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الآخر هبة فالقول للدافع اه
لان مدعي الهبة يدعي البراءة عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلنا
هذه العبارة في كتاب الهبة (وقال في القاعدة الرابعة من الخامسة المحاجة

تنزل منزلة الضرورة الخ مانصه) وفي القنية والبغية يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح
اه وقد نقلناه في كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله الاستقراض بالربح أي
الاستقراض بشراشي يسير بمن غال بالتراضى من المقرض ليتوصل به الى الربح
لا الربح المحض لانه حينئذ يكون ربا محضا كذا في شرحها وأفاد أبو السعود نقلا عن
الميرى عدم جواز الاخذ اذا للضرورة تندفع ببيع العينة وذكر ذلك أيضا في قاعدة
ما حرم أخذه حرم اعطاؤه وقوله يبيع العينة أي لما في القنية لا بأس بالبيع التي
يفعلها الناس للضرر من الربا قال ابن الأثرمة السكر ابيدي هي مكروهة وذكر الباقي في
تفسيره انها مكروهة عند محمد وعند الامام وأبي يوسف لا بأس به قال الزنجري خلاف
محمد في العقد بعد القرص أما اذا باع ثم دفع الدراهم فلا بأس به بالاتفاق اه كذا
في شرحها (وقال في البحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه)
منها الوجرت عادة المقرض بردا زيدا مما اقترض هل يحرم اقراضه تنزيلا لعادة منزلة
الشرط اه وقد نقلناه في كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله هل يحرم في حاشية أبي
السعود نقلا عن الميرى نعم يحرم ان ظاهرا في شرح الطحاوي لا سيدي جاني حيث قال
المعروف بالعرف كالشروط باللفظ اه وفي شرحها نقلا عن الميرى عن العتابة
ولو تعاملا على بيع الخمر أو الربا لا يفتى بالحمل فهذا صريح في المسئلة بأنه يحرم اه
(وقال في البحث الرابع العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن
والسابق دون المتأخر مانصه) * تنبيه * هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام
أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول الى أن قال ويتفرع على ذلك
لو استقرض ألفا واستأجر المقرض لمحفظم آة أو ملعة كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد
على الاجر ففيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري
والصحة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالعرف العام ولم يوجد
وقد أفتى الا كابر بفسادها اه وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب الاجارة
(وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) وخرج عنها أيضا ما لو قال المديون
تركت الاجل أو أبطلته أو جعلت المال حالا فانه يبطل الاجل كافي الخاتمة
وغيرها مع أنه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تفردهم ومما يخرج عنها
لو أسقط الدائن الجودة فانه يصح لانها حادثة كافي الخاتمة اه وقد ذكرنا بقية هذه
العبارة في كتاب الرهن فراجع (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجمل

بالشيء قبل أو أنه عوقب بحرمانه مانصه) ونج عنها مسائل إلى أن قال الثالثة لو قتل صاحب الدين المديون حل دينه اهـ وقد نقلنا ذلك أيضا في كتاب الجنائيات (وقال في القواعد السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأؤه مانصه) ولو ظن أن عليه دينًا فبمان خلافه رجع بما أدى اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) ومن مسائل النسيان لو نسي المديون الدين حتى مات فان كان ثمن مبيع أو قرض لم يؤخذ به وإن كان غصبا يؤخذ به كذا في الخانية اهـ وقد نقلناه هذه العبارة في الغصب (وقال في أحكام النقود وما يتبع منه وما لا يتبعين مانصه) والصحيح تعيينه في الصرف إلى أن قال وفي الدين المشترك فيؤثر برذنف ما قبض على شريكه اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلح وكتاب البيوع (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) ومنها الدين يسقط بالبراء اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من الجانبين الشركة إلى أن قال والقرض اهـ (وقال في بحث القول في الملك مانصه) السادسة اختلفوا في القرض هل يملكه المستقرض بالقبض أو بالتصرف وفائدة ما في السبازية بيع المقرض من المستقرض الكرا المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكا للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك وبيع المستقرض يجوز اجماعا وفيه دليل على انه يملك بنفس القبض وإن كان مما لا يتعين كالتقدين يجوز بيع ما في الذمة وإن كان قائما في يد المستقرض ويجوز للمقرض التصرف في الكرا المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع اهـ فليتأمل في مناسبة التعامل للمحكم اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل في آخر جزء من أجزاء حياة المورث وقبل بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها الدين لا يملكها بآثار إلا إذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع وقت الأداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقا بلا شرط التبرع أو الرجوع يجب له على الميت دين فتصير مشغولة بدينه فلا يملكها فلو ترك ابننا وقتنا وديننا مستغرقا ناداه وارثه ثم أذن للقرن في التجارة أو كاتبه لم يصح إذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي والدين المستغرق يمنع

جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق فلا ينبغي أن يصالحوا ما لم يقرضوا دينه ولو فعلوا جاز ولو اقتصموا ثم ظهر دين محيط أو لارث القسمة ولما وارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا وهما مسئلة لو كان الدين للوارث والمال منصرفه فهل يسقط الدين وما يأخذ منه ميراث أو لا وما يأخذ منه دينه قال في آخر البرازية استغرق التركة بدين الوارث إذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الميراث اهـ وقد نقلنا بقيقته في كتاب الفرائض (ثم قال فيه أيضا) الحادية عشر في استئجار الملك إلى أن قال ولا فرق بين الدين والعين وجميع الديون بعد لزومها مستقرة لا دين السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع الخ وقد نقلنا بقيقته في كتاب البيوع (وقال في بحث القول في الدين) وعرفه في المحاوي القدسي بأنه عبارة عن مال حكمي يحدث في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرهما أو بفساؤه واستيفائه لا يكون إلا بطريق المقاصة عند أي حنيقة مثاله إذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا للشري وحدث بهذا الشراء في ذمته عشرة دراهم كاللبيع فإذا دفع المشتري عشرة إلى البائع وجب مثلهما في ذمة البائع دينًا وقد وجب للبائع على المشتري عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع مثله بدلا عن المدفوعة إليه فالتقيا قصاصا وتفرع على أن طريق إيفائه إنما هو المقاصة أنه لو أبرأه عنه بعد قضاءه صح ورجع المديون على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المدائيات من قسم الفوائد واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به إذا كان دينًا صحيحا وهو ما لا يسقط إلا بالأداء أو الأبراء ولا يجوز به بدل الكتابة لانه يسقط بدونهما بالتجيز ومنها جواز الرهن به الخ وقد نقلنا بقيقته في كتاب الكفالة وفي كتاب الرهن فراجع اهـ (ثم قال) ومنها صحة الأبراء عنه فلا يصح الأبراء عن الأعيان والأبراء عن دعواها صحيح اهـ وقد نقلنا بقيقته ذلك في كتاب الصلح فراجع اهـ (ثم قال) الثالث قبول الأجل فلا يصح تأجيل الأعيان لأن الأجل شرع رفقا للتحصيل والعين حاصلة اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلح أيضا (ثم قال) «فوائد» الأولى ليس في الشرع دين لا يكون إلا حالا الرأس مال السلم وبدل الصرف والقرض والثن بعد الأقالة ودين الميت وما أخذه الشفيع العقار كما كتبناه في شرح الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين إلا القرض وليس فيه دين لا يكون إلا مؤجلا إلا الدية والمسلم فيه وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالا ومؤجلا اهـ وقد

نقلناه في كتاب البيوع وكتاب العتق وكتاب الشفعة وكتاب الجنايات (ثم قال) الثانية ما في المذمة لا يتعين الا بالقبض ولذا لو كان له ما دين بسبب واحد فقبض احدهما نصيبه فان اشترى بكنه ان يشاركه ويصح تفريقه على ان ما في المذمة لا تصح قسمته اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلح تبعا للمتنون (ثم قال) الثالثة الاجل لا يحصل قبل وقته الا ان يموت المديون ولو حكم بالحق مرتدا بدار الحرب ولا يحصل بموت الدائن واما المحرجي اذا استرق وله دين مؤجل فنقول بسقوط الدين مطلقا لا بسقوط الاجل فقط كما قال الشافعي واما المجنون فظاهرا كلامهم انه لا يوجب التحول لامكان التحصيل بولييه الرابعة الحال يقبل التأجيل اما قد مناه والمجبرة في لزوم تأجيل القرض شيثان حكم المالكي يلزمه بعد ما ثبت عنده أصل الدين أو ان يحيل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة أو سنتين فيصح ويكون المال على المحتال عليه الى ذلك الوقت وعند الشافعية الحال لا يقبله بعد الزوم الا اذا نذر ان لا يطالبه به الا بعد شهر أو اوصى بذلك وشرط التأجيل القبول والا فلا يصح والمال حال وشرطه أيضا ان لا يكون مجهولا جهالة فاحشة فلا يصح التأجيل الى مذهب الرمي ومجئ المطر ويصح الى الحصاد والدياس وان كان البيع لا يجوز بثمن مؤجل اليها في الاصح كذا في القنية تنبيهه قال الدائن للمديون اذهب واعطني كل شهر كذا فليس بتأجيل لانه امر بالاعطاء المحكم الرابع لا يصح تملكه من غير من هو عليه الا اذا سلطه على قبضه فيكون وكيلًا قابضًا للموكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل القبض وفي وكالة الواقعات الحسامية لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانه ادانته جازت لانه صار الحق للموكل له فذلك الاستبدال اهـ وهو مقتض لعدم صحة الرجوع عن التسليط اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) وفي منية المفتي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكاة وأمره بقبضه فقبضه اجزاء اهـ وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) وفي هبة البرازية وهب له ديناء لي رجل وأمره بقبضه جازا استحسانا وان لم يأمره لا يبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جازاه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) والبنت لو وهبت مهرها من أبيها أو لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمرت بالقبض صح والا لا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين اهـ وفي مداينات القنية قبض

دين غيره ليكون له ما على المطلوب فرضي جاز ثم رقم لا آخر بخلافه ولو أعطى الوكيل بالبيع للآخر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا ويرجع البائع على الآخر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) ثم قال فيها وقالت المهر الذي لي على زوجي لو ادى لا يجوز اقرارها به اهـ (يقول جامعهم) أي ولا يعتبر تملكها لعدم الاضافة اهـ من شرحها وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب الاقرار (ثم قال) وخرج عن تملك الدين لغير من هو عليه المحوالة فانها كذلك مع صحتها كما أشار اليه الزياي منها اهـ وقد نقلناه في كتاب المحوالة (ثم قال) وخرج أيضا الوصية به لغير من هو عليه فانها جائزة كما في وصايا البرازية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) فالمستثنى ثلاث وفرع الامام الاعظم على عدم صحة تملكه من غير من هو عليه انه لو وكله بشراء عبد بمائة ولم يعين المبيع والبائع لم يصح التوكيل وصح ان عين احدهما وأجمعوا على انه لو وكل مديونه بان يتصدق بمائة فانه يصح مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) ولو وكل المستأجر بان يهر العين من الاجرة يصح وقد أوقفناه في وكالة البحراء وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام السفر ما نصه) وتصر به على المديون الا باذن الدائن الا اذا كان الدين مؤجلا اهـ وقد نقلناه في المحظر (وقال في بحث ما افترق فيه الهبة والابراء) يشترط للمال القبول بخلافه له الرجوع فيها عند عدم المانع بخلافه مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين ما نصه) صح ابراء الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصي ما نصه) ويصح ابراءهما اجماعا وجب بعقد هما ويضمنان وكذا يصح حطهما أو تأجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعقد هما اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن التحيل من بحث الهبة ما نصه) أرادت هبة المهر من الزوج على انها ان خلصت من الولادة يعود المهر عليه فالمجبرة أن يبيعهما شيئا مستورا بمقدار المهر فاذا ولدت تنظر اليه فترده بخيار الرؤية وان ماتت فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له دين وأراد السفر على انه ان مات يبرأ المديون والا فهو على حاله يفعل ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال في فن التحيل

في الرابع عشر في البيع والشراء مانصه لم يرغب في القرض الا برح فالحيلة ان يشتري منه شيئا فلا يلا بد مراده من الربح ثم يستقرض اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في فن الحيل مانصه) السادس عشر في المداينات الحيلة في ابراء المديون ابراءا طلالا وتأجيله كذلك او صلحه كذلك ان يقر الدائن بالدين لرجل يثق به ويشهد ان اسمه كان عارية ويوكل بقبضه ثم يذهب الى القاضي ويقول المقر له انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر له للقاضي امنع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه دنا واجر عليه في ذلك فيجبر القاضي عليه ويمنعه من قبضه فاذا فعل ذلك ثم ابرا او اجل او صلح كان باطلا وانما احتيج الى حجر القاضي لان المقر هو الذي يملك القبض فلا تنفيذ للحيلة فتنبه فانه يغفل عنه ثم قال الخصاص بعده وقال ابو حنيفة يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره وتأجيله وبراءه وهبت لانه لا يرى الحجر جائزا الحيلة في تحويل الدين لغير الطالب اما الاقرار كما سبق او الحوالة او ان يبيع رجل من الطالب شيئا بماله على فلان او يصالح عماله على المطلوب بعينه فيكون الدين لصاحب العبد اذا اراد المديون التأجيل وخاف ان الدائن ان اجله يكون وكيله في البيع فلا يصح تأجيله بعد العقد فالحيلة ان يقر ان المال حين وجب كان مؤجلا لا الى وقت كذا اذا اراد احد الشريكين في دين ان يؤجل فمليه وأبي الا يخرج من ابرضا فالحيلة ان يقر ان حصته من الدين حين وجب كان مؤجلا الى كذا ولو اراد المديون التأجيل وخاف ان يكون الطالب اقر بالدين لغيره وأخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان يضمن الطالب للمطلوب ما يدركه من درك من قبله من اقرار تلمذة او هبة او توكيل وتعليك وحدث احده يبطل به التأجيل الذي استحقه فهو ضامن حتى يخلفه من ذلك او يرد عليه ما يلزمه واذا احتال بهذا ثم ظهر انه اقر بالمال قبل التأجيل وأخذ المال منه كان له حق الرجوع على الطالب فيكون عليه الى اجله وحيلة أخرى ان يقر الطالب بقبض الدين بتأجيل معين ثم يقر المطلوب بعينه يوم يمثل الدين للطالب مؤجلا فاذا خاف كل واحد من صاحبه أضر الشهود وقالوا لا تشهدوا علينا الا بعد قراءة الكتابين فاذا أقرأ احدهما امتنع الاخر فلا تشهدوا على المقر ونظر فيه بان للشاهد ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد وجوابه ان محله فيما اذا لم يقبل له المقر له لا تشهد على

المقر اما اذا قال له لا يسعه الشهادة اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات والدعوى (ثم قال) الحيلة في تأجيل الدين بعدموت من عليه فانه لا يصح اتفقا على الاصح ان يقر الوارث بانه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا الى كذا ويصدق الطالب انه كان مؤجلا عليهم ما يقر الطالب ان الميت لم يترك شيئا والا فقد حل الدين بموته فيؤمر الوارث بالبيع لقضاء الدين وهذا على ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل بموت المديون لا يحمل على كفيه اه (وقال في فن الحيل في بحث الوكالة مانصه) الحيلة في صحة ابراء الوكيل عن الفتن اتفقا ان يدفع له الوكيل قدر الثمن بطريق الهبة ثم يدفع المشتري الثمن له اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في الفن السادس من الفروق في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال اخو المؤلف في تكملة للفن السادس من الفروق في كتاب الصلح مانصه) قضاء زبوفاعن جيا دقائلا أنفقها فان لم ترج ردها فلم ترج له أن يردّها اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلح فراجع اه (وقال المؤلف في الفن الثاني من كتاب الزكاة مانصه) الفقير لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع لقضاء الدين كذا في منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب الحجر والاذن (وقال في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين كفا في نكاح الخسائية اه (وقال في كتاب البيوع من بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ مانصه) ولو وهب الدين لمن عليه كان ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال في المبحث المذكور مانصه) ولو صلحه عن ألف على نصه قالوا انه اسقاط للساقى فقتضاء عدم اشتراط القبول كالابراء وكونه عقد صلح يقتضي القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال في كتاب الكفالة مانصه) ولو كان الدين مؤجلا فكفل به فأت الكفيل حل بموته عليه فقط فلطالب أخذ من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحمل الاجل عندنا كذا في المجمع اه (وقال في كتاب

(القضاء) الاصح انه لا يخلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل اهـ (وقال فيه ايضا مانصه) القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع اليقين ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاء وبفرض الاب ولو كذبه الام كما في نفقات الخيانة بخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وأنكرت وعلى هذا يمكن أن يقال المديون اذا ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسئلة اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوكالة مانصه) بحث المديون المال على يدرسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن بعث بها مع فلان ليس رسالة له منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعتها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبيانه في شرح المنظومة لا يصح توكيل مجهول الا لاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونه من جاءك بعلامة كذا او من أخذ أصبعك فادفع مالي عليك اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كما في القنية الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الا بينة كما في فتاوى الولوالجي من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات اهـ (ثم قال) وفي جامع الفصولين كما ذكرناه في الاولى قال فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق اذا أخبر بما لا يملك انشاء فكان متهما وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتنبه لما فرقه الولوالجي بينهما بأن الوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا الديون تقضى بأمثالها بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يريد نفى الضمان عن نفسه اهـ وكتبنا في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصوصية والقبض مسئلة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقعات المحسامة الوكيل بقبض القرض اذا قال قبضته وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول للأوكل اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه) يملك الاقرار من لا يملك الانشاء فلو اراد أحد الدائنين تأجيل حصته في الدين المشترك وأبى الآخر لم يجوز ولو أقر أنه حين وجب وجب مؤجلا صح اقراره اهـ (وقال في كتاب الهبة مانصه) تعليق الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما على أبيه لها فالتمتع بالهبة للتسليط ويتفرع

على هذا الاصل لو قضى دين غيره على أن يكون له الدين لم يجوز ولو كان وكيل بالبيع كما في جامع الفصولين وليس منه ما اذا أقر الدائن ان الدين لفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا تعليقا كما يكون للمقر ولاية قبضه كما في البرازية اهـ (وقال في كتاب الامانات) المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت أمانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قارئ الهداية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب (وقال فيه ايضا) ولودفعها المودع الى الوارث بلا أمر القاضي ضمن اذا كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فلا الا اذا دفع لمضمونهم ولو قضى المودع بهادين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه ايضا) مات رجل وعليه دين وعنده وديعة بغير عينها فجميع ماترك بين الغرما وصاحب الوديعة بالخصص كذا في الاصل ايضا اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب القسمة) تنتقض القسمة بظهور دين أو وصية الا اذا قضى الورثة الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضاء الموصى له بالثلث وهذا اذا كانت بالتراضي أما اذا كانت بقضاء القاضي لا تنتقض تنتقض بظهور وارث واختلاف وافي ظهور الموصى له اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب المحظر) الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزبوف لدائن ولا العروض المغشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب الثانية في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء الزبوف والمستوفاه اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الجنائيات) القصاص يجب للميت ابتداء ثم ينتقل الى الوارث الى أن قال وتقفى ديونه منه لو انقلب مالا اهـ (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الاجارات) *

وفي ايضاح الكرماني من باب الاستمتاع والاجارة عندنا تتوقف على الاجازة فان اجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجرة وان كان بعده فلا وان كان بعد استيفاء البعض فالكل للمالك عند أي يوسف وقال محمد الماضي للغاصب والمستقبل للمالك اهـ الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر الا اذا أمكن اخراج الغاصب بشقاعة أو حياية كما في القنية والتأخرانية اهـ وقد نقلناه في كتاب

الغصب (ثم قال) التمكن من الانتفاع يوجب الاجر الا في مسائل الاولى انه اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب الا بحقيقة الانتفاع كما في فصول العمادى وظاهر ما في الاسماء ان ارجح الوقف فوجب اجرة في الفاسدة بالتمكن الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصر فحبسها عنده فلا أجر كما في الخانية بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصر فحبسها عنده ولم يركبها الثالثة اذا استأجر ثوبا كل يوم بدانق فامسكه سنين من غير ان يسلم يجب اجر ما بعد المدة التي لولبسها التحرق كما في الخلاصة ويتفرع على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها عنده يضمنها لانه لما لم يجب الاجر لم يكن مأذونا في امساكها بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصر فهلكت بعد امساكها كما في فروق السكر ايسى الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير ان يزيد عليه احد فان بعد مضي المدة لم يصح والحط والزيادة في المدة جائز وان زيد على المستأجر فان في الملك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت أوغات وهو شامل لمال اليتيم وعمومه وان كانت العين وقف فان كانت الاجارة فاسدة أجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لا حق له لكن الاصل وقوعها صحيحة بأجرة المثل فاذا ادعى رجل انها بغبن فاحش رجع القاضي الى أهل البصرة والامانة فان أخبروا انها كذلك فسخها والواحد يكفي عندهما خلافا لمحمد كما في وصايا الخانية وانفع الوسائل وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها بأجرة المثل كما في أنفع الوسائل والا فان كانت اضرارا وتعتالم تقبل وان كانت لزيادة أجر المثل فالمتعارف قبولها فيفسخها المتولى ويمضيه القاضي وان امتنع المتولى فسخها القاضي كما حره في أنفع الوسائل ثم يؤثرها القاضي عن زائد فان كانت دابرا أو حافوتا عرضها على المستأجر فان قبلها فهو الا حق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لا من أول المدة وان أنكر زيادة أجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها أجرها المتولى وان كانت أرضا فان فارغة عن الزرع فكالدأر وان مشغولة لم تصح اجارتها الغير صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على المستأجر وأما الزيادة على المستأجر بعد ما بنى أو غرس فان كان استأجر مشاهرة فانها توجب لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها والبناء يملكه الناظر بقيمة مستحق القاع للوقف أو يصير حتى يخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم يوجب لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع وأما اذا أراد أجر المثل في نفسه من غير ان يزيد عليه

احد فلا يتولى فسخها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستأجر المسمى كافي الصغرى هـ اذا ما حررت في هـ هذه المسئلة من كلام مشايختنا اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا فسخ العقد بعد تجهيل البديل صحها كان العقد فاسدا فلا يجعل حبس البديل حتى يستوفي البديل ذكره الزيلعي في البيع الفاسد مصرحاً بأن المستأجر حبس العين حتى يستوفي ما يحمله ولا يخالفه ما في آخر اجارة الولوالجية لانه فيما اذا كانت العين في يد المؤجر وما ذكره الزيلعي انما هو فيما اذا كانت في يد المستأجر وقد صرح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين الاجارة عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك عين كالاستكتاب فاصحاب الورق فسخها بلا عذر وأصله في المزارعة لب البذر الفسخ دون العامل ومن اعذارها المجوزة للفسخ الدين على المؤجر ولا وفاء له الا من ثمنها فله فسخها ضمن بيعها الا اذا كانت الاجرة المجعلة تستغرق قيمتها لا يصح الاستحجار لمن تعين عليه الفعل كغسل الميت وحملة ودفنه والاجازت صح استحجاره قلم ببيان الاجر والمدة أجر الغاصب ثم ملك نفذت اهـ وقد نقلنا في كتاب الغصب (ثم قال) استأجر أرضا لوضع شبكة الصيد جاز وكذا استحجار طريق للبروران بين المدة استأجر مشغولا وفارغا صح في الفارغ فقط أجرها المستأجر من المؤجر لم يصح استأجر نصرا في مسلة الخدمة لم يحجز ولغيرها جاز كالاستحجار لكتابة الغناء أول بناء بيعة أو كنيسة استأجره ليصيده أو ليحطب أو ليستسقي جازان وقت استأجر زوجته لغمر رجلها لم يحجز استأجر شاة لارضاع ولده أو جدي لم يحجز استأجر الى مائتي سنة لم يحجز اضافة الاجارة الى منافع الدار جائزة دفع داره الى آخر ليرمها ولا أجر عليه فهي عارية المستأجر فاسدا اذا أجر صحها جازت وقيل لا استأجر دراهم ليعمل فيها كل شهر بكذا فهي فاسدة ولا أجر ويضمنها ولو ليزين بها جازت ان وقت ولا يجوز اجارة الشجر والسكرم بأجر على ان يكون الثمر له وكذا البان الغنم وصوفها ولو استأجر الشجر مطلقا قال خواهر زاده لقائل ان يقول بالجواز وينصرف الى شد الثياب عليها أو الدابة وبعدمه لان المنفعة المقصودة منها الفترة دفع فزلا الى حائل لينسجه له بالنصف فسدت كاستحجار الكتاب للقراءة مطلقا يفسدها الشرط كاشتراط طعام العبد وعلف الدابة وتطيين الدار وممرتها وتخليق الباب وادخال جذع في سقفها على المستأجر لا يجوز الاستحجار لاستيفاء الحد والقصاص استعان

برجل في السوق لبيع متاعه فطلب منه اجرا فالعبرة لعادتهم وكذا لو أدخل رجلا
في حافوته لم يعمل له استأجر شيئا لينتفع به خارج المصر فانتفع به في المصر فان كان
ثوبا وجب الاجر وان كان دابة لا ساقها ولم يركبها فعليه الاجر الا لعذر بها الاجير
الكاتب اذا أخطأ في البعض فان كان الخطأ في كل ورقة خير ان شاء أخذته
واعطاه أجر مثله وان شاء تركه عليه وأخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط
أعطاه بحسابه من المسمى استخدمه بعد مجدها وجب الاجر وقيمتها لو هلك عمل
أحد الاجير بن فقط فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فللعامل النصف قصر
الثوب المجموع فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج لا يستحق
الخياط أجر التفصيل بلا خياطة الصير في باجر اذا ظهرت الزيادة في الكل استرد
الاجرة وفي البعض بحسابه دفع المؤجر له المفتاح فلم يقدر على الفتح اضياعه ان
أمكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا أجرت دارها من زوجها ثم سكن فيها
فلا أجر من داني على كذا فله كذا فهو باطل فلا أجر لمن دله ان دللتني على كذا
فلك كذا فسدله فله أجر المثل للشي لا جله وفي السير الكبير قال أمير السرية من
دنا على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في
البرازية وظاهره وجوب المسمى والظاهر وجوب أجر المثل اذا عقد اجارة هنا
وهذا يخص لمسئلة الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجارة المنادي
والسمسار والمحام ونحوها جائزة للحاجة السكوت في الاجارة رضاء وقبول قال
الراعي لا أرضى بالمسمى وانما أرضى بكذا فسكت المالك فرغى لزمته وكذا الوقال
للساكن اسكن بكذا والا فانتقل فسكن لزمه ما سمي الاجرة للارض كالحراج
على المعقد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام
وسقط ما بعده لا يلزم المكاري الذهاب معها ولا ارسال غلام معها وانما يجب
الاجر بتخليتها استأجره محفر حوض عشرة في عشرة وبين العمق فحفر خمسة
في خمسة كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة
وعشرون فكان ربع العمل استأجره محفر قبر فحفره فدفن فيه غير ميت المستأجر
فلا أجر له بيع كذا اولك كذا فباع له أجر المثل حتى وجب أجر المثل وجب
الوسط منه اكترها بمثل ما يتكاري الناس ان متفاوتا لم تصح والاصح داري لك
هبة اجارة او اجارة هبة فهي اجارة اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)

أجرتك بغير شيء فاسدة لا عارية اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) أجير
القصار أمين لا يضمن الا بالتعدي والقصار على الاختلاف في المشترك ومحلّه عند
عدم اشتراط الضمان عليه أمامه فيضمن اتفاقا المستأجر اذا بنى فيها الا اذن
فان بلبن فله رفعه وان بنى بها فلا لا ضمان على المحامي والثياي الا بما يضمن
به المودع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) تفسد اجارة الحمال لطعام
معين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الكاتب شرط المحامي أن أجر زمن
التعطيل محطوط عنه صحيح الا ان يحط كذا وتفسد بشرط كون مؤنة الرد على
المستأجر او بشرط نراجها أو عشرها على المستأجر ويردها مكروبة أجره جمال
حنطة القرض على من استأجره الا اذا استأجره المقرض باذن المستقرض امتنع
عن العمل في اليوم الثاني أجبره تزحيت الخلاء لا يجب على المؤجر ولو لم يكن بخير
المستأجر للعيب وكذا اصلاح الميزاب وتطمين السطح ونحوها لان المالك لا يجبر
على اصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر عليه وكذا ناسته ورماده لا تغريغ
بالوعدة رد المستأجر على المؤجر واجب في مكان الاجارة الصحيح ان الاجارة الاولى
اذا انقضت انفسخت الثانية الاجارة من المستأجر او من مستأجره للمؤجر لا تصح
ولا تنقض الاولى النقصان عن أجر المثل في الوقف اذا كان يسيرا جائزا اه وقد
نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) أجرها ثم أجرها من غيره فالثانية موقوفة على
اجارة الاول فان ردها بطلت وان أجازها فالاجرة له استأجره ليعمل سنة فضى نصفها
بلا عمل فله الفسخ تنفسخ الاجارة بموت المؤجر العاقد لنفسه الا ضرورة كونه في
طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي
ليفعل الاصلح لليت والورثة فيؤجرها له ان كان أمينا أو يبيعها بالقيمة فان برهن
المستأجر على قبض الاجرة لا ياب رد عليه حصته من الثمن وتقبل المينة هنا بلا خصم
لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده واذا أعتق الاجير في اثناء المدة بخير فان فسخها
فلله ولي أجر ما مضى وان أجازها فالاجر كله للولي ولو بلغ اليتيم في اثناءه لم يكن له
فسخ اجارة الوصي الا اذا أجر اليتيم فله فسخها أجر العبد نفسه بلا اذن ثم أعتق
نفذت وما عمل في رقه فلم يولاه وفي عتقه له ولومات في خدمته قبل عتقه ضمنه اه
وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) مرض العبد وسرقته وابقه عذر للمستأجر
في فسخها وكذا اذا كان عمله فاسدا لا عدم حذوقه ادعى نازل الختان ودخل

الحمام وساكن المعدل للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اه وقد نقلناه
 في كتاب الغصب وكتاب الوقف (ثم قال) اختلف صاحب الطعام والملاح
 في مقداره فالقول لصاحبه وبأخذ الاجر بحسابه الا أن يكون الاجر مسالمه اختلفا
 في كونها مشغولة أو فارغة يحكم الحال اذا اختلفا في صحته وفسادها فالقول مدعى
 الصحة قال الفضلي الا اذا ادعى المؤجر أنها كانت مشغولة له بالزرع وادعى المستأجر
 أنها كانت فارغة فالقول للمؤجر كما في آجر اجارة البرازية اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى (ثم قال) آجرها المستأجر بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة
 ويتصدق بها الا في مستثنين أن يؤجرها بخلاف جنس ما استأجر وان يعمل بها عملا
 كبناء كذا في البرازية اختلفا في الخشب والاجر والغلق والميزاب فالقول
 لصاحب الدار الا في اللبن الموضوع والباب والاجر والمجذع الموضوع
 فانه للمستأجر اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى والله سبحانه وتعالى
 أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الاجارة (قال
 المؤلف في القاعدة الاولى لاثواب الابالية مانصه) وأما المعاملات فأنواع فالبيع
 لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والاجارة الخ وقد نقلنا بقية في كتاب البيوع فراجع
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في الخامس في بيان الاخلاص مانصه)
 ورأيت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر
 ولك دينار فصلى بهذه النية انه تجزئه صلاته ولا يستحق الدينارا اه ولم أر مثله
 لصاحبنا وينبغي على قواعدينا أن يكون كذلك أما الاجزاء فلما قدمنا ان الربا
 لا يدخل الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلا نأداء
 الفرائض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى الى قولهم لو استأجر الاب ابنه للخدمة
 لأجر له ذكره في البرازية لان الخدمة عليه واجبة بل أفتي المتقدمون بأن العبادات
 لا تصح الاجارة عليها كالامامة والاذان وتعليم القرآن والفقه والمكن المعتمد
 ما أفتى به المتأخرون من المجوازا اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الصلاة (وقال
 في قاعدة الاصل عدم مانصه) ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين المؤجرة
 فالقول لمنكره وهي في اجارة التهذيب اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال
 في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ولقد قدما شرعت الاجارة له لوجع

المنافع أجرة عند اتحاد الجنس قلنا لا يجوز وقلنا الاجارة على منفعة غير موصودة من
 العين لا يجوز للاستغناء عنها بالعارية كما علم في اجارة البرازية اه (ثم قال) القاعدة
 الرابعة من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة ولهذا
 جوزوا الاجارة على خلاف القياس للحاجة ولذا قلنا لا تجوز اجارة بيت بمنافع بيت
 لاتحاد جنس المنفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف اه (ثم قال) ومنها جواز
 الاستصناع للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيها وما يستعمله من مائها
 وشربة السقا اه وقد نقلنا ذلك في البيوع أيضا (وقال في القاعدة السادسة
 العادة محكمة مانصه) ومنه اجارة الظئرا اه (ثم قال) ومنها في استئجار الكاتب
 قالوا المحبر عليه والخياط قالوا الخياط والابرة عليه عملا بالعرف وينبغي أن يكون
 الكحل على السككس للعرف ومن هذا القيل طعنا على العبد فانه على المستأجر
 بخلاف علف الدابة فانه على المؤجر حتى لو شرط على المستأجر فسدت كما في البرازية
 بخلاف استئجار الظئر بطعامها وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولا للعرف
 ويشرع على ان علف الدابة على مالكها دون المستأجر ان المستأجر لو تركها بلا علف
 حتى ماتت جوعا لم يضمن كما في البرازية اه (ثم قال) المبحث الثالث العادة المطردة
 هل تنزل منزلة الشرط قال في اجارة الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط شرطا اه
 ونقلوا في الاجارات لو دفع ثوبا الى خياط ليخيطه أو الى صباغ ليصبغه ولم يعين له أجرا
 ثم اختلفا في الاجر وعده وقد جرت عادته بالمال بالاجرة فهل ينزل منزلة شرط
 الاجرة فيه اختلف قال الامام الاعظم لا أجر له وقال أبو يوسف ان كان الصانع
 حريقاله أي معاملا له فله الاجر والا فلا وقال محمدان كان الصانع معروفا فله
 الصنعة بالاجر وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبارا لظاهر المعتاد قال
 الزياحي والفتوى على قول محمداه ولا خصوصية لمانع بل كل صانع نصب نفسه
 للعمل بأجر فان السكوت كالاشترط ومن هذا القيل نزول الختان ودخول الحمام
 والدلال كما في البرازية ومن هذا القيل المعدل للاستغلال كما في الملتقط ولذا قالوا
 المعروف كالمشروط فعلى المفتي به صارت العادة كالمشروط صريحا اه (ثم قال)
 وحين تأليف هذا المجل ورد على سؤال فيمن آجره طبخا لطبخ السكر وفيه فخار اذن
 للمستأجر في استعماله فتلفت وقد جرى العرف في المطابخ بضمها على المستأجر
 فأجبت بأن المعروف كالمشروط فصارك أنه صريح بضمها عليه والعارية اذا

اشترط فيها الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي في العارية وجزم به في المجوهرة ولم يقل في رواية لادن نقل بعده فرع البرازية عن الينابيع (ثم قال) أما الوديعة والعين المؤجرة فلا يضمنان بحال اهـ ولكن في البرازية قال أعرفني هـ ذاع على أنه ان ضاع فأنا ضامن له فأعاره فضايع لم يضمن اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الامانات أيضا (ثم قال في انشاء تجهيز الاب بنته مانصه) كمن دفع ثوبا الى قصارية قصره ولم يذكر الاجر فانه يحمل على الاجارة بشهادة الظاهر اهـ (ثم قال) وفيه أيضا ان حمل الاجر الاجمال الى داخل الباب مبني على التعارف ذكره في الاجارات وفي اجارة منية المفتي دفع غلامه الى حائك مدة معلومة ليتعلم النسيج ولم يشترط الاجر على أحد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى من الاستاذ يتظر الى عرف أهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد بالاستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل على المولى وان كان يشهد للمولى فبأجر مثل ذلك الغلام على الاستاذ وكذا لو دفع ابنه اهـ ومما بنوه على العرف ان أكثر أهل السوق اذا استأجروا حارسا وكره الباقون فان الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وتماصه في منية المفتي وفيه لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف جوزه مشايخ بخاري وأبو الليث وغيره للعرف اهـ (وقال في المبحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر مانصه) * تنبيه * هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول الى أن قال ويتفرع على ذلك لو استقرض ألفا واستأجر المقرض لحفظ امرأة أو معلقة كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد على الاجر ففيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبارا للعرف خواص بخاري والصحة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم يوجد وقد أفتى الاكابر بفسادها اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) وفي اجارة البرازية وفي اجارة الاصل استأجره ليحمل طعامه بغير منسه فالاجارة فاسدة ويجب أجر المثل لا يتجاوز به المسمى وكذا اذا دفع الى حائك غزلا مسمى على أن ينسجه بالثلث ومشايخ بلخ وخوارزم أفتوا بجواز اجارة الحائك للعرف وبه أفتى أبو علي النسفي أيضا والفتوى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص به اهـ (ثم قال) وفيها أي البرازية من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفاء في القول

السادس من أنه صحيح قالوا الحاجة الناس اليه فرار من الربا فيبلغ اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تصح في الكرم وبخاري اعتادوا الاجارة الطويلة وهي لا تمكن في الاستئجار فاضطروا الى بيعها وفاء وما ضاق على الناس امر الا اتسع حكمه اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم المحلل مانصه) * تنبيه * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جاعل بين حلال وحرام في عقد أونية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاجارة وهي كالبيع لا اشتراكهما في أنها يبطلان بالشرط الفاسد اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وصرحوا بأنه لو استأجر دارا كل شهر بكذا فانه يصح في الشهر الاول فقط ولم أر الا أن حكم ما اذا استأجر نساءا لينسج له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا فخالف بزيادة أو نقص هل يستحق بقدره أو لا يستحق أصلا اهـ (ثم قال) ومنها لو شرط الواقف أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لا فيما زاد على المشرط لانها كالبيع لا يقبل تغريق الصفقة وصرح به في فتاوى قارئ الهداية ثم قال والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه اهـ وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الوقف أيضا ونقلنا بعضه في كتاب البيوع (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع مانصه) وكذا تصرف الراهن والمؤجر في المرهون والعين المؤجرة منع بحق المرتهن والمستأجر وانما قدم الحق هنا على المالك لانه لا يفوت به الامنفعته بالتأخير وفي تقديم المالك تفويت عين على الآخر اهـ وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الرهن أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) وتصح الاجارة له اهـ (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وأما حق الاجارة فينبغي أن لا يسقط الا بالاقالة اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى أن قال والاجارة الا في مسئلة ذكرناها في الفوائد منها اهـ (ثم قال) * تسهيل * الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى أن قال وأما في الاجارة فتباينان قالوا لا يجب الاجر في باطله كما اذا استأجر أحد المشرىكين شريكه لحمل طعام مشترك ويجب أجر المثل في فاسدها اهـ (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) وحقيقته حل ارتباط العقد اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا باحد أشياء خيار الشرط الى أن قال وظهور البيع مستأجرا أو مرهونا الخ وقد نقلنا بقيقته في كتاب البيوع (وقال في أحكام

الكتابة مانصه) وفي اجارة البرازية أمر الصكك بكتابة الاجارة وأشهدا ولم يجر
العقد لانه عقد بخلاف صلح الاقرار والمهر اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب
النكاح (وقال في بحث القول في الملك مانصه) الخامسة لا يملك المؤجر الاجارة بنفس
العقد وانما يملكها بالاستيفاء أو بالتقديس منه أو بالتجديد أو بشرطه فلو كانت
عند فاعته المؤجر قبل وجود واحد مما ذكرناه لم ينفذ عهده لعدم الملك وعلى
هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لانها تحدث شيئا فشيئا وبهذا فارت البيع فان
البيع عين موجودة فمالم تحدث فهو على ملك المؤجر ولذا قلنا ان المستأجر
لا تصح اجارته من المؤجر اه وقد نقلناه بعضه في كتاب البيوع وقوله فهو على
ملك المؤجر له فهو أي المنافع (ثم قال) الثانية عشر الملك للمالك والمنفعة
معا وهو الغالب أو له بين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة أبدا ورقبته
للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعتها للموصى له إلى أن قال وليس للموصى له
الاجارة الخ وقد نقلناه بقبضته في كتاب الوصايا فراجع (ثم قال) * تنبيه *
قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤجر وينبغي ان له الاعارة وأما
المستأجر فيؤجر ويغير ما لا يختلف باختلاف المستعمل اه وقد نقلناه بقية ذلك
في كتاب الامانات فراجع (ثم قال) وأما اجارة المقطع ما أقطع به الامام فافتي
العلامة قاسم بن قطلوبغا بغيره اقال ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة
كما لا أثر لجواز موت المؤجر في اثناءها ولا لكونه ملك المنفعة لا في مقابلة مال فهو
نظر المستأجر لانه ملك المنفعة الاقطاع بمقابلة استعداده ما أعد له لا نظير المستعير
لما قلناه واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنسخ الاجارة لا تنقل
الملك إلى غير المؤجر كالأنتقال الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع
وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صوِّح على خدمته مدة معلومة واجارة
الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة
 واجارة أم الولد اه وقد ألفت رسالة في الاقطاعات وأخرى وسعيتها التحفة
المرضية في الاراضي المصرية وفيما أفتي به العلامة قاسم التصريح بان للامام ان
يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا أقطع أرضا عامرة من
بيت المال أما اذا أقطعه مواتا فأحياء ليس له ان يراجع عنه لانه صار مال الكال للرقبة
كما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج اه وقد نقلناه في كتاب المجاهد (وقال

في بحث القول في الدين مانصه) ولو وكل المستأجر بأن يعمد العين من الاجارة يصح
وقد أروضناه في وكالة البحرا اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في بحث
الكلام في اجارة المثل مانصه) تجب في مواضع أحدها الاجارة في صور منها
الفاسدة ومنها لو قال له المؤجر بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والافعل بك
كل شهر كذا وقيل يجب المسمى ومنها لو قال مشتري العين للمستأجر ان عمل كما كنت
ولم يعلم بالاجارة بخلاف ما اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له شيئا ولم يستأجره وكان
الصانع معروفا بملك الصناعة وجب أجر المثل على قول محمد وبه يفتي ومنها في
غصب المنافع اذا كان المغصوب مال يقيم أو وقفا أو معدا للاستغلال على المفتي به
اه وقد نقلناه ذلك في كتاب الغصب (ثم قال) وليس منها ما اذا خالف
المستأجر اني شري بأن حمل أكثر من المشر وطافه لا يجب أجر ما زاد لان الضمان
والاجر لا يجتمعان اه (ثم قال) ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع
فانه يترك بأجر المثل إلى ان يستقصده اه (ثم قال) * فروع * الاول قولهم
في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يترك بأجر المثل معناه بالقضاء أو الرضاء والا فلا
أجر كما في القنية الثاني اذا وجب أجر المثل وكان هنالك مسمى في عقد فاسد فان
كان معلوما لا يزد عليه وينقص منه وان كان مجهولا وجب بالغام بالغ الثالث
يجب أجر المثل من جنس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب أجر المثل وكان
متفاوتا منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان أجر
المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد عشر وجب أحد
عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد اثنان أن قيمته عشرة
وشهد اثنان أن قيمته أقل وجب الاخذ بالأكثر ذكره الاقطاع في باب السرقة
اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وفي كتاب المحرمات والسرقة وفي كتاب
الشهادات والدعوى (ثم قال) الخامس أجر المثل في الاجارة الفاسدة بطيب
وان كان السبب حراما والكل من القنية وقد مناحكم زيادة أجر المثل في الفوائد
اه (وقال في بحث ما افترق فيه الاجارة والبيع) التاقيت يفسده ويصحها ويملك
العوض فيه بالعقد وفيها لا أبو واحد من أربعة وتنسخ بالاعذار بخلافه وتنسخ
بعب حادث بخلافه وتنسخ بموت أحدهما اذا عقدها لنفسه بخلافه واذا ملك
الثلث قبل قبضه لا يبطل البيع واذا ملكت الاجارة العين قبله انقضت اه وقد

نقلناه في كتاب البيوع (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصى مانصه)
ولا يستحق الوكيل أجره على عمله بخلاف الوصى اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال) ولو استأجر الموصى الوصى لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل
وهي في الخيانة ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحت والا فلا
اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في آخر فن الفرق والمجمع مانصه) * فائدة *
اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالبطل بطل
المتضمن بالفتح الحان قال وقالوا كما في الخزانة لو آجر الموقوف عليه ولم يكن
ناظرا حتى لم يصح وأذن للمستأجر في العمارة فانفق لم يرجع على أحد فكان
متطوعا فقلت لان الاجارة لم تلمح لم يصح ما في ضمنها اهـ وقد نقلناه في كتاب
الوقف (ثم قال) وخرج منها ما ذكره في البيوع ولو باعه الثمار وآجره الاشجار
طاب له تركها مع بطلان الاجارة فقتضى القاعدان لا يطيب اثبوت الاذن
ضمن الاجارة اهـ وقد نقلناه في البيوع (وقال في فن الانغاز في بحث الوقف
مانصه) أى وقف آجره انسان ثم مات وانفقت فقلل الواقف اذا آجره ثم
ارتد ثم مات فانه يصير ما كالأورثته وتنسخ بموته اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف
(ثم قال في فن الانغاز من بحث الاجارة مانصه) خاف المستأجر من فسح الاجارة
باقرار المؤجر بدين ما الحيلة فقل ان يجعل للسنة الاولى قلة لامن الاجرة ويجعل
للاخيرة الاكثر اهـ (وقال أيضا في فن الانغاز مانصه) * الوديعة * أى رجل ادعى
الوديعة وصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث
بأن المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء في قضى
القاضى دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتسديدهم وكذا في الاجارة
والمضاربة والعارية والرهن اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال في فن
الحيل مانصه) * السابع عشر في الاجارات * اشتراط المزمة على المستأجر يفسدها
والحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يأمره المؤجر بصرفه اليها
فيكون المستأجر وكيلا بالاتفاق واذا ادعى المستأجر الانفاق لم تقبل منه الابحجة
ولو أشهد له المؤجر ان قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها والحيلة ان يجعل المستأجر
له قدر المزمة ويدفعه الى المؤجر ثم المؤجر يدفع الى المستأجر ويأمره بالاتفاق
في المزمة فيقبل بلا بيان أو يجعل مقدارها في يد عدل اهـ وقد نقلناه في كتاب

الوكالة (ثم قال) ولو استأجر عرصه بأجرة معينة وأذن له رب العرصه في البناء من الاجر جاز واذا انفق في البناء استوجب عليه قدرا ما أنفق فيلتميان قضاوا ويتراذان الفضل ان كان والبناء للأجر ولو أمره بالبناء فقط فبني اختلفا قيل للأجر وقيل للستأجر الحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزراع ان يبيع الزرع من المستأجر أولا ثم يؤجره وقيده بعضهم بما اذا كان يبيع رغبة أما اذا كان يبيع هزل أو تلجئة فلا يبقائه على ملك البائع وعلامة الرغبة أن يكون بقيته أو بأكثر أو بنقصان يسير اشتراط خراج الارض على المستأجر غير جائز كاشتراطه المرمه والحيلة ان يزيد في الاجرة بقدره ثم يأذن بصرفه وفيه ما تقدم في المرمه اشتراط العلف أو طعام الغلام على المستأجر غير جائز والحيلة ما تقدم في المرمه الاجارة تنفسح بموت أحدهما واذا أراد المستأجر ان لا تنفسح بموت المؤجر يقر المؤجر بأنه للمستأجر عشرين سنين يزرع فيها ما شاء وما خرج فهو له أو يقر بأنه أجره الرجل من المسلمين ويقر المستأجر بأنه استأجره الرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما واذا كان في الارض عين فقط أو قير وأراد ان تكون للمستأجر يقر بها انها للمستأجر عشرين سنين وله حق الانتفاع عشرين سنين فيجوز اذا أجر أرضه وفيها نخل فأراد ان يجعل الثمر للمستأجر يدفع النخل الى المستأجر معاملة على أن الرب المال جزأ من ألف جزء من الثمرة والباقي للمستأجر اه (وقال في الفن السادس فن الفروق في نكح الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوه المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الاجارة * استأجر دابة ليركبها الى وقت موته لا يجوز ولو نكحها الى هذا الوقت يجوز والفرق ان التأنيد يبطل الاجارة بخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) انهدم حائط الدار المؤجرة لا يملك الفسخ بنعيبه المالك بخلاف ما لو انهدم حائطها والفرق ان انهدم الحائط لا يفوت المنفعة من كل وجه بخلاف الكل قال الاميران قتلت هذا الفارس فلك كذا فقتله فلا شيء له ولو قال كل من قطع رأسه فله كذا فقطع فله ما سعى والفرق ان القتل جهاد والاستئجار عليه لا يجوز بخلاف القطع اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) مات أحد المتعاقدين وفي الارض

زرع يبقى بالمسمى ولو انقضت المدة يبقى بأجر المثل حتى يحجز والفرق انه في الاول لا يحتاج الى التجديد لبقاء المدة وفي الثاني اذا جدد تجدد بأجر المثل استأجرة اية ليركبها خارج المصرف فبها في بيته فهلكت ضمن ولو ليركبها في المصرف لا ضمن والفرق ان هذا المحبس في الاول لا يوجب الاجر فلم يكن مأذونا وفي الثاني يوجبه فكان مأذونا اهـ (وقال اخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب العارية مانصه) استعارة دابة الى موضع لا يركب في الرجوع ولو استأجرها الى موضع له أن يركب والفرق ان رد المستعار على المستعير ورد المستأجر على صاحبه اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال المؤلف في الفن السابع فن المحكمات مانصه) لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله عن مسائل خمسة الاولى قصار جمعة الثوب وجاء به مقصورا هل يستحق الاجرام لا فأجاب أبو يوسف يستحق الاجر فقال له الرجل أخطأت فقال لا يستحق فقال أخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القسارة قبل المجود استحق والا لا اهـ (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الحج مانصه) يصح استئجار الحاج عن الغير وله أجر مثله اهـ وقوله يصح استئجار الحاج الخ صوابه لا يصح كما في شرحها (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعلق بالشرط لا ينفذ سدا للحال والمضاف ينفذ الى أن قال الا في مسألتين الى أن قال الثانية قال الفقيه أبو الليث والاسكاف لو قال أجرتك غدا أو اذا جاء غدا فقد أجرتك صحت مع ان الاجارة لا يصح تغليتها وتصح اضافتها اهـ (ثم قال فيه أيضا) وفي الخيانة تصح اضافة فسخ الاجارة المضافة ولا يصح تغليتها اهـ (وقال في كتاب العتق مانصه) التأقيت الى مدة لا يعيش الانسان اليها غالبا تأييد معنى في التدبير على المختار فيكون مدبرا مطلقا وفي الاجارة مفسدا الى نحو مائتي سنة الا في النكاح فتأقيت فيفسد اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة اهـ (وقال في كتاب الوقف) الناظر اذا أجر ثمنات فان الاجارة لا تنفسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربيع له فانها تنفسخ بموته كما حرره ابن وهبان معزيا الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالفه اهـ (ثم قال) اقالة الناظر عدة الاجارة جائزة الا في مسألتين الاولى

اذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليمهم الثانية اذا كان الناظر يجعل الاجرة كما في القنية وهشي عليه ابن وهبان اهـ (ثم قال فيه أيضا مانصه) اجارة الوقف باقل من اجرة المثل لا تجوز الا اذا كان أحد لا يرغب في اجارتها الا بالاقل وفيما اذا كان النقصان يسيرا اهـ (ثم قال فيه أيضا) شرط الوقف يجب اتباعه الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الثانية شرطا أن لا يؤثر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة أو كان في الزيادة نفع للفقراء فلا تقاضى المخالفة دون الناظر اهـ (ثم قال في كتاب الوقف أيضا مانصه) اعلم انه قد كثر في زماننا اجارة الارض مقبلا ومراجعا قاصدين بذلك لزوم الاجر وان لم ترو بقاء النبل ولا شك في صحة الاجارة لانها استأجر للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كما في اجارة الهداية الارض تستأجر للزراعة وغيرها قال في البناية أي لغير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار ونصب القسطاط ونحوها وفي المراج وفنح القدير من البيع الفساد ولا تجوز اجارة المراعي أي الكلا والمجيلة في ذلك أن يستأجر الارض ليضرب فيها فطاطمه أو يجمعها حظيرة لغنمه ثم يستبيع المربي وذكر الزباني المجيلة أن يستأجرها لا يقف الدواب أو منفعة أخرى اهـ فراجع اهـ (ثم قال في كتاب الوقف أيضا مانصه) وتخاية البعيد باطلة فلو استأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح كما في الخيانة والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للتولي أن يذهب الى القرية مع المستأجر فيدخل بينه وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احياها مال الوقف اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال أيضا) الدور والحوانيت المسجلة في يد المستأجر بمسكها بغبن فاحش نصف اجرة المثل أو نحوه لا يعد ذراعا للمحلة بالسكون عنه اذا أمكنهم رفعه ويجب على المحاكم أن يأمره بالاستئجار بأجر المثل ويجب عليه تسليم زود السنين الماضية ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع الى القضاة لا غرامة عليه وانما هي على المستأجر واذا ظفر الناظر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة كذا في القنية اهـ (وقال فيه أيضا) الجسامكية في الاوقاف لما شبه الاجرة وشبهه الصلة وشبهه الصدقة فيعطي كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابل من المعلوم والمحل للاغنياء الخ فراجع اهـ (ثم قال فيه أيضا مانصه) لا تنفسخ الاجارة بموت المؤجر لا وقف الا في مسألتين ما اذا أجرها

الوقف ثم ارتد ثم مات ابطالان الوقف برده فانتقلت الى وورثته وفيما اذا اجر أرضه
ثم وقفها على معين ثم مات تنفسخ ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا اجر
انسانا ثم هرب ومال الوقف عليه لم يضمن كفاي التتارخانية الخ فراجعهم (وقال
في أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة
كان رهنها مستأجرة اه (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة والاجارة
اه (ثم قال) ولم أر الا أن حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز للعدوم
فالحمل أولى اه (وقال فيه من بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ مانصه) وتنعقد الاجارة
بلفظ المبة والتملك كفاي الخنانية و بلفظ الصلح من المنافع و بلفظ العارية اه
(وقال فيه أيضا مانصه) الثراء اذا وجد نفاذا على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف
شراء الغضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولى أجيرا للوقف بدرهم
ودانق بل يتفقد عليهم والوصى كالمتولى وقيل تقع الاجارة لليتم وتبطل الزيادة
كفاي القنية ان في مسئلة الامر والقاضي اذا استأجر أجيرا بأكثر من أجرة المثل
فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كفاي سير الخنانية اه وقد نقلناه في كتاب
الوقف وكتاب الوصية (ثم قال أيضا في البيوع مانصه) العقود تعقد صحتها
الفسادة فلا يفيد لا يصح فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كفاي
الذخيرة ولا تصح اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار اه (ثم قال
في كتاب البيوع في بحث كل عقد أعيد وجد دفان الثاني باطل الا في مسائل مانصه)
وأما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فسخ للاولى كفاي البرازية اه
(ثم قال فيه أيضا) من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل الى أن قال
والمتولى على الوقف لو اجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف اه وقد نقلناه
في كتاب الوقف (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) العقد الفاسد اذا تعلق به
حق عيذلزم رارتفع الفساد الا في مسائل اجر فاسدا فاجر المستأجر صحيحا فلا قول
نقضها والمشتري من المكره لو باع صحيحا فلامكره نقضه والمشتري فاسدا اذا اجر
فللبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب النكاح ونقلنا بعضه
في كتاب الاكراه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور ولا يوجب الرجوع
الا في ثلاث مانصه) الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة
والاجارة حتى لو ملكك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع

والمستأجر فانهم ابرجمان على الدافع بما ضمنه وكذا من كان بعناه وفي العارية
والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتعامه في الخنانية في فصل الغرور ومن
اليوع اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب
القضاء مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الى أن
قال واذا ادعى على القاضي اجارة مال الوقف أو اليتيم اه (ثم قال فيه أيضا
مانصه) ولا تسمع البيعة على مقر الا في وارث مقر بدين على الميت فتقام البيعة
للمعدى الى أن قال ثم رأيت سابعيا في اجارة منية المفتى آجرا بية بعينها من رجل
ثم من آخر فاقام الاول البيعة فان كان الآخر حاضرا تقبل عليه البيعة وان كان
مقرا بما يدعيه هذا المدعى وان كان غائبا لا تقبل اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا
مانصه) اذا تعارضت بيعة الطوع مع بيعة الاكراه فبيعة الاكراه أولى في البيع
والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول للمدعى الطوع اه وقد نقلناه
في كتاب البيوع (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحه تمنع الصحة الى أن قال
وفي الاجارة تمنع الصحة في العين أو في الاجرة كهذا وهذا اه (وقال في كتاب الاقرار
مانصه) الاستئجار اقرار بعدم الملك على أحد القولين الا الاستأجر المولى عبده
من نفسه لم يكن اقرارا بحريته كفاي القنية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال
في كتاب الاقرار أيضا مانصه) الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره
فلو أقر المؤجر ان الدار لغيره لا تنفسخ الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين
فلا دائن حسم وان تضرر الزوج ولو أقر المؤجر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين فله
بيعه القضاة وان تضرر المستأجر اه (وقال في كتاب الهبة مانصه) والهبة قبل
القبض تسكون مجازا عن الاقالة في البيع والاجارة كفاي اجارة الوالوجية اه وقد
نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب المرافعات مانصه) ولو ادعى المشتري ان
المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه (وقال في كتاب
الامانات) اذا تعدى الامن ثم أزاله لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا
في الوكيل بالبيع أو بالحفظ أو بالاجارة أو بالاستئجار اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال فيه أيضا) الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر
ويعار ولا يرهن والعارية تعار ولا تؤجر قبل يودع المستأجر والعارية اذا تصح
اعارته ما هو أقوى من الايداع وقبل لان الامن لا يسلمها الى غير عياله وانما

جازت الاعارة لاذن المعير والمؤجر لا طلاق في الانتفاع وهو معدوم في الايداع
فان قيل اذا اعار فقد اودع قلنا نعم لا قصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار
ولا يؤجر وأما الوصى فيملك الايداع والاعارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة
وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في
جامع الفصولين العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصى والتاظر فيستحقان بقدر
أجرة المثل اذا عمل الا اذا شرط الواقف للتاظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان
الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للتاظر كما في الخثانية ومن هنا
يعلم انه لا أجر للتاظر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل
الا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة اذا سمي لها أجر الباقى
بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح استجاره الا اذا وقت له وقتا وفي
البرازية لو جعل للكفيل أجرا لم يصح وذكر الزيلعي ان الوديعة بأجر مضمونة
وفي الصيرفية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الراهن اذا
استأجر المرتهن اه (وقال في كتاب الامانات أيضا مانصه) المأذون له في شئ كآذنه
امانة وضمنا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مثلثان الى ان قال الثانية
حمام مشترك بين اثنين آجر كل واحد منهما حصته لرجل ثم آذن أحدهما
مستأجرا بالعمارة فعمر فلا رجوع للاستأجر على الشريك الساكت ولو عمر أحد
الشريكين الحمام بلا إذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذا في اجارة
الولوا الحجيبة اه وقد قلنا في كتاب الشركة (وقال أيضا في كتاب الامانات) للمعير
ان يسترد العارية متى شاء الا في مسائل لو استعار أمة لارضاع ولده وصار
لا يأخذ الا قدسها له الرجوع لا الردفله أجر المثل الى الفطام ولو رجع في فرس
الغازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أو الكراء فله أجر المثل وهم في
الخثانية وفيما اذا استعار أرضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى تمصدا ولولم
يؤقت وترك بأجر اه (وقال فيه أيضا) المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا به فان
كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قارئ
الهداية ومن الثاني ما اذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان
وهي في أحكام العمارة من العمادى استأجر بعير الى مكة فهو على الذهاب دون
الرجي ولو استعار بعيرا فهو عليهما كما في اجارة الولوا الحجيبة اه (وقال فيه أيضا العارية

كالاجارة تنسخ بموت أحدهما كما في النية اه (وقال في كتاب الحجر والمأذون
مانصه) المأذون اذا لحقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان أجيرا في البيع
والشراء كما في اجارة منية المفتي اه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) باع ما في اجارة
الغير وهو شفيعها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان ردها
كذافي الولوا الحجيبة اه وقد قلنا في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب
مانصه) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث في مال التميم ومال الوقف والمعد
للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد
كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بغير إذن
الاخر سواء كان موقوفا لا سكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال
البيتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما
كذافي وصايا القنية لا تصير المأذون له باجارتها غنما تصير معدة اذا بنى لها
لذلك أو اشترى لها وباعها بالبيع لا تصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا
آجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معد للاستغلال فعلى المستأجر
المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من
السكنى بتأويل عقد سكنى المرتهن لو استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها سنتين
ودفع أجرهما اليس له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضى أن له ذلك اذا لم
تسكن معدة له لكونه دفع ما ليس بواجب فيسترده الا اذا دفع على وجه الهبة
فلا تسلكه المؤجر أجر الفضولي دارا موقوفة وقبض الاجر جرح المستأجر عن
المعدة ان كان ذلك أجر المثل ويرده الى الوقف أجرها الغاصب ورد أجرتها
للسالك يطالب له لان أخذ الاجرة اجازة اه وقد قلنا في كتاب الوقف (وقال في
كتاب الغصب أيضا) حفر قبرا فدفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه فان كان في
أرض مملوكة للمحافر فللمالك النديش عليه واخرجه وله التسوية والزرع فوقها
وان كان في أرض مباحة ضمن المحافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض
موقوفة لا يسكره ان كان في الارض سعة لان المحافر لا يدري بأى أرض يموت
ذكر هذه الفروع الثلاثة في الوقفات الحسامية من الوقف وينبغي ان يكون
الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة
الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخيار وفي مباحة فله

تضمن قيمة المحفر اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الوقف (وقال في كتاب
المحفر استخدام اليتيم بلاجرة حرام ولولا نهي ومعلمه الا لانه وفيما اذا أرسله معلمه
لا حضار شريكه كما في القنية اه (وقال في كتاب الرهن) فاذا آجره المرتهن
لا يطيب له الاجر اذن الراهن للمرتهن في الاجارة فاجزى عن الرهن ولا
يعود الاجر اذ رهن العين عند المستاجر على دين له صح وانقضت اه (ثم قال
فيه ايضا) واذا اذن له في السكنى فلا رجوع له باجرة اه (وقال في كتاب
الجنائيات) قطع المجامع من عينه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية
اه (وقال في كتاب الوصايا) وصي القاضى كوصى الميت الا في مسائل الى ان قال
الرابعة لوصى الميت ان يؤثر الصبي لمخاطبة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى
القاضى كما في القنية اه (وقال فيه ايضا) تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ
من الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه بالنافع نافذ من جميع المال كذا في
الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص الجامع الكبير من الوصايا بخلافه
وصورها الزياي في كتاب الغصب بان المريض اعار من اجنبي والمنصوص
عليه انه اذا آجر بأقل من أجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسى انها
خالف القواعد وليس كما قال فان الاجارة والاعارة يبطالان بموته فلا ضرر على
الورثة بعدم موته لئلا يفسخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اه وقد نقلناه في كتاب
الامانات (وقال في كتاب الوصايا ايضا) الغلام اذا لم يكن أبوه حاشا كالفليس من هو
في حجره تعالىه الحياكة لانه يعبر بها وللاثم ولاية اجارة ابنها ولو في حجره اه
(وقال في كتاب الفرائض) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال الرابعة للأب
الكل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر عمله اه (ثم قال) العاشرة
لا يستخدمه بخلاف الأب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

(كتاب الامانات)

من الوديعة والعارية وغيرهما الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في
ثلاث النماظر اذ اذامت مجهلا غلات الوقف والقاضى اذ اذامت مجهلا أموال اليتامى
عند من أودعها والسلطان اذا أودع بعض الغنيمة ثم مات ولم يبين عند من أودعها
كذا في فتاوى قاضيان من الوقف وفي الخلاصة من الوديعة وذكرها الولوالجي

وذكر من الثلاثة أحد المتفاوضين اذ اذامت مجهلا ولم يبين حال المال الذى في يده
ولم يذكر القاضى فصار المستثنى بالتأنيق أربعة وزدت عليها مسائل الاولى
الوصى اذ اذامت مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية الاب اذ اذامت
مجهلا مال ابنه ذكره فيها أيضا الثالثة اذ اذامت الوارث مجهلا ما أودع عند مورثه
الرابعة اذ اذامت مجهلا مال القتمه اريج في بيته الخامسة اذ اذامت مجهلا ما وضعه
ماله في بيته بغير علمه السادسة اذ اذامت الصبي مجهلا ما أودع عنده
مجهورا وهذه الثلاثة في تلخيص الجامع الكبير للخللاطى فصار المستثنى عشرة
وقيدوا بتجهيل الغلة لان النماظر اذ اذامت مجهلا مال البديل فانه يضمنه كما في
المخانية اه وقد نقلناه هذه المسائل في مواضعها (ثم قال) ومعنى موته مجهلا
ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها فان بينها وقال في حياته
رددتها فلا تجهيل ان برهن الوارث على مقالته والالم يقبل قوله فان كان يعلم ان
وارثه يعلمها فلا تجهيل ولذا قال في البرازية والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا
لم يعرف الوارث الوديعة أما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم
يبين لم يضمن ولو قال الوارث أنا علمتها فذكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وكذا
وهلكت صدق اه ومعنى ضمانها صيرورتها دينيا في تركته وكذا الوادعى
الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم
هلكت فالقول للطالب في الصحيح كما في البرازية تلزم العارية فيما اذا استعار
جدا غيره لوضع جـ ذوهه ووضعها ثم باع المعير المجـ دار فان المشتري لا يتمكن
من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية اذا تعدى
الامين ثم أزاله لا يزول الضمان كالمستعير والمستاجر الا في الوكيل بالبيع
أو بالحفظ أو بالاجارة أو بالاستئجار والمضارب والمستبضع والشريك عندنا
أو مفوضة والمودع والمستعير الرهن وهى في الفصول الاخرى فهى
في المبسوط اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الوديعة
لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستاجر يؤجر ويعار ولا يرهن والعارية
تعار ولا تؤجر قيل يودع المستاجر والعارية اذا تصح اعارتها وهى أقوى من
الايداع وقيل لان الامين لا يسلمها الى غير عياله وانما اجازت الاعارة لاذن
المعير والمؤجر لا مطلق الانتفاع وهو معدوم في الايداع فان قيل اذا أعار

فقد أودع قلنا ضمنى لا قصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤثر ولا يرهن وأما الوصى فيملك الأيداع والأجرة دون الأمانة كما فى وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما فى جامع الفصولين العامل لغيره أمانة لأجرة له إلا الوصى والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل إذا عمل إلا إذا شرط أو وقف للناظر شيئا من غلة الوقف ولا يستحقان إلا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما فى الثانية ومن هنا يعلم أنه لا أجر للناظر فى المسقف إذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل إلا بالشرط وفى جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة إذا سمى له أجر الباقى بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح استئجاره إلا إذا وقت له وقتا وفى البرازية لوجهل للكيل أجر المصمح وذكر الزياي أن الوديعة بأجر مضمونة وفى الصيرفية من أحكام الوديعة إذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الرهن إذا استأجر المرتهن اه وقد نقلناه هذه المسائل فى أبوابها كل أمين ادعى اتصال الأمانة إلى مستحقها قبل قوله كالمودع إذا ادعى الرد والوكيل والناظر إذا ادعى الصرف إلى الموقوف عليهم وسواء كان فى حياة مستحقها أو بعد موته إلا فى الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعدم موت الموكل أنه قبضه ودفعه له فى حياته لم يقبل الأبيينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق فى الولو الجية القول للأمين مع الأمين إلا إذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى فى نفقة زائدة خالف الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه هذه المسائل فى أبوابها كتاب الوقف وكتاب الوكالة وكتاب الوصايا وكتاب الدعوى (ثم قال) الأمين إذا خلط ببعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فانه ضامن فالمودع إذا خلط بماله بحيث لا يتميز منها وكذا الوأنفق بعضهم أفردته وخالط بها ضمنها والعامل إذا سأل الفقراء شيئا وخالط الأموال ثم دفعها ضمنها لأربابها ولا تجزئهم عن الزكاة إلا أن يأمر الفقراء أو لا بالأخذ والمتولى إذا خلط أموال أوقاف مختلفة يضمن إلا إذا كان باذن القاضى والممسار إذا خلط أموال الناس وأثمان ما باعه ضمنه إلا فى موضع جرت العادة بالاذن بالخطا والوصى إذا خلط مال اليتيم بماله ضمنه إلا فى مسائل لا يضمن الأمين بالخطا كالقاضى إذا خلط ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولى إذا خلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو أنفق المولى مال الوقف ثم وضع

مثله لم يبرأ وحيلة براءته انفاقه فى التعمير أو أن يرفع الأمر إلى القاضى فينصب القاضى من يأخذه منه فيبرأ ثم يرد عليه اه وقد نقلناه هذه فى أبوابها كتاب الوقف والوكالة والوصايا وكتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب الزكاة (ثم قال) الأمين إذا ملك الأمانة عنده لم يضمن إلا إذا سقط من يده شيئا عليها فملك كذا فى الولو الجية وفى البرازية الرقيق إذا اكتسب فاشترى شيئا من كسبه وأودعه وملك كذا عند المودع فانه يضمنه لكونه مال المولى مع أن للعبد يدا معتبرة حتى لو أودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه المأذون له فى شيء كآذنه أمانة وضمنا ورجوعا وعدم رجوع وخروج عنه مسئلتان المودع إذا أذن انسانا فى دفع الوديعة إلى المودع فدفعها له ثم استحققت بيينة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع وللمستحق تضمين الدافع كما فى جامع الفصولين اه وقد نقلناه فى كتاب الوكالة وكتاب الغصب (ثم قال) الثانية حمام مشترك بين اثنين أجر كل واحد منهما حصته لرجل ثم أذن أحدهما مستأجرا بالعمارة فعمر فلا رجوع للمستأجر على الشريك الساكت ولو عمر أحدهما الشريك يكتفى المحامى بالأذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذا فى اجارة الولو الجية اه وقد نقلناه فى كتاب الشركة وكتاب الاجارة (ثم قال) لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب إلا فى مسائل لو كانت سيفافطليه ليضرب به ظملا ولو كانت كتابا فيه اقرار بمال لغيره أو قبض كما فى الخانية المودع إذا أزال التعدي زال الضمان إلا إذا كان الأيداع مؤقفا فعدى بعده ثم أزاله لم يزل الضمان كذا فى جامع الفصولين المودع إذا جدها ضمنها إلا إذا ملك قبل النقل كما فى الاجناس الوديعة أمانة إلا إذا كانت بأجرة فمضمونة ذكره الزياي وتقدمت للعبير أن يسترد العارية متى شاء إلا فى مسائل لو استعار أمة لأرضاع ولده وصار لا يأخذ إلا نديها الرجوع لا الرد فله أجر المثل إلى الفطام ولو رجع فى فرس الغازى قبل المدة فى مكان لا يقدر على الشراء أو الكراء فله أجر المثل ومال فى الخانية وفيما إذا استعار أرضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى تحصد ولو لم يؤقت وترك بأجر اه وقد نقلناه ذلك فى كتاب الاجارة (ثم قال) مؤنة رد العارية على المستعير إلا فى عارية الرهن كما فى المبسوط اه وقد نقلناه فى كتاب الرهن (ثم قال) تخليف الأمين عند دعوى الرد والهلاك قيل لنفى التهمة وقيل لا نكارة الضمان ولا يثبت الرديمينه حتى لو ادعى الرد على الوصى

وحالف لم يضمن الوصي كذا في ودیعة المبسوط اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا
 وكتاب الوكالة (ثم قال) لورد الودیعة الى عبد ربها لم يبرأ سواء كان يقوم
 عليها أولا وهو الصحيح واختلف الافتاء فيما اذا ردها الى بيت مال كها او الى
 من في عماله ولو دفعها المودع الى الوارث بالأمر القاضی ضمن اذا كانت مستغرقة
 بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بهادين
 المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى
 الميت دين اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وفي كتاب المداينات (ثم قال) ادعى
 المودع دفعها الى ما دون مال كها وكذا به فالقول له في براءته لا في وجوب الضمان
 عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا به فان كانت امانة فالقول له وان كان
 مضطرونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب
 الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب المداينات (ثم قال) ومن الثاني
 ما اذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في أحكام
 العمارة من العمادى استأجر بعيرا الى مكة فهو على الذهاب دون المجئ ولو استعار
 بعيرا فهو وعليهما كما في اجارة الولا المجية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وفي
 وكالة البرازية المستبضع لا يملك الابضاع ولا الايداع والابضاع المطلق كالوكالة
 المقرونة بالمشيئة حتى اذا دفع اليه ألفا وقال له اشترى به ثوبا صح كما اذا قال
 اشترى به أى ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وأمره ان يشتري له ثوبا صح
 والبضاعة كالضاربة الا ان المضارب يملك بيع ما اشتراه والمستبضع لا الا اذا كان
 في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح أو نص على ذلك اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 وكتاب المضاربة (ثم قال) الاعارة كالاجارة تنفص بموت أحدهما كما في المنية
 اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا
 اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه ربه في الامر فالقول لربها
 والمودع ضامن به عند أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا في آخر الودیعة من الاصل
 لمحمد اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى (ثم قال) المودع اذا
 قال لا أدري ايكم استودعني وادعاهما رجلان وأبى ان يحلف لهما ولا بينة يعطيهما
 لهما نصفين ويضمن مثلها بينهما ما لانه أتلف ما استودع بجهله اه وقد نقلناه
 في كتاب الدعوى (ثم قال) مات رجل وعليه دين وعندة ودیعة بغير عينها

جميع مات ترك بين الغرماء وصاحب الودیعة بالمخصص كذا في الاصل أيضا اه
 وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الوصايا والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 (يقول جامع) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الامانات (قال في
 القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحبان بدونها
 وكذا الايداع والاعارة اه (ثم قال) وأما الضمان فهو ليل يترتب في شئ بمجرد
 النية من غير فعل فقالوا في المحرم اذا لبس ثوبا الى ان قال وقالوا في المودع اذا لبس
 ثوب الودیعة ثم نزع ومن نيته ان يعود الى لبسه لا يبرأ عن الضمان اه (ثم قال في
 القاعدة الثانية الامور بمقاصدها من العاشر في شروط النية في الرابع ان
 لا يأتي عناف بين النية والمنوى مانصه) وامانية الخيانة في الودیعة فلم أرها صريحة
 لكن في الفتاوى الظهيرية من جنائيات الاحرام ان المودع اذا تعدى ثم أزال
 التعدى ومن نيته ان يعود اليه لا يزول التعدى اه (وقال في قاعدة الاصل العدم
 مانصه) ولذا قال في الكنز وان قال أخذت منك ألفا ودیعة وهلكت وقال
 أخذتها غصبا فهو ضامن ولو قال أعطيتها ودیعة وقال غصبتنيها لا اه وقد
 نقلنا بقية في كتاب الغصب (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة في المبحث
 الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وحين تأليف هذا
 المحل ورد على سؤال فيمن أجره طبخ الطبخ السكر وفيه فخر أذن للمستأجر
 في استعماله فتلفت وقد جرى العرف في المطابخ بضماتها على المستأجر فأجبت
 بان المعروف كالمشروط فصاركانه صرح بضماتها عليه والعارية اذا اشترط فيها
 الضمان على المستعير نصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي في العارية
 وجزم به في الجوهرة ولم يقل في رواية لكن نقل بعده فرع البرازية عن الينابيع
 ثم قال أما الودیعة والعين الموجرة فلا يضمنان بحال اه ولكن في البرازية
 قال أعزني هذا على انه ان ضاع فأنا ضامن له فأعارة فضاع لم يضمن اه وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الاجارات أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت
 قول مانصه) وفي عارية الخيانة الاعارة لا تثبت بالسكوت اه (وقال في القاعدة
 التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر مانصه)
 ونخرج عنها مسائل الاولى لودل المودع السارق على الودیعة فانه يضمن لترك الحفظ
 اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النقد وما يتبع فيه وما لا يتبع مانصه)

ويتعين في الامانات اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق ما نصه) وأما ما ليس بلازم من العقود فلا يتصف بالاسقاط كالوكالة والعارية وقبول الوديعة اه (وقال في أحكام العقود ما نصه) وجائز من المجانيين الشركة الى أن قال والعارية والايدياع اه (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) وفي الهداية من النفقة لو أنفق المودع على أبوي المودع بلا اذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليهم لانه لما ضمن ملكه بالضمنان فظهر أنه كان متبرعا وذكرا ان يلحق أنه بالضمنان استند ملكه الى وقت التمدد فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى دين المودع بها اه وقد نقلنا بقية في كتاب الغصب وفي كتاب المطلاق (ثم قال) منها الغاصب اذا أودع العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا رجوع له على المودع لانه ملكها بالضمنان فصار مودعا مال نفسه اه وقد نقلنا بقية في كتاب الغصب (ثم قال) * تنبيه * قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤثر وينبغي ان له الاعارة وأما المستأجر فيؤجر ويعبر ما لا يختلف باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤثر ويعبر والشافعية جعلوا لذلك أصلا وهو ان من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة لا الاجارة ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالا كالانتفاع فقط وهذا يخرج على قول الكرخي من ان العارية اباحة للمنافع لا تملكها والمذهب عندنا انها تملك للمنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملك للمنافع وانما الاعارة المستعير الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها بعوض ولانه لو ملك الاجارة ملك أكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بغير عوض فيملكها نظير ما ملك ولانه لو ملكها للزم أحد الامرين الغير الجائزين لزوم العارية أو عدم لزوم الاجارة وهذا ان التعليان يشعلان الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الراجح فيملك الموقوف عليه السكنى المنفعة كالمستعير وقيل انما أبيع له الانتفاع وهو ضعيف بأن له الاعارة وتماه في فتح القدير من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف ونقلنا بعضه في كتاب الاجارات وفي كتاب الوصية (وقال في أحكام السفر ما نصه) ويختص ركوب البحر بأحكام الى أن قال وضمن المودع لو سافر بها في البحر وكذا الوصى اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال في فن الغار ما نصه) * الوديعة * أي رجل ادعى وديعة فصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم

اليه فقل اذا أقر الوارث بأن المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصدقهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب الاقرار (ثم قال في فن الغار ما نصه) * العارية * أي مستعير ملك المنع بعد الطلب فقل اذا طلب السفينة في حجة البحر أو السيف ليقبل به ظلما أو الظئر بعد ما صار الصبي لا يأخذ الا نديها أو فرس الغازي في دار الحرب أو عارية الرهن قبل قضاء الدين أي مودع ضمن بالهلاك فقل اذا ظهر مستحقه أي مودع لم يخالف وضمن فقل اذا أمر به بدفعها الى بعض ذريته فدفعها اليه بعد موته اه (وقال في فن المذكور في بحث الغصب ما نصه) أي مودع يضمن بلا تعد فقل مودع الغاصب اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في فن الحمل في بحث الوكالة ما نصه) أراد الوكيل انه اذا أرسل المتاع للوكيل لا يضمن فالحيلة أن يأذن له في بعثه وكذا لو أراد الايدياع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجير له لان الاجير لو خدم عباله أو يرفع الوكيل الامر الى القاضي فيأذنه في ارسالها اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال أخوه المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق ما نصه) * كتاب الوديعة * أنفق بعض الخنطة المودعة ثم رده الى الباقي فملك ضمن الباقي ولو لم يرد ضمن المأخوذ فقط والفرق ان المردود لم يخرج عن ملكه فحظ له بوجوب الاستهلاك في الباقي بخلاف ما اذا لم يرد أخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفا غصبا وهلك الوديعة وهذه المغصوبة وقال رب المال بل المالك المغصوبة قال قول له ولو قال أودعتني ألفا وغصبتك ألفا فملك الوديعة وهذه المغصوبة قال قول للمقرر والفرق انه في الاول أقرب بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى خروجه عنه وفي الثاني لم يقرب بالضمنان وانما أقرب بفعل الغير وهو الايدياع اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي كتاب الاقرار وفي كتاب الغصب (ثم قال أخوه المؤلف في التكملة المذكورة ما نصه) * كتاب العارية * استعار ذابة الى موضع لا يركب في الرجوع ولو استأجرها الى موضع له أن يركب والفرق ان رد المستعار على المستعير ورد المستأجر على صاحبه اه وقد نقلناه في كتاب الاجارات (ثم قال) للمستعير أن يعير الا اذا عين نفسه والفرق ان الاعارة مطلقة والمطابق يجري على اطلاقه وفي الثاني مقيدة فتبقى على التقييد ثم في المطلقة لو اركبها غيره تعين حتى

لوركب هو بعد ضمن عند فقر الاسلام وقال خواهر زاده والمرحى لا يفهم عملا
بالاطلاق قال بحسب الطالع اعادة الثور نعم فاحذره في غيبته من يتيه فمطلب
لا يضمن ولو من زوجته ضمن والفرق ان اعادة الدواب لا تكون للنساء وقد
وجد القامع للاجارة وهو فعلا استعار دابة الى مكان فحازره ثم ردها الى مكانها
فهلكت ضمن ولوركب الوديعة ثم ردها الى مكانها فهلكت لا يضمن والفرق
ان يد المودع كبدده ولا كذلك المستعير والله الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب
الوقف) كل من بنى في ارض غيره بأمره فالبنا مالكم ولو بنى لنفسه بلا أمره
فهو له وله رفعه الا ان يضرب الارض وأما البناء في ارض الوقف الخ اه فراجع
وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال أيضا في كتاب الوقف مانصه) واذا قلنا
بتضمن الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه
ان يكونهم قبضوا ما لا يستحقونه أولا لم أره صريحا لكن نقلوا في باب النفقات ان
مودع الغائب اذا أنفق الوديعة على أبوى المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه ضمن
واذا ضمن لا يرجع عليهم لانه لما ضمن تبين ان المدفوع ملكه لاستناد ملكه الى
وقت التعدي كما في الهداية وغيرها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
أيضا في كتاب الوقف مانصه) وكذا لا يرد ما اذا أذن القاضي بالدفع الى زوجة
الغائب فلما حضر حدد النكاح وحالف فانه ذكر في العتبية ان شاء ضمن المرأة وان
شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة اه لانه غير متدد وقت الدفع وانما ظهر
الخطأ في الاذن وانما دفع بناء على صحة اذن القاضي فكان له الرجوع عليهم لانه
وان ملك المدفوع بالضمان فليس بمتبرع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(وقال في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للعنى لا اللفاظ مانصه) وخرج عن هذا
الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالبيع بلائمن ولا العارية بالاجارة بلاجرة اه
(وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث مانصه)
الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى
لو هلكت الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت ضمن المودع والمستأجر فانهما
يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا ما كان بعناه وفي العارية والهبة لا رجوع
لان القبض كان لنفسه وتماه في الخيانة من فصل الغرور من البيوع اه وقد
نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الهبة (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحلف

القاضي على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الثالثة اذا ادعى
المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في القنية اه (وقال فيه أيضا) اذا
ادعى رجلان كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده فأقر لاحدهما وأنكر
الاخر لم يستحلف للمنكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والايداع والاعارة فانه
يستحلف للمنكر بعد اقراره لاحدهما كما في الخيانة مفصلا اه وقد نقلناه في كتاب
الغصب (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحية تمنع الصحة الى أن قال
وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع اه
(وقال في كتاب الوكالة مانصه) بعث المديون المال على يد رسول فهلك
فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن
ابعث بهامع فلان ليس رسالة منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها
الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبيانه في شرح المنظومة اه (وقال
في كتاب الوكالة أيضا مانصه) الشئ المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين
والمضاربين والوصيين والناظرين والقاضيين والمحكمين والمودعين الخ اه (ثم
قال فيه أيضا مانصه) الوكيل لا يكون وكيلاً قبل العلم بالوكالة الا في مسألة
ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع بالوكالة كما في البرازية وفي مسألة
ما اذا أمر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم به كونه وكيل لاوهي
في الخيانة بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع أو المودع والوكيل معا
بالوكالة فدفعها له فان المسالك مخير في تضمين أيهما شاء اذا هلكت وهي
في الخيانة أيضا اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقد يرفع النزاع
فلا يصح مع المودع بعد دهور الهلاك اذ لا نزاع اه (وقال في كتاب المداينات)
عند رجل وديعة وللمودع عليه دين من جنس الوديعة لم تصرف صاها بالدين حتى
يجتمع أي الدائن والمودع وبعد الاجتماع لا يصير ذلك قصاصا ما لم يحدث فيه
قبضا وان في يده يكتفي الاجتماع بالقبض وتقع المقاصة اه
(وقال فيه أيضا) أجرتك بغير شيء فاسدة لا عارية اه (وقال في كتاب الاجارة)
لا ضمان على الحماي والشيبي الا بما يضمن به المودع اه (وقال في كتاب الحجر
مانصه) الصبي المحجور عليه مؤاخذة بما فعله فيضمن ما أتلفه من المال واذا قتل
فالدية على عاقلته الا في مسائل لو أتلف ما اقترضه وما أودع عنده بلا اذن وليه

وما أعير له وما بيع منه بلا إذن ويستثنى من أيداعه ما إذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فلا مال لك تضمن الدافع أو لا أخذ قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات أيداع الصبي قلت لا اشكال لأنه انما لم يضمنها الصبي للتسليط من مال كرها وهذا لم يوجد كما لا يخفى اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب الغصب وفي كتاب الجنائيات (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا ولاية الا في مسائل الهان قال الثانية اذا انفق المودع على أبوي المودع بغير إذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضي لم يضمن استحسننا اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال فيه أيضا) والعقار لا يضمن الا في مسائل اذا جده المودع الخ (وقال فيه أيضا) لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو كما في منية المفتي وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه كما في الوديعة اهـ (يقول جامعه) وقوله كما في الوديعة أي كما يجوز له دخول بيت المودع بغير إذنه اذا أنكرها اهـ من الشرح وقد نقلناه في كتاب المحظر (وقال في كتاب الوصايا) تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص المجموع الكبير من الوصايا يخالفه وصورها الزبلي في كتاب الغصب بان المريض اعاز من أجنبي والمنصوص عليه أنه اذا أجر بأقل من أجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسي انها خالفت القواعد وليس كما قال فان الاعارة والاجارة يطلان بموته فلا ضرار على الورثة بعد موته لا لانفساخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان وأما الحقوق فنهى ما لا يجري فيه كحق الشفعة الى ان قال والوكالات والحواري والودائع لا تورث اهـ (قال صاحب الاشباه)

(كتاب المحجور والمأذون)

المحجور عليه بالسفه على قوله ما المفتي به كالصغير في جميع أحكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق والاستيلاء والتدبير ووجوب الزكاة والحج والعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي

صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظهاره صح أي صح العتق ونفذ ولا يجوز ثبته عنها وبصوم لها وتماه في شرح منظومة ابن وهبان وأما اقراره ففي التتارخانية انه صحيح عند أبي حنيفة لا عندهما اهـ يعني بناء على المحجور بالسفه الصبي المحجور عليه مؤاخذة بما فعله فيضمن ما تلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل لو تلف ما اقترضه وما أودع عنده بلا إذن وليه وما أعير له وما بيع منه بلا إذن ويستثنى من أيداعه ما إذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فلا مال لك تضمن الدافع أو لا أخذ قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات أيداع الصبي قلت لا اشكال لأنه انما لم يضمنها الصبي للتسليط من مال كرها وهذا لم يوجد كما لا يخفى اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات وكتاب الغصب وكتاب الجنائيات (ثم قال) الاذن في الاجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصح الاذن للآبق والمغصوب المحجور ولا يئنة ولا يصير محجورا بهما على الصحيح اذن لعبد ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال بايعوا عبدي فاني قد أذنت له في التجارة فبايعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني اذا قال له آجر نفسك ولم يقل من فلان أو قال بيع ثوبي ولم يقل من فلان كان اذنا بالتجارة كذا في المخازمية والامر بالشراء كذلك كذا في الولو الحجة فلو قال اشتر ثوبا ولم يقل من فلان ولا للباس كان اذنا وهي حادثة القتوى فليحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضاربا في نوع واحد فاذن لعبد المضاربة فانه يكون مأذونا في ذلك النوع خاصة وقال السرخسي الاصح عندي التعميم كما في الظهيرية اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) اذا رأى المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كان مأذونا الا اذا كان المولى قاضيا كما في الظهيرية السفهية اذا زوجت نفسها من كفؤ صح فان قصرت عن مهرها كان لا لاولياء الا لا تراص ولوا اختلعت من زوجها على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفه ولا الاشهاد عليه اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها من كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الاقرار وكتاب الشهادات وقوله وقع أي ويكون رجعا كما في شرحها (ثم قال) ولو دفع الوصي المال الى

اليتيم بعد بلوغه سفيهاً عنه ولو لم يحجر عليه اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) ولو حزر القاضى على سفيه فأطلقه أخرجنا إطلاقه لان الحجر ليس بقضاء ولا يجوز ثالث تنفذ الحجر الاول خلافاً للخصاف ووقف المحجور عليه بالسفه باطل واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضى فصحة البلى وأبطله أبو القاسم اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ولا يصير السفيه محجوراً عليه بالسفه عند الثاني فلا بد من حجر القاضى ولا يرتفع عنه الحجر بالرشد ولا بد من اطلاق القاضى خلافاً للمحدثين ولا يشترط حضرته لصحة الحجر عليه كما في خزنة المفتين ووقعت حادثة حجر القاضى على سفيه ثم ادعى الرشد وادعى خصمه بقاءه على السفه وبرهنا فلم أر فيه نقلاً صريحاً وينبغي تقديم بيينة البقاء على السفه لما في المحيط من الحجر الظاهر زوال السفه لان عقله بمنع عنه ذكره في دليل أبي يوسف على ان السفيه لا ينحجر الا بحجر القاضى وقال الزياي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان في المهر قضى لمن برهن فان برهنا فنشهد له مهر المثل لم تقبل بيئته لانها للاثبات فكل بيينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بيينة زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل اهـ وقد نقلناه في كتاب الشهادات والدعوى وفي كتاب النكاح (ثم قال) المأذون اذا لحقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان أجيراً في البيع والشراء كما في اجارة منية المفتى اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) العبد المأذون المديون اذا أوصى به سيده لرجل ثم مات ولم يحجز الغريم كان ما كالموصى له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في محنته فلا غريم ابطلها وبيعه القاضى فما فضل عن ثمنه فله الواهب كذا في خزنة المفتين من الوصايا اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب الوصايا (ثم قال) المأذون لا يكون مأذوناً قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدى ولم يعلم العبد والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الحجر والاذن (قال المؤلف في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) السبب السابع النقص فانه نوع من المشقة فناسب التخفيف من ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون ففوض أمر أموالهما الى الولى اهـ (وقال في تنبيه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وهذا مقيده لقولهم الضرر لا يزال بمثله وعليه فروع مانصه) ومنها جواز الحجر على البالغ العاقل المحر عند أبي حنيفة رحمه الله

سبحانه وتعالى في ثلاث المفتى الحاجن والطبيب الجاهل والمكاري الفليس دفعاً للضرر العام ومنها جوازها على السفه عندهم او عليه الفتوى لدفع الضرر العام ومنها بيع مال المديون المحبوس عندهما القضاء دينه دفعاً للضرر عن الغرماء وهو المعتمد اهـ وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب القضاء أيضاً (وقال في آخر القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) فائدة * ظفرت بمسئلتين يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الى أن قال الثانية لو أبق المأذون المحجور ولو أذن للآبق صح كفاي القضاء من المعراج وقبده قاضى خان بما في يده اهـ (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ولو رأى القاضى الصبي أو المعتوه أو عبدهما يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذناً في التجارة اهـ (ثم قال) واذا رأى عبده يبيع عينا من أعيان المالك فسكت لم يكن اذناً ذكره الزياي في المأذون اهـ (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضاء كالنطق الى أن قال السادسة عشر سكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن له فسكت حث في ظاهر الرواية اهـ (يقول جامعهم) وقوله فسكت أى حين رآه يبيع ويشترى كما في شرحها وقد نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال) الثامنة والعشرون سكوت ولى الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن اهـ (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) ضابط الولى قد يكون ولياً في المال والنكاح وهو الاب والمجد وقد يكون ولياً في النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذوو الارحام وقد يكون في المال فقط وهو الوصى الاجنبى فظاهر كلام المشايخ انها مراتب الاولى ولاية الاب والمجد وهى وصف ذاتي لهما ونقل ابن السبكي الاجماع على أنها موعز لا أنفسهم المينعزلا اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضاً (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسى مانصه) والثالث المجمل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذراً ويلحق به جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتناق وجهل الكفر بنكاح الولى وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده اهـ (ثم قال في أحكام المبيان) ويقبل قوله في الهدية والاذن اهـ وقد نقلناه في المحظر أيضاً (ثم قال) والمحرر عليه في الاقوال كلها الا في الافعال فيضمن ما أتلفه الا في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الحجر

اه وقال وفي الماتقط ولا تصح خصومة الصبي الا ان يكون مأذونا بالخصومة اه
وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثم قال) ولو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به
عبالا يخلفه حتى يدركه كفا في العدة اه وقد نقلناها في كتاب البيوع ايضا
وفي كتاب القضاء (ثم قال) ولو ادعى على صبي محجور ولا بينة له لا يحضره الى
باب القاضي لانه لو حلف فنكل لا يقضى عليه كذا في العدة اه وقد نقلناها
في كتاب القضاء ايضا (ثم قال) وتتوقف عقوده المترددة بين النفع والضرر
على اجازة وليه ويصح قبضه للهبة ولا يتوقف من أقواله ما تمحض ضررا ومنه
اقراره واستقرضه لو محجورا لا لو مأذونا وكفالاته باطلة ولو عن أبيه وصحت له
وعنه مطلقا اه وقد نقلناها في كتاب الكفالة ايضا ونقلنا بعضها في كتاب الهبة
(وقال في أحكام العبد ما نصه) ولا ينفذ اقراره بمال مأذونا كان أو مكاتب
الا باذن مولاه الا اذا أقر المأذون بما في يده ولو بعد حجه وكذا اقراره بجنابة
موجبة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بعد أو فود اه وقد نقلناه في كتاب
الاقرار وفي كتاب الجنائيات وفي كتاب الحدود (ثم قال) ولا تصح كفالاته حالة
الاباذن سيده اه ونقلناها في كتاب الكفالة (ثم قال) ويبيع في دينه اه (ثم
قال) ولا تصح الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يحبس في دين اه
وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثم قال) واعتاقه باطل الى ان قال وكذا وصيته
وهبته وصدقاته وتبرعه الا اهداء اليسر من المأذون والمهابة اليسيرة منه اه
وقد نقلناها في كتاب الهبة ايضا (وقال في أحكام الانثى ما نصه) وترى في أسباب
البلوغ بالحيض والحمل اه (وقال في أحكام المحارم ما نصه) واختص الاب
والجد بأحكام منها ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا المحفظ وشراء
مالا بدلا لصغير منه اه (ثم قال) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى ان
قال وولاية المال اه (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) قال في فتح القدير
الملك قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل اه وينبغي
ان يقال الا لما منع كالحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف اه (وقال)
في بحث ما افرق فيه الحيض والنفاس ما نصه) ويكون به البلوغ والاستبراء دون
النفاس اه (يقول جامعه) أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحمل
لا الى النفاس وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في آخر فن الفرق والجمع ما نصه)

فائدة في الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والاطمنة والامامة
والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحمل توليته كما كتبناه في الشرح
واذا فسق لا ينزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله أو يحسن عزله الا الاب
السفيه فانه لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخانية وقست عليه النظر فلا
نظر له في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط له لان تصرفه لنفسه لا يتخذ
فكيف يتصرف في ملك غيره ولا يؤتمن على ماله ولهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا
ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤتمن على مال الوقف اه وقد نقلنا
بقية في كتاب الوقف وكتاب الشهادات (ثم قال بعد ذلك ما نصه) ثم اعلم ان السفيه
لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من الحجر السفيه المبذر المضيع لماله سواء كان
في الشربان جمع أهل الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف
في النفقة ويفتح باب المجاورة والعطاء عليهم أم وفي الخبر بأن يصرف ماله في بناء
المساجد واشياء ذلك فيحجر عليه القاضي صيانة لماله اه وذكرنا في بابي ان
السفيه من عاداته التبذير والاسراف في النفقة بأن يتصرف تصرفا لا لغرض
أو لغرض لا يبعد العقل من أهل الديانة فرضا مثل دفع المال الى المغني والاعاب
وشراء الحمام للطيارة بثمن غال والغبن في التجارات من غير محمدة وأصل المسامحات
في التصرفات من البر والاحسان مشروع والاسراف حرام كالاسراف في الطعام
والشراب اه والغفلة من أسباب الحجر عندهم ايضا والغافل من ليس بفسق
ولا يقصده لكن لا يمتدى الى التصرفات الراجحة فيغبن في البياعات لسلامة قلبه
ذكره الزياي رحمه الله تعالى ايضا ولم أر حكما شهادة السفيه ولا شك انه ان كان
مضيعا لماله في الشرفه وفاسق لا تقبل شهادته وان كان في الخير تقبل وان كان
مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في
الخانية ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته اه وفي المغرب رجل مغفل على
اسم المفعول من التغفيل وهو الذي لا فطنة له اه وفي المصباح الغفلة غيبة
الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره اه والظاهر ان المغفل في الحجر غيره في
الشهادة وهو أنه في الحجر من لا يمتدى الى التصرف الراجح وفي الشهادة من لا يتذكر
ما رآه أو سمعه ولا قدرته على ضبط المشهود به اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات
(وقال أخوا المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في كتاب الدعوى)

مانصه) ادعى عبد في يد عبد أو ديناً أو شراءاً فاعبد خصم إلا أن يقر المدعى أنه
محبور والفرق أنه إذا كان محبوراً فلا بد له وإن كان مأذوناً له يدها وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب الزكاة مانصه) الفقيه
لا يكون غنياً بكتبه المحتاج إليها إلا في دين العباد فتياع لقضاء الدين كذا في
منظومة ابن وهبان اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب المداينات (وقال
في كتاب العتق مانصه) المدير إذا خرج من الثلث فإنه لا سعاية عليه إلا إذا كان
السيد سفيهاً وقت التدبير فإنه يسعى في قيمته مديراً كما في الخانية من الحجر وفيما إذا
قتل سيده كما في شرحنا اهـ وقد نقلناه في كتاب النجانيات (وقال في كتاب الشركة)
ولو اختلف المولى مع غرماء العبد فالقول لهم اهـ (وقال أول كتاب البيوع
في بحث أحكام الحمل مانصه) هو تابع لأمه في أحكام العتق إلى أن قال وفي الدين
فيبيع مع أمه لا دين اهـ (يقول جامع) أي إذا كانت مأذونة مديونة (قال
في كتاب البيوع في بحث العبرة للعنق لا اللفاظ مانصه) ولو قال لعبدته أن أدبت
إلى ألف فأنت حر كان أذناه في التجارة وتعلق عتقه بالأداء نظر للعنق لا كتابة
فاسد اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) من
باع أو اشترى أو أجر ملك الأقل في مسائل اشترى المأذون غلاماً بألف وقيمه ثلاثة
عشرين وقيمتها خمسون لم تصح الأقلية اشترى المأذون غلاماً بألف وقيمه ثلاثة
آلاف لم يصح ولا يملك كان الرديء بالعب وملكه بغير شرط أو رؤية اهـ وقد
نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) لا تصح الإجازة
بعد هلاك العين إلا في اللقمة وفي إجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك
التمن (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) الربا حرام إلا في مسائل الهان قال
وبين المولى وعبدته اهـ (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور مانصه) وإذا
قال لأهل السوق يا يعوا بني فاني أذنت له في التجارة فظهر أنه ابن غيره رجعوا
عليه للغرور وكذا إذا قال يا يعوا عبدى فقد أذنت له فباعوه وحقه دين فظهر
أنه عبد الغير رجعوا عليه إذا كان الأب حراً ولا فبعد العتق وكذا إذا ظهر حراً
أو مديراً أو مكاتباً ولا بد في الرجوع من إضافته إليه والامر بما يعتقه كذا في
مأذون السراج الوهاج اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبل قوله
فعليه اليمين إلا في مسائل عشرة في القنية إلى أن قال وفي قول العبد البائع أنا مأذون

اهـ (ثم قال فيه أيضاً مانصه) البقاء أسهل من الابتداء إلا في مسألتين إلى أن
قال الثانية الأذن لا تبقى صحيحاً وإذا أبقى المأذون صار محبوراً عليه ذكره الزيلعي
في القضاء اهـ (وقال فيه أيضاً مانصه) أمين القاضى كالقاضى لأهدة عليه
بخلاف الوصى فإنه تلحقه العهدة ولو كان وصى القاضى فبين وصى القاضى
وأمينه فرق من هـ دة ومن أخرى هي أن القاضى محبور عن التصرف في مال
اليتيم مع وجود وصى له ولو كان منصوب القاضى بخلافه مع أميته وهو من يقول
له القاضى جعلتك أميناً في بيع هـ ذا العبد واختلفوا فيما إذا قال بع هـ ذا
العبد ولم يزد والاصح أنه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد أوضحناه في شرح الكنز وصح
البرازى من الوكالة أنه تلحقه العهدة فليراجع اهـ وقد نقلناه في كتاب
الوصايا (ثم قال أيضاً مانصه) القاضى إذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه إلا في مسائل
إلى أن قال أو الحكم محجور سفيه اهـ (ثم قال) أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير
إذن زوجها لم ينفذ اهـ (ثم قال في كتاب القضاء أيضاً مانصه) لا يمين على الصبي
في الدعاوى ولو كان محبوراً لا يحضره القاضى لسماعها ويحلف العبد ولو محبوراً
ويقضى بشكوله ويؤاخذ به بعد العتق اهـ (وقال في كتاب الوكالة مانصه)
وكيل الأب في مال ابنه كالأب إلا في مسألتين من بيع الوالدة الجدة إذا باع وكيل
الأب لابنه لم يجز بخلاف الأب إذا باع من ابنه وفيما إذا باع مال أحد الابنين من
الأخر يجوز بخلاف وكيله اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب
الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل إلا في ثلاث إلى أن قال
وزدت عليها مسائل إلى أن قال السادسة إذا مات الصبي مجهولاً لما أودع عنده
محجوراً اهـ (وقال في كتاب الوصايا) وصى القاضى كوصى الميت إلا في مسائل إلى
أن قال الثامنة وصى القاضى إذا جعل وصياً عند موته لا يصير الثاني وصياً بخلاف
وصى الميت كما في اليتيم وفي الخزانة وصى وصى القاضى كوصيه إذا كانت الوصية
عامة اهـ وبه يحصل التوفيق اهـ (يقول جامع) وقوله كوصيه أي كوصى الميت كما
في شرحها (ثم قال فيه أيضاً) الوصى يملك أيضاً سواء كان وصى الميت أو القاضى
منها كما في الخانية اهـ (وقال) في كتاب الفرائض المجدد كالأب إلا في إحدى
عشرة مسألة إلى أن قال الخامسة لومات وترك أولاداً صغيراً ومالاً فالولاية للأب
وهو كوصى الميت بخلاف المجدد اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضاً)

المجدد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلى الانسكاح مع العصابات ولا يملك التصرف فى مال الصغير اه وقد نقلناه فى كتاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

(كتاب الشفعة)

هى بيع فى جميع الاحكام الا فى ضمان الغرور والجور فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كما هو بده والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف البائع اه وقد نقلناه فى كتاب الكفالة وكتاب الهبة (يقول جامعه) وقوله فلا رجوع للمشتري ان خصوصية العكس كما فى شرحها (ثم قال) فربوية المشتري ورضاه بالبائع لا يظهرفى حق الشفيع كالا لجل وبردها على البائع لا تسلم للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون التحول قال الاسييجاني والتحويل اصح والابطال به اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال) المعلوم لا يؤثر لوهوم فلو قطع عيني رجلين فحضر احدهما اقتص له وللاخر نصف الدية ولو حضر احد الشفيعين قضى له بكلاهما كذا فى جنائيات شرح المجمع اه وقد نقلناه فى كتاب الجنائيات (ثم قال) باع ما فى اجارة الغر وهو شفيعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان ردها كذا فى الولوالجبة اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع وكتاب الاجارة (ثم قال) الاب اذا اشترى دار لابنه الصغير وكان شفيعها كان له الاخذ بها والوصى كالا ب اه وقد نقلناه فى كتاب الوصايا (ثم قال) اذا كانت دار الشفيع ملازمة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لازمه فقط وان كان فيه تقرييق الصفقة الفتوى على جواز بيع دور مكة ووجوب الشفعة فيها اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال) يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم أى الدار الى موكله فان سلم لم يصح وبطلت وهو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا اه وقد نقلناه فى كتاب الوكالة (ثم قال) سمع بالبيع فى طريق مكة يطالب طلب الموائمة ثم يشهد ان قدره الاوكل او كتب كتابا وارسله والابطال تسليم الجار مع الشريك صحيح حتى لو اسلم الشريك لم ياخذ الجار سلام الشفيع على المشتري لا يطلها هو المختار الا براء العام من الشفيع بطلها قضاء مطلقا ولا يطلها ديانة ان لم يعلم بها اذا صنع المشتري البناء فباء الشفيع فهو مختار ان شاء اعطاء ما زاد الصنع وان شاء ترك كذا فى الولوالجبة وفيه نظر اخر الشفيع الجار اطلب ليكون القاضى

لا يراها فهو معذور وكذا لو طالب من القاضى احضاره فامتنع فاخر اليهودى اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا تعاقب ابطالها بالشرط جائز أنكر المشتري طلب الشفعة حين علم فالقول له مع يمينه على نفى العلم ادعى الشفيع على المشتري انه احتال لا بطلها بخلاف فان نكل فله الشفعة وفى منظومة ابن وهبان خلافه اشترى الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفيع فى مقدار الثمن فالقول للاب بلا عيب اه وقد نقلناه هذه المسائل فى كتاب الدعوى (ثم قال) هبة بعض الثمن تظهر فى حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض اه وقد نقلناه فى كتاب الهبة وكتاب البيوع (ثم قال) حط الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهرفى حق الشفعة اه وقد نقلناه فى كتاب الوكالة وفى كتاب البيوع (ثم قال) له دعوى فى رقبه الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار دارى وأنا ادعيا فان وصلت الى والا فانا على شفعتى فيها اه وقد نقلنا ذلك فى كتاب الدعوى (ثم قال) استولى الشفيع عليها بلا قضاء ان اعقد قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما وفى جنائيات الملتقط وعن أبى حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى أشياء على عدد الرؤس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه والله سبحانه وتعالى أعلم اه وقد نقلناه فى كتاب الجنائيات وكتاب القسمة (يقول جامعه) وهذه هى المسائل المجموعة المحقة بكتاب الشفعة (قال المؤلف فى خاتمة فيها فوائد فى تلك القاعدة أعنى اليقين لا يزول بالشك الى أن قال فى الفائدة الثالثة فى الاستصحاب مانصه) ومما فرغ عليه الشقص اذا بيع من الدار وطالب الشريك الشفعة فانكر المشتري ملك الطالب فيما فى يده فالقول له ولا شفعة له الابينة اه (وقال فى القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول) وخرج عن هذه القاعدة مسائل يكون السكوت فيها رضاء كالناطق الى أن قال الخامسة عشر سكوت الشفيع حين علم بالبيع اه (قال فى الفن الثالث فى أحكام الناسى مانصه) والثالث المجهول فى دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع اه وقد نقلناه فى كتاب النكاح وكتاب العتق (يقول جامعه) وقوله ويلحق به أى بالمجهول الذى يكون عذرا جهل الشفيع بالبيع فانه يكون عذرا فى عدم سقوط الشفعة اذا بيع قد يخفى كذا فى شرحها (وقال فى بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وصرحوا بأن حق الشفعة يسقط بالاسقاط

اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شئ
بغير اختياره الا الارث اتساقا الى أن قال والشفيع اذا تملك بالشفعة دخل الثمن
في ملك المأخوذ منه جبراه (ثم قال) الرابعة عشر تملك العقار للشفيع بالاخذ
بالتراضي أو بقضاء القاضي فقباهم الاملاك له فلا تورث عنه لو مات وتبطل اذا باع
ما يشفع به اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (وقال في بحث القول في الدين
مانصه) * فوائد * الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا الارأس مال السلم
الى أن قال وما أخذ به الشفيع العقار اه وقد نقلناه بقبته في كتاب البيوع وكتاب
المدانيات (وقال في بحث ما افترق فيه البيع الفاسد والصحيح مانصه) ولا شفعة
فيه بخلاف الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال آخر فن الفرق والجمع
مانصه) * فائدة * اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن
بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى أن قال وخرج عنها ما ذكره في البيوع الى أن قال
وما ذكره في الشفعة لو صالح الشفيع بمال لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع
ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا لو باع شفيعه بمال
لم يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد نقلناه بقبته في كتاب
الصلح وفي كتاب البيوع (ثم قال) وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على
الصحيح فلا يجب المال وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في فن
الالغاز في بحث الصلح مانصه) أي صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم
البديل اليه فقل الصلح عن الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال
أيضا في فن الالغاز مانصه) * الشفعة * أي مشتري سلم له الشفيع ولم تبطل فقل هو
الوكيل بالشراء اه (ثم قال في فن الحمل مانصه) * العشرون في الشفعة * الحيلة أن
يهب الدار للمشتري ثم هو يهبه قدر الثمن وكذا الصدقة أو يقر لمن أراد شراءها بها
ثم يقر الآخر له بقدر ثمنها أو يتصدق عليه بجزء مما يلي دار الجار بطريقه ثم يبيعه
الباقى اه (وقال المؤلف في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ مانصه)
وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب اللفظ ابتداء والى جانب المعنى فكانت
بيعا انتهت فثبتت أحكامه من الخيارات ووجوب الشفعة اه (ثم قال فيه
أيضا) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتراض عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه
بمال بطلت ورجع به اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) لا يجوز

تفريق الصفقة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولو الحجة اه
(ثم قال أيضا في البيوع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه
ملكه ويثبت له أحكام الملك كلها الا في مسائل الى أن قال ولا شفعة لجار له لو كان
عقارا اه وقد نقلناه بقبته في كتاب النكاح (وقال في كتاب القضاء مانصه)
كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الى أن قال والاب
في مقدر الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا أنكر
الاب شراءه لنفسه وادعاه لابنه اه (ثم قال فيه أيضا) لا تسمع الدعوى بعد الابراء
العام نحو لاحق في قبلة الا ضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها تسقط به
اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر اذا
صار مكذبا شرط بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بألف والبائع بألفين وأقام
البينة فان الشفيع يأخذها بألفين لان القاضي كذب المشتري في اقراره اه
(وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع
في ثلاث مسائل في شفعة الولو الحجة أجل الشفيع المشتري بعد الطلبين للاخذ
وله الرجوع اه (وقال في كتاب المضاربة مانصه) للمضارب الشراء لا الاخذ
بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كما في البرازية اه (وقال في كتاب الهبة مانصه)
لا جبر على الصلح الا في مسائل الى أن قال الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم
العقار الى الشفيع مع أنها صالحة شرعية ولذا الوات الشفيع بطلت الشفعة اه
(وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهى
ما لا يجري فيه كحق الشفعة اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب القسمة)

الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس
فهى على عدد الرؤس وقرع عليها الولو الحجة في القسمة ما اذا غرم السلطان أهل
قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفاية التتارخانية وفي فتاوى قارئ الهداية
اذا خيف الغرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة منها فالقوا فالغرم بعدد الرؤس
لأنها لحفظ النفس اه القسمة الفاسدة لا تقيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط
الفاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضركم وكذا لاهل

المحلة أن يدخلوا شيئاً من الطريق في محلتهم وفي دورهم أن لم يضر وله بناء مظلة
في هواء الطريق أن لم يضر لكن إذا خوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم وقد
نقلناه في كتاب الجنائيات ونقلناه بعضه في كتاب الوقف (ثم قال) المشترك إذا
انهدم فأبى أحدهما التماسه فإن احتمل القسمة لأحدهما وقسم والآخر لم يرجع
بني أحدهما بغير إذن الآخر فطالب أحدهما رفع بنائه قسم فإن وقع في نصيب
الباني فيها والآخر هدم اه وقد نقلناه في كتاب الشركة وبعضه في كتاب الغصب
(ثم قال) له التصرف في ملكه وإن تأذى جاره في ظاهر الرواية وله أن يجعل
فيها تنورا وحماما ولا يضمن ما تلف به اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وكتاب
الجنائيات (ثم قال) تنقض القسمة بظهور دين أو وصية إلا إذا قضى الورثة
الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضا الموصى له بالثلث وهذا إذا كانت بالتراضي
أما بقضاء القاضي لا تنقض تنقض بظهور ورث واختلّفوا في ظهور الموصى له اه
وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الوصية والله سبحانه وتعالى أعلم اه
(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب القسمة (قال المؤلف
في تنبيهه) يجعل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروع إلى أن قال ومنها
طالب صاحب الأكثر القسمة وشريكه يتضرر فإن صاحب الكثير يجاب على
أحد الأقوال لأن ضرره في عدم القسمة أعظم من ضرر شريكه بها اه (وقال
في القواعد الأولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانصه) ثم أعلم أن بعضهم
استثنى من هذه القاعدة أعني الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مثلين أحدهما
نقض القسمة إذا ظهر فيها غبن فاحش فانها وقعت باجتهاد فكيف ينقض
بمثله والجواب أن نقضها لقوات شرطها في الابتداء وهو المعادلة فظهر أنها لم تكن
صحيحة من الابتداء فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بقوات شرط فانه ينقض قضاؤه
اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الميمان مانصه) ولا يدخل في الغرامات
السلطانية كفا في قسمة الولوالجية اه (وقال في أحكام العيود مانصه) ولا يجوز
كونه شاهدا إلى أن قال ولا قاسما ولا مقوما اه (وقال في أحكام الاتني مانصه)
ولا تدخل النساء في الغرامات السلطانية كفا في الولوالجية من القسمة اه (وقال
في بحث القول في الملاك مانصه) ولو اقتصروا أي التركة ثم ظهر دين محيط أولاد
القسمة اه وقد نقلنا بقيقته في الفرائض (وقال في بحث الكلام في أجزاء المثل

مانصه) ومنها القسام لول يستأجر معين فانه يستحق أجر مثله اه (وقال في فن اللغاز
مانصه) * القسمة * أي شركاء فيما يمكن قسمته إذا طلبوا لم تقسم فقل السكة
الغير النافذة ليس لهم أن يقتسموها وإن أجمعوا على ذلك اه (وقال في الفن
الثاني في كتاب البيوع مانصه) الموقوف يبطل بموت الموقوف على إجازته ولا يقوم
الوارث مقامه إلا في القسمة كفا في قسمة الولوالجية اه (ثم قال فيه أيضا) الموقوف
عليه العقد إذا أجازته نفذ ولا رجوع إلا في مسئلة في قسمة الولوالجية إذا أجاز الغريم
قسمة الوارث فإن له الرجوع اه (وقال في كتاب الدعوى في بحث الأبراء العام
مانصه) وفي قسمة القنية قسمًا أرضًا مشتركة وأقر كل واحد منهما ما له لا دعوى
له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما الفسخ بالغبن فله ذلك إن كان الغبن
فاحشا عند بعض المشايخ الخ فراجع اه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) وفي جنائيات
الملتقط وعن أبي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى أشياء على عددالروس العقل
والشفعة وأجرة القسام والطريق إذا اختلفوا فيه اه وقد نقلناه في كتاب
الجنائيات (وقال في كتاب الوصايا) وقسمة الوصي ما لا مشترك بينهما وبين الصغير
تجاوز أن كان فيها نفع ظاهر عند أبي حنيفة خلافا لمحمد كذا في قسمة القنية اه
(يقول جامعه)

* (كتاب المزارعة والمساقاة) *

(قال المؤلف في بحث الكلام على أجرة المثل مانصه) ومنها إذا فسدت المساقاة
والمزارعة كان للعامل أجر مثله اه (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس
مانصه) * كتاب المزارعة * شرائط جوازها على قول من جوزها ستة بيان الوقت
خلافاً للمشايخ بلخ ومن يكون البزرمه وجنس البزر ونصيب من لا بذره والتخلية
بين الأرض والعامل وإن يكون الخارج مشتركاً دفع أرضه مزارعة ليزرعها بذره
قرطما فأخرج منها من عصفرة ولزراع والقرطم لب الأرض فهو فاسد وكذلك
لو دفعها ليزرعها حنطة وشعير على أن الحنطة لأحدهما والشعير للآخر وكذلك
كل شيء له نوطان من الربيع كبذر الكتان والكتان والرطوبة وبذرها بخلاف
البطيخ وبذره والقثاء وبذره وبخلاف الحب مع التبن إذا شرط لصاحب البذر
والحب بينهما والفرق أن هذه الأشياء تباع غير مقصود أما بذر الكتان فمقصود

* (كتاب احياء الموات والشرب) *

(قال المؤلف في قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب الشافعي أو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى أبي حنيفة مانصه) ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح أو مملوك ومنها مسئلة الزرافة ومذهب الشافعي القائل بالاباحة المحل في السكل اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) ولو ملاكوزا من خوض ثم صبه فيه لم يحل لاحد أن يشرب منه اه (يقول جامعه) وفي أحكام الصغار للاستروشن من مسائل الكراهية الاب أو الام اذا أمر ولده الصغير لينقل الماء من الخوض الى منزل أبيه ودفع اليه الكوز فنقل قال بعضهم الماء الذي في الكوز يصير ملكا لصبي حتى لا يحل للاب شربه الا عند الحاجة لان الاستخدام في الاعيان المباحة باطل وقال بعضهم ان كان الكوز ملكا للاب يصير أي الماء ملكا للاب ويصير الابن محررا الماء لابيّه كالاجير اذا حمل الماء في كوز المستأمر يكون محررا لهذا اه (وقال في بحث ما قبل الاسقاط من الحقوق مانصه) لو قال الوارث تركت حتى لم يبطل حقه اذا الملك لا يبطل بالتبرك والمحق يبطل به حتى ان أحد الغنمين لو قال قبل القسمة تركت حتى بطل حقه وكذا لو قال المرتن تركت حتى في حبس الرهن بطل كذا في جامع الفصولين وظاهره ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو ايضا ظاهر ما في الحائية من الشرب ولغظهار رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق ابراء الماء دون الرقبة لاثني له من الثمن ولا يسيل له على المسيل بعد ذلك كرجل أوصى لرجل يسكن داره فبات الموصى وباع الوارث الدار ورضي به الموصى له جاز البيع وبطل سكناه ولو لم يبع صاحب الدار داره ولكنه قال صاحب المسيل باطلات حتى في المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل ذلك بالابطال وذكر في الكتاب اذا أوصى لرجل بثلاث ماله ومات الموصى

فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متما كذا يحتمل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغنم قبل القسمة وحق المحبس للرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الرهن وفي كتاب الوصية وفي كتاب الجهاد وفي كتاب الفرائض أيضا فراجع اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى اسباب التملك المعاضات المالية الى ان قال والاحياء اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى ان قال وكذا غنم ملكه من الولد والتمار والماء السابع في ملكه وما كان من انزال الارض الا السكلا والحشيش والصيد الذي باض في أرضه اه وقد نقلناه في كتاب الصيد اه (يقول جامعه) وقوله الا السكلا الخ صوابه حتى السكلا والحشيش الخ كذا في شرحها (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) اما ثمن المثل فذكره في مواضع منها باب التيمم قال في السكز واذا لم يعطه الابن المثل وله ثمنه لا يتيمم والا تيمم الى ان قال ويتعين ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرمي وخوف الهلاك وربما تصل الشربة الى دنا نير فيجب شراؤها على القادر باضعاف قيمتها احياء لنفسه اه وقد نقلنا بقيته في الطهارة وفي المحظر (وقال في فن الاغاز في بحث الكراهية مانصه) أي ماء مسيل لا يجوز الشرب منه فقل ماء وضع الصبي فيه كوزا من ماء اه وقد نقلناه في المحظر (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الشرب * رجل له نهر من نهر عظيم بين قوم ولكل نهر كوة وأراد ان يفتح كوة أعلى من كوته ويسد هذه الكوة ليس له ذلك ولو كان له طريق في سكة غير نافذة وباب داره أسفل فأراد ان يفتح بابا أعلى من ذلك كان له والفرق ان الكوة العليا تأخذ أكثر مما تأخذ السفلى بخلاف الطريق والباب لان الدخول في الباب لا يتفاوت رجل سقى أرضه أو زرع سقياء اعتاد ان يفتح في أرض جاره لا يضمن وان سقى غير معتاد ضمن والفرق ان الزائد على العادة تعدد رجل التي شاة ميتة في نهر طاحونة فسال الماء منها الى الطاحونة فخر بها ان كان النهر غير محتاج الى الكراء فلا ضمان

عليه والافعليه الضمان والفرق انه اذا كان لا يحتاج الى الكراه لا يضاف الى الملقى بل الى سيلان الماء بخلاف المحتاج اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال المؤلف في كتاب البيوع من الفن الثاني مانصه) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب والمعتدلا الاتباع اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الاكراه)

بيع المكره يخالف البيع الفاسد في أربع يجوز بالا جازة بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض والتمن والمثمن أمانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب العتق (ثم قال) أمر السلطان اكراه وان لم يتوعدة وأمر غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يمثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضومنه كفا في مبيعة المقتى أجرى الكفر على لسانه بوعيد حبس أو قيد كفر ويات امرأته اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب الطلاق (ثم قال) أكره بالقتل على القطع لم يسهه اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) أكره المحرم على قتل صيد فاني حتى قتل كان مأجورا اه وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) أكره على العفوع دم العمد لم يضمن المكره اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) أكره على الاعتاق فله تضمين المكره الا اذا أكره على شراء من يعتق عليه باليمين أو بالقراءة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا للتدبير والاستيلاء والاعتاق اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب العتق (ثم قال) أكره على الطلاق وقع الا اذا أكره على التوكيل به فوكل اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل وجب قدره وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ اه وقد نقلناه في كتاب النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة بكتاب الاكراه (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما في العبادات كلها فهي شرط صحتها الاسلام فانه يصح بدونها دليل قولهم ان

اسلام المكره صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر كما سنبينه في بحث التروك وأما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر المكره غير صحيح اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) ولوا كره على السجود للملك بالقتل فان أمره به على وجه العبادة فلا فضل الصبر كمن أكره على الكفر وان كان للتحية فلا فضل السجود اه وقد نقلناه بقية في كتاب المحظرفراجه (وقال في القاعدة الخامسة الضرر يزال مانصه) الاولى الضرورات تبيح المحظورات ومن ثم جازا كل الميتة عند المحضة واساعة اللقمة بالمحجر والتلفظ بكلمة الكفر لا كراه وكذا اتلاف المال اه (ثم قال) فانهم قالوا لو أكره على قتل غيره بقتل لا يرخص له فان فعل أثم لان مفسدة قتل نفسه أخف من مفسدة قتل غيره اه (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روعي أعظمها ضررا بارتكاب أخفهما مانصه) وذ كر الزيلعي من آخر كتاب الاكراه لو قيل له لتلقين نفسك في النار أو من الجبل أو لا تقتلك وكان الالتقاء بحيث لا يجومنه ولكن فيه نوع خفة فله الخيار ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند أبي حنيفة لانه ابتلى بليتين فيختار ما هو الا هو في زعمه وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لان مباشرة الفعل سعى في اهلاك نفسه فيصير تحساما عنه وأصله ان المحرق اذا وقع في سفينة وعلم انه لو صبر فيه يحترق ولو وقع في الماء غرق فعنده يختار أيهما شاء وعندهما يصبر اه وقد نقلناه في كتاب المحظرفراضا (ثم قال) ثم اذا ألقى نفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص بخلاف ما لو قال لتلقين نفسك من رأس الجبل أو لا تقتلك بالسيف فألقى نفسه فمات فعنده أي حنيفة تحب الدية وهي مسئلة القتل بالمثل اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (وقال أخو المؤلف في تكميلته للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الاكراه * أكره على بيع أو شراء ولكنه سلم طائعا جازا لبيع وفي الهبة والصدقة لا يجوز والفرق أنه عقد لازم والرجوع بعد العقود لا يصح والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعد العقد فلا ينال فيه عند عدم الرضاء أولى اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الهبة (ثم قال) ولوا كره على الطلاق والعتاق فطلق وقع ولوا كره على الاقرار بهما لا يقع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) ولوا كره ليقرب مجدا أو نسب أو قطع لا يلزمه اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والاقرار (ثم

قال) ولوا كرهت على الارضاع يثبت حكم الارضاع اهـ وقد نقلناه في كتاب
النكاح (ثم قال) ولوا كره على الاسلام صح اهـ وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال
المؤلف في كتاب السير والردة من الفتن الثاني مانعه) كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب
الا المرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام اهـ (وقال
في كتاب البيوع مانعه) العقد الفاسد اذا تعاق به حق عبد لزم وارتفع الفساد
الا في مسائل آخر فاسد فاجبر المستاجر صحها فلا قول نقضها والمشتري من المكره
لوا صحها فلا مكره نقضه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب الغصب)
الا امر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاول اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى
للمأمور الخ فراجع (وقال في كتاب الجنائيات) لا يجب على المكره دية المكره
على القتل اذا قتله الا خرد فعان نفسه اهـ (قال صاحب الاشياء)

(كتاب الغصب)

المغصوب منه مخبر بين تضمن الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المغصوب
اذا غصب وقيمه أكثر وكان الثاني أملا من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني
كذا في وقف الخيرية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا تصرف
في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته
فبات وادعى انه كان باذنها وأنكر الوارث فالقول للزوج كذا في القنية اهـ وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها
ولا يؤمر بعمارتها الا في حائط المسجد كما في كراهية الخيرية اهـ وقد نقلناه
في كتاب الوقف (ثم قال) الاجارة لا تلحق الاتلاف فلوا تلف مال غيره متعديا
فقال المالك أبخت أو رضيت لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى البرازية الامر
لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى للمأمور
اهـ وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) الثالثة اذا كان المأمور عبدا غيره
كأمره عبد الغير بالابق أو يقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا أمره باتلاف مال
سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يغرمه المولى
يرجع به على الامر الرابعة اذا كان المأمور صيبا كما اذا أمر صيبا باتلاف مال
الغير فأتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا أمره بحفر باب

في حائط الغير ففعل فالضمان على المحافر ويرجع به على الامر وتسامه في جامع
الفصولين وزدت اذا أمر الاب ابنه كما في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
(ثم قال) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية
يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه الثانية اذا أنفق
المودع على أبوى المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى
لم يضمن استحقاقا الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه وعدته
وجهزوه بتمنه وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فأنفقوا عليه من ماله لم يضمنوا
استحقاقا رابعة واقعة أصحاب محمد ذكره الزبلي في آخر النفقات اهـ وقد نقلناه هذه
المسائل في أبوابها كتاب البيع وكتاب الامانات وكتاب الوصايا وكتاب الطلاق
(ثم قال) ومن هذا النوع المسائل الاستحسانية ذبح شاة قصاب شدها لم يضمن
ذبح أضحية غيره بلا أمره في أيامها لم يضمن أطلقه في الاصل وقيد به بعضهم بما اذا
أضحيها لا ذبح اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الذبائح والأضحية (ثم قال) وكذا
لو وضع قدرافيه لحم على كانون ووضع المحطب فأوقد غيره وطبخه وكذا لو طحن
براجعه له في زورق وربط المحارف اقه وكذا لو حمل حمله الساقط في الطريق
فتلف وكذا لو أعانه في رفع الحجرة فأنكسرت وكذا لو فتح فوهة الارض فسقاها
حين شدها صاحبها ومنها احرام رفيقه لا غمائه اهـ وقد نقلناه في كتاب الحج
(ثم قال) وسقى أرضه بعد بذر المزارع وليس منها سلخ الشاة بعد تعاليقها للثفاوت
والكل من أحكام المرضى من جامع الفصولين المباشري ضامن وان لم يتعمد
والمستب لا الا اذا كان متعمدا فلورعى سهمان من ملكه فأصاب انسانا ضمنه ولو حفر
بئر في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غيره ملكه يضمنه اهـ وقد نقلناه في كتاب
الجنائيات (ثم قال) ولو أَرْضعت الكبيرة الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة
الا بتعمد الا فساد بان تعلم بالنكاح ويكون الارضاع مفسدا له وأن يكون الغير
حاجة والجهل عنه دنا معتبر لدفع الفساد كما في رضاع الهداية اهـ وقد نقلناه
في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) والعقار لا يضمن الا في مسائل اذا
جده المودع واذا باعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد به بعد القضاء كما في
جامع الفصولين اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها كتاب الامانات وكتاب
البيع وكتاب الشهادات (ثم قال) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مالم

اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشرعيين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بغير اذن الآخر سواء كان موقفاً للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسألة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية لا تصير الدار معدة للاستغلال باجارتها انما تصير معدة اذا بناها لذلك أو اشتراها له وباعداد البائع لا تصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا أجروا منافع مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدة للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من السكنى بتأويل عقد سكنى المرتهن لو استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها سنتين ودفع أجرتهما ليس له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضى ان له ذلك اذا لم تكن معدة له لكونه دفع ما ليس بواجب فيستردده الا اذا دفع على وجه الهبة فاستهلكه المؤجر أجر الفضولي داراً موقوفة وقبض الاجر خرج المستأجر عن العهدة ان كان ذلك أجر المثل ويرده الى الوقف أجرها الغاصب ورد أجرته للمالك تطيب له لان أخذ الاجرة اجازة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الاجارة (ثم قال) اللحم قيمى قال للغاصب ضحك بها أنت فان هلكت قبل التضحية ضمنها وان بعده لا اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) الأجر قيمى وكذا الفحيم أمره أن ينظر الى خايته فنظر فسال الدم فيها من أنفه ضمن نقصان الحبل الخشب اذا كسره الغاصب فاحشاً لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم يقطع حق الرجوع اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) عثر في زق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو كما في منية المفتى وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه كما في الوديعة اه وقد نقلناه في كتاب الامانات وكتاب المحظر (ثم قال) حفر قبراً فدفن فيه آخر ميتاً فهو على ثلاثة أوجه فان كان في أرض مملوكة للمحافر فللمالك النبس عليه واخراج له التسوية والزرع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن المحافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الأرض سعة لان المحافر لا يدرى بأى أرض يموت ذكر هذه الفروع الثلاثة في الواقعات الحسافية من الوقف

وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة المحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخيار وفي مباحة فله تضمين قيمة المحفر اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الوقف وكتاب الاجارة والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة للمحنة بكتاب الغصب (قال المؤلف في قاعدة الاصل براءة الذمة مانصه) فلو اختلفنا في قيمة المتلف والمغصوب فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة عما زاد اه وقد نقلنا بقيمته في كتاب القضاء (قال في قاعدة الاصل عدم مانصه) ولو ادعى المالك انها قرض والاخر انها مضاربة القول فيها قول الاخذ لانهما اتفقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان ولذا قال في المكنز وان قال اخذت منك ألفاً وديعة وهلكت وقال اخذتها غصباً فهو ضامن ولو قال أعطيتها وديعة وقال غصبتها لا اه وفي البرازية دفع لآخر عيناً ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الآخر هبة فالقول للدافع اه لان مدعى الهبة يدعى البراءة عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها من كتاب المضاربة وكتاب الاقرار وكتاب الهبة وكتاب الامانات (ثم قال) في القاء عدة المذكورة ومنها الوقال غصبت منك ألفاً وربحت فيها عشرة آلاف فقال المغصوب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها فالقول للمالك كما في اقرار البرازية يعني لقمسكه بالاصل وهو عدم الغصب اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في قاعدة اضافة الحوادث الى أقرب أوقاتها في بحث ما خرج عنه مانصه) وكذا الوقال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى اه (ثم قال) وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى في الغلة القائمة ومما وافق الاصل ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لها قطعت يدك وأنت أمتى فقالت هي بل قطعها وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها الخ وقد نقلنا بقيمته في كتاب الاقرار (وقال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار البرازية صب دهننا لانسان عند الشهود فدعى مالكة الضمان وقال كانت فحصة لوقوع فارة فالقول للغاصب لا تكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم النجاسة وكذا لو ألتف محم طواف فطوب بالضممان فقال كانت ميتة

فألفها لا يصدق وللشهود ان يشهدوا انه لم يصدقكم الحال قال القاضي
لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان الخ وقد نقلنا بقية في كتاب
الاقرار (وقال في تنبيهه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروع
مانصه) ومنها لو غصب ساحة أي خشبة وأدخلها في بناءه فان كانت قيمة البناء
أكثر من قيمتها وان كانت قيمتها أكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك
منها ومنها لو غصب أرضا فبنى فيها أو غرس فان كانت قيمة الأرض أكثر من
وردت والأرض من قيمتها ومنها لو ابتلع دجاجة لؤلؤة ينظر إلى أكثرهما قيمة
فيضمن صاحب الأقل أكثر قيمة الأقل وعلى هذا لو دخل فصيل غيره في داره فكبر
فيها ولم يمكن إخراجها الأبهى الجدار وكذا لو أدخل البقرة رأسه في قدر من
النحاس فتعذر إخراجها هكذا ذكر أصحابنا كما ذكره الزيلعي في كتاب الغصب
وفصل الشافعية فقالوا ان كان صاحب البهيمة معها فهو مفرط بترك الحفظ
فان كانت غير مأكولة كسر القدر وعليه ارش النقص أو مأكولة ففي ذبحها
وجهان وان لم يكن معها فان فرط صاحب القدر كسرت ولا ارش والأفله الارش
وينبغي ان يلحق بمسئلة البقرة ما لو سقط دينار في محبرة غيره ولم يخرج إلا بكسرها
ومنها جواز دخول بيت غيره اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه لو طلبه منه
لا يخفاه اه وقد نقلنا ذلك في المحظر أيضا (ثم قال) ومنها جواز شق بطن الميتة
لاخراج الولد اذا كان يرجى حياته وقد أمر به أبو حنيفة فعاش الولد كما في المتن
قالوا بخلاف ما لو ابتلع لؤلؤة فمات فانه لا يشق بطنه لان حرمة الادعى أعظم من
حرمة المال وسوى الشافعية بينهما في جواز الشق وفي التهذيب للقلانسى من
الخطر والاباحة وقيمة الدرة في تركه وان لم يترك شيئا لا يجب شيء اه (ثم قال
في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره مانصه)
ومنها لو غصب قنفا بقي من يده وضمنه المالك ملكه الغاصب ولو شراه قصدا
لم يجز اه وقد نقلنا في كتاب البيوع أيضا (وقال في القاعدة العاشرة الخراج
بالضمان هو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
وابن حبان من حديث عائشة مانصه) وهناك والآن لم أرهما لأصحابنا الى ان
قال الثاني لو كانت الغلبة بالضمان لم ان تكون الزوائد للغاصب لان ضمانه
أشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة في قوله ان الغاصب لا يضمن منافع

الغصب وأوجب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في ضمان المالك وجعل
خراجا لمن هو مالكه اذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري والغاصب لا يملك
المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها لمن عليه الضمان ولا خلاف ان الغاصب
لا يملك المغصوب بل اذا تلفها فالخلاف في ضمانها عليه فلا يتناول مواضع
الخلاف ذكره الاسيوطي اه وقد نقلنا ذلك في كتاب البيوع أيضا فراجعه
بموضع لك (ثم قال) وقال أبو يوسف ومحمد رفقيا اذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل
قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الربح يطيب له واستدل
لهم في فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الاصيل في رواية ويتصدق به
في رواية وقالوا في المبيع الفاسد اذا فسخ فانه يطيب للبائع ما ربح للمشتري
فالمحصل ان الخبز ان كان لعدم المالك فان الربح لا يطيب كما اذا ربح في المغصوب
والامانة ولا فرق بين المتعين وغيره وان كان لفساد المالك طاب فيما لا يتعين لا فيما
يتعين ذكره الزيلعي في المبيع الفاسد اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب البيوع
وفي كتاب الكفالة أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب اليها سكت
قول مانصه) ولورأي غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذا نابتلافه اه (وقال فيها
أيضا) ولو سكت عن وطء أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذ من سكوته
عند اتلاف ماله اه وقد نقلنا في كتاب النكاح وكتاب الجنائيات (ثم قال)
وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضاء كالنطق الى ان
قال التاسعة والعشرون سكوته عند رؤية غيره يشق زقه حتى سال ما فيه رضاه
اه (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم
الى المباشر مانصه) ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقه اه وقد
نقلنا في مسائل شتى أيضا كافي التنوير (ثم قال) وخرج عنها مسائل الى
ان قال الخامسة الافتاء يتضمن الساعي وهو قول المتأخرين لغلبة الفساد اه
(ثم قال) * تكميل * يضاف الحكم الى حفر البئر وشق الرق وقطع جبل القنديل بل
وفتح باب القفص على قول محمد وعندهما لا ضمان لكل قيد العبد وتماثله في
شرحنا على المنار اه وقد نقلنا ذلك في الجنائيات أيضا (وقال في الفن الثالث
في أحكام الناسى مانصه) ومن مسائل النسيان لو نسي المديون الدين حتى مات فان
كان ثمن مبيع أو قرض لم يؤخذ منه وان كان غصبا يؤخذ منه كذا في الحائنية اه

وقد نقلناه هذه في المسدات (ثم قال) وقالوا في كتاب الغصب ان الجاهل
بكونه مال الغير يرفع الاثم لا الضمان اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا
يداوى الاباذن وآيه اه وقد نقلناه في الجنايات أيضا (وقال في أحكام
السكران مانصه) الرابعة غصب من صاح ورده عليه وهو سكران اه
(يقول جامع) أي فانه لا يبرأ من الضمان كذا في الشرح (وقال في أحكام العبيد
مانصه) وأمره عبده بالتلاف شيء موجب للضمان عليه وأمر عبده الغير بالتلاف
مال غير مولاه موجب للضمان على الأمر مطاع بخلاف المحر اذا كان سلطانا
ويضمن بالغصب بخلاف المحر ولو صغيرا اه وقد نقلناه في الجنايات (وقال
في بحث الأحكام الاربعه مانصه) والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند
وهو دائر بين التبيين والاقتصار وذلك كالمضمونات تلك عند أداء الضمان
مستندا الى وقت وجود السبب اه (وقال في أحكام النقد وما يتبع فيه ومالا
يتبع مانصه) ويتبع في الامانات الى ان قال والغصب اه (وقال في بحث
ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وأما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة
على حائطه تعديا فلا يسقط بالبراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة
كما ذكره البرازي من فصل الاستهلاف اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الدعوى
أيضا (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) الثامنة اذا
انقلب النائم على متاع وكسره وجب الضمان اه (ثم قال) العاشرة من رفع
النائم ووضع تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان اه وقد
نقلناه في الجنايات أيضا (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يحد بشرب الخمر
ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا غصبت منه ويضمن متلفها له الا ان يظهر بيعها
بين المسلمين فلا ضمان في اراقته أو يكون المتلف مامريا ذلك بخلاف اتلاف
خمر المسلم فانه لا يوجب الضمان ولو كان المتلف ذميا وينبغي ان يكون اظهارة
شربها كاظهاره بيعها ولم أره الا آن اه وقد نقلناه بعضه في كتاب الحدود (ثم
قال) « تنبيه » الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادمين
كالقصاص وضمان الاموال اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه
مسائل الاولى أسباب التملك المعاوزات المسالية الى ان قال والغاصب اذا فعل
بالغصوب شيئا أزال به اسمه وأعظم منافاه ملكه واذا خاط المثلي بالمثلي بحيث

لا يغير ملكه اه (ثم قال) الحادية عشر في استقرار الملك اهان قال وأما الملك
في الغصوب والمستملك فستند عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غصب
المغصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستندا الى وقت الغصب وفائدة تملك
الاكساب ووجوب الكفن ونفوذ البيع ولا يكون الولد له والتحقيق عندنا ان
الملك يثبت للغاصب شرما لا قضاء بالقيمة لا حكما بتأيا بالغصب مقصودا ولذلك
لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف من باب النسي وفي الهداية
من النفقة لو أنفق المودع على أبوي المودع بلاذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا
ضمن لم يرجع عليه مالانه لما ضمن ملكه بالضمان فظهر انه كان متبرعا وذكر
الزيلي انه بالضمان استند ملكه الى وقت التعدي فتبين انه تبرع بملكه فصار
كانه قضى دين المودع بها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الامانات
(ثم قال) وفي شرح الزيادات لقاضي خان من أول كتاب الغصب الاصل الاول ان
زوال الغصوب عن ملك المالك عند أداء الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب
في حق المالك والغاصب وفي حق غيره ما يقتصر على التضمن الا اذا تعلق
بالاستناد حكم شرعي يمنعنا من ان نجعل الزوال مقصورا على الحال فيتمد
يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب استند لا لكون الغصب
سببا للملك وضعا حتى يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت
الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيره ما اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لان
حكم الشرع يظهر في حق الكل فيظهر الاستناد في حق الكل ثم ذكر فروعا
كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا أودع العين ثم ملكها عند المودع ثم
ضمن المالك الغاصب فلا رجوع له على المودع لانه ملكها بالضمان فصار
مودعا مال نفسه اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) وفيه اذا غصب
جارية وأردعها فابتقت فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو اعتقها الغاصب
صنع ولو ضمنها المودع فاعتقها لم يجز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على
المودع اذا ضمنها لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه
فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عام لاله فهو كوكيل
الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد عودها من الاياق ولا يرجع
على الغاصب لم يكن له ذلك وان ملكها في يده بعد العود من الاياق كانت امانة

وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عنها والمودع حبسها عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان ملكت بالمحس ملكت بالقيمة وان ذهبت عنها بعد المحبس لم يضمنها كالكيل بالشرا لان الفسائت وصف وهو لا يقابله شيء وان كان يتخير الغاصب ان شاء اخذها واؤدى جميع القيمة وان شاء ترك كما في الوكيل بالشراء وان كان الغاصب اجرها او رهنها فهو والوديعة سواء وان اعارها او وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير او الموهوب له كان المالك لهما لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهما فكان الملك لهما ولو كان مكانهما مشتري فضمن سلت المجارية له وكذلك الغاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرما منه وان ضمنها الاول ملكها فتعق عليه لو كانت محرمة ولو كانت اجنبية فلا الاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فبصر الثاني غاصبا ملك الاول وكذا لو ابراه المالك بعد التضمن او وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت المجارية كانت ملكا للاول وان قال انا اسلمها للثاني وارجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رد على رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني وتقام التفريعات فيه اه (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها المغصوب القيمة اذا هلك فاعتبر قيمته يوم غصبه اتفاقا ومنها المغصوب المثل اذا انقطع قال ابو حنيفة تعتبر قيمته يوم الخصومة وقال ابو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع ومنها المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه اه (ثم قال) ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم او الاحرام ففي الكنز في الثاني بتقويم عدلين في مقتله او اقرب موضع اليه ولم يذكر الزمان واظهار فيه ما يوم قتله كما في المتلف اه وقد نقلناه في كتاب الحج (وقال في بحث الكلام في اجرة المثل مانصه) ومنها في غصب المنافع اذا كان المغصوب مال يتيم او وقفا او معدا فلا استغلال على المفتي به اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الرابع اذا وجب اجر المثل وكان متفقا وتام منهم من يستقصى ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان اجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد

اثنتان ان قيمته عشرة وشهدا اثنتان ان قيمته اقل من وجب الاخذ بالاكثر ذكره الا قطع في باب السرقة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الحدود والسرقة وفي كتاب الدعوى وفي الشهادات (وقال في بحث ما افترق فيه المدير وام الولد) ثلاثة عشر كما في فروق الكراي يسي لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه الخ وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في فن الغار مانصه) * الغصب * أي رجل استملك شيئا فلزمه شيان فقل اذا استهلك أحد مصرعي الباب أو زوجي خف أي غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فقل اذا كان المالك لا يعقل أي مودع يضمن بلا تعد فقل مودع الغاصب اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال أيضا في فن الغار من بحث الكراهية مانصه) أي رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضمنها فقل اذا وقع الحريق في محلة فهدمها لطفائه باذن السلطان اه وقد نقلناه في المحظر (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس من الفروق في كتاب الحوالة مانصه) احاله بغصب فاستحق بطلان وان هلك لا والفرق ان الاستحقاق يصح له كان لم يكن وبالهلاك ينتقل الى الضمان اه وقد نقلناه في كتاب الحوالة (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس من الفروق مانصه) * كتاب الغصب * غصب خرا وخلاها ثم أتلفها ضمن ولو جلد الميتة وديغته ثم أتلفها لا يضمن والفرق أن الخمر مال في الجملة حتى لو أتلف خمر ذي ضمنه وجلد الميتة ليس بمال وانما صار مالا بفعله والانسان لا يضمن فعله عض ذراع غيره فجذب يده فسقطت اسنان العاص وذو ذراع لا يضمن فذراع فدية الاسنان هدر ويضمن ارش الذراع ولو جلس على ثوب رجل وهو لا يعلم فقام فانشق ثوبه ضمن الشاق النصف والفرق ان الجاني في الاول كلاهما وفي الثاني الجالس جان لا غير اسكن انضم مع فعله فعل غيره فتلّف بهما فيضمن المتلف نصفه اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) تخلل الخمر في يد الغاصب فاخلل له ولو تخلل بصبه اخلل قيل هو وكذلك وقال ابو الليث هو بينهما على قدر حالهما وهو الصحيح كانهما خاطا به بعد التخلل ولو صب على خمر غيره خلا كان اخلل بينهما اتفاقا والفرق انه اذا تخلل بنفسه نشأ مال في يده فكان غلو كاله بخلاف ما لو صب عليه اخلل لان التخلل مضاف الى السبب فصار كانه كان خلا في تلك الحالة اختلط مع خل آخر فكان بينهما اه (وقال أخو المؤلف في التكملة

المذكورة في كتاب الوديعة مائة) أخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفا
غصبا وهلك الوديعة وهذه المغصوبة وقال رب المال بل المالك المغصوبة
فأقول له ولوقال أودعتني ألفا وغصبتك ألفا فهلك الوديعة وهذه
المغصوبة فأقول للامير اه وقد نقلنا بقتنه في كتاب الامانات فراجع
(وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الشرب مائة) رجل ألقى
شاة ميتة في نهر طاحونة فسال الماء منها الى الطاحونة فخر بها ان كان النهر غير
محتاج الى الكراء فلا ضمان عليه والافعليه الضمان والفرق انه اذا كان
لا يحتاج الى الكراء لا يضاف الى الملقى بل الى سيلان الماء بخلاف المحتاج اه وقد
نقلناه في فصل الشرب (وقال المؤلف أول كتاب الحج مائة) ضمان الفعل
يتعدد بتعدد الفاعل وضمان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل صيد تعدد الجزاء
ولو حلالا في قتل صيد المحرم لا كضمان حقوق العباد اه (وقال في كتاب
النكاح مائة) المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا مهران زوج عبده من أمته
ولا ضمان عليه باتلاف مال سيده اه (وقال أيضا في كتاب النكاح مائة)
ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فمهرت ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها كذا
في الملقط اه (ثم قال فيه أيضا) يحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها
من بيته الى أن يأتي بها أو يعلم موتها كذا في الملقط اه وقد نقلناه في كتاب
الجنائيات وفي كتاب الكفالة (وقال في كتاب العتق) اذا وجبت قيمة على انسان
واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى
يؤدى الا على كافي الظاهرية اه (وقال في كتاب الحدود مائة) رجل خدع
امراة انسان وأخرجها وزوجهام غيره أو صغيرة يحبس الى أن يحدث توبة
أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء اللواحية اه وقد نقلناه
في الجنائيات (وقال أول كتاب الوقف مائة) كل من بنى في أرض غيره بأمره
فالبناء مال كمالها ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رعيته الا أن يضر بالارض وأما
البناء في أرض الوقف الخ اه فراجع وقد نقلناه في كتاب الامانات كالعارية
(وقال في كتاب الوقف مائة) وقالوا في كتاب الغصب ان المضمونات ملكها
الضامن مستند الى وقت التمدى حتى لو غيب الغاصب العين المغصوبة وضمنه
المالك ملكها مستند الى وقت الغصب فيه فذبيعه السابق ولو اعتق العبد

المغصوب بعد التضمن نفذ ولو كان محرره عتق عليه كما ينه في النوع الثالث من
بحث الملك اه (وقال في كتاب السويع مائة) يبيع الفضولي موقوف الا في
ثلاث فباطل الى أن قال وفيما اذا باع عرضا من غاصب عرض آخر لملكه
وهي في فتح القدير اه (وقال في كتاب القضاء مائة) لا يحلف القاضي على
حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الخامسة في دعوى الغصب اه
(وقال فيه أيضا) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث الى أن قال أو يغصب
شيء مجهول كما في قضاء الخمانية اه (وقال في كتاب القضاء أيضا) يقبل قول الواحد
العدل في احد عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف اه
(وقال فيه أيضا) اذا ادعى رجلان كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده
فأقر لا حدهما وأنكر الا تخلف يستحلف للمكره منهم الا في ثلاثة دعوى الغصب
والايداع والاعارة فانه يستحلف للمكره مد اقراره لا حدهما كما في الخمانية مفصلا
اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه أيضا مائة) حادثة يدعى انه
غرس أثلا في أرض محدودة الى أن قال ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم
في أرض مسيلة كانت سبيلا اه فقتضاه أن يكون الاثل وقفا اذا كانت الارض
وقفا على السيد وظاهر ما في الاسعاف أنه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت
مال كاله لا وقفا وذكروا في خزانة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا وبنى فيها
أو غرس اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحة
تمنع الهبة الى أن قال وفي الدعوى تمنع الهبة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة
كذلك الا فيهما وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة الخ اه
وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في كتاب المداينات) عند رجل وديعة ولودع
عليه دين من جنس الوديعة لم يصر قصاصا بالدين حتى يجتمعا وبعدها لا اجتماع
لا يصر قصاصا ما لم يحدث فيه قبضا وان في يده يكفي الاجتماع بلا تعبد بقبض
وقوع المقاصة وحكم المغصوب عند قيامه في يد رب الدين كالوديعة اه (وقال
في كتاب الاجارة) وفي ايضاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا
توقف على الاجارة فان أجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجرة وان كان
بعده فلا وان كان بعد استيفاء البعض فالكل للمالك عند أبي يوسف وقال محمد
الماضي للغاصب والمستقبل للمالك اه الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر الا اذا

أمكن انراج الغاصب بشفاعة أو حياية كفاي القنية والتتارخانية اه (وقال فيه أيضا) آجر الغاصب ثم ملك نفذت اه (وقال فيه أيضا) آجر العبد نفسه بلا اذن ثم أعتق نفذت وما عمل في رقه فاولاه وفي عتقه له ولومات في خدمته قبل عتقه ضمنه اه (ثم قال فيه أيضا) ادعي نازل الخمان ودخل الحمام وساكن الممد للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الامانات مانصه) المأذون له في شيء كآذنه أمانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مسئلتان المودع اذا أذن انسانا في دفع الوديعة الى المودع فذمها له ثم استحققت بيذنه بعد الهلاك فلا ضمان على المودع والمستحق تضمن المدافع كفاي جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال أيضا في كتاب الامانات) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فانه ضامن والمودع اذا خلطها بماله بحيث لا يتميز ضمنها وكذا لو أفتق بعضها فرتده وخلط بها ضمنها والعامل اذا سأل للفقر شيئا وخلط الأموال ثم دفعها ضمنها لاربابها ولا تجزئهم عن الزكاة الا بان يأمره الفقراء أو لا بالأخذ والمتولى اذا خلط أموال أوقاف مختلفة يضمن الا اذا كان باذن القاضي والسماح اذا خلط أموال الناس وأثمان ما يباعه ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط والوصي اذا خلط مال اليتيم بماله ضمنه الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط كالقاضي اذا خلط ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولى اذا خلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن الخ فراجع (وقال فيه أيضا) المأذون له في الدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت أمانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كفاي فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب المداينات (وقال في كتاب الحرج ما نصه) الصبي المحجور عليه مؤاخذة بأفعاله فيضمن ما أتلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل لو أتلف ما اقترضه وما أودع عنده بلا اذن وليه وما أعير له وما يبيع عنه بلا اذن الخ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الامانات وكتاب الجنائيات (وقال في كتاب القسمة) جني أحدهما أي الشريكين بغير اذن الآخر فطلب أحدهما رفع بنائه قسم فان وقع في نصيب الثاني فبها والا هدم له التصرف في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية وله أن يجعل فيها تنورا وجاما ولا يضمن ما أتلف به اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الشركة (وقال في كتاب الجنائيات) لكل

أحد التعرض على من شرع جناحا في الطريق ولا يأثمون بالسكوت عنه يضمن المباشر وان لم يكن متعديا فيضمن الحد اذا طرق الحديد ففقه أعينا والقصار اذا دق في حافوته فانه دم حافوت جاره لا اعتبار برضاء أهل المحلة في السكة النافذة حفر بئر في بركة في غير عمر الناس لم يضمن ما وقع فيها اه (وقال في كتاب الوصايا) الوصي اذا خلط مال الصغير بماله لم يضمن منها أي القنية أيضا الوصي اطلاق غريم الميت من الحبس ان كان معسرا لا ان كان موسرا لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كفاي بيوع القنية لا يضمن الوصي ما أتلفه على وليمة ختان اليتيم اذا كان متعارفا لا عرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضي وقيل يضمن مطلقا كفاي غصب اليتيمة اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الصيد والذبايح والاضحية) *

الصيد مباح الا للتهنسي أو حرفة كذا في البرازية وعلى هذا فافتحاه حرفة كصيادي السمك حرام أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح وناقل كالبيع والهبة ونحوهما وخلافة كملك الوارث فالأول شرطه خلوه المحل عن الملك اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الهبة وكتاب الغرائض (ثم قال) فلو استولى على حطب جمعه غيره من المفازة لم يملكه ولا يحصل للفقش ما يجده بلا تعريف ولو أرسل انسان ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فلصاحبه أخذه بعده حتى قشور الرمان الملقاة لم يكن المختار أنه يملك قشور الرمان ولو ألقى بهيمته الميتة في امرجل سلخها وأخذها فمال كها أخذه فلو دبره رده ما زاد الدباغ ان كان بماله قيمة اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) والاستيلاء فسمان حقيق وحكمي فالأول بوضع اليد والثاني بالتهيئة فاذا نصب الشبكة لا صيد ملك ما تعقل بخلاف ما اذا نصبها للحفاف واذا نصب الفسطاط فتعقل الصيد يديه ملكه لو نصبها له ولو لم ينصبها فتعقل الصيد بها فأخذه غيره فان الأول لو كان بحيث لو مديده أخذه ملكه فيأخذه من الثاني والا فلا ولو حفر بئر الصيد الذئب وغاب فقدم آخر ميتة لصيدها فوقع الذئب في البئر فهو محافره وما تعسل في أرضه فهو له وان لم يهيم بها لانه من انزالها بخلاف النحل والطبي اذا تكمن أو باض الصيد فانه لا يكون لصاحبه الا بالتهيئة ما لم يكن قريبا منه بحيث لو مديده

لا يذبح ولو وقع في حجره من النثار شي فأخذه غيره فهو لاد لا يأخذ إلا أن يهيئ حجره له
وأما الثاني فشرطه وجود الملك في الحمل فلا يجوز بيع ضربة القانص والقانص
لعدم الملك اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب الهبة (ثم قال) لا تحمل ذبيحة
المجبري إذا كان أبوه سنيًا وإن كان جبريًا حلت سمكة في سمكة فإن كانت سمكة
حلالًا ولا لآلئها سمكة تذر وإن وبدفها ديرة ملكها حلالًا وإن وجد خاتمها
أو دينارها ضررًا وبالا وهو لقطعة له إن يعرفها على نفسه بعد التعريف إن كان
محتاجًا وكذا إن كان غنيًا عندنا اه (يقول جامعهم) وقوله وكذا إن كان غنيًا الخ
صوابه لأن كان غنيًا كذا في شرحها (ثم قال) أرسلت السمكة في الماء النجس
فكبرت فيه لا بأس يأكلها للحلال ويحل أكلها إن كانت مجرورة طائفة اشترى
سمكة مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها كذلك فجاءت سمكة فابتلعها فالمبتلعة
للبياتع والمشدودة للشترى فإن كانت المبتلعة هي المشدودة فهو مما للشترى قبضها
أولا اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) ذبح لقدم الأمير أو واحد
من العظماء يحرم ولو ذكر الله سبحانه وتعالى ولا يضيف لا النثر على الأمير لا يجوز
وكذا التقاطه وفي العرس جائز اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) العضو
المنفصل من الحي كمينته إلا من مذبح قبل موته فيحل أكله من الماء كقول كافي
منية المفتي اه (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصيد
والذبايح والاضحية (قال المؤلف في القاعدة الأولى لا ثواب إلا بالنية مانصه)
وأما أضحية فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح وتفرع عليه أنه
لو اشتراها بنية الاضحية فذبحها غيره بلا إذن فإن أخذها مذبحه ولم يضمه
أجزائه وإن ضمته لا تجزئه كافي أضحية الذخيرة وهذا إذا ذبحها عن نفسه أما إذا
ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه وهل تنع من الاضحية بالنية قالوا إن كان
فقيرًا وقد اشتراها بنيتها فعينت فليس له بيعها وإن كان غنيًا لم تنعين والصحح أنها
تنعين مطلقًا فيصدق بها الغني بعد أيامها حية ولكن له أن يقيم غيرها مقامها
كافي البدائع من الاضحية قالوا الهدايا كالأضحية اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
الحج (وقال في القاعدة الثانية الأمور بمقاصدها) والذبح قد يكون للكل
فيكون مباحًا أو مندوبًا أو للاضحية فيكون عبادة أو لقدم أمير فيكون حرامًا
أو كفرًا على قول اه (ثم قال) في القاعدة الثانية الأمور بمقاصدها في الخامس

في بيان الاخلاص مانصه) ولكن ذكرنا في كتاب الاضحية ان البدنة تجزئ
عن سبعة إن كان الكل يريد من القرية وإن اختلفت جهاتها عن أضحية وقرة
ومتعة قالوا فلو كان أحدهم يريد الجمال اهله أو كان نصرانيًا لم تجز عن واحد منهم
وعلاوًا بأن البعض إذا لم يقع قرية خرج الكل عن أن يكون قرية لأن الراقية
لا تجزأ فعلى هذا لو ذبحها أضحية لله تعالى ولغيره لا تجزئه بالاولى وينبغي أن
تحرم وصرح في البرازية من ألقاظ التكفير أن الذبح للقادم من حج أو غزو أمير
أو غيره يجعل المذبح ميتة واختالفوا في كفر الذابح فالشيخ السفي كدرى وعبد
الواحد الدر في الحديدي والذبي والحاكم على أنه يكفر والفضلي واسماعيل الزاهد
على أنه لا يكفراه (وقال بعد ذلك في آخر القاعدة المذكورة في الفروع مانصه)
عطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صحت وإن قصد الحمد للعطاس
لم تصح ولو ذبح فعطس فقال الحمد لله فكذلك اه (وقال في قاعدة هل الأصل
في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب الشافعي أو التحريم مانصه) ومنها
إذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها لو دخل برجه حمام وشك هل
هو مباح أو مملوك ومنها مسألة الزرافة ومذهب الشافعي القائل بالإباحة الحمل
في الكل وأما مسألة الزرافة فالمختار عندهم حل أكلها وقال السيوطي ولم يذكرها
أحد من المالكية والحنفية وقواعدهم تقتضي حلها اه (وقال في خاتمة فيها
فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك مانصه) السادسة رمي صيدا
فجره ثم تغيب عن عينه ثم وجدته ميتة أو لا يدري سبب موته يحرم مع وجود الشك
لكن شرط في الكفر تحريمه أن يقع عن طلبه وشرط قاضي خان أن يتواري عن
بصره وإليه يشير ما في الهداية والمعتمد الاقول اه (قال في القاعدة السادسة العادة
محكمة مانصه) الثاني تعليم الكلب الصيد بترك أكله للصيد بأن يصير الترك
عادة له وذلك بتركه لاد كل ثلاث مرات اه (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتمع
الحرام والحلال غلب المحرام الحلال مانصه) ومنها من أخذ أبويه مأكولًا ولا آخر
غير مأكول لا يحمل أكله على الأصح فإذا نرى كلب على شاة فولدت لا يؤكل الولد
وإذا نرى جارية على فرس فولدت بغلًا لم يؤكل والاشهلى إذا نرى على الوحش فتش
لا تجوز الاضحية به كذا في الفوائد التاجية ومنها لو شارك الكلب المعلم غير المعلم
أو كلب مجوسي أو كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه عدا حرم كافي الهداية ومنها

ما في صيد الخنازية مجوسى أخذ يدمى لم يذبح والسكين في يده لم لا يحل أكله
 لا اجتماع المحرم والمبيح فيحرم كالمعجز مسلم عن مدقوسه بنفسه فأعانه على مذهبه
 مجوسى لا يحل أكله اه (ثم قال) ومنه لو كان بعض الشجرة في الحبل وبعضها
 في الحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحبل وبعضه في الحرم والمنقول في الثانية
 كما نقله الاسيحياني أن الاعتبار لقوائمه لا لرأسه حتى لو كان قائما في الحبل ورأسه
 في الحرم فلا شيء بقتله ولا يشترط أن يكون جميع قوائمه في الحرم حتى لو كان بعضها
 في الحرم والبعض في الحبل وجب الجزاء بقتله لتغليب المحظر على الإباحة اه وقد
 نقلنا هذه في كتاب الحج (ثم قال) ومنه الورى صيد أفوق في ماء أو على سطح أو جبل
 ثم تردى منه إلى الأرض حرم للاحتمال والاحتياط المحرمة بخلاف ما إذا وقع على
 الأرض ابتداء فإنه يحل لأنه لا يمكن الاحتراز عنه فسقط اعتباره وخرج عن هذه
 المساعدة مسائل الأولى من أحد أبويه كافي والآخر مجوسى فإنه يحل نكاحه
 وذبحته ويجعل كتابيا اه وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب النكاح (ثم قال)
 الرابعة لو شاة خرا ثم ذبحها من ساعته فإنها تحل بلا كراهة ذكره في البرازية
 ومقتضى المساعدة التحريم ومقتضى الفرع أنه لو علفها علفا حراما لم يحرم لبنها ومجها
 وإن كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة إلى يوم تحل مع
 الكراهة اه وقد نقلنا هذه العبارة في المحظر أيضا (وقال في الفن الثالث
 في أحكام الناسى مانصه) وقد جعل له أى النسيان أصلا في التحرير فقال أنه
 إن كان مع مذكرة ولا داعي له ككل المصلى لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه
 في القعدة أو لأمه مع داع ككل الصائم سقط أو لا فأولى ترك الذابح التسمية
 اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (وقال في أحكام الصبيان مانصه)
 واختلاف في وجوب صدقة الفطر في ماله والأضحية والمعتمد الوجوب فيؤتيها
 الولي ويذبحها ولا يتصدق بشيء من لحمها فيطعمه منه ويتناحل به الباقي ما تبقى عينه
 اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الزكاة (ثم قال) وتحل ذبيحته بشرط أن يعقل
 التسمية ويضبطها بان يعرف أن الحبل لا يحصل إلا بها كذا في الكافي ويؤكل
 الصيد برميها إذا سمى اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا أضحية ولا هدى
 عليه اه ونقلنا في كتاب الحج أيضا (وقال في أحكام الإعمى مانصه) ولم أر حكم
 ذبحه وصيده وحضائه ورؤيته ما اشتراه بالوصف وينبغي أن يكره ذبحه اه وقد

نقلنا بعضه في البيوع وفي الطلاق (وقال في بحث النائم كالاستيقاظ في بعض
 المسائل مانصه) السابعة الصيد المرمى إليه بالسم إذا وقع عندنا ثم فسات من تلك
 الرمية يكون حراما كما إذا وقع عند البقطان وهو قادر على ذكاته اه (وقال في
 أحكام الانثى مانصه) والتفخية بالذكرا أفضل منها اه (وقال في أحكام الذمي
 مانصه) * تنبيه آخر * اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة
 والذباح وفي المدينة وشاركهم المجوس في الجزية والدية دون الآخرين واستوى
 أهل الذمة فيما ذكر اه وقد نقلنا في أبوابها من الجنائيات وغيرها (وقال في
 أحكام الجن مانصه) ومنها أن ذبيحته لا تحل قال في الملتقط عن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم أنه نهى عن ذبايح الجن اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه)
 وفيه مسائل الأولى أسباب القتل المعاوضات المالية إلى أن قال والاستيلاء على
 المباح اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك إنسان شيء بغير اختياره إلا الأرض
 اتفقا إلى أن قال وكذا غنمه ملكه من الولد والشار والماء النابع في ملكه
 وما كان من أنزال الأرض إلا الكلا والحشيش والصيد الذي باض في أرضه
 اه وقد نقلنا في كتاب الشرب (يقول جامعه) قوله إلا الكلا الخ صوابه حتى
 الكلا الخ كذا في شرحها (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه)
 العاشر الأضحية يمنعها كما يمنع صدقة الفطراه وقد نقلنا في كتاب الزكاة (وقال
 في أحكام السفر مانصه) ومنها سقوط الجمعة والعديد والأضحية وتكبير
 التشريق اه وقد نقلنا بقية في كتاب الصلاة (وقال في آخر الفن الثالث في
 قاعدة إذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ثم رأيتهم قالوا
 في الأضحية كما ذكره ابن وهبان عزيا إلى الخلاصة الغنى إذا ضحى بشاتين وقعت
 واحدة فرضا والآخرى تطوعا وقيل لا أخرى لم اه (وقال في فن الأغناس
 مانصه) * الأضحية * أى والذبايح * أى مسلم عاقل ذبح وسمى ولم تحل فقل إذا سمى
 ولم يرد به التسمية على الذبيحة أى رجل ذبح شاة غيره تعديا ولم يضعن فقل شاة
 الأضحية في أيامها أو قصاب شدها للذبح اه (وقال في الفن السادس فن الفروق
 في بحث الحج مانصه) ولو غلطوا في وقت الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والأضحية
 أعادوا والفرق أن تداركه في الحج متعذر وفي غيره متيسر اه وقد نقلنا في كتاب
 الحج (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس في كتاب الأقطعة مانصه) سبب

دأبته فأصلحها رجل كان لئلا أن يأخذها الا اذا قال جعلتها لمن يأخذها والفرق أنه اذا قال ذلك فقدم له كماله وقد أنفق عليها فكانت هذه النفقة عوضا فنع الاسترداد فتر السكر فوقع في بحر رجل وأخذه غيره لا يكره اذا لم يكن أعد حجه لذلك كما لو وضع الشبكة لا لصيد فتمقل بها صيد كان لمن أخذه ولو نصبها لاجل الصيد كان لصاحبها اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) اتانان ربطتا في موضع واحد ليلافولتا ذكرا وانثى أو أحدهما بغلا والآخرى بحشافة دعى كل واحد منهما البغل أو الذكرا فهو بينهما ما والثنائي لبيت المال لانه لقطة والاضحية على هذا اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (وقال أخو المؤلف في تكملته لافن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الصيد والذبائح * الحمامة اذا طارت ان كانت تهتدي الى بيتها فرماها لا تحل وان كانت لا تهتدي فرماها تحل والفرق أنه قادر على ذكاة الاختيار ثم لا هنا كافر رمى دجاجة بسهمه وذبجهام سلم ان كان الاول مرهقا لا تؤكل ولولم يكن مرهقا تؤكل والفرق ان الموت يضاف الى الاول في الاول والى الثاني في الثاني قال الحمد لله له طاسه وذبح لا يحل والمحطوب اذا عطس فقال الحمد لله مقتصر عليه جاز والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية على المذبح ولم توجد وفي الجمعة مجرد الذكر وقد وجداه (يقول جامعهم) وما ذكر رواية عن أبي حنيفة رجه الله فلان منافاة بين ما هنا وما تقدم في فروع القاعدة الثانية الامور بمقاصدها اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) سعى على سكين ثم أخذ غيرها وذبح بها حلت ولو سعى على سهم وأخذ غيره ورعى به لا يحل والفرق ان التسمية في الاول وقعت على المذبح وفي الثاني على السهم لا على المرمى اليه لعدم القدرة عليه (كتاب الاضحية) هي واجبة على الاغنياء المقيمين دون المسافرين والفرق ان السفر حال المشقة وفقد الاموال والاضحية مؤقته فتغوت بخلاف حال الإقامة لانه زمان سعة في الاحوال والاموال ضحوا ثم تبين بالبرهان ان هذا اليوم يوم التاسع قبل أعادوا الاضحية ولو وقفوا فاشهدوا انه العاشر لا تقبل والفرق ان التدارك ممكن في الاضحية دون الحج اه وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) تحبب الاضحية وصدقة الفطر في مال الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من كل وجه كالصلاة وهي عن الصبي مرفوعة بخلاف الاضحية وصدقة الفطر لانها مؤنة من وجه ونفقة

من وجه ولذا جاز لا كل منها ووجبت صدقة الفطر عن عبده اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) موسر اشترى ارضيته في أيام النحر فلم يضح حتى افتقر في آخرها سقطت عنه ولو كان معسرا لا تسقط والفرق ان وجوبها على الموسر حقا للشرع فاذا افتقر ذهب الواجب والوجوب على المعسر بالنذر وبالشراء يصير كالنادر فلذا بقيت واجبة بعد أيام النحر ويتصدق بعينها أو بقيتها اشترى شاة فخالت أو ضلت فان كان فقيرا لا تحب عليه أخرى وان كان غنيا وجب عليه أخرى اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة مانصه) دفعها لاخته المتزوجة ان كان زوجها معسرا جاز وان كان موسرا وكان مهرها أقل من النصاب فكذلك وان كان المجمل قدره لم تجز وبه يقتضى وكذا في لزوم الاضحية اه (وقال في كتاب الحج مانصه) وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقلم اظفاره ولا يأخذ من شعر رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر وبه أخذ الفقهاء اه (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) هو تابع لأمه في أحكام العتق الى ان قال وحق الاضحية اه (ثم قال) ولا يتدكى الجنين بذكاة أمه اه (وقال في كتاب القضاء) القاضى اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاءه الا في مسائل الى ان قال أو يبيع متروك التسمية عامدا اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز ان تصرف في مال غيره بغير إذنه ولا ولاية الا في مسائل الى ان قال ذبح شاة قصاب شدها لم يضمن ذبح اضحية غيره بالأمره في أيامه لم يضمنه أطلقه في الأصل وقيد به بعضهم بما اذا أضحيها للذبح اه (وقال فيه أيضا مانصه) قال للغاصب ضحى بها أنت فان هلك قبل التضحية ضمنها وان بعده لا اه (وقال في كتاب الفرائض) الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شيعة للصبي ثم مات فتمقل الصيد فيها بعد الموت فانه يملكه ويورث عنه ذكراه الزيلعي من المكاتب اه (قال صاحب الاشياء)

(كتاب المحظر والاباحة) *

ليس زمانا زمان اجتناب الشبهات كما فيه أى في كتاب المحظر والاباحة من الخسائية والتجنيس الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزيف لدائن ولا يبيع العروض المغشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب والثانية في اعطاء المجمل يجوز له اعطاء الزيف والستوقفة وهو ما في واقعات المحامي من شراء الاسير اه

وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب المداينات (ثم قال) الفتوى في حق
 الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخانية اه وقد نقلناه
 في كتاب القضاء (ثم قال) المحرمة تتعد في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث
 فان مال مورثه حلال له وان علم بحرمته منه من الخانية وقيد في الظهيرية بأن
 لا يعلم أرباب الاموال من قبل يد غيره فسق الا اذا كان ذا علم وشرف كذا في
 مكفريات الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامير تحت ذى الشرف يكره
 معاشرته من لا يصلى ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلى لم يكره للمرأة
 معاشرته كذا في نفقات الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب
 الطلاق (ثم قال) الخاف في الوعد سرام كذا في اضية الذخيرة وفي القنية وعده
 ان يأتيه فلم يأت به لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلما كفا في كفالة البزارية وفي
 بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي اه وقد نقلناه في كتاب الايمان وكتاب البيع
 (ثم قال) استخدام اليتيم بلا اجرة حرام ولو لا خيه ومعلمه الا لاه وفيما اذا أرسله
 معلمه لاحضار شريكه كافي القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) لبس
 الحرير الخالص حرام على الرجل الا لدفع قل أو حكة كافي الحداد من غاية البيان
 ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعلمه حرم عليه فعلمه بولده الصغير
 فلا يجوز ان يسقيه خمر او لان يلبسه حريرا او لان يخضب يده بخمراء او رجله ولا
 اجلاس الصغير لغائط او بول مستقبلا أو مستقبلا دبرا الخلوة بالاجنبية حرام الا
 اللازمة مديونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت عجوزا شوها وفيما اذا كان
 بينهما حائل في بيت الخلوة بالمحرم مباحة الا الاخت من الرضاع والصهرة الشابة
 من مات على الكفر أبيع لعنه الا والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبوت ان
 الله سبحانه وتعالى احياه ماله حتى آتاه كذا في مناقب الكردي استماع
 القرآن أفضل من قراءته كذا في منظومة ابن وهبان اه (يقول جامعه) وهذه
 هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الحظر والاباحة (قال المؤلف في القامدة
 الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وعلى هذا سائر القرب لا بد فيها من النية بمعنى
 توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله سبحانه وتعالى من نشر العلم
 تعليم ارفقاء وتصنيفها اه (ثم قال بعد ذلك فيها) وأما المباحات فانها تختلف
 صفاتها باعتبار ما قصدت لاجله فاذا قصد بها التقوى على الطاعات والتوصل

اليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوطء اه (ثم قال
 في آخرها) وأما التروك كترك المنهي عنه فذكره في الاصول في بحث
 ما تترك به الحقيقة عند الكلام على حديث انما الاعمال بالنيات وذكره
 في نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نية للخروج عن عهدة المنهي
 واما الحصول الثواب فان كان كفا وهو ان تدعو النفس اليه قادرا على فعله وكف
 نفسه عنه خوفا من ربه فهو مثاب والافلا ثواب على تركه فلا ثواب على ترك الزنا
 وهو يصلى ولا ثواب العنين على ترك الزنا ولا الاعمى على ترك النظر المحرم اه
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وذكر قاضي خنان ان بيع
 العصير من يتخذ خيرا ان قصده به التجارة فلا يحرم وان قصده لاجل التخمير
 حرم وكذا غرس الكرم على هذا اه وعلى هذا عصير العنب بقصد الخلية
 والخميرية والمجرف فوق ثلاث دائر مع القصد فان قصد هجر المسلم حرم والا فلا اه
 (ثم قال بعد ذلك مانصه) وقال قاضي خنان الفقاعى اذا قال عند فتح الفقاع للشترى
 صلى الله على محمد قالوا يكون آثما وكذا الحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله
 يعني جعله لالا اعلام بأنه مستيقظ الى آخر ما ذكره وقد تقدمت بقية عبارته هذه في
 الجهاد فراجع اه (ثم قال) بعد ذلك وفيها أى الخانية اذا قال المسلم للذمى أطال
 الله بقاءك قالوا ان نوى بقاءه ان يطيل بقاءه لعنه ان يسلم أو يؤدي الجزية عن
 ذل وصغار لا بأس به لان هذا دعاء له الى الاسلام اول نفعه المسلمين ثم قال أى في
 الخانية رجل أم لك المحفف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخمر والبركة لا يأثم
 ويرجى له الثواب ثم قال أى في الخانية رجل يذكر الله تعالى في مجلس الفسق قالوا
 ان نوى ان الفسقة يشغلون بالفسق وانا اشتغل بالتسبيح فهو أفضل وأحسن
 وان سجد في السوق ناويا ان الناس يشغلون بأمور الدنيا وأنا أسجد لله تعالى في
 هذا الموضع فهو أفضل من ان يسجد وحده في غير السوق وان سجد على وجه
 الاعتبار يؤجر على ذلك فان سجد على ان الفاسق يعمل الفسق كان آثما (ثم قال)
 أى في الخانية ان سجد للسلطان فان كان قصده التعظيم والتحية دون الصلاة
 لا يكفر أصله أمر الملائكة بالسجود لا دم وسجود اخوة يوسف عليهم الصلاة والسلام
 ولو أكره على السجود للملك بالتل فان أمره به على وجه العبادة فالأفضل الصبر
 كمن أكره على الكفر وان كان التحية فالأفضل السجود اه وقد نقلناه بعضه

في كتاب الاكراه (ثم قال) وقالوا الا كل فوق الشيع حرام بقصد الشهوة وان قصد التقوى على الصوم أولا جل الضيف فمستحب (ثم قال بعد ذلك) وفي التتارخانية من المحظر والاباحة اذا توسد الكتاب فان قصد المحفظ لا يكره والاكره وان غرس في المعبد فان قصد الظل لا يكره وان قصد منفعة أخرى كراهه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وكتابة اسم الله تعالى على الدرهم ان كان بقصد العلامة لا يكره وللتهاون يكره والمجلوس على جوالق فيه مصحف ان قصد المحفظ لا يكره والا يكره اه يقول جامع قوله وللتهاون يكره صوابه يكفر (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها من الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط معنية القلب التلطف في جميع العبادات) الى ان قال وخرج عن هذا الاصل مسائل الى ان قال ومنها حديث النفس لا يؤاخذ به مالم يتكلم او يعمل به كذا في حديث مسلم وحاصل ما قالوه ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مراتب الهاجس وهو ما ياتي فيها ثم جريانه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل أولا ثم الهمة وهو ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك التصدد والجزم به فالهاجس لا يؤاخذ به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شيء ورد عليه لا قدرة له فيه ولا صنع والخطا الذي بعده كان قادرا على دفعه بصرف الهاجس أول وروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعان بالمحدث الصحيح فاذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالاولى وهذه الثلاث لو كانت في الحسنات لم يكتب له بها اجر لعدم القصد واما الهمة فقد بين في الحديث ان الهمة بالمحسنة يكتب حسنة والهمة بالسيدة لا يكتب سيئة وينتظر فان تركها لله تعالى كتبت حسنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله واحدة وان الهمة مرفوع فاما العزم فالمحققون على انه يؤاخذ به ومنهم من جعله من الهمة المرفوع وفي البرازية من كتاب الكراهية هم بمعصية لا يأتون ان لم يصمم عزمه عليه وان عزمه يات ثم ان العزم لا يتم الفعل بالمجوارح الا ان يكون أمرا يتم بمجرد العزم كالكفر اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام مانصه) فائدة قال في الملتقط قال ابو حنيفة أعلم النصراني الفقه والقرآن له له يهتدي ولا يمس المحفف وان اغتسل ثم س فلا بأس به اه (ثم قال في آخر القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في خاتمة مانصه) وتجري هذه القاعدة

في خاتمة في العروض فان الشعر عند أهله كلام موزون مقصود به ذلك اماما يقع موزونا اتفاقا لا عن قصد من التكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما يقع في كلام الله تعالى كقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون أو رسوله كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم هل أنت الا أصبح دميت وفي سبيل الله ما لقيت اه (وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه المحظر يقبل في حله خبر الواحد قالوا له شراء أمة زيد قال بكر وكني زيد يبيعها ويحل له وطؤها وكذا الوجاهات أمة قالت رجل ان مولاي بعثني اليك هدية وطن صدقها حل وطؤها ولم أر حكم ما اذا وكل شخص في شراء جارية ووصفها فليشتري الوكيل جارية بالصفة ومات قبل أن يسلمها الى الموكل فقتضى القاعدة حرمته على الموكل لاحتمال انه اشتراها لنفسه لان الوكيل بشر غير المعلن له أن يشتريه لنفسه وان كان شراء الوكيل الجارية بالصفة المعينة ظاهرا في التحمل لكن الاصل التحريم وينبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خلقته وله نظائر في الفقه اه وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الوكالة ايضا (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تعذب التيسير مانصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الى ان قال الثاني المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه الى ان قال والتسداوى بالتجاسات وبالنحر على أحد القولين واختار قاضي خان عدمه واساغة اللقمة بها اذا غص اتفاقا واباحة النظر للطبيب حتى للعورة والسوءتين اه (ثم قال) وأكل الميتة ومال الغريم ضمان البذل اذا اضطر اه أي يباح ذلك (ثم قال) ولبس الحرير للحكة والقتال اه أي يباح ذلك (ثم قال) ومنه اباحة النظر للطبيب ولا شاهد وعند الخطبة والسيد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في آخر القاعدة المذكورة) السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستحضر مع بقية النجوى وشرب الخمر للصحة اه (وقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجساعة والجمعة والجهاد والجزية وتحميل العقل على قول والصحيح خلافه واباحة لبس الحرير وحلى الذهب اه (وقال في أول القاعدة الخامسة الضرر يزال مانصه) وفي البرازية من كتاب الكراهية باع أغصان فرصاد واشترى اذا ارتقى لقطعها يطاع على عورات الجيران يؤمر بأن يخبرهم وقت الارتقاء ليستروا مرة أو مرتين فان فعل والارفع

للعالم ليعلمه من الارتقاء اه (ثم قال) الاولى الضرورات تبيح المحظورات ومن
ثم جازاً كل الميتة عند المحضصة واساغة اللقمة بالمحرم والتلفظ بكلمة الكفر لا كراه
وكذا اتلاف المال وأخذ المال من الممتنع من أداء الدين بغير اذنه ودفع الصائل
ولو أدى الى قتله وزاد الشافعية على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها أي
الضرورة قالوا يخرج ما لو كان الميت نبياً فإنه لا يحمل أكله للمضطر لان حرمة أعظم
في نظر الشارع من ممة المضطرا اه (ثم قال) في الثانية ما أبيع للضرورة يتقدر
بقدرها ولذا قال في إيمان الظهيرية ان اليمين الكاذبة لا تباح للضرورة وإنما
يباح التعريض اه يعني لا ندفاعها بالتعريض ومن فروعه المضطر لا يأكل من
الميتة الا قدر سد الرمق اه (ثم قال) والعليب انما يتقرر من العورة بقدر الحاجة
اه (ثم قال) في الثانية الضرر لا يزال بالضرر مانصه) ولا يأكل المضطر طعام
مضطراً آخر ولا شيئاً من بدنه اه (وقال في تنبيهه يشمل الضرر الخاص لدفع ضرر
عام وعليه فروع مانصه) ومنها التبعير عند تعدي أرباب الطعام في بيعه يغيب
فاحش ومنها بيع طعام المحتكر جبراً عليه عند الحاجة وامتناعه عن البيع
دفعاً للضرر اه ومنها منع اتخاذ حائض الطبخ بين البرازين وكذا كل ضرر عام كذا
في الكافي وغيره اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها جواز دخول
بيت غيره اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه أنه لو طلبه منه لا يخاف اه وقد نقلناه
ذلك في الغصب أيضاً (ثم قال) ومنها مسألة الظفر بجنس دينه اه (وقال بعد ذلك
في بحث اذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما مانصه)
ومن هذا النوع لو اضطر وعند مئة ومال الغير فإنه يأكل الميتة وعن بعض
أصحابنا من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وعن ابن جماعة الغصب أولى من
الميتة وبه أخذ الطحاوي وخبره السكري كذا في البرازية اه (ثم قال) وأصله
ان الحراق اذا وقع في سفينة وعلم أنه لو صبر فيه يحترق ولو وقع في الماء غرق فعنده
يختار أياه ما شاء وعنده ما يصبر اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الاكراه أيضاً (وقال
في بحث درء المفسد أولى من جلب المصالح مانصه) وقد تراعى المصلحة لغاية تعالي
المفسدة الى أن قال ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تضمن جلب مصلحة تربو عليه
جاز كالكذب للإصلاح بين الناس وعلى الزوجة لا صلاحها وهذا النوع يرجع
الى ارتكاب أخف المفسدتين في الحقيقة اه (وقال في القاعدة السادسة العادة

محكمة مانصه) ولا خصوصية للربا وإنما العرف غير معتبر في المنصوص عليه قال
في الظهيرية من الصلاة وكان محمد بن الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعر من
العانة ليس بعورة تعامل العمل في الابداء عن ذلك الموضع عند الاضطرار
وفي النزاع عن العادة الظاهرة نوع خرج وهذا ضعيف وبعبء لان التعامل بخلاف
النص لا يعتبر اه بلفظه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الصلاة (ثم قال) والاكل
من الطعام المقدم ضيافة بلا صريح الاذن اه أي يجوز ذلك (ثم قال في فصل
تعارض العرف مع اللغة من المبحث الثالث مانصه) وفي الملتقط من البيوع وعن أبي
القاسم الصغار الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة فان كان الغالب المحلل
في الاسواق لا يجب السؤال وان كان الغالب المحرم في وقت أو كان الرجل يأخذ
المال من حيث وجده ولا يتأمل في المحرم والحلال فالسؤال عنه حسن اه (وقال
في الفصل المذكور من المبحث الرابع مانصه) وقد اختلفوا فيما اذا كان
العقار لافي ولاية القاضي وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم
من نظر الى التداعي والترافع واختلف التصحيح في هذه المسئلة اه وقد نقلنا هذه
المسئلة في كتاب القضاء أيضاً (ثم قال تنبيه هل المعتبر في بناء الاحكام العرف
العام أو مطلق العرف ولو كان خاصاً المذهب الاول مانصه) وذكر فيها من كتاب
الكراهية قبيل التحري لو تواضع أهل بلدة على زيادة في مصنفاتهم التي يوزن بها
الدراهم والابريسم على مخالفة سائر البلدان ليس لهم ذلك اه (وقال في القاعدة
الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم الحلال مانصه) ومنها الاختلاط
مسألة المذكورة بمسألة الميتة ولا علامة تميز وكانت الغلبة للميتة أو استويا لم يميز تناول
شيئاً منها ولا بالتحري الا عند المحضصة وأما اذا كانت الغلبة للأكل فإنه يجوز التحري
ومنها الاختلاط وذلك الميتة بالزيت وفحوه لم يؤكل الا عند الضرورة والمسئلة ان
في صلاة الخلاصة من فصل اشتباه القبلة ومقتضى الثانية انه لو اختلط لبن بقرابن
أقان أو ماء وبول عدم جواز تناول ولا بالتحري اه (ثم قال) وخرج عن هذه
القاعدة مسائل الى أن قال الثانية الاجتهاد في الاراني اذا كان بعضها طاهراً
وبعضها نجساً والاقبل نجس جائز ويريق ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط
أن يريق الكل ويتم كما اذا كان الاقل طاهراً غلبت فيهما الثالثة
الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجساً

أولا والفرق بين الثياب والاواني أنه لا خلف لها في ستر العورة وللوضوء خاف في التطهير وهو أتميم وهذا كله حالة الاختيار وأما حالة الضرورة فيتحري للشرب اتفاقا كذا في شرح المجمع قبيل التيمم اهـ وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) وينبغي أن يلحق بمسألة الاواني الثوب المنسوج تحتته من حرير وغيره فيعمل ان كان الحرير اقل وزنا أو استويا بخلاف ما اذا زاد وزنا ولم أره الا في وفي الخلاصة من التحري في كتاب الصلاة ولو اخطأ أو انسيه بأواني أصحابه في السفر وهم غيب أو اختلط رغيته بأرغفة غيره قال بعضهم يتحري وقال بعضهم لا يتحري ويتربص حتى يجيئ أصحابه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الاضطرار جاز التحري مطلقا اهـ (ثم قال) الرابعة لوسق شاة خرايم ذبحها من ساعتها فانه يحل بلا كراهة ذكره في البرازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علفها علفا حراما لم يحرم لبنها ونحوها وان كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم تحل مع الكراهة اهـ وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الذبايح أيضا (ثم قال) الثامنة اذا كان غالب مال المهدي حلالا فلا بأس بقبول هديته وأكل ماله ما لم يتبين انه من حرام وان كان غالب ماله المحرام لا يقبله سوا ولا يأكل الا اذا قال انه حلال ورثه أو استقرضه قال المحلواني وكان الامام أبو القاسم المحاكمي يأخذ جوارث السلطان والحيلة فيه ان يشتري شيئا بمال مطلق ثم يتقدمه من أي مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام وعن الامام ان المبتلى بطعام السلطان والظلمة يتحري فان وقع في قلبه حلة قبل وأكل والا لاقوله عليه الصلاة والسلام استغث قلبك الحديث وجواب الامام فيمن فيه ورع وصفاء قلب يتطرب بنور الله تعالى ويدرك بالفراصة كذا في البرازية من الكراهة اهـ (ثم قال) العاشرة قال في القيمة من الكراهية غالب على ظنه ان أكثر بيعات أهل السوق لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو المحرام تسره عن شرائها ولكن مع هذا لو اشتراها بطيب له اهـ وقد مناه عن الملتقط في المبحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف اهـ (ثم قال) ولا بأس بشراء جوزا لدلال الذي بعد الجوز فيأخذ من كل ألف عشرة وشرائه لحم السلاخين اذا كان المسالك راضيا بذلك عادة ولا يجوز شراء بعض المقامر من المكسرة وجوزاتهم اذا عرف انه أخذها قارا اهـ وأما مسألة الخطأ أي خطأ مال الغير بماله فذكره بأقسامها في البرازية من الوديعة وأما مسألة ما اذا اخطأ الحلال بالمحرام في البلد

فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم دلالة على انه من المحرام اهـ (وقال في القاعدة الثالثة الا يشار في القرب) قال الشافعية الا يشار في القرب مكره وفي غيرها محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة اهـ (ثم قال) وقال الشيخ أبو محمد في الفروق من دخل عليه وقت الصلاة ومعه ماء يكفيه لطهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجزله الا يشار ولو أراد المضطر ايشار غيره بالطعام لاستبقاء مهيته كان له ذلك وان خاف فوت مهيته والفرق ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الا يشار والحق في حال الخمسة لنفسه اهـ وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الطهارة وكتاب الصلاة أيضا (ثم قال) وكراهة ايشار الطالب غيره بنوبته غيره في القراءة لان قراءة العلم والمسارة اليه قرينة والا يشار بالقرب مكره اهـ (ثم قال) ثم رأيت في الهبة من منية المفتي فقير محتاج معه دراهم فأراد ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فلا يشار أفضل والا فلا اتفاق على نفسه أفضل اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الهبة أيضا (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهات مانصه) ومنها أي الشبهة شرب الخمر للتداوي وان كان المعتمد تحريمه اهـ وقد نقلناه هذه في كتاب الحدود أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الرابعة والعشرون سكوته عند بيع زوجته أو قريبه عتارا اقرارا بأنه ليس له على ما أفتى به مشايخه من عند خلاف المشايخ بخاري فينظر المفتي الخامسة والعشرون رآه يبيع عرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه اهـ وقد نقلنا ذلك أيضا في كتاب الاقرار وفي كتاب الدعوى أيضا بالنسبة (ثم قال) ثم زدت أخرى القراءة على الشيخ وهو ساكت ينزل منزلة نطقه في الأصح اهـ (ثم قال) في القاعدة الثالثة عشر الفرض أفضل من النفل الا في مسائل الاولى ابرام المعسر مندوب أفضل من انظاره الواجب الثانية ابتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب الثالثة الوضوء قبل الوقت مندوب أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرض اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الطهارة أيضا (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذه حرم اعطاؤه) كالربا ومهر البغي وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة الناشئة والزمار الا في مسائل الرشوة مخوف على ماله أو نفسه أو ليسوى أمره عند سلطان أو أمير الا قاضي فانه يحرم

الاخذ والاعطاء كما بيناه في شرح الكنز من القضاء اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
القضاء (ثم قال) وفك الاسير واعطاء شئ لمن يخاف هجوه ولو خاف وصي صبي
ان يستولى غاصب على المال فله اداء شئ ليخافه كما في الخلاصة اه وقد نقلنا ذلك
في كتاب الوصية ايضا (ثم قال) وهل يحمل دفع الصدقة لمن يسأل وعند قوت
يومه تردد الاكل في شرح المشارق فيه فقتضى أصل القاعدة المحرمة الا ان يقال
ان الصدقة هنا هبة كالتصدق على الغني اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الزكاة
ايضا (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب اضيف الحكم
الى المباشر مانعه) ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقة اه وقد ذكرناها
في الغصب ايضا (وقال في الفتن الثالث في أحكام الصبيان مانعه) وتصح
عبادته وان لم تجب عليه واختلفوا في ثوابها والمعقد انه له وللعلم ثواب التعليم وكذا
جميع حسناته اه وقد نقلناها في كتاب الصلاة ايضا (ثم قال) وتقبل روايته
وتصح الاجازة له أي في الحديث وتقبل قوله في الهدية والاذن اه وقد نقلناها
في كتاب الاذن والحج ايضا (ثم قال) وتقب أذن البنت الطفل مكروه قياسا
ولا بأس به استحسانا كما في الملتقط اه (ثم قال) ويعمل بقول المميز في المعاملات
كهدية ونحوها اه (ثم قال) ويجب رد سلامه اه (ثم قال) وليس كالبالغ
في النظر الى الأجنبية والخلو بها فيجوز له الدخول على النساء الى خمسة عشر
سنة كذا في الملتقط اه (ثم قال) والصبي التي لا تستهي يجوز السفر بها بغير
محرم اه وقد نقلناها في كتاب النكاح (ثم قال) ولا يجوز للولي الياسه الحرير
والذهب ولا ان يسقيه خراولا ان يجلسه للبول والغائط مستقبلا أو مستديرا ولا
ان يخصب يده أو رجليه بالحناء اه (وقال في أحكام العبيد مانعه) وعورتها
كالرجل وتزاد البطن والظهر ويحرم نظره غير محرم الى عورتها فقط وما عداها ان
اشتبه اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة ايضا (ثم قال) ويحمل سفرها بغير
محرم اه وقد نقلناها في الطلاق (وقال في أحكام الحثي مانعه) ولا يلبس حريرا
وحليا اه (ثم قال) ولا يخلو به رجل ولا امرأة ولا يخلو برجل ولا امرأة ولا يسافر
ثلاثا الا بمحرم اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل
لا يلبس حريرا ولا ذهبا ولا فضة اه (ثم قال) ولا يخلو بامرأة اه (ثم قال في
أحكام الانثى مانعه) يخالف الرجل في ان السنة في عانتها النف ولا يسن ختانها

وانما ومكرمة ويسن حلق لحيتها لو ثبتت وتمنع من حلق رأسها اه (ثم قال)
وبدنها كله عورة الا وجهها وكفيها وقدمها على المعتمد وذراعها على المرحوح
وصوتها عورة في قول اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) ويكره لها الحمام
في قول وقيل الا ان تكون مريضة أو نفساء والمعتمد لا كراهة مطلقا اه (ثم قال)
ولا تسافر الا بزوج أو محرم اه (ثم قال) ويساح لها خضب يديها ورجليها
بخلاف الرجل الا لضرورة اه (ثم قال) ولا تتبدا الشابة بسلام وتعزية ولا
تجلب لوسلت ولا تشمت وتحرم الخلو بالأجنبية ويكره الكلام معها واختطفوا في
جواز كونها نية واختار في المسابقة جواز كونها نية لرسولة لان الرسالة مبنية
على الاشهار ومبنى حالها على الستر بخلاف النبوة اه (وقال في أحكام الذي
مانعه) ولا يمنع من لبس الحرير والذهب اه (ثم قال) وفي الكنز وتقبل
قول الكافر في الحبل والمحرم وتعقبه الزباني بأنه سهو ولا يقبل قوله فيهما
وجوابه انه يقبل فيهما ضمن المعاملات لا مقصودا وهو مراده كما تصح به في
الكافي اه (ثم قال) ولا يبدأ الذي بسلام الحاجة ولا يزاد في الجواب على
وعليك وتكره مصافحته ويحرم تعظيمه ويكره للمسلم ان يؤثر نفسه من كافر لعصر
العنب وفي الملتقط كل شئ يمنع منه المسلم يمنع منه الذي الا انحر والمحترز ولا يكره
عبادة جاره الذي ولا ضيافته اه (وقال في أحكام الجان مانعه) ولا خلاف
في أنهم مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار وانما اختلفوا في ثواب
الطائعين ففي البرازية معزى الى الاجناس عن الامام ليس للجن ثواب وفي التفاسير
توقف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم يغفر لكم من ذنوبكم والمغفرة
لا تستلزم الاثابة لانه ستر ومنه المغفر للبيضة والاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة
أو عدل المهم فيستحق العقاب ويستحق الثواب صالحهم قال تعالى وأما العاصون
فكانوا لجنهم خطبا قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاستحقاق فان قيل قوله
تعالى في أي آلام يكذبون بعد دعائهم الجنة خطا بالثقلين بردهما كرت قلنا
ذكر وان المراد بالتوقف التوقف في المأكول والمشرب والملاذلة الدخول فيه
كالملاشكة للسلام والزبارة والخدمة والملاشكة يدخلون عليهم من كل باب اه
(ثم قال) ومنها قبول رواية الجن ذكره صاحب آكام المرجان واذا أجاز
الشيخ من حضر دخل الجن كما في نظيره من الانس وأما رواية الانس عنهم فالظاهر

منها لعدم حصول الثقة بعد اتهم وذ كرا لا سيوطي انه لا شك في جواز روايتهم
عن الانس ما سمعوه سواء علم الانس بهم أولا (ثم قال فوائد) الاولى الجمهور على
انه لم يكن من الجن نبي وأما قوله سبحانه وتعالى يا معشر الجن والانس أليأتكم
رسل منكم فتأولوه على انهم رسل عن الرسل سمعوا كلامهم فانذروا قومهم عن
الله تعالى وذهب الضحالك وابن حزم الى انه كان منهم نبي تمسك بحديث وكان
النبي يبعث الى قومه خاصة وليس الجن من قومه ولا شك انهم انذروا
فصح انهم جاءهم أنبياء منهم الثانية قال البغوي في تفسير الاحقاف
وقبه دليل على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا
قال مقاتل لم يبعث قبله نبي الى الانس والجن واختلف العلماء في حكم مؤمنى الجن
فقال قوم لا ثواب لهم الا النجاة من النار واليه ذهب أبو حنيفة وعن الليث ثوابهم
أن يحاروا من النار ثم يقال لهم كونوا ترابا كالبهائم وعن أبي الزناد كذلك وقال
آخرون يشابون كما يعاقبون وبه قال مالك وابن أبي ليلى وعن الضحالك انهم
يأهملون التسبيح والذكر فيصيبون من لذته ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة وقال
عمر بن عبد العزيز ان مؤمنى الجن حول الجنة في ربضها وليسوا فيها الثالثة
ذهب الحارث المحاسبي ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيامة نراهم
ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة صرح ابن عبد السلام بأن الملائكة
في الجنة لا يرون الله سبحانه وتعالى قال لان الله تعالى قال لا تدركه الابصار
وهو يدرك الابصار وقد استثنى منه مؤمنوا البشرف بقى على عمومته في الملائكة
قال في آكام المرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه لان الآية باقية على العموم
فهم أيضا ولم يتعبد الاسيوطي وفي الاستدلال على عدم رؤية الملائكة والجن
بالآية نظرا لانها لا تدل على عدم رؤية أصلا فلا استثناء قال البيضاوي لا تدركه
الابصار لا تحيط به واستدل المعتزلة بهذه الآية على امتناع الرؤية وهو ضعيف
اذ ليس الادراك مطلق الرؤية ولا النفي في الآية عام في الاوقات كلها فاعلم
مخصوص ببعض الحالات ولا في الاشخاص فانه في قوة قولنا لا كل بصر يدركه
مع ان النفي لا يوجب الامتناع اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) وأحكامه
أى المحرم تحريم النكاح وجواز النظر والمخلوة والمسافرة الا المحرم من الرضاع
فان المخلوة بهما كروية وكذا بالصهرة الشابة اه وقد نقلناه في كتاب النكاح

(ثم قال) وكذا لا مشاركة للمحرم في جواز النظر والمخلوة والسفر وأما عدها
فكما لا جنبي على المعتمد لكن الزوج يشارك المحرم في هذه الثلاث والنساء
الثقات لا يقمن مقام الزوج والمحرم في السفر اه (ثم قال) وتختص الاصول
بأحكام الى ان قال ومنها لا تجوز مسافرة الفرع الا باذن أصله دون عكسه اه
(ثم قال) ومنها لا تجوز المسافرة الا باذنه-م ان كان الطريق مخوفا والا فان لم يكن
مختوفا كذلك والا اه (ثم قال) ومنها كراهة جهة بدون اذن من كرهه
من أبويه ان احتاج الى خدمته اه وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) ومنها
جواز تأديب الأصل فرعها والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام والاحداد
والجندات كذلك ولم أره الا ن اه وقد نقلناه في الحدود والتعازير وفي كتاب
الجنائيات (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة
مقام العبارة في كل شيء من بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق
وابراء وقصاص الا في الحدود ولو حد قذف وهذا ما خالف فيه القصاص الحدود
وفي رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالاشارة وتماه في الهداية وقد
اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء الحدود اه وقد نقلناه في كتاب الحدود
(ثم قال) ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كما في التهذيب اه وقد نقلناه
في كتاب الشهادات (ثم قال) فظاهر اقتصار المشايخ على استثناء الحدود فقط
صحة اسلامه بالاشارة ولم أر الا ن فيها نص صريحا اه وقد نقلناه في كتاب
المجاهد (ثم قال) وكذا الاخرس كاشارته واختلافوا في أن عدم القدرة على
الكتابة شرط للعمل بالاشارة أولا والمعتمد لا ولذا في السكندر كره باو ولا بد
في اشارة الاخرس من أن تكون موهودة والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق
ولا يخفى ان المراد الاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة المقرونة بتصويت منه لان
العادة منه ذلك فكانت بياننا لاجله الاخرس اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال) وأما اشارة غير الاخرس فان كان معتقلا اللسان ففيه اختلاف والفتوى
على انه اذا دامت العقلة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة والأشهاد عليه ومنهم من
قدرا الامتداد بسنة وهو ضعيف وان لم يكن معتقلا اللسان لم تعتبر اثارته مطلقا
الا في أربع في الكفر والاسلام والنسب والفتوى كما في تنقيح الهبوبي ويزاد
أخذ من مسألة الافتاء بالرأس اشارة الشيخ في رواية الحديث وأمان الكافر

أخذنا من النسب لانه محتاط فيه لمحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قدّمناه اه
وقد نقلنا ذلك ايضا في كتاب الجهاد (ثم قال) أو أخذنا من الكتاب والطلاق اذا
كان تفسير المهر كما لو قال أنت طالق هكذا وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما لو قال
أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم أر الا أن حكم أنت
هكذا مشيرا بأصابعه ولم يقل طالق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
ويزاد ايضا الإشارة من محرم الى صبيدقة له يجب المجزأ على المشير اه وقد
نقلناه في كتاب الحج (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) منها باب التيمم
قال في الكنز وان لم يعطه الابن المثل وله ثمنه لا يتيمم ولا يتيمم الى ان قال ويتعين
ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرق وخوف الهلاك وربما تصل الشربة
الى دنانير فيجب شرائها على القادر بأضعاف قيمتها لحياء نفسه اه وقد نقلناه
في الطهارة وفي كتاب الشرب (وقال في أحكام السفر مانصه) ومن أحكام
السفر حرمة على المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان وجود
أحد هاهنا شرطاً لوجوب الحج عليهما الى أن قال ويستثنى من حرمة خروجها الا
بأحد هاهنا هجرتهما من دار الحرب الى دار الاسلام ومن أحكامه منع الولد منه
الابرضاء أبويه الا في الحج اذا استغنيا عنه وتحرره على المديون الا باذن الدائن الا اذا
كان مؤجلا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الحج ونقلنا بعضه في كتاب المداينات
(ثم قال) ويختص ركوب البحر بأحكام منها سقوط الحج اذا غلب الهلاك وتحريم
السفر فيه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الحج (وقال في بحث ما افترق فيه الحيض
والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس اه وقد نقلناه
في كتاب الطهارة وفي كتاب النكاح (وقال في آخر الفن الثالث في قاعدة اذا أتى
بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ولم أر حكم ما اذا وقف
بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف
عورته في الخلا زائد على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أولا اه وقد
نقلناه في كتاب الحج وفي كتاب الطلاق وفي كتاب الطهارة (ثم قال) *فائدة*
تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لدينه وفرض كفاية وهو
ما زاد عليه لنفع غيره ومنه وبأوهو التبخر في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم
الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم الطبائعين والسحر ودخل

في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكر وما هو
أشعار المولدين من الغزل والبطالة ومباحا كأشعارهم التي لا تخف فيها اه
(ثم قال) *فائدة* ذكر البرازي في المناقب عن الامام البخاري الرجل لا يصبر محدثا
كاملا الا ان يكتب أربعين مع أربعين مع أربعين في أربعين مع أربعين
بأربعين على أربعين عن أربعين مع أربعين وهذه الأربعين لا تتم الا بأربعين مع أربعين
فاذا تمت له كلها مات عليه أربعين وابتلى بأربعين فاذا صبرا كرمه الله تعالى
بأربعين في الدنيا وأثابه في الآخرة بأربعين أما الاول فأخبار الرسول صلى الله
تعالى عليه وسلم وشرايعه وأخبار الصحابة ومقاديرهم والتابعين وأحوالهم وسائر
العلماء وتواريخهم مع أربعين أسماء رجالهم وكلامهم وأمكنهم وأزمنتهم كأربعين
التحميد مع الخطبة والدعاء مع التوسل والتسمية مع السورة والتكبير مع الصلاة
مع أربعين المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات في أربعين في صغره في
ادراكه في شبابه في كهولته عند أربعين عند شغله عند فراغه عند فقره عند غناه
بأربعين بالجبال بالبحار بالبلدان بالبراري على أربعين على التجارة على الخراف
على الجلود على الاكتاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الاوراق عن أربعين
عن من هو فوقه ودونه ومثله وعن كتاب أبيه اذا علم انه خطه لأربعين لوجه الله
تعالى ورضاه وللعمل به بان وافق كتاب الله ونشرها بين طالبها ولا حيلة ذكروه بعد
موته ثم لا يتم له هذه الاشياء الا بأربعين من كسب العبد وهي معرفة الكتاب
واللغة والصرف والنحو مع أربعين من عطاء الله تعالى الصحة والقدرة والمحرص
والمحفظ واذا تمت له هذه الاشياء هان عليه أربعين الاهل والولد والمسال والوطن
وابتلى بأربعين بشماتة الاعداء وملامة الاصدقاء وطعن الجهال وحسد العلماء واذا
صبرا كرمه الله تعالى في الدنيا بأربعين بعز القناعة وهيبه النفس ولذة العلم وحياة
الابد واثابه في الآخرة بأربعين بالشفاعة لمن أراد من اخوانه وبظل العرش يوم
لا ظل الا ظله والشرب من الكونر وجوار النبيين في أعلى عليين فان لم يطق
احتمال هذه المشاق فعليه بالفقه الذي يمكن تعلمه وهو في بيته قار ساكن لا يحتاج
الى بعد اسفار ووطء ديار وركوب بحار وهو مع ذلك ثمرة الحديث وليس ثواب
الفقيه وعزه أقل من ثواب الحديث وعزها (فائدة) قال في آخر المستصفى اذا
سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفتنا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان

مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب لانك لو
قطعت القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب واذا سلمنا عن معتقدا
ومعتقد خصوصاً في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل
ما عليه خصوصاً ما كنا نقل عن مشايخنا اه (ثم قال) *فائدة* قال بعض المشايخ
العلوم ثلاثة علم نفع وما احترق وهو علم النحو وعلم الاصول وعلم الانصاف ولا احترق
وهو علم البيان والتفسير وعلم نفع واحترق وهو علم الفقه والحديث اه (فائدة
من المجوهرة) قال محمد ثلاث من الدناءة استعراض المخبر والمجلوس على باب الحمام
والنظر في امرأة الحمام (فائدة من المستطرف) ليس في الحيوان من يدخل الجنة
الا خمسة كتاب أصحاب الكهف وكبش اسماعيل وناقة صالح وجمار عزير وبراق
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (فائدة منه) المؤمن يقطع خمسة ظلمة الغفلة وغيم
الشك وريح الفتنة ودخان المحرم ونار الهوى (فائدة في الدعاء برفع الطامعون)
سـ ثلاث عنه في طاعون سنة تسع وستين وتسعمائة بالقاهرة فاجبت باني
لم اراه صريحاً ولا كن صريح في الغاية وعـ زاه الشئني اليها بانه اذا نزل بالمسلمين
نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وهو قول الثوري واجد وقال جمهور اهل
المحدث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات كلها اه وفي فتح القدير ان
شرعية القنوت للنازلة مستقر لم ينسخ وبه قال جماعة من اهل الحديث وجلوا عليه
حديث أبي جعفر عن أنس ما زال يقنت حتى فارق الدنيا أي عند النوازل وما
ذكرنا من اخبار الخلفاء يفيد تقريره لغيرهم ذلك بعد صلى الله تعالى عليه وسلم وقد
قنت الصديق رضي الله تعالى عنه في محاربة الحباب مسيلة وعند محاربة اهل
الكتاب وكذلك قنت عمر رضي الله تعالى عنه وكذلك قنت علي رضي الله تعالى عنه
في محاربة معاوية وقت معاوية رضي الله تعالى عنه في محاربة اه فالقنوت عندنا
في النازلة ثابت وهو الدعاء أي برفعه ولا شك ان الطاعون من أشد النوازل قال
في المصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس اه وفي القاموس النازلة
الشديدة اه وفي الصحاح النازلة الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس اه
وذكري السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنت في الفجر عندنا في غير بلية فان
وقعت بلية فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه قنت شهراً
فيما يدعو على رعل وذكو ان وبنى حيان ثم تركه كذا في الملتقط اه فان قلت

هل له صلاة قلت هو كالمخسوف لما في منية المفتي قبيل الزكاة وفي الخسوف والظلمة
في النهار واشتداد الريح والمطر والثلج والافزاع وعموم الامراض يصلون وحدانا
اه ولا شك ان الطاعون من قبيل عموم الامراض فيسن له ركعتان فرادى وذكر
الزيلعي في خسوف القمر انه يتضرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة
بالنهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل
بالليل والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو
ذلك من الافزاع والاهوال لان كل ذلك من الآيات المخوفة اه فان قلت هل
يشترع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس بالقاهرة بالجبل *قات هو كخسوف
القمر وقد قال في خزنة المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدى فرادى وكذلك
في الظلمة والريح والغزع ولا بأس بأن يصلي فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن
يزول ذلك اه فظاهره انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجابة
وان كانت الصلاة فرادى وفي المجتبى في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة
عندنا لكنها ليست بسنة اه وفي السراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه
في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف من الافزاع كالريح الشديدة والظلمة
الهائلة ومن العدو والامطار الدائمة والافزاع العالية وحكمها حكم خسوف
القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له ان يفزع الى الصلاة عند كل حادثة
فقد كان عليه الصلاة والسلام اذا خربه أمر صلى اه وذكر شيخ الاسلام العيني
في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والثلج والامطار الدائمة
والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل وعموم
الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزاع اذا وقعت صلوا وحدانا
وسألوا وتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد صرحوا بالاجتماع
والدعاء لعموم الامراض اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) وقد
صرح شارحوا البخاري ومسلم والمتكلمون على الطاعون كابن حجر بأن الوباء اسم
لكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعون اه فتصرح
أصحابنا بالمرض العام بمنزلة تصریحهم بالوباء وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه
علم جواز الاجتماع للدعاء برفعه لكن يصلون فرادى ركعتين وينوي ركعتي رفع
الطاعون وصرح ابن حجر بأن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة وأطال الكلام

فيه وذکر شیخ الاسلام العینی فی شرح البخاری سبیه وحکم من مات به ومن أقام
 فی بلده صابرا محتسبا ومن خرج من بلده وفیها ومن دخلها وبذلك علم أن أصحابنا
 لم یملوا الکلام علی الطاعون وقد أوسع الکلام فیہ الامام الشبلی قاضی القضاة
 من الحنفیة کما ذکره شیخ الاسلام ابن حجر فی کتابه المسمى ببذل الماءون فی فوائد
 فضل الطاعون وقد طالعته فی تلك السنة من أوله إلى آخره وقد ذکر فیہ ان المرجع
 عند متأخري الشافعية ان الطاعون اذا ظهر فی بلدانه مخوف إلى أن یزول عنها
 فتعتبر تصرفاته من التلث کالمريض وعند المالکبة روايتان والمرجع منهما
 عندهم ان حکمه حکم العجيج وأما الحنفیة فلم یصوألوا علی خصوص المسئلة ولکن
 قواعدهم تقتضی أن یکون الحکم کما هو المصحح عند المالکبة هکذا قال لی جماعة
 من علمائهم اه قلت انما كانت قواعدها فی حکم العجيج لانهم قالوا فی باب
 طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصور أو فی صف القتال لا ینکون فی حکم
 المريض فلا میراث لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من یارزرجلا أو قدم
 لیقتل یقودأورجم فله فی حکم المريض لان الغالب الهلاک اه وغایة الامر
 فی الطاعون أن یکون من نزل ببلدهم کالواقفین فی صف القتال فلذا قال جماعة
 من علمائنا لابن حجر ان قواعدها تقتضی أن یکون کالعجيج یعنی قبل نزوله بواحد
 أما اذا طعن واحد فهو مريض حقيقة فلیس الکلام فیہ انما الکلام فیمین
 لم یطعن من أهل البلد الذی نزل بهم الطاعون اه وقد نقلناه فی کتاب الطلاق
 (ثم قال) وقد ذکر شیخ الاسلام ابن حجر فی ذلك الکتاب المسئلة الثالثة ینتبه
 من أحد الاوجه فی النهی عن الدخول إلى بلد الطاعون وهو منعه التعرض إلى
 البلاء ومن الأدلة الدالة علی مشروعیة الدواء التحریزی أيام الوباء من أمور
 أوصی بها حذائق الأطباء مثل اخراج الرطوبات الفضلیة وتقلیل الغذاء وترك
 الرياضة والمکث فی المحام وملازمة السکوت والدعة وأن لا یکثر من استنشاق
 الهواء الذی هو عفن وصرح الرئيس أبو علی ابن سینا بأن أول شیء ینبذ له فی
 علاج الطاعون الشرط ان أمکن فیسبل ما فیہ ولا یتروک حتی یجمد فترداده سمیته
 فان احتجج إلى مصه بالمحجمة فلیفعل بلطف وقال أيضا یعالج الطاعون بما یقبض
 ویبردو بأسفجة مغموسة فی خل وماء أودهن وردأودهن تفاح أودهن آس
 وبعالج بالاستفراغ أو بالفصد بما یحتمله الوقت أو یوجر ما ینخرج الخلط ثم یقیل

على القلب بالمحفظ والتقوية بالمبردات والمعطرات ویجعل علی القلب من
 أدوية أصحاب الحنفیان الجبائر * قلت وقد أغفل الأطباء فی عصرنا وما
 قبله هذا التدبیر فوقع التفريط الشدید من توأطئهم علی عدم التعرض
 لصاحب الطاعون باخراج الدم حتی شاع ذلك فیهم وذاع بحيث صار عامتهم
 یعتقد تحريم ذلك وهذا النقل عن رئیسهم یم یخالف ما اعتدوه والعقل
 یوافقہ کما تقدم ان الطعن یشیر الدم الذکائن فیهیج فی البدن فیصل إلى مکان
 منه ثم یصل اثر ضرره إلى القلب فیقتل ولذلك قال ابن سینا لما ذکر العلاج
 بالشرط والفصدانه واجب اه کلام شیخ الاسلام وفی البزازیة واذا ترزلت
 الأرض وهو فی یتسه ینسحب له الفرار إلى الصحراء لقوله تعالى ولا تأقوا بأیدیکم
 إلى التهلكة وفیه قیل الفرار عما لا یطاق من سنن المرسلین اه وهو یفید جواز
 الفرار من الطاعون اذا نزل ببلده والحديث فی الصحیحین بخلافه وروی العلائی
 فی فتاواه انه صلی الله تعالى علیه وسلم مر بهدف مائل فأسرع المشی فقیل له اتفر
 من قضاء الله فقال علیه السلام فراری إلى قضاء الله تعالى أيضا اه نقل الامام
 (ثم قال) * فائدة * کل انسان غیر الانبیاء علیهم السلام لم یعلم ما أراد الله تعالى
 له وبه لان ارادته تعالى غیب عنا الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم کخبر
 الصادق المصدوق صلی الله تعالى علیه وسلم من یرد الله به خیرا یفقهه فی الدین کذا
 فی أول شرح البهجة للعراقی اه (ثم قال) * فائدة * ثلاثة لا ینسحب دعاءهم رجل
 له امرأة سیئة الخلق فلا یطلقها ورجل أعطی ماله سفیها ورجل دائن ولم یشهد
 کذا فی حجر المحيط (فائدة) کل شیء یسئل عنه العبد یوم القيمة الا العلم فان الله سبحانه
 وتعالى لا یسأل عنه لانه طلب من نبيه ان یطلب الزیادة منه فقال تعالى وقل رب
 زدنی علما فکیف یسأل عنه کذا فی الفصوص اه (ثم قال فی فن الالغاز ما نصه)
 * السکرا هیة * أي اناء من غیر النقدین یحرم استعماله فقل المتخذ من اجزاء
 الا دمی أي اناء مباح الاستعمال ینکره لوضوئهم فقل ما عینه لوضوئه دون غیره
 اه وقد نقلناه فی کتاب الطهارة (ثم قال) أي مکان فی المعجدة تکره الصلاة فیہ
 فقل ما عینه لصلاته دون غیره اه وقد نقلناه فی کتاب الصلاة (ثم قال) أي ماء
 مسبل لا یجوز الشرب منه فقل ماء وضع الصبی فیہ کوزا من ماء اه وقد نقلناه
 فی کتاب الشرب (ثم قال) أي رجل هدم دار غیره بغیر اذنه ولم یضعها فقل اذا

وقع المحرق في محلة فهدمها لاطفائه باذن السلطان اه وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (ثم قال في فن الحمل مانصه) الخامس عشر في الاستبراء المحملة في عدم
 لزومه ان يزوجها البائع أو لا من ليس تحت حرمته ثم يبيعهها ويقبضها ثم يطلقها قبل
 الدخول ولو طلقها قبل القبض وجب على الاصح أو يزوجه المشتري قبل القبض
 كذلك ثم يقبضها فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها جعل أمرها بيده كلما شاء وانما
 قلنا كلما شاء لثلاثة تصرف على الجاس أو يتزوجها المشتري قبله ثم يشتريها
 ويقبضها واختلاف في كراهة الحمل لاسقاطه اه (وقال اخو المؤلف في تنكيته
 للفن السادس فن الفروق في كتاب الاداب مانصه) يكره دخول المجنب المسجد
 ولا يكره دخوله المشرك والفرق ان منع المجنب منه داع الى التظاهر وفي منع
 المشرك تبعده من الايمان فلا يمنع اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال)
 التوسد بالكتاب مكروه الا اذا قصد الحفظ والفرق الضرورة اه (وقال في
 الفن السابع في المحكمات مانصه) وسئل الامام عن قال لا ارجو الجنة
 ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وآكل الميتة وأصلي بلا قراءة وبلا ركوع
 وسجد وأشهد بمسلم أمره وأبغض الحق وأحب الفتنة فقال أصحابه أمر هذا الرجل
 مشكل فقال الامام هذا رجل يرجو الله تعالى لا الجنة ويخاف الله تعالى لا النار
 ولا يخاف الظلم من الله تعالى في ذنابه ويأكل السمك والجراد ويصلي على الجنائز
 ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حق ويجب المال والولد وهما فتنة فقام
 الرجل وقبل رأسه وقال أشهد أنك لعالم وعام اه وفي آخر الفتاوى الظهيرية
 سئل الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول أنا لا أخاف النار ولا أرجو الجنة
 وانما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله لا أخاف النار ولا أرجو الجنة غلط
 فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى واتقوا النار التي أعدت للكافرين
 ومن قيل له خف مما تخوفك الله سبحانه وتعالى فقال لا أخاف رد ذلك فقد
 كفر اه وقد ذكرناه في كتاب الجهاد (وقال أيضا في الفن السابع مانصه)
 وحكي الخطيب الخوارزمي ان كتاب الروم أرسل الى الخليفة مالا جز يلا على يد
 رسوله وأمره ان يسأل العلماء عن ثلاث مسائل فانهم أجابوك ابذل المال لهم وان
 لم يجيبوك اطالب من المسلمين الخراج فسأل العلماء فلم يأت أحدهم فيه مقتنع وكان
 الامام اذذاك حيا حاضر مع أبيه فاستأذنه في جواب الرومي فلم يأذن له فقام

واستأذن من الخليفة فأذن له وكان الرومي على المنبر فقال له أسألك أنت قال نعم
 قال انزل مكانك الأرض ومكاني المنبر فنزل الرومي وصعد أبو حنيفة فقال سل
 فقال أي شيء كان قبل الله تعالى فقال هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل
 الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء قال اذا لم يكن قبل الواحد المجازي اللفظي
 شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي شيء فقال الرومي في أي جهة وجه الله
 تعالى فقال اذا أوقدت سراجا فالى أي جهة نوره قال ذاك نور يستوي فيه
 الجهات الاربع فقال اذا كان النور المجازي المستعار الزائل لا وجه له الى جهة
 فنور خالق السموات والأرض الباقي الدائم المفيض كيف يكون له جهة قال
 الرومي بماذا يشتغل الله تعالى قال اذا كان على المنبر مشبهه بذلك أنزله واذا كان
 على الأرض موحدا مثلي رفعه كل يوم هو في شأن فترك المال وعاد الى الروم اه
 احتاج الامام رضى الله تعالى عنه الى الماء في طريق الحج فساوم اعرابيا قربة
 ماء فلم يبعه الا بخمسة دراهم فاشترى بها ماء قال له كيف أنت بالسويق قال أريده
 فوضعه بين يديه فأكل ما أراد فغطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة
 بخمسة دراهم اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال وصية الامام الاعظم أبي
 حنيفة لابي يوسف) بعد أن ظهر له منه الرشيد وحسن السيرة والاقبال على
 الناس فقال له يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته واياك والكذب بين يديه
 والدخول عليه في كل وقت ما لم يدعك حاجة علمية فانك ان كثرت اليه
 الاختلاف نهان بك وصغرت منزلتك عنده فكن منه كما أنت من النار تنفع بها
 وتباعد ولا تدن منها فان السلطان لا يرى لاحد ما يرى لنفسه واياك وكثرة
 الكلام بين يديه فانه يأخذ عليك ما قلته ليرى من نفسه بين يديه حاشيته انه أعلم
 منك وانه يخطئك فتصغر في عين قومك ولتكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك
 وقدر غيرك ولا تدخل عليه وعنده من أهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت
 أدون حاله منه لعالك ترتفع عليه فيضرك وان كنت أعلم منه لعالك تخط عنه فتسقط
 بذلك من عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من أعماله فلا تقبل منه الا بعد
 ان تعلم انه يرضاك ويرضى مذهبك في العلم والقضايا كيلا تحتاج الى ارتكاب
 مذهب غيرك في الحكومات ولا تواصل أولياء السلطان وحاشيته بل تقرب
 اليه فقط وتباعد عن حاشيته ليكون مجدك وجاهك باقيا ولا تتكلم بين يدي

العامّة الايمان سئل عنه وايك والكلام في العامة والتجار الا بما يرجع
الى العلم كي لا يوقف على بك ووعيتك في المال فانهم يستوثقون الظن بك
ويصدقون ميلك الى اخذ الرشوة منهم ولا تفك ولا تبسم بين يدي العامة
ولا تكثر الخروج الى الاسواق ولا تكلم المراهقين فانهم فتنة ولا بأس ان تكلم
الاطفال وتسمع رؤسهم ولا تمس في قارعه الطريق مع المشايخ والعامة فانك ان
قدمتهم ازدرى ذلك بعلمك وان اخرتهم ازدرى بك من حيث انهم أسن منك فان
النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا
ولا تقعد على قوارع الطريق واذا دعاك ذلك فاقعد في المسجد ولا تأكل في
الاسواق والمساجد ولا تشرب من السقايات ومن أيدي السقائين ولا تقعد على
الحوائيت ولا تلبس الديباغ والحلى وأنواع الابريس فان ذلك يفضي الى الرعونة
ولا تكثر الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك
ولا تكثر ماومها ولا تقربها الا بدكر الله تعالى ولا تتكلم بأمر نساء الغيريين
يديها ولا بأمر الجوارى فانها تنبسط اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت عن
غيرها تكلمت عن الرجال الاجانب ولا تتزوج امرأة كان لها عمل أو اب وأم
أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فان المرأة اذا كانت
ذامال يدعى أبوها ان جميع ما له له وانه عارية في يدها ولا تدخل بيت أبيها
ما قدرت وايك ان ترضى ان تزف في بيت أبيها فانهم يأخذون أموالك ويطعمون
فيها غاية الطمع وايك ان تتزوج بذات البين والنيات فانها تخرج جميع المال لهم
وتسرق من مالك وتتفق عليهم فان الولد اعز عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار
واحدة ولا تتزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب
العلم أولا ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج فانك ان طلبت المال في وقت التعلم
عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء الجوارى والعلمان وتشتغل بالدنيا
والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك وتجمع عليك الولد ويكثر عيالك فحتاج
الى القيام بمصالحهم وترك العلم واشتغل بالعلم في عفو ان شبابك ووقت فراغ
قالبك وخاطر لك ثم اشتغل بالمال اجمع عندك فان كثرة الولد والعيال يشوش
المال فان جمعت المال فتزوج وعليك بتقوى الله واداء الامانة والنصيحة لجميع
الخاصة والعامة ولا تستخف بالناس ووقرنفك ووقرهم ولا تكثر معاشرتهم

الا بعد ان يعاشروك وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فانه ان كان من أهله اشتغل
بالعلم وان لم يكن من أهله أحببك وايك أن تكلم العامة بأمر الدين في الكلام
فانهم قوم يقلدونك فيشتغلون بذلك ومن جاءك يستفتيك في المسائل فلا تجب
الا عن سؤاله ولا تضم اليه غيره فانه يشوش عليك جواب سؤاله وان بقيت عشر
سنين بلا كتب ولا قوت فلا تعرض عن العلم فانك اذا اعرضت عنه كانت معيشتك
ضيقا وأقبل على متفتحتك كانك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولد التزيدهم
برغبة في العلم ومن نافسك من العامة والسوقة فلا تنافسه فانه يذهب ماء
وجهك ولا تخش من أحد عند ذكر الحق وان كان ساطانا ولا ترض لنفسك من
العبادات الا بأكثر مما يفعله غيرك ويتعاطاها فان العامة اذا لم يروا منك الاقبال
عليها بأكثر مما يفعلون اعتقدوا فيك قلة الرغبة واعتقدوا ان علمك لا ينفعك
الا ما تنفعهم الجاهل الذي هم فيه واذا دخلت بلدة فيها أهل العلم فلا تتخذها لنفسك
بل كن كواحد من أهلهم ليعلوا انك لا تقصد جاههم ولا يخرجون عليك بأجمعهم
ويطعنون في مذهبك والعامة يخرجون عليك ويظرون اليك بأعينهم فتصير
مطمعونا عندهم بلا فائدة وان استفتوك في المسائل فلا تنافسهم في المناظرة
والمطارحات ولا تذكر لهم شيئا الا عن دليل واضح ولا تطعن في أسانئهم فانهم
يطعنون فيك وكن من الناس على حذر وكن لله تعالى في سر كما أنت له
في علانيتك ولا يصلح أمر العالم الا بعد ان يجعل سره كعلانيته واذا ولاءك
السلطان عملا فلا تقبل ذلك منه الا بعد ان تعلم انه انما يوليئك ذلك لعلمك وايك
ان تتكلم في محاسن النظر على خوف فان ذلك يورث التحلل في اللفاظ والا تكن
في اللسان وايك ان تكثر الضحك فانه يمت القلب ولا تمس الا على علم أئينة
ولا تكن عجولا في الامور ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فان الهائم تنادي من
خلفها واذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون
وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند الناس ثباتك واكثر ذكر الله تعالى فيما
بين الناس ليتعلموا ذلك منك واتخذ لنفسك وردا خلف الصلوات تقرأ فيه القرآن
وتذكر الله تعالى وتشكره على ما أودعك من الصبر وأولاك من النعم واتخذ
لنفسك أياما معدودة من كل شهر تصوم فيها اليقصدى غيرك بك وراقب نفسك
وحافظ على العلم لتنتفع من دنياك وآخرتك بعلمك ولا تشتري بنفسك ولا تبسح بل

اتخذ ذلك غلاما مصلحا يقوم بأشغالك ويعتمد عليه في أمورك ولا تطمئن الى
 دينك أو الى ما أنت فيه فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك ولا تشتر
 الغلمان المردان ولا تظهر من نفسك التقرب الى السلطان وان قربك فانه
 ترفع اليك الخواص فان هانتك وان لم تقم عليك ولا تتبع الناس في
 خطاياهم بل اتبع في صوابهم واذا عرفت انسانا بالشر فلا تذكره به بل
 اطلب منه خيرا فاذا كرهه الا في باب الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذا كره
 للناس كيلا يتبعوه ويحذروه قال عليه الصلاة والسلام اذكروا الفاجر
 بما فيه حتى يحذره الناس وان كان ذاجاه ومنزلة والذي ترى منه الخلل
 في الدين فاذا فعلت ذلك ولا تبالي من جاهد فان الله تعالى معيك وناصر
 الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر احد على اظهار البدعة في الدين واذا
 رأيت من سلطانك ما لا يوافق العلم فاذا كرك ذلك مع طاعتك اياه فان يده أقوى من
 يدك تقول له أنا مطيع لك في الذي أنت فيه لانك سلطان سلط على غيري اذ كر
 من سيرتك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفالك لانك اذا واطبت
 عليه ودمت لعلهم يقهروك فيكون في ذلك قلع للدين فاذا فعلت مرة أو مرتين
 يعرف منك الجهد في الدين والمحرص في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة أخرى
 فادخل عليه وحدك في داره وانصح في الدين وناظره ان كان مبتدعا وان كان
 سلطانا فاذا كره ما يحضرك في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله عليه الصلاة
 والسلام فان قبل ذلك منك والافاسأل الله تعالى ان يحفظك منه واذا كرك الموت
 واستغفرا لاستاذك ومن أخذت عنهم العلم وداوم على التلاوة واكثر من زيارة
 القبور والمشايخ والمواضع المباركة واقبل من العامة ما يعرضون عليك من
 رؤياهم في النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل
 والمقابر ولا تجالس احدا من أهل الاهواء الا على سبيل الدعوة الى الدين ولا
 تكرر اللعب والشتم واذا أذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك
 العامة ولا تتخذ دارك في جوار السلطان وما رأيت على جارك فاستره عليه فانه
 امانة ولا تظهر اسرار الناس ومن استشارك في شيء فاشر عليه بما تعلم انه يقربك
 الى الله تعالى واقبل وصيتي هذه فانك تتفع بها في أولائك واخراك ان شاء الله
 تعالى واياك واليخل فانه يبعث به المرء ولاك ملما عا ولا كذا بنا ولا صاحب

تخاليط بل احفظ مرؤتك في الامور كلها والبس من الثياب البهيض في الاحوال
 كلها وأظهر غنى القلب مظهر من نفسك قلة المحرص والرغبة في الدنيا وأظهر من
 نفسك الغنى ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا وكن ذاهمة فان من ضعفت همته
 ضعفت منزلته واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا وشمالا بل داوم النظر الى
 الارض واذا دخلت الحمام فلا تساوي الناس في أجرة الحمام والمجاس بل ارج
 على ما يعطى العامة لتظهر مروءتك بينهم فيعظمونك ولا تسلم الا متعة الى الحائك
 وسائر الصنائع بل اتخذ لنفسك ثقة يفعل ذلك ولا تعاكس بالحبات والدوانق
 ولا ترن الدراهم بل اعتمد على غيرك وحق الدنيا المحقرة عند أهل العلم فان ما عند
 الله تعالى خير منها وول أمورك غيرك ليكنك الاقبال على العلم فذلك
 احفظ لمجاعتك واياك ان تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والمجة من أهل
 العلم والذين يطلبون التجاه ويستغرقون بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم
 يطلبون تخجيلك ولا يسألون منك وان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم
 كبار فلا ترتفع عليهم ما لم يرفعوك لئلا يلحق بك منهم أذية واذا كنت في قوم فلا
 تتقدم عليهم في الصلاة ما لم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت
 الظهيرة أو الغداة ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا
 عرفت انك اذا قلت شيئا ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وأنت
 عندهم رجا لا تملك منهم ويظن الناس ان ذلك حق اسكوتك فيما بينهم وقت
 الاقدام عليه واياك والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان القاص
 لا بد له ان يكذب واذا أردت اتخاذ مجلس العلم لاحد من أهل العلم فان كان مجلس
 فقه فاحضر بنفسك واذا كرفيه ما تعلمه كيلا يغتر الناس بحضورك فيظنون انه
 على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة فان كان يصلح للفتوى فاذا كرمه ذلك
 والا فلا ولا تقعد ليدرس بين يديك بل اترك عنده من أصحابك ليخبرك بكيفية
 كلامه وكيفية علمه ولا تحقر مجالس الذكر أو من يتخذ مجالس عظيمة بمجاهدك
 وتر كيتك له بل وجه أهل محبتك وطامتك الذين يعتمد عليهم مع واحد من
 أصحابك وفوض أمر المناكح الى خطيب ناحيتك وكذا صلاة الجنائز والعديد
 ولا تنسني من صالح دعائك واقبل هذه الموعظة مني وانما أوصيك لمصلحتك
 ومصلحة المسلمين اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الطهارة ما نصه) المرقاة اذا

أنتنت لا تتجسس لكن في القنينة والطعام اذا تغير واشتد تغيره تجسس وحرم واللبن والزيت والسمن اذا أنتن لا يحرم كله اه (وقال في كتاب الصلاة) وضع المقلبة على الكتاب مكروه الا لاجل الكتابة وضع المصحف تحت الرأس مكروه الا لاجل الحفظ اه (وقال في كتاب النكاح مانصه) لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن الزوج ولا يحل لها وصل شعر غير ما بشعرها اه (وقال في كتاب البيوع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه ملكه ويثبت أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه ولا وطؤها الوجارية ولو وطئها ضمن عقرها اه وقد نقلنا بقية في كتاب النكاح (ثم قال في البيوع أيضا مانصه) الغش حرام الا في مستثنين أحدهما في الولو الحمية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن دراهم زبوقا وعروضه غشوشة جازان كان حرا وان كان الاسير عبدا لم يجز الثانية يجوز ان يطأ الزبوق والناقص في الجبايات اه (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو وكافي منية المفتي وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو اعلمه أخذه كافي الوديعة اه وقد نقلناه في كتاب الامانات اه (قال صاحب الاشياء)

(كتاب الرهن)

ما قبل المبيع قبل الرهن الا في أربعة يبيع المشاع جائلا رهنه يبيع المشغول جائلا رهنه يبيع المتصل بغيره جائلا رهنه يبيع المعلق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المذبر جائلا رهنه كذا في شرح الاقطع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) لا يجوز رهن البناء بدون الارض فاذا آجره المرتهن لا يطيب له الاجر اذن المراهن للمرتهن في الاجارة فآجره عن الرهن ولا يعود والاجر اذا رهن العين عند المستأجر على دين له صحيح وانقسمت اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) أباح المراهن للمرتهن كل الثمار كلها لم يضمن يبيع الرهن من زيد ثم يباعه من المرتهن انفسخ الاول اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) يكره للمرتهن الانتفاع بالرهن الا باذن المراهن فاذا أذن له في السكنى فلا رجوع له بالاجرة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) رهنه على دين موعود دفع له البعض وامتنع لاجب لا يبيع القاضي الرهن بغيره المراهن اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال)

المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمقبوض في الاصح الاجل في الرهن يفسده الوارث اذا عرف الرهن لا المراهن لا يكون لقطعة بل يحفظه الى ظهور المسالك اه وقد نقلناه في كتاب الاقطعة (ثم قال) القول لمنكره مع الميمن وفي تعيين الرهن وفي مقدار ما رهن به اختلاف المراهن والمرتهن فيما يباع به العدل الرهن فالقول للمرتهن وان صدق العدل المراهن كما اذا اختلفا في قيمة الرهن بعد هلاكه ولو مات في يد العدل فالقول للمراهن ولو كان رهنا مثل الدين فيساعه العدل وادعى المرتهن انه يباعه بأقل من قيمته وكسبه المراهن فالقول للمراهن بالنسبة الى المرتهن لا العدل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ما جازت الكفالة به جاز الرهن به الا في درلة المبيع يجوز الكفالة به دون الرهن وتجاوز الكفالة بماء الى الكفيل والرهن وفي الكفالة المعلقة يجوز أخذ الكفيل قبل وجود الشرط دون الرهن ذكره ما في ايضاح الكرماني اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحق بكتاب الرهن (قال المؤلف في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) ومنها لو استعار شيئا برهنه على قدر معين فرهنه بزيادة قال في الكنز ولو عين قدرا أو جنسا أو بلسا فخالف ضمن المعبر المستعير أو المرتهن اه واستثنى الشارح ما اذا عين له أكثر من قيمته فرهنه بأقل من ذلك بمثل قيمته أو أكثر فانه لا يضمن لكونه خلافا الى خبر اه (ثم قال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وكذا انصرف المراهن والمؤجر في المرهون والعين المؤجرة منع لمحق المرتهن والمستأجر وانما قدم المحق هنا على الملك لانه لا يفوت به الامنفعة بالتأخير وفي تقديم الملك تفويت عين على الآخر اه وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الاجارة (وقال في القاعدة الرابعة السابع تابع مانصه) وخرج عنها أيضا ما لو قال المدينون تركت الاجل أو بطلته أو جعلت المال حالا فانه يبطل الاجل كما في الخائسة وغيرها مع انه صفة للدين والصفة تابعة لوصفها فلا تفرد بمحكم ومما يخرج منها لو أسقط الدائن المجرودة فانه يصح لانها حق كافي الاصل ومما خرج لو أسقط حقه في حبس الرهن قالوا يصح ذكره العمادي في الفصول ومنها الكفيل لو أبرأ الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح وخالفونا في الاجل

والجودة فارقين بأن شرط القاعدة أن لا يكون الوصف مما يفرد بالعقد فان أفرد
كالرهن والكفيل أفرد بالحكم اهـ وقد نقلنا بعض هذه العبارة في كتاب المداينات
وفي كتاب الكفالة أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت
قول مانصه) ولورأى المرتهن الراهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون
رضاء في رواية اهـ (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال السابعة
والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتهن العين المرهونة اذن كما في القنية اهـ
(وقال في الفن الثالث في أحكام العبيد مانصه) ويكون رهنا اهـ (وقال في بحث
ما قبل الاسقاط مانصه) وكذا لو قال المرتهن تركت حتى في حبس الرهن بطل كذا
في جامع الفصولين وفصول العمادي الى أن قال فقد علم ان حق الغانم قبل القسمة
وحق الحبس للرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
بالثالث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط
اهـ وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه)
وجائز من أحد الجانبين فقط الرهن من جانب المرتهن ولازم من جانب الراهن
بعد القبض اهـ (ثم قال) * تكميل * الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان
الى أن قال وأما في الرهن فقال في جامع الفصولين فاسده يتعلق به الضمان وباطله
لا يتعلق به الضمان بالاجماع ويملك الحبس للدين في فاسده دون باطله ومن
الباطل لو رهن شيئا باجرة نائمة أو مغنمية اهـ (ثم قال) ولم يتضح الفرق بين
الفساد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكره فراجع في الكتب المطولة اهـ
(وقال في بحث القول في الملك مانصه) ولو جنى المرهون على وارث السيد مشا
لم أره الآن ومقتضى ثبوتها للجنى عليه ابتداء أن يكون الحكم مخالفا لما لو جنى
على الراهن اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب الجنائيات (وقال في بحث القول في الدين
مانصه) واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً وهو
ما لا يسقط الا بالاداء أو البراء ولا يجوز بدل الكتابة لانه يسقط بدونه ما بالتمجير
ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالاعيان الامانة والمضمونة
بغيرها كالبيع وأما المضمونة بنفسها كالغصوب وبديل الخلع والرهن وبديل
الصالح عن دم العمد والبيع فاسد والمتبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة
والرهن به لانها ملحقة بالدون اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة وفي كتاب

المدانيات (ثم قال) قال الاسيوطي معزى الى السبكي في تكملة شرح المذهب
(فرع) حدث في الاعصار القرية وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار الا برهن
أولا يخرج من مكان تحبيسها الا برهن أولا يخرج أصلا والذي أقول في هذا ان
الرهن لا يصح بها الا انها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال انها عارية أيضا بل
الاتخذ لها ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها ايد امانة فشرط أخذ
الرهن عليها فاسد وان أعطاء كان رهنا فاسدا ويدون في يد خازن الكتب امانة
لان فاسد العقود في الغمسان كحبيسها والرهن امانة هذا اذا أريد الرهن الشرعي
وان أريد مدلوله لغة وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم
يعلم مراد الواقف فيحتمل ان يقال بالبطلان في الشرط المذکور جملة على المعنى
الشرعي ويحتمل ان يقال بالجهة جملة على اللغوي وهو الاقرب تصحيحا للكلام
ما أمكن وحينئذ لا يجوز اخراجها بدونه وان قلنا سابطا لانه لم يجز اخراجها به
لتعذره ولا بدونه اما لانه خلاف شرط الواقف واما الفساد الاستثناء فمكانه قال
لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها من مظنة
ضياعتها بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من يقدد الانتفاع بتلك الكتب
في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا لا بأس به فلا وجه
لبطلانه وهو كما حملنا عليه قوله البرهن في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود
ان تجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بأن يضع في خزنة الكتب
ما يتذكره به اعادة الموقوف ويتذكر الخازن به مطالبة فيذبحي ان يصح هذا
ومتى أخذه على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمنع ولا نقول بأن هذه
التذكرة تبقى رهنا بل ان يأخذها فاذا أخذها مطالبة الخازن برد الكتاب
ويجب عليه ان يرده أيضا غير طالب ولا يبعد ان يحتمل قول الواقف البرهن على
هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزيلا لفظ على الجهة ما أمكن وحينئذ
يجوز اخراجه بالشرط المذکور ويمنع بغيره لكن لا يثبت له أحكام الرهن ولا
يستحق بيه ولا بدل الكتاب الموقوف اذا تلف بغير تغريط ولوتلف بتغريط ضمنه
ولكن لا يتعين ذلك امره لو فاته ولا يمنع على صاحبه التصرف فيه اهـ وقول
أصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل
فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالحق وأما وجوب اتباع

شرطه وجه له على المعنى اللغوي فغير بعيدا ه وقد نقلنا ذلك في كتاب الوقف أيضا
 (وقال في بحث القول في ثمن المثل) ومنها الرهن اذا ملك بالاقبل من قيمته ومن الدين
 فالمتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يده يد امانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن
 في حياته وكفنه عليه اذامات كما ذكره الزيلعي اه (وقال في بحث ما افترق فيه
 حبس الرهن والمبيع مانصه) لو كان المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا
 والرهن اذا كان فائتبا عن المصرو يلحق المرتهن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره
 قبل اخذ الدين والمرتن اذا اعار الرهن من الراهن لم يبطل حقه في الحبس فله رده
 بخلاف البائع اذا اعار المبيع او اودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما
 في بيع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه
 زيوفا او بهرجية ورد هاليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده ولو قبضه
 المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه ببيع او هبة ثم وجد البائع
 بعد نقد الثمن زيوفا ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسيحيابي
 في البيوع وقاضى خان في الرهن اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في بحث
 ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) وصح من الاول اخذ
 الرهن لامن الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن الالفاز مانصه)
 * الوديعة * أي رجل ادعى الوديعة وصدقه المدعي عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم
 اليه فقل اذا اقر الوارث بأن المروك وديعة وه على الميت دين لم يصح اقراره ولو
 صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين الميت ويرجع المدعي على الغرماء لتصديقه
 وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار
 (وقال اخو المؤلف في تكلمته لفن الحيل في بحث الكفالة مانصه) الرهن في كفالة
 النفس لا يجوز والحيلة ان يضع المال على انه ان وفي يوم كذا فهو بريء من المال
 ويرتن بالمال اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال الرابع والعشرون في
 الرهن) الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيع منه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف
 ثم يقسح المبيع الحيلة في جواز انتفاع المرتهن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا
 يبطل بالعارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج عن الضمان مادام مستعيره لاله فاذا
 فرغ ما د الضمان الحيلة في اثبات الرهن عند القاضي في غيبة الراهن ان يدعيه
 انسان فيدفعه بانه رهن عنده ويثبت فيقضى القاضي بالرهنية ودفع الخصومة اه

(وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث المجل مانصه) هو تابع لاه
 في أحكام العتق الى ان قال والرهن اه (ثم قال) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت
 المرهونة كان رهنا معها اه (وقال أيضا في كتاب البيوع مانصه) الجودعة في الاموال
 الربوية هدر الا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم
 وفي الوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر ونقصت قيمته فللراهن نصيب المرتهن
 قيمته ذهبا وتكون رهنا كما ذكره الزيلعي في الرهن اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 وفي كتاب الوصية (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب الرجوع)
 الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة
 الى آخره مانصه وتفرع على الشرط الثاني مسألتان في متفرقات بيع الكنزا شترني
 فانا عبد ارتهني فانا عبد اه وقوله في متفرقات بيع الكنزا انما ذكر ذلك في
 الكنز في باب الاستحقاق لا في متفرقات البيوع (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 لا يحلف القاضي على حق مجهول الى ان قال الا في مسائل الى ان قال الرابعة
 الرهن المجهول اه (وقال فيه أيضا) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث
 الى ان قال واذا شهدوا برهن لا يعرفونه أو يغصب شيء مجهول كما في قضاء الخانية
 الشهادة برهن مجهول صحيحة اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية
 اه (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحه تمنع الصحة الى ان قال وفي الرهن
 وفي الاستحلاف تنصه اه (وقال في كتاب المداينات مانصه) ويفرغ على ان
 الديون تقضى بأثمانها مسائل منها لو هلك الرهن بعد الابراء من الدين فانه يكون
 مضمونا بخلاف هلاكه بعد الايفاء ذكره الزيلعي اه (يقول جامعه) قوله فانه يكون
 مضمونا صوابه لا يكون مضمونا كما في شرحها (وقال فيه أيضا) كل قرض جرنقا
 حرام فذكره المرتن سكنى الدار المرهونة باذن الراهن كما في الظهيرية اه (وقال فيه
 أيضا) القول للمالك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد فدفع شيئا
 فالتعيين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان
 واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين مفيدا بأن كان أحدهما
 حالا أو به رهن أو به كفيل والاخر لاصح والا لا اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة
 (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله لا يزول الضمان كالمستعير
 والمستأجر الا في الوكيل بالبيع الى ان قال ومستعير الرهن اه (وقال فيه أيضا)

الوديعة لا تؤدع ولا تمار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن
أن قال والرهن كالأوديعة لا يؤدع ولا يعار ولا يؤجر اه (وقال فيه أيضا)
وفي الميراثية من أحكام الوديعة إذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الرهن إذا
استأجر المرتهن اه (وقال فيه أيضا) مؤنة رد العارية على المستعير لا في مارية
الرهن كما في المدسوط اه (وقال في كتاب الفرائض) الإرث يجري في الأعيان
وأما المحقوق فنها ما لا يجري فيه كحق الشفعة إلى أن قال وجب المبيع والرهن
يورث اه (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب إلا في مسائل إلى أن قال الخامسة
للأب أن يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا
(قال صاحب الأشباه)

﴿كتاب المجنانيات﴾

العاقلة لا تعقل العمد إلا في مسألة ما إذا عفا بعض الأولياء أو صالح فان نصيب
الباقين ينقلب مالا وتحملة العاقلة كما في شرح المجمع صلح الأولياء وعفوهم عن
القاتل يسقط حقهم في القصاص والدية لاحق المقتول كذا في المنية الواجب
لا يتقيد بوصف السـلامـة والمباح بتقييده فلا ضمان لو سرى قطع القاضى إلى
النفس وكذا الوثام المعزرو كذا إذا سرى الفصد إلى النفس ولم يجاوز المعتاد
لوجوبه بالعقد ولو قطع المقطوع يده يد قاطعه فسرى ضمن الدية لأنه مباح في تقيد
وضمن لو عزز زوجته فماتت ومنه المروى في الطريق مقيد بها ومنه ضرب
الأب ابنه أو الأم أو الوصى تأديبا ومن الأول ضرب الأب ابنه أو الأم أو الوصى
أو المعلم باذن الأب تعليم فمات لا ضمان فضرر التأديب مقيد بكونه مباحا
وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومحله في الضرب المعتاد أما غيره فوجب للضمان
في الكل اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والتعزير (ثم قال) وخرج عن هذا
الأصل الثاني ما إذا وطئ زوجته فأفضاها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا
لكون الوطء قد أخذ موجه وهو المهر فلم يجب به آخر وتماه في التعزير من
الزباني المجنانيان على شخص واحد في النفس وفيما دونها لا يتداخلان إلا إذا
كانا خطأ ولم يتخللهما برء فتجب دية واحدة ذكره الزباني القصاص يجب للميت
ابتداء ثم ينتقل إلى الوارث فلو قتل العبد مولا وله ابنان فعفا أحدهما سقط

القصاص ولا شيء لغير العافي عند الإمام وصح عفو المجرورح وتقتضى دونه منه
لأنه لا مال له وهو موروث على فرائض الله سبحانه وتعالى فيرثه الزوجان
كأموال اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض وفي كتاب المداينات (ثم قال)
الاعتبار في ضمان النفس لعدد الجناة لا لعدد الجنايات وعليه فروع الولو المجي
في الإجارة لو أمره أن يضرب عبده عشرة أسواط فضربه أحد عشر فمات رفع عنه
مات قصته العشرة وضمن ما نقصه الأخير فيضمنه مضر وبالعشرة أسواط ونصف
قيمه دية القتل خطأ أو شبهه عمد على العاقلة إلا إذا ثبت باقراره أو كان القتل
في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص ولا دية
على قاتله هبة القصاص لغير القاتل لا تجوز لأنه لا يجري فيه التملك كذا
في إجارة الولو المجي اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) لا يجب على المكره
دية المكره على القتل إذا قتله إلا خرد فعا عن نفسه اه وقد نقلناه في كتاب الأكره
(ثم قال) لكل أحد التعرض على من شرع جناحا في الطريق ولا يأثمون
بالسكوت عنه يضمن المباشرون لم يكن متعديا فيضمن المحدث إذا طرقت الحديد
ففقأ عينا والقصار إذا دق في حانوته فأنه دق حانوت جاره لا اعتبار برضى أهل المحلة
في السكة النافذة حفر بئر في بركة في غير ممر الناس لم يضمن ما وقع فيها اه وقد
نقلناه في المسائل في كتاب الغصب (ثم قال) قطع النجم بحمان عينه وكان
غير حاذق فعصيت فعليه نصف الدية اه وقد نقلناه في كتاب الإجارة (ثم قال)
مذهب الأصوليين أن الإمام شرط لاستيفاء القصاص كالمحدود ومذهب الفقهاء
الفرق القصاص كالمحدود إلا في خمس ذكرناها في قاعدة المحدود تدبر بألشبهات
اه وقد نقلناه في المسئلة والتي قبلها في كتاب الحدود (ثم قال) عفو الولي عن
القاتل أفضل من القصاص وكذا عفو المجرورح وعفو الولي يوجب براءة القاتل
في الدنيا ولا يرأى عن قتله كالوارث إذا أبرأ المدين برئ ولا يرأى عن ظلم المورث
ومطله إذا قال المجرورح قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بينة الوارث
أن فلانا آخر قتله بخلاف ما إذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه أن فلانا آخر
جرحه يقبل كما في شرح المنظومة اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) يصح
عفو المجرورح والوارث قبل موته لا انعقاد السب لهما كما في البرازية المحدود تدبر
بالشبهات فلا تثبت معها إلا في الترجمة فانها تدخل في المحدود مع أن فيها شبهة كما في

شرح أدب القاضي اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب الحدود والله سبحانه
وتعالى أعلم (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الجنائيات
والقصاص (قال المؤلف في القاعدة الاولى) وأما القصاص فتوقف على قصد
القاتل القتل لئلا يكتفى بالوفاة كان القصد أمرا باطنيا أقيمت الآلة مقامه فان قتله
بما يفرق الاجزاء عادة كان عمدا ووجب القصاص فيه والا فان قتله بما لا يفرق
الاجزاء عادة لم يكن يقتل غالبا فهو شبه عمدا لا قصاص فيه عند الامام الاعظم وأما
الخطأ فان يقصد مباحا فيصيب آدميا كما علم في باب الجنائيات اه من القاعدة
الاولى لاثواب الابائنية (ثم قال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في العائنه
في شروط النية الاول الاسلام الى أن قال الثاني التمييز مانصه) ومن فروعه عمدا
الصبي والمجنون خطأ ولكنه أعم من كون الصبي مجزأ أولا اه (وقال في قاعدة
الاصل اضافة الحوادث الى أقرب أوقاته مانصه) كالجروح اذا لم يزل صاحب
فراش حتى مات يحال به على الجرح ومنها لو كان في يد رجل عبيد فقال رجل
فقات عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاتها وهو في ملكي فالقول للمشتري
فيأخذ رأسه اه (ثم قال) وخرج عنه أيضا ما لو قال العبد لغيره بعد العتق
قطعت يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتها وأنت حر كان القول للعبد وكذا
لو قال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد
فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا لو قيل بالبيع اذا قال
بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع
مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى
في الغلة القائمة ومما وافق الاصل ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لها قطعت يدك
وأنت أمتي فقالت هي بل قطعتها وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها
عند أبي حنيفة وأبي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر
دقيق لافرق بينها وفي المجموع من الاقرار ولو أقر حربي أسلم بأخذ المال قبل
الاسلام أو باتلاف خبر بعده أو مسلم بحال حربي في الحرب أو بقطع يده مئة قبل
العتق فكذبوه في الاسناد أفتى محمد بن عبد الله الضمان في الكل اه وقد نقلناه هذه
العبارات في كتاب الاقرار أيضا (وقال في القاعدة الثالثة في الاستصحاب مانصه)
وفي اقرار البرازية صدد هذا الانسان عند الشهود فدعى مالكة الضمان وقال

كانت تجسدة لوقوع فأرة فالقول للصاب لا تنكاره الضمان والشهود يشهدون
على الصب لا على عدم التجاسة وكذلك لو أتلف لحم طواف فطوب بالضمان
فقال كان ميتة فأتلفها لا يصدق وللشهود أن يشهدوا أنه لحم ذكي بحكم الحال
قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو لو أن رجلا قتل
رجلا فلما طلب منه القصاص قال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو للردة
لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان
القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يهمل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون
حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم بحبس حتى يقرأ ويحلف واكتفى بمسئلة
واحدة في المال وبخمسة في عينا في الدم اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال
في بحث السبب السابع نقص مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب
على الرجال كالمجاعة والمجاعة والمجاهدة والمجزية وتحمل العقل على قول والصحيح
خلافه اه (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روى أعظمهما ضررا بارتكاب
أخفهما الخ مانصه) ثم اذا ألقى نفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص
بخلاف ما لو قال لثلاثين نفسا من رأس الجبل أولا قتلتك بالسيف فالتى نفسه
فقات فعند أبي حنيفة تجب الدية وهي مسألة القتل بالمثل اه وقد نقلناه بقية
في كتاب الاكراه (وقال في تنبيه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام مانصه)
ومنها وجوب نقض حائط مملوك مال الى طريق العامة على مالكة دفع الضرر
العام اه (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه)
ولو جرحه جرحين عمدا وخطأ أو مضمونا وهدرا ومات بهما فلا قصاص اه (وقال
في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومنها لا كفارة في قتل الجمل اه (ثم
قال في القاعدة المذكورة) ومنها انه يورث فتقمة الغرة بين ورثة الجنين اذا
ضربت بطنها فآلقت اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (وقال أول القاعدة
الخامسة) تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا به في مواضع
منها في كتاب الصلح في مسألة صلح الامام عن الظلة المبنية في طريق العامة وصرح
به الامام أبو يوسف في كتاب الخراج في مواضع وصرحوا في كتاب الجنائيات أن
السلطان لا يصح عفو عن قاتل من لاولى له وانما له القصاص والصلح وعلاه في
الايضاح بأنه نصب ناظر وليس من النظر للمستحق العفو اه وقد نقلناه صدر

هذه العبارة في كتاب الصلح أيضا (وقال في آخر بحث تصرف القاضي فيما له فعله في أموال التامح والتركات والاقواف مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح مانصه) ولهذا صرحوا بأن الحائظ اذا مال الى الطريق فاشهد واحد على مالكة ثم أبرأه القاضي لم يصح كما في التهذيب وكذا لا يصح تأجيل القاضي لان الحق ليس له كذا في جامع الفصولين اهـ (قال في القاعدة السادسة الحدود تدربا بالشبهات وهو حديث رواه الاسيوطي مانصه) * تنبيه * القصاص كالحود في الدفع بالشبهة فلا يثبت الا بما يثبت به الحدود ومما فرغ عليه انه لو ذبح نائما فقتل ذبحته وهو ميت فلا قصاص ووجبت الدية كما في العمدة ومنها لوجن القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص فانه ينقلب دية ولا قصاص بقتل من قال اقتلني فقتله واختلف في وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقتل عدي أو أخي أو ابني أو ابني لكن لا شيء في العبد وتجب الدية في غيره واستثنى في خزانة المفتين ما اذا قال اقتل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص وتماه في البرازية وينبغي أن لا قصاص بقتل من لا يعلم انه محقون الدم على التأييد أولا وفي الخيانة ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل اهـ وكتبنا مسألة العفو في شرح الكنز من الدعوى من دقوله وقيل نحوه اعطاه كفيلا فراجع وكتبنا في الفوائد أن القصاص كالحود والاف في سبع مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحدود كما في الخلاصة الثانية الحدود لا تورث والقصاص يورث اهـ وقد نقلناه هذه المسئلة في كتاب الفرائض (ثم قال) الثالثة لا يصح العفو في الحدود ولو كان حدا القذف بخلاف القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حدا القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس بخلاف الحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا يجوز الشفاعة في الحدود وتجاوز في القصاص السابعة الحدود سوى حدا القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص فانه لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود أيضا (ثم قال) ومن العجائب ان الشافعية شرطوا في الشبهة ان تكون

قوية قالوا لو قتل مسلم ذميا فقتله ولي الذي فانه يقتل به وان كان موافقا لراي أبي حنيفة اهـ وقد نقلنا ذلك أيضا في كتاب الحدود (يقول جامعه) وقوله فانه يقتل به سواء به فانه لا يقتل به (وقال في القاعدة السابعة) الحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالغصب ولو صيبا فلو غصب صبيما فأتى بيده فجأة أو بحمى لم يضمن ولا يرد مالومات بصاعقة أو نهشة حية أو بنقله الى أرض مسبية أو الى مكان الصواعق أو الى مكان تغلب فيه الحمى والامراض فان دية على عاقلة الغاصب لانه ضمان اتلاف لا ضمان غصب والحر يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالحر لا يضمن بالغصب ولو صغيرا وتماه في شرح الزيلعي قبيل باب القسامة اهـ (ثم قال) وأم الولد كالحرة ولم أر الا أن حكم ما اذا وطئ حرة بشبهة فاجبها وماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب ديتها بخلاف ما اذا كانت أمة ومن فروع القسامة لو طأ وعته حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الخيانة ولو كان الواطئ صبيما فلا حد ولا مهر وهذا مما يقال لنا وطأه خيلا عن العقر والعقر بخلاف ما اذا طأ وعته أمة لكون المهر حق السيد اهـ وقد نقلناه هذه في كتاب الحدود أيضا (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبا مانصه) ومن زنى بأمة فقتلها الزمه الحد والقيمة لا اختلافهما ولو زنى بحرة فقتلها وجب الحد مع الدية اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب الحدود فراجع (ثم قال) وأما الجناية اذا تعددت بقطع عضوه ثم قتل فانه لا تدخل فيها الا اذا كانا خطيئتين على واحد ولم يتخلل هما به وصورها ستة عشر لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عديين أو خطيئتين أو أحدهما عديا والاخر خطأ وكل من الاربعة اما على واحد أو اثنين وكل من الثمانية اما ان يكون الثاني قبل البرء أو بعده وقد أوضحناه في شرح المنار في بحث الاداء والقضاء اهـ (وقال في القاعدة العاشرة الخراج بالغمان مانصه) قال السيوطي خرج عن هذا الاصل مسألة وهي مالو أعتقت المرأة عبدا فان ولأه يكون لايتها ولو جنى جناية خطأ فالعقل على عصبتها دونه وقد يحسب مثله في بعض العصابات يعقل ولا يرث اهـ وأما منقول مشايخنا فيها فكذلك قال في الهداية وكذا الولاء لابن المعتمدة حتى يرثها هو دون أخيها لان جناية المعتق على أخيها لانه قوم أيها وجنبايته كجنبايتها اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب

الى ساكت قول مانصه) ولو سكت عن وطء أمته لم يسقط المهر وكذا من قطع
عضوه أخذ من سكوته عند اتلاف ماله اهـ وقد نقلنا في كتاب النكاح
وكتاب الغصب (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استعمل بالشئ قبل أدائه
عوقب بحرمانه) ومن فروعها حرمان القاتل مورثه عن الارث اهـ وقد نقلنا
ذلك في كتاب الفرائض أيضا (ثم قال) وخرج عنها مسائل الاولى لو قتلت أم الولد
سيدتها عتقت ولم تحرم الثانية لو قتل المدبر سيده عتق ولكنه يسعى في جميع
قيمه لانه لا وصية لقاتل اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب العتق أيضا (ثم قال) الثالثة
لو قتل صاحب الدين المدين حل دينه اهـ وقد نقلنا أيضا ذلك في كتاب المداينات
(وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه)
وللولى الخاص استيفاء القصاص والصلى والعفو مجانا والامام لا يملك العفو ولا
يعارضه ما قال في الكنز ولا ب المعتوه القود والصلى لا العفو يقتل وليه لانه فيما
إذا قتل ولي المعتوه كابنه قال في الكنز والقاضى كالأب والوصى يصالح فقط أى فلا
يقتل ولا يعفو اهـ (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر
كله مانصه) ومنها العفو عن القصاص إذا عفا عن بعض القاتل كان عفو عن
كله وكذا إذا عفا عن بعض الاولياء سقط كله وان انقلب نصيب الباقيين مالا اهـ
(وقال في القاعدة التاسعة عشر إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى
المباشر) فلا ضمان على حافر البئر بعد ما تأنف بالقائه غيره اهـ (ثم قال) ولا ضمان على
من دفع الى صبي سكيناً أو سلاحاً لمسكه له فقتل به نفسه اهـ (ثم قال) وخرج عنها
مسائل الى ان قال السادس لو دفع الى صبي سكيناً لمسكه له فوقع عليه فجرحته
كان على الدافع الضمان (فائدة) في حفر البئر قال الولي سقط وقال المحافر أسقط
نفسه فالقول للعافر كذا في التوضيح (تكميل) يضاف الحكم الى حفر البئر وشق
الزق وقطع جبل القنديل وفاقا وفتح باب القفص على قول محمد وعندهما الا ضمان
كحل قيد العبد وتماه في شرحنا على المنار اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب
أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسى والجاهل مانصه) وفي وكالة
الولوى الجية إذا عفا بعض الورثة عن القاتل عمداً ثم قتله الباقي ان علم ان عفو
الباقي يسقط القصاص اقتصر منه والا لا لأن هذا مما يشك على الناس
اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه في شئ من العبادات

حتى الزكاة عندنا ولا بشئ من المنهيات فلا حد عليه لو فعل أسياها ولا قصاص عليه
وعنده خطأ اهـ (ثم قال) ولا يداوى الا باذن وليه اهـ وقد نقلنا ما في الغصب
أيضا (ثم قال) ولا يدخل الصبي في القسامة والعاقلة وان وجد قتل في داره
فالدية على عاقلة كفا في المغرأ اهـ (ثم قال) ولا يضمن الصبي بالغصب فلو
غصب صبياً خاف عليه لم يضمنه الا اذا نقله الى مسبعة أو مكان الوباء أو المحي
وقد سئلت عن من أخذ ابن انسان صغيراً وأخرجه من البلد هل يلزمه احضاره
الى أبيه فأجبت بما في الخانية رجل غصب صبياً حراً فغاب الصبي عن يده فان
الغاصب يحبس حتى يبيى بالصبي أو يعلم انه مات اهـ ولو خدعه حتى أخذه برضاء
لم يفهم بما في الخانية لانه ما غصبه لانه لا أخذ قهراً وفي الملتقط من النكاح وعن
محمد فممن خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من منزله قال أحسنه أبداً حتى يأتى
بها أو يعلم موتها اهـ ولو قطع طرف صبي لم تعلم صحته ففيه حكومة عدل لاديه
ولو دفع سكيناً الى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة
المبي ويرجعون بها على الدافع وكذا لو أمر صبياً بقتل انسان فقتله ولو أمر صبياً
بالوقوف من شجرة فوقع ضمن دية ولو أمره في حاجة فخطب ضمنه وكذا لو أمره
بصبود شجرة لينقض ثمرها له فوقع وكذا لو أمره بكسر الخطب كذا في الخانية
وفيها أيضاً صبي ابن تسع سنين سقط من سطح أو غرق في ماء قال بعضهم لا شئ على
الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا يعقل أو كان أصغر سنناً قالوا يكون على
الوالدين أو على من كان الصبي في حجره الكفارة لترك الحفظ وقال بعضهم ليس
على الوالدين شئ الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يديه فعليه الكفارة
ولو جعل صبياً على دابة وقال امسكها الى وهي واقفة فسقط ومات كان على عاقلة
الذى حمله الدية مطلقاً وان سير الصبي الدابة فوطئت انساناً فقتلته فالدية على
عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي لا يستمسك عليها فهدر ولو كان الرجل راكباً فحمل
صبياً معه فقتلت الدابة انساناً فان كان الصبي لا يستمسك عليها فالدية على عاقلة
الرجل فقط والا فعلى عاقلة ما اهـ (ثم قال) وفي الملتقط زوج ابنته من رجل وذهبت
ولا يدري لا يحبر زوجها على الطلب اهـ (ثم قال في أحكام العبد مانصه) ولا
يجوز كونه شاهداً الى أن قال ولا ولياً في نكاح أو قوداه (وقال في أحكام العبد
أيضا) وكذا اقراره بجناية موجبة للدفع أو الغداء غير صحيح بخلافه بخد أو قود

اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (ثم قال) ولادية في قتله وقيمة قائمة مقامها
كل او بعضا ولا تبلغها ولا عاقلة له ولا هو منهم اه (ثم قال) وجنانية متعلقة بربيته
كديته اه (ثم قال) ويدفع في جنائته ان لم يفده سيده اه (ثم قال) ولا قصاص
بينه وبين المجر في الاطراف بخلاف النفس وتجب الحكومة بحلق محبته اه
(ثم قال) ولا يدخل في القسامة اه (ثم قال) ويضمن بالغصب بخلاف المجر
ولو صغير اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في أحكام الأعمى مانصه) ولادية
في عينه وانما الواجب الحكومة اه (وقال فيما يقبل الاسقاط من الحقوق
مانصه) ومنها حق القصاص يسقط بالعفو اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ
في بعض المسائل مانصه) التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سطح
وهو نائم فسات الاب يحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح العاشرة من
رفع النائم ووضعه تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان اه
وقد نقلناه في الغصب ايضا (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا قصاص على قاطع
يده ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمدا وعلى عاقلة
ارشها اه (ثم قال) واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التبيين
وكذا فيما دون النفس اه (وقال في أحكام الاتي مانصه) وهي على النصف
من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسها وبعضا اه (ثم قال) وتجب الدية
بقطع ثديها او حبلته بخلافه من الرجال فالحكومة ولا قصاص بقطع طرفها
بخلافه ولا قسامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا شئ عليها من الدية لوقوع خطأ
بخلاف الرجال فان القاتل كاحدهم اه (وقال في أحكام الذمي) تنبيه الاسلام
يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الاذمين كالقصاص اه (ثم قال)
والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم اه (ثم قال) تنبيه آخر
اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحمل المناكحة والذبايح وفي الدية
وشاركهم المجوس في الجزية والدية دون الاخرين واستوى اهل الذمة فيما
ذكر ويقتل المسلم بالذمي ودية المسلم والكافر سواء ولا يقتل المسلم والذمي بمسأمة
اه وقد نقلناه في ابوابهما من كتاب النكاح وغيره (وقال في أحكام الجني) ومنها
لا يجوز قتل الجني بغير حق كالانسي قال الزبلي قالوا ينبغي ان لا تقتل الحية البيضاء
التي تنشى مستوية لانها من الجن لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا اذا الطفتين

والابتر وياكم والحية البيضاء فانها من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل
لانه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهروا أنفسهم
فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم والاولى هو الانذار والاعذار فيقال لها
ارجعي باذن الله ونخلي طريق المسلمين فان ابيت قتلها والانذار انما يكون خارج
الصلاة اه وقد روى ابن أبي الدنيا ان عائشة رأت في بيتها حية فأمرت بقتلها
فقتلت فأثبت في تلك الليلة فقبيل لها انها من النفر الذين استمعوا الوحي من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فارسات الى الجن فابتيع لها أربعة من رؤسها فاعتقتهم
ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه فلما أصبحت أمرت بانني عشر ألف درهم
ففرقت على المساكين اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص الاصول
بأحكام الى أن قال ومنها لا يقتل الاصل بفرعه ويقتل الفرع بأصله اه (ثم قال)
ومنها الورث على أبيه قصاصا سقط اه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى
أن قال ومنها جواز تاديب الاصل فرعه والنظام عدم الاختصاص بالاب فالام
والاجداد والمجدات كذلك ولم أره الا ان اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والتعزير
وفي كتاب المحظرات ايضا (ثم قال) واختص الاب والمجد بأحكام الى أن قال وفي الملتقط
من النكاح لو ضرب المم لم الولد باذن الاب فهو لك لم يغرم الا أن يضرب ضربا
لا يضرب مثله ولو ضرب باذن الام غرم الدية اذا ملك والمجد كالأب عند فقده الا في
اثني عشرة مسألة ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا ما خالف فيها المجد
الصحيح الفاسد اه (ثم قال) فائدة * يترتب على الذنب اثني عشر حكما الى أن قال
وتحمل الدية اه (ثم قال) وسقوط القصاص اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه)
الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شئ من بيع واجارة وهبة
ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراء واقرار وقصاص الا في الحدود ولو حد قذف
وهذا ما خالف فيه الحدود والقصاص وفي رواية ان القصاص كالمحدود هنا فلا
يثبت بالاشارة وتقام في الهداية وقد اقتصرت في الهداية وغيرها على استثناء الحدود
اه وقد نقلنا بقيته في مسائل شتى ونقلناه في كتاب الحدود (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى اسباب التملك المعاوضات المسالمة الى أن
قال ودية القتل يملكها أولا ثم تنتقل الى الورثة ومنها الغرة يملكها الجاني فتورث
عنه اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان

شيء غير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال وأروش الجنايات اه (ثم قال)
 السابعة دية القتل تثبت للمقتول ابتداء ثم تنتقل الى الورثة فهي كسائر أمواله
 فتقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ولو أوصى بثالث ما له دخلت وعندنا القصاص بدل
 عنها فيورث كسائر أمواله ولهذا لو ألقب بالمال لا تقضى به ديونه وتنفذ وصاياه ذكره
 الزياي في باب القصاص فيما دون النفس وقرعت على ذلك ولم أر من فرعه لوقال
 اقتلني فقتله وقتلنا لا قصاص باتفاق الروايات عن الامام فلا دية أيضا لأنها تثبت
 للمقتول وقد أذن في قتله وهو واحد الروايتين وينبغي ترجيحها لما ذكرنا ثم رأيت
 في البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحناه من حاشائنا فلا للمحمد
 ولو جنى المرحون على وارث السيد لم أره الا أن مقتضى ثبوتها للمجني عليه ابتداء
 أن يكون المحكم محالفا للمالوجني على الراهن اه وقد نقلناه في كتاب الرهن
 وفي كتاب الفرائض وفي كتاب الوصية (ثم قال) الثانية عشر المالك المملوك
 والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابدا
 ورقبة له وارث وليس له شيء من منافعها ومنفعة الموصى له فاذا مات الموصى له
 عادت المنفعة للمالك الى أن قال ولو جنى العبد فالفداء على المخدم فان مات
 رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان أبيع العبد دون أبي المخدم
 الفداء فداء المالك أو دفعه وبطلت الوصية وارش الجناية عليه للمالك كما هو
 له وكسبه ان لم تنقصه الخدمة فان نقصته اشترى بالارش خادم ان بلغ والايح
 الاول وختم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عمدا ما لم يجتمع معا على
 قتله فان اختلفا ضمن القاتل قيمته فيشتري بها آخر الى أن قال بخلاف ما اذا قتل
 خطأ وأخذت قيمته يشتري بها عبد ويقتل حقه فيه من غير تجديد كالوقوف اذا
 استبدل انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضيان من الوقف وكما يدبر اذا قتل خطأ
 يشتري بقيمته عبد ويكون مديرا من غير تجديد الخ وقد نقلنا بقيمته في كتاب الوصايا
 فراجع اه (وقال في بحث القول في الدين مانصه) «فوائد» الاولى ليس في الشرع
 دين لا يكون الا حالا الارأس مال السلم الى أن قال وليس فيه دين لا يكون
 الا مؤجلا لا الدية والمسلم فيه اه وقد نقلنا بقيمته في كتاب البيوع وكتاب المداينات
 (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) التاسع الدية لا يمنع وجوبها
 اه (وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم

مشروطا باعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم
 التمتع والقران فيفرق فيه بين ما أي بين الغني والفقير فلا اعتبار لا عساره وقت
 التكفير بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم والحج والطلاق (وقال
 في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانصه) ولم أر الا أن ما اذا
 اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطع الحق العبد اه
 وقد نقلنا بقيمته في كتاب الحدود وفراجه (وقال في بحث القول في ثمن المثل
 مانصه) ومنها العبد المجني عليه تعبر بقيمته يوم الجناية ومنها العبد اذا جنى
 فاعقه السيد غير عالم بها وقتلنا يضمن الأقل من قيمته ومن ارشيه هل المعتبر
 يوم الجناية أو قيمته يوم اعتاقه اه (ثم قال) ومنها ضمان جنين الامة قالوا لو كان
 ذكر او جيب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى كذا
 في الكنز وفي الجناية وهما في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم وضع اه
 (وقال في أحكام الحرم مانصه) ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجبها خارجا والتجاء
 اليه اه وقد نقلنا بقيمته في كتاب الحج وفي كتاب الحدود والسرقة (ثم قال) وهو مساو
 لغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ اه وقد نقلنا بقيمته في كتاب
 الحج (وقال في آخرون الفرق والمجموع في فائدة تعلم العلم يكون فرض عين مانصه)
 وكذا النكاح يدخله الاحكام الخمسة وكذا الطلاق وكذا القتل اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (ثم قال بعد ذلك) «فائدة» اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه الى ان
 قال وقالوا لو قال بعثك دمي بألف فقتله وجب القصاص كما في خزنة المقتبين ولا يعتبر
 ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه لطلانه فبطل
 ما في ضمنه اه (ثم قال في فن الالغاز مانصه) «الجنايات» أي جان اذا مات المجني
 عليه فعليه نصف الدية واذا طاش فالدية فقل المحتان اذا قطع حشفة الصبي خطأ
 باذن ابيه أي رجل لو قطع أذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار وان قطع رأسه
 فعليه خمسون دينارا فقل اذا خرج رأس الولد فقطع انسان أذنه ولم يمت فعليه ديتها
 وان قطع رأسه فعليه الغرة أي شيء في الانسان يجب باتلافه دية وثلاثة أخماسها
 فقل الاسنان اه (وقال أخو المؤلف في تكملته لافن السادس فن الفروق
 مانصه) «كتاب الحدود» حد الزنا والشرب والسرقة يظل بالتقادم وحد القذف
 والقصاص لا والفرق ان حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيحمل

الآخر في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيما عدا السرقة فإنه يحمل على ضغينة جلته على الشهادة لعدم توقفهما عليها أو حدا السرقة وان توقف عليها لكن ضمن المال لأنه بتأخير الدعوى بعد تخيره تارك للحسبة فتمكنت التهمة في الدعوى اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) أقر عند القاضي أربع مرات بالزنا فأمر برجمه ففرا أو أنكر يقبل إقراره وينفعه فراره بخلاف ما لو أقر بسرقة أو قذف أو قصاص والفرق ان الأول محض حق الله تعالى فجري فيه الفضل ولا كذلك غيره اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الحدود (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة مانصه) كتاب السير * مسلم قطعت يده عمدا ثم ارتد ثم مات على ردة أو لم يرد أو لم يرد ثم جاء بمسلمات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية لورثته فان لم يلحق ثم أسلم ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمد وزفر نصف الدية في جميعها لان اعتراض الردة أو جب اه مدار الجناية فاذا أسلم لا يعود الضمان والفرق لهما ان الجناية وقعت في محل معصوم ولا كذلك اذا لم يعد اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الغصب مانصه) عض ذراع غيره فغذب يده ففقطت أسنان العاض وذهب لحم ذراعاه فدية الأسنان هدر ويضمن ارش الذراع ولو جلس على ثوب رجل وهو لا يعلم فقسم فانشق ثوبه ضمن الشاق النصف اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب فراجع اه (ثم قال) * كتاب الجنايات لا تقطع يد العبد بيد العبد وتقطع يد المرأة بيد المرأة والفرق ان بدل يدها لا يختلف وبديل يد العبد يختلف لان الواجب نصف قيمته وهي مختلفة أقتل أبي فقتله نجيب الدية ولو قال اقطع يده فقطعها يجب القصاص والفرق ان الحق للابن في استيفاء القصاص والدية فيصير ذلك شبهة في استيفاء القصاص فأما الامر بالقطع فالمستوفى الاب ولم يوجد منه اباحة فيجب القصاص قطع يده مسلم فارتد ومات من القطع أو لم يرد أو لم يرد ثم عاد واسلم ومات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو لم يلحق حتى أسلم ومات نجيب دية كاملة والفرق انه بالقضاء بالشاق انقطعت المراهية الى اليد فوجب نصف الدية بالاسلام واذا لم يلحق لم ينقطع فصاركه لم يزل مسلما حتى مات اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) رمى عبدا فاعتقه المولى ثم أصابه السهم فعليه قيمته للمولى عنه دهما ولو لم يعتقه فعليه القصاص والفرق ان الاعناق قاطع للسراية بخلاف

ماذا لم يعتقه قطع الحشفة خطأ ووجب كل الدية والقصاص في العمد ولو قطع الذكر كله عمداتجب الدية فقط والفرق انه عند قطع الحشفة يمكن استيفاء القصاص وعند قطع الكل لا يمكن لان الذكر يتشج قطع يميني رجلين عمدا فاقص لاحدهما كان للآخر دية اليد ولو قتلهما فقتل بأحدهما فلا شيء للآخر والفرق ان الاطراف يملكها ممتلك الاموال واستيفاء أحد المالين لا يمنع استيفاء الآخر فأما النفس فواحدة وفي استيفاء المحقين تضاييق فنع استيفاءه للآخر ضرب به ببرة فمات لا يقتصر ولو ضرب به بمسلة يقتص والفرق يبتنى على الظاهر لان الموت من غرزا لا برة نادرا بخلاف المسلة اصطداما فمات فلا شيء عليهما ان وقع على وجههما وان على قفاهما فاعلى عاقلة كل واحد دية صاحبه ولو وقع أحدهما على قفاه والاخر على وجهه فدية الذي وقع على وجهه هدر والفرق ان الذي سقط على وجهه سقط بفعل نفسه بخلاف ما اذا سقط على قفاه لانه سقط بفعل صاحبه اه (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب الحج مانصه) ضمان الفعل يتعد بتهمة الفاعل وضمان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل صيد تعدد الجزاء ولو حلالا لان قتل صيد الحرم لا كضمان حقوق العباد اه (وقال في كتاب النكاح مانصه) ما ثبت لمجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الى ان قال الثانية القصاص الموروث يثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كانوا بالغين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الاخر اتفاقا لاحتمال العفو الثالثة ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين يثبت لكل من له حق المرور على الكمال اه (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا مهر ان زوج عبده من أمته ولا ضمان عايه باتلاف مال سيده ولو قتل العبد سيده وله ابنان فعفا أحدهما سقط القصاص ولم يجب شيء لغير العا في عند الامام اه (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها لاب الى الزوج فهربت ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها كذا في الملتقط اه (ثم قال أيضا في كتاب النكاح) يحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من بيتها الى أن يأتي بها أو يبعها لم يموتها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وفي كتاب الكفالة (وقال في كتاب الملاق مانصه) ولد الملاءنة لا يبتنى نسبه في جميع الاحكام من

الشهادة والزكاة والقصاص اه (وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض
 كالمكاتب الا في ثلاث الى ان قال الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص
 بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان القصاص واجب ذكره الزيلعي
 في الجنايات اه (ثم قال في كتاب العتق ايضا مانصه) والتوأمين كالولد الواحد
 فالثاني تباع للاول في أحكامه الى ان قال الا في مسنتين الاولى من جنسايات
 المبسوط لو ضرب بطن امرأة فالقت جنتين فخرج أحدهما قبل موتهما والاخر
 بعد موتهما وهما ميتان ففي الاول غرة فقط اه (وقال في كتاب العتق مانصه)
 المديبر اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان السيد سفيها وقت التدبير
 فانه يسعى في قيمته مديرا كما في الخنسية من الحجر وفيما اذا قتل سيده كما في شرحنا
 اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال) المديبر في زمن سعيته كالمكاتب عنده
 فلا تقبل شهادته لولاه كما في البرازية من العتق في المرض وجنانيته جنابة المكاتب
 كما في السكافي وقرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعى وعندهما حرمدون في
 السكاه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشهادات (وقال في كتاب
 الحدود مانصه) مسلم دخل دارا لحرب وارتكب ما يوجب الحد والعقوبة ثم رجع
 اليها لم يؤاخذ به الا في القتل فوجب الدية في ماله عدا أو خطأ اه (وقال ايضا
 في كتاب الحدود مانصه) رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره
 أو صغيرة يحبس الى أن يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا
 في قضاء الولوالجية اه وقد نقلناه في الغصب (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل
 مانصه) ولا يتبع أمه في الجنائيات فلا يدفع معها الى وليها اه (ثم قال) ولا في حق
 وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل ولا تحدا لا بعد وضعها
 اه (ثم قال) ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الغرة يكون موروثا بين ورثته اه
 وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال في كتاب البيوع ايضا مانصه) المحقوق المجردة
 لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال وخرج عنها حق القصاص ومالك النكاح
 وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق وفي كتاب العتق (وقال في كتاب الكفالة مانصه) التأخير عن
 الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل المديبر ثم كفله
 انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل

الا ان كذا في الخنسية اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب الصلح (وقال
 ايضا في كتاب الكفالة مانصه) الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا
 الطريق فانه آمن فسلوكه فأخذه للصوص أو كل هذا الطعام فانه ليس بمسوم
 فأكله فمات لا ضمان اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) يقبل قول العدل في
 أحد عشر موضعا الى ان قال وفي تقدير ارش المتلف اه (ثم قال فيه ايضا)
 الناس أحرار بلا بيان الا في الشهادة والقصاص والحدود والدية اه وقد نقلناه
 في كتاب الحدود (وقال فيه ايضا) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في
 مسائل الى ان قال أو في قسامة بقتل اه (ثم قال) أو بطلان عفو المرأة عن
 القوداه (ثم قال) أو قسامة عن أهل الحيلة يتلف مال اه (وقال في كتاب القضاء
 مانصه) لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسألة القاتل اذا شهد بغيره وولي
 المقتول بصورته في شهادات الخنسية ثلاثة قتلا وارجل واحد ثم شهدوا بعد التوبة
 ان الولي عفا عنا قال المحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول ائنان منهم عفا عنا
 وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال المحسن
 تقبل في حق الكل اه (ثم قال فيه ايضا مانصه) وفي جنائيات البرازية شهدوا
 على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه
 مات من جراحته لانهم لا علم لهم به وكذا لا يشترط في الحائط المسائل ان يقولوا مات
 من سقوطه لان اضافة الاحكام الى السبب الظاهر لازم الى سبب يتوهم الا ترى
 انه لا تجب القسامة في ميت بمحلة على رقبته حية ملتوية اه (وقال في كتاب
 الاقرار مانصه) وفي جنائيات البرازية ذكر بكرأشهد المجروح ان فلانا لم يكن
 جرحه ومات المجروح منه ان كان جرحه معروفا عند المحاكم والناس لا يصح
 اشهادهم وان لم يكن معروفا عند المحاكم والناس يصح اشهادهم لاحتمال الصدق
 فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لم يقبل لان
 القصاص حق الميت الى آخره اه (وقال فيه ايضا) اذا تعدد الاقرار بموضعين
 يلزمه الشيطان الا في الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان
 وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي
 ثلاثة كما في اقرار منية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب
 الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان لا يقبل

النقض فانه يرجع بقيمته ~~ك~~ القصاص والعق والنجاح (وقال في كتاب الحجر مانصه) الصبي المجبور عليه مؤاخذاً بفعاله فيضمن ما أتلفه من المال وإذا قتل فالدية على عاقلة الخ اهـ وقد نقلنا بقيمته في كتاب الامانات وكتاب الغصب (وقال في كتاب الشفعة) المعلوم لا يؤثر لاهووم فلو قطع عيني رجلين فحضر احدهما اقتص له وللاخر نصف الدية ولو حضر احد الشفعين قضى له بكاهما كذا في جنابات شرح المجمع اهـ (وقال فيه أيضاً) وفي جنابات الملتقط وعن أبي حنيفة أشياء على عدد الرأس والعقل والشفعة وأجرة القسام والطريق إذا اختلفوا فيه اهـ وقد نقلناه في كتاب القسمة (وقال في كتاب القسمة يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسمها لا يضر وكذا لاهل المحلة ان يدخلوا شيئاً من الطريق في محلتهم وفي دورهم ان لم يضر وله بناء طلة في هوا الطريق ان لم يضر لكن اذا خوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب الوقف (وقال في كتاب القسمة) له التصرف في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية وله ان يجعل فيها سوراً وجساماً ولا يضمن ما أتلفه اهـ (وقال في كتاب الاكرام) اكره بالقتل على القطع لم يسهه اهـ (ثم قال فيه) اكره على المعفوع دم العمد لم يضمن المكره اهـ (وقال في كتاب الغصب مانصه) الاكره لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر ساطاناً الثانية اذا كان مولى للمأمور الثالثة اذا كان المأمور عبد الغير كأمه عبد الغير بالابق أو بقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا أمره بالتلاف مال سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يغرمه المولى يرجع به على الامر الرابعة اذا كان المأمور صديداً كما اذا أمر صديداً بالتلاف مال الغير وأتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا أمره بمحفر باب في حائط الغير ففعل فالضمان على المحفر ويرجع به على الامر وتسامه في جامع الفصولين وزدت اذا أمر الاب ابنه كافي القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في كتاب الغصب أيضاً) المباشر ضامن وان لم يعمد والمتسبب لا الا اذا كان متعمداً فلو رمى سهماً من ملكه فأصاب انساناً ضمن ولو حفر بئراً في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه اهـ (وقال فيه أيضاً) عثر في زق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا رضيه لغير ضرورة اهـ (وقال في كتاب الوصايا) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعيته فلو أعتق عبده

فيه فقتل مولاه خطأ فعليه قيمتان يسمى فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية ولا وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول لجنابته كالمكاتب اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كفاي شهادات الصغرى والمدير بعد موت مولاه كالمعتق في زمن المرض فلو قتل في زمان سعيته خطأ كان عليه الاقل وعندهما الدية على عاقلة وهى من جنابات المجمع وصرح أيضاً في الكافي قبيل القسامة بأن المدير في زمن سعيته كالمكاتب عنده وحرمدون عندهما وكذا الومات وترك مدير الامال له غيره فقتل هذا المدير رجلاً خطأ فعليه ان يسمى في قيمته لولى القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اهـ وعلى هذا ليس للمدبرة تزويج نفسها من سوايتها لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما هذا لانها حرة وقد أفتيت به اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح وكتاب الشهادات وقد نقلناه أيضاً في كتاب العتق (وقال في كتاب الفرائض) كل انسان يرث ويورث الاثلاثة الى ان قال والجنيين يرث ولا يورث كذا في آخر اليتيمة وفي الثالث نظريه لم يعمد منها في البيوع اهـ أى فان الغرة يرثها الجنيين وتورث عنه (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهى ما لا يجري فيه كحق الشفعة الى ان قال والدية تورث اتفاقاً واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداءً ويجوز ان يقال لا يورث عنه خلافاً لهما أخذ من مسألة لو برهن أحد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافاً لهما كذا في اليتيمة اهـ (وقال فيه أيضاً) المجدد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب الى ان قال الا في مسألة ما لو قتل ابن بنته فانه لا يقتل به كاب الاب كما ذكره الزيلعي والمحدثادى في الجنابات اهـ (وقال فيه أيضاً) الميت لا يرث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقته ميتاً فان الغرة يرثها الجنيين لتورث عنه كفاي جنابات المبسوط اهـ (ثم قال فيه) ولا يضمن الا في مسألة ما اذا حفر بئراً تعدياً ثم مات فوقه فيها انسان بعد موته كانت الدية على عاقلة ولو حفر عبد بئراً تعدياً فاعقه مولاه ثم مات العبد فوقه انسان فيها فالدية على عاقلة المولى كفاي الجامع اهـ (قال صاحب الاشياء)

لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عنه بدو المتقدمين ومنعه المتأخرون أيضا الا في ثلاث
 كما ذكره الزياي اذ يبيع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له
 سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت أربعة فصار المستثنى
 سبعة ثلاثة في الظاهرية فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا تفاضلها الا منه
 وفيما اذا كانت غلاته لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حائوتا أو دارا يخشى عليه
 النقصان اهـ والرابعة من يبيع الخانية فيما اذا كان العقار في يد متغلب
 وخاف الوصي عليه فله بيعه اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وفي المجمع
 ويضم القاضي الى العايز من بيعه فان شكى اليه ذلك لا يبيعه حتى يتحققه فان ظهر
 عجزه أصلا استبدل به وان شكى منه الورثة لا يعزله حتى يظهر له خيانتة اهـ وفيه
 بيع الوصي من اليتيم أو شراؤه لنفسه وفيه نفع للوصي جائزا واختلاف في تفسير
 النفع فقليل نقصان النصف في البيع وفي الشراء زيادة نصف القيمة وقيل درهمان
 في العشرة نقصانها وزيادة قيمته في حوصايا الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (ثم قال) وقسمة الوصي مالا مشتركا بينه وبين الصغير تجوز ان كان فيها نفع ظاهر
 عند الامام خلافا لمحمد كذا في قسمة القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثم
 قال) وفي جامع الفصولين قضى وصية دينيا بغير أمر القاضي فلما كبر اليتيم أنكر
 دينه على أبيه ضمن وصية ما دفعه لولم يجد بينة اذا قرر بسبب الضمان وهو الدفع
 الى الاجنبي فلو ظهر غريم آخر يغرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره
 فلو لم يكن للغريم الاول بينة على الدين يضمن الوصي كل ما دفعه لوقوعه بغير حجة
 وصى ادى دينه فانكر الورثة تقبل بينته ولو لم يكن بينة فله تحليف الورثة اهـ فقد
 علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء الدين على الميت سواء كان المتارعه له اليتيم بعد
 بلوغه أو لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلاينة كما في خزائن المفتين
 وقيد في جامع الفصولين على قول بالتأجيل عرفا وفي الملتقط أنفق الوصي على
 الوصي في حياته وهو معتقل اللسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوكالة (يقول جامع) وقوله يضمن أي يضمن الوصي ما أنفق الوصي
 وقوله لا يضمن أي لا يضمن الموكل ما أنفق الوكيل كذا في شرحها ولو ادعى الوصي
 بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وأنفق ثمنه صدق ان كان هالكا والا كذا
 في خزائن الاكمل وفي بيع القنية ولو باع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة

لا ينفذ لانه محجور والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضي لنفسه من
 الوصي الذي نصبه عن الميت جاز اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ويقبل
 قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلاينة الا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي ما اذا
 فرض القاضي نفقة ذي الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصي الدفع كذا في شرح
 المجمع معللا بأن هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله فيما اذا كان من
 حوائجه اهـ فينبغي أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوائجه ولا يشك
 عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلاينة لان هذا من
 جملة عمله في الوقف اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي ثنتين اختلاف
 لو قال أدت خراج أرضه أو جعل عبدا الا بقى قال أبو يوسف لا يمان عليه وقال
 محمد باليمان كما في المجمع والحاصل ان الوصي يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل
 الاولى ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع
 ضمانه الثالثة ادعى أنه دفع جعل عبدا الا بقى من غير جازة الرابعة ادعى أنه
 ادعى خراج أرضه في وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم
 اليتيم السادسة ادعى أنه أذن لليتيم في التجارة وأنه ركب ديون فقضاها عنه
 السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع الثامنة
 ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا التاسعة أتجروا رج ثم ادعى انه كان مضاربا
 العاشرة ادعى انه فدى عبده الجاني الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من
 ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى انه تزوج اليتيم امرأة
 ودفع مهرها من ماله وهي ميتة الكل في فتاوى العتابي من الوصايا وذكر
 ضابطا وهو أن كل شيء كان مسلطا عليه فانه مصدق فيه وما لا فلا وصى القاضي
 كوصي الميت الا في مسائل الاولى لو وصى الميت أن يبيع من نفسه ويشترى
 لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند الامام خلافا لما وأما وصى القاضي فليس له
 ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يصدق لنفسه كذا في شرح المجمع من الوصايا
 الثانية اذا خصصه القاضي شخص بخص بخص لا ينافى وصي الميت الثالثة اذا باع من
 لا تقبل شهادته لم يصح بخص بخص لا ينافى وصي الميت وهما في الخلاصة وذكر في تلخيص
 المجمع استواءهما في رواية في الاولى اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال)
 الرابعة لو وصى الميت أن يؤجر الصبي بخياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصي

القاضي كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة ليس للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل الكافي وله عزل وصي القاضي كما في القنية خلافا لما في اليتيمة السادسة لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن مستدام من القاضي بعد الايضاح بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضر والسجلات السابعة يعمل نهي القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل نهي الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه الثامنة وصي القاضي اذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كما في اليتيمة وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيه أي كوصي الميت كما في شرحها اذا كانت الوصية عامة اه وبه يحصل التوفيق اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال) تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص الجامع الكبير من الوصايا بخلافه وصورها الزيلعي في كتاب الغصب بأن المريض أعار من أجنبي والمنصوص عليه انه اذا أجزأ بقل من أجزأ المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسي انها خالفت القواعد وليس كما قال فان الاجارة والاعارة تبطلان بموته فلا ضرر على الورثة بعدم موته للافساخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اه وقد نقلناه في كتاب الامانات وفي كتاب الاجارة (ثم قال) اذا أبرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب بمقتضاه لم يصح والاصح وضمن الا في مسألة لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من البدل لم يصح وكذا الوكيل والاب كما في الخانية والمتولى على الوقف كالوصي كما في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب العتق (ثم قال) الاشارة من النطاق بأطلة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر كذا في التلخيص اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب الجهاد وكتاب الاقرار (ثم قال) واختلفوا في وصية معتقل اللسان كما في الجمع والفتوى على صحة ان دامت العقلة الى الموت والابطال ليس للقاضي عزل الوصي العدل الكافي فان عزله كان جائزا آثما كما في المحيط واختلفوا في صحة عزله والاكثر على الصحة كما ذكره ابن الشحنة لكن يجب الافتاء بعدم صحته كما جامع الفصولين وأما عزل الخائن فواجب وأما العاجز فينضم اليه آخر كما قدمناه والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والتحيلة فيه شيان أحدهما أن يجعله الميت وصيا على ان يعزل نفسه

متى شاء الثاني ان يدعى ديناً على الميت فيتمه القاضي فيخرجه كذا في الولوالجية وفي الخانية القاضي اذا اتهم الوصي لا يخرجه على قول أبي حنيفة وانما يضم اليه آخر وقال أبو يوسف يخرجه وعليه الفتوى المعتبر في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعائته فلو أعتق عبده فيه فقتل مولا خطأ فعليه قيمته ان يسمى فيها واحدة للاعتاق لكونه وصية ولا وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول بخنائته كالمكاتب اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعابة لم تقبل كما في شهادات الصغرى والمدير بعد موت مولا كالمعتق في زمان المرض فلو قتل في زمان سعائته خطأ كان عليه الاقل وعندهما الدية على عاقبته وهي من جنائيات المجمع وصرح أيضاً من الكافي قبيل القسامة بأن المدير في زمن سعائته كالمكاتب عنده وحرمدون عندهما وكذا الوقات وترك مدير الامال له غيره فقتل هذا المدير رجلاً خطأ فعليه ان يسمى في قيمته لولي القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس للمدير تزويج نفسها من سعائتها لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما لها ذلك لانها حرة وقد اقيمت به اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات ونقلنا بعضه في كتاب الشهادات وكتاب النكاح وقد نقلناه أيضاً في كتاب العتق (ثم قال) القاضي لا يعزل وصي الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهرت خيانتة أو تصرف في مال لا يجوز عالم مختاراً أو ادعى ديناً على الميت وعجز عن اثباته ولكن في هذه يقول له امان تبرئ الميت أو عزلتك ولا ينصب وصيا مع وجوده الا اذا غاب غيبة منقطعة أو أقر مدعى الدين كما في الخزانة لا يملك الوصي بيع شيء بأقل من ثمن المثل الا في مسألة ما اذا أوصى ببيع عبده من فلان فلم يررض الموصى له بثمن المثل فله الخط اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) الوارث اذا تصدق بالثلث الموصى به للفقراء وهنالك وصي لم يجز وبأخذ الوصي الثالث مرة أخرى ويتصدق به كما في القنية الوصي يملك الايضاح سواء كان وصي الميت أو القاضي وفي الثانية خلاف كما في الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال) الوصي اذا خلط مال الصغير بماله لم يضم وفيها أيضاً الوصي اطلاقاً غير بم الميت من المحبس ان كان معسر الا ان كان موسراً لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في بيع الوصية اه وقد نقلناه هذه المسئلة والتي قبلها في كتاب القضاء وكتاب الغصب (ثم قال) لا يضم الوصي ما أنفق على

وليمة ختان اليتيم اذا كان متعارفا لا صرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضي وقيل يضمن مطلقا كما في غصب اليتيم اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في كتاب الغصب (ثم قال) القاضي اذا اقام فيما يجز الوصي لا ينزل الاول وان اقامه مقام الاول انزل كما في قصة الولوالجية اذ اقامت احد الوصيين اقام القاضي المحي وصيا او ضم اليه آخر ولا تبطل الا اذا اوصى له بما بالتصدق بالثلث يضعه عنه حيث شاء كذا في الخزانة وفي الثاني خلاف الوصي اذا ابرأ عما وجب بعقده صح ويضمن الا اذا ابرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب الوكالة (ثم قال) الغلام اذا لم يكن ابوه حائكا فليس لمن هو في حجره تعليمه الحياكة لانه يعير بها وللأم ولاية اجارة ابنها ولو كان في حجره اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) قال القاضي جعلت لك وكيلا في تركة فلان كان وكيلا بالمحافظة لا غير ولو زاد تشترى وتبيع كان وصيا لا فيه ما رلوقال جعلت لك وصيا في تركة فلان كان وصيا في الكل اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) اذ اقامت الموصى نرج الموصى به عن ملكه ولم يدخل في ملك أحد حتى يقبل الموصى له فيدخل في ملكه او يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب اوصى الى رجل ثم الى آخر فهاشري كان في كله كذا في التهذيب قضى الوصي الدين ثم ظهر آخر فمن له حصته الا اذا قضى بأمر القاضي أنفق الوصي على اليتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الابينة اهـ (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الوصايا (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الابائية مانصه) وأما الوصية فسكانت ان قصد التقرب فله الثواب والافهي صحيحة فقط اهـ (وقال في قاعدة الاصل في الكلام المحقية مانصه) ومنها اوصى لوالديه وله عتقاء ولهم عتقاء اختصت بالاولين لانهم مواليه حقيقة والآخرين مجازا بالسبب ومنها اوصى لابن يزيد وله صليون وسفدة فالوصية للصليين اهـ (وقال في القاعدة المذكورة قبيل ذلك مانصه) ومنها الوقف على ولده أو وصى لولد زيد لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد أصابه والاستحقة ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصح واذا ولد للواقف ولدرجع من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب الى آخر عبارته وقد نقلناه في الوقف فراجعها (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) وأكل الولي

والوصي من مال اليتيم بقدر أجرة عمله اهـ أي يباح له ذلك (ثم قال) ومنه مشروعية الوصية عند الموت ليتدارك الانسان ما فرط منه في حال حياته وفسح له في الثالث دون ما زاد عليه دفعا للضرر الورثة حتى أجزنا هليا لجميع عند عدم الوارث وأوقفنا هـ على اجازة بقية الورثة اذا كانت لواث وأبقينا التركة على ملك الميت حكما حتى تقضى حوائجه منها رجعة عليه ووسعنا الامر في الوصية فجوزنا هـ مدوم ولم نبطها بالشروط الفلسفة اهـ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ الناذر والموصى والمخالف وكذا الاقارب تبني عليه أي العرف الا فيما يذكروا سيأتي في مسائل الايمان اهـ (ثم قال) في فصل تعارض العرف مع الشرع فاذا تعارضوا قدم عرف الاستعمال مانصه) فلو كان الشرع يقتضي الخصوص واللفظ يقتضي العموم اعتبرنا خصوص الشرع قالوا الوصي لا يقرب به لا يدخل الوارث اعتبرنا الخصوص الشرع ولا يدخل الوالدان والولد لا يعرف الشرع اهـ (ثم قال في المبحث الرابع من الفصل المذكور مانصه) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل النظر عليه لقاضي بلد اليتيم أو لقاضي بلد ماله مصر حوالا الاول اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم المحلل مانصه) ومنها الوصية فلو اوصى لاجنبي ووارثه فله اجنبي نصفها وبطلت للوارث كما في السكندر وكذا الوصي للقاتل ولا جنبي اهـ (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) وخرج منها مسائل منها يصح اعتناق المحل دون أمه بشرط ان قلده لاقل من ستة أشهر ومنها يصح افراده بالوصية بالشرط المذكور ومنها يصح الايصاء به ولو جعل دابة اهـ (وقال في تنبيهه) تصرف القاضي فيما له فعله في أموال المتامى والتركات والاقواف مقيدة بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح ولهذا قال في شرح تلخيص الجامع من كتاب الوصايا اوصى بان يشتري بالثلث عبدا ويعتق فيان بعد الاثمان ردين يحيط بالثلثين فشرأ القاضي عن الموصى كيلا يكون خصما بالعهدة واعتاقه لغولته عدى الوصية وهي الثلث بعد الدين قال شارحه الفارسي وأما اعتاقه فهو اغوائه إذ تنفيذها باعتبار الولاية العامة لان ولاية القاضي مقيدة بالنظر ولم يوجد النظر فتاغوا اهـ وفي قضاء الولوالجية رجل أوصى الى رجل وأمره ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الوصي بعيدا من تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه ذراهم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سيدلا

فأمر القاضي الغريم أن يصرف ما عليه من الدراهم إلى الفقراء فالدين عليه باق وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة اه وبهذا علم أن أمر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع اه وقد نقلنا هذه العبارة في القضاء (وقال في القاعدة التاسعة أعمال الكلام أولى من اه - ماله مانصه) وان تعذرت الحقيقة والجواز وكان اللفظ مشتركاً بلا مرجح أهمل لعدم الامكان الى ان قال والثاني لو أوصى لمواليه وله معتق بالكسرو معتق بالفتح بطلت ولولم يكن له معتق بالكسرو وله موالى أعتقهم وله موالى أعتقوهم انصرف الى مواليه لانهم الحقيقة ولا شيء لموالى مواليه لانهم الجواز ولا يجمع بينهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذه حرم اعطاؤه مانصه) ولو خاف وصى أن يستولى غاصب على المال فله أداء شيء ليخلصه كما في الخلاصة اه وقد نقلنا ذلك في المحطرات أيضاً (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استعمل بالشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه) ومن فروع القاعدة اذا أوصى لرجل فقتله حرم ما أوصى له اه (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثالثة الوصية وهي بينهما فلم يميزه أى الوصى ان يعزل نفسه اه (وقال في القاعدة المذكورة أيضاً مانصه) * ضابط * الولى قديك كون ولياً فى المال والنكاح وهو الاب والجد وقديك كون ولياً فى النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذو الارحام وقديك كون فى المال فقط وهو الوصى الاجنبى الخ وقد نقلنا بقيقته فى كتاب النكاح فراجع (ثم قال) وفى القنية لا يملك القاضي التصرف فى مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف فى الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اه وقد نقلنا ذلك فى كتاب الوقف أيضاً وفى كتاب القضاء (وقال فى الفن الثالث فى أحكام الناسى مانصه) ومنها لو علم الوصى بان الوصى أوصى بوصايا الا انه نسي مقدارها وحكمه فى وصايا خزانه المقتنين اه (ثم قال) ولو باع الوصى قبل العلم بالايضا جاز اه (ثم قال) ولو أجاز الورثة الوصية ولم يعلموا ما أوصى به لم تصح اجازتهم كذا فى وصايا الخانية اه (ثم قال) وقالوا يعذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل اه وقد نقلنا بقيقته فى كتاب الدعوى (ثم قال أيضاً) وقالوا اذا باع الاب أو الوصى ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش وقال لم أعلم قبل اه وقد نقلنا بقيقته فى كتاب القضاء (وقال

فى أحكام العبدان مانصه) ويصلح وصياً وناظراً ويقيم القاضي مكانه بالغالى بلوغه كما فى منظومة ابن وهبان من الوصايا اه وقد نقلناها فى الوقف (وقال فى أحكام العبد مانصه) ولا يجوز كونه شاهداً الى أن قال ولا وصياً الا اذا كان عبد الموصى والورثة صغار عند الامام الاعظم اه (ثم قال) واعتاقه باطل الى أن قال وكذا وصيته اه (وقال فى أحكام الاعمى مانصه) ويصلح ناظراً ووصياً والثانية فى منظومة ابن وهبان والاولى فى وقف هلال كما فى الاسعاف اه وقد نقلناها فى كتاب الوقف (وقال فى بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) كرجل أوصى لرجل بسكنى داره فمات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به الموصى له جاز البيع وبطل سكناه الى أن قال وذكر فى الكتاب اذا أوصى لرجل بثلاث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز المصالح وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متما كدب يحمل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغنم قبل القسمة وحق الحبس للرهن وحق المسبيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك فى باب الشرب فراجع (وقال فى أحكام الخنثى مانصه) واذا أوصى رجل لمسا فى بطن امرأة بالالف ان كان غلاماً وبخمسة مائة ان كان أنثى فولدت خنثى مشكلاً فالوصية موقوفة فى الخمسة مائة الزائدة الى أن يتبين أمره اه (وقال فى أحكام المحارم مانصه) وتختص الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يدخلون فى الوصية للاقارب اه (ثم قال) * فائدة * يترتب على النسب اثنا عشر حكماً الى أن قال وعدم صحة الوصية عند المزاج اه (وقال فى أحكام غيبوبة المحشفة مانصه) ويترتب عليها وجوب الغسل الى أن قال واستحقاق العزل عن القضاء والولاية والوصاية ورد الشهادة لو كان زناً اه (وقال فى أحكام العقود مانصه) وجائز من الجانبين الشركة الى أن قال والوصية اه (ثم قال) وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان كان وصى الميت فهى لازمة بعد موت الموصى فلا يملك القاضي عزله الا بخصامة أو عجز ظاهر ومن جانب الوصى فلا يملك الوصى عزل نفسه الا فى مسئلتين ذكرناهما فى وصايا الفوائد وان كان وصى القاضي فلا لأن للقاضي عزله كما فى القنية وله

عزل نفسه بحضرة القاضي وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد اه
وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الوقف ايضا (وقال في أحكام الفسوخ مانصه)
بخاصة بمجود ما عدا النكاح فسخ له اذا ساعده صاحبه عليه واختلفوا في مجود
الموصى للوصية اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في أحكام الكتابة
مانصه) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبى كتب صاحبها يده اقرارا
بمال أو وصية ثم قال لا يشهد على من غير أن يقرأه وسعه أن يشهد اه وفي
الخيانة من الشهادات رجل كتب وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه
ولم يقرأ وصيته عليهم فقال علموا لا يجوز للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال
بعضهم وسعه أن يشهدوا والصحيح أنه لا يسعهم وانما يحمل لهم أن يشهدوا بأحدى
معان ثلاثة اما أن يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرئ عليه بين يدي
الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول لهم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي
الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقول اشهدوا على بما فيه وتماه فيها اه وقد
نقلناه في كتاب الشهادات ونقلنا بعضه في كتاب الاقرار (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) بوفيه مسائل الاولى أسباب الملك المأوضات المالية الى أن
قال والوصايا اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره
الا لارث اتفاقا وكذا الوصية في مسألة وهي أن يموت الموصى له بعد موت الموصى
قبل قبوله قال الزيلعي وكذا اذا أوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول
استحسانا لعدم من يلى عليه حتى يقبل عنه اه (ثم قال) الرابعة الموصى له ملك
الموصى به بالقبول الا في مسألة قدمناها فلا يحتاج اليه فله شأن شبه بالهبة فلا بد
من القبول وشبه بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض واذا وقع الاياس من
القبول اعتبرت ميراثا فلا يتوقف على القبول واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان
قبلوها انقضى ملكه والا فلا يجبرون كما في الولو الحية والملك بقبوله يستند الى وقت
موت الموصى بدليل ما في الولو الحية رجل أوصى بعبد لاسان والموصى له غائب
فنفقته في مال الموصى فان حضر الغائب ان قيل يرجع عليه بالنفقة ان فعل ذلك
بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الطلاق
والنفقة (ثم قال) السابعة دية القتل تثبت للقبول ابتداء ثم تنقل الى الورثة
فهى كسائر أمواله فتقضى منها ديونه وتنفذ وصايا مولو أوصى بثلاث مائة دخلت

وعندنا القصاص بدل عنها فيورث كسائر أمواله ولهذا الواجب ما لا تقضى به ديونه
وتنفذ وصايا ما ذكره الزيلعي في باب القصاص فيما دون النفس اه وقد نقلنا
بقيته في كتاب الجنائيات (ثم قال) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافة عن
الميت فهو قائم مقامه كانه حي فبذلك يبيع بعيب ويرد عليه ويصير مخرورا بالجارية
التي اشتراها الميت ويصح اثبات دين الميت عليه اه وقد نقلناه في الدعوى (ثم
قال) ويتصرف وصى الميت بالبيع في التركة مع وجوده اه قال الشارح أى
الوارث لان الوصى خليفة الميت أيضا كالوارث اه (ثم قال) وأما ملك الموصى له
فليس بخلافة عنه بل بعقد تلك ابتداء فانه كسائر الأحكام المذكورة في حقه كذا
ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه
وزاد عليه أنه يصح شراؤه مباح الميت بأقل مما باع قبل نقدا لئن بخلاف الوارث
اه وقد نقلناه في الفرائض وفي كتاب البيوع (ثم قال) الثانية عشر الملك اما
للعين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للنفقة فقط كالعبد الموصى بمنفعته
أبدا ورقبته للوارث وليس له شيء من منفعته ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له
عادت المنفعة للمالك والولد والغلة والكتب للمالك وليس للموصى له الا حارة
ولا اخراجه من بلد الموصى الا أن يكون أهله في غيرها ويخرج العبد من الثالث
ولا يملك استخدامهما الا في وطنه وعند أهله ويصح الصلح مع الموصى له على شيء
وتبطل وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له ولو جنى العبد فالفداء على المخذوم
فان مات رجوع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان أبيع العبد وان أبيع
المخذوم الفداء ففداء المالك أو دفعه وبطلت الوصية وأرش الجنسية عليه للمالك
كالهوب له وكسبه ان لم تنقص الحرمة فان نقصتها اشترى بالارش خادم ان بلغ
والايبيع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عمدا ما لم
يجمع على قتله فان اختلفوا من القاتل قيمة فيشتري بها آخر ولو أعتقه المالك نفذ
ضمن قيمته يشتري بها خادم هكذا في وصايا المحيط وأما نفقته فان كان صغيرا
لم يبلغ الخدمه فنفقته على المالك وان بلغها فعلى الموصى له الا أن يعرض مرضا
ينفعه من الخدمة فهى على المالك فان تطاول المرض باعه القاضي ان رأى
واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه كذا في نفقات المحيط وأما صدقة فطره فعلى
المالك كما في الظهيرية وأما ما في الزيلعي من أنه لا تجب صدقة فطره فسبق قلم كما

في فتح القدير ويمكن حمله على ان المراد لا يجب على الوصي له بخلاف نفقته وأما بيعه من غير الوصي له فلا يجوز الا برضا فان بيع برضا لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من الجنائيات بخلاف ما اذا قتل خطأ وأخذت قيمته يشتري بها عبدا وينتقل حقه فيه من غير تجديد كالوقف اذا استبدل انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضيان من الوقف وكما دبر اذا قتل خطأ يشتري بقيته عبدا ويكون مديرا من غير تدبير ذكره الزيلعي من الجنائيات ولم أر حكم كتابته من المالك وينبغي أن تكون كعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك وحكم طء المالك وينبغي أن يحصل له لانه تابع المالك الرقبة وقيد الشافعية بأن تكون ممن لا تجوز والأفلا اه (ثم قال) تنبيه قد علمت ان الوصي له وان ملك المنفعة لا يؤثر وينبغي ان له الاعارة اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الامانات فراجع اه (وقال في بحث القول في الدين مانصه) وخرج عن تعليق الدين لغير من هو عليه الحوالة الى أن قال وخرج أيضا الوصية به لغير من هو عليه فانها جائزة كما في وصايا البرازية اه وقد نقلناه في المداينات (وقال آخر بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) ويمنع نفاذ الوصية والتبرع من المريض اه (وقال في بحث ما يقدّم على الدين وما يؤثر عنه مانصه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فيسقطان بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وفات اتركة بالكل فلا كلام والا قدم المتعاق بالعين على ما يتعاق بالذمة واذا أوصى بحقوق الله سبحانه وتعالى قدمت الفرائض وان أخرها كالحج والزكاة والكفارات وان تساوت في القوة بدئ بما بدأ به وان اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على البعض الا العتق والمحابة ولا يعتبر بالقديم والتأخير ما لم ينص عليه وتسامه في وصايا الزيلعي اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الزكاة وفي كتاب الفرائض (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانصه) ثلاثة في سفر جنب وحائض وميت وثمة ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم فهو أولى به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم للكل وان كان الماء مباحا كان المجنب أولى به الى ان قال وينبغي ان يلحق بما اذا كان مباحا اذا أوصى به لا حوج الناس ولا يكفي الا لاحدهم اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الطهارة (وقال

في بحث الكلام في أجرة المثل مانصه) ومنها الوصي اذا نصبه الامام وعين له اجرا بقدر أجرة مثله جازوا ما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح كما في القنية اه (وقال في أحكام السفر مانصه) ويختص ركوب البحر بأحكام الى ان قال وضمن المودع لو سافر بها في البحر وكذا الوصي اه وقد نقلناه في الامانات (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصي) يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصي ولا يستحق الوكيل أجرة على عمله بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبخل والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن مفقود للحفظ وفي ان القاضي يعزل وصي الميت بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يئنه فانه يخلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يخلف على نفي العلم وهي في القنية ولو أوصى لفقراء أهل بلخ فلا فضل للوصي ان لا يحاوز أهل بلخ فان أعطى في كورة أخرى جاز على الأصح ولو أوصى بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا خزنة المفتين وفي الخانية لوقال لله على ان أتصدق على جنس فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور اه وهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر الوصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخانية ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والأفلا ويحتمل ان كلامهم آمن مقبول القول مع العيين ويصح ابرأؤهما عما وجب به قدهما ويضمنان وكذا يصح حطهما وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب به قدهما اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) اعلم ان الوصي والوارث يشتركان في الخلافة عن الميت في التصرف والوارث أقوى للملكة العين فلو أوصى بعقبي عبد معين فلا كل واحد منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تقيزا وتعليقا وتديرا وكاية ولا يملك الوصي الا التخيير وهي في التخييص ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ

الوصية ولو في غيبة الوصي الأبا أمر القاضي وهي في الخيانة اه وقد نقلناه في كتاب
القضاء (ثم قال) وصي القاضي كوصي الميت ويفترقان في أحكام ذكرناها
في وصايا الفوائد وأم من القاضي كوصيه ويفترقان في أن الأمين لا تلحقه عهدة
كالقاضي ووصيه تلحقه كوصي الميت وأحمد لله رب العالمين اه (وقال في فن
الفرق والجمع مانصه) قاعدة * المضاف إلى معرفة في مد العموم صوابه في
الاستدلال على أن الأمر للوجوب في قوله سبحانه وتعالى فلا يحذر الذين يخالفون
عن أمره أي كل أمر الله تعالى ومن فروعه الفقهية لو أوصى لولد زيدا ووقف
على ولده وكان له أولاد ذكور وإناث كان لكل ذكره في فتح القدير من الوقف
وقد فرغته على القاعدة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في آخر فن الفرق
والجمع في بحث الطاعون مانصه) وقد ذكر أي ابن جبرييه أن الميرج عند
متأخرى الشافعية أن الطاعون إذا ظهر في بلدانه مخوف إلى أن يزول عنها فتعتبر
تصرفاته من الثلث كالمرضى وعند المالكية روايتان والميرج منهما عندهما
أن حكمه حكم الصحيح وأما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة وأمكن
قواعدهم تقتضي أن يكون المحكم كما هو الصحيح عند المالكية الخ وقد نقلنا بقبته
في كتاب الطلاق فراجع اه (وقال أيضا في آخر فن الفرق والجمع مانصه) قاعدة *
الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والساطنة والامامة والولاية في مال
الولد والتولية على الأوقاف ولا يحل توليته كما كتبتاه في الشرح وإذا فسق
لا ينزل وإنما يستحقه بمعنى أنه يجب عزله أو يحسن عزله إلا الأب السفيه فإنه
لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخانية اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الوقف
فراجع اه (وقال في فن الانعاز في بحث البيع) أي يبيع إذا عقده المالك لا يجوز
وإذا عقده من قام مقامه جاز فقل يبيع المريض بمحاباة يسيرة لا يجوز ومن وصيه
جائز اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (يقول جامع) وقوله يبيع المريض
أي المديون والمشتري بالخيار أن شاء زاد في الثمن إلى تمام القيمة وإن شاء فسخ كذا
في شرحها وقوله المديون أي يحيط ولولا دين عليه جازت بقدر الثلث كذا في بحث
البيع في الفصل الرابع والثلاثين من نور العين (وقال أخو المؤلف في تكميلته
لفن الحيل مانصه) * الخامس والعشرون في الوصية * الوصاية لا تقبل التخصيص
بنوع ومكان وزمان وإذا خص زيد بصرو وعمر بالشام وأراد أن يتفرّد كل فالحملة

أن يشترط لكل أن يوكل ويعمل برأيه أو يشترط له الأفراد والحملة في أن يملك
الوصي عزل نفسه متى شاء أن يشترطه الوصي وقت الإيصاء الحملة في أن القاضي
يعزل وصي الميت أن يدعي ديناً على الميت فيخرجه القاضي أن لم يبرئ منه اه
(وقال أخو المؤلف في تكميلته لفن السادس فن الفروق في كتاب القضاء مانصه)
وكذا وصي الميت يملك الإيصاء بلا أمر بخلاف الوكيل والفرق تعذر الأذن من
الميت بخلاف الموكل اه وقد نقلناه في كتاب القضاء والوكالة (وقال أخو المؤلف
أيضا في التكملة المذكورة من كتاب المكتب مانصه) كاتبها واستثنى جهاتها فسدت
بخلاف الوصية لأنها تبرع فلا تنفذ إلى المنازعة اه وقد نقلناه في كتاب العتق
(وقال أخو المؤلف في تكميلته لفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الوصايا *
إذا قرئ صلح وصية على رجل فقيل له هو هكذا فأشار برأسه بنعم لا يجوز وكذا إذا
امتنع من الكلام أو اعتقل لسانه فأشار برأسه لا يجوز بخلاف الأخرس والفرق
أن الأخرس لا يرجي منه الكلام وأما الذي اعتقل لسانه فيرجي منه الكلام
فلا يجعل اشارته بمنزلة العبارة قال اه طوائف الناس ألف درهم فالوصية باطلة ولو قال
تصدقوا بها فهي جائزة والفرق أن العطاء يكون للغني والفقير والناس لا يحصون
والتصدق مختص بالفقراء فصحت ولو قال ثلث مالي لله قال أبو حنيفة هي باطلة
وقال محمد هي جائزة وتصرف إلى وجوه البر عن ابن القاسم حمل الطعام إلى أهل
المصيبة في اليوم الأول والثاني غير مكره وفي الثالث لا يستحب والفرق أنه في
الثالث يجمع الناشطات فيكون إعانة لهم على المعصية بخلاف ما قبله اه وقد
نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أوصى لاختوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت
الوصية والثلاث بينهم ولوله بنت لم تجز للشقيق والفرق أن الشقيق لا يرث مع الابن
ويرث مع البنات دون الآخرين ترك زوجة وأوصى لأجنبي بجميع ماله يأخذ
الأجنبي ثلث المال بلا منازعة وللزوجة ربع ماله وهو السدس بحكم الميراث يبقى
النصف يكون للأجنبي والله تعالى الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب الحج من
الفن الثاني مانصه) أوصى الميت بالجمع فتبرع الوارث أو الوصي لم يجز ولو أجاز الوصي
أو الوارث بماله ليرجع صح وله الرجوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الأجنبي
اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التدبير وصية فيعتق المديون من الثلاث إلا في
ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله

المجنون ويبطل الوصية والثلاث في التظهيرية اه (وقال في كتاب الایمان مانصه)
لا يجوز تغميم المستتر الا في الميعين حلف لا يكلم مولا له اهلون واسفلون فايهم
كلم حنث كما في المبسوط وبطلت الوصية للموالي والمحالة هذه اه (وقال في كتاب
الوقف) ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين عنده حتى يثبتوا عليه
خيانة وكذا الوصي اه (وقال ايضا في كتاب الوقف في بحث اوقاف الامراء
والسلاطين اراضي بيت المال مانصه) وقد سئل عن ذلك المحقق ابن المصمّم
فاجاب بان للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى وبينت
في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صح وان لم يكن بحاجة كبيع عقار اليتيم على
قول المتأخرين المفتي به اه (وقال ايضا في كتاب الوقف مانصه) وصى الوقف
ناظر على اوقافه كما هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول
وصيا كان الثاني وصيا لاناظرا كما في العتائية من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان
مقتضى ما قاله في الوصايا ان يكونا وصيين حيث لم يعزل الاول فيكونان ناظرين
فليتأمل وليراجع غيره اه (وقال في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعاها
في الرهن فاذا اولدت الموهونة كان رهنهما بخلاف المستأجرة والكفيلة والموصى
بخدمتها فانه لا يتبعاها كما في الرهن من الزيلعي (ثم قال) ولا يتبعاها في الكفالة
والاجارة والايضا بخدمتها اه (ثم قال) ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع
ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد فيها في الاعتاق والتمديد والوصية
اه (ثم قال) وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى اه وقد نقلناه في
الوقف (وقال ايضا في كتاب البيوع مانصه) الشراء اذا وجد نفاذا على المباشر
نفذ عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل بخلاف ولا اجارة المتولي
اجيرا للوقف بدرهم ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالتولي وقيل تقع الاجارة
لليتيم وتبطل الزيادة كما في القنية الا في مسألة الامير والقاضي اذا استأجر اجيرا
بأكثر من اجرة المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كما في سيرة الخانية اه وقد
نقلناه في كتاب الوقف والاجارة والوكالة (ثم قال ايضا في كتاب البيوع مانصه)
المجودة في الاموال الربوية هدر الا في اربع مسائل في مال المريض تعتبر من
الثالث وفي مال اليتيم اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الرهن (ثم قال في البيوع ايضا
مانصه) ما جاز ان يراد العقد عليه بانقراده صح استثنائه الا الوصية بالخدمة يصح

افرادها دون استثنائها اه (ثم قال ايضا في كتاب البيوع مانصه) من باع
أو اشترى أو أجزأ ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصى من مدينون الميت دارا
بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمته ثلاثة
آلاف لم تصح ولا يملك كان الرديع ويملك كانه بخيار شرط او روية اه وقد
نقلناه في كتاب الاذن (ثم قال ايضا) تصح اقالة الوارث والوصى دون الوصى له
والوارث الرديع يبيع دون الوصى له اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يخلف
القاضي على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصى
اليتيم الثانية اذا اتهم متولي الوقف فانه يحلفه ما نظر لليتيم والوقف كما في دعوى
الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال ايضا في كتاب القضاء مانصه)
كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الوصى في دعوى
الانفاق على اليتيم او رقيقة اه (ثم قال فيه ايضا مانصه) التناقض غير مقبول
الا فيما كان محل الخفاء ومنه تنافض الوصى والناظر والوارث كما في الخانية اه
(ثم قال فيه ايضا مانصه) وفي دعوى القنية ان البراء العام لا يمنع من دعوى
الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازية أبرأه من الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة
او وصاية صح اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب القضاء ايضا مانصه)
لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا بضرورة الى أن قال والثانية في مستاتين
في الايضاء شهد كافرين على كافر انه أوصى الى كافر فاحضر مسلما عليه حق للميت
الخ (ثم قال فيه ايضا مانصه) لا يقضى القاضي لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له الا
في الوصية لو كان القاضي غريم ميت فثبت أن فلانا وصيه صح ويبرأ بالدفع اليه
بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه
لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مدينون الغائب سواء كان قبل المدفع أو بعده
وتعامه في قضاء الجميع اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه ايضا مانصه)
أمين القاضي كالقاضي لعهدة عليه بخلاف الوصى فانه تلحقه العهدة ولو كان وصى
القاضي فبين وصى القاضي وأمينه فرق من هذه ومن أخرى هي ان القاضي
مجبور من التصرف في مال اليتيم مع وجود وصى له ولو كان منصوب القاضي
بخلافه مع أمينه وهو من يقول له القاضي جعلتك أمينا في بيع هذا العبد
ولتخافوا فيما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد ولا يصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد

أوضحناه في شرح السكندر وصحح البرازي من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع اه
وقد نقلناه في كتاب المحر والاذن (وقال في كتاب القضاء أيضا مانصه) ينصب
القاضي وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين أو له أولت تنفيذ وصيته
وفيما اذا كان للميت ولد صغير وفيما اذا اشترى من مورثه شيئا وأراد رده
بعيب بعد موته وفيما اذا كان أب الصغير مرفا مبدرا فينصبه للحفظ وذكر
في قسمة الولوالجية موضعاً آخر ينصب فيه فليراجع وطريق نصبه أن يشهدوا
عند القاضي أن فلان مات ولم ينصب وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي
وصي الميت ولا يلي النصب الا القاضي القضاة والمأمور بذلك اه (وقال فيه
أيضا مانصه) ولا تسمع البيعة على مقر الافي وارث مقرب دين على الميت
فتقام البيعة للتعدى وفي مدعى عليه أقرب بالوصلية فبرهن الوصي اه (ثم قال)
ثم رأيت خامساً في القنية معزياً إلى جامع البرعوى لو خوصم الأب بحق على
الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة وإن كان تقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف
الوصي وأمين القاضي اذا أقر خرج عن الخصومة اه ثم رأيت سادساً في القنية
لو أقر الوارث للوصي له فانها تسمع البيعة عليه مع اقراره اه (ثم قال في كتاب القضاء
أيضا مانصه) الرأي إلى القاضي في مسائل إلى ان قال وفيما اذا باع الأب أو الوصي
عقاراً صغيراً فالرأي إلى القاضي في نقضه كافي بيوع الخانية اه وقد نقلناه في كتاب
اليبوع (ثم قال في كتاب القضاء أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسمع
مردود عليه الا في موضعين إلى ان قال وزدت عليهما مسائل إلى ان قال الخامسة
باع الأب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى
كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية اه وقد نقلناه
في كتاب اليبوع وكتاب الوقف (ثم قال فيه أيضا مانصه) فعل القاضي حكم منه
إلى ان قال وأما اذا اشترى القاضي مال اليتيم لنفسه من نفسه أو موصى اقامه
فذكر في جامع الفصولين من فصل تصرف الوصي والقاضي في مال اليتيم فقال
لم يجوز بيع القاضي ماله من يتيم وكذا عكسه وأما اذا اشتراه من وصيه أو باعه
من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من جهة القاضي اه وقد نقلناه في كتاب
اليبوع (وقال فيه أيضا) ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضره وقد
نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضا) ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل

لا تسمع الا في أربعة إلى ان قال والثالثة الشهادة بأنه اشتراه من وصيه في صغره
صحيحة وان لم يسموه (ثم قال) الخامسة نسبة فعل إلى متولى وقف من غير بيان
من نصبه على التعيين السادسة نسبة فعل إلى وصي يتيم كذلك اه (وقال فيه
أيضا) الجهالة في المنكوحة تمنع الصحة إلى ان قال وفي الاستحلاف تدمه الا في ست
هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع وتحليف الوصي عند اتهام القاضي
له وكذا المتولى وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي الوصية لا تمنعها وإيمان
إلى الموصى أو وارثه وفي النكاح لو قال أعطوا فلانا شيئاً أو جزاً من مالي أعطوه
ماشأوا اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا مانصه) لا يجوز للارثي عليه الانكار
اذا كان عالماً بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقيم المشتري البيعة
عليه ليتمكن من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكرهما في بيوع النوازل
اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوكالة مانصه) وكيل الأب في
مال ابنه كالأب الا في مسألتين من بيوع الولوالجية اذا باع وكيل الأب لابنه لم يجوز
بخلاف الأب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز
بخلاف وكيله اه وقد نقلناه في كتاب المحر والاذن (ثم قال فيه أيضا) ومما خرج
عن قوله يجوز التوكيل بكل ما يعقد الموكل لنفسه الوصي فان له ان يشتري مال
اليتيم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيله في شرائه للغير كافي بيوع
البرازية اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) الشيء المفوض إلى اثنين لا يملكه أحدهما
كالوكيلين والوصيين الخ اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يباح
البيعة لانها لا تقام الا على منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية الخ اه (وقال
في كتاب الاقرار أيضا مانصه) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي إلى ان قال
قلت في الشرح الا في مسألة استدانة الوصي على اليتيم فانه يملك اشاءه مادون
الاخبار بها اه (يقول جامع) وقوله كالوصي أي وصي الميت فانه لو أقر بالاستيفاء
من مديون الميت صح بخلاف وصي القاضي كذا في شرحها (ثم قال في كتاب
الاقرار أيضا) المقر اذا صار مكذبا شرعاً بطل اقراره إلى ان قال وخرج عن هذا
الاصل مسألتان إلى ان قال وكذا في خزانة الاكل مسألة في الوصية من كتاب
الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة أعبدوله ابن فقط فادعى رجل ان الميت أوصى
له بعبد يقال له سالم فأناكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعبد يقال له بزيخ فبرهن

المدعى قفى له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث ببيع فلو اشتراه الوارث ببيع صح
وغرم قفته للموصى له ثم ذكر بعد هذه المسئلة تخالفها فلتراجع قبل قوله
وكذا الاقرار بجهة قاصرة على المقر الخ اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقد يرفع النزاع الخ ان قال ويصح بعد حلف المدعى
عليه دفعا للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا
في صلح الوصى عن مال اليتيم على انكار اذا صاح على بعضه ثم وجد البينة فانها
تقبل ولو بلغ الصبي واقامها تقبل ولو طلب بيمينه لا يحلف كما في القنية اه (وقال
في كتاب المضاربة مانصه) اذا فسدت كان للمضارب أجر مثله اذا عمل الا في الوصى
ياخذ مال اليتيم مضاربة فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في أحكام الصغار اه (وقال
في كتاب الهبة مانصه) لا جبر على الصلات الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية
العين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعدم موت الموصى مع انها
صله اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل
الا في ثلاث الى ان قال والقاضى اذا مات مجهلا أموال اليتامى عندهم أودعها اه
وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وزدت عليها مسائل الاولى الوصى اذا مات
مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية الاب اذا مات مجهلا مال ابنه
ذكره فيها اه (ثم قال فيه أيضا) وأما الوصى فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة
كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم
قال فيه أيضا) العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر
أجرة المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل الخ اه
وقد نقلناه في كتاب الوقف بقبته وفي كتاب الاجارة (وقال في كتاب الامانات
أيضا) كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد
والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف على الموقوف عليهم وسواء كان في حياة
مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه
قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا بينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق
في الولائية القول للأمين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى
في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب
الدعوى وكتاب الوقف (ثم قال) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض

أو الامانة بماله فانه ضامن الى ان قال والوصى اذا خلط مال اليتيم بماله ضمنه
الخ فراجع اه (وقال فيه أيضا) تخليف الامين عند دعوى الرد أو الهلاك قبل لنفى
التهمة وقيل لا نكارة الضمان ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصى
وحلف لم يضمن الوصى كذا في ودعة الميسوما اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب
الدعوى (ثم قال فيه أيضا) ولودعها المودع الى الوارث بلا امر القاضى ضمن
اذا كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فلا الا اذا دفع ابعضهم ولو قضى
المودع بهادين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث
وعلى الميت دين اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال فيه أيضا) مات رجل
وعليه دين وعنده ودعة بغير عينها فجميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الودعة
بالخصص كذا في الاصل أيضا اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في كتاب
الحجر والمأذون) ولودع الوصى المال الى اليتيم بعد بلوغه سفيها ضمنه ولو لم يحجر
عليه اه (وقال فيه أيضا) العبد المأذون المديون اذا أوصى به سيده لرجل ثم مات
ولم يميز الغريم كان مال الوصى له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه
الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته فللغريم ابطا لما ويده القاضى فما
فضل عن ثمنه فلا واهب كذا في خزنة المفتين من الوصايا اه وقد نقلناه في كتاب
الهبة (وقال في كتاب الشفعة) الاب اذا اشترى دار لابنه الصغير وكان شفعيها
كان له الاخذ بها والوصى كالأب اه (وقال في كتاب القسمة مانصه) تنقض
القسمة بظهور دين أو وصية الا اذا قضى الورثة الدين وتنفذوا الوصية ولا بد من
رضا الموصى له بالثلث وهذا اذا كانت بالتراضي أما اذا كانت بقضاء القاضى
لا تنقض بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصى له اه وقد نقلناه في كتاب
المداينات (وقال في كتاب النصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه
ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض
ما يحتاج اليه بغير اذنه الى ان قال الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا
قماشه وعدته وجهزوه بتمنه وردوا الباقي الى الورثة أو أغنى عليه فاتفقوا عليه
من ماله لم يضمنوا استقسانا اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب
الفرائض) الحمد كالأب الا في إحدى عشرة مسئلة الى ان قال لو أوصى لأقرباء فلان
لا يدخل الأب ويدخل الحمد في ظاهر الرواية اه (ثم قال) الخامسة لومات وترك

أولاد أصغار أو مالا فالولاية للاب وهو كوصي الميت بخلاف الجدة اه وقد نقلناه
 في كتاب الحجر (ثم قال) ثم زدت أخرى وهي انه اذا مات أبوه وصار يتيم لا يقوم
 الجدة مقام الاب لازالة اليتيم عنه اه (ثم قال فيه أيضا) الجدة الفاسدة من ذوى
 الأرحام وليس كتاب الاب فلا يلى الانكاح مع العصباء ولا يملك التصرف في مال
 الصغیر اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال فيه أيضا) وصي الميت كالاب الا في
 مسائل الأولى لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوز اقراض الاب في رواية الثانية يشتري
 ويبيع لنفسه بشرط الخيرية لليتيم وللاب ذلك بشرط ان لا ضرر اه وقد نقلناه في
 كتاب البيوع (ثم قال) الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصي
 الرابعة للاب الا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله اه وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة للاب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف
 الوصي اه وقد نقلناه هذه المسئلة في كتاب الرهن (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته
 مقام عبارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب البيوع (ثم قال) السابعة لا يلى الانكاح
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب النكاح (ثم قال) الثامنة لا يمونه بخلاف
 الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الطلاق (ثم قال) التاسعة لا يؤدى من ماله أى
 مال الوصي صدقة فطره بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الزكاة (ثم قال)
 العاشرة لا يستخدمه بخلاف الاب اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الحادية
 عشر لا حضنة له بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب
 الفرائض أيضا مانصه) قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب المهمة في أحد
 قال الجرجاني في الخزانة قال أبو العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا في رجل
 جعل لأحد بنيه دارا بنصيبه على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى
 به أبو جعفر محمد بن اليمان أحد أصحاب محمد بن شجاع البلخي وحكى ذلك أصحاب
 أحمد بن الحارث وأبو عمرو والطبري اه وقد نقلناه في كتاب الصلح
 (قال صاحب الاشباه)

﴿كتاب الفرائض﴾

الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شبكة للصيد ثم مات فتحمل الصيد فيها بعد

الموت فانه يملكه ويورث عنه كذا ذكره الزياهي من المكاتب اه وقد نقلناه
 في كتاب الصيد (ثم قال) العطاء لا يورث كذا في صلح البرازية اه وقد نقلناه
 في كتاب الجهاد وكتاب الوقف (ثم قال) وذكر الزياهي في آخر كتاب الولاء ان بنت
 المعتق تترث المعتق في زمانها وكذا ما فضل بعد فرض أحد الزوجين برده عليه وكذا
 المال يكون للابن والبنت رضا وعزاء الى النهاية بناء على انه ليس في زمانها
 بيت مال لانهم لا يضعونه موضعه اه وقد نقلناه في كتاب العتق والولاء (ثم قال) كل
 انسان يرث ويورث الثلاثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يرثون ولا يورثون
 وما قيل انه صلى الله تعالى عليه وسلم ورث خديجة رضى الله تعالى عنها لم يصح
 وانما وهبت مالها له في صحته والمراد لا يرث ويرثه ورثته المسلمون اه وقد
 نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) والجنين يرث ولا يورث كذا في آخر البيعة
 وفي الثالث نظري علم مما قدمناه في البيوع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم
 قال) واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جزء من أجزاء حياة
 المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وقائدة الاختلاف فيما قال الوارث بحارية
 مورثه ان مات مولدا فانت حرة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في اليتيمة اه
 وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) الارث يجري في الاعيان وأما الحقوق ففيها
 ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحيد القذف والنكاح لا يورث وحبس
 المبيع والرهن يورث والولايات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار
 العيب فمنهم من قال يورث ومنهم من أثبت له للوارث ابتداء والمدينة تورث اتفاقا
 واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء
 ويجوز أن يقال لا يورث عنده خلافا لهما أخذنا من مسئلة لو برهن أحد الورثة على
 القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لهما كذا في آخر
 اليتيمة وأما خيار التعيين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء اه وقد نقلناه هذه
 المسائل في أبواب كتاب الشفعة والمبيع والمحدود والنكاح والرهن والامانات
 والوكالة والجنائيات والدعوى (ثم قال) الجدة كالاب الا في إحدى عشرة مسئلة
 خمس في الفرائض وست في غيرها اما الخمس فالأولى الجدة أم الاب لا ارث لها مع
 الاب ولا تصحب بالجدة الثانية الاخوة لابوين أو لاب يسقطون بالاب ولا يسقطون
 بالجدة على قولهما ويسقطون به كالاب على قول الامام وعابيه القموي فالخالفه

على قوله خاصة الثالثة للام ثلث ما يبقى مع أحد الزوجين والاب ولو كان مكان
 الاب جده للام ثلث جميع المال عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف الرابعة لومات
 المعتق عن اب معتقه وابن معتقه فللاب السدس والباقي للابن في رواية فلو كان
 مكان الاب جده فالكل للابن في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو ترك
 جده معتقه وأخاه قال أبو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى يختص الجده بالولاء وقالوا
 الولاء بينهما ولو كان مكان الجده اب فالمرث كله له اتفاقا وأما المسائل الست
 فأربعة في الكتب المشهورة لو أوصى لأقرباه فلان لا يدخل الاب ويدخل الجده
 في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على أبيه الغني دون
 جده ولو أعتق الاب جده ولا مولده إلى مواليه دون الجده ويصير الصغير مسلما
 بإسلام أبيه دون جده الخامسة لومات وترك أولاد أصغارا وما لا ولاية للاب
 فهو كوصي الميت بخلاف الجده السادسة في ولاية النكاح لو كان للصغير أخ وجده
 فعلى قول أبي يوسف يشتركان وعلى قول الامام يختص الجده ولو كان مكانه أب
 اختص اتفاقا ثم زدت أخرى وهي انه اذا مات أبوه صار يتيم ولا يقوم الجده مقام
 الاب في إزالة اليتيم عنه فهي اثنتا عشرة مسألة ثم رأيت أخرى في نفقات الخانية
 لومات وترك أولاد أصغارا ولا مال له ولم أم وجد أب الاب فالنفقة عليهم اثلاثا
 الثلث على الام والثلاثان على الجده اه ولو كان كالأب كانت النفقة كلها عليه
 ولا تشاركه الام في نفقة تيم فهي ثلاثة عشر اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها
 كتاب الوصايا وكتاب الحجر وكتاب الزكاة والعق والجهاد والنكاح والطلاق (ثم
 قال) الجده الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلي الانكاح مع
 العصبات ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته
 لم يثبت بلا تصديق وفي الميراث من ذوى الارحام الا في مسألة ما لو قتل ولد بنته فإنه
 لا يقتل به كاب الاب كما ذكره الزيلعي والمحدثي في الجنائيات اه وقد نقلناه
 هذه المسائل في أبوابها كتاب النكاح والوصايا والحجر والدعوى والجنائيات (ثم
 قال) وصي الميت كالاب الا في مسائل الاولى لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوز
 اقراض الاب في رواية الثانية يشترى ويبيع نفسه بشرط الخيرية لليتيم وللأب
 ذلك بشرط ان لا ضرر الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصي
 الرابعة للاب الاكل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله الخامسة للاب

ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي السادسة لا تقوم عيارة مقام
 عيارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف
 الاب السابعة لا يلي الانكاح بخلاف الاب الثامنة لا يمونه بخلاف الاب التاسعة
 لا يؤدي من ماله صدقة الفطر بخلاف الاب العاشرة لا يستخدمه بخلاف الاب
 الحادية عشر لا حضنة له بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها
 كتاب البيع والاجارة والرهن والنكاح والوصايا والطلاق والزكاة (ثم قال)
 الميت لا يرث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقته ميتتان الغرة يرثها الجنين
 لتورث عنه كما في جنائيات المبسوط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 ولا يملك الميت الا في مسألة ذكرناها في الصيد ولا يضمن الا في مسألة ما اذا حفر بئرا
 تعديا ثم مات فوقه فيها انسان بعد موته كانت المدية على عاقلة ولو حفر عبد بئرا
 تعديا فاعتقه مولاه ثم مات العبد فوقه انسان فيها فالدية على عاقلة المولى كما في
 الجامع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) لومات المستامن في دارنا
 عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدموه فاذا قدموا فلا بد من بيعة
 ولو أهل ذمة ولا بد ان يقولوا ولا نعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيل ولا يقبل
 كتاب ملكهم ولو ثبت انه كذافي مستامن فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وكتاب الجهاد (ثم قال) قال الشيخ عبد القادر في العليقات في باب الهمة
 في أحد قال الجرجاني في الخزانة قال أبو العباس النافعي رأيت بخط بعض مشايخنا
 في رجل جعل لأحد بني دار ابنه صبيه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز
 وأفتى به أبو جعفر محمد بن العباس أحد أصحاب محمد بن شعاع البلخي وحكي ذلك
 أصحاب أحمد بن أبي الحارث وأبو عمر والطبري اه وقد نقلناه في كتاب الصلح
 وكتاب الوصايا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه (يقول جامع) وهذه هي
 المسائل المجموعة المحقة بكتاب الفرائض (قال المؤلف في القاعدة الرابعة التابع
 تابع مانصة) ومن فروعهما الحمل الى أن قال ومنها انه يرث بشرط ولادته حيا
 ومنها انه يرث فتقسم الغرة بين ورثة الجنين اذا ضربت بطنها فالقته اه وقد
 نقلناه في الجنائيات (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدعى بالشبهات مانصة)
 وكتبنا في الفوائد أن القصاص كالمحدود الا في مسائل الى أن قال الثانية المحدود
 لا تورث والقصاص موروث اه وقد نقلناه في كتاب الحدود وكتاب الجنائيات (وقال

في القاعدة الخامسة عشر من استجمل بالشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه) ومن
 فروعها حرمان القتال مورثه عن الارث وقد نقلنا ذلك في كتاب الجنائيات أيضا
 (ثم قال) ونخرج عنهما مسائل الى أن قال الرابعة أمسك زوجته مائة عشر شهرا لأجل
 ارثها وورثها له وقد نقلناها في كتاب الطلاق أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام
 الناسي مانصه) وقالوا بغير الوارث والوصي والمتولى بالتناقص للجهل اه وقد
 نقلنا بقية في كتاب الدعوى (وقال في الفن الثالث في أحكام العبيد مانصه)
 ولا يرث ولا يورث اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبل
 مانصه) لوقال الوارث تركت حق لم يملك حقه اذا لم يملك لا يبطل بالتترك وانما حق
 يبطل به حتى ان أحد الغائبين لوقال قبل القسمة تركت حق بطل حقه الى أن قال
 وذكر الشيخ الامام المعبروف بنحو ما رزاه ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
 القسمة غير متأكد يحتمل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغائب قبل القسمة
 وحق المحبس للارهن وحق المسبل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
 بالثلث قبل القسمة وحق الزارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط
 اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع (وقال في أحكام المحتنى مانصه)
 وأما ميراثه والميراث منه فقال فان مات أبوه فله ميراث أنثى منه اه (وقال
 في أحكام الانثى مانصه) وهي على النصف من الرجل في الارث اه (وقال في أحكام
 الذمي مانصه) تنبيه آخر لا تورث بين المسلم والكافر ويحرم الارث بين اليهود
 والنصارى والمجوس والكفر كله عندنا مله واحدة بشرط اتحاد الدار والكفار
 يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت ملهم ونخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه وورثته
 المسلمون مع عدم الاتحاد اه وقد نقلناه في الجهاد (ثم قال آخر أحكام المحارم
 مانصه) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما تورث المال اه (وقال في بحث
 القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب الملك المعاوضات المالية الى
 أن قال والميراث اه (ثم قال) ودية القتل يملكها أولا ثم تنتقل الى الورثة ومنها
 الغرة يملكها الجنين فتورث عنه اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) الثانية
 لا يدخل في ملك الانسان شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقا اه (ثم قال) السابعة
 دية القتل تثبت للقتول ثم تنتقل الى الورثة فهي كسائر أمواله فتعزى منها ديونه
 وتنفذ وصاياه ولو أوصى بثلاث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل عنها فيورث

كسائر أمواله ولهذا الوارث ما لا تقضى ديونه وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي في
 باب القصاص فيمادون النفس اه وقد نقلنا بقية في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل في آخر جزء من اجزاء حياة المورث وقيل
 بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق
 للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين
 لو استغرقها الدين لا يملكها يارث الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع
 وقت الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقا بلا شرط التبرع أو الرجوع يجب له على
 الميت دين فتصير مشغولة بدينه فلا يملكها فلو ترك ابنا وقتنا وديننا مستغرقا فأداه
 وارثه ثم أذن للفقن في التجارة أو كاتبه لم يصح اذا لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث
 التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم
 قال) والدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق فلا ينبغي ان
 يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جازاه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال)
 ولو اقسما ثم ظهر دين محيط أو لارث القسمة اه وقد نقلناه في كتاب القسمة
 (ثم قال) وللوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا اه وقد نقلناه
 في كتاب القضاء (ثم قال) وهنالك مسألة لو كان الدين للوارث والمال مخصص فيه فهل
 يسقط الدين وما يأخذ ميراثا أولا وما يأخذ دينه قال في آخر البرازية استغرق
 التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (ثم قال) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافه عن الميت فهو قائم
 مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالمحاربة التي اشتراها
 الميت أي بغبن فاحش اه شارح وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ويصح اثبات
 دين الميت عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ويتصرف وصي الميت
 بالبيع في التركة مع وجوده اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب البيوع (ثم قال)
 وأما ملك الموصى له فليس خلافة عنه بل بمقتضى ابتداء فانه كسائر الاحكام
 المذكورة في حقه كذا ذكره الصمد الشاهد في شرح أدب القضاء للخصاف
 وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح شراؤه بمبايع الميت بأقل مما باع
 قبل نقدا الثمن بخلاف الوارث اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب البيوع (ثم
 قال) الرابعة عشر تملك العقار للشفيع بالاختيار التراضي أو بقضاء القاضي فقباهما

لام لك له فلا يورث عنه لو مات وتبطل اذا باع ما يشفع به اه وقد نقلناه في كتاب
 الشفعة (وقال آخر بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانعه) * تمة * قدمنا انه
 لا يمنع ملك الوارث للتركة ان لم يكن مستغرقا ومنعه ان كان مستغرقا اه (وقال
 في بحث ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه مانعه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة
 وصدقة الفطر فيسقطان بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وقت التركة
 بالكل فلا كلام والاقدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا اوصى بحقوق
 الله تعالى قدمت الفرائض وان اخرها كالخ والزكاة والكفارات وان تساوت
 في القوة بدئ بما بدأ به اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا ونقلنا بعضه في كتاب
 الزكاة (ثم قال في فن الاغراض مانعه) * الفرائض * ما اول ميراث قسم في الاسلام
 فقل ميراث سعد بن الربيع كما في المحيط أي رجل قيل له اوص فقل بما اوصى
 انما يرثني عمك وخالك وجدتك وأختك وزوجتك فقل صحح تزوج
 بجدي رجل مريض أم أمه وأم أبيه والمرضى متزوج بجدي الصحيح كذلك
 فولدت كل من جدي الصحيح من المريض بنتين فالبنتان من جدي الصحيح
 أم أمه خالتاه والبنتان من أم أبيه عمته وقد كان أبو المريض متزوجا أم الصحيح
 فولدت بنتين فهما أختا الصحيح لأمه والمريض لا يورث فإذا مات المريض فلا يرثه
 الثمن وهما جديتا الصحيح وابنتيه الثلثان وهما أختا الصحيح وخالتاه ومجديته
 السدس وهما أمراؤا الصحيح ولا ختية لآبيه ما يبق وهما أختا الصحيح لأمه والمسئلة
 تصح من ثمانية وأربعين والله سبحانه وتعالى أعلم اه (وقال في الفن الثاني أول
 كتاب اليسوع في بحث الحمل مانعه) ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الغرة يكون
 موروثا بين ورثته اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (وقال المؤلف في الفن الثالث
 في كتاب العلق مانعه) ولدا لا عنه لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادة
 الى ان قال الا في حكمين الارث والنفقة كذا في البدائع اه (وقال في كتاب الوقف
 مانعه) وفي فوائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط
 لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه ذكره في الدرر
 والغرر وزعم في البغية تلخيص القنية بأنه يورث قال بخلاف رزق القاضي
 اه (وقال في كتاب الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو
 الاستيلاء على المباح وناقل بالبيع والمبة ونحوه ما وخلافه كملك الوارث الخ

فراجع (وقال في كتاب الجنائيات) القصاص يجب لليت ابتداء ثم ينتقل الى الوارث
 فلو قتل العبد مولاه وله ابنان فعفا احدهما سقطت القصاص ولا شيء لغير العافي
 عند الامام وصح عفو المجروح وتقتضى ديونه منه لو انقلب مالا وهو موروث على
 فرائض الله تعالى فيرثه الزوجان كالا موال اه (يقول جامعه) وقد تفضل المولى
 الكريم بحسن الختام فله الحمد والشكر على مزيد الانعام والصلاة
 والسلام على من هو الانبياء ختام وعلى آله واصحابه البررة الكرام وكان الفراغ
 من تبييضه سنة خمس وسبعين ومائتين وألف من هجرة من له مزيد العز والشرف
 صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم
 الدين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

يقول المتوسل بصاحب التلاوة الفقير رمضان حلاوة فحمدك يا من وهبتنا
 انحاء آلائك التي جلت عن الاشياء والنظائر والبسنا جلايب نعمائك محلاة
 بتنوير الابصار والبصائر وفقهتنا في دينك الذي ليس لاستقامته غاية وقلدت
 أجيادنا بدر رعنايتك التي ليس لحاسنها نهاية ونصلي ونسلم على معراج الدراية
 ومفتاح الهداية سيدنا محمد سيد المرسلين القائل من يرد الله به خيرا يفقهه
 في الدين وعلى آله واصحابه نجوم الاهتداء ومصابيح الاقتداء أما بعد فالعلامة
 المفرد والفهامة الاوحد معدن التحقيق وجوهرة التدقيق مولانا الاستاذ
 الشيخ محمد أبو الفتح مفتي ~~سكن~~ كندرية أم - دل الله في أجله السعيد لنفع البرية
 قد صرف همه العلية وأفرغ قريحته الذكية في ضم أبواب كتاب الاشياء
 والنظائر للعلامة ابن نجيم البحر الزاخر جمع ما تفرق منها فاعى فكان للتلقي
 بالقبول ادعى سهل المأخذ في ترتيبه وتركيبه عذب تناول في أساليبه
 وجوه محاسنه الفرائد تزي بالدراري والفراقد طاب جناح وراق معناه
 تتباهى بأصوله العصور وتفتخر بفروعه الدهور ولما كل طبعه لسبع بقين
 من شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٩ على ذمة حضرة المولى اليه وتذوق مسك
 ختامه لديه بتصحح الاخ الفاضل ذي المآثر والفضائل العلامة الشيخ محمود
 العلاف الخنفي لازال محفوا بلطف الله الخنفي بالمطبعة الوطنية بغير سكن كندرية
 تعلق المتوكل على ربه المبدئ المعبد جناب معوض أفندي فريد أرخته
 وأنا معترف بالتقصير ولا ينبغي لك مثل خير

اشعوس ضاعت بأفق الكمال * أم بدور جاءت بوفق الجمال
 أم زهور ترزهو بروض نصير * بعد الصبا وعرف الشمال
 أم لآل الصفا بأذن اللبالي * أم كتاب الانتخاف عذب المنال
 ياله مجمع الفوائد معبرا * ج الغنى والمناس كسب المعالي
 ذاك فتح القدير للناس منه * مخ قد أدت بفيض الجلال
 كلما كرت تروق وتخلو * ثمرات فيه بالطف المثل
 نظمت دره قريحه مفتي الـ * نغمر حالا محمدي الأمل
 شيخنا البحر والمقدي أبو الفتـ * مع منار الهدى غزير النوال
 شكر الله سعيه وحباه * وجزاه خير يوم المآل
 شنف الجمع من حلاه وشرف * واتل آياته بحسن المقال
 فراق الفلاح قد أرخته * تم طبع الانتخاف في حسن حال

٤٤٠ ٨١ ٥٢١ ٩٠ ١١٨ ٣٩

سنة ١٢٨٩



(إعلان)

لا يجوز لأحد طبع هذا الكتاب إلا بأذن مؤلفه والمخبر من المخالفة

5376

